

شرح الأيتاموني

أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى
المتوفى سنة ٤٩٠ هـ

على

ألفيت ابن مالك

قد قرأه ووضع هو أمشيه وفهارسه

حسن حمد

إشراف

الدكتور اميل بديع يعقوب

الجزء الثالث

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تفضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الطريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١ ٠٠)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar al-Kotob al-Ilmiyah - Publishing House
P.o.box : 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2259-2

EAN

9782745122599

No

02260



9 782745 122599

البدل

[تعريفه]:

٥٦١ - التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِإِلاَ واسِطَةً هُوَ الْمُسَمَّى بِإِلاَ

في اصطلاح البصريين (بَدَلًا)، وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير.

فالتابع: جنس، والمقصود بالحكم: يخرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق سوى المعطوف بـ «بل» و «لكن» بعد الإثبات، وبإلا واسطة: يخرج المعطوف بهما بعده.

* * *

[أنواع البدل]:

٥٦٦ - (مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِإِلاَ)

أي يجيء البدل على أربعة أنواع:

الأول: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما يطابق معناه، نحو: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾^(١) وسماه الناظم البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو:

(١) الفاتحة: ٦ - ٧

﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾^(١) في قراءة الجبر، وإنما يطلق «كل» عَلَى ذِي أَجْزَاءٍ، وذلك ممتنع هنا.

والثاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مُساوياً أو أكثر، نحو: «أَكَلْتُ الرَغِيفَ ثَلَاثَةً أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثَلَاثِيهِ»، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ﴾^(٢) أو مقدر نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣) أي: منهم.

والثالث: بدل الاشتمال، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال، كـ «أعجبني زيدٌ علمه، أو حُسْنُهُ، أو كَلَامُهُ»، و «سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ»، أو «فَرَسُهُ»، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة، ومثله قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٤)، ومثال المقدر قوله تعالى: ﴿قَاتِلِ الْأَعْدَابَ الْأَخْدُودِ النَّارِ﴾^(٥) أي: النار فيه، وقيل: الأصل ناره، ثم نابت «أل» عن الضمير.

والرابع: البدل المُبَايِن، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله:

* * *

٥٦٧ - (وَذَا لِلْأَضْرَابِ أَعْرُزُ إِنْ قَضَدَا صَحِبَ وَدُونَ قَضَدٍ سَلَطٌ بِهِ سَلْبٌ)

أي: تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قُصِدَ أولاً؛ لأن البدل لا بد أن يكون مقصوداً كما عرفت في حَدِّ البدل؛ فالمدلُّ منه إن لم يكن مقصوداً البتة وإنما سَبَقَ اللِّسَانُ إِلَيْهِ فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ، أي بدل سببُ الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصوداً؛ فإن تبين بعد ذكره فسادُ قصده فبدلُ نسيانٍ، أي بدل شيء ذكر نسياناً، وقد ظهر أَنَّ الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما؛ فَسَمَّوْا النوعين بدل غلط، وإن كان قُضِدَ كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحاً فبدل الإضراب، ويسمى أيضاً بدل البداء.

(٤) البقرة: ٢١٧.

(٥) البروج: ٤، ٥.

(١) إبراهيم: ١.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) آل عمران: ٩٧.

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله:

٥٦٨ - كَرَزُهُ خَالِدًا، وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَاغْرِفُهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

فخالداً: بدل كل من كل، و «اليد»: بدل بعض، و «حقه»: بدل اشتمال، و «مدى»: يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة، وذلك باختلاف التقادير، فإن «النبل» اسم جمع للسهم، و «المدى»: جمع مذبة وهي السكين؛ فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسأته إلى النبل فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ «النبل» ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ «المدى» فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ «المدى» وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن بـ «نبل».

تنبيهات: الأول: زاد بعضهم بدل كل من بعض، كقوله [من الطويل]:

٨٦١ - كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلُ

٨٦١ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩؛ وخزانة الأدب ٣٧٦/٤، ٣٧٧؛ والدرر ٦٠/٦؛ ولسان العرب ٢٣٩/٩ (نقف)؛ والمقاصد النحوية ٢٠١/٤.

اللغة: البين: الفراق. تحملوا: ارتحلوا. لدى: عند. السمرات: ج السمرة، وهي شجرة الطلع. ناقف الحنظل: الذي يشق ثمره ليستخرج بزره فتدمع عيناه. والحنظل: نبات مرّ.

المعنى: يصور الشاعر سيلان دمه من شدة حزنه على فراق أحبته بسيلان دمع من ينقف الحنظل لأنه لا يتمالك احتباس دمه.

الإعراب: كأني: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير في محل نصب اسم «كأن». غداة: ظرف زمان متعلق بـ «ناقف»؛ وهو مضاف. البين: مضاف إليه مجرور. يوم: ظرف زمان بدل من «غداة»، وهو مضاف. تحملوا: فعل ماضٍ، و «الواو»: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. لدى: ظرف مكان متعلق بـ «تحملوا»، وهو مضاف. سمرات: مضاف إليه، وهو مضاف. الحي: مضاف إليه مجرور. ناقف: خبر «كأن» مرفوع وهو مضاف. حنظل: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كأني ناقف حنظل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تحملوا»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «يوم تحملوا» حيث وردت بدلاً من «غداة»، لكن الجمهور نفوه وتأولوه.

ونَقَّاهُ الجمهور، وتأولوا البيت^(١).

الثاني: رد السهيلي، رحمه الله تعالى، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال: العربُ تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قلت: «أكلت الرغيفَ ثلثه» إنما تريد أكلت بعضَ الرغيف، ثم يثبت ذلك البعض، وبدل المصدر من الاسم وإنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم.

الثالث: اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال؛ فقليل: هو الأول، وقيل: الثاني، وقيل: العامل، وكلامه هنا يحتمل الأولين، وذهب في التسهيل إلى الأول.

الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط، وقال: لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً، وزعم قوم منهم ابن السيّد أنه وُجد في كلام العرب كقول ذي الرمة [من البسيط]:

٨٦٢ - لَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ [وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبٌ] فَاللَّعَسُ: بدل غلط؛ لأن الحُوَّةَ السَّوَادُ، واللَّعَسُ: سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره؛ لإمكان تأويله.

الخامس: قد فهم من كون البدل تابعا أنه يُوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل؛ أما التنكير وفرعه

(١) من التأويلات أنّ «اليوم» يريد به الوقت مطلقاً، وليس الوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروبها، أو مقدار ٢٤ ساعة، وعلى هذا يكون إبدال «اليوم» من «غداة البين» من نوع بد الكل من الكل.

٨٦٢ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٣٢؛ والخصائص ٢٩١/٣؛ والدرر ٥٦/٦؛ ولسان العرب ٥٠٧/١ (شنب)، ٢٠٧/٦ (لعس)، ٢٠٧/١٤ (حوا)، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٤؛ وهمع الهوامع ١٢٦/٢.

اللغة: اللمياء: التي في شفتيها سمرة. الحوة: الحمرة المائلة إلى السواد في الشفة. اللعس: السمرة في باطن الشفة. اللثا: ج اللثة، وهي ما حول الأسنان من اللحم. الشنب: صفاء الأسنان.

الإعراب: لمياء: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي». في شفتيها: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. حوة: مبتدأ مؤخر مرفوع. لعس: بدل من «حوة» مرفوع. وفي اللثا: «الواو» حرف عطف، و«في اللثا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر. وفي أنيابها: جار ومجرور معطوف على «في اللثا» وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. شنب: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة «هي لمياء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «في شفتيها حوة»: في محل رفع نعت «لمياء». وجملة «في أنيابها شنب»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «حوة لعس» حيث وقعت «العس» بدل غلط من «حوة».

وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾^(١) في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إِنِّ لِلْمُتَّقِينَ مَقَارَآءَ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾^(٢) والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٣) والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾^(٤) وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرأ نحو: ﴿مَقَارَآءَ حَدَائِقَ﴾^(٥) أو قصد التفصيل كقوله [من الطويل]:

٨٦٣ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها.

* * *

٥٦٩ - وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ، إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا

(١) إبراهيم: ١.

(٤) العلق: ١٥ - ١٦.

(٢) النبأ: ٣٢.

(٥) النبأ: ٣١، ٣٢.

(٣) الشورى: ٥٢.

٨٦٣ - التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٩٩؛ وأما المرتضى ٤٦/١؛ وخزانة الأدب ٢١١/٥، ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٤٢/١؛ والكتاب ٤٣٣/١؛ والمقاصد النحوية ٢٠٤/٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٦٨/٣؛ والمقتضب ٢٩٠/٤.

المعنى: كنت كصاحب رجلين تمنيت لو شلت إحدهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازماً لها.

الإعراب: وكنت: «الواو»: حسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. كذي: «الكاف»: حرف جر، «ذي»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. رجلين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و«التون»: عوض عن التثنية في الاسم المفرد. رجل: بدل مجرور بالكسرة. صحيحة: صفة مجرورة بالكسرة. ورجل: «الواو»: عاطفة، «رجل»: اسم معطوف على «رجل» مجرور بالكسرة. رمى: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف. فيها: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رمى). الزمان: فاعل مرفوع بالضمة. فشلت: «الفاء»: عاطفة، «شلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة، و«التاء» للتانيث، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «كنت...»: بحسب الواو. وجملة «رمى الزمان»: في محل جر صفة (رجل). وجملة

«فشلت»: معطوفة في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «رجل صحيحة» و«رجل رمى» حيث أبدل المفرد من المثنى (بدل بعض من

كل)، على إبدال التفصيل.

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلماً كان أو مخاطباً (الظَّاهِرَ لَا * تُبَدِّلُهُ) أي: يجوز إبدال الظاهر من الظاهر، ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثله، ولا يجوز أن يُبدَلَ الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا) أي إلا إذا كان البدلُ بدلَ كلِّ فيه معنى الإحاطة نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لَوْلَا وَأَخْرِنَا﴾^(١)، وقوله [من الطويل]:

٨٦٤ - فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِمَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب؛ أحدها: المنع، وهو مذهب جمهور البصريين، والثاني: الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين، والثالث: أنه يجوز في الاستثناء، نحو: «ما ضربتكم إلا زيدا»، وهو قول قُطْرُب (أَوْ اقْتَصَى بَعْضًا) أي: كان بدلَ بعض، نحو: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر»^(٣)، وقوله [من الرجز]:

٨٦٥ - أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

(١) المائة: ١١٤.

٨٦٤ - التخریج: البيت لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في المقاصد النحويّة ١٨٨/٤؛ ولبعض الصحابة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٨؛ وبلا نسبة في المقاصد النحويّة ١٨٨/٤.
اللغة: ثلاثتا: أي الشاعر وعليّ بن أبي طالب وحمزة (رض). أزيروا: المجهول من «أزار» أي قصد في زيارة. المنائيا: الموت.

المعنى: يقول: إنهم كانوا ثابتين في الحرب، غير هيايين الموت الذي كانوا يسقونه إلى الأعداء. الإعراب: فما: «الفاء»: بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. برحت: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: للثابت. أقدامنا: اسم «ما برح» مرفوع، وهو مضاف، و«نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. في مكاننا: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. ثلاثتا: بدل من «نا» في «مكاننا» مجرور، وهو مضاف، و«نا» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. حتى: حرف ابتداء وغاية. أزيروا: فعل ماضٍ للمجهول، و«الواو»: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل، والألف للتفريق. المنائيا: مفعول به ثانٍ، و«الألف» للإطلاق.

وجملة «ما برحت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أزيروا»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ثلاثتا» حيث وقع بدلاً من الضمير «نا» في «مكاننا»، وهذا جائز.

(٣) الممتحنة: ٦.

٨٦٥ - التخریج: الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠؛ والدرر ٦٢/٦؛ والمقاصد النحويّة ١٩٠/٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤؛ وشرح أبيات سيويه ١٢٤/١؛ وشرح التصريح ١٦٠/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٠؛ وشرح =

٥٧٠ - أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالًا كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالًا
 (أو) اقتضى (اشتمالاً) أي: كان بدل اشتمالٍ (كأنك ابتهجك اشتمالاً) وقوله [من
 الطويل]:

٨٦٦ - بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

المفصل ٣/٧٠؛ ولسان العرب ٣/٤٦٣ (وعد)، ١٢/٢١٠ (رهم)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٤؛ وهمع
 الهوامع ٢/١٢٧.

اللغة والمعنى: أوعدي: هذني. الأدهم: ج الأدهم، وهو القيد. الشنة: الغليظة. المناسم: ج
 المنسم، وهو خفّ البعير.

يقول: هذني بالسجن والقيود، ولكنّ رجلي قويتان تشبهان خفّ البعير (أي أنّهما قادرتان على تحمل
 المكروه).

الإعراب: أوعدي: فعل ماضٍ. والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به.
 بالسجن: جار ومجرور متعلقان بـ «أوعدي». والأدهم: الواو: حرف عطف، الأدهم: معطوف على
 السجن. رجلي: بدل من «ياء» المتكلم في «أوعدي». وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.
 فرجلي: الفاء حرف استئناف، رجلي: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء:
 ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. شنة: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. المناسم: مضاف إليه مجرور.

وجملة (أوعدي) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (رجلي شنة المناسم)
 الاسمية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «أوعدي... رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلي» من ضمير الحاضر، وهو
 الياء في «أوعدي» بدل بعض من كلّ.

٨٦٦ - التخرّيج: البيت للناطقة الجعديّ في ديوانه ص ٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/١٦٩، ٧/٤١٩؛
 وشرح التصريح ٢/١٦١؛ ولسان العرب ٤/٥٢٣، ٥٢٩ (ظهر)؛ والمقاصد النحوية ٤/١٩٣.
 شرح المفردات: بلغ: وصل. السناء: المنزلة العالية.

المعنى: يقول: إنهم بلغوا بالمجد والشرف أعالي السماء، ويطمحون إلى أن يبلغوا مراتب أعلى.

الإعراب: «بلغنا»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير في محلّ رفع فاعل. «السماء»: مفعول به منصوب.
 «مجدنا»: بدل من الضمير المتصلّ في «بلغنا»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.
 «وسناؤنا»: الواو حرف عطف، «سناؤنا»: معطوف على «مجدنا» مرفوع، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في
 محلّ جرّ بالإضافة. «وإنّا»: الواو حرف عطف، «إنّا» حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير في محلّ نصب
 اسم «إنّ». «لنرجو»: اللام المزحلقة، «نرجو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «نحن». «فوق»:
 ظرف مكان منصوب، متعلّق بـ «نرجو»، وهو مضاف. «ذلك»: اسم إشارة في محلّ جرّ بالإضافة.
 «مظهرا»: مفعول به منصوب.

وجملة: «بلغنا» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «إنّا لنرجو» معطوفة على الجملة السابقة. =

تنبيه: قال في التسهيل: ولا يُبدَل مضمراً من مضمراً، ولا من ظاهراً، وما أُوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً، اهـ.

* * *

٥٧١ - وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً، ك: «مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِيٌّ؟»

(وَبَدَلُ) المبدل منه (الْمُضْمَن) معنى (الْهَمْز) المستفهم به (يَلِي هَمْزاً) مستفهماً به وجوباً (كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِيٌّ) و «كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟» و «ما صنعت أخيراً أم شراً؟» و «كيف جئت أراكياً أم ماشياً؟».

تنبيه: نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط، نحو: «مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو أَقْمَ مَعَهُ»، و «مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ تُجْزَ بِهِ»، و «مَتَى تُسَافِرُ إِنْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَسَافِرُ مَعَكَ».

* * *

٥٧٢ - وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، ك «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ»

(وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدل كل من كل، قال في البسيط: باتفاق، كقوله [من

الطويل]:

٨٦٧ - مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

= وجملة: «لنرجو...» في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه قوله: «مجدنا وسناؤنا» حيث جاء الاسم الظاهر «مجدنا» بدلاً من الضمير البارز الواقع فاعلاً في «بلغنا»، وهو بدل اشتغال.

٨٦٧ - التخريج: البيت لعبيد الله بن الحر في خزنة الأدب ٩٠/٩ - ٩٩؛ والدرر ٦٩/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٦/٢؛ وشرح صناعة الإعراب ص ٦٧٨؛ وشرح المفصل ٥٣/٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ص ٤٤٠؛ وشرح المفصل ٢٠/١٠؛ والكتاب ٨٦/٣؛ ولسان العرب ٢٤٢/٥ (نور)؛ والمقتضب ٦٣/٢؛ وجمع الهوامع ١٢٨/٢.

الإعراب: «متى»: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ «تأتنا». «تأتنا»: =

وبدلاً اشتمالاً على الصحيح (كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ) ومنه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(١)، وقوله [من الرجز]:

٨٦٨ - إِنَّ عَلَيَّ اللَّأَمَةَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

= فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و «نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «تلمم»: بدل من «أتأتنا» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «بنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «تلمم». «في ديارنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «أتأتنا»، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «تجد»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «حطباً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «جزلاً»: نعت منصوب بالفتحة. «وناراً»: «الراو»: حرف عطف، و «ناراً»: اسم معطوف منصوب. «تأججاً»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحطب أو إلى النار، و «الألف»: للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعاً، وأصله: تتأججن، فحذفت إحدى التاءين، وقلبت النون ألفاً.

وجملة «متى أتأتنا... تجد»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتأتنا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تجد» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا. وجملة «تأججاً»: في محل نصب نعت لـ «حطباً» أو «ناراً».

والشاهد فيه قوله: «متى أتأتنا تلمم» حيث أبدل الفعل «تلمم» من الفعل «أتأتنا».

(١) الفرقان: ٦٨.

ش ٨٦٨ - التخرīj: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٣/٥، ٢٠٤؛ وشرح آيات سيويه ٤٠٢/١؛ وشرح التصريح ١٦١/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٩١؛ والكتاب ١٥٦/١؛ والمقاصد النحوية ١٩٩/٤؛ والمقتضب ٦٣/٢.

اللغة: عليّ الله: أي عليّ والله فحذف واو القسم ونصب «الله» على نزع الخافض. تبايع: من البيعة.

المعنى: أقسم بالله إن لم تأت طائعاً للمبايعة، لتحضرن مرغماً.

الإعراب: «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «عليّ»: جار ومجرور في محل رفع خبر «إن». «الله»: لفظ الجلالة، اسم منصوب على نزع الخافض. «أن»: حرف نصب ومصدرية. «تبايعاً»: فعل مضارع منصوب، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»: والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب اسم «إن». «تؤخذ»: فعل مضارع للمجهول، منصوب لأنه بدل من «تبايع»، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «كرهاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو نعت لمفعول مطلق محذوف. «أو»: حرف عطف. «تجيء»: فعل مضارع منصوب، لأنه معطوف على «تؤخذ»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «طائعاً»: حال منصوب.

وجملة: «إن علي...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تبايع» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تؤخذ» بدل من «تبايع». وجملة «تجيء» معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «أن تبايعاً تؤخذ» حيث أبدل بالنصب الفعل «تؤخذ» من الفعل «تبايع» المنصوب

بـ «أن».

ولا يبدل بدل بعض، وأما بدل الغلطِ فقال في البسيط: جَوَّزَه سَبِيوِيَه وَجَمَاعَة مِنَ النَحْوِيِّينَ، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ.

تنبيه: تبدل الجملة من الجملة نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنِ﴾^(١)، وقوله [من الطويل]:

٨٦٩- أَقُولُ لَهُ أَزْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَالْأَفْكَنُ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا]

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد، كقوله [من الطويل]:

٨٧٠- إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

(١) الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣.

٨٦٩- التخریج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٧/٥، ٤٦٣/٨؛ وشرح التصريح ١٦٢/٢؛ وشرح شواهد المعنى ٨٣٩/٢؛ ومجالس ثعلب ص ٩٦؛ ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١؛ والمقاصد النحوية ٢٠٠/٤.

المعنى: اذهب وانتقل عنا، أو ابق صالحاً بإسلامك بيننا قلباً وقالباً، باطناً وظاهراً.

الإعراب: أقول: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. له: جار ومجرور متعلقان بالفعل أقول. ارحل: فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). لا تقيمن: «لا»: ناهية جازمة «تقيمن»: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. عندنا: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (تقيمن) وهو مضاف و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وإلا: «الواو»: حرف استئناف، «إن»: حرف شرط جازم و «لا»: نافية. فكن: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «كن»: فعل أمر ناقص مبني على السكون واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. في السر: جار ومجرور متعلقان بالخبر مسلماً. والجهر: «الواو»: عاطفة، «الجهر»: اسم معطوف مجرور. مسلماً: خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «أقول له»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ارحل»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «لا تقيمن»: بدل من جملة (ارحل). وجملة «فكن مسلماً»: جواب شرط لا محل له. وجملة «إلا فكن»: استئنافية لا محل لها وجملة الشرط المحذوفة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (لا تقيمن عندنا) أبدلت بمقول القول وهذا أكثر جلاء وإيضاحاً للمعنى المراد.

٨٧٠- التخریج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢٠٨/٥؛ وشرح التصريح ١٦٢/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥٥٧/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٠١/٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المحتسب ١٦٥/٢؛ ومغني اللبيب ٢٧/١، ٤٢٦؛ والمقتضب ٣٢٩/٢؛ ومعجم الهوامع ١٢٨/٢.

المعنى: يشكو الشاعر تفرق أغراضه، وتشتت حاجاته، فهو مضطرب البال، موزع الأهواء.

أبدل «كيف يلتقيان» من «حاجة وأخرى»، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما. وجعل منه الناظم، نحو: «عرفت زيدا أبو من هو».

خاتمة: في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه.

الأولى: قد يتحد البدل والمبدل منه لفظاً إذا كان مع الثاني زيادةً بيان، كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾^(١) بنصب «كل» الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو.

الثانية: الكثير كونُ البدل معتمداً عليه، وقد يكون في حكم المُلتغى، كقوله [من

الكامل]:

٨٧١ - إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوها وَرَوَّاحها تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَغْضَبِ

= الإعراب: «إلى الله»: جار ومجرور متعلقان بـ «أشكو». «أشكو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «بالمدينة»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «حاجة». «حاجة»: مفعول به منصوب. «وبالشام»: الواو حرف عطف، «بالشام»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «أخرى». «أخرى»: معطوف على «حاجة» منصوب. «كيف»: اسم استفهام في محلّ نصب حال. «يلتقيان»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف ضمير في محلّ رفع فاعل.

وجملة: «أشكو» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «كيف يلتقيان» في محلّ نصب بدل من «حاجة»، وقيل: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «كيف يلتقيان» حيث جاءت هذه الجملة بدلاً من «حاجة» و «أخرى»، فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد، والمعنى: «إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما».

(١) الجائية: ٢٨.

٨٧١ - التخرّيج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٢٩؛ وخزانة الأدب ١٩٩/٥، ٢٠١؛ ولسان العرب ٦٠٩/١ (عضب)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٥٤.

اللغة: الأغضب: الذي كسر أحد قرنيه.

المعنى: يقول: إن سيوفهم فتكت بهوازن شرّ فتك.

الإعراب: إن: حرف مشبّه بالفعل. السيوف: اسم «إن» منصوب. غدوها: بدل من «السيوف» منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. ورواحها: معطوفة على «غدوها» وتعرب إعرابها. تركت: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». هوازن: مفعول به. مثل: حال منصوب، وهو مضاف. قرن: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الأغضب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إن السيوف...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تركت»: في محلّ رفع خبر

«إن».

الشاهد فيه قوله: «غدوها ورواحها» حيث وقعت «غدوها» بدلاً من «السيوف».

الثالثة: قد يُستغنى في الصَّلَاةَ بالبدل عن لفظ المبدل منه، نحو: «أَحْسِنُ إِلَى الَّذِي صَحِبْتَنِي زَيْدًا»^(١) أي: صحبته زيداً.

الرابعة: ما فُضِّلَ به مذكورٌ وكان وافياً به يجوز فيه البدلُ والقطع، نحو: «مررت برجالٍ قصيرٍ وطويلٍ ورَبْعَةٍ»، وإن كان غيرَ وافٍ تَعَيَّنَ قَطْعُهُ إن لم يُنَوَّ معطوف محذوف، نحو: «مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ»، فإن نُويَّ معطوفٌ محذوفٌ فمن الأول نحو: «اجْتَبَيْتُمَا المَوبِقَاتِ الشَّرْكَ بِاللَّهِ وَالسُّحْرَ» بالنصب، التقدير: وأخواتهما؛ لثبوتها في حديث آخر. والله تعالى أعلم.

(١) يجوز في «زيد» الرفع على إنه خير مبتداً محذوف، والنصب على أنه بدل من الضمير المقدر، والجر على أنه بدل من «الذي».

النِّداء

[لغات لفظ النداء]:

فيه ثلاث لغات، أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد واشتقاقه من نَدَى الصوت وهو بُعده، يقال: فلان أُنْدَى صَوْتاً من فلان، إذا كان أبعدَ صَوْتاً منه .

* * *

[حروف النداء ومواضعها]:

٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا»، وَأَيْ، وَآ «كَذَا» «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»
(وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ) أَي: البعيد (أَوْ) من هو (كَالنَّاءِ) لِنُومٍ أَوْ سَهْوٍ أَوْ ارْتِفَاعِ مَحَلِّ أَوْ انخِفاضِهِ، كِنْدَاءِ الْعَبْدِ لِرَبِّهِ وَعَكْسَهُ مِنْ حُرُوفِ النَّدَاءِ (يَا * وَأَيْ) بِالسُّكُونِ، وَقَدْ تَمَدَّتْ هَمْزَتُهَا (وَأَ، كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا) وَأَعْمُهَا «يَا»؛ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ فِي كُلِّ نِدَاءٍ، وَتَتَعَيَّنُ فِي اللَّهِ تَعَالَى.

* * *

٥٧٤ - وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ «وَا» لِمَنْ نُدِبَ أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ أُجْتَنِبَ (وَالْهَمْزُ) الْمَقْصُورُ (لِلدَّانِي) أَي: الْقَرِيبِ، نَحْوُ: «أَزِيدُ أَقِيلُ» (وَوَا لِمَنْ نُدِبَ) وَهُوَ الْمَتَفَجِّعُ عَلَيْهِ أَوْ الْمَتَوَجَّعُ مِنْهُ، نَحْوُ: «وَا وَلَدَاهُ»، «وَا رَأْسَاهُ» (أَوْ يَا) نَحْوُ: «يَا وَلَدَاهُ»، «يَا

رأساه» (وَعَيَّرُ وَآ) وهو «يا» (لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبَ) أي: لا تستعمل «يا» في الندبة إلا عند أمن اللبس، كقوله [من البسيط]:

٨٧٢ - حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَبَّرَتْ لَهُ وَقُتَّتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا
فإن خيف اللبس تعيَّنت «وا».

تنبيهان: الأول: من حروف نداء البعيد «آي» بمد الهمزة وسكون الياء، وقد عدَّها في التسهيل؛ فجملة الحروف حينئذ ثمانية.

الثاني: ذهب المبرد إلى أن «أيا» و«هيا» للبعيد، و«آي» والهمز للقريب، و«يا» لهما. وذهب ابن بَرّهان إلى أن «أيا» و«هيا» للبعيد، والهمزة للقريب، و«آي» للمتوسط، و«يا» للجميع. وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيداً، وعلى منع العكس.

* * *

٥٧٥ - وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ، وَمُضْمَرٍ، وَمَا جَا مُسْتَعْنَاءً قَدْ يُعْرَى فَاغْلَمًا

٨٧٢ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٧٣٦؛ والدرر ٤٢/٣؛ وشرح التصريح ١٦٤/٢، ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٧٩٢/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٢٢٩/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩/٤؛ ومغني اللبيب ٣٧٢/٢؛ وهمع الهوامع ١٨٠/١.

اللغة: شرح المفردات: الأمر العظيم: كناية عن الخلافة. اضطربت: اضطلعت بالأعباء. عمر: هو عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الثامن.

المعنى: يقول الشاعر مخاطباً عمر بن عبد العزيز: اضطلعت بأعباء الخلافة، فنهضت بها خير نهوض، منقداً أوامر الله.

الإعراب: حملت: فعل ماضٍ للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. أمراً: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. عظيماً: نعت «أمراً» منصوب بالفتحة. فاضطربت: الفاء حرف عطف، «اضطربت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. له: اللام حرف جرّ، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «اضطربت». وقمت: الواو حرف عطف، «قمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. فيه: حرف جرّ، والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «قمت». بأمر: جار ومجرور متعلقان بـ «قمت»، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. يا: حرف نداء وندبة. عمراً: منادى مندوب مبني على الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف، وهو في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «يا عمراً» على أنه منادى متفجع عليه، وقد ندب الشاعر بـ «يا» عوضاً من «وا» الأصلية في الندبة لأنه آمن اللبس بالمنادى المحض، وهنا جاء المندوب معرّياً عن الهاء.

(وَعَيْرِ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَقْنَاأ قَدْ يَعْرَى)

من حروف النداء لفظاً (فاغلمًا)، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا﴾^(١)، ﴿سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾^(٢)، ﴿أَنْ أَدُوا إِلَى عِبَادِ اللَّهِ﴾^(٣) ونحو: ﴿خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ أَقْبَلُ﴾، ونحو: ﴿مَنْ لَا يَزَالُ مُخْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيَّ﴾.

أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها؛ لأن الأولين يُطَلَّبُ فيهما مدُّ الصوتِ والحذف يُنافيه، ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر.

تنبيهان: الأول عدَّ في التسهيل من هذا النوع لفظُ الجلالة، والمتعجب منه، ولفظه: ولا يلزم الحرفُ إلا مع الله، والمضمر، والمستغاث، والمتعجب منه، والمندوب، وعد في التوضيح المنادى البعيد، وهو ظاهر.

الثاني: أفهم كلامه جوازَ نداء المضمر، والصحيحُ منعه مطلقاً، وشذَّ نحو: «يا إياك قد كُفَيْتُكَ»، وقوله [من الرجز]:

٨٧٣ - يَا أَبَجْرُ ابْنَ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا [أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا]

* * *

(١) يوسف: ٢٩.

(٢) الرحمن: ٣١.

(٣) الدخان: ١٨.

٨٧٣ - التخريج: الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وشرح التصريح ١٦٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ١٣٩/٢ - ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر ٢٧/٣؛ ونوادير أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٣٢٥/١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٣٥٩/١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠١؛ وشرح المفصل ١٢٧/١، ١٣٠؛ والمقرب ٧٦/١؛ وهمع الهوامع ١٧٤/١.

شرح المفردات: الأبجر: في الأصل، العظيم البطن.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أبجر»: منادى مبني على الضم في محل نصب. «بن»: نعت «أبجر» منصوب، تبعه في المحل، وهو مضاف. «أبجر»: مضاف إليه مجرور. «يا»: حرف نداء. «أنتا»: منادى مبني على الضم في محل نصب، والألف للإطلاق. «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «الذي»: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ. «طلقت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «عام»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «طلقت». «جعنتا»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والألف للإطلاق.

وجملة النداء: «يا أبجر» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية: «يا أنت» استئنافية لا

٥٧٦ - وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ (وذاك) أي: التَّعَرِّيُّ من الحروف (في اسم الجنس والمشار له قَلٌّ ومن يَمْنَعُهُ) فيهما أصلاً ورأساً (فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ) بالذال المعجمة أي: لائمه على ذلك، فقد سُمع في كل منهما ما لا يمكن ردُّ جميعه؛ فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: «أَطْرُقُ كَرَا»^(١)، و«افْتَدِ مَخْنُوقٌ»^(٢)، و«أَصْبِحْ لَيْلٌ»، وفي الحديث: «ثَوْبِي حَجْرٌ» وفي اسم الإشارة قوله [من الطويل]:

٨٧٤ - إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي: بِمِثْلِكَ، هَذَا، لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ

= محل لها من الإعراب. وجملة: «أنت الذي...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «طلقت» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «جعتا» في محل جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع، وهذا شاذ.

(١) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة اللغة ص ٧٥٧؛ وزهر الأكم ٣٨/٢؛ ولسان العرب ٤٧/١٠ (خرق)، ٢١٩/١٠ (طرق)، ٣١٤/١١ (زول).

(٢) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في المستقصى ١/٢٦٥؛ ومجمع الأمثال ٢/٧٨. ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

٨٧٤ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢؛ والدرر ٣/٢٤؛ وشرح التصريح ٢/١٦٥؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٣٥؛ ومعجم الهوامع ١/١٧٤؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٦٤١.

شرح المفردات: هملت عيني: فاض دمعها. اللوعة: حرقه القلب.

المعنى: يقول: إذا فاضت عيني بالدموع قال لي صاحبي إن هذا الأمر لا يكون إلا نتيجة حرقه فؤاد وغرام شديدين.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «هملت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «عيني»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ «هملت». «قال»: فعل ماضٍ. «صاحبي»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «بمثلك»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «هذا»: منادى مبني في محلّ نصب. «لوعة»: مبتدأ مرفوع. «وغرام»: الواو حرف عطف، «غرام»: معطوف على «لوعة» مرفوع.

وجملة: «إذا هملت عيني..» قال صاحبي الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «هملت...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «قال صاحبي» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «بمثلك لوعة» في محلّ نصب مفعول به لـ «قال». وجملة النداء: «... هذا» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

وقوله [من البسيط]:

٨٧٥- إِنَّ الْأَوْلَىٰ وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِم تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا

وقوله [من الخفيف]:

٨٧٦- ذَا ارْعَوْا فَلَئْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْئًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) وكلاهما عند الكوفيين

= الشاهد: قوله: «هذا» يريد «يا هذا» فحذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، وهذا جائز عند الكوفيين، وضرورة عند البصريين.

٨٧٥- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٨.

اللغة: الأولى: الذين. اعتصم: احتذى والتجأ. عاداك: جعلك عدوًّا. المخذول: الخائب.

الإعراب: إِنَّ: حرف مشبّه بالفعل. الأولى: اسم «إِنَّ». وصفوا: فعل ماضٍ للمجهول، و«الواو»: ضمير في محل رفع نائب فاعل، والألف للتفريق. قومي: خبر «إِنَّ» مرفوع، وهو مضاف، و«الياء»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. لهم: جارو ومجرور متعلقان بالفعل وصفوا. فبهم: «الفاء»: تعليلية، و«بهم»: جار ومجرور متعلقان بـ«اعتصم». هذا: اسم إشارة منادى مبني في محل نصب. اعتصم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». تلق: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». من: اسم موصول في محل نصب مفعول به. عاداك: فعل ماضٍ، و«الكاف»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». مخذولاً: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «إِنَّ الأولى... لهم قومي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وصفوا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء (يا هذا) اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اعتصم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلق»: جواب الطلب لا محل لها من الإعراب. وجملة «عاداك»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «هم قومي»: خبر (إن) محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «هذا» حيث وقع اسم الإشارة منادى بحرف نداء محذوف تقديره: «يا هذا».

(١) البقرة: ٨٥.

٨٧٦- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/٢٣٠.

اللغة: الارعواء: الانصراف عن الجهل مثلاً. الصبا: الشباب.

الإعراب: «ذا»: منادى بحرف نداء محذوف تقديره: «يا ذا». «ارعوا»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «ارعو». «فليس»: الفاء: استئنافية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «بعد»: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر «ليس»، وهو مضاف. «اشتعال»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الرأس»: مضاف إليه مجرور. «شيباً»: تمييز منصوب. «إلى الصبا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «سبيل». «من»: حرف جرّ زائد. «سبيل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه اسم «ليس».

وجملة النداء: «يا ذا» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «ارعو ارعوا»، استئنافية لا محل لها

مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضروبة، ولخنو المتنبّي في قوله [من الكامل]:

٨٧٧ - هُذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجْتَ رَسِيْسَا [ثُمَّ انْتَنَيْتَ وَمَا شَفَيْتَ نَسِيْسَا
والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس؛ لكثرتُه نظماً ونثراً، وقصُرُ اسم الإشارة على السماع؛ إذ لم يرد إلا في الشعر، وقد صرّح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس؛ فقال: وقولهم في هذا أصح.

تنبيه: أطلق هنا اسم الجنس، وقيدَه في التسهيل بالمبني للنداء؛ إذ هو محل الخلاف، فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى: «يا رَجُلًا خَذُ بيدي» فنصَّ في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه.

فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع: المندوب، والمستغاث، والمتعجّب

= من الإعراب. وجملة: «ليس بعد...» استثنائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ذا ارعواء» حيث حذف حرف النداء من قبل «ذا»، وذلك على مذهب الكوفيين.

٨٧٧ - التخريج: البيت للمتنبّي في ديوانه ٣٠١/٢؛ وبلا نسبة في المقرب ١٧٧/١.

اللفظة: الرسيْس: هو ابتداء الحب، اثني: مال وعاد. النسيْس: هو من تبقى به شيء من الروح والنسيْس فضلة الروح وبقيتها.

المعنى: يا من ظهرت لنا فسيبتنا بجمالك ثم ابتعدت عنا، فزدتنا بك تعلقاً.

الإعراب: هذي: «الهاء»: لتنبيه، «ذي»: اسم إشارة في محل نصب بحرف النداء المحذوف «يا»: برزت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. لنا: جار ومجرور متعلقان بالفعل برزت. فهجت: «الفاء»: عاطفة، «هجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. رسيْسا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. ثم انتنيت: «ثم»: حرف عطف، «انتنيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. وما: «الواو»: حالية، «ما»: نافية. شفيت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. نسيْسا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «برزت»: استثنائية لا محل لها. وجملة «انتنيت»: معطوفة على (برزت). وجملة «وما شفيت

نسيْسا»: في محل نصب حال. وجملة «هذي»: ابتدائية لا محل لها.

والتمثيل به قوله: «هذي» حذف حرف النداء من اسم الإشارة على عادة الكوفيين.

منه، والمنادى البعيد، والمضمر، ولفظ الجلالة، واسم الجنس غير المعين، وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عَرَفَتْ.

* * *

٥٧٧ - (وَأَبْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدًا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدًا)

أي: إذا اجتمع في المُنادَى هذان الأمران التعريفُ والإفرادُ فإنه يُبنى على ما يرفع به لو كان معرباً، سواء كان ذلك التعريفُ سابقاً على النداء نحو: «يا زيد»، أو عارضاً فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو: «يا رجلُ أَقْبِلْ»، تريد رجلاً معيناً، والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به كما في باب «لا»؛ فيدخل في ذلك المركَّبُ المَرْجِيّ والمنثى والمجموع، نحو: «يا مَعْدِي كَرِبْ»، و «يا زَيْدَان»، و «يا زَيْدُون»، و «يا هندان»، و «يا رَجُلَانِ»، و «يا مسلمون»، وفي نحو: «يا موسى» و «يا قاضي» ضمةٌ مقدّرة.

تنبيهات: الأول قال في التسهيل: ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال، وحكاها في شرحه عن الفراء، وأَيَّدَهُ بما روى من قوله ﷺ في سجوده «يا عَظِيمًا يُزَجِّي لِكُلِّ عَظِيمٍ»، وجعل منه قوله [من الطويل]:

٨٧٨ - أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً [فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّقُ]

٨٧٨ - التخریج: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٦١؛ والأغاني ١٢/٩؛ ومعجم البلدان ٣١٦/٤ (قراضم)؛ ولكثير عزة في سر صناعة الإعراب ٢٠٢/١؛ ولسان العرب ٣٦٧/١٠ (هرق)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٠١.

اللغة: حزوى: اسم موضع. العبرة: الدمعة. ارفض: ترشش، سال. ترقوق: سال.

الإعراب: أداراً: الهمزة للنداء، «داراً»: منادى منصوب. بحزوى: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «داراً». هجت: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير في محل رفع فاعل. للعين: جار ومجرور متعلقان بـ «هجت». عبرة: مفعول به منصوب. فماء: «الفاء»: استئنافية، «ماء»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الهوى: مضاف إليه مجرور. يرفض: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». أو: حرف عطف. يترقوق: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هجت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ماء الهوى يرفض»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يرفض»: في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة «يتقوق»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «أداراً» حيث نصب المنادى «داراً» لأنه شبيه بالمضاف.

الثاني: ما أطلقه هنا قَيِّدُهُ في التسهيل بقوله: غير مجرور باللام؛ للاحتراز من نحو: «يا لزيد لعمر»، ونحو: «يا لِلْمَاءِ وَالْعُشْبِ»؛ فإن كلاً منهما مفرد معرف وهو معرب.

الثالث: إذا ناديت «أَنْتِي عَشْرٌ» و«اثنِي عشرة» قلت: «يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف»، وإنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت. وقال الكوفيون: «يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة»، بالياء، إجراء لهما مجرى المضاف.

* * *

٥٧٨ - وَأَنْوِ أَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا
(وَأَنْوِ أَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا) كسبويه وحدّام في لغة الحجاز، وخمسة عشر (وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا) ويظهر أثر ذلك في تابعه؛ فتقول: «يا سبويه العالم»، برفع العالم ونصبه، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو: «يا زيد الفاضل»، والمحكي كالمبني، تقول: «يا تَأْبَطَ شَرًّا الْمَقْدَامُ وَالْمَقْدَامُ».

* * *

[أحوال نصب المنادى]:

٥٧٩ - (وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا)

أي: يجب نصب المنادى حتماً في ثلاثة أحوال؛ الأول: النكرة غير المقصودة كقول الواعظ: «يا غافلاً والموت يطلبه»، وقول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي»، وقوله [من الطويل]:

٨٧٩ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ [نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا]

٨٧٩ - التخريج: البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٢٤٣/٦؛ وخزانة الأدب ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧؛ وشرح التصريح ١٦٧/٢؛ وشرح المفضل ١٢٨/١؛ والعقد الفريد ٢٢٩/٥؛ والكتاب ٢٠٠/٢؛ ولسان العرب ١٧٣/٧ (عرض)؛ والمقاصد النحوية ٢٠٦/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤١٣/١، ٢٢٣/٩؛ ووصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٣؛ والمقتضب ٢٠٤/٤.

اللغة والمعنى: عرضت: أتيت العروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. ندماي: ج ندمان، وهو =

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع.

الثاني: المضاف، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً، نحو: «رَبَّنَا أَعْفِرْ لَنَا»، أو غير مَحْضَةٍ، نحو: «يا حَسَنَ الوَجْهِ»، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة.

الثالث: الشبيه بالمضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه، نحو: «يا حَسَنًا وَجْهَهُ»، و «يا طالِعاً جبلاً»، و «يا رقيقاً بالعباد»، و «يا ثلاثة وثلاثين»، فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك. ويمتنع في هذا إدخال «يا» على «ثلاثين»، خلافاً لبعضهم، وإن نَادَيْتَ جماعةً هذه عِدَّتْهَا فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً، وإن كانت معينة ضممت الأول وعرّفت الثاني بـ «أل» ونصبت أو رفعته، إلا إن أَعَدَّتْ معه «يا» فيجب ضمه وتجريده من «أل». ومنع ابن خروف إعادة «يا»، وتخيره في إلحاق «أل» مردود.

تنبيه: انتصابُ المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصِبُهُ الفعلُ المقدر، فأصل «يا زيد» عنده: أَدْعُوْ زَيْدًا؛ فحذف الفعل حذفاً لازماً، لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته. وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسدّه مسدّاً

= النديم، أي المجلس إلى الخمر. نجران: مدينة بالحجاز.

يقول الشاعر لراكب: إذا أتيت العروض. فبلغ أصحابي بأنني لن ألتقي بهم بعد اليوم، لأنه سيفارق الحياة.

الإعراب: أيا: حرف نداء. راكباً: منادى منصوب. إمّا: إن: حرف شرط جازم، ما: زائدة. عرضت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل. وهو فعل الشرط. فبلغن: الفاء: رابطة لجواب الشرط، بلغن: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت. والنون: للوقاية. ندامي: مفعول به أول، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. من: حرف جرّ. نجران: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من «ندامي». أن: مخففة من «أن»، واسمها ضمير الشأن المحذوف تقديره: «أنه»، أي الحال والشأن. لا: النافية للجنس. تلاقيا: اسم مبني على الفتح في محلّ نصب اسم «لا». والألف: للإطلاق. وخبر «لا» محذوف تقديره: «أن لا تلاقيا حاصل لنا».

وجملة (أيا راكباً) الفعلية على تقدير: «أدعو راكباً» لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (عرضت) في محلّ جزم فعل الشرط. وجملة (فبلغن) الفعلية في محلّ جزم جواب الشرط. والجملة المصدرية من (أن وما بعدها) في محلّ نصب مفعول به ثانٍ. وجملة (لا تلاقيا) الاسمية في محلّ رفع خبر «إن».

الشاهد فيه قوله: «أداراً» حيث نصب المنادى «داراً» لأنه شبيه بالمضاف.

الفعل؛ فعلى المذهبين «يا زيد» جملة، وليس المنادى أحدَ جزأها؛ فعند سيبويه جزأها، أي: الفعل والفاعل مقدَّران، وعند المبرد حرفُ النداء سَدٌّ مسدٌّ أحدَ جزأي الجملة أي الفعل، والفاعل مقدَّر، والمفعول ههنا على المذهبين واجبُ الذكرِ لفظاً أو تقديرًا؛ إذ لا نداء بدون المنادى.

* * *

٥٨٠ - (وَنَحْوَ زَيْدٍ ضَمًّا وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ أَرْبَعِ بْنِ سَعِيدٍ لَا تَهْنِ

أي: إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بـ «ابن» متصل به مضاف إلى علم، نحو: «يا زيدُ بنَ سعيدٍ»، جاز فيه الضمّ والفتح، والمختارُ عند البصريين غير المبرد الفتح، ومنه قوله [من الرجز]:

٨٨٠ - يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودٌ

تنبيه: شرط جواز الأمرين كونُ الابنِ صفةً كما هو الظاهر؛ فلو جعل بدلاً أو عطف

٨٨٠ - التخریج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ وللکذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه ٤٧٢/١؛ والشعر والشعراء ٦٨٩/٢؛ والكتاب ٢٠٣/٢؛ ولرؤية أو للکذاب الحرمازي في شرح التصريح ١٦٩/٢؛ ولسان العرب ١٥٨/١٠ (سردق)؛ والمقاصد النحوية ٢١٠/٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٦؛ وسر صناعة الإعراب ٥٢٦/٢؛ وشرح المفصل ٥/٢؛ والمقتضب ٢٣٢/٤.

شرح المفردات: حکم بن المنذر: أحد أمراء البصرة في عهد هشام بن عبد الملك. الجارود: من الجرد، لُقّب به جدّ الممدوح لإغارته على قوم، فشبهوه بالسيل. السرادق: الخباء.

المعنى: يمدح الراجز الحکم بن المنذر بأنّه عالي المنزلة، وسامي القدر، وميمون الطلعة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «حکم»: منادى يجوز بناؤه على الضمّ أو منصوب. «بن»: نعت «حکم» منصوب، تبعه في المحلّ، وهو مضاف. «المنذر»: مضاف إليه مجرور. «بن»: نعت «المنذر» مجرور، وهو مضاف. «الجارود»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة الشعرية. «سرادق»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «المجد»: مضاف إليه مجرور. «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ممدود». «ممدود»: خبر مبتدأ مرفوع وسكّن للضرورة الشعرية.

وجملة النداء: «يا حکم» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «سرادق.. ممدود» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «يا حکم» بجواز البناء على الضمّ والفتح لاتصاله بـ «ابن» المضافة إلى علم.

بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم، وكلامه لا يوفي بذلك، وإن كان مراده.

* * *

٥٨١ - (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا)

«الضم»: مبتدأ خبره قد حتما، و«إن لم يل» شرط جوابه محذوف، والتقدير: فالضمّ متحتم أي واجب، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطاً؛ لأن جملة الشرط والجواب يُستغنى فيهما بضمير واحد لتزلهما منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف.

ومعنى البيت أن الضمّ متحتم أي واجب إذا فُقد شرط من الشروط المذكورة، كما في نحو: «يا رجلُ ابنَ عمرو»، و«يا زيدُ الفاضلُ ابنَ عمرو»، و«يا زيدُ الفاضل»؛ لانتفاء علمية المنادى في الأولى، واتصالِ الابن به في الثانية، والوصف به في الثالثة. ولم يشترط هذا الكوفيون، كقوله [من الوافر]:

٨٨١ - فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرَوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

٨٨١ - التخرّيج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٠٧ (طبعة دار صادر)؛ وخزانة الأدب ٤/٤٤٢؛ والدرر ٣/٣٤؛ وشرح التصريح ٢/١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٥٤؛ واللمع ص ١٩٤؛ والمقتضب ٤/٢٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٩١؛ ومغني اللبيب ص ١٩؛ وهمع الهوامع ١/١٧٦.

شرح المفردات: كعب بن مامة: أحد أجواد العرب، قيل إنه سقى صاحبه في ساعة العطش نصيبه من الماء ومات عطشاً. وابن أروى: هو أوس بن حارثة الطائي، أحد أجواد العرب. عمر: هو عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الثامن.

المعنى: يمدح الشاعر الخليفة الأمويّ بالجود والكرم، وأنه فاق بسخائه سخاء كعب بن مامة وابن

أروى.

الإعراب: فما: الفاء: بحسب ما قبلها و«ما»: تعمل عمل «ليس». كعب: اسم «ما» مرفوع بالضمّة. بن: نعت «كعب» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. مامة: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدل الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. وابن: الواو حرف عطف، «ابن»: معطوف على «بن مامة» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. أروى: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدّرة على الألف لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. بأجود: الباء حرف جرّ زائد، «أجود»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر للعلمية والتأنيث. وأعلامه جرّه الفتحة بدلاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف على وزن «أفعل». منك: حرف جرّ، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلقان بـ«أجود». يا: حرف =

بفتح «عَمَرَ»، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدرُ البيتِ. ونحو: «يا زيد ابن أخي» لعدم إضافة «ابن» إلى «عَلِمَ»، وهو مراد عجز البيت.

تنبيهات: الأول: لا إشكال أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضُمَّ موصوفه، وأما إذا فُتِحَ فكذلك عند الجمهور، وقال عبد القاهر: هي حركة بناء؛ لأنك رَكَّبْتَهُ معه.

الثاني: حكم «ابنة» فيما تقدم حكم «ابن» فيجوز الوجهان نحو: «يا هند بنتُ زيد» خلافاً لبعضهم، ولا أثر للوصف بـ «بنت» هنا؛ فنحو: «يا هند بنت عمرو» واجب الضم.

الثالث: يلتحق بالعلم «يا فلانُ بنَ فلان»، و «يا ضُلُّ بنَ ضُلِّ»، و «يا سيدُ بنَ سيد» ذكره في التسهيل، وهو مذهب الكوفيين، ومذهبُ البصريين في مثله مما ليس بعلم التزامُ الضم.

الرابع: قال في التسهيل: وربما ضم «الابن» إتباعاً، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من «يا زيدُ بنُ عمرو» بالضم إتباعاً لضمة الدال.

الخامس: قال فيه أيضاً: ومجوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظاً، وألف «ابن» في الحالتين خطأ، وإن نَوِّنَ فللضرورة.

السادس: اشترط في التسهيل لذلك كونَ المنادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته: ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعاً، وكلامه هنا يحتمله، فنحو: «يا عيسى ابن مريم»، يتعين فيه تقدير الضم؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح، وفيه خلاف، اهـ.

* * *

٥٨٢ - (واضُمُّمٌ أَوْ انصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُوتًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقٌ ضَمِّ بَيْنًا)

نداء. عمر: منادى مبني في محل نصب. الجوادا: نعت «عمر» منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه قوله: «يا عمر الجوادا» والقياس فيه: «يا عمر»، وقد استدلَّ به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ «ابن» أو لم يكن. وقال البصريون: إن الأصل: «يا عمرا» أي هو كالمندوب، وحذفت الألف. وفي هذا تكلف.

فقد ورد السماعُ بهما، فمن الضم قوله [من الطويل]:

٨٨٢ - سَلَامُ اللّٰهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ

وقوله [من البسيط]:

٨٨٣ - لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيْثَ يَا رَجُلٌ

٨٨٢ - التخریج: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ٣٣٤/١٥؛ وخزانة الأدب ١٥٠/٢، ١٥٢، ٥٠٧/٦؛ والدرر ٢١/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٠٥/٢، ٢٥/٢؛ وشرح التصريح ١٧١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢؛ والكتاب ٢٠٢/٢؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤؛ والأشباه والنظائر ٢١٣/٣؛ والإنصاف ٣١١/١؛ وأوضح المسالك ٢٨/٤؛ والجنى الداني ص ١٤٩؛ والدرر ١٨٢/٥؛ ووصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢؛ والمحتسب ٩٣/٢.

الإعراب: سلام: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. يا: حرف نداء. مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. عليها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. وليس: الواو: حرف عطف، ليس: فعل ماضٍ ناقص. عليك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «ليس». يا: حرف نداء. مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. السلام: اسم «ليس» مرفوع.

وجملة (سلام الله...) الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (يا مطر) الفعلية على تقدير: «أدعو مطراً» لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية. وجملة (ليس عليك...) الفعلية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة (يا مطر) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «يا مطر»، والقياس: يا مطرٌ بالبناء على الضم، لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نوّنه اضطراراً لإقامة الوزن.

٨٨٣ - التخریج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٤٥٣؛ والدرر ٢٢/٣؛ والشعر والشعراء ٥١٨/١؛ والمقاصد النحوية ٢١٤/٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١٧٣/١.

الإعراب: ليت: حرف مشبّه بالفعل. التحية: اسم «ليت» منصوب. كانت: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». لي: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان». فأشكرها: «الفاء»: للجزاء أو السببية، «أشكرها»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». والمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل (أشكر) معطوف على مصدر متزعم مما تقدم، والتقدير: ليت كون التحية لي فالشكر مني. مكان: ظرف مكان متعلق بحال من خير (ليت) على الحكاية. يا: حرف نداء. جمل: منادى مبني على الضم في محل نصب. حيث: فعل ماضٍ للمجهول، و«التاء»: ضمير في محل رفع نائب فاعل. يا: حرف نداء. رجل: منادى مبني على الضم في محل نصب.

وجملة «ليت التحية...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت لي»: حال من (التحية) محلها نصب. وجملة «فأشكرها»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها، وجملة «يا جمل»: مضاف إليها =

ومن النصب قوله:

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيبًا [أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَابًا]^(١)

وقوله [من الخفيف]:

٨٨٤ - ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

واختار الخليل وسيبويه الضمّ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد النصب، ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس.

* * *

على الحكاية محلها الجر. وجملة «حيث»: خبر (ليت) محلها الرفع. وجملة «يا رجل»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «يا جمل» حيث نوّته مضمومًا.

(١) تقدم بالرقم ٤٢٤.

٨٨٤ - التخرّيج: البيت للمهلل بن ربيعة في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ١٦٥/٢؛ والدرر ٢٢/٣؛ وسمط اللّالي ص ١١١؛ ولسان العرب ٤٠١/١٥ (وقي)؛ والمقاصد النحويّة ٢١١/٤؛ والمقتضب ٢١٤/٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٨٠٠/٢؛ وشرح التصريح ٣٧٠/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٧؛ وشرح المفصل ١٠/١٠؛ والمنصف ٢١٨/١؛ وجمع الهوامع ١٧٣/١.

اللغة والمعنى: وقتك: حفظتك. الأواقي: ج الواقيّة، وهي الحافظة.

يقول: لما رأته رفعت رأسها، ودعت له أن يحفظه الله، ويقيه من نوائب الدهر، لأنّ مرآه كان خيراً عليها.

الإعراب: رفعت: فعل ماضٍ. والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. رأسها: مفعول به منصوب. وهو مضاف، «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. إليّ: جار ومجرور متعلقان بـ «رفعت». وقالت: الواو: حرف عطف. قالت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. والفاعل: هي. يا: حرف نداء. عدّيًّا: منادى مبنيّ على الضمّ المقدّر، منع من ظهوره اشتغال المحلّ بالتثنية المنصوب للضرورة. لقد: اللام: موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق. وقتك: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. الأواقي: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل.

وجملة (رفعت...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة (قالت...) الفعلية معطوفة على جملة (رفعت) لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (يا عدّيًّا) الفعلية على تقدير: «أدعو عدّيًّا» في محلّ نصب مفعول به. وجملة (وقتك الأواقي) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم.

والشاهد فيه قوله: «يا عدّيًّا» حيث نصبه للضرورة الشّعريّة، وحقّه البناء على الضمّ لأنه علم.

٥٨٣ - وَيَاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» وَ «أَنْ» إِلَّا مَعَ «اللَّهِ» وَمَخَكِي الْجَمَلِ

(وياضطرارٍ خصَّ جمعُ يا وأل) في نحو قوله [من الكامل]:

٨٨٥ - عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّ وَالَّذِي عَرَفْتَ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانَ

وقوله [من الرجز]:

٨٨٦ - فَيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكُمْ أَنْ تُعَقِّبَانَا شَرًّا

٨٨٥ - التخریج: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/٣١؛ وشرح التصريح ٢/١٧٣؛ والمقاصد النحوية

٤/٢٤٥؛ وهمع الهوامع ١/١٧٤.

الإعراب: «عبّاس»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «يا»: حرف نداء. «الملك»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «المتوجّ»: نعت «الملك» مرفوع، ويجوز فيه النصب إتياعاً للمحلّ «والذي»: الواو حرف عطف، «الذي»: اسم موصول معطوف على «المتوجّ». «عرفت»: فعل ماضٍ، والثناء للتأنيث. «له»: جار ومجرور متعلّقان بـ «عرفت». «بيت»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «العلمي»: مضاف إليه مجرور. «عدنان»: فاعل «عرفت» مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: «عبّاس» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية: «... الملك» بدلّ من

الأولى. وجملة: «عرفت له...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يا الملك» حيث أدخل «يا» التي للنداء على الاسم المقترن بـ «أل» وذلك ضرورة

عند البصريين، وجائز عند الكوفيين.

٨٨٦ - التخریج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والإنصاف ١/٣٣٦؛ والدرر ٣/٣٠؛

وخزانة الأدب ٢/٢٩٤؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/٩؛ واللامات ص ٥٣؛ واللمع

في العربية ص ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢١٥؛ والمقتضب ٤/٢٤٣؛ وهمع الهوامع ١/١٧٤.

الإعراب: «فيا»: الفاء بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء. «الغلامان»: منادى مبنيّ على الألف لأنّه مثنى، وهو في محلّ نصب. «اللذان»: اسم موصول في محلّ نصب نعت «الغلامان». «فرا»: فعل ماضٍ، والألف ضمير في محلّ رفع فاعل. «إياكم»: مفعول به لفعل التحذير المحذوف تقديره: «أحذروا»، وهو مضاف، و«كما»: في محلّ جرّ بالإضافة. «أن»: حرف نصب ومصدرية. «تعقبانا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير في محلّ نصب مفعول به أول. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محلّ جرّ بحرف جر محذوف تقديره: «من»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف «أحذروا». «شرا»: مفعول به ثانٍ لـ «تعقب».

وجملة النداء: «يا الغلامان» بحسب ما قبلها. وجملة: «فرا» صلة الموصول لا محلّ لها من

الإعراب. وجملة: «أحذروا إياكم» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «تعقبانا» صلة الموصول

الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع حرف النداء «يا» مع «أل» التعريف في غير لفظ الجلالة،

وهذا غير جائز إلا في الشعر.

ولا يجوز ذلك في الاختيار، خلافاً للبغداديين في ذلك (إلا مع الله) فيجوز إجماعاً؛ للزوم «أل» له حتى صارت كالجزم منه، فنقول: «يا لله»، بإثبات الألفين، و«يا الله»، بحذفهما، و«يا الله»، بحذف الثانية فقط (و) إلا مع (مَخَيِّ الْجَمَل) نحو: «يا الْمُنْطَلِقَ زَيْدًا» فيمن سُمِّيَ بذلك، نص على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما سُمِّيَ به من موصول مبدوء بـ «أل» نحو «الذي» و«التي»، وصَوَّبَه الناظم. وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به، نحو: «يا الأَسَدُ شِدَّةَ أَقْبَلٍ» وهو مذهب ابن سَعْدَانَ. قال في شرح التسهيل: وهو قياس صحيح؛ لأن تقديره «يا مِثْلَ الأَسَدِ أَقْبَلٍ»، ومذهب الجمهور المنع.

* * *

٥٨٤ - والأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ وَشَدَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ (وَالأَكْثَرُ) فِي نداء اسم الله تعالى أَنْ يُحْدَفَ حَرْفُ النِّدَاءِ وَيُقَالُ (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ) أَي: بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ)، أَي: شَدَّ الجَمْعُ بَيْنَ «يَا» و«الميم» فِي الشَّعْرِ، كقوله [من الرجز]:

٨٨٧ - إني إذا ما حَدَثُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

٨٨٧ - التخریج: الرجز لأبي خراش في الدرر ٤١/٣؛ وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣؛ والمقاصد النحوية ٢١٦/٤؛ ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢٩٥/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العريية ص ٢٣٢؛ والإنصاف ص ٣٤١؛ وجواهر الأدب ص ٩٦؛ ووصف المباني ص ٣٠٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩، ٢/٤٣٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٩؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١٣/٤٦٩، ٤١٧ (أله)؛ واللمع في العريية ص ١٩٧؛ والمحتسب ٢/٢٣٨؛ والمقتضب ٤/٢٤٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٥؛ وهمع الهوامع ١/١٧٨.

شرح المفردات: الحدث: الحادث. ألم: نزل، حل.

الإعراب: «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محل نصب اسم «إن». «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «حدث»: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، تقديره: «إذا ألم حدث ألم». «ألمًا»: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أقول»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «يا»: حرف نداء. «اللهم»: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب، والميم للتعظيم يعوّض بها عن حرف النداء المحذوف عادة. «يا اللهم» كالسابقة.

وجملة: «إني...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا ما حدث...» الشرطية في محلّ رفع خبر «إن». وجملة: «ألم حدث» في محلّ جر بالإضافة. وجملة «ألم» تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقول» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة المنادى في محلّ نصب مفعول به لـ «أقول».

تنبيهات: الأول: مذهب الكوفيين أنّ الميم في «اللهم» بقية جُملة محذوفة وهي «أَمَّنَّا بِخَيْرٍ»، وليست عوضاً عن حرف النداء؛ ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

الثاني: قد تحذف «أل» من «اللَّهُمَّ»، كقوله [من الرجز]:

٨٨٨ - لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتْج [فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِج]

وهو كثير في الشعر.

الثالث: قال في النهاية: تستعمل «اللَّهُمَّ» على ثلاثة أنحاء؛ أحدها: النداء المحض نحو: «اللَّهُمَّ أَثْبِتْنَا». ثانيها: أن يذكرها المحيَّبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل: «أزيد قائم؟» فتقول له: «اللَّهُمَّ نعم»، أو «اللَّهُمَّ لا». ثالثها: أن تستعمل دليلاً على التُّدرة وقلة وقوع المذكور، نحو قولك: «أنا أُرورك اللهم إذا لم تَدْعني»، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل.

= الشاهد: قوله: «يا اللهم» حيث جمع بين «يا» والميم المشددة التي تأتي عوضاً عنها، وذلك ضرورة نادرة.

٨٨٨ - التخريج: الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٤٠/٣؛ والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤؛ وبلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١٧٧/١؛ وشرح التصريح ٣٦٧/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥؛ وشرح المفصل ٧٥/٩، ٥٠/١٠؛ ولسان العرب ١٠٣/١٠ (دلق)؛ ومجالس نعلب ١٤٣/١؛ والمحتسب ٧٥/١؛ والمقرب ١٦٦/٢؛ والممتع في التصريف ٣٥٥/١؛ ونوادير أبي زيد ص ١٦٤؛ وهمع الهوامع ١٧٨/١، ١٥٧/٢.

اللغة: لا همّ: أي: اللهم. حجّتج: أي حجّتي. الشاحج: البغل. بج: بي.

الإعراب: لا همّ: أصلها: «اللهم»: منادى مبني في محلّ نصب، و«الميم»: للتعظيم. إن: حرف شرط جازم. كنت: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون في محلّ جزم، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع اسم «كان»، وهو فعل الشرط. قبلت: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. حجّتج: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والجيم (الياء) في محلّ جرّ بالإضافة. فلا: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط. لا يزال: فعل مضارع ناقص. شاحج: اسم «لا يزال» مرفوع. يأتيك: فعل مضارع مرفوع، و«الكاف»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». بج (بي): جار ومجرور متعلقان بـ «يأتي».

وجملة «لا همّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كنت... فلا يزال»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قبلت»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «لا يزال...»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «يأتيك»: في محلّ نصب خبر «لا يزال». وجملة «كنت قبلت»: فعل الشرط لا محلّ لها.

فصل

[تابع المنادى وأحواله]:

٥٨٥ - تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلِزِمَهُ نَضْبًا، كـ «أَزِيدُ ذَا الْحَبْلِ»

(تابع) المنادى (ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ * أَلِزِمَهُ نَضْبًا) مراعاة لمحل المنادى نعتاً كان (كَأَزِيدُ ذَا الْحَبْلِ) أو بياناً، نحو: «يَا زَيْدُ عَائِدَ الْكَلْبِ»، أو توكيداً، نحو: «يَا زَيْدُ نَفْسُهُ»، و «يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ أَوْ كُلَّكُمْ».

تنبيهان: الأول: أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو: «يَا زَيْدُ صَاحِبِنَا»، والصحيح المنع؛ لأن إضافته مَحْضَةٌ، وأجازه الفراء في نحو: «يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ»، وقد سمع، وهو محمول عند الجمهور على القطع، أي: كُلَّهُمْ يُدْعَى.

الثاني: شمل قوله «ذِي الضَّمِّ الْعَلَمَ» والنكرة المقصودة، والمبني قبل النداء؛ لأنه يَقْدَرُ ضَمُّهُ كما مر.

* * *

٥٨٦ - وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ، أَوْ ازْفَعُ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِيلٌ نَسَقًا وَبَدَلَا

(وَمَا سِوَاهُ) أي: ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين - وهما الإضافة والخلو من «أل» - وذلك شيان: المضاف المقرون بـ «أل»، والمفرد (ازْفَعُ أَوْ انْصَبَ) تقول: «يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ»، و «يَا زَيْدُ الْحَسَنُ وَالْحَسَنُ»، و «يَا غلامِ بَشْرُ وَيَشْرَا»، و «يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ»؛ فالنصب إتباعاً للمحل، والرفع إتباعاً للفظ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة.

تنبيهان: الأول: شمل كلامه أولاً وثانياً التوابع الخمسة، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق.

الثاني: ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء.

(وَاجْعَلَا * كَمُسْتَقِيلٌ) بالنداء (نَسَقًا) خالياً عن «أل» (وَبَدَلَا) تقول: «يَا زَيْدُ بَشْرُ»

= الشاهد فيه قوله: «لا هم» حيث حذف (ال) من (اللهم)، وقوله: «حججج.. بج» حيث أبدل من الياء جيماً، والأصل «حجتي» و «بي».

بالضم، وكذلك «يا زَيْدُ وبِشْرُ»، وتقول: «يا زيد أبا عبد الله»، وكذلك «يا زيد وأبا عبد الله»، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل.

تنبيه: أجاز المازني والكوفيون «يا زيد وعمراً، ويا عبد الله وبكراً».

* * *

٥٨٧ - وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِفَا ففِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُتَّقَى

(وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبَ أَلْ مَا نُسِفَا * ففِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْعٌ يُتَّقَى) أي: يُخْتَارُ، وفاقاً للخليل وسيبويه والمازني؛ لما فيه من مُشَاكَلَةِ الحِركَةِ، ولِحكاية سيبويه أنه أكثر. وأما قراءة السبعة: «يَا جِبَالَ أُوَيْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ»^(١) بالنصب فللعطف على «فَضْلاً» من «وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً»^(٢) واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب؛ لأن ما فيه «أَلْ» لم يَلِ حرفَ النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية؛ إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب، وقال المبرد: إن كانت «أَلْ» مُعْرِفَةً فالنصب، وإلا فالرفع؛ لأن المعرف يشبه المضاف.

تنبيه: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار، والوجهان مُجْمَعٌ على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة، نحو: «يَا رَجُلُ وَالْغَلَامُ» فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع.

* * *

٥٨٨ - (وَأَيْهَا)، مَضْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَةً يَلْزِمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون «مَضْحُوبٌ» منصوباً، فـ «أَيْهَا»: مبتدأ، و «يلزم»: خبره، ومضحوب: مفعول مقدم بـ «يلزم»، و «صفة»: نصب على الحال من مضحوب «أَلْ»، وبالرفع في موضع الحال من مضحوب «أَلْ»، و «بعد»: في موضع الحال، مبني على الضم لحذف المضاف إليه، وهو ضمير يعود إلى «أَيَّ»، والتقدير: وأيها يلزم مضحوب

(١) سبأ: ١٠.

(٢) سبأ: ١٠.

«أل» حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها، ويجوز أن يكون «مصحوب» مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره «يلزم» والجملة خبر «أيها»، والعائد على المبتدأ محذوف: أي: يلزمها، ويجوز أن يكون «صفة» هو الخبر.

والمراد إذا نُودِيَتْ أيّ فهي مقصودة مبنية على الضم، وتلزمها «ها» التنبيه مفتوحة، وقد تضمّ لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة، وتوثت لتأنيث صفتها، نحو: ﴿يا أيها الإنسان﴾^(١)، ﴿يا أيُّهَا النَّفْسُ﴾^(٢) ويلزم تابعها الرفع. وأجاز المازنيّ نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة.

قال الزجاج: لم يجز هذا المذهب أحد قبله، ولا تابعه أحد بعده، وعلّة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع و «أيّ» وُضِلَّةٌ إلى ندائه، وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج؛ فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام، ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني، وتبعه ولده، وإلى التعريض بمذهب المازنيّ الإشارة بقوله: «لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ»، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً، وقد قيل: عطف بيان، قال ابن السّيد: وهو الظاهر. وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان، وهذا أحسن.

تنبيهات: الأول: يشترط أن تكون «أل» في تابع «أيّ» جنسية كما ذكره في التسهيل؛ فإذا قلت: «يا أيها الرجل» فـ «أل» جنسيّة، وصارت بعدُ للحضور، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة، وأجاز الفراء والجزميّ إتباع «أيّ» بمصحوب «أل» التي للمُحَ الصفة، نحو: «يا أيها الحارث»، والمنع مذهب الجمهور، ويتعيّن أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازها.

الثاني: ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنّ المرفوع بعد «أيّ» خبرٌ لمبتدأ محذوف، و «أيّ» موصولة بالجملة، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى، ولجاز وُضِلُّها بالفعلية والظرف.

الثالث: ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أنّ «ها» دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة؛ فإذا قلت: «يا أيها الرجل» تريد يا أيها الرجل، ثم حذف «ذا» اكتفاء بها.

(١) الانشقاق: ٦؛ وغيرها.

(٢) الفجر: ٢٧.

الرابع: يجوز أن تُوصَفَ صفة «أَيٌّ»، ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة، كقوله [من الرجز]:

٨٨٩ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي لَا تُوعِدْتَنِي حَيَّةً بِالنَّكْرِ

* * *

٥٨٩ - وَأَيُّهُدَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفْتُ أَيُّ بَسْوَى هَذَا يُرَدُّ

(وَأَيُّهُدَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) «أيهذا»: مبتدأ، و «أيها الذي»: عطف عليه، وسقط العاطف للضرورة، و «ورد»: جملة خبر، ووَحَدَ الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف، والتقدير: لفظ أيهذا وأيها الذي ورد، أو هو من باب [من الخفيف]:

٨٩٠ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ [وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ]

٨٨٩ - التخریج: الرجز لرؤية في ديوانه ص ٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٧١/١؛ وشرح المفصل ١٣٨/٦؛ والمقاصد النحوية ٢١٩/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٦٩/٥؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٥؛ والكتاب ١٩٢/٢؛ والمقتضب ٢١٨/٤.

اللغة: التنزي: ميل الإنسان إلى الشر. النكر: الوخر.

الإعراب: يا: حرف نداء. أيها: منادى مبني على الضم في محل نصب، و «ها»: للتنبيه. الجاهل: نعت «أَيٌّ» مرفوع. ذو: نعت «الجاهل» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. التنزي: مضاف إليه مجرور. لا: ناهية. توعدتني: فعل مضارع مبني على الفتح، و «النون»: للتوكيد، و «الياء»: ضمير في محل نصب مفعول به، وهو في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». حية: مفعول به. بالنكر: جار ومجرور متعلقان بصفة من (حية).

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا توعدتني»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يا أيها الجاهل ذو التنزي» حيث وصف «أَيٌّ» بمعرفة موصوفة بمضاف إلى معرفة، وهي: «ذو التنزي».

٨٩٠ - التخریج: البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٠٥؛ والدرر ٣١٤/٥؛ والكتاب ٧٥/١؛ والمقاصد النحوية ٥٥٧/١؛ ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر ١٤٧/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٧٩/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في الصحابي في فقه اللغة ص ٢١٨؛ ومغني اللبيب ٦٢٢/٢؛ وجمع الهوامع ١٠٩/٢.

اللغة: الرأي: الاعتقاد.

الإعراب: «نحن»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف والتقدير: «نحن راضون». «بما»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «عندنا»: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة

أي: ورد أيضاً وَصَفُ «أَيِّ» في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه «أل»، كقوله [من الطويل]:

٨٩١- أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِشَيْءٍ نَحْتُهُ عَنِ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

ونحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾^(٤) (وَوَصَفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا) الذي ذكر (يُرَدُّ) فلا يقال: «يا أيها زيد»، ولا «يا أيها صاحب عمرو».

تنبيهان: الأول: يشترط لوصف «أي» باسم الإشارة خُلُوهُ من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه، وفاقاً للسيرافي، وخلافاً لابن كيسان؛ فإنه أجاز «يا أيها ذاك الرَّجُلُ».

محللاً بالباء، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «وأنت»: الواو حرف عطف، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «بما»: جار ومجرور متعلقان بـ «راضٍ». «عندك»: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محللاً بالباء، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «راضٍ»: خبر المبتدأ «أنت». «والرأي»: الواو حرف عطف، «الرأي»: مبتدأ مرفوع. «مختلف»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: «نحن راضون» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أنت راضٍ» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «الرأي مختلف» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر جوازاً لوجود دليل عليه.

٨٩١ - التخرّيج: البيت لذی الرمة في ديوانه ص ١٠٣٧؛ وشرح المفصل ٧/٢؛ ولسان العرب ٥/٨ (بخع)؛ والمقاصد النحوية ٤/٢١٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٧٤؛ ولسان العرب ٣١٢/١٥ (نحا)؛ والمقتضب ٤/٢٥٩.

اللغة: الباخع: الهالك. الوجد: شدة الشوق. نحته: صرفته.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه. يا: حرف نداء. أيهذا: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب، و«ذا»: اسم إشارة في محلّ رفع نعت «أَيِّ». الباخع: بدل من «ذا»، أو نعت «أَيِّ» مرفوع. الوجد: فاعل اسم الفاعل «الباخع» مرفوع. نفسه: مفعول به، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. والوجد: (بالنصب) مفعول لأجله. لشيء: جار ومجرور متعلقان بـ «الباخع». نحته: فعل ماضٍ، و«التاء»: للتأنيث، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. عن يديه: جار ومجرور متعلقان بـ «نحته»، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. المقادر: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نحته»: في محلّ جرّ نعت «شيء».

الشاهد فيه قوله: «ألا أيهذا الباخع» حيث وصف المبهم «أي» باسم الإشارة «ذا»، ووصف اسم الإشارة بمعرفة هي «الباخع».

الثاني: لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون ممنوعاً بذى «أل»، وفاقاً لابن عصفور والناظم، كقوله [من الرمل]:

٨٩٢ - أَيُّهُذَانِ كُؤَلَا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَغَلَا فِيمَنْ وَغَلْ

واشترط ذلك غيرهما.

* * *

٥٩٠ - وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةَ

(وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) في لزومها، ولزوم رفعها، ولزوم كونها بـ «أل»، على ما مر، نحو: «يا ذا الرُّجُلُ»، و «يا ذَا الَّذِي قَامَ» هذا (إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا) أي: تركُّ الصِّفَةِ (يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةَ): أي بأن تكون هي مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوُصْلَةِ إلى نداءها، كقولك لقائم بين قوم جُلُوسٍ: «يَا هَذَا الْقَائِمُ»، أما إذا كان اسمُ الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدَّرت الوقوف عليه؛ فلا يلزم شيء من ذلك، ويجوز في صفته حينئذٍ ما يجوز في صفة غيره من المناذياتِ المبنية على الضم.

* * *

٨٩٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٨١؛ ومجالس ثعلب ص ٥٢؛ والمقاصد النحويَّة ٤/٢٣٩، ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ١/١٧٥.

اللغة: الواغل: الطفيلي الذي يدخل في قوم، فيشاركهم شرابهم من دون أن يكون مدعوًا إليه.

الإعراب: أيُّهُذَانِ: أي: منادى مبني على الضمِّ في محل نصب على النداء، وحرف النداء محذوف، وها: حرف تنبيه، ذان: اسم إشارة، بدل من «أي» على اللفظ، مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمتنى. كلا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. زاديكما: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و «كما»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. ودعاني: الواو حرف عطف، دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. وغلًا: حال منصوب. فيمن: جار ومجرور متعلقان بـ «وغلًا». وغل: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وقد سکن للضرورة الشعرية.

وجملة النداء (أيُّهُذَانِ) ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة (كلا) استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة (دعاني) معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة (وغل) لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «أيُّهُذَانِ كلا» حيث وصف المنادى باسم الإشارة، ولم ينعث اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام. ويروى «يغل» مكان «وغل».

[حكم المنادى المكرر المضاف ثاني لفظيه]:

٥٩١ - فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبُ ثَانٍ، وَضَمٌّ وَأَفْتَحُ أَوْلًا نُصِبَ
(فِي نَحْوِ) يَا (سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ)^(١)، وقوله [من البسيط]:

٨٩٣ - يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالِكُمْ [لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عَمْرُ]
وقوله [من الرجز]:

٨٩٤ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبْلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلِ]

(١) من قول الشاعر [من الطويل]:

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا
وَالْمَقْصُودُ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ وَسَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ الْأَنْصَارِيِّينَ.

٨٩٣ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٢؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأغاني ٣٤٩/٢١؛
وخزانة الأدب ٢٩٨/٢، ٣٠١، ٩٩/٤، ١٠٧؛ والخصائص ٣٤٥/١؛ والدرر ٢٩/٦؛ وشرح أبيات سيبويه
١٤٢/١؛ وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢؛ وشرح المفصل ١٠/٢؛ والكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢؛ واللامات
ص ١٠١؛ ولسان العرب ١١/١٤ (أبي)؛ والمقاصد النحوية ٢٤٠/٤؛ والمقتضب ٢٢٩/٤؛ ونوادير أبي زيد
ص ١٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٤/٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٧٢٥/٢؛ وجواهر الأدب
ص ١٩٩، ٤٢١؛ وخزانة الأدب ٣١٧/٨، ١٩١/١٠؛ ووصف المباني ص ٢٤٥؛ وشرح المفصل
١٠٥/٢، ٢١/٣؛ ومغني اللبيب ٤٥٧/٢؛ وهمع الهوامع ١٢٢/٢.

اللغة: السوأة: الشرّ والتهلكة. عمر: هو عمر بن لجا.

المعنى: يخاطبهم الشاعر محذراً من أن يوقعهم عمر في الشرّ والتهلكة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «تيم»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، ويجوز نصبه على
الإضافة إلى متلّو الثاني كما قال سيبويه. «تيم»: منادى بحرف نداء محذوف تقديره: «يا تيم» منصوب، وهو
مضاف. «عدي»: مضاف إليه مجرور. «لا»: النافية للجنس. «أبا»: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من
الأسماء الستّة، «لكم»: اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، و«كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ
بالإضافة، وخبر «لا» محذوف تقديره: «موجود». «لا»: حرف نفي. «يوقعنكم»: فعل مضارع مبنيّ على
الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون للوقاية، و«كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «في سوءة»:
جار ومجرور متعلقان بـ «يوقع». «عمر»: فاعل مرفوع.

وجملة: «يا تيم» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لا أبالكُم» اعتراضية لا محلّ لها من
الإعراب. وجملة: «لا يوقعنكم...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يا تيم تيم عديّ» حيث أقحم «تيم» الثانية بين المضاف «تيم» الأولى، والمضاف إليه
«عدي» فوجب نصب الثانية، وجاز في الأولى نصب والبناء على الضمّ.

٨٩٤ - التخریج: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٣٠٢/٢، ٣٠٤؛

(يَنْتَصِبُ * ثَانٍ) حتماً (وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوْلاً تُصِيبُ) فَإِنْ ضَمَّمْتَهُ فَلأنه مَنَادَى مَفْرُودٌ مَعْرِفَةً، وانتصابُ الثاني حينئذٍ؛ لأنَّه مَنَادَى مَضافٍ أو توكيدٌ أو عطف بيانٍ أو بدلٌ أو بإضمار: أعني، وأجاز السيرافي أن يكون نعتاً، وتَأوَّل فيه الاشتقاق، وإن فتحتَه فثلاثة مذاهب: أحدها - وهو مذهب سيبويه - أنه مَنَادَى مَضافٌ إلى ما بعد الثاني، والثاني مُفَحَّم بين المضاف والمضاف إليه، وعلى هذا قال بعضهم: يكون نصب الثاني على التوكيد. وثانيها - وهو مذهب المبرد - أنه مَضافٌ إلى محذوفٍ دل عليه الآخر، والثاني مَضافٌ إلى الآخر، ونصبه على الأوجه الخمسة. وثالثها: أن الاسمين رُكْبًا تَرْكيبَ «خَمْسَةَ عَشَرَ»؛ ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب، ومجموعهما مَنَادَى مَضاف، وهذا مذهب الأَعلَم.

تنبيهات: الأول: صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين. الثاني: مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً، بل اسم الجنس، نحو: «يا رَجُلُ رَجُلٍ قَوْمٍ»، والوصف، نحو: «يا صَاحِبُ صَاحِبِ زَيْدٍ» كالعلم فيما تقدَّم، وخالف الكوفيون في اسم الجنس؛ فمَنَعُوا نَصْبَهُ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منوناً، نحو: «يا صَاحِباً صَاحِبِ زَيْدٍ». الثالث: إذا كان الثاني غير مَضاف، نحو: «يا زيد زيد» جاز ضمُّه بدلاً، ورفعه ونصبه عطفَ بيانٍ على اللفظ أو المحل.

والدرر ٢٨/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١، ٨٥٥/٢؛ ولبعض بني جرير في شرح المفصل ١٠/٢؛ والكتاب ٢٠٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٢١/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٠/١؛ واللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ٤٧٦/١١ (عمل)؛ ومغني اللبيب ٤٥٧/٢؛ والمقتضب ٢٣٠/٤؛ والممتع في التصريف ٩٥/١؛ وهمع الهوامع ١٢٢/٢. اللغة: اليعملات: الإبل القويّة على العمل. الذبّل: الضامرة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «زيد»: مَنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أو مَنَادَى مَنصُوبٌ لأنَّه مَضافٌ إلى متلو الثاني كما قال سيبويه. «زيد»: مَنَادَى مَنصُوبٌ، وهو مَضاف. «اليعملات»: مَضافٌ إليه. «الذبّل»: نعت «اليعملات» مجرور. «تطاول»: فعل ماضٍ. «الليل»: فاعل مرفوع. «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تطاول». «فانزل»: الفاء استئنافية، «انزل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت».

وجملة النداء: «يا زيد» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تطاول...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «انزل».

الشاهد فيه قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث أقحم «زيد» الثانية بين المضاف «زيد» الأولى والمضاف إليه «اليعملات» فوجب نصب الثانية، وجاز في الأولى النصب أو البناء على الضم.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٢ - وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

(وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ) آخِرُهُ (إِنْ يُضَفَّ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا)

والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء، والاكْتِفَاءُ بالكسرة، نحو: ﴿يَا

عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(١)، ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة، نحو: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢)

والخامس وهو ثبوتها مفتوحة، نحو: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾^(٣)، وهذا هو الأصل، ثم

الرابع وهو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً، نحو: ﴿يَا حَسْرَتًا﴾^(٤)، وأما المثال الثالث - وهو

حذف الألف والاجتزاء بالفتحة - فأجازه الأخفش والمازني والفرسي، كقوله [من الوافر]:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لِسَوَائِي^(٥)

أصله بقولي: يَا لَهْفًا، ونقل عن الأكثرين المنع. قال في شرح الكافية: وذكروا أيضاً

وجهاً سادساً، وهو الاكْتِفَاءُ عن الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد،

ومنه قراءة بعض القراء ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾^(٦)، وحكى يونس عن بعض العرب «يَا أُمَّ

لَا تَفْعَلِي» وبعض العرب يقولون: «يَا رَبُّ أَعْفِرْ لِي»، و«يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا».

أما المعتلّ آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة، نحو: «يَا فَتَايَ»، و«يَا

قَاضِي».

(٤) يس: ٣٠.

(٥) تقدم بالرقم ٦٧٧.

(٦) يوسف: ٣٣.

(١) الزمر: ١٦.

(٢) الزخرف: ٦٨.

(٣) الزمر: ٥٣.

تنبيهان: الأول: ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص، كما أشعر به تمثيله، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إما مفتوحة أو ساكنة، نحو: «يَا مُكْرِمِي»، و «يَا ضَارِبِي».

الثاني: قال في شرح الكافية: إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياءً مشددة كـ «بُنَيَّ» قيل: «يَا بُنَيَّ» أو «يَا بُنَيَّ» لا غير؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه، والفتح على وجهين؛ أحدهما: أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل، الثاني: أن ثانية ياء «بُنَيَّ» حذفت ثم أدمجت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في «يَدَيَّ» ونحوه، اهـ. وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم.

* * *

٥٩٣ - وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفُ الْيَا اسْتَمَرَ فِي «يَا ابْنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمٍّ - لَا مَفْرًا» (وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفُ الْيَا) وَالْأَلْفِ تَخْفِيفاً لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ (اسْتَمَرَ * فِي) قَوْلِهِمْ (يَا ابْنَ أُمَّ) وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَ (يَا ابْنَ عَمٍّ) وَيَا ابْنَ عَمٍّ (لَا مَفْرًا) أَمَا الْفَتْحُ فِيهِ قَوْلَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ الْأَصْلَ «أُمَّ» وَ «عَمًّا» بِقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا؛ فَحَذَفَتِ الْأَلْفُ وَبَقِيَ الْفَتْحُ دَلِيلًا عَلَيْهَا، وَالثَّانِي أَنَّهُمَا جَعَلَا اسْمًا وَاحِدًا مَرْكَبًا وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَحُكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ، وَالثَّانِي قِيلَ: هُوَ مَذْهَبُ سَبْيُوهِ وَبَصْرِيِّينَ، وَأَمَا الْكَسْرُ فَظَاهِرُ مَذْهَبِ الزَّجَاجِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ مِمَّا اجْتَزَى فِيهِ بِالْكَسْرِ عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ مِنْ غَيْرِ تَرْكِيْبٍ، قَالَ فِي الْاِرْتِشَافِ: وَأَصْحَابُنَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ «ابْنَ أُمَّ» وَ «ابْنَ أُمَّ» وَ «ابْنَ عَمٍّ» وَ «ابْنَ عَمٍّ» حَكَمَتْ لَهَا الْعَرَبُ بِحُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ وَحَذَفُوا الْيَاءَ كَحَذْفِهِمْ إِيَّاهَا مِنْ «أَحَدَ عَشَرَ» إِذَا أَضَافُوهُ إِلَيْهَا، وَأَمَا إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَالْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ [مِنَ الْخَفِيفِ]:

٨٩٥ - يَا ابْنَ أُمَّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي [أَنْتَ خَلْفَتْنِي لِذَهْرِ شَدِيدِ]

٨٩٥ - التخریج: البيت لأبي زيد في ديوانه ص ٤٨؛ والدرر ٥٧/٥؛ وشرح التصريح ١٧٩/٢؛ والكتاب ٢١٣/٢؛ ولسان العرب ١٨٢/١٠ (شقق)؛ والمقاصد النحوية ٢٢٢/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠/٤؛ وشرح المفصل ١٢/٢؛ والمقتضب ٢٥٠/٤؛ وهمع الهوامع ٥٤/٢.

اللغة: شرح المفردات: شقيق: تصغير شقيق وهو الأخ. خلفتني: تركتني خلفك.

الإعراب: يا: حرف نداء. ابن: منادى منصوب، وهو مضاف. أمي: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. ويا: الواو: حرف عطف، «يا»: =

وقوله [من الرجز]:

٨٩٦ - يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

فضرورة. أما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو: «يا ابن أخي»، و «يا ابن خالي» فالياء فيه ثابتة لا غير، ولهذا قال «في يا ابن أمّ يا ابن عمّ»، ولم يقل في نحو: «يا ابن أم»، «يا ابن عم».

تنبيه: نصّ بعضهم على أنّ الكسر أجودّ من الفتح، وقد قرىء «قال يا ابن أمّ» بالوجهين.

* * *

حرف نداء. شقيق نفسي: تعرب إعراب «ابن أمّي». أنت: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. خلفتني: فعل ماضٍ، والثاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. لدهر: اللام حرف جرّ، «دهر»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «خلف». شديد: نعت «دهر» مجرور بالكسرة.

وجملة «خلفتني» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «يا ابن أمّي» حيث أثبت ياء المتكلم في «أمّي» وهذا قليل، فالعرب لا تكاد تثبتها إلّا في الضرورة.

٨٩٦ - التخرّيج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/٣٦٤؛ والدرر ٥/٥٨؛ وشرح أبيات سيويه ١/٤٤٠؛ وشرح التصريح ٢/١٧٩؛ وشرح المفصل ٢/١٢؛ والكتاب ٢/٢١٤؛ ولسان العرب ١٢/٤٢٤ (عمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤؛ ونوادير أبي زيد ص ١٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤١؛ ووصف المباني ص ١٥٩؛ والمقتضب ٤/٢٥٢؛ وهمع الهوامع ٢/٥٤.

اللغة: شرح المفردات: يا ابنة عمّا: أي يا ابنة عمّي، فقلبت الياء ألفاً. اهجعي: نامي، أو اسكتي.

الإعراب: يا: حرف نداء. ابنة: منادى منصوب، وهو مضاف. عمّا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء المقلوبة ألفاً، وهو مضاف، والياء المقلوبة ألفاً ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. لا: حرف نهي. تلومي: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. واهجعي: الواو حرف عطف «اهجعي»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل.

الشاهد فيه قوله: «يا ابنة عمّا» والأصل: «يا ابنة عمي» حيث قلب الياء ألفاً كراهة لاجتماع الكسرة والياء.

[لغات نداء أب وأم مضافين للياء]:

٥٩٤ - وَفِي النَّدَا «أَبْتِ، أُمَّتِ» عَرَضَ وَائْكِسِرْ أَوْ افْتَحْ، وَمَنْ يَا التَّاءِ عَوْضَ (وَفِي النَّدَا) قَوْلُهُمْ: يَا (أَبْتِ) وَيَا (أُمَّتِ) بِالنَّاءِ (عَرَضَ) وَالْأَصْلُ: «يَا أَبِي»، وَ«يَا أُمِّي»، (وَائْكِسِرْ أَوْ افْتَحْ، وَمَنْ يَا التَّاءِ عَوْضَ) وَمِنْ ثَمَّ لَا يَكَادَانِ يَجْتَمِعَانِ، وَيَجُوزُ فَتْحُ النَّاءِ وَهُوَ الْأَقْسَى، وَكَسْرُهَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَبِالْفَتْحِ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، وَبِالْكَسْرِ قَرَأَ غَيْرُهُ فِي السَّبْعَةِ.

تنبيهات: الأول: فهم من كلامه فوائد؛ الأولى: أن تعويض الناء من ياء المتكلم في «أب» و«أم» لا يكون إلا في النداء، الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم، الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم، فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة، فهم ذلك من قوله: «عرض»، الرابعة منع الجمع بين الناء والياء لأنها عوض عنها، وبين الناء والألف؛ لأن الألف بدل من الياء، وأما قوله [من الطويل]:

٨٩٧ - يَا أَبْتِي لِأَزَلْتِ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

فضرورة، وكذا قوله [من الرجز]:

[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَسَى أَتَا كَا] يَا أَبَا عَلْنِكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

وهو أهون من الجمع بين الناء والياء؛ لذهاب صورة المعوض عنه، وقال في شرح الكافية: الألف فيه هي الألف التي يوصلُ بها آخرُ المنادى إذا كان بعيداً أو مستغائباً به أو

٨٩٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ١٧٨/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٥١/٤.

الإعراب: يا: حرف نداء. أبتى: منادى منصوب، وهو مضاف، و«الياء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. لازلت: فعل ماضٍ ناقص، و«الناء»: ضمير في محل رفع اسم «لا زال». فينا: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف بتقديره «موجوداً». فإنما: «الفاء»: استئنافية، و«إنما»: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لدخول «ما» الكافة عليه. لنا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. أمل: مبتدأ مؤخر مرفوع. في العيش: جار ومجرور متعلقان بخبر «أمل». ما: حرف مصدري دال على الزمن. دمت: فعل ماضٍ ناقص، و«الناء»: ضمير في محل رفع اسم «ما دام». عائشاً: خبر «ما دام» منصوب. والمصدر المؤول من (ما) والفعل (دام) مفعول فيه ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ (أمل).

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا زلت فينا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لنا أمل»: تعليلية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دمت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «يا أبتى» حيث جمع بين العوض الناء والمعوض الياء وذلك للضرورة.

(١) تقدم بالرقم ٢٥٢.

مندوباً، وليست بدلاً من ياء المتكلم، وجوز الشارحُ الأمرين.

الثاني: اختلف في جواز ضمّ التاء في «يا أبت» و «يا أمت»، فأجازهُ الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب مَنْ يقول: «يا أبتُ» و «يا أمتُ»، بالضمّ، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشرُ لغاتٍ: الست السابقة في نحو: «يا عبْد»، وهذه الأربعة، أعني تثليث التاء، والجمع بينها وبين الألف في نحو: «يا أبتًا» على ما مر.

الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء، وهو يدلّ على أنها تاء التأنيث، قال في التسهيل: وجعلها هاء في الخط والوقف جائز، وقد قرىء بالوجهين في السبع، ورُسمت في المصحف بالتاء.

أَسْمَاءُ لَا زَمَّتِ النَّدَاءَ

٥٩٥ - «فُلٌ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، وَاطَّرَدَا
 («وَفُلٌ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا») أَي: لَا يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، وَيُقَالُ لِلْمُؤَنَّثَةِ: يَا فُـلَّةَ
 وَاخْتَلَفَ فِيهِمَا؛ فَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ أَنَّهُمَا كِنَايَتَانِ عَنِ نَكَرَتَيْنِ؛ فَـ «فُلٌ» كِنَايَةٌ عَنِ رَجُلٍ،
 وَ «فُـلَّةٌ» كِنَايَةٌ عَنِ امْرَأَةٍ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ أَصْلَهُمَا: فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ فَرُحِّمًا، وَرَدَّهُ النَّازِمُ
 بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرَحِّمًا لَقِيلَ فِيهِ «فُلَا» وَلَمَّا قِيلَ فِي التَّائِيثِ «فُـلَّةٌ»، وَذَهَبَ الشُّلُوبِيُّ وَابْنُ عَصْفُورٍ
 وَصَاحِبُ الْبَسِيطِ إِلَى أَنَّ «فُلٌ» وَ «فُـلَّةٌ» كِنَايَةٌ عَنِ الْعَلَمِ نَحْوُ: «زَيْدٌ» وَ «هِنْدٌ» بِمَعْنَى فُلَانٍ
 وَفُلَانَةٍ، وَعَلَى ذَلِكَ مَشَى النَّازِمُ وَوَلَدُهُ، قَالَ النَّازِمُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ وَغَيْرِهِ: إِنَّ «يَا فُلٌ»
 بِمَعْنَى «يَا فُلَانٌ» وَ «يَا فُـلَّةٌ» بِمَعْنَى «يَا فُلَانَةٌ»، قَالَ: وَهُمَا الْأَصْلُ؛ فَلَا يَسْتَعْمَلَانِ مَنقُوصَيْنِ
 فِي غَيْرِ نَدَاءٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، فَقَدْ وَافَقَ الْكُوفِيُّينَ فِي أَنَّهُمَا كِنَايَةٌ عَنِ الْعَلَمِ، وَأَنَّ أَصْلَهُمَا فُلَانٌ
 وَفُلَانَةٌ، وَخَالَفَهُمْ فِي التَّرْحِيمِ، وَرَدَّهُ بِالْوَجْهِينِ السَّابِقَيْنِ، وَ (لُؤْمَانُ) بِالْهَمْزِ وَضَمِّ اللَّامِ،
 وَ «مَلَامٌ»، وَ «مَلَامَانٌ» بِمَعْنَى الْعَظِيمِ اللَّؤْمِ، وَ (نَوْمَانُ) بِفَتْحِ النُّونِ بِمَعْنَى كَثِيرِ النَّوْمِ (كَذَا) أَي
 مِمَّا يَخْتَصُّ بِالنَّدَاءِ ..

تَنْبِيْهَانِ: الْأَوَّلُ: الْأَكْثَرُ فِي بِنَاءِ «مَفْعَلَانٌ»، نَحْوُ: «مَلَامَانٌ» أَنْ يَأْتِيَ فِي الذَّمِّ، وَقَدْ جَاءَ
 فِي الْمَدْحِ نَحْوُ: «يَا مَكْرَمَانِ»، حَكَاهُ سَبِيوِيهِ وَالْأَخْفَشُ، وَ «يَا مَطْيَبَانِ»، وَزَعَمَ ابْنُ السَّيِّدِ أَنَّهُ
 يَخْتَصُّ بِالذَّمِّ، وَأَنَّ «مَكْرَمَانِ» تَصْحِيفُ «مَكْذَبَانِ»، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

الثَّانِي: قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتُ مَقْصُورَةٌ عَلَى السَّمَاعِ بِإِجْمَاعٍ، وَتَبِعَهُ
 وَوَلَدُهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ فِي غَيْرِ «مَفْعَلَانٍ»؛ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا أَجَازَ بَعْضُهُمُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: «يَا

مَخْبَتَانِ»، وفي الأثنى «يا مَخْبَتَانَةَ».

* * *

[يا فَعَالٍ]:

٥٩٦ - فِي سَبِّ الْأَثْنَى وَزُنُّ «يَا خَبَاتٍ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

(وَأَطْرَدًا فِي سَبِّ الْأَثْنَى وَزُنُّ) «يَا فَعَالٍ»، نحو: (يَا خَبَاتٍ) «يَا لَكَاعٍ»، «يَا فَسَاقٍ»،

وأما قوله [من الوافر]:

٨٩٨ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى يَتِيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

فضرورة (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) أي: واسم فعل الأمر مُطْرَد (مِنَ الثَّلَاثِي) عند سيويه نحو:

«نَزَالٍ»، و «تَرَكَ» من «نزل»، و «ترك».

تبيينان: الأول: أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط؛ الأول:

٨٩٨ - التخريج: البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٤٠٤/٢، ٤٠٥؛ والدرر ٢٥٤/١؛ وشرح التصريح ١٨٠/٢؛ وشرح المفصل ٥٧/٤؛ والمقاصد النحوية ٤٧٣/١، ٤٧٣/٤، ٢٢٩/٤؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٣٢٣/٨ (لكع)؛ وبلا نسبة في أوضح ٤٥/٤؛ والدرر ٣٩/٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٦؛ والمقتضب ٢٣٨/٤؛ وهمع الهوامع ٨٢/١، ١٧٨.

اللغة والمعنى: أطوف: أجول، أنتقل من مكان إلى آخر. آوي: ألجأ. القعيدة: التي تقعد فيه، أي امرأته. لكاع: لثيمة أو حمقاء.

يقول: ينتقل كثيراً من أجل اكتساب الرزق، ثم يعود إلى بيته حيث يجد امرأته اللثيمة الحمقاء.

الإعراب: أطوف: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. ما: مصدرية ظرفية. أطوف: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. ثم: حرف عطف. آوي: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. إلى بيت: جار ومجرور متعلقان بـ «آوي». قعيدته: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء في محل جر بالإضافة. لكاع: خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع.

وجملة (أطوف ما أطوف) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (أطوف) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. والجملة المصدرية من «ما وما بعدها» في محل نصب مفعول مطلق تقديره: «أطوف تطويلاً ثم...» وجملة (آوي) الفعلية معطوفة على جملة «أطوف» الأولى. وجملة (قعيدته لكاع) الاسمية في محل نعت لـ «بيت».

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «ما أطوف» حيث وصل «ما» المصدرية الظرفية بمضارع غير منفي. وهو قليل. وثانيهما قوله: «لكاع» حيث جاءت «لكاع» خبراً، على الشذوذ، لأن الاستعمال الشائع بين العرب أن السب للأنثى بوزن «فعال» لا يكون إلا منادى. وقيل: التقدير: قعيدته يقال لها: لكاع.

أن يكون مجرداً، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سُمع، نحو: «دَرَاكٌ» من «أدرك»، الثاني أن يكون «تأماً»، فلا يُبنى من ناقص، الثالث أن يكون متصرفاً، الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يُبنى من «يَدْعُ» و «يَذَرُ».

الثاني: ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذاً كـ «قَرَقَارٌ» من «قَرَقَرَ» في قوله [من الرجز]:

٨٩٩ - [حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى الثَّرْنَارِ]

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ

وَعَزَعَارٍ مِنْ «عَزَعَرَ» فِي قَوْلِهِ [مِنَ الْكَامِلِ]:

٩٠٠ - [مُتَكَنَّفِي جَنْبِي عُكَازٌ كِلَيْهِمَا] يَدْعُو وَلِيْدُهُمْ بِهَا عَزَعَارٍ

٨٩٩ - التخریج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٣٠٧/٦، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٨٩/٥ (قرر)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٥١/٤؛ والكتاب ٢٧٦/٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧.
المعنى: يصف الشاعر سحاباً فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا هتجت رعه قائلة: قرقر بالرعد.

الإعراب: حتى: حرف ابتداء وغاية. إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. كان: فعل ماضٍ ناقص. على مطار: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان». يميناه: اسم «كان» مؤخر مرفوع، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. واليسرى: «الواو»: حالية، «اليسرى»: مبتدأ مرفوع. على الثرنار: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. قالت: فعل ماضٍ و«التاء»: للتأنيث. له: جار ومجرور متعلقان بـ «قالت». ریح: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الصبا: مضاف إليه مجرور. قرقرار: اسم فعل أمر بمعنى: «قرقر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت».

وجملة «إذا كان على مطار يميناه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كان على مطار يميناه»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قرقرار»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «واليسرى على الثرنار»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «قرقرار» حيث وقع اسم فعل أمر من الرباعي، وهذا شاذٌ.

٩٠٠ - التخریج: البيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٣١٢/٦؛ وشرح المفصل ٥٢/٤؛ ولسان العرب ٥٦١/٤ (عرر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٩٧.

اللغة: متكنفي: محيطي.

الإعراب: متكنفي: حال منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. جنني: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. عكاز: مضاف إليه مجرور. كليهما: بدل من «جنني» مجرور بالياء لأنه ملحق

وقاس عليه الأخفش، ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن «قَرَقَارٍ» و«عَرَعَارٍ» حكاية صوت، وحكاة عن المازني، وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله، والصحيح ما قاله سيبويه؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول، نحو: «غاق غاق»، فلما قال: «عرعار» و«قرقار» فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على «عرعر» و«قرقر»،

* * *

[يا فَعْلٌ]:

٥٩٧ - وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلٌ وَلَا تَقْسِنَ، وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ «فُلٌ» (وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ) يَا (فَعْلٌ) نَحْوَ قَوْلِهِمْ: «يَا فُسْتُقٌ»، «يَا لُكْحٌ»، «يَا عُذْرٌ»، «يَا حُبْتُ»، (وَلَا تَقْسِنَ) عَلَيْهِ، بِلِ طَرِيقِهِ السَّمَاعِ، وَاخْتَارَ ابْنَ عَصْفُورٍ كَوْنَهُ قِيَاسًا، وَنَسَبَ لِسَبِيُوِيِهِ.

(وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ) قَالَ الرَّاجِزُ:

٩٠١ - فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَن فُلٍ

= بالمثني، وهو مضاف، و«هما» ضمير في محل جر بالإضافة. يدعو: فعل مضارع مرفوع. وليدهم: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محل جر بالإضافة. بها: جار ومجرور متعلقان ب«يدعو». عرعار: اسم فعل أمر بمعنى «عرعر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنتم».

وجملة «يدعو...»: في محل نصب حال. وجملة «عرعار»: في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «عرعار» حيث وقع اسم فعل من الرباعي، وهذا شاذ.

٩٠١ - التخريج: الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧؛ وخزانة الأدب ٣٨٩/٢؛ والدرر ٣٧/٣؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١؛ وشرح التصريح ١٨٠/٢؛ وشرح المفصل ١١٩/٥؛ وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١؛ والصاحبي في فقه اللغة ٢٢٩؛ والطرائف الأدبية ص ٦٦؛ والكتاب ٢٤٨/٢، ٤٥٢/٣؛ ولسان العرب ٣٥٥/٢ (لجج)، ٣٢٤/١٣، ٣٢٥ (فلن)؛ والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٢٧؛ وشرح المفصل ٤٨/١؛ والمقتضب ٢٣٨/٤؛ والمقرب ١٨٢/١؛ وجمع الهوامع ١٧٧/١.

شرح المفردات: اللجة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الإعراب: «في لجة»: جار ومجرور متعلقان ب«تضل» في البيت السابق. «أمسك»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «فلاناً»: مفعول به منصوب. «عن فل»: جار ومجرور متعلقان ب«أمسك».

والصواب أن أصل هذا «فلان»، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة، كقوله [من

الكامل]:

٩٠٢ - دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِجِ فَاَبَانَ [فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ وَالشُّوبَانِ]

أي: دَرَسَ المنازلُ، وليس هو «فل» المختص بالنداء؛ إذ معناهما مختلف على

الصحيح، كما مرَّ أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس، وفلان كناية عن علم،

ومادتهما مختلفة؛ فالمختص مادته (ف ل ي) فلو صغرته قلت «فُلَيْي»، وهذا مادته

(ف ل ن) فلو صغرته قلت: «فُلَيْنٌ»، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف.

خاتمة: يقال في نداء المجهول والمجهولة: «يا هُنُّ»، و«يا هَنَّةُ»، وفي التثنية

والجمع «يا هَنَانُ»، و«يا هَنَّتَانِ»، و«يا هَنُونُ»، و«يا هَنَاتُ»، وقد يلي أواخرهن ما يلي

آخر المندوب، نحو: «يا هناهُ»، و«يا هنتاهُ»، بضم الهاء وكسرها، وفي التثنية والجمع «يا

هَنَاتِيهَ»، و«يا هَنَاتِيهَ»، و«يا هَنُونَاهُ»، و«يا هَنَاتُوهُ»، والله أعلم.

= وجملة: «أمسك...» في محل نصب مفعول به لفعل القول المحذوف الواقع نعتاً لـ «لجة» تقديره «في لجة مقول في شأنها: أمسك...».

الشاهد فيه قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء، فجرّها بحرف الجرّ للضرورة، وقيل:

الأصل «فلان»، وحذفت الألف والنون للضرورة.

٩٠٢ - التخرّيج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٣٨؛ والدرر ٢٠٨/٦؛ وسمط اللآلي

ص ١٣؛ وشرح التصريح ١٨٠/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٧؛ ولسان العرب ٣٧/٨ (تلع)، ٥/١٣

(أبن)؛ والمقاصد النحوية ٢٤٦/٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١٥٦/٢.

شرح المفردات: المنا: المنازل. درس: أمحى الأثر. متالع وأبان والحبس والسويان: أسماء

أمكنة. تقادمت: قدمت.

الإعراب: «درس»: فعل ماضي. «المنا»: فاعل مرفوع بالضمّة على الحرف المحذوف للتخيم على

لغة: «من ينتظر»، أو بالضمة المقدّرة على الألف على لغة: «من لا ينتظر». «بمتالع»: جار ومجرور متعلّقان

بمحذوف حال من «المنازل». «فأبان»: الفاء حرف عطف، «أبان» معطوف على «متالع» مجرور.

«فتقادمت»: الفاء حرف عطف، «تقادمت»: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، وفاعلُه ضمير مستتر تقديره: «هي».

«بالحبس»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من فاعل «تقادمت». «فالسويان»: الفاء حرف عطف،

«السويان»: معطوف على «الحبس» مجرور.

وجملة: «درس المنا» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقادمت» معطوفة.

الشاهد فيه قوله: «المنا» يريد «المنازل» فرخّمه من غير نداء للضرورة الشعرية، وحذف الألف والنون

منه. وقيل: «المنا» بمعنى «المحاذي» ولا حذف فيه، وكانّ الشاعر قد قال: «عفا المكان المحاذي لمتالع

فأبان...».

الاستغاثة

٥٩٨ - إِذَا أَسْتُغِيثَ أَسْمٌ مُنَادَى خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لِلْمُرْتَضَى
(إِذَا أَسْتُغِيثَ أَسْمٌ مُنَادَى) أي: نودي ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خُفِضَا)
غالباً (باللامِ مَفْتُوحاً) حال من اللام (كَيَا لِلْمُرْتَضَى) وقول عمر رضي الله عنه: «يا لله»،
فخفضه للتصيص على الاستغاثة، وفتح اللام لوقوعه موقع المضمّر لكونه منادى، وليحصل
بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وإنّما أعرب - مع كونه منادى مفرداً معرفة - لأنّ
تركيبه مع اللام أعطاه شبيهاً بالمضاف.

وقد فهم من النظم فوائد؛ الأولى: أن «استغاث» متعدّد بنفسه لقوله: «إذا استغيث
اسم» والنحويون يقولون مستغاث به، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾^(١)، وقد صرح
في شرح الكافية بالاستعمالين، الثانية: أنّ المستغاث معرب مطلقاً، الثالثة: أنه يجوز اقترانه
بـ «أل»، وإن كان منادى؛ لأن حرف النداء لم يباشرها، فهم ذلك من تمثيله، وهو مجمع
عليه.

تنبيهات: الأول: يختص المستغاث من حروف النداء بـ «يا»، يرشد إلى ذلك تمثيله
وقوله بعد «إن كررت يا».

الثاني: ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم، فأما معها فتكسر نحو

(١) الأنفال: ٩.

«يَا لِي» وقد أجاز أبو الفتح^(١) في قوله [من الطويل]:

٩٠٣ - يَا شَوْقُ مَا أَبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى، وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى
أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه، والصحيح وفاقاً لابن عصفور أن
«يا لِي» حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف؛ بناء على ما سيأتي من أن العامل
في المستغاث فعل النداء المضمّر؛ فيصير التقدير «يا أدعو لي»، وذلك غير جائز في غير
«ظننت» وما حمل عليها.

الثالث: اختلف في اللام الداخلة على المستغاث؛ فقليل: هي بقية «آل»، والأصل «يا
آل زيد»، فـ «زيد»: مخفوض بالإضافة، ونقله المصنّف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى
أنها لامُ الجر، ثم اختلفوا؛ فقليل: زائدة لا تتعلّق بشيء، وهو اختيار ابن خروف، وقيل:
ليست بزائدة فتتعلّق، وفيما تتعلّق به قولان؛ أحدهما: بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه
واختاره ابن عصفور، والثاني: تتعلّق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني.

الرابع: إذا وصفت المستغاث جرّزت صفته، نحو: «يَا لِرَيْدِ الشُّجَاعِ لِلْمَظْلُومِ»، وفي
النهاية: لا يبعد نصبُ الصفة حملاً على الموضع.

* * *

(١) أبو الفتح هو ابن جني.

٩٠٣ - التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ١٨٥/١.

اللغة: النوى: الفراق. ما أصبى: ما أشد صوتي، أي ميلي إلى الهوى.

المعنى: أيها الشوق المبرح، لم تبق فيّ شيئاً صحيحاً، ويا لخوفي من الفراق، فكم أجرى دموعي،
وكم أمال قلبي إلى من أهوى.

الإعراب: فيا: «الفاء»: للاستئناف، «يا»: حرف نداء. شوق: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم
في محل نصب. ما: نكرة تامة في محل رفع مبتدأ. أبقي: فعل ماضٍ لإنشاء التعجب مبني على الفتح المقدّر
على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، والمتعجب منه محذوف، بتقدير (ما أبالك)؛ ويا:
«الواو»: للعطف، «يا»: حرف نداء واستغاثه. لي: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء (أدعو). من النوى:
جار ومجرور متعلقان بـ (أدعو) ويا دمع ما أجرى: «الواو»: للعطف، والباقي انظر إعراب (يا شوق ما
أبقي). ويا قلب ما أصبى: انظر إعراب (يا شوق ما أبقي).

وجملة «يا شوق»: بحسب الفاء. وجملة «ما أبقي» اعتراضية. وجملة «أبقي»: خبر (ما) محلها
الرفع. وجملة «يا لِي»: معطوفة على جملة (يا شوق)، وكذلك جملة «ما أجرى». وجملة «أجرى» خبر
المبتدأ (ما) محلها الرفع. وجملة «يا قلب»: معطوفة على جملة «يا شوق». وجملة «ما أصبى»: استئنافية لا
محل لها. وجملة «أصبى»: خبر المبتدأ (ما) محلها الرفع.

والتمثيل فيه قوله: «ويا لِي من النوى» حيث تحتمل (يا لِي) أن يكون مستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً

لأجله.

٥٩٩- وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا
(وَأَفْتَحَ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا) كقولهِ [من الخفيف]:

٩٠٤- يَا لِقَوْمِي وَيَا لِأُمَّثَالِ قَوْمِي لِأَنَّا سِ عُنُوهُمُ فِي أَرْذِيَادِ
(وَفِي سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ اثْنِيَا) على الأصل لِأَمْنِ اللَّبْسِ، نحو: [من البسيط]:

٩٠٥- [يَبْكِيكَ نَاءً بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ] يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

٩٠٤- التخریج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٦؛ وشرح التصريح ١٢/١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٥٦.

اللغة: شرح المفردات: العتو: التمرد.

المعنى: يستغيث الشاعر بقومه وبأمثال قومه ليدفعوا عنه ظلم قوم طغيانهم يتفاقم، وشرهم يزداد.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. لقومي: اللام: حرف جرّ زائد، «قومي»: مستغاث مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره «أدعو». ويا: الواو حرف عطف، «يا»: حرف نداء واستغاثة. لأمثال: اللام حرف جرّ زائد، «أمثال»: مستغاث مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره «أدعو»، وهو مضاف. قومي: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. لأناس: اللام: حرف جرّ، «أناس»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: «أدعوهم». عتوهم: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، «هم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. في: حرف جرّ. ازدياد: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره «موجود».

وجملة «عتوهم في ازدياد» في محلّ جرّ نعت «أناس».

الشاهد فيه قوله: «يا لقومي ويا لأمثال قومي» حيث جرّ المستغاث «قومي» و«أمثال» بلام واجبة الفتح.

٩٠٥- التخریج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٧؛ وخزانة الأدب ١٥٤؛ والدرر ٣/٤٢؛ ورفض المباني ص ٢٢٠؛ وشرح التصريح ١٢/١٨١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣؛ ولسان العرب ١٢/٥٦١، ١٢/٥٦٣ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٧؛ والمقتضب ٤/٢٥٦؛ والمقرب ١/١٨٤؛ وجمع الهوامع ١/١٨٠.

اللغة: شرح المفردات: النائي: البعيد. الكهول: ج. الكهل، وهو من شاب شعر رأسه، أو من كانت سنّه بين الثلاثين والخمسين.

المعنى: يقول: إنّه يبكيه رغم أنّه من ديار بعيدة عن دياره، ويدعو الناس، كهولاً وشباناً، للعجب من هذا الأمر.

تبيهاً: الأول: يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها، وقد اجتمعا في

قوله [من الخفيف]:

٩٠٦ - يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرَبَّاحٍ وَأَبِي الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثاني: علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل، وهو

ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأما المضمرة فتفتح معه إلا مع الياء نحو: «يا لَرَبِّيد لك»، وإذا

قلت: «يا لك» احتمل الأمرين، وقد قيل في قوله [من الطويل]:

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ [كَأَنَّ نُجُومَهُ] بَكْلٌ مُغَارٍ الْفُتْلِ شُدَّتْ يَدْبُلُ [١]

إن اللام فيه للاستغانة.

الثالث: فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف؛ فقيل: بحرف النداء، وقيل:

= الإعراب: بيك: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. ناء: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة. بعيد: نعت «ناء» مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. الدار: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. مغترب: نعت ثان لـ «ناء» مرفوع بالضمة الظاهرة. يا: حرف نداء واستغانة. للكهول: اللام حرف جر زائد، «الكهول»: مستغاث مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره «أدعو». وللشبان: الواو حرف عطف، «الشبان»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره «أدعوكم». للعجب: اللام حرف جر، «العجب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: «أدعوكم».

الشاهد فيه قوله: «وللشبان» حيث كسرت لام المستغاث المعطوف لأنه لم تعد معه «يا».

٩٠٦ - التخریج: البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ١٥٥/٢؛ والدرر ٤٣/٣؛ وشرح المفصل ١٣١/١؛ والكتاب ٢١٦/٢ - ٢١٧؛ وكتاب اللامات ص ٨٩؛ والمقاصد النحوية ٢٦٨/٤؛ والمقتضب ٢٥٧/٢؛ وهمع الهوامع ١٨٠/١.

اللغة: عطاف ورباح وأبو الحشرج: أسماء رجال. النفاح: الكثير العطاء.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغانة. لعطافنا: اللام للاستغانة حرف جر زائد، «عطافنا»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أدعو»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ويا: «الواو»: حرف عطف، «يا»: حرف نداء واستغانة. لرباح: معطوف على «عطاف» مجرور لفظاً منصوب محلاً. وأبي: «الواو»: حرف عطف، «أبي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أدعو»، وهو مضاف. الحشرج: مضاف إليه مجرور. الفتى: بدل من «أبي» مجرور باعتبار اللفظ. النفاح: نعت «الفتى» مجرور.

الشاهد فيه قوله: «يا لعطافنا... وأبي» حيث دخلت اللام مفتوحة على المستغاث في الأول والثاني،

وحذفت مع الثالث.

(١) تقدم بالرقم ٥٤٢.

بفعل محذوف، أي: أدعوك لزيد، وقيل: بحال محذوفة، أي: مدعوًا لزيد.

الرابع: قد يُجَرُّ المستغاث من أجله بـ «مِنْ»، كقوله [من البسيط]:

٩٠٧ - يَالرَّجَالَ دَوِي الأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَأَيَّبِرْحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينَا

* * *

٦٠٠ - ولَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلْفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ

(وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلْفٌ) فكما نقول: «يا لزيد» نقول أيضاً: يا زَيْدًا، ومنه قوله

[من الخفيف]:

٩٠٨ - يَا يَزِيدًا لَأَمَلِي نَيْلَ عِزٍّ وَغِنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

٩٠٧ - التخریج: البيت بلا نسبة في الدرر ٤٤/٣؛ والمقاصد النحوية ٢٧٠/٤؛ وهمع الهوامع

١٨٠/١.

اللغة: الألباب: ج اللب، وهو العقل. نفر: الرجال من ثلاثة إلى تسعة. السفه: خفة العقل.

المردى: المهلك، أو الدنيا.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغائة. للرجال: اللام حرف جرّ زائد، «الرجال»: اسم مجرور لفظاً

منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل الاستغائة المحذوف تقديره: «أدعو». ذوي: نعت الرجال مجرور

باعتبار اللفظ، وعلامة جرّه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. الألباب: مضاف إليه

مجرور. من نفر: جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغائة المحذوف. لا يبرح: فعل مضارع ناقص. السفه:

اسم «لا يزال» مرفوع. المردى: نعت «السفه». لهم: جار ومجرور متعلقان بـ «دينا». دينا: خبر «لا يبرح»

منصوب بالفتحة.

وجملة «يا للرجال...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يبرح...»: في محلّ جر نعت

«نفر».

الشاهد فيه قوله: «من نفر» حيث جرّ المستغاث منه بـ «من».

٩٠٨ - التخریج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٩/٤؛ والجنى الداني ص ١٧٧؛ والدرر

١٢٦/٤؛ وشرح التصريح ١٨١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢؛ ومغني اللبيب ٣٧١/٢؛ والمقاصد

النحوية ٢٦٢/٤.

اللغة: شرح المفردات: أمل: اسم فاعل من «أمل يأمل»، والأمل: الرجاء. الفاقة: العوز. الهوان:

الذلّ.

المعنى: يستغيث الشاعر بيزيد أن يمنحه العزّ والغنى، ويتشمله من برائن الفاقة والهوان.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغائة. يزيدا: مستغاث مبني على الضمة المقدّرة لاشتغال المحلّ =

ولا يجوز الجمعُ بينهما؛ فلا تقول: «يا لزيداً»، وقد يخلو منهما، كقوله [من الوافر]:

٩٠٩ - أَلَا يَا قَوْمَ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ [وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرْيَبِ]

(ومثله) في ذلك (اسمٌ ذُو تَعَجُّبِ أَلْف) بلا فرق، كقولهم: «يا للماء»، و«يا

للدَّوَاهِي» إذا تعجبوا من كثرتهما، ويقال: «يَا لِلْعَجَبِ»، و«يا عَجَباً لزيد»، و«يا عَجَب

له».

تنبيه: جاء عن العرب في نحو: «يا للعجب» فتح اللام باعتبار استغاثته، وكسرهما

باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محذوفاً.

خاتمة: في مسائل متفرقة؛ الأولى: إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة

إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت.

الثانية: قد يُحذف المستغاث، فيلي «يا» المستغاث من أجله؛ لكونه غير صالح لأن

بالحركة المناسبة، وهو في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أدعو». لآمل: اللام حرف جزّ، =
«آمل»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف تقديره «أدعو». نيل:
مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. عزّ: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وغنى: الواو حرف عطف،
«غنى»: معطوف على «عزّ» مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر. بعد: ظرف زمان منصوب متعلق
بـ «آمل»، وهو مضاف. فاقة: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. وهوان: الواو حرف عطف، «هوان»:
معطوف على «فاقة» مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه قوله: «يا يزيداً» حيث جاء بالمستغاث به مختوماً بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة

التي تدخل على المستغاث به.

٩٠٩ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٥٠؛ وشرح التصريح ٢/١٨١؛ والمقاصد

النحوية ٤/٢٦٣.

اللغة: شرح المفردات: الغفلات: ج الغفلة، وهي السهو أو الإهمال. الأريب: العاقل.

المعنى: يدعو الشاعر قومه للتنبّه إلى صروف الدهر، وأن يتدبّروا أمورهم، لأنّ الإنسان مهما كان

بصيراً ومجرباً قد تعرض له غفلات تغيّر له مجرى حياته.

الإعراب: الأ: حرف استفتاح. يا: حرف نداء واستغاثة. قوم: مستغاث به منصوب بالفتحة المقدّرة

على ما قبل الياء المحذوفة تقديره: «يا قومي»، والياء المحذوفة في محلّ جرّ بالإضافة، ويجوز أن يكون

مبتدأ على الضمّ في محلّ نصب. للعجب: اللام: حرف جزّ، «العجب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار

والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: «أدعو». العجيب: نعت «العجب» مجرور بالكسرة الظاهرة.

وللغفلات: الواو حرف عطف، «للغفلات»: معطوف على «العجب». تعرض: فعل مضارع مرفوع بالضمّة

الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». للأريب: اللام حرف جزّ، «الأريب»: اسم مجرور =

يكون مستغاثاً، كقوله [من البسيط]:

٩١٠ - يَا لَأَنَاسِ أَبَوْا إِلَّا مُثَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيِي وَعُدْوَانِ

أي: يا لقومي لأناس.

الثالثة: قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله، نحو: «يَا لَزَيْدٍ لَزِيدٍ» أي: أدعوك

لتنصف من نفسك، والله أعلم.

= بالكسرة الظاهرة. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تعرض».

وجملة: «تعرض» في محلّ جرّ نعت «الغفلات».

الشاهد فيه قوله: «يا قوم» حيث ترك لام المستغاث والألف جميعاً، وكان القياس أن يقول: «يا

لقومي» أو «يا قوماً».

٩١٠ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الدرر ٤٥/٣؛ والمقاصد النحوية ٢٧١/٤؛ وهمع الهوامع

١٨١/١.

اللغة: أبوا: امتنعوا. المثابرة: المواظبة. التوعّل: التعمّق. البغي: الظلم والعدوان.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. لأناس: جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف

تقديره: «أدعو». والمستغاث به محذوف، تقديره: «يا لقومي». أبوا: فعل ماضٍ، و«الواو»: ضمير في

محلّ رفع فاعل. إلّا: أداة حصر. مثابرة: مفعول به. على التوعّل: جار ومجرور متعلقان بـ «مثابرة». في

بغي: جار ومجرور متعلقان بـ «التوعّل» وعدوان: «الواو»: حرف خطف، «عدوان»: معطوف على «بغي»

مجرور بالكسرة.

وجملة «يالأناس»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبوا»: في محلّ جرّ نعت «أناس».

الشاهد فيه قوله: «يالأناس» حيث حذف المستغاث به، وأبقى المستغاث له، تقديره: «يا لقومي

لأناس».

الندبة

[حقيقة المندوب وحكمه]:

٦٠١ - مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلُ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمََا
(مَا لِلْمُنَادَى) من الأحكام (أَجْعَلُ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجّع عليه لفقده حقيقة كقوله:

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأَ^(١)

أو لتنزيله منزلة المفقود، كقول عمر وقد أخبر بجذبٍ أصاب بعض العرب:
«وَأَعْمَرَاهُ، وَأَعْمَرَاهُ» أو المتوجع له، نحو [من الطويل]:

٩١١ - فَوَا كِبَادًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي [وَمِنْ عَبْرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءً]

(١) تقدم بالرقم ٨٧٢.

٩١١ - التخريج: البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٣٥؛ والأغاني ٣٧/٢؛ وتزيين الأسواق
ص ١٢٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩١؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١٨٢/٢.

المعنى: يقول: يا للألم من حبِّ مَنْ لا يحبُّني ومن دموع لا نهاية لها.

الإعراب: فوا: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «وا»: حرف نداء وندبة. كبدأ: منادى مندوب مبني على
الضمّ المقدّر على ما قبل الألف في محلّ نصب، و «الألف»: لتوكيد الندبة. من حبّ: جار ومجرور متعلقان
بفعل الندبة المحذوف تقديره: «أندب» وهو مضاف. من: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بالإضافة. لا:
حرف نفي. يحبُّني: فعل مضارع مرفوع، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». ومن عبرات: معطوف على «من حبّ». ما: حرف نفي. لهنّ:
جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. فناء: مبتدأ مؤخر.

وجملة «وا كبدأ»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا يحبُّني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. =

والمتوجع منه، نحو: «وا مصيبتاه» فيضمّ في نحو: «وا زيد» وينصب في نحو: «وا أمير المؤمنين»، و «وا ضارباً عمراً» وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمّه ونصبه، كقوله [من الرجز]:

٩١٢ - وَاقْعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ [أَيْلِي يَأْخُذَهَا كَرَوْسُ]

* * *

[ما يجوز نديته وما لا يجوز]:

ولا يندب إلا العَلَمَ ونحوه، كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مُسْمَاهُ (وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ) فلا يقال: «وا رَجُلَاهُ» خلافاً للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد، وندر «وا جبلاه» (وَلَا) يندب (مَا أَبْهَمَا) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعيّنهُ؛ فلا يقال: «وا هَذَا» ولا «وا من ذَهَبَاهُ»؛ لأن غَرَضَ الندبة - وهو الإعلام بعظمة المصّاب - مفقودٌ في هذه الثلاثة.

= وجملة «ما لهن فناء»: في محلّ جرّ نعت «عبرات».

الشاهد فيه قوله: «واكبدا» حيث ورد المندوب «كبدا» مبيّناً على الضمّ، وهذا جائز.

٩١٢ - التخرّيج: الرجز لرجل من بني أسد في الدرر ١٧/٣؛ والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤؛ وبلا نسبة في الدرر ٤١/٣؛ ورصف المباني ص ٢٧؛ وشرح التصريح ١٨٢/٢؛ ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢؛ والمقرب ١٨٤/١؛ وهمع الهوامع ١٧٢/١، ١٧٩.

اللغة: فقّس: حيّ من بني أسد. كرّوس: الرجل الغليظ، وهنا اسم رجل أغار على إبل الشاعر فندبها.

الإعراب: وا: حرف نداء وندبة. فقّعسا: منادى مندوب منصوب. وأين: «الواو»: استئنافية، «أين»: اسم استفهام في محلّ رفع خبر مبتدأ مقدّم. منّي: جار ومجرور متعلقان بحال من (فقّعس). فقّعس: مبتدأ مؤخر مرفوع. أَيْلِي: الهمزة للاستفهام، «إيلي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. يأخذها: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. كرّوس: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «واقّعسا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أين مني فقّعس»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «إيلي...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يأخذها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «واقّعسا» حيث نصب المندوب ونوّته للضرورة، ويجوز بناؤه على الضمّ.

٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمَوْضُوعُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَ «بِئْرَ زَمْرَمٍ يَلِي» وَ «وَأَمَّنْ حَفْرُ»
 (وَيُنْدَبُ الْمَوْضُوعُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ) اشتهاراً يعينه ويرفع عنه الإبهام (كَبِئْرَ زَمْرَمٍ يَلِي وَأَمَّنْ حَفْرُ) في قولهم: «وَأَمَّنْ حَفْرُ بِئْرَ زَمْرَمَاهُ» فإنه بمنزلة «وَأَعْبَدَ الْمَطْلَبَاهُ».

* * *

[ألف الندبة]:

٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَةٌ بِالْأَلْفِ مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
 (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) مطلقاً (صِلَةٌ) جوازاً لا وجوباً (بِالْأَلْفِ) المسماة ألف الندبة؛
 فتقول في المفرد: «وَأَزِيدَا»، ومنه قوله:

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا^(١)

وفي المضاف «وَأَغْلَامَ زَيْدَا»، وأب عبد الملكا، وفي المشبه به «وَأَثَلَاةٌ وَثَلَاثِينَا» وفي
 الصلة «وَأَمَّنْ حَفْرُ بِئْرَ زَمْرَمَا»، وفي المركب «وَأَمْعَدِي كَرِبَا» وفي المحكي «وَأَقَامَ زَيْدَا»
 فيمن اسمه «قَامَ زَيْد»، وأجاز يونس وَضَلَ أَلْفَ النَّدْبَةِ بِأَخْرِ الصِّفَةِ نَحْوُ: «وَأَزِيدُ الظَّرِيفَا»،
 وبعضه قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ «وَأَجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِيْنَا» وهذه الألف (مَثَلُوهَا) وهي منتهى
 المندوب (إِنْ كَانَ) أَلْفَاً (مِثْلَهَا حُذِفَ) لأجلها، نحو: «وَأَمُوسَا»، وأجاز الكوفيون قلبه ياء
 قياساً، فقالوا: «وَأَمُوسِيَا».

* * *

٦٠٤ - كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلُ

(كَذَلِكَ) يحذف لأجل ألف الندبة (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ) المندوب (مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما
 مر كما رأيت (نِلْتَ الْأَمَلُ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت، والتنوين لا
 حَظَّ لَهُ فِي الْحَرَكَةِ، هذا مذهب سيبويه والبصريين. وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف
 وجهين: فَتَحَهُ، فتقول: «وَأَغْلَامَ زَيْدِنَاهُ» وكسره مع قلب الألف ياء، فتقول: «وَأَغْلَامَ
 زَيْدِنِيهِ»، قال المصنف: وما رَأَوْهُ حَسَنٌ لَوْ عَصَّدَهُ سَمَاعٌ، لكن السماع فيه لم يثبت. وقال

ابن عصفور: أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون: «وَاغْلَامَ زَيْدَانَا»، وزعموا أنه سُمع، انتهى.

وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء؛ فتقول: «وَاغْلَامَ زَيْدِيهِ».

* * *

٦٠٥ - وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لِابْسَا
 (وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ) حرفاً (مُجَانِسًا) فأول الكسر ياء، والضم واو (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لِابْسَا) دفعاً للبس؛ فتقول في نُدْبَةِ «غلام» مضافاً إلى ضمير المخاطبة: «وَاغْلَامِكِيهِ». وفي ندبته مضافاً إلى ضمير الغائب: «وَاغْلَامَهُوهِ»؛ إذ لو قلت «وَاغْلَامَكَاهُ»، لالتبس بالمدگر، ولو قلت: «وَاغْلَامَهَا» لالتبس بالغائبة: قال في شرح الكافية: وهذا الإتيان - يعني والحالة هذه - متفق على التزامه، فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه، وبقيت ألف الندبة بحالها، فتقول في «رَقَاشِ»: «وَا رَقَاشَاهُ»، وفي عبد الملك: «وَا عَبْدَ الْمَلِكَاهُ»، وفيمن اسمه قام الرجل: «وَا قَامَ الرَّجُلَاهُ»، وهذا مذهب أكثر البصريين، وأجاز الكوفيون الإتيان نحو: «وَا رَقَاشِيهِ»، «وَا عَبْدَ الْمَلِكِيهِ»، «وَا قَامَ الرَّجُلُوهِ».

تنبيه: أجاز الكوفيون أيضاً الإتيان في المثني، نحو: «وَا زَيْدَانِيهِ»، واختاره في التسهيل.

* * *

[زيادة هاء السكت في آخر المندوب]:

٦٠٦ - وَوَأَقْفًا زِدْ هَاءَ سَكْتِ، إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ، وَأَلْهَا لَا تَزِدْ

(وَوَأَقْفًا زِدْ) في آخر المندوب (هَاءَ سَكْتِ) بعد المدِّ (إِنْ تُرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ) عدم الزيادة (فَالْمَدُّ، وَأَلْهَا لَا تَزِدْ) بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة، وقد مرَّ بيان الأوجه الثلاثة، وأفهم قوله: «وَوَأَقْفًا» أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ لَا تَثْبِتُ وَضْلاً، وَرَبَّمَا ثَبَّتَتْ فِي الضَّرُورَةِ مَضْمُومَةً

ومكسورة، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين، ومنه قوله [من الهزج]:

٩١٣ - أَلَا يَأْتِي عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الرَّيِّرَاهُ

* * *

[ندبة المضافة لياء المتكلم]:

٦٠٧ - وَقَائِلٌ: وَآ عَبْدِيَا، وَآ عَبْدَا مَنْ فِي النَّدَا يَا ذَا سُكُونِ أَبْدَى

(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَآ عَبْدِيَا وَآ عَبْدَا * مَنْ فِي النَّدَا يَا ذَا سُكُونِ أَبْدَى)

فقال: «يَا عَبْدِي»، وأما من قال «يَا عَبْدٍ» بالكسر، أو «يَا عَبْدٌ» بالفتح، أو «يَا عَبْدُ» بالضم، أو «يَا عَبْدَا» بالألف فقد اقتصر على الثاني. ومن قال: «يَا عَبْدِي» بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول.

تنبيه: فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيويه، وحذفها مذهب المبرد.

خاتمة: إذا نُدِبَ مضافٌ إلى مضاف إلى الياء لَزِمَت الياء؛ لأن المضاف إليها غيرُ

مندوب، نحو: «وَآ وَلَدٌ عَبْدِيَا». والله أعلم.

٩١٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٤٢/٣؛ وورصف المباني ص ٢٧؛ والمقاصد النحوية

٢٧٣/٤؛ والمقرب ١/١٨٤.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «يا»: حرف نداء وندبة. «عمرو»: منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب. «عمراه»: توكيد لفظي لـ «عمرو»، والألف لتوكيد الندبة، والهاء للسكت. «وعمرو»: الواو حرف عطف، «عمرو»: معطوف على عمرو «الأولى». «بن»: نعت «عمرو»، وهو مضاف. «الزبيراه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الألف، والألف لتوكيد الندبة، والهاء للسكت.

الشاهد فيه قوله: «عمراه» حيث أضاف هاء السكت على المندوب في حالة الوصل ضرورة.

الترخيم

[حقيقة الترخيم وأنواعه]:

٦٠٨ - تَرخِيمًا أَحَدِفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سَعَا، فِيمَنْ دَعَا سَعَادَا
(تَرخِيمًا أَحَدِفَ آخِرَ الْمُنَادَى) الترخيم في اللغة: تَزْقِيقُ الصوت وتَلْيِينُهُ، يقال: صوت
رَخِيمٌ، أي سَهْلٌ لَيِّنٌ. ومنه قوله [من الطويل]:

٩١٤ - لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي، لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرٌ

٩١٤ - التخرير: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٧٧؛ وجمهرة اللغة ص ١١٠٦؛ والخصائص
٢٩/١، ٣/٣٠٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩١؛ وشرح المفصل
١٦/١؛ ولسان العرب ١/١٨١ (هراً)، ٥/٢٠٣ (نزر)؛ والمحتسب ١/٣٣٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٨٥؛
وبلا نسبة في أساس البلاغة (هراً).

اللغة: رخيم الحواشي: رقيق الصوت. الهراء: الكلام الكثير والذي ليس له معنى. النزر: القليل.
الإعراب: «لها»: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم. «بشر»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «مثل»: نعت
«بشر» مرفوع، وهو مضاف. «الحرير»: مضاف إليه مجرور. «ومنطق»: الواو حرف عطف، «منطق»:
معطوف على «بشر» مرفوع. «رخيم»: نعت «منطق» مرفوع، وهو مضاف. «الحواشي»: مضاف إليه. «لا»:
حرف نفي. «هراء»: نعت ثانٍ لـ «منطق». «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. «نزر»:
معطوف على «هراء» مرفوع.

وجملة: «لها بشر» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «رخيم الحواشي» حيث وردت لفظة «رخيم» للدلالة على رقة الصوت ولينه.

أي: رقيق الحواشي، وأما في الاصطلاح فهو: حَذَفُ بعض الكلمة على وَجْهٍ مخصوص.

وهو على نوعين: ترخيم التصغير، كقولهم في «أسود»: «سُوَيْد»، وسيأتي في بابه، وترخيم النداء، وهو مقصود الباب، وهو حذف آخر المنادى (كَيَا سَعَا فِيمَنْ دَعَا سَعَادَا) وإنما توسّع في ترخيم المنادى لأنه قد تغيّر بالنداء، والترخيم تغيير، والتغيير يَأْسُ بالتغيير؛ فهو ترقيق.

تنبيه: أجاز الشارح في نصب «ترخيماً» ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولاً له، أو مصدرًا في موضع الحال، أو ظرفاً على حذف مضاف، وأجاز المراديّ وجهاً رابعاً، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، وناسبه اخذف لأنه يُلَاقِيه في المعنى. وأجاز المَكُوْدِيّ وجهاً خامساً، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف، أي: رَحَّمَ تَرْخِيمًا.

* * *

٦٠٩ - وَجَوَّزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

(وَجَوَّزْنَهُ) أي جَوَّزَ الترخيم (مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أَنْتَ بِالْهَاءِ) أي سواء كان علماً أو غير علم، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي، كقوله [من الطويل]:

٩١٥ - أَفَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ [وإن كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي]

٩١٥ - الترخيم: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٢٢٢/١١؛ والدرر ١٦/٣؛ وشرح شواهد المغني ٢٠/١؛ والمقاصد النحوية ٢٨٩/٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٢؛ ومغني اللبيب ١٣/١؛ وجمع الهوامع ١٧٢/١.

شرح المفردات: أفاطم: مرتخم أفاطمة. مهلاً: رفقاً. التدلّل: تكلف الغضب. أرمع: وطن النفس. الصرم: القطيعة. أجملي: أحسنني.

المعنى: يقول مخاطباً فاطمة: دعي بعض الدلال، وإن كنت قد وطنت نفسك على هجري فأحسنني في هجرانك.

الإعراب: «أفاطم»: الهمزة للنداء، «فاطم»: منادى مرتخم مبني على الضم في محلّ نصب. «مهلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف بمعنى: «تمهلي». «بعض»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «الزمي»، وهو مضاف. «هذا»: اسم إشارة في محلّ جرّ بالإضافة. «التدلّل»: بدل من «هذا» مجرور. «وإن»: الواو حرف عطف، «إن» حرف شرط جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كان»، وهو فعل الشرط. «قد»: حرف تحقيق. «أرمعت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «صرمي»: =

وكفوله [من الرجز]:

٩١٦ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَزِيرِي [سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي]

ونحو: «يَا شَا أَدْحُنِي» أي: أقيمي بالمكان، يقال: دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْحُنُ دُجُونًا، أي:

أقام به.

تنبيهات: الأول قَيْدٌ فِي التَّسْهِيلِ مَا أُطْلِقَهُ هُنَا بِالْمَنَادَى الْمَبْنِيِّ، لِإِخْرَاجِ النُّكْرَةِ غَيْرِ الْمَقْصُودَةِ وَالْمُضَافِ؛ فَلَا يَجُوزُ التَّرْخِيمُ فِي نَحْوِ قَوْلِ الْأَعْمَى: «يَا جَارِيَّةُ خُذِي بِيَدِي» لِغَيْرِ مَعْنَى، وَلَا فِي نَحْوِ: «يَا طَلْحَةَ الْخَيْرِ»، وَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

٩١٧ - يَا عَلَقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا

= مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «فأجملي»: الفاء رابطة جواب الشرط، «أجملي»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل.

وجملة: «أفاطم» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تمهلي مهلاً» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «إن كنت...» الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أزمت» في محل نصب خبر «كان». وجملة «فأجملي» جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أفاطم» يريد: «أفاطمة» مرخمة بحذف التاء من آخره. وهذا الترخيم كثير.

٩١٦ - الترخيم: الرجز للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١؛ وخزانة الأدب ١٢٥/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١؛ وشرح التصريح ٢٨٥/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥؛ وشرح المفصل ١٦/٢، ٢٠؛ والكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١؛ ولسان العرب ٥٤٨/٤ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٢٧٧/٤؛ والمقتضب ٢٦٠/٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٦.

شرح المفردات: جاري: أي جارية. استنكر الشيء: وجده غريباً. العذير: ما يُعذر عليه الإنسان إذا فعله.

المعنى: يقول مخاطباً الجارية: لا تعتبري ما أحاوله أمراً منكراً، فأنا فيه معذور.

الإعراب: «جاري»: منادى مرخّم مبني على الضم في محل نصب. «لا»: حرف نهي. «تستنكري»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل. «عذيري»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة النداء: «... جاري» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا تستنكري» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «جاري» حيث رخّم المنادى بحذف التاء من آخره، وأصله «جارية»، وحذف حرف

النداء.

٩١٧ - الترخيم: الشطر بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢٨٩/٤.

فنادر.

الثاني: شرط المبرّد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه كما تقدم.

الثالث: منع ابن عصفور ترخيم «صلعمة بن قلعمة» لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف، وإطلاق النحاة بخلافه، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع؛ لأنه علم جنس.

الرابع: إذا وقف على المرخّم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة؛ فتقول في المرخم «يا طَلْحَة»؛ فقيل: هي هاء السكت، وهو ظاهر كلام سيوييه، وقيل: هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة، وإليه ذهب المصنف. قال في التسهيل: ولا يُستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألفٍ منها، وأشار بالتعويض إلى قوله [من الوافر]:

٩١٨ - قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعًا [وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا]

الإعراب: يا: حرف نداء. علقم: منادى مرخّم منصوب، وهو مضاف. الخير: مضاف إليه مجرور. قد: حرف تحقيق. طالت: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث. إقامتنا: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة النداء ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد طالت إقامتنا»: استئنافية لا محلّ لها من

الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يا علقم الخير» حيث رخّم المنادى المضاف، وهو «علقم»، وهذا نادر.

٩١٨ - التخرّيج: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٣٦٧/٢؛ والدرر ٥٧/٣؛ وشرح أبيات سيوييه ٤٤٤/١؛ وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢؛ والكتاب ٢٤٣/٢؛ ولسان العرب ٢١٨/٨ (ضبح)، ٣٨٥/٨ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٢٩٥/٤؛ والمقتضب ٩٤/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٨٥/٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٧٣/٢؛ وشرح المفصل ٩١/٧.

اللغة: ضباعا: اسم علم لفتاة.

المعنى: تمهلي يا ضباعاً لأملاً نظري منك ولا تجعلني فراقنا هذا آخر عهدي بك.

الإعراب: قفي: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. قبل: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل قفي وهو مضاف. التفريق: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. يا ضباعا: «يا»: للنداء، «ضباعا»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر. ولا يك: «الواو»: عاطفة «لا»: ناهية جازمة، «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. موقف: اسم «يك» مرفوع بالضمّة الظاهرة. منك: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. الوداعا: خبر «يك» منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «قفي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا يك موقف منك الوداعا»: معطوفة على ابتدائية لا

محلّ لها.

فجعل ألف الإطلاق عوضاً عن الهاء، ونصّ سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة، وأشار بقوله: «غالباً» إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض، حكى سيبويه «يا حَزْمَل» بالوقف، بغير هاء، قال أبو حيان: أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول: إن كان الترخيم على لغة مَنْ لا ينتظر لم تلحق، هذا كلامه، وهو واضح.

الخامس: اختلف النحاة في قوله [من الطويل]:

٩١٩ - كَلِّينِي لِهَمِّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ [وَأَنْتِ لِي أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ]

بفتح «أميمة» من غير تنوين؛ فقال قوم: ليس بمرحّم، ثم اختلفوا؛ فقيل: هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى، ولم يتوّن لأنه غير منصرف، وقيل: بُني على الفتح لأن منهم مَنْ يَبْنِي المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تُشاكل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظيرُ «لا

= والشاهد فيه قوله: «يا ضباعا» حيث عوض بالألف عن «الهاء» المحذوفة للتخيم، في حالة الوقوف عليها.

٩١٩ - التخرّيج: البيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٤٠؛ والأزهية ص ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٣٢١/٢، ٣٢٥، ٢٧٢/٣، ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٧٥، ٢٢/١١، والدرر ٥٧/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٤٥/١؛ والكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣؛ وكتاب اللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ٧٢١/١ (كوكب)، ٧٥٨ (نصب)، ٦/٦ (أسس)، ١٧٢/٨ (شبع)؛ والمقاصد النحوية ٣٠٣/٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢١؛ وجمهرة اللغة ص ٣٥٠، ٩٨٢؛ ووصف المباني ص ١٦١؛ وشرح المفصل ١٠٧/٢.

اللغة: كليني: دعيني. ناصب: متعب. أميمة: اسم امرأة. أقاسيه: أكابده.

المعنى: يقول: دعيني يا أميمة لهذا الهم المتعب، ومقاساة الليل الطويل البطيء الكواكب حتى كأن راعيها ليس براجع.

الإعراب: كليني: فعل أمر، و«الياء»: ضمير في محلّ رفع فاعل، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: الثانية في محلّ نصب مفعول به. لهمّ: جار ومجرور متعلقان بـ«كليني». يا: حرف نداء. أميمة: منادى منصوب. ناصب: نعت «همّ» مجرور. وليل: «الواو»: حرف عطف، و«ليل»: معطوف على «همّ» مجرور. أقاسيه: فعل مضارع مرفوع، و«الهاء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». بطيء: نعت «ليل» مجرور، وهو مضاف. الكواكب: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كليني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقاسيه»: في محلّ نعت «ليل».

الشاهد فيه قوله: «يا أميمة» حيث نصب المنادى على أصله، ولم يتوّن لأنه ممنوع من الصرف. وقيل: هو مبتدئ. وقال بعضهم: إنّه مرحّم ثم أقحمت التاء غير معتدّ بها.

رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَأَنْشَدَ هَذَا الْقَائِلُ [مِنَ الرَّجْزِ]:

٩٢٠ - يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي

بالفتح، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخَّم فصار في التقدير: «يا أَمِيمٌ»، ثم أقحم التاء غير معتدّ بها، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحقّ الفتح، وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة المنويّة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: فتحت إبتاعاً لحركة ما قبلها، وهو اختيار المصنّف.

* * *

٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَفَرْزُهُ بَعْدُ، وَأَحْظِلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

(وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا بِحَذْفِهَا) أي بحذف الهاء (وَفَرْزُهُ بَعْدُ) أي لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء، ولو كان ليناً ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً؛ فتقول في «عَقْنَابَةٌ»: «يا عَقْنَابُ» بالألف، وأجاز سيبويه أن يرخِّم ثانياً على لغة مَنْ لا يراعي المحذوف، ومنه قوله [من الطويل]:

٩٢١ - أَحَاؤُنْ بَدْرٍ قَدْ وَلَيْتَ وَلايَةَ [فَكُنْ جُرْذاً فِيهَا تَخُونٌ وَتَسْرِقٌ]

٩٢٠ - الترخيم: الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢٩٤/٤.

الإعراب: يا: حرف نداء. ريح: منادى مبني على الفتح. من نحو: جار ومجرور متعلقان بـ «هي»، وهو مضاف. الشمال: مضاف إليه مجرور. هي: فعل أمر، و «إلياء»: ضمير في محل رفع فاعل. الشاهد فيه قوله: «يا ريح» حيث بني المنادى على الفتح لأنّ من العرب من يبيّن المنادى المفرد على الفتح.

٩٢١ - الترخيم: البيت لأنس بن زنيم في لسان العرب ١٥٧/١٠ (سرق)؛ والمقاصد النحوية ٢٩٦/٤؛ وله أو لأنس بن أبي أنيس في الدرر ٥٤/٣؛ ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٧٧؛ والعقد الفريد ٦٠/٣؛ ولأنس بن أبي أنيس أو لابن أبي إياس الديلي، أو لأبي الأسود الدؤلي في أمالي المرتضى ٣٨٤/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٤/٦؛ وهمع الهوامع ١٨٣/١.

الإعراب: أحار: الهمزة للنداء، «حار»: منادى مرخم تقديره: «يا حارثة» مبني في محل نصب. بن: نعت «حارثة» منصوب، وهو مضاف. بدر: مضاف إليه مجرور. قد: حرف تحقيق. وليت: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير في محل رفع فاعل. ولاية: مفعول به منصوب. فكن: «إلياء»: استثنائية، و «كن»: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». جرذاً: خبر «كان» منصوب. فيها: جار ومجرور متعلقان بـ «تخون». تخون: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». وتسرق: «الواو»: حرف عطف، و «تسرق»: معطوف على «تخون».

وجملة النداء ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد وليت»: استثنائية لا محلّ لها من =

يريد: أَحَارِثَةٌ، وقوله [من الكامل]:

٩٢٢ - يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَأَعِلُّ مَا قُلْتَهُ [وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقِ] أراد: «يا أَرْطَاه».

(وَاحْظَلًا) أَي امْنَع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ لَهَا قَدْ خَلَا إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ).

* * *

٦١١ - إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمُ، دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُبْتَدِئٍ

أَي فَأَكْثَرُ (الْعَلَمُ * دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دُونَ (إِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ) فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ شُرُوطٌ:

الأول: أن يكون رباعيًا فصاعداً؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سَكَنَ وَسَطُهُ، نحو: «زيد» أو تحرك، نحو: «حَكَمٌ»، هذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً، وقال في الكافية: ولم يَرْتَحِمْ نَحْوَ «بَكْرٍ» أَحَدٌ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام الخضراوي.

= الإعراب. وجملة «كن جرداً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تخون»: في محلّ نصب نعت «جرذاً». وجملة «تسرق»: معطوفة على جملة «تخون».

الشاهد فيه قوله: «أحار» حيث رُحِمَ المنادى بحذف الهاء والحرف الذي سبقها. والأصل: «يا حارثة».

٩٢٢ - التخريج: البيت لزميل بن الحارث الفزاري في الأغاني ٣٧/١٣؛ والدرر ٥٥/٣؛ والمقاصد النحويّة ٢٩٨/٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١٨٤/١.

الإعراب: يا: حرف نداء. أَرطُ: منادى مرْتَحِمٍ مبني في محلّ نصب. إِنَّكَ: حرف مشبّه بالفعل، و«الكاف»: ضمير في محلّ نصب اسم «إِنَّ». فاعل: خبر «إِنَّ» مرفوع. ما: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. قلته: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل، و«الهاء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. والمرء: «الواو»: استئنافية، «المرء»: مبتدأ مرفوع. يستحي: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». إذا: ظرف زمان متعلّق بالفعل (يستحي). لم: حرف نفي وجزم وقلب. يصدق: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر مراعاة للروية، وهو فعل الشرط، وجوابه محذوف.

وجملة النداء ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنك فاعل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلته»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «المرء يستحي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يستحي»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «لم يصدق»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «يا أَرطُ» حيث رُحِمَ المنادى بحذف التاء ثم الحرف الذي سبقها، والأصل: «يا أَرطاة».

الثاني: أن يكون علماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة، نحو: «يا غَضَنَفْ» في «غَضَنَفِرٍ» قياساً على قولهم: «أَطْرِقْ كَرَا»^(١)، و «يَا صَاح».
الثالث: أن لا يكون ذا إضافة، خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه، كقوله [من الطويل]:

٩٢٣ - خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَذْكُرُوا [أَوَاصِرَنَا، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ] وهو عند البصريين نادر، وأنذُرُ منه حذفُ المضاف إليه بأُسْرِهِ، كقوله [من السريع]:

٩٢٤ - يَا عَبْدَ هَلْ تَذَكَّرُنِي سَاعَةً [فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَيْنِصِ]

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

٩٢٣ - الترخيم: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤؛ وأسرار العربية ص ٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٣٢٩/٢، ٣٣٠؛ والدرر ٥١/٣؛ وشرح أبيات سيويه ٤٦٢/١؛ وشرح المفصل ٢٠/٢؛ والكتاب ٢٧١/٢؛ ولسان العرب ٣٣٣/٣ (فرد)، ٥٤٩/٤ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٢٩٠/٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢٣٣/١٢ (رحم)، ٤١٦/١٢ (عكرم)؛ وهمع الهوامع ١٨١/١.

اللغة: آل عكرم: بنو عكرمة بن خصفة. الأواصر: جمع أصرة وهي كل ما يعطفك على آخر. الرحم: القرابة.

المعنى: نالوا حظكم من مودتنا - يا آل عكرمة - وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات، فالقرابة تذكر بالغيب.

الإعراب: «خذوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. «حذركم»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «كم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «يا آل»: «يا»: حرف نداء، «آل»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «عكرم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم، والفتحة عوضاً عنها. «واذكروا»: «الواو»: للعطف، «اذكروا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «أواصرنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «والرحم»: «الواو»: استئنافية، «الرحم»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «بالغيب»: جار ومجرور متعلقان بـ (تذكر). «تذكر»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «خذوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة: «يا آل عكرم» اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «اذكروا»: معطوفة على (خذوا) لا محلّ لها. وجملة «الرحم تذكر»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تذكر»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «آل عكرم» حيث رخّم المضاف إليه بحذف آخره، فالأصل «آل عكرمة»، وهو دليل على جواز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه صاراً بمنزلة الاسم الواحد. وعد البصريون ذلك شاذاً.

٩٢٤ - الترخيم: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٩؛ والمقاصد النحوية ٢٩٨/٤؛ وبلا نسبة في

يريد «يا عَبدَ هَندٍ»، يخاطب عبد هند اللَّخِيمِيَّ، وذلك عَلمَ له، وتقدّم أنّ ترخيم المضاف نادراً أيضاً، كما في نحو: «يا علقم الخير».

الرابع: أن لا يكون ذا إسناد؛ فلا يجوز ترخيم «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و«تَأَبَّطَ شِراً»، وسيأتي الكلام عليه.

تنبيه: أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة؛ الأول: أن لا يكون مختصاً بالنداء، فلا يرخم نحو: «فلٌ» و«فلة». الثاني: أن لا يكون مندوباً. الثالث: أن لا يكون مستغاثاً، وأما قوله [من الرمل]:

٩٢٥ - كُلُّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَيْمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ

= اللغة: الرائد: الطالب. القنيص: الصيد.

الإعراب: يا: حرف نداء. عبد: منادى مرخّم منصوب. هل: حرف استفهام. تذكرني: فعل مضارع مرفوع، و«التون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. ساعة: ظرف زمان متعلّق بـ «تذكرني». في موكب: جار ومجرور متعلقان بـ «تذكرني» أو بمحذوف حال من فاعل «تذكرني». أو: حرف عطف. رائداً: حال منصوب. للقنيص: جار ومجرور متعلقان بـ «رائداً».

الشاهد فيه قوله: «يا عبد» حيث رخّم المنادى المضاف بحذف المضاف إليه وأصله: «يا عبد هند»، وهو علم.

٩٢٥ - الترخيم: البيت لمرّة بن الرواغ في المقاصد النحوية ٣٠٠/٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٦٤؛ وشرح التصريح ١٨٤/٢.

الإعراب: كلّما: ظرف زمان متعلّق بـ «قلنا»، يتضمن معنى الشرط غير الجازم. نادى: فعل ماضٍ. مناد: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة لأنّه اسم منقوص. منهم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «منادٍ». يا: حرف نداء واستغاثة. لتيم: اللام للاستغاثة، «تيم»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره «أدعو»، وهو مضاف. الله: مضاف إليه مجرور. قلنا: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير في محلّ رفع فاعل. يا: حرف نداء واستغاثة. لمال: اللام: للاستغاثة حرف جرّ زائد، «مال»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره: «أدعو».

وجملة «كلّما نادى... قلنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نادى»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «يالتيم»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «قلنا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا لمال»: في محلّ نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: «يا لمال» حيث رخّم المنادى المستغاث به، وأصله: «يا لمالك» والمستغاث به لا يرخم، وهذا شاذّ.

فضرورة أو شاذ، وأجاز ابنُ خروف ترخيمَ المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله [من

الوافر]:

٩٢٦ - أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ [تَمَنَّانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيْطُ]

والصحيح ما مر.

* * *

٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدًا لَيْتًا سَاكِنًا مُكَمَّلًا

(وَمَعَ) حذف الحرف (الآخِرِ) في الترخيم (اخْذِفِ) الحرف (الذي تَلَا) أي الذي تلاه

الآخر، وهو ما قبل الآخر، ولكن بشروط أربعة:

الأول وإليه أشار بقوله؛ (إِنَّ زَيْدًا) أي: إن كان ما قبل الآخر زائداً، فإن كان أصلياً لم

يُحذف، نحو: «مُخْتَارًا» و «مُنْقَادًا» عَلَمِينَ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ؛ فَتَقُولُ:

«يَا مُخْتَا»، و «يَا مُنْقَا».

الثاني: أن يكون (لَيْتًا) أي حَرْفَ لَيْنٍ، وهو الألف والواو والياء، فإن كان صحيحاً لم

يُحذف سواء كان متحرّكاً، نحو: «سَفَرَجَلٌ» أو ساكناً، نحو: «قِمَطِرٌ»؛ فتقول: «يَا سَفَرَجُ»،

و «يَا قِمَطُ»، خلافاً للفرء في «قمطر» فإنه يجيز «يا قِمَ» بحذف حرفين.

الثالث: أن يكون (سَاكِنًا) فإن كان متحرّكاً لم يُحذف، نحو: «هَبِيخٌ»، و «قَنَوْرٌ»؛

فتقول: «يا هَبِيَّ»، و «يا قَنَوَّ».

٩٢٦ - الترخيم: البيت للأحوص بن شريح الكلابي في المقاصد النحوية ٤/٣٠٠.

الإعراب: أَعَامَ: الهمزة للنداء، «عام»: منادى مرخّم مبنّي في محلّ نصب. لك: اللام حرف جرّ

زائد، و «الكاف»: ضمير في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أنادي». ابن: نعت «عامر»

منصوب، وهو مضاف. صعصعة: مضاف إليه مجرور. بن: نعت «صعصعة» مجرور، وهو مضاف. سعد:

مضاف إليه مجرور. تمنّاني: فعل ماضٍ، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب

مفعول به. ليقتلني: اللام للتعليل، «يقتلني»: فعل مضارع منصوب، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير

في محلّ نصب مفعول به. والمصدر المؤول من (أن) المضمر والفعل (يقتلني) مجرور باللام، والجار

والمجرور متعلقان بالفعل (تمنّاني). لقيط: فاعل مرفوع لأحد الفعلين المتقدمين على التنازع.

وجملة «أناديك يا عامر بن صعصعة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تمنّاني»: استئنافية لا

محلّ لها. وجملة «يقتلني»: صفة الموصول الحرفي لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «عام» حيث حذف لام الاستغاث من المستغاث به المرخّم، وأصله «عامر»، وهذا

شاذّ لأنّه لا يجوز أن يرخّم المستغاث أو المندوب.

والرابع: أن يكون (مكماً أربعة فصاعداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف، خلافاً للفراء، كما في نحو: «ثمود»، و«عماد»، و«سعيد»؛ فتقول: «يا ثمود»، و«يا عماد»، و«يا سعي». فالمستكمل الشروط نحو: «أسماء»، و«مزوان»، و«منصور»، و«شمائل»، و«قنديل» علماً؛ فتقول فيها: «يا أسم»، و«يا مزو»، و«يا منص»، و«يا شمل»، و«يا قنذ»، ومنه قوله [من البسيط]:

٩٢٧- يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ [إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٍّ وَمُنْتَظَرٌ]
وقوله [من الكامل]:

٩٢٨- يَا مَزُوْ إِنْ مَطَّيْتِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْجِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسْ]

* * *

٩٢٧- الترخيم: البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٤؛ والكتاب ٢/٢٥٨؛ ولأبي زيد الطائي في ملحق ديوانه ص ١٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٥؛ وللبيد أو لأبي زيد في شرح التصريح ٢/١٨٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٨٨.

شرح المفردات: أسم: مرخم أسماء، وهو اسم امرأة. الملقى: المفاجيء. المنتظر: المرتقب. المعنى: يخاطب الشاعر أسماء بقوله: اصبري على مصائب الأيام ونوازله، فإن منها ما يفاجيء الإنسان ومنها ما هو مرتقب.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أسم»: منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب. «صبراً»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «اصبري». «على ما»: جار ومجرور متعلقان بـ «صبراً». «كان»: فعل ماضٍ تام، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «من حدث»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «كان». «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «الحوادث»: اسم «إن» منصوب. «ملقي»: خبر «إن» مرفوع. «ومنتظر»: الواو حرف عطف، «منتظر»: معطوف على «ملقي» مرفوع.

وجملة: «يا أسم» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصبري صبراً» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان من حدث» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن الحوادث ملقي» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يا أسم» حيث رخم اسم العلم بحذف آخره وهو الهمزة مع حرف المد الذي هو الألف، والأصل: «يا أسماء».

٩٢٨- الترخيم: البيت للفرزدق في ديوانه ١/٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/٣٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٠٥؛ وشرح التصريح ٢/١٨٦؛ والكتاب ٢/٢٥٧؛ واللمع ص ١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٩٢؛ ويلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٦٢؛ وشرح المفصل ٢/٢٢.

اللغة: شرح المفردات: يا مرو: أي يا مروان. المطية: الدابة التي تركب. محبوسة: أي واقفة =

٦١٣ - أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ - فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ - فُفِي (وَالْخُلْفُ فِي * وَاوٍ وَيَاءٍ) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بِهِمَا فَتْحٌ فُفِي) نحو: «فِرْعَوْنُ» و «عُرْتَيْقُ» علماً؛ فذهب الجزمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة، فيقال: «يَا فِرْعَ» و «يَا عُرْنَ»، قال في شرح الكافية: وغيرهما لا يجيز ذلك، بل يقول: «يَا عُرْنِي»، و «يَا فِرْعَوَّ».

تنبيه: يقال في ترخيم «مُصْطَفَوْنَ» و «مُصْطَفَيْنَ» عَلمين: «يَا مُصْطَفَ»، قولاً واحداً، كما نبه عليه في شرح الكافية؛ لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة لأن أصله «مُصْطَفِيُونَ» و «مُصْطَفِيَيْنَ»، وإليه أشار في التسهيل بقوله: مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة.

* * *

[ترخيم الاسم المركب]:

٦١٤ - وَالْعَجْرَ أَخَذَفَ مِنْ مُرْكَبٍ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمَرُو نَقَلْ (وَالْعَجْرَ أَخَذَفَ مِنْ مُرْكَبٍ) تركيب مزج نحو: «بَعْلَبَكَّ» و «سَيِّبُونَهُ»؛ فتقول: «يَا بَعْلَ»، و «يَا سَيِّبَ»، وكذا تفعل في المركب العددي؛ فتقول في «خمسة عشر» علماً: «يَا

= بالبَاب. الحَبَاء. العَطَاء. رَبَّهَا. صَاحِبِهَا.

المعنى: يخاطب الشاعر مروان قائلاً له: إن مطيبي طال وقوفها ببابك يقيدها عطاؤك، وإن صاحبها لا يزال يؤمل العطف عليه.

الإعراب: يا: حرف نداء. مرو: منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب بفعل النداء المحذوف. إن: حرف مشبه بالفعل. مطيبي: اسم «إن» منصوب بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. محبوسة: خبر «إن» مرفوع بالضمّة. ترجو: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». الحباء: مفعول به منصوب بالفتحة. وربها: الواو: حالية، «ربها»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. لم: حرف جزم. ييأس: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر مراعاة للروبي. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة: «يا مرو...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ترجو...» في محل رفع خبر ثان لـ «إن». وجملة: «ربها لم ييأس» حالية. وجملة «لم ييأس» في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «يا مرو» الذي أصله «يا مروان» حيث رحّمه بحذف النون، وحذف الألف قبلها، لأن قبلها ثلاثة أحرف.

خَمْسَةَ»، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمِّي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «وَيْه»، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء؛ فتقول: «يا سَيَبَوِي» وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت «يا بَعْلَب»، و «يا حَضْرَم» لم أرَ به بأساً، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب، وإنما أجازته النحويون قياساً.

تنبيه: إذا رخصت «اثنا عشر»، و «اثننا عشرة» عَلِمَين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول «يا اثنَ»، و «يا اثنَت» كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا، نصَّ على ذلك سيويه، وعلَّته أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعربا.

(وَقَلَّ تَرْخِيمُ) علم مركب تركيبٍ إسناد وهو المنقول من (جُمْلَةٌ) نحو: «تَأْبَطَ شَرًّا»، و «بَرَقَ نَحْرَهُ» (وَذَا عَمْرُو) وهو سيويه (نَقْلُ) أي: نقل ذلك عن العرب، قال المصنف: أَكْثَرُ النَحْوِيِّينَ لا يجيزون ترخيم المركب المضمَّن إسناداً كَتَأْبَطَ شَرًّا، وهو جائز؛ لأن سيويه ذكر ذلك في أبواب النسب، فقال: تقول في النسب إلى «تَأْبَطَ شَرًّا»: «تَأْبَطِي» لأن من العرب من يقول: «يا تَأْبَطَ»، ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعُلِمَ بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح: فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة.

تنبيه: عمرو اسمُ سيويه، وسيويه لقبه، وكنيته أبو بَشِيرٍ.

* * *

[لغة من ينتظر]:

٦١٥ - وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ) «ما»: مفعول «نويت»، أي: إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَالْبَاقِي) من المرخم (اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ) قبل الحذف، وتُسَمَّى هذه لغة مَنْ يَنْوِي، ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ، فتقول: «يَا حَارِ» بالكسر، و «يا جَعْفَ» بالفتح، و «يا مَنْصُ» بالضم، ويا «قِمَطُ» بالسكون، في ترخيم «حَارِثِ»، و «جَعْفَرِ»، و «مَنْصُورِ»، و «قِمَطِرِ».

تنبيهان: الأول: منع الكوفيين ترخيم نحو «قمطر» مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظر، وقد تقدم مذهب الفراء فيه.

الثاني: يستثنى من قوله: «بما فيه ألف» مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب:

الأولى: ما كان مُدْغِماً في المحذوف وهو بعد ألف، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو: «مُضَارٌّ» و «مُحَاجٌّ»؛ فتقول فيهما: «يا مُضَارٌّ» و «يا مُحَاجٌّ»، بالكسر إن كانا اسمي فاعل، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول، ونحو: «تَحَاجٌّ» تقول فيه: «يا تَحَاجٌّ» بالضم، لأن أصله «تَحَاجِجٌ»، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح، نحو: «أَسْحَارٌ» اسم بَقْلَةٌ، فإن وزنه «أفعال» بمثلين أولهما ساكن لا حَظَّ له في الحركة، فإذا سُمِّيَ به وَرُحِّمَ على هذه اللغة قيل: «يا أَسْحَارٌ»، بالفتح، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء، وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيويه؛ فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشلوبين: يختاره ويجيز الكسر، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج، ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك؛ فعلى هذا يقال: «يا أَسْحَ».

الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع، كما إذا سُمِّيَ بنحو «قَاضُونَ» و «مُضْطَفُونَ» من مجموع معتل اللام؛ فإنه يقال في ترخيمه: «يا قاضي» و «يا مُضْطَفِي»، برد الياء في الأول والألف في الثاني؛ لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد.

* * *

٦١٦ - وَاجْعَلُهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضِعاً تَمُّماً

(وَاجْعَلُهُ) أي: اجعل الباقي من المرخم (إِنْ لَمْ يَنْوِ مَحْذُوفٌ كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضِعاً تَمُّماً) أي: كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة؛ فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخراً في الوضع؛ فتقول: «يا حَارٌّ»، و «يا جَعْفُ»، و «يا مَنْصُ»، و «يا قِمَطُ»، بالضم في الجميع، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

تنبيهان: الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول في «ناجية»: «يا نَاجِي» بالإسكان وهو علامة تقدير الضم، ولو كان مضموماً قدرت

ضمًا غير ضمه الأول نحو: «تَحَاجُّ»، و «مَنْصُ».

الثاني: يجوز في نحو: «يَا حَارُ بْنَ زَيْدٍ» على هذه اللغة ضمُّ الرء وفتحها كما جاز ذلك في نحو: «يَا بَكْرُ بْنَ زَيْدٍ».

* * *

٦١٧ - فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: «يَا ثَمُو»، و «يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بِيَا

(فَقُلْ عَلَى) الوجه (الأوَّل) وهو مذهب مَنْ ينتظر (في) ترخيم (ثَمُودِ يَا * ثَمُو) بإبقاء الواو؛ لأنها محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظر (وَ) قُلْ (يَا ثَمِي عَلَى) الوجه (الثَّانِي بِيَا) أي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة، كما تقول في جمع «جَزْوٍ» و «دَلْوٍ»: «الأَجْرِي» و «الأَذْلِي»، وإلَّا لَزِمَ عَدَمُ النَظِيرِ؛ إذ ليس في العربية اسمٌ معرَّبٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة؛ فخرج بالاسم الفعل، نحو: «يَدْعُو»، وبالمعرب المبني، نحو: «هُوَ» و «ذُو» الطائية، وبذكر الضم نحو: «دَلْوٍ»، و «عَزْوٍ»، وباللزوم نحو: «هذا أبوك». وقل في ترخيم نحو: «صَمِيَان» و «كَرْوَان» على الأول: «يَا صَمِي» و «يَا كَرَو»، بفتح الياء والواو لما سبق، وعلى الثاني: «يَا صَمَا»، و «يَا كَرَا»، بقلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه كما فعل بـ «رَمَى» و «دَعَا». وقل في ترخيم «سِقَايَةَ» و «عِلَاوَةَ» على الأول: «يَا سِقَايَ» و «يَا عِلَاوَ»، بفتح الياء والواو، وعلى الثاني: «يَا سِقَاءُ» و «يَا عِلَاءُ»، بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة، كما فعل برشاء وكساء. وقل في ترخيم «لَاتَ» مُسَمًّى به على الأول: «يَا لَاءَ»، وعلى الثاني: «يَا لاءَ»، بتضعيف الألف؛ لأنه لا يُعَلَّمُ له ثالث يرد إليه. وقل في ترخيم «ذات» على الأولى: «يَا ذَا»، وعلى الثاني: «يَا ذوا»، برذ المحذوف. وقل في ترخيم «سُفَيْرِج» تصغير «سفرجل» على الأول: «يَا سُفَيْرِجَ»، وعلى الثاني: «يَا سُفَيْرِجَ»، عند الأكثرين، وقال الأخفش: «يَا سُفَيْرِجُلُ»، برد اللام المحذوفة لأجل التصغير، وفروعُ هذا الباب كثيرة جدًا، وفيما ذكرناه كفاية.

* * *

٦١٨ - وَالتَّرِيمِ الْأَوَّلِ فِي كَمُسْلِمَةَ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَةَ

(والتَّرِيمِ الْأَوَّلِ فِي) موضعين؛ الأول: ما يُوهَمُ تقديرُ تمامه تذكير مؤنث (كَمُسْلِمَةَ) و«حَارِثَةَ وَحَفْصَةَ»، فتقول فيه؛ «يَا مُسْلِمَ»، و «يَا حَارِثَ»، و «يَا حَفْصَ»، لثلاث يلبس

بنداء مذكر لا ترخيم فيه، والثاني: ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظر كطَيْلِسَانَ في لغة من كسر اللام مسمى به؛ فتقول فيه: «يا طَيْلِسَ» بالفتح على نية المحذوف، ولا يجوز الضم؛ لأنه ليس في الكلام «فَيْعِلٌ» صحيح العين إلا ما ندر من نحو: «صَيْقِلٌ» اسم امرأة و«عذاب بَيْتِسٌ» في قراءة بعضهم، ولا «فَيْعِلٌ» معتلها، بل التزم في الصحيح الفتح كصَيْغَمَ وفي المعتل الكسر كسَيْدٍ وصَيْبٍ وهَيْنٍ، وكحُبَلَيَاتٍ وحبلوى وحمراوى؛ فتقول فيها: «يا حُبَلَيَّ»، و«يا حُبَلَوَ»، و«يا حَمْرَاوَ» بفتح الياء والواو، على نية المحذوف، ولا يجوز القلب على نية الاستقلال؛ لما يلزم عليه من عدم النظر وهو كَوْنُ أَلْفٍ «فُعَلَى» وهمزة «فَعَلَاءَ» مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث.

تنبيه: ذكر الناظمُ هذا السببَ الثاني في الكافية والتسهيل، ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه؛ فاعتبره الأخفش والمازني والمبرد، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام.

(وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي) ما هو (كَمَسْلَمَةَ) بفتح الأول اسم رجل؛ لعدم المحذورين المذكورين؛ فتقول: يا مَسْلَمَ بفتح الميم وضمها.

تنبيه: الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجهُ الأول، وهو أن يُنَوَى المحذوف كما نص عليه في التسهيل، وعبارته: تقديرُ ثبوتِ المحذوفِ للترخيمِ أعرفُ من تقدير التمام بدونه.

* * *

٦١٩ - (وَالْأَضْطَرَّارِ رَحْمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا)

أي: ويجوز الترخيمُ في غير النداء بشروط ثلاثة:

الأول: الاضطرار إليه؛ فلا يجوز ذلك في السعة.

الثاني: أن يصلح الاسم للنداء نحو: «أحمد»؛ فلا يجوز في نحو: «الغلام»، ومن ثمَّ

خُطِيَء مَنْ جَعَلَ مِنْ تَرْخِيمِ الضَّرُورَةِ قَوْلَهُ [مَنْ الرَّجْزُ]:

* أَوَّلِفَاءَ مَكَّةَ مِنْ وُزْقِ الْحَمِي * (١)

كما ذكره ابن جني في المحتسب، والأصل «الْحَمَام»، فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية.

الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بناء التأنيث، ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالبناء عيناً، كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل، ومنه قوله [من الخفيف]:

٩٢٩ - لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ

أي: بخالد.

تنبیه: اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين، وهو على لغة التمام إجماع، كقوله [من الطويل]:

٩٣٠ - لِنَعْمَ الْفَتَى تَعْشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرُ

٩٢٩ - التخريج: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٠٥؛ والدرر ٤٧/٣؛ والمقاصد النحوية ٢٦١/٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١٨١/١. وروايته في الديوان:

ليس رسم على الدفين بيالي فليوى ذرورة فجئبي أئمال
اللغة: الرسم: ما بقي من آثار الديار. الدفين: وإد قريب من مكة. المنون: الموت. اللوى: الموضوع الذي يلتوي فيه الرمل أو الوادي. ذرورة: من بلاد غطفان.

الإعراب: ليس: فعل ماضٍ ناقص. حي: اسم «ليس» مرفوع بالضمّة. على المنون: جار ومجرور متعلقان بـ «خال». بخال: «الباء»: حرف جرّ زائد، و «خال»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

وجملة «ليس رسم بخال»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «بخال»، والأصل: بخالد، فرخّمه الشاعر في غير النداء للضرورة الشعرية، وهو ليس علماً، مما يؤيدّ مذهب الذين لم يشترطوا العلمية في الترخيم.

٩٣٠ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٢؛ وتذكرة النحاة ص ٤٢٠؛ والدرر ٤٨/٣؛ وشرح أبيات سبويه ٤٥١/١؛ وشرح التصريح ١٩٠/٢؛ والكتاب ٢٥٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٨٠/٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٣٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٣٧؛ وهمع الهوامع ١٨١/١.

شرح المفردات: تعشو: تنظر إلى ناره ليلاً. ابن مال: أي ابن مالك. الخصر: شدّة البرد.

المعنى: يمدح الشاعر طريف بن مالك بأنه رجل كريم يستضاء بناره ويقصد إذا ما اشتدّ الجوع

والبرد.

الإعراب: «لنعم»: اللام موطئة للقسم، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «الفتى»: فاعل مرفوع. «تعشوا»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «إلى ضوء»: جار ومجرور متعلقان بـ «تعشوا»، وهو مضاف. «ناره»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ =

أراد ابن مالك؛ فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء، ولهذا نونه.

وأما على لغة مَنْ ينتظر فأجازه سيويه ومنعه المبرد، ويدل للجواز قوله [من الوافر]:

٩٣١ - أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رَمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا
هكذا رواه سيويه، ورواه المبرد:

* وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أَمَامًا ^(١) *

= بالإضافة. «طريف»: مبتدأ مؤخر مرفوع أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». «بن»: نعت «طريف» مرفوع، وهو مضاف. «مال»: مضاف إليه مرخّم مجرور. «ليلة»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «تعشو»، وهو مضاف. «الجوع»: مضاف إليه مجرور. «والخصر»: الواو حرف عطف، «الخصر»: معطوف على «الجوع»، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة: «نعم الفتى» في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ. وجملة «تعشو» في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «مال» حيث رخّم من غير أن يكون منادى، وذلك للضرورة لأنه صالح للنداء.

٩٣١ - الترخيم: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢١؛ وخزانة الأدب ٣٦٥/٢؛ وشرح أبيات سيويه ٥٩٤/١؛ وشرح التصريح ١٩٠/٢؛ والكتاب ٢٧٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٨٢/٤؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤٠؛ والإنصاف ٣٥٣/١؛ وأوضح المسالك ٧٠/٤؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٣.

شرح المفردات: الجبال: هنا أوامر الإلفة. الرمام: البالية أو المقطعة: الشاسعة: البعيدة. أماما: أي: أمانة.

المعنى: يقول: إن أوامر المحبة والألفة قد رمت، وأصبحت أمانة بعيدة عنك بعداً شاسعاً، لا سبيل إلى عودتها.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح أو تنبيه. «أضحت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. «جبالكم»: اسم «أضحى» مرفوع، وهو مضاف، «كم»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. «رماما»: خبر «أضحى» منصوب بالفتحة. «وأضحت»: الواو حرف عطف، «أضحت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. «منك»: جار ومجرور متعلقان بـ «شاسعة». «شاسعة»: خبر «أضحى» منصوب. «أماما»: اسم «أضحى» مرفوع بالضمّة على الحرف المحذوف للترخيم.

وجملة: «ألا أضحت...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أضحت منك...» معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «أماما» حيث رخّم في غير النداء للضرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر، وهي في غير موضع الرفع.

قال في شرح الكافية: والإنصاف يقتضي تقرير الروائيتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى، واستشهد سيبويه أيضاً بقوله [من البسيط]:

٩٣٢ - إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيَيْهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

خاتمة: قال في التسهيل: لا يُرَخَّم في غيرها - يعني في غير الضرورة - منادى عارٍ من الشروط إلا ما شذ من «يا صَاحٍ»، و «أَطْرِقْ كَرًّا»^(١) على الأشهر؛ إذ الأصل: «صاحب» و «كَرَوَان»، فرخماً مع عدم العلمية شذوذاً، وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخماً، وأن ذَكَرَ «الكروان» يقال له «كَرًّا». والله أعلم.

٩٣٢ - التخريج: البيت لابن حبناء (أوس بن حبناء أو المغيرة بن حبناء) في الدرر ٤٨/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٢٧/١؛ وشرح التصريح ١٩٠/٢؛ والكتاب ٢٧٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٨٣/٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١؛ والمقرب ١٨٨/١؛ وهمع الهوامع ١٨١/١.

المعنى: إذا اشتقت لرؤية ابن حارثة، وإذا مدحته فإن الناس تعلم بما أفعَل.

الإعراب: «إِنَّ»: حرف مشبّه بالفعل. «ابن»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «حارث»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للتخيم. «إن»: حرف شرط جازم. «أشتق»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). «لرؤيته»: جار ومجرور متعلقان بـ (أشتق)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «أو أمتدحه»: «أر: للعطف، «أمتدحه»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، عطفاً على فعل الشرط، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «فإن»: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «الناس»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «قد»: حرف تحقيق. «علموا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

وجملة «إن ابن حارث...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فعل الشرط وجوابه»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «أمتدحه»: معطوفة على جملة فعل الشرط. وجملة «فإن الناس...»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «علموا»: في محلّ رفع خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «ابن حارث» حيث رخّم (حارثة) فحذف تاءها، وهو هنا غير منادى، وذلك لضرورة الشعر.

(١) هذا القول من أمثال العرب وقد تقدم تخريجه.

الاختصاص

[حقيقته والفرق بينه وبين النداء]:

٦٢٠ - الاختصاصُ: كِنْدَاءِ دُونَ يَا كَدَّ «أَيْهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ «أَزْجُونِيَا»
(الْاِخْتِصَاصُ): قَضْرُ الْحَكْمِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ خَيْرٌ (كِنْدَاءِ) أَي: جَاءَ
عَلَى صُورَةِ النَّدَاءِ لِفِظًا تَوْشَعًا، كَمَا جَاءَ الْخَيْرُ عَلَى صُورَةِ الْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ عَلَى صُورَةِ الْخَيْرِ،
وَالْخَيْرُ عَلَى صُورَةِ الْاسْتِفْهَامِ، وَالْاسْتِفْهَامُ عَلَى صُورَةِ الْخَيْرِ، وَلَكِنَّهُ يَفَارِقُ النَّدَاءَ فِي ثَمَانِيَةِ
أَحْكَامٍ:

الأول: أنه يكون (دُونَ يَا) وأخواتها لفظاً ونيةً.

الثاني: أنه لا يَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، بَلْ فِي أَثْنَائِهِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (كَأَيْهَا الْفَتَى
بِإِثْرٍ أَزْجُونِيَا).

والثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه.

والرابع والخامس: أنه يقل كونه علماً، وأن ينصب مع كونه مفرداً.

والسادس: أنه يكون بـ «أَلْ» قياسه، كما سيأتي أمثلة ذلك.

السابع: أن «أَيَّا» توصف في النداء باسم الإشارة، وهنا: لا توصف به.

الثامن: أن المازنيّ أجاز نصبَ تابعِ «أَيَّ» في النداء، ولم يحكوا هنا خلافاً في وجوب
رفعه، وفي الارتشاف: لا خلاف في تابعها أنه مرفوع.

* * *

[أنواع الاسم المخصوص]:

وأعلم أن المخصوص - وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه - على أربعة أنواع:

الأول: أن يكون «أيها» و «أيتها»؛ فلهما حكمهما في النداء وهو الضم، ويلزمهما الوصف باسم محلى بـ «أل» لازم الرفع، نحو: «أنا أفعل كذا أيها الرجل»، و «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة».

والثاني: أن يكون معرفاً بـ «أل»، وإليه الإشارة بقوله:

* * *

٦٢١ - (وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَشْحَى مَنْ بَدَلْ)

بالذال المعجمة، أي: أعطى.

والثالث: أن يكون معرفاً بالإضافة كقوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»، وقوله

[من الرجز]:

٩٣٣ - نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ نَنْعِي أَبْنِ عَفَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسْلِ

٩٣٣ - التخريج: الرجز للحارث الضبي في الدرر ١٣/٣؛ وللأعرج المعني في شرح ديوان الحماسة

للمرزوقي ص ٢٩١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٢٢/٩؛ ولسان العرب ٢٢٩/٦ (ندس)، ١٢٣/١١ (بجل)، ٥٥٢ (جمل)؛ وهمع الهوامع ١٧١/١.

اللغة والمعنى: بنو ضبة: قبيلة، أبوهم ضبة بن آد. الجمل: هو الجمل الذي ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم خرجت لقتال علي بن أبي طالب، مطالبة بثار عثمان بن عفان (رض). النعي: الإخبار بالموت. الأسل: الرماح.

يقول: إن قومه بني ضبة هم الذين ناصروا عائشة أم المؤمنين (رض) مطالبين بثار عثمان بن عفان (رض) بحد السيف.

الإعراب: نحن: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. بني: مفعول به منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. ضبة: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. أصحاب: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الجمل: مضاف إليه مجرور وسكن للضرورة. نعي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل: نحن. ابن: مفعول به منصوب، وهو مضاف. عفان: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف =

قال سيبويه: وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب «بنو فلان» و «معشر» مضافاً و «أهل البيت» و «آل فلان».

والرابع: أن يكون عَلَمًا، وهو قليل، ومنه قوله [من الرجز]:

٩٣٤ - بِنَا تَمِيمًا يُكْشِفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة، ولا اسم إشارة.

تنبيه: لا يقع المختصُّ مبيِّنًا على الضم إلا بلفظ «أيها» و «أيتها»، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعلٌ واجبٌ الحذف، تقديره أُخْصُ، وأختلف في موضع «أيها» و «أيتها»؛ فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بـ «أخص» أيضاً، وذهب الأخفش إلى أنه منادى، ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: كُئِلُ الناس أفته منك يا عمر، وذهب السيرافي إلى أن «أيًا» في الاختصاص مُعْرَبَةٌ، وزعم أنها تحتل وجهين: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أي المخصوص به، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

خاتمة: الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم: «بِكَ اللَّهُ تَزَجُّو الْفُضْلَ»، و «سُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ»، ولا يكون بعد ضمير غائب.

= والنون. بأطراف: جار ومجرور متعلقان بـ «نعي»، وهو مضاف. الأسل: مضاف إليه، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة (نحن بني...) الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (بني ضبة) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية. وجملة (نعي...) الفعلية في محل رفع خبر ثان.

والشاهد فيه قوله: «بني ضبة» حيث نصب «بني» على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح. ٩٣٤ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: بنا: جار ومجرور متعلقان بـ «يكشف». تميمًا: مفعول به على الاختصاص. يكشف: فعل مضارع للمجهول. الضباب: نائب فاعل مرفوع.

وجملة «بنا يكشف الضباب ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة الاختصاص اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تميمًا» حيث نصبه على الاختصاص وهو اسم علم.

التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه.

والإغراء: تنبيهه على أمر محمود ليفعله.

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى، على تفصيل يأتي.

اعلم أن التحذير على نوعين، الأول: أن يكون بـ «إياك» ونحوه، الثاني: بدونه.

فالأول يجب سترُ عامله مطلقاً، كما أشار إليه بقوله:

٦٢٢ - «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ - نَصَبٌ مُحَذَّرٌ، بِمَا أَسْتِازُهُ وَجَبَ

(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ)، أي نحو: إياك، كإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن (نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا) أي بعامل (أَسْتِازُهُ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والأصل: احذر تلاقِي نَفْسِكَ والشَّرَّ، ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانصب وانفصل.

* * *

٦٢٣ - وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسُبَ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(وَدُونَ عَطْفٍ ذَا) الحكم أي النصب بعامل مستتر وجوباً (لِإِيَّا أَنْسُبَ) سواء وجد

تكرار، كقوله [من الطويل]:

فإيَّكَ إيَّكَ المِراءَ؛ فَإِنَّكَ - إلى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ^(١)

أم لم يوجد، نحو: «إيَّك من الأسد»، والأصل: باعِذْ نَفْسَكَ من الأسد، ثم حذف «باعِذْ» وفاعله والمضاف، وقيل: التقدير: أحذركُ من الأسد، فنحو: «إيَّك الأسد» ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني^(٢) وهو رأي الشارح، وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت، ولا خلاف في جواز «إيَّك أن تفعل» لصلاحيتها لتقدير «من»، قال في التسهيل: ولا يَحذفُ يعني العاطف بعد «إيَّا» إلَّا والمحذورُ منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بـ «من»، وتقديرها مع أن تَفَعَّلَ كافٍ.

تنبيهان: الأول: ما قدمته من التقدير في «إيَّك والشر» هو ما اختاره في شرح التسهيل، وقال: إنه أقلُّ تكلفاً، وقيل: الأصل أتقِ نَفْسَكَ أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة؛ فهو عندهما من قبيل عطف الجمل.

الثاني: حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره، نحو: «إيَّك نفسك أن تفعل، وإيَّك أنت نفسك أن تَفَعَّلَ، وإيَّك وزيداً أن تفعل، وإيَّك أنت وزيد أن تفعل».

(وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى ما بـ «إيَّا» وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا).

* * *

٦٢٤ - إلاً مَعَ العَطْفِ، أو التَّكْرَارِ، كـ «الضَّيِّعَمَ الضَّيِّعَمَ يَا ذَا السَّارِي» (إلاً مَعَ العَطْفِ) سواء ذُكر المحذور نحو: «مَازِ رَأْسَكَ والسيف»، أي: يا مازنُ قِ

(١) تقدم بالرقم ٨٠٣.

(٢) وذلك لأن العامل المقدر «أحذر» يتعدى إلى المفعول به الثاني بنفسه تارة، وبواسطة حرف، الجَرَ «من» تارة أخرى؛ أما الفعل «باعِذْ» فلا يتعدى إلى المفعول به الثاني إلَّا بحرف الجَرَ «من» أو بالتضمين.

رأسك واحذر السيف، أم لم يذكر نحو؛ ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(١) (أَوْ التَّكْرَارِ) كذلك (كَالضَّيْنَمِ الضَّيْنَمِ) أي: الأسد الأسد (يَا ذَا السَّارِي)، ونحو: «رَأْسَكَ رَأْسَكَ» جعلوا العطف والتكرار كالبديل من اللفظ بالفعل، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سَثُرَ العامل وإظهاره، تقول: «نَفْسَكَ الشَّرَّ» أي: جَبَّ نفسك الشر، وإن سثت أظهرت، وتقول: «الأسد» أي: احذر الأسد، وإن سثت أظهرت، ومنه قوله [من البسيط]:

٩٣٥ - خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ [وَابْرُزُ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ]

تنبيهات: الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجُزُولِي: يقبح ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله «إلا مع العطف أو التكرار» الصُّورَ الأربعة المتقدمة، وكلامه في

(١) الشمس: ١٣.

٩٣٥ - التخريج: البيت لجريز في ديوانه ص ٢١١/١؛ وشرح التصريح ١٩٥/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٦؛ والكتاب ٢٥٤/١؛ ولسان العرب ٣١٠/٥ (برز)؛ والمقاصد النحوية ٣٠٧/٤؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ٧٥؛ وشرح المفصل ٣٠/٢.

شرح المفردات: خلّ: دع. الطريق: سبيل المجد. المنار: ما يهتدى به على الطريق. ابرز: اظهر. برزة: اسم أم عمر بن لجأ.

المعنى: يهجو الشاعر عمر بن لجأ بقوله: دع طريق المجد لأهلها الذين يعرفون مسالكها، وإن اضطرك القدر إلى الظهور فاطهر بأتمك برزة. وهذا غاية في التحقير.

الإعراب: «خلّ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «الطريق»: مفعول به. «لمن»: جار ومجرور متعلقان بـ «خلّ». «يبني»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «المنار»: مفعول به. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «يبني». «وابرز»: الواو حرف عطف، «ابرز»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «برزة»: جار ومجرور متعلقان بـ «ابرز». «حيث»: ظرف مكان مبني في محل نصب متعلق بـ «ابرز». «اضطرك»: فعل ماضٍ، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به. «القدر»: فاعل مرفوع.

وجملة: «خلّ الطريق» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «يبني» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: «ابرز» معطوفة على الجملة الابتدائية. وجملة «اضطرك القدر» في محل جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «خلّ الطريق» حيث أظهر العامل «خلّ»، ولو أضمره وقال «الطريق» لكان أحسن.

الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهي «رأسك رأسك» يجوز فيها إظهار العامل، فإنه قال:

وَتَخَوُّ رَأْسَكَ كَأَيْبَاكَ جُعِلَ إِذَا الَّذِي يُحْذَرُ مَعْطُوفاً وَصِلَ
وقد صرح ولده بما تقدم.

الثالث: العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو، وكون ما بعدها مفعولاً معه جائز؛

فإذا قلت «إياك وزيداً أن تفعل كذا» صح أن تكون الواو واو «مع».

* * *

٦٢٥ - وَشَذَّ «إِيَّاي»، وَ «إِيَّاهُ» أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

(وشذَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو: «إيائي» في قول عمر رضي الله عنه: «لِتُنذَكْ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرِّمَّاحُ وَالسَّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ»، والأصل: إيائي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب. ثم حذف من الأول المحذور، ومن الثاني المحذر، ومثل إيائي إيانا (وإيَّاهُ) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أشذَّ) من «إيائي»، كما في قول بعضهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فإِيَّاهُ وَإِيَّايَا الشَّوَابِّ» والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، وفيه شذوذان: مجيء التحذير فيه للغائب، وإضافة «إيا» إلى ظاهر وهو «الشَّوَابِّ»، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله: (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ) أي: من قاس على إِيَّايَ وإِيَّاهُ وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب، اهـ.

تنبيه: ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على «إيائي»، و «إيانا» فإنه قال: ينصب محذر «إيائي» و «إيانا» معطوفاً عليه المحذور، فلم يصرح بشذوذ، وهو خلاف ما هنا.

* * *

٦٢٦ - (وَكَمَّحَذِرٍ بِلَا إِيَّايَا أَجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَضَّلَا)

من الأحكام؛ فلا يلزم سترُ عامله إلا مع العطف كقوله: «المروءة والنَّجْدَةُ»، بتقدير:

الزم، أو التكرار كقوله [من الطويل]:

٩٣٦ - أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
وَإِنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ فَأَعْلَمُ جَنَاحَهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ؟

أي: ألزم أخاك، ويجوز إظهار العامل في نحو: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ»؛ إذ «الصَّلَاةُ» نصبٌ على الإغراء بتقدير: اخضُرُوا، و«جامعة»: حال؛ فلو صرحت باحضروا جاز.

تنبيه: قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير، كقوله [من الخفيف]:

٩٣٧ - إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمْ السَّقَّاحُ
لَجَدِيدُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

٩٣٦ - التخريج: الشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ١٧١/٢٠، ١٧٣؛ وخزانة الأدب ٦٥/٣، ٦٧؛ والدرر ١١/٣؛ وشرح أبيات سيويه ١٢٧/١؛ وشرح التصريح ١٩٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤؛ ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩؛ ولقيس بن عاصم في حماسة البحري ص ٢٤٥؛ ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٦٠/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٩/٤؛ وتخليص الشواهد ص ٦٢؛ والخصائص ٤٨٠/٢؛ والدرر ٤٤/٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٣٤؛ والكتاب ٢٥٦/١.

اللغة والمعنى: ساع: قاصد. الهيجا: الحرب.

يقول: يجب على الإنسان أن يلزم أخاه في جميع الأمور، لأن المرء الذي يتخلى عن أخيه يكون كالإنسان الذي يذهب إلى الحرب بغير سلاح.

الإعراب: أخاك: مفعول به منصوب على الإغراء تقديره: «ألزم أخاك»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر بالإضافة. أخاك: توكيد للأولى. إن: حرف مشبّه بالفعل. من: اسم موصول في محل نصب اسم «إن». لا: نافية للجنس. أخوا: اسم «لا» منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة. له: اللام: حرف مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. والتقدير: إن الذي لا أخاه موجود. كساع: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «لا». إلى الهيجا: جار ومجرور متعلقان بـ «ساع». بغير: جار ومجرور متعلقان بـ «ساع». وهو مضاف. سلاح: مضاف إليه...

وجملة (... أخاك أخاك) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (إن من لا أخ له) الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها تعليلية، أو استثنائية. وجملة (لا أخ له) الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الاسمي...

والشاهد فيه وجوب الإضمار إذا كُرِّرَ المغرَى به، فـ «أَخَاكَ» يلزم نصبه بتقدير: ألزم أخاك، و«أخاك»

الثاني: توكيد.

٩٣٧ - التخريج: البيتان بلا نسبة في الخصائص ١٠٢/٣؛ والدرر ١١/٣؛ والمقاصد النحوية

٣٠٦/٤؛ وهمع الهوامع ١٧٠/١.

وقال الفراء في قوله تعالى: «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا»^(١) نصب «الناقة» على التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار هذه لجاز؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير، اهـ.

خاتمة: قال في التسهيل: أُلْحِقَ بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مَثَلٌ وشبهه، نحو: «كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا»^(٢)، و «أَمْرًا وَنَفْسَهُ»، و «الْكِلَابَ عَلَى الْبَقْرِ»^(٤)، و «أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ»^(٤)، و «مَنْ أَنْتَ زَيْدًا»، و «كُلَّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا»، أو «وَلَا شَيْئَةَ حَرٍّ»، و «هَذَا وَلَا

= الإعراب: إن: حرف مثبته بالفعل. قوماً: اسم «إن» منصوب. منهم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. عمير: مبتدأ مؤخر. وأشباه: «الواو»: حرف عطف، «أشباه»: معطوف على «عمير» مرفوع، وهو مضاف. عمير: مضاف إليه مجرور. ومنهم: «الواو»: حرف عطف، «منهم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. السفاح: مبتدأ مؤخر. لجديرون: اللام المزحلقة، «جديرون» خبر «إن» مرفوع بالواو. بالفواء: جار ومجرور متعلقان بـ «جديرون». إذا: ظرف زمان متعلق بـ (جديرون). قال: فعل ماضٍ. أخو: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. النجدة: مضاف إليه مجرور بالكسرة. السلاح: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». السلاح: توكيد لفظي للأولى.

وجملة «إن قوماً لجديرون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «منهم عمير»: في محل نصب نعت «قوماً». وجملة «منهم السفاح»: معطوف على سابقتها. وجملة «قال»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «السلاح السلاح»: في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: «السلاح السلاح» حيث رفع المكرّر في الإغراء والتحذير، وكان من حقه النصب.

(١) الشمس: ١٣.

(٢) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال ١٤٧/٢؛ والفاخر ص ١٤٩؛ وفصل المقال ص ١١٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٠٠؛ والمستقصى ٢٣١/٢؛ ومجمع الأمثال ١٥١/٢، ٢٨٧ ويروى: «كِلَاهُمَا (أو) كِلَيْهِمَا، أو: كِلَاهُمَا وَتَمْرًا».

قال ذلك رجل مرّ بإنسان وبين يديه زُبدٌ وسنامٌ وتمرٌ، فقال له الرجل: أئِنني ممّا بين يديك. قال: أئِيهما أحبُّ إليك: زبدٌ أم سنامٌ؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً، أي: كلاهما أريد، وأريد تمراً.

يضرب في كل موضع خيّر فيه الرجل بين شيئين، وهو يريدهما معاً.

(٣) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال ١٦٩/٢؛ والحيوان ٢٦٠/١؛ والعقد الفريد ١١٦/٣؛ وفصل المقال ص ٤٠٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٨٤؛ ولسان العرب ٧١٥/١ (كرب)، ٧٢٢ (كلب)؛ والمستقصى ٣٣٠/١، ٣٤١؛ ومجمع الأمثال ١٤٢/٢.

يضرب في النهي عن الدخول بين قوم بعضهم أولى ببعض. والمعنى أنّ بقر الوحش جرت العادة على اصطيادها بالكلاب، فهي أولى، فاتركها وشأنها. وقيل: قال المثل راعٍ لرعاية كانت ترعى البقر، وقد راودها عن نفسها، قالت: كيف أصنع بالبقر؟ فقال ذلك. ويروى المثل بنصب «الكلاب» على إضمار فعل محذوف، بالرفع على الابتداء.

(٤) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال ١٠١/١؛ وجمهرة اللغة ص ٥٣٧، ٩٨٣؛ وزهر

زَعَمَاتِكَ»، و«إِن تَأْتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ»، و«مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا»، و«عَدِيرَكَ»، و«ديار الأحباب»، ياضمار: أَعْطِنِي، وَدَخَ، وَأَزْسِلُ، وَأَتَّبِعُ، وَتَذَكَّرُ، وَأَضْنَعُ، وَلَا تَرْتَكِبُ، وَلَا أَتُوهُمُ، وَتَجِدُ، وَأَصْبَتَ، وَأَتَيْتَ، وَوَطِئْتَ، وَأَخْضِرُ، وَأَذْكُرُ.

ثم قال: وربما قيل كلاهما وتمراً، وكلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ، ومن أنتَ زيدٌ، أي كلاهما لي وزدني، وكلُّ شيءٍ أُمَّمٌ^(١) ولا ترتكب، ومن أنتَ كلامك زيد أو ذِكْرُكَ^(٢). والله أعلم.

الأكم ١٢٤/٢؛ والعقد الفريد ١٢٨/٣؛ وفصل المقال ص ٣٧٤؛ وكتاب الأمثال ص ٢٦١؛ ولسان العرب ٤٧/٩ (حشف)، ٦٠٤/١١ (كيل)؛ والمستقصى ٦٨/١؛ ومجمع الأمثال ٢٠٧/١. الحشف: رديء التمر. الكيلة: نوع من الكيل. ونصبوا «حشفاً» بفعل مضمر تقديره: أَتَجَمَعُ. يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.

(١) أمم: سهل يسير.

(٢) ذكرك: الذي تذكره وتحدث عنه، فهو من باب إطلاق المصدر والمراد به اسم المفعول.

أسماء الأفعال والأصوات

[حقيقة اسم الفعل]:

٦٢٧ - مَا نَابَ عَنِ فِعْلٍ كَشْتَانٌ وَصَهُ هُوَ اسْمٌ فِعْلِيٌّ، وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهُ

(مَا نَابَ عَنِ فِعْلٍ) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشْتَانٌ وَصَهُ * هُوَ اسْمٌ فِعْلِيٌّ، وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهُ).

فما ناب عن فعل: جنس يشمل اسمَ الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، والقيد الأول - وهو لم يتأثر بالعوامل - فَضْلٌ يخرج المصدرَ الواقعَ بدلاً من اللفظ بالفعل واسمَ الفاعل ونحوهما، والقيد الثاني - وهو لم يكن فضلة - لإخراج الحروف؛ فقد بَانَ لك أَنَّ قوله كشتان تميم للحد، فَشْتَانٌ: ينوب عن افترق، و «صَهُ»: ينوب عن اسكت، و «أَوْهٌ»: عن أتوجع، و «مَهُ»: عن انكفأ. وكلها لا تتأثر بالعوامل، وليست فضلات لاستقلالها.

تنبهان: الأول: كونُ هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة، وعلى الصحيح فالأرجح أَنَّ مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدلّ على ما يدلّ على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه، وقيل: إنها تدلّ على الحدث والزمان كالفعل، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل: مدلولها المصادر، وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقٍ على اسميته كـ «رويدَ زَيْدًا»، و «دُونكَ زَيْدًا»، وما عداه فِعْلٌ كـ «نزالٍ» و «صَهُ»، وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل.

الثاني: ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازنيّ ومَنْ وافقه

إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيويوه وعن الفارسيّ القولان، وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغناها مرفوعاً عن الخبر كما أغنى في نحو «أقائم الزيدان».

* * *

٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ، كـ «آمِينَ» كَثُرَ وَغَيْرُهُ كـ «وَيْي، وَهَيْهَاتَ» نَزُرُ

(وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَأَمِينَ كَثُرَ) «ما»: موصول مبتدأ، وما بعده صلته، و «كثُرَ»: خبره، أي: ورودُ اسمِ الفعلِ بمعنى الأمرِ كثيرٌ، من ذلك «آمِينَ» بمعنى استجب و «صه» بمعنى اسكُت، و «مَهْ» بمعنى انكفِ، و «تَيْدٌ» و «تَيْدُخٌ» بمعنى أمهل، و «هيت»، و «هيا» بمعنى أسرع، و «وَيْهَاءٌ» بمعنى أغز، و «إيه» بمعنى امض في حديثك، و «حَيْهَلٌ» بمعنى انتِ أو اقبلِ أو عَجَلْ، ومنه باب «تَزَالِ» وقد مرَّ أنه مقيس من الثلاثي، وأن «قَرَقَارَ» بمعنى «قرقر»، و «عَرَعَارِ» بمعنى «عرعر» شاذ.

تنبيه: في «آمِينَ» لغتان: آمِينَ بالقصر على وزن «فَعِيل»، و «آمِينَ»، بالمد على وزن «فاعيل»، وكتلتاهما مسموعة؛ فمن الأولى قوله [من الطويل]:

٩٣٨ - تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ وَإِبْنُ أُمَّهِ آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

٩٣٨ - التخريج: البيت لجبير بن الأضبط في تهذيب إصلاح المنطق ٤٢/٢؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٧٩؛ وشرح المفصل ٣٤/٤؛ ولسان العرب ٥١٨/١١ (فحطل)، ٥٢٨/١١ (فطحل)، ٢٧/١٣ (أمن).

اللغة والمعنى: فطحل: اسم رجل.

الإعراب: تباعد: فعل ماضٍ. منِّي: جار ومجرور متعلقان بـ «تباعد». فطحل: فاعل مرفوع. وابن: الواو: حرف عطف، ابن: اسم معطوف على «فطحل» مرفوع مثله، وهو مضاف. أمه: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «الهاء» ضمير في محل جر مضاف إليه. آمين: اسم فعل أمر بمعنى «استجب»، والفاعل: أنت. فزاد: الفاء: حرف عطف، زاد: فعل ماضٍ. الله: اسم الجلالة فاعل مرفوع. ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به أول. بيننا: ظرف متعلق بمحذوف تقديره: «استقر»، وهو مضاف، نا: ضمير في محل جر بالإضافة. بعداً: مفعول به ثانٍ.

وجملة (تباعد منِّي...) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (آمِينَ) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (زاد الله) الفعلية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة (استقر بيننا) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «آمِينَ» حيث جاء بقصر الألف مع تخفيف الميم، وهي لغة في «آمِينَ».

ومن الثانية قوله [من البسيط]:

٩٣٩ - [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا

وعلى هذه اللغة فقيل: إنه عجمي مُعَرَّب؛ لأنه ليس في كلام العرب «فاعيل»، وقيل:

أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف كما في قوله [من الرجز]:

٩٤٠ - أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَيَّ الْكَلْكَالِ [يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ]

٩٣٩ - التخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢١٩؛ ولعمر بن أبي ربيعة في لسان العرب ٢٧/١٣

(أمن)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٧٩؛ وإنباه الرواة ٢٨٢/٣؛ وشرح المفصل ٣٤/٤.

الإعراب: يا: حرف نداء. ربّ: منادى منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء المحذوفة للتخفيف، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. لا: الناهية، وهنا، دعائية. تسلبني: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محلّ جزم بـ «لا»، والفاعل: أنت، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به أول. حبّها: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، ها: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. أبداً: ظرف متعلّق بـ «تسلب». ويرحم: الواو: حرف استئناف، يرحم: فعل مضارع مرفوع. الله: اسم الجلالة فاعل مرفوع. عبداً: مفعول به منصوب. قال: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. آمينا: اسم فعل أمر بمعنى «استجب»، والفاعل: أنت. والألف: للإطلاق.

وجملة (يا ربّ...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (لا تسلبني) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (يرحم الله...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (قال آمينا) الفعلية في محلّ نعت «عبداً». وجملة (آمينا) في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «آمينا»، وهذه هي اللغة الأوضح في هذه الكلمة.

٩٤٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٧٨؛ ورفض المباني ص ١٢؛ ولسان

العرب ١١/٥٩٦، ٥٩٧ (كلل)؛ والمحتسب ١/١٦٦.

اللغة: خرّت: سقطت، أو انحدرت. الكلكل: الصدر من كلّ شيء، وقيل: هو ما مسّ الأرض من

الحيوان إذا ريفض. جلّت: ذهبّت وجثّت. المجال: مكان التجوال والتطواف.

المعنى: أقول لناقتي عندما رأيها تنحدر على صدرها تعباً: ما كانت حصيلة دورانك ومسيرك كلّها؟!

الإعراب: «أقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنا». «إذ»: مفعول

مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلّق بـ «أقول». «خرّت»: فعل ماضٍ مبني على

الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «هي» (يعود على الناقّة). «على

الكلكال»: جار ومجرور متعلّقان بـ «خرّت». «يا»: للنداء. «ناقتا»: منادى مضاف منصوب بالفتحة؛

والألف مبدلة من ياء المتكلم مبنية على السكون في محلّ جرّ بالإضافة. «ها»: اسم استفهام مبني على

السكون في نصب مفعول به مقدّم. «جلّت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في

محلّ رفع فاعل. «من مجال»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جلّت».

قال ابن إياز: وهذا أولى.

(وَعَيْزُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزَز) أي: عَيْزٌ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قَلَّ، وذلك ما هو بمعنى الماضي كَشَّتَان بمعنى افترق، وهَيْهَاتَ بمعنى بعد، وما هو بمعنى المضارع كأوَّة بمعنى أتوجع، وأفَّ بمعنى أتضجر، ووَيْ وَوَا وَوَاهَاً بمعنى أعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيْ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(١) أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين، وقول الشاعر [من الرجز]:

٩٤١ - وَ، بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّ مَا دُرٌّ عَلَيْهِ الرِّزْنَبُ

= وجملة «أقول»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خزت»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «يا ناقتا»: في محل نصب مفعول به «مقول القول». وجملة «جلت»: استئنافية لا محل لها. الشاهد فيه قوله: «الكلكال» حيث أشيع فتحة «الكاف» في «الكلكل» فنشأت «الألف». (١) القصص: ٨٢.

٩٤١ - التخريج: الرجز لراجز من بني تميم في الدرر ٣٠٤/٥؛ وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٣١٠/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٨٣/٤؛ وجمهرة اللغة ص ٣٤٥، ١٢١٨؛ والجنى الداني ص ٤٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٧؛ وشرح التصريح ١٩٧/٢؛ ولسان العرب ٤٤٨/١ (رزنب)؛ ومغني اللبيب ٣٦٩/٢؛ وهمع الهوامع ١٠٦/٢.

اللغة: شرح المفردات: وا: أعجب. بأبي: أي أفديك بأبي. الأشنب: الأبيض الأسنان الرقيقة. ذر: نثر. الزرنب: نبات طيب الرائحة. المعنى: يقول: بأبي أفديك وأفدي فاك المرصع بالأسنان البيضاء الرقيقة، والذي يفوح منه الطيب، وكأنه ذر عليه الزرنب.

الإعراب: وا: اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب» مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». بأبي: الباء حرف جرّ، «أبي»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. أنت: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. وفوك: الواو حرف عطف، «فوك»: معطوف على «أنت» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. الأشنب: نعت «فوك» مرفوع بالضمّة. كأنما: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لآتصاله بـ «ما» الكافة، و«ما»: الزائدة. ذر: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الفتحة. عليه: حرف جرّ، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «ذر». الزرنب: نائب فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة «ذر عليه الزرنب» في محل نصب حال من «فوك».

الشاهد فيه قوله: «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى «أتعجب».

وقول الآخر [من الرجز]:

* وَاهَا لِسَلْمَى نُمَّ وَاهَا وَاهَا* (١)

تنبيهان: الأول تلحق «وي» كاف الخطاب، كقوله [من الكامل]:

٩٤٢ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلَ الْفَوَارِسِ: وَيْكَ عَتَّرَ أَقْدِمِ

قيل: والآية المذكورة، وقوله تعالى: ﴿وَيُكَانَ اللَّهُ يَسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (٢) من

ذلك، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل: ويلك، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال،

(١) تقدم بالرقم ٧٣٥.

٩٤٢ - التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩؛ والجنى الداني ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٤٠٦/٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١، ٤٨٧؛ وشرح المفصل ٧٧/٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧؛ ولسان العرب ٤١٨/١٥ (ويا)؛ والمحتسب ١٦/١، ٥٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٣١٨/٤.

اللغة: شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو تعجب. أقدم: تقدم.

المعنى: لقد أذهب غيظ نفسي: قول الفرسان لي: يا عترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يلتجئون له في المعركة.

الإعراب: ولقد: «الواو»: حرف قسم وجر والمقسم به محذوف تقديره؛ والله، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم، «اللام»: واقعة في جواب القسم المقدر، «قد»: حرف تحقيق. شفى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. نفسي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وأبرأ: «الواو»: حرف عطف، «أبرأ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. سقمها: مفعول به منصوب و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. قيل: فاعل مرفوع، يتنازعه فعلان «شفى وأبرأ» فيعمل في الأقرب ويضم في الثاني. الفوارس: مضاف إليه مجرور. ويك: اسم فعل مضارع بمعنى نعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن، و«الكاف»: حرف خطاب لا محل له. عتتر: منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على الضم الظاهر على الحرف المحذوف للترخيم «على لغة من ينتظر». أقدم: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر لضرورة الشعر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

وجملة «أقسم المحذوفة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «شفى نفسي»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «وأبرأ سقمها»: معطوفة على جملة لا محل لها. وجملة «أقدم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ويك»: في محل نصب مقول القول، وجملة «عتتر»: اعتراضية أو استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ويك» حيث وقعت «وي» اسم فعل مضارع بمعنى نعجب ورفعت ضميراً مستتراً ولحقتها كاف الخطاب.

(٢) القصص: ٨٢.

وفتح أنّ بفعل مضمر. كأنه قال: ويك اعلم أنّ، وقال قطرب: قبلها لام مضمر، والتقدير: ويك لأن، والصحيح الأول.

قال سيبويه: سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها «وَيَّ» مفصولة من «كأن»، ويدل على ما قاله قول الشاعر [من الخفيف]:

٩٤٣ - وَيَّ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبَّ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشَ عَيْشَ ضُرٍّ

الثاني: ما ذكره في هيهات هو المشهور، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد، وأنها في موضع رفع في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(١) وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكّن، وبني لإبهامه وتأويله عنده «في البعد»^(٢) ويفتح الحجازيون تاء

٩٤٣ - التخرّيج: البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزنة الأدب ١/٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛ والدرر ٣٠٥/٥؛ وذيل سمط اللآلي ص ١٠٣؛ والكتاب ١٥٥/٢؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١١/٢؛ ولسان العرب ١٥/٤١٨ (ويا)، ٤٩٠ (وا)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٣؛ والخصائص ٣/٤١، ١٦٩؛ وشرح المفصل ٤/٧٦؛ ومجالس ثعلب ١/٣٨٩؛ والمحتسب ٢/١٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/١٠٦.

اللغة: وي: اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب. النشب: المال.

المعنى: أعجب من هذه الدنيا، فالتاس تحب صاحب المال والجاه، أما الفقير فهو منبوذ يعيش عيشة همّ وضر.

الإعراب: وي: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، فاعله: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا). كأن: حرف مشبه بالفعل مخفّف من (كأن) مهمل. من: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم (فعل الشرط). له: جار ومجرور متعلقان بخبر (يكن) المحذوف. نشب: اسم (يكن) مرفوع. يجب: (جواب الشرط) فعل مضارع مجزوم مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو». ومن: «الواو»: للتعطف، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. يفتقر: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). يعيش: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). عيش: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. ضر: مضاف إليه مجرور.

وجملة «من يكن... يجب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يكن له نشب»: لا محلّ لها من الإعراب (فعل الشرط). وجملة «يجب»: لا محلّ لها من الإعراب (جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بإذا). وجملتا فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر المبتدأ (من). وقل مثل ذلك في جملة (ومن يفتقر يعيش) المعطوفة على جملة «من يكن».

الشاهد فيه قوله: «وي كأن» حيث جاءت (وي) منفصلة عن (كأن).

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) يعني أنّ معنى «هيهات» عند المبرد: في البعد.

هيات، ويقفون بالهاء، ويكسرهما تميم، ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمهما، وإذا ضُمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصّغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاء، وأيهاء، وهيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونة؛ فتلك ست وثلاثون. وحكى غيره: هيهاك وأيهاك وأيهاء وأيهاه^(١) وهيهاء وهيهاء، اهـ.

* * *

[اسم الفعل المنقول وغير المنقول]:

٦٢٩ - والفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيَّكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيَّكَ

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيَّكَ * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيَّكَ) الفعلُ: مبتدأ، ومن أسمائه عليك: جملة اسمية في موضع الخبر، ودونك أيضاً: مبتدأ، خبره هكذا، يعني أن اسم الفعل على ضربين؛ أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك كشئان وصه، والثاني: ما نُقِلَ عن غيره، وهو نوعان؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور، نحو: «عَلَيْكَ» بمعنى الزم، ومنه «عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ»^(٢) أي: الزموا شأن أنفسكم، ودونك زيداً: بمعنى خذ، ومكانك: بمعنى أثبت، وأمامك: بمعنى تقدّم، ووراءك: بمعنى تأخّر، وإليك: بمعنى تنحّ.

تنبيهات: الأول قال في شرح الكافية: ولا يُقَاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي، أي فإنه لا يقتصر فيها على السماع، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع.

الثاني: قال فيه أيضاً: لا يُسْتَعْمَل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب، وشذّ قولهم: عَلَيَّ رَجُلًا لَيْسَنِي بمعنى ليلزم، وعليّ الشيء: بمعنى أولّنيه، وإليّ: بمعنى أنتحى، وكلامه في التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذّ.

الثالث: قال فيه أيضاً: اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات؛ فموضعه رفع عند الفراء، ونَصَّبَ عند الكسائي، وجرّ عند البصريين وهو الصحيح؛ لأن الأخصش روى عن

(١) «أيهاء»، هذه تفارق التي ذكرت في اللغات التي حكاهما الصغاني في أنّ هاءها للسكت، وهاء تلك منقلبة عن ياء التانيث، وهاء «أيهاء» ساكنة، في حين أنّ هاء تلك متحرّكة.

(٢) المائة: ١٠٥.

عرب فصحاء «علَى عبدِ اللَّهِ زَيْدًا» بجرّ «عبد الله»، فتبيّن أنّ الضمير مجرور الموضع، لا مرفوعه ولا منصوبه، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية؛ فلك في التوكيد أن تقول: «عليكم كُلُّكُمْ زيداً» بالجرّ توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع.

والنوع الثاني: منقول من مصدر، وهو على قسمين: مصدر استعمل فعله، ومصدر أهمل فعله. وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله:

* * *

٦٣٠ - كَذَا رُوِيْدَ بَلَّةَ نَاصِبِيْنَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَضَدَرِيْنَ

(كَذَا رُوِيْدَ بَلَّةَ نَاصِبِيْنَ) أي ناصبين ما بعدهما، نحو: «رُوِيْدَ زَيْدًا»، و «بَلَّةَ عَمْرًا» فأما «رويد زيداً» فأصله: أَرُوْدُ زيداً إِزْوَادًا، بمعنى: أمهله إمهالاً، ثم صَغَرُوا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ فعله، واستعملوه تارةً مضافاً إلى مفعوله، فقالوا: «رُوِيْدَ زيداً» وتارةً منوناً ناصباً للمفعول، فقالوا: «رُوِيْدًا زيداً» ثم إنهم نَقَلُوهُ وسموا به فعله، فقالوا: «رُوِيْدَ زَيْدًا»، ومنه قوله [من الطويل]:

٩٤٤ - رُوِيْدَ عَلِيًّا جُدًّا مَا ثَدِيْ أُمَّهْمُ إِلَيْنَا، وَلَكِنْ وُدُّهُمُ مُمَّايْنُ

٩٤٤ - التخريج: البيت لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيبويه ١/١٠٠؛ وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٣/٧٣٧؛ ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ١/٤٤٧؛ وللهذلي في الكتاب ١/٢٤٣؛ ولسان العرب ١٣/٣٩٦ (مأن)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٤٠؛ ولسان العرب ٣/١٨٩ (رود)، ١٣/٤٢٦ (مين)؛ والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨.

اللغة: رويد: اسم فعل أمر بمعنى «أهمل». جُدًّا: قطع. جَدِّ ثَدِيْ أُمَّهْمُ: أي بيننا وبينهم قرابة ناحية الأم وهم منقطعون بها إلينا. المين: الكذب.

المعنى: يقول: أهمل علياً، إن بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم، وهم منقطعون إلينا بها وإن كان في ودهم كذب.

الإعراب: رويد: اسم فعل أمر بمعنى: «أهمل» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». علياً: مفعول به منصوب. جُدًّا: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. ما: زائدة. ثَدِيْ: نائب فاعل. أُمَّهْمُ: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. إلينا: جار ومجرور متعلقان بالفعل (جُدًّا). ولكن: «الواو»: استثنائية، «لكن»: للاستدراك. ودهم: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. متمين: خبر المبتدأ مرفوع.

أُنشده سيبويه. والدليل على أن هذا اسمٌ فعلٍ كونه مبتدئاً، والدليل على بنائه عدم تنوينه. وأما «بَلَّه» فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدَعَّ وأتَرَكَ، فقليل فيه «بَلَّهَ زَيْدٌ» بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال: «تَرَكَ زَيْدٌ»، ثم قيل: «بَلَّهَ زَيْدًا» بنصب المفعول وبناء «بَلَّه» على أنه اسم فعل، ومنه قوله:

* بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقِ ^(١) *

بنصب «الأكف»، وأشار إلى استعمالها الأصلي بقوله: (وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) أي معربين بالنصب ذَاتَيْنِ عَلَى الطَّلَبِ أَيْضًا، لكن لا على أنهما اسما فعل، بل على أن كلاً منهما بدل من اللفظ بفعله، نحو: «رُوِيَ زَيْدٌ» و «بَلَّهَ عَمْرُو»، أي: إِمْهَالَ زَيْدٍ وَتَرَكَ عَمْرُو، وقد رُوِيَ قوله: «بَلَّهَ الْأَكْفُ» بالجرِّ على الإضافة؛ فرويد: تضاف إلى المفعول كما مر، وإلى الفاعل، نحو: «رُوِيَ زَيْدٌ عَمْرًا»، وأما «بَلَّه» فإضافتها إلى المفعول كما مر، وقال أبو علي: إلى الفاعل، ويجوز فيها حينئذٍ القلبُ، نحو: «بَهَلَّ زَيْدٌ»، رواه أبو زيد، ويجوز فيها حينئذٍ التنوين ونصب ما بعدهما بهما، وهو الأصل في المصدر المضاف، نحو: «رُوِيَ زَيْدًا»، و «بَلَّهًا عَمْرًا». ومنع المبرد النصب برويد؛ لكونه مصغراً.

تنبيهات: الأول: الضمير في «يعملان» عائد على «رُوِيَ» و «بَلَّه» في اللفظ لا في المعنى؛ فإن «رويد» و «بَلَّه» إذا كانا اسمي فعل غير «رويد» و «بَلَّه» المصدرين في المعنى.

الثاني: إذا قلت: «رويدك وبَلَّه الفتى» احتمل أن يكونا اسمي فعل؛ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من «رويدك» حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب مثلها في «ذلك»، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب، وحينئذٍ فالكاف في «رويدك» تحتمل الوجهين: أن تكون فاعلاً، وأن تكون مفعولاً.

الثالث: تخرج «رويد» و «بَلَّه» عن الطلب؛ فأما «بَلَّه» فتكون اسماً بمعنى «كيف»؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً، وقد رُوِيَ «بَلَّهَ الْأَكْفُ» بالرفع أيضاً، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن، وأنكر أبو علي الرفع بعدها، وفي الحديث: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَعْدَدْتُ

= جملة «رويد علياً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جُدُّ نَدِيٍّ أَمَّهُمْ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ولكن ودهم متممين»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «رويد علياً» حيث نصب اسم الفعل «رويد» مفعولاً به «علياً».

لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ دُخِرَ مِنْ بَلِّهِ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ» فوقعت معربة مجرورة بـ «مِنْ»، وخارجة عن المعاني المذكورة، وفسرها بعضهم بـ «غير»، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى مَنْ يُعْذُّهَا مِنْ أَلْفَاظِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وهو مذهب لبعض الكوفيين. وأما «رُوَيْدٌ» فتكون حالاً، نحو: «سَارُوا رُوَيْدًا»، فقيل: هو حال من الفاعل أي مُرَوِّدِينَ، وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أي: ساروه أي السَّيْرَ رُوَيْدًا، وتكون نعتاً لمصدر إما مذكور نحو: «سَارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا»، أو محذوف، نحو: «سَارُوا رُوَيْدًا»، أي: سَيْرًا رُوَيْدًا.

* * *

[عمل اسم الفعل]:

٦٣١ - وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ (وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ * لَهَا) ما: مبتدأ موصول صلته «لها»، و «ما» من «لما»: موصول أيضاً صلته «تَنْوِبُ»، و «عنه» و «من عمل»: متعلقان بتنوب، و «لها»: خبر المبتدأ، والعائد على ما الأولى ضميرٌ مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من «لما»، والعائد على «ما» الثانية الهاء من «عنه».

يعني أن العَمَلَ الذي استقرَّ للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقرُّ لها، أي لهذه الأسماء؛ فترفع الفاعل ظاهراً في نحو: «هَيْهَاتَ نَجْدٌ وَشَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، لأنك تقول: بَعُدَتْ نَجْدٌ، وافترق زيد وعمرو، ومضمرأ في نحو: «نَزَالٌ». وَيَنْصِبُ مِنْهَا الْمَفْعُولَ مَا نَابَ عَنْ مَتَعَدٍ، نَحْوُ: «دَرَاكِ زَيْدًا» لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَدْرِكُ زَيْدًا، وَيَتَعَدَّى مِنْهَا بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ مَا هُوَ بِمَعْنَى مَا يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ، وَمِنْ ثَمَّ عَدَّى «حَيْهَلٌ» بِنَفْسِهِ لَمَّا نَابَ عَنْ «أَتَتْ» فِي نَحْوِ: «حَيْهَلُ النَّرِيدِ» وَبِالْبَاءِ لِمَا نَابَ عَنْ «عَجَلٌ» فِي نَحْوِ: «إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فحَيْهَلًا بِعُمَرَ» أَي: فَعَجَّلُوا بِذِكْرِ عَمْرٍ، وَبِ «عَلَى» لِمَا نَابَ عَنْ «أَقْبَلُ» فِي نَحْوِ: «حَيْهَلٌ عَلَى كَذَا».

* * *

[حكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم]:

تنبيهات: الأول: قال في التسهيل: وحكمها - يعني أسماء الأفعال - غالباً في التعدي

واللزوم حكم الأفعال، واحترز بقوله: «غالباً» عن «أمين»؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول.

الثاني: مذهب الناظم جوازُ إعمال اسم الفعل مضمراً، قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه.

الثالث: قال في التسهيل: ولا علامة للمضمر المرتفع بها، يعني بأسماء الأفعال. ثم قال: وبروزه مع شبهها في عدم التصرف^(١) دليلٌ على فعليته، يعني كما في «هَاتِ» و«تَعَالَى»، فإنَّ بعض النحويين غَلَطَ فعدهما من أسماء الأفعال، وليسا منها، بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما، كقولك للأنتى: «هَاتِي» و«تَعَالِي»، وللثنتين والاثنتين «هَاتِيَا» و«تَعَالِيَا»، وللجماعتين «هَاتُوا» و«تَعَالَوْا»، و«هَاتِينَ»، و«تَعَالِينَ»، وهكذا حكم «هَلُمَّ» عند بني تميم، فإنهم يقولون: هلم، وهلمِّي، وهلمَّنا، و«هَلُمُّوا»، و«هَلُمُّنَ» فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدلُّ على ذلك أنهم يؤكِّدونها بالنون نحو: «هَلُمَّنَّ».

قال سيبويه: وقد تدخل الخفيفة والثقيلة، يعني على «هلم»، قال: لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ، ورُدَّاء، ورُدِّي، ورُدُّوا، وأرُدُّدَنَ. وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له: هَلُمَّ، فقال: «لا أهلمُّ»، وأما أهل الحجاز فيقولون «هَلُمَّ» في الأحوال كلها، كغيرها من أسماء الأفعال، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(٣) وهي عند الحجازيين بمعنى احضُرْ، وتأتي عندهم بمعنى أقبَلْ.

(وأخِرُ مَا لِيذِي) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلُ) وجوباً؛ فلا يجوز «زَيْدًا دَرَاكٌ» خلافاً للكسائي،

قال الناظم: ولا حجة له في قول الراجز:

٩٤٥ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

(١) أي إنك تستخدم اسم الفعل «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، دون أن تبرز معه ضميراً، فإذا برز الضمير مع كلمة تشبه اسم الفعل في عدم التصرف، فليست هذه الكلمة اسم فعل، بل هي فعل، مثل «هات» و«تعال».

(٢) الأنعام: ١٥٠.

(٣) الأحزاب: ١٨.

٩٤٥ - التخریج: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٣٠١/٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٠؛

والمقاصد النحوية ٣١١/٤؛ وبلا نسبة في أسرار الغربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ٣٤٤/١؛ والإنصاف =

لصحة تقدير «دَلَوِي» مبتدأ أو مفعولاً بَدُونَكَ مضمراً، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه، ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(١).

تنبيهات: الأول: ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين.

الثاني: توهم المكدودي أن «الذي» اسمٌ موصول فقال: والظاهر أن ما في قوله: «ما» الذي فيه العمل زائدة، ولا يجوز أن تكون موصولة؛ لأن «الذي» بعدها موصولة، وليس كذلك، بل «ما» موصولة، و«الذي»: جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم، والعمل: مبتدأ مؤخر، والجملة صلة «ما».

الثالث: ليس في قوله «العمل» مع قوله «عمل» إبطاء؛ لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة، وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب.

* * *

٦٣٢ - واخْكُم بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
(وَإِخْمُ بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُنَوِّنُ * مِنْهَا) أي: من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أي: سوى المنون (بَيِّنُ) قال الناظم في شرح الكافية: لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً

ص ٢٢٨؛ وأوضح المسالك ٨٨/٤؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل السمط ص ١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٣٩؛ وشرح المفصل ١/١١٧؛ ولسان العرب ٢/٦٠٩ (ميج)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ ومغني اللبيب ٢/٦٠٩؛ والمقرب ١/١٣٧؛ وجمع الهوامع ٢/١٠٥.

اللغة والمعنى: المائح: النازل إلى البئر ليملا الدلو منها مغترفاً. دونكا: اسم فعل بمعنى «خذ».

يقول: يا أيها المستقي من البئر خذ دلوي واستقي منها.

الإعراب: يا: حرف نداء. أيها: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء، و«ها»: للتنبيه. المائح: نعت «أي» مرفوع. دلوي: مفعول به مقدم لـ «دونكا» وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. دونكا: اسم فعل أمر بمعنى «خذ»، والفاعل: أنت، والألف: للإطلاق.

وجملة (أيها المائح...) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (دونكا) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية.

والشاهد في قوله: «دلوي دونكا»، فإن ظاهره أن «دلوي» مفعول مقدم لاسم الفعل «دونكا»، وهو مبتدأ خبره جملة «دونكا»، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده، وكأنه قال: خذ دلوي دونكا.

ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوناً. ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالمضممرات وأسماء الإشارات، وما يلازم التنكير كأحدٍ وعَريبٍ ودَيَّارٍ، وما يُعرَّف وقتاً وينكَّر وقتاً كرجل وفرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك، فالزموا بعضاً التعريف كـ «نَزَالٍ» و «بله» و «أمين»، وألزموا بعضاً التنكير كـ «واهاً» و «ويهاً»، واستعملوا بعضاً بوجهين فنون مقصوداً تنكيره وجرده مقصوداً تعريفه، كـ «صَه وَصَيْه» و «أفَّ وَأفَّ»، انتهى.

تنبيه: ما ذكره الناظم هو المشهور، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف - ما نُونَ منها وما لم يُنَوَّن - تعريف علم الجنس.

* * *

٦٣٣ - (وَمَا بِهِ خُوِطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهٍ أَسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ)
٦٣٤ - (كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً، كـ «قَب»)
وَالزَّم بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ

أي: أسماء الأصوات: ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات، كذا في شرح الكافية؛ فالنوع الأول إما زجر كـ «هلاً للخيل»، ومنه قوله [من الطويل]:

٩٤٦ - [أَعْيَرْتَنِي دَاءً بِأَمِّكَ مِثْلُهُ] وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا

٩٤٦ - التخريج: البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠٣؛ والأغاني ١٦/٥؛ وخزانة الأدب ٢٣٨/٦، ٢٤٣؛ وسمط اللآلي ص ٢٨٢؛ وشرح المفصل ٧٩/٤؛ ولسان العرب ٣٦٤/١٥ (هلا).

الإعراب: أعيرتني: الهمزة للاستفهام، و«عيرتني» فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محل رفع فاعل، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير في محل نصب مفعول به. داء: مفعول به منصوب، أو منصوب بنزع الخافض. بأمك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. مثله: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محل جر بالإضافة. وأي: «الواو»: حرف استئناف، «أي» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. جواد: مضاف إليه مجرور. لا: نافية. يقال: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. له: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يقال). هلا: اسم صوت في محل رفع نائب فاعل.

وجملة «أعيرتني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «مثله موجود بأمك»: في محل نصب صفة لـ (داء). =

و «عَدَسٌ لِلْبَغْلِ»، ومنه قوله [من الطويل]:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ [نَجْوَتِ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ] (١)

و «كَخْ» للطفل، وفي الحديث «كَخْ كَخْ فَإِنهَا مِنَ الصَّدَقَةِ» وهَيْدٌ، وَهَادٌ، وَدَّةٌ، وَجَهَةٌ، وَعَاهٌ، وَعِيَةٌ، لِلإِبِلِ. وَعَاجٌ، وَهَيْجٌ، وَحَلٌّ، لِلنَّاقَةِ. وَإِسٌّ، وَهَسٌّ، وَهَجٌّ، وَقَاعٌ، لِلغَنَمِ، وَهَجَا وَهَجٌ لِلكَلْبِ، وَسَخٌ لِلضَّأْنِ. وَوَخٌ لِلبَقْرَةِ، وَعَزٌّ وَعَيْزٌ لِلعَظْرِ، وَحَرٌّ لِلحِمَارِ، وَجَاهٌ لِلسَّبْعِ، وَإِمَا دَعَاءٌ كَأَوْ لِلفَرَسِ، وَدَوُّهُ لِلرَّبِيعِ، وَعَوُّهُ لِلجَحْشِ، وَبُسٌّ لِلغَنَمِ، وَجَوْتُ وَجِيءٌ لِلإِبِلِ المُرَوَّدَةِ، وَتُوٌّ، وَتَأٌ لِلتَّيْسِ المَنْزِيِّ، وَنَخٌ مَخْفَقاً وَمَشْدَداً لِلبَعِيرِ المَنْخِ، وَهَدَغٌ لَصْفَارِ الإِبِلِ المَسْكَنَةِ، وَسَأُوٌّ تُشْوَةٌ لِلحِمَارِ المورِدِ، وَدَجٌّ لِلدَّجَاجِ، وَقُوسٌ لِلكَلْبِ. النوع الثاني كـ «عَاقٌ» لِلغُرَابِ. وَمَاءٌ - بِالإِمَالَةِ - لِلظَّبْيَةِ. وَشَيْبٌ لِشَرَبِ الإِبِلِ، وَعَيْظٌ لِلمتلَاعِيَيْنِ، وَطِيخٌ لِلضَّاحِكِ، وَطَاقٌ لِلضَّرْبِ، وَطَقٌ لَوَقْعِ الحِجَارَةِ، وَقَبٌ لَوَقْعِ السِّيفِ، وَخَاقٌ بَاقٍ لِلنَّكَاحِ، وَقَاشٌ مَاشٍ لِلقِمَاشِ.

تنبيه: قوله «من مشبه اسم الفعل» كذا عبر به أيضاً في الكافية، ولم يذكر في شرحها ما احتراز به عنه. قال ابن هشام في التوضيح: وهو احتراز من نحو قوله [من البسيط]:

٩٤٧ - يَا دَارَ مِيَّةَ بِالعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ [أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ]

= وجملة «وأي جواد»: استثنائية لا محل لها. وجملة «لا يقال له: هلا»: في محل رفع خبر (أي).

الشاهد فيه قوله: «هلا» حيث جاء هذا اللفظ اسم صوت لزر الخيل.

(١) تقدم تخريجه بالرقم ١٠٤.

٩٤٧ - التخریج: البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٤؛ والأغاني ٢٧/١١؛ والدرر ٢٧٤/١، ٣٢٦/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٤/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٥؛ والكتاب ٣٢١/٢؛ والمحاسب ٢٥١/١؛ والمقاصد النحوية ٣١٥/٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٢؛ وشرح التصريح ١٤٠/١؛ ولسان العرب ٢٢٣/٣ (سند)، ٣٥٥/٣ (قصد)، ١٤١/١٤ (جرا)، ٤٩١/١٥ (يا).

شرح المفردات: مية: اسم امرأة. العلياء: المكان العالي. السند: بين القمة والوادي، أي السفح. وقد يكون العلياء والسند موضعين. أقوت: أقفرت، خلت.

المعنى: يخاطب الشاعر دار الحبيبة بلهفة قائلاً: إنها خلت من ساكنيها، وأمتت معالمها، وقست عليها الأيام.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دار»: منادى منصوب، وهو مضاف. «مئة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «بالعلياء»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «دار مية». «فالسند»: الفاء حرف عطف، «السند»: معطوف على «العلياء». «أقوت»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير =

وقوله [من الطويل]:

٩٤٨ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي [بِصُبْحٍ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ]

انتهى.

(وَأَلْزَمَ بِنَا النَّوَعَيْنِ فَهَوَّ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات، وهو ما صرح به في شرح الكافية، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات، وهو أولى؛ لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب.

وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة؛ فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه: هذه الأصوات لا ضمير فيها، بخلاف أسماء الأفعال؛ فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.

= مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي»، والتاء للتأنيث. «وطال»: الواو حرف عطف، «طال»: فعل ماض. «عليها»: جار ومجرور متعلقان بـ «اطال». «سالف»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الأمْد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: «يا دار مية» فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل، وهو «الدار»، وهو مع ذلك ليس اسم صوت، لكونه ليس ممّا يشبه اسم الفعل.

٩٤٨ - التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨؛ والأزهية ص ٢٧١؛ وخزانة الأدب ٣٢٦/٢، ٣٢٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٥١٣/٢؛ ولسان العرب ٣٦١/١١ (شلال)؛ والمقاصد النحوية ٣١٧/٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٨؛ ووصف المباني ص ٧٩.

شرح المفردات: انجلى: الأمثل: الأفضل.

المعنى: يقول مخاطباً الليل: أيها الليل الطويل ليكن زوالك قريباً بضياء من الصبح، وإن لم يكن الصبح عندي بأفضل من الليل، لأنني أقاسي الهموم نهراً كما أقاسيها ليلاً.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبيه. «أيها»: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب، و«ها» للتنبيه. «الليل»: بدل من «أيّ» مرفوع بالضمّة. «الطويل»: نعت «الليل» مرفوع. «ألا»: توكيد للأولى. «انجلى»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والياء للإشباع. «بصبح»: جار ومجرور متعلقان بـ «انجلى». «وما»: الواو: حالية، و«ما»: حرف نفي أو من أخوات «ليس». «الإصباح»: مبتدأ أو اسم «ما» مرفوع بالضمّة. «منك»: جار ومجرور متعلقان بـ «أمثل». «بأمثل»: الباء حرف جرّ زائد، «أمثل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر المبتدأ، أو منصوب محلاً على أنه خبر «ما».

الشاهد فيه قوله: «أيها الليل» فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل، وهو «الليل»، وليس اسم صوت، لكونه

لا يشبه اسم الفعل.

خاتمة: قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن، كقوله [من الرجز]:

٩٤٩ - قَدْ أَقْبَلْتُ عَزَّةً مِنْ عِرَاقِهَا مُنْصِقَةَ السَّرْجِ بِخَاقٍ بَاقِهَا

أي: يَفْرَجُهَا، وقوله [من الرجز]:

٩٥٠ - [وَلَوْ تَرَى إِذْ جَبَّتِي مِنْ طَاقٍ] وَلَمَّتِي مِثْلَ جَنَاحِ غَاقٍ

أي: غَرَابٍ، ومنه قول ذي الرمة [من الكامل]:

٩٥١ - تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَائِئِهِ مِنْ بَصْرَةَ وَسِلَامٍ

٩٤٩ - التخریج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٩٤/١٠ (خرق).

الإعراب: قد: حرف تحقيق. أقبلت: فعل ماضٍ، و «الهاء»: للتأنيث. عزة: فاعل مرفوع. من عراقها: جار ومجرور متعلقان بـ «أقبلت» وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ملصقة: حال منصوب، وهو مضاف. السرج: مضاف إليه مجرور. بخاق باقها: جار ومجرور متعلقان بـ (ملصقة) وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة «أقبلت عزة»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «بخاق باقها» حيث أعرب الصوت (خاق باق) إعراب الاسم المتمكن.

٩٥٠ - التخریج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠؛ والدرر ٣٠٨/٥؛ وبلا نسبة في تخليص

الشواهد ص ١٥٢؛ وهمع الهوامع ١٠٧/٢.

اللغة: اللمة: شعر جانب الرأس.

الإعراب: ولو: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لو»: شرطية غير جازمة. ترى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». إذ: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بحال من مفعول (ترى)، والتقدير: ولو تراني كائناً إذ. جبتي: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير في محل جر بالإضافة. من طاق: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. ولمتي: «الواو»: حرف عطف، «لمتي»: معطوف على «جبتي» مبتدأ مرفوع، وياء المتكلم مضاف إليه. مثل: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. جناح: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. غاق: مضاف إليه.

وجملة «ولو ترى»: بحسب ما قبلها. وجملة «جبتي من طاق»: في محل جر بالإضافة. وجملة

«ولمتي مثل»: معطوفة على جملة «جبتي...» في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «جناح غاق» حيث أعرب الصوت (غاق) إعراب الاسم المتمكن.

٩٥١ - التخریج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٧٠؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩؛ وخزانة الأدب

١٠٤/١، ٣٤٣/٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٧؛ وشرح المفصل ٣/١٤، ٨٢/٤، ٨٥؛ ولسان العرب

٥٤/١ (شيب)، ٦٧/٤ (بصر)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٥؛ وجمهرة اللغة ص ٣١٢، ٨٥٨؛ وخزانة

الأدب ٦/٣٨٨، ٤٤٢؛ ولسان العرب ١٢/٢٩٧ (سلم).

وقوله أيضاً [من البسيط]:

٩٥٢ - لا ينعشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ

فالشَّيب: صوتُ شربِ الإبل، والماء: صوت الظبية كما مر، اهـ. والله أعلم.

= اللغة: تداعين: يعني الإبل. باسم الشيب: أي صوت المشافر عند الشرب. المتثلّم: الحوض المتكسّر. البصرة: الحجارة النخرة الرخوة. السلام: ج السلمة، وهي الحجر.

الإعراب: تداعين: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و «الياء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. باسم: جار ومجرور متعلقان بـ «تداعين»، وهو مضاف. الشيب: مضاف إليه مجرور. في مثلّم: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تداعين). جوانبه: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. من بصرة: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. وسلام: «الواو»: حرف عطف، «سلام»: معطوف على «بصرة».

وجملة «تداعين»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها، (وفعل الشرط في بيت سابق). وجملة «جوانبه مبنية من بصرة»: في محلّ جرّ صفة لـ (مثلّم).

الشاهد فيه قوله: «باسم الشيب» حيث جاء الصوت (اسم الشيب) وهو صوت مشافر الإبل عند الشرب، معرباً إعراب الاسم المتمكّن.

٩٥٢ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٣٩٠؛ وخزانة الأدب ٣٤٤/٤؛ والخصائص

٢٩/٣؛ ومراتب النحويين ص ٣٨.

اللغة: ينعش: يرفع. يخوّنه: يتعهّده. المبعوم: ذو البغام، وهو صوت لا يفصح به.

المعنى: لا يجعل العين تصحو إلا ظنّها أنها ترى من يدعوه داعٍ إلى تناول الماء.

الإعراب: لا: نافية. ينعش: فعل مضارع مرفوع. الطرف: مفعول به منصوب. إلا: حرف حصر.

ما: اسم موصول في محلّ رفع فاعل. يخوّنه: فعل مضارع مرفوع، و «الهاء»: ضمير في محلّ نصب مفعول

به. داع: فاعل مرفوع. يناديه: فعل مضارع مرفوع، و «الهاء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. باسم:

جار ومجرور متعلقان بـ «ينادي» وهو مضاف. الماء: مضاف إليه. مبعوم: فاعل (يناديه) مرفوع.

وجملة «لا ينعش»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يخوّنه داع»: لا محلّ لها من الإعراب (صلة

الموصول). وجملة «يناديه»: في محلّ رفع صفة لـ (داع).

الشاهد فيه قوله: «باسم الماء» حيث هو صوت الظبية، وقد أعربه إعراب الاسم المتمكّن.

نونا التوكيد

٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا
 (لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا) الثَّقِيلَةُ وَالْخَفِيفَةُ (كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا) وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا﴾^(١) وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْكِتَابِ أَنَّ قَوْلَهُ:
 * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *^(٢)
 ضرورة.

تنبيه: ذهب البصريون إلى أن كلاً منهما أصل؛ لتخالف بعض أحكامهما، وذهب
 الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة، وقيل: بالعكس، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد
 من الخفيفة.

* * *

٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَا تَالِيَا
 (يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ) أَي: فَعَلَ الْأَمْرَ مَطْلَقاً، نَحْو: «أَضْرِبَنَّ زَيْدًا»، وَمِثْلَهُ الدَّعَاءُ كَقَوْلِهِ [مَنْ
 الرجز]:

٩٥٣ - [فَبَيَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَأَقَيْنَا] وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

(١) يوسف: ٣٢.

(٢) تقدم بالرقم ١٣.

٩٥٣ - التخريج: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٢٢/٢؛

والكتاب ٥١١/٣؛ وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر ١٤٨/٥؛ وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١، ٢٨٧؛ وبلا =

(وَيَقْعَل) أي المضارع بالشرط الآتي ذكره، ولا يؤكدان الماضي مطلقاً، وأما قوله [من

الكامل]:

٩٥٤ - دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتِيماً [لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا]

فضرورة شاذة سهّلها كونه بمعنى الاستقبال، وإنما يؤكّد بهما المضارع حال كونه (أتياً * ذَا طَلَبٍ) بَأَنَّ يَأْتِي أَمْراً، نحو: «لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ»، أو نَهياً، نحو: «وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ

= نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٣٠؛ وخزانة الأدب ٧/١٣٩؛ والمقتضب ٣/١٣؛ وهمع الهوامع ٢/٧٨.

المعنى: يدعو الله أن يثبت أقدامهم في ساح القتال.

الإعراب: وأنزلن: «الواو» حرف عطف، «أنزلن»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره «أنت»، و«النون» لا محل لها. سكيئة: مفعول به منصوب. علينا: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أنزلن».

وجملة «وأنزلن» معطوفة على جملة «ثبت» لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وأنزلن» حيث أكد فعل الأمر بنون التوكيد الخفيفة.

٩٥٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٤٣؛ والدرر ٥/١٦١؛ وشرح شواهد المعنى ص ٧٦٠؛ والمقاصد النحوية ١/١٢٠، ٤/٣٤١؛ وهمع الهوامع ٢/٧٨.

اللغة: دام: من الديمومة. السعد: نقيض النحس، اليُمن: الصبابة: المحبة، جانحاً: مائلاً.

المعنى: لو أنك آيتها المحبوبة رحمت عاشقاً لك ورفقت به، لدام خيرك، ولعشت بسرور وهناء لأنه لولاك لم ير المحب مائلاً للعشق والغرام.

الإعراب: دامن: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«النون»: نون التوكيد الثقيلة. سعدك: «سعد»: فاعل مرفوع، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «إن»: حرف شرط جازم. رحمت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بئاء الفاعل و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. متيماً: مفعول به منصوب. لولاك: حرف امتناع لوجود لا محل له، و«الكاف»: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً. لم: حرف جزم وقلت ونفي. يك: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). للصبابة: جار ومجرور متعلقان بخبر «يك». جانحاً: خبر «يك» منصوب.

وجملة «دامن سعدك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «رحمت متيماً»: استئنافية لا محل لها. رجلة. «لم يك للصبابة جانحاً»: جواب لولا لا محل لها. وجملة «لولاك لم يكن للصبابة»: صفة لـ (متيماً) محلها النصب. وجملة «أنت موجودة» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «دامن» حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذاً.

عَافِلًا ﴿١﴾ أو عَرَضًا، نحو: «أَلَا تَنْزَلَنَّ عِنْدَنَا»، أو تَحْضِيضًا، كقوله [من البسيط]:

٩٥٥ - هَلَّا تَمُنُّنَ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَهْدَتِكَ فِي أَيَّامٍ، ذِي سَلَمٍ

أو تَمَنِيًا، كقوله [من الطويل]:

٩٥٦ - فَلَيْتِكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيئِنِّي لِكَيْ تَغْلَمِي أَنِّي أُنْرُقُ بِكَ هَائِمٌ

(١) إبراهيم: ٤٢.

٩٥٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ١٥٠/٥؛ وشرح التصريح ٢٠٤/٢؛ والمقاصد النحوية

٣٢٢/٤؛ وهمع الهوامع ٧٨/٢.

شرح المفردات: تمنن: تجودين. الإخلاف: عدم إنجاز الوعد. ذو سلم: اسم واد في الحجاز، أو

في الشام.

المعنى: يقول مخاطباً حبيبه: ألا تجودين عليّ بالوصال، وتفين بالوعد كما كنت في الأيام التي

عرفتك فيها في ذي سلم.

الإعراب: «هلاً»: حرف تحضيض. «تمنن»: فعل مضارع، والنون للتوكيد، والياء المحذوفة ضمير

متصل في محل رفع فاعل. «بوعدي»: جار ومجرور متعلقان بـ «تمنن». «غير»: حال منصوب، وهو مضاف.

«مخلفة»: مضاف إليه مجرور. «كما»: الكاف اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق نائب عن

المصدر، «ما»: مصدرية. «عهدتك»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، والكاف ضمير في

محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «في أيام»: جار

ومجرور متعلقان بـ «عهدتك»، وهو مضاف. «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء، وهو مضاف. «سلم»:

مضاف إليه مجرور.

وجملة: «هلاً تمنن» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «عهدتك» صلة الموصول الحرفي لا

محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تمنن» حيث أكده لكونه فعلاً مضارعاً واقعاً بعد حرف التحضيض «هلاً» وأصله:

«تَمُنُّنٌ» فحذفت نون الرفع مع نون التوكيد الخفيفة حملاً على حذفها مع نون التوكيد الثقيلة تخلصاً من

توالي الأمثال، ثم حذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقام الساكنين.

٩٥٦ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ١٥١/٥؛ وشرح التصريح ٢٠٤/٢؛ والمقاصد النحوية

٣٢٣/٤؛ وهمع الهوامع ٧٨/٢.

شرح المفردات: يوم الملتقى: أي يوم الحرب. هائم: مغرم.

المعنى: يتمنى الشاعر لو تراه الحبيبة يوم الحرب لتعلم أنه هائم بها. لأن من عادة الأبطال أن

يتذكروا أحب الناس إليهم لبث الحمية في نفوسهم، وإيقاظ الشجاعة.

الإعراب: «فليتك»: الفاء بحسب ما قبلها، «ليتك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير في محل

نصب اسم «ليت». «يوم»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «تريئني»، وهو مضاف. «الملتقى»: مضاف إليه =

أو استفهاماً، كقوله [من المتقارب]:

٩٥٧ - وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

وقوله [من الكامل]:

٩٥٨ - قَالَتْ فُطَيْمَةُ: حَلَّ شِعْرَكَ مَدْحًا أَقْبَعَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً

مجرور. «تريني»: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة في محل رفع فاعل، والنون المشددة للتوكيد، والنون بعدها للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به. «لكي»: اللام للتعليل، و«كي»: حرف مصدرية ونصب. «تعلمي»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «كي» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تريني». «أتي»: حرف مشبه بالفعل، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «امرؤ»: خبر «أن» مرفوع بالضمّة. «بك»: جار ومجرور متعلقان بـ «هائم». «هائم»: نعت «امرؤ» مرفوع. و«أن»: وما دخلت عليه من اسمها وخبرها بتأويل مصدر سد مسدّ مفعولي «تعلمي».

وجملة: «ليتك تريني» بحسب ما قبلها. وجملة «تريني» في محل رفع خبر «ليت». وجملة «تعلمي» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تريني» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمني «ليت» بالنون، وهذا جائز.

٩٥٧ - التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٥، ٧؛ والكتاب ٤/١٨٧؛ والدرر ٥/١٥١؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٣٤٦؛ وشرح المفصل ٩/٤٠، ٨٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢٤؛ والمحاسب ١/٣٤٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/٧٨.

الإعراب: وهل: «الواو»: بحسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام. يمني: فعل مضارع مبني على الفتح، و«النون»: للتوكيد، و«الياء»: ضمير في محل نصب مفعول به. ارتيادي: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«الياء»: ضمير في محل جر بالإضافة. البلاد: مفعول به لـ «ارتيادي». من حذر: جار ومجرور متعلقان بـ «ارتيادي». الموت: مضاف إليه مجرور. أن: حرف نصب ومصدر. يأتي: فعل مضارع منصوب، و«النون»: للوقاية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «هل يمني»: بحسب ما قبلها. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها مفعول به ثانٍ للفعل (يمنع). وجملة «يأتي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «هل يمني» حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد لوقوعه بعد استفهام.

٩٥٨ - التخریج: البيت لمقتع (؟) في الكتاب ٣/٥١٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/٣٨٣، ٣٨٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/٧٨.

شرح المفردات: فطيمة: تصغير فاطمة المرخّمة بعد حذف الحرف الزائد الذي هو الألف. حلّ: أصله «حليء» فعل أمر من «حلا» أي منع. كندة: قبيلة امرئ القيس. قبيلًا: جماعة من الناس.

المعنى: يقول: إن فاطمة قد قالت له بأن يمتنع عن مدح الناس، إذ لا يجوز أن يمدح أحداً بعد قبيلة

وقوله [من الطويل]:

٩٥٩ - فَأَقْبِلْ عَلَيَّ رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفَعَلَا

أو دعاء، كقوله [من الكامل]:

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَهُ الْجُزْرِ

= الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ، والناء للتأنيث. «فطيمة»: فاعل مرفوع. «حل»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «شعرك»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «مدحه»: بدل من «شعرك» منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «أبعد»: الهمزة للاستفهام، والفاء حرف عطف. «بعد»: ظرف متعلّق بـ «تمدحن»، وهو مضاف. «كندة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «تمدحن»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «قبيلاً»: مفعول به منصوب.

وجملة: «قالت فطيمة» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حل» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «تمدحن» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تمدحن» حيث أكد الفعل بنون مشددة لوقوعه بعد الاستفهام، وهو الهمزة.

٩٥٩ - التخرّيج: البيت للناطقة الجعدي في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٥١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/١٥٣؛ والكتاب ٣/٥١٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢٥؛ وهمع الهوامع ٢/٧٨.

اللغة: الرهط: العصابة، أو القوم. نبتحث: نفتش.

المعنى: تعالى إلينا، قومك وقومي (أو قبيلتك وقبيلتي) كي نناقش ماذا نفعل.

الإعراب: فأقبل: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «أقبل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». على رهطي: جار ومجرور متعلقان بـ «أقبل» وهو مضاف، و «إلياء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. ورهطك: «الواو»: حرف عطف، «رهطك»: معطوف على «رهطي» مجرور، وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. نبتحث: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الطلب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». مساعينا: مفعول به، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. حتى: حرف غاية وجر. ترى: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». والمصدر المأمول من (أن) المضمرة، والفعل (ترى) مجرور بحتى والجار والمجرور متعلقان بالفعل (نبتحث). كيف: اسم استفهام في محلّ نصب حال. نفعلا: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة إلى ألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن).

وجملة «أقبل» بحسب ما قبلها. وجملة «نبتحث» جواب الطلب لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترى» صلة الموصول الحر في لا محلّ لها. وجملة «كيف نفعلا»: في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «كيف نفعلا» أصله: «تفعلا» حيث أكدّه لوقوع الفعل بعد استفهام، فأبدلت النون

ألفاً لأجل القافية.

الَّذِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ^(١)

(أو) آتياً (شَرْطاً أَمَّا تَالِيًا) «إمّا»: في موضع النصب مفعول به لـ «تالياً»، أي شرطاً تابعاً إن الشرطية المؤكدة بـ «ما»، نحو: «وإمّا تَخَافَنَّ»، «فإمّا نَذْهَبَنَّ»، «فإمّا تَرَيْنَ»، واحترز من الواقع شرطاً بغير «إمّا» فإن توكيده قليل كما سيأتي.

* * *

٦٣٧ - أَوْ مُبْتَأً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا، وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»

(أو) آتياً (مُبتَأً فِي) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(٢)، وقوله [من الطويل]:

٩٦٠ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْأَزْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لِأَثَارًا

(٢) الأنبياء: ٥٧.

(١) تقدّما بالرقم ٣٢٠.

٩٦٠ - التخرّيج: البيت للناطقة الجعديّ في ديوانه ص ٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٥٠؛ والكتاب

٣/٥١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٣٦؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/٣٩.

اللغة: الأعراس: ج العرض، وهو الشرف. الراقصات: الإبل الذاهبة إلى الحجّ.

المعنى: يقول: من لم يحافظ على أعراض قومه، ولم يدافع عنها، فإنّي أذاع عنها بهجاء من هجاهم.

الإعراب: فمن: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. يك: فعل

مضارع ناقص مجزوم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». لم: حرف نفي وجزم وقلب. يثار:

فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». بأعراض: جار ومجرور متعلقان

بـ «يثار»، وهو مضاف. قومه: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

فإنّي: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «إنّي»: حرف مشبّه بالفعل، و«الياء»: ضمير في محلّ نصب اسم

«إن». ورب: «الواو»: للقسم حرف جرّ، «رب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل

(أقسم) المحذوف، وهو مضاف. الراقصات: مضاف إليه مجرور. لأثارا: اللام رابطة لجواب القسم،

«أثارا»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وجملة «من يك فإنّي...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يك لم يثار»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

وجملة «لم يثار»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «إنّي لأثارا»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة

«أثارا»: جواب قسم لا محلّ لها، ومجموع جملتي القسم وجوابه خبر (إن) محلّه الرفع، أما جملة القسم

«أقسم ورب» ابتداء القسم لا محلّ لها، أو جزء القسم لا محلّ لها. وجملة القسم اعتراضية لا محلّ لها من

الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لأثارا» أصله «لأثارن» فأبدلها عند الوقف بـ «ألف».

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفياً، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكُرُ يُوسُفَ﴾^(١) إذ التقدير:
لا تفتؤ، وأما قوله [من البسيط]:

٩٦١ - تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَبِئاً فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا

فشاذ أو ضرورة، أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٢)، وقوله [من
المتقارب]:

٩٦٢ - يَمِيناً لِأَبْغَضِ كُلِّ أَمْرِيءٍ يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

(١) يوسف: ٨٥.

٩٦١ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: تالله: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. لا: نافية. يحمدن: فعل مضارع
للمجهول مبني على الفتح، و«النون»: للتوكيد. المرء: نائب فاعل مرفوع. مجتنباً: حال منصوب. فعل:
مفعول به منصوب، وهو مضاف. الكرام: مضاف إليه مجرور. ولو: «الواو»: حالية، «لو»: وصلية زائدة
للتعميم. فاق: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». الوري: مفعول به منصوب.
حسباً: تمييز منصوب.

وجملة القسم ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يحمدن»: جواب قسم لا محل لها من
الإعراب. وجملة «لو فاق»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «لا يحمدن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد رغم كونه منفياً وهذا شاذ.

(٢) القيامة: ١.

٩٦٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/٢٠٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٣٨.

المعنى: يقول: إنه ليكره من يقول ولا يفعل.

الإعراب: «يميناً»: مفعول مطلق نائب عن المصدر لفعل محذوف والتقدير: «أقسم يميناً».
«لأبغض»: اللام رابطة جواب القسم، «أبغض»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا».
«كل»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «امريء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يزخرف»: فعل مضارع
مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «قولا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ولا»: الواو حرف
عطف، «لا»: حرف نفي. «يفعل»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو».

وجملة القسم «أقسم يميناً» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لأبغض...» جواب القسم لا
محل لها من الإعراب. وجملة: «يزخرف...» في محل نصب نعت «كل». وجملة «لا يفعل» معطوفة على
جملة «يزخرف».

الشاهد فيه قوله: «لأبغض» حيث لم يؤكد بالنون، مع كونه فعلاً مضارعاً مثبتاً مقترناً بلام الجواب
متصلاً بها، لكونه ليس بمعنى الاستقبال.

وقوله [من الطويل]:

٩٦٣- لَيْنُ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتُكُمْ لِيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ
أو كان مفصلاً من اللام، مثل: ﴿وَلَيْنُ مُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِأَلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾^(١)، ونحو:
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢).

تبيينان: الأول: التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة، كما نص عليه في التسهيل، وهو مذهب البصريين، فلا بد عندهم من اللام والنون، فإن خلا منهما قُدِّرَ قبل حرف النفي، فإذا قلت: «والله يقوم زيد» كان المعنى نفي القيام عنه، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر، وحكى سيبويه: «والله لأضربُهُ». وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً. واختلفوا فيه بعد «إمّا» فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكّد، من ذلك قوله [من البسيط]:

٩٦٤- يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلِّيَ عَنِ الْخِلَآنِ مِنْ شِيَمِي

٩٦٣- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٩٠؛ وسمط اللّالي ص ٧٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٤؛ ولسان العرب ٢٥٩/٧ (بسط)، ٢٧٦/١٤ (دوا).

الإعراب: لئن: اللام موطئة للقسم، و «إن»: حرف شرط جازم. تك: فعل مضارع مجزوم، واسمه ضمير الشأن المحذوف. وقيل: زائدة. قد: حرف تحقيق. ضاقت: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث. عليكم: جار ومجرور متعلقان بـ «ضاقت». بيوتكم: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. ليعلم: اللام للتأكيد رابطة لجواب القسم، و «يعلم»: فعل مضارع مرفوع. ربي: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. أن: حرف مشبّه بالفعل. بيتي: اسم «أن» منصوب، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. واسع: خبر «أن» مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من (أن) ومعمولها سدّ مسدّ مفعولي (يعلم).

وجملة القسم المحذوفة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعلم»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن تك قد ضاقت»: مع جواب الشرط المحذوف لدلالة جواب القسم عليه اعتراض بين القسم وجوابه لا محلّ له. وجملة «تك»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «قد ضاقت بيوتكم»: خبر (تك) محلها نصب.

الشاهد فيه قوله: «ليعلم» وأصله «ليعلمن» فحذف نون التوكيد.

(١) آل عمران: ١٥٨.

(٢) الضحى: ٥.

٩٦٤- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣١/١١؛ وشرح التصريح ٢٠٤/٢؛ والمقاصد

النحوية ٣٣٩/٤.

وقوله [من المتقارب]:

فَإِمَّا تَرِنِّي وَلِي لَمَّةٌ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(١)

وقوله [من الطويل]:

٩٦٥ - فَإِمَّا تَرِنِّي كَابِتَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيًا عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلَا أَتَنَعَلُ

= شرح المفردات: صاح: مرتخم صاحبي. الجدة: الغنى. الخلان: ج الخل، وهو الصديق الصادق. الشيم: جمع شيمة، وهي الطيبة.

المعنى: يقول مخاطباً صديقه: لئن وجدتني فقيراً معدماً فإني غنيّ بالوفاء.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «صاح»: منادى مرتخم منصوب، أصله «صاحبي»، والياء المحذوفة في محلّ جرّ بالإضافة. «إمّا»: «إن»: حرف شرط جازم، «ما»: زائدة. «تجدني»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «غير»: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «جدة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فما»: الفاء رابطة جواب الشرط، «ما»: حرف نفي أو من أخوات «ليس». «التخلي»: مبتدأ أو اسم «ما» مرفوع. «عن الخلان»: جار ومجرور متعلقان بـ «التخلي». «من شيمي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر «ما»، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «يا صاح» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «إما تجدني...» فما الشرطية استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «تجدني...» في محلّ جزم فعل الشرط. وجملة: «فما التخلي...» في محلّ جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه قوله: «إمّا تجدني»، حيث لم يؤكّد الفعل المضارع الواقع شرطاً لـ «إن» المؤكّدة بـ «ما» الزائدة، وهذا قليل، أو ضرورة شعرية.

(١) تقدم بالرقم ٣٦٨.

٩٦٥ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: فإمّا: الفاء بحسب ما قبلها، «إمّا»: أصلها «إن» حرف شرط جازم، و «ما»: زائدة. تريني: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، و «النون»: للوقاية، و «الياء» الأولى في محلّ رفع فاعل والياء الثانية في محلّ نصب مفعول به. كابتة: جار ومجرور متعلقان بـ «تري»، وهو مضاف. الرمل: مضاف إليه مجرور. ضاحياً: حال أو مفعول به ثانٍ. على رقة: جار ومجرور متعلقان بـ «ضاحياً». أحفى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». ولا: «الواو»: حرف عطف، «لا»: نافية. أتنعّل: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا».

وجملة «تريني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «أحفى» حال ثانية من المفعول في «تريني». وجملة «أتنعّل»: معطوفة على جملة «أحفى». وجملة «إمّا تريني» مع جواب الشرط بحسب الفاء.

الشاهد فيه قوله: (تريني) حيث لم يؤكّد الفعل المضارع بعد (إمّا).

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد «إمًا»، وزعما أن حذفها ضرورة.

الثاني: منع البصريون نحو: «والله لَيَفْعَلُ زيد الآن» استغناءً عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد، كقولك: «والله إنَّ زيداً لَيَفْعَلُ الآن»، وأجازه الكوفيون، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير «لأقسِم» والبيتين، اهـ.

(وَقَلَّ) التوكيد (بَعْدَمَا) الزائدة التي لم تسبق بـ «إن»، من ذلك قولهم: «بِعَيْنِ مَا أَرَيْتَكَ»، و «بِجَهْدِ مَا تَبْلُغَنَّ»، و «حَيْثُمَا تَكُونَنَّ أَتَيْتُكَ»، و «مَتَى مَا تَقْعُدَنَّ أَقْعُدَنَّ»، وقوله [من الطويل]:

٩٦٦ - إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ
وَمِنْ عَضَّةٍ مَا يَنْبَتَنَّ شَكِيرُهَا
وقوله [من الطويل]:

٩٦٧ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ
[إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا]

٩٦٦ - التخریج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٢/٤، ٢٨١/٦، ٢٢١/١١، ٤٠٣؛ وشرح التصريح ٢٠٥/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٧٦١/٢؛ والكتاب ٥١٧/٣؛ ولسان العرب ٤٢٦/٤ (شكر)، ٥١٦/١٣، ٥١٨ (عضه)؛ ومغني اللبيب ٣٤٠/٢.

شرح المفردات: العضة: نوع من الشجر. الشكير: ما ينبت في أصول الشجر.

المعنى: يقول: إذا مات منهم أحد عقبه ابنه، ولا عجب في ذلك لأن العضة لا تنبت إلا الشكير.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «مات»: فعل ماضٍ. «منهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مات». «ميت»: فاعل «مات» مرفوع. «سرق»: فعل ماضٍ. «ابنه»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ومن عضّة»: الواو حرف استئناف، والجار والمجرور متعلّقان بـ «ينبتن». «ما»: زائدة. «ينبتن»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح، والنون للتوكيد. «شكيرها»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «إذا مات...» الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مات ميت» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «سرق ابنه» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ينبتن شكيرها» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ما ينبتن» حيث أكد الفعل بالنون الثقيلة بعد وقوعه بعد «ما» الزائدة.

تنبيه: من أمثال العرب «في عضّة ما ينبتن شكيرها» (خزانة الأدب ٢٢/٤؛ ومجمع الأمثال ٧٤/٢)، وهو يُضرب في تشبيه الولد بأبيه.

٩٦٧ - التخریج: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٣؛ والدرر ١٦٣/٥؛ وشرح التصريح ٢٠٥/٢؛ وشرح شواهد المغني ٩٥١/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٢٨/٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٧٨/٢.

تنبيهان: الأول: مراد الناظم أن التوكيد بعد «ما» المذكورة قليلٌ بالنسبة إلى ما تقدم، لا قليل مطلقاً؛ فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب، بل ظاهر كلامه أطراده، وإنما كان كثيراً من قِبَلِ أَنْ «ما» لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم، فعاملوا الفعل بعد «ما» معاملته بعد اللام، نص على ذلك سيبويه، كما حكاه في شرح الكافية.

الثاني: كلامه يشمل «ما» الواقعة بعد «رُبَّ»، وصرَّح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ، وعلَّل ذلك بأنَّ الفعل بعدها ماضي المعني، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهرُ كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة، وهو ما يشعر به كلام سيبويه، فإنه حكى «رُبَّمَا يَقُولَنَّ ذَلِكَ»، ومنه قوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعُنْ نُؤْبِي شَمَالَاتٍ^(١)
انتهى.

(وَلَمْ) أَي: وَقَلَّ التوكيد بعد «لم»، كقوله [من الرجز]:

٩٦٨ - يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

= المعنى: يقول: أنفق من أموالك ما طاب لك، واستمتع بها، لأن الوارث يعتبرها مغنماً، فيتمتع بها من غير حمد وشكر.

الإعراب: «قليلاً»: مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «يحمد». «ما»: زائدة. «يحمدنك»: فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به. «وارث»: فاعل مرفوع بالضمة. «إذا»: ظرف زمان، متعلق بـ «يحمد». «نال»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «مما»: جار ومجرور متعلقان بـ «نال». «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «تجمع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «مغنماً»: مفعول به لـ «نال» منصوب.

وجملة «يحمدنك وارث» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «نال...» في محل جرّ بالإضافة. وجملة «كنت تجمع» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تجمع» في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه قوله: «ما يحمدنك» حيث أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة لوقوعه بعد «ما» الزائدة.

(١) تقدم بالرقم ٥٧٤.

٩٦٨ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣١/٢؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للديبيري أو لعبد بني عيس في خزانة الأدب ٤٠٩/١١، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٩٧٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٨٠/٤؛ ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر ١٥٨/٥؛ ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢٠٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤؛ وللديبيري في شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠٩/١؛ وخزانة الأدب ٣٨٨/٨، ٤٥١؛ ورسف المباني ٣٣، ٣٣٥؛ وسر صناعة الإعراب

تنبيه: نص سيبويه على أنه ضرورة، لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد «ربما». قال في شرح الكافية: وهو بعد «رُبَّمَا» أَحْسَنُ.

(وَبَعْدَ لَا) أي: وَقَلَّ التوكيد بعد «لا» النافية. قال في شرح الكافية: وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بـ «لا» تشبيهاً بالنهي، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(١) وقد زعم قوم أن هذا نهى، وليس بصحيح، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

٩٦٩ - فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلْحِينُهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلٌ

٦٧٩/٢؛ وشرح ابن عقيل ٥٤٦؛ وشرح المفصل ٤٢/٩؛ والكتاب ٥١٦/٣.

المعنى: يصف الراجز وطباً من اللبن فقال: إنَّ الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنه شيخاً معممًا جالساً على كرسي.

الإعراب: «يحسبه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به أول. «الجاهل»: فاعل مرفوع بالضمة. «ما»: مصدرية. «لم»: حرف جزم. «يعلمنا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وهو في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «يحسب». «شيخاً»: مفعول به ثانٍ منصوب. «على كرسيه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «شيخ»، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «معمماً»: نعت «شيخ» منصوب.

وجملة «يحسبه الجاهل شيخاً» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لم يعلم» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لم يعلمنا» يريد: «لم يعلمن»، حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفاً بعد النفي بـ «لم»، وهذا قليل.

(١) الأنفال: ٢٥.

٩٦٩ - التخريج: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٦٢٨/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٤٢/٤.

اللغة: الجارة الدنيا: أقرب الجارات. تلحينها: تلومها وتذمها. أناخ ناقته: جعلها تبرك. محوّل: منتقل.

المعنى: لا تلومها القربيات منها، ولا يجد الضيف سبباً يجعله يفارقها، إذا ما حلّ بها.

الإعراب: فلا: «الفاء»: استئنافية، «لا»: نافية. الجارة: مبتدأ مرفوع بالضمة. الدنيا: صفة مرفوعة بضمة مقدّرة على الألف. لها: جار ومجرور متعلقان بحال من (الجارة)، والهاء في (بها) تعود إلى أرض الممدوح وفي (لها) هذه يعلق الجار والمجرور بحال من (الجارة) ولكن (الها) في هذه الحالة تعود إلى النون: =

إلا أنّ توكيد «تصيين» أحسن؛ لاتصاله بـ «لا»؛ فهو بذلك أشبه بالنهي، كقوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾^(١) بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بـ «لا» فبعد شُبْهه بالنهي. ومع ذلك فقد سوّغت «لا» توكيده، وإن كانت منفصلة؛ فتوكيد «تصيين» لاتصاله أحق وأولى، هذا كلامه بحروفه.

تنبيهان: الأول: ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني، والجمهور على المنع. ولهم في الآية تأويلات؛ ف قيل: «لا» ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة «فتنة»، فتكون نظير [من الرجز]:

* جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ *^(٢)

وقيل: «لا» ناهية، وتمّ الكلام عند قوله «فتنة»، ثم ابتداء نَهْيِ الظَّلْمَةِ عن التعرض للظلم فتصيههم الفتنة خاصة، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة؛ فهو نهي محوّل، كما قالوا: «لا أَرَيْتَكَ هُهُنَا»، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء، وقال الأخفش الصغير: «لا تصيين» هو على معنى الدعاء، وقيل: جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل «لِتَصِيَيْنَ»، كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام، وهو ضعيف؛ لأن الإشباع بأبّه الشعر، وقيل: جواب قسم، و «لا»: نافية، ودخلت النون تشبيهاً بالموجب كما دخلت في قوله [من البسيط]:

تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءَ مُجْتَبِئاً فِعْلَ الْكِرَامِ [ولو فاقَ الوري حَسْباً]^(٣)

وقال الفراء: الجملة جواب الأمر، نحو قولك: «انزل عن الدابة لا تطرحنك»، و «لا»

= تلحينها: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لا محلّ لها، و «نون النسوة»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. ولا: «الواو»: للعطف، «لا»: نافية. الضيف: مبتدأ مرفوع بالضمّة. فيها: جار ومجرور متعلقان بـ (محوّل). إن أُنَاخ: «إن»: حرف شرط جازم، «أُنَاخ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محلّ جزم فعل الشرط، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). محوّل: خبر (الضيف) مرفوع بالضمّة.

وجملة «فلا الجارة...»: استثنائية لا محلّ لها. وجملة «تلحينها»: في محلّ رفع خبر (الجارة). وجملة «ولا الضيف محوّل»: معطوفة على جملة «فلا الجارة» لا محلّ لها. وجملة «فعل الشرط»: لا محلّ لها، وجواب الشرط محذوف. وجملة «إن أقام»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «تلحينها» حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد، بعد (لا) وهي نافية، وليست ناهية، تشبيهاً للنافية بالناهية.

نافية، وَمَنْ منع النون بعد لا النافية منع «انزل عن الدابة لا تطرحنك».

الثاني: إذا قلنا بما رآه الناظم، فهل يطرد التوكيد بعد «لا»؟ كلامه يشعر بالاطراد

مطلقاً، لكن نصّ غيره على أنه بعد المفصلة ضرورة.

* * *

٦٣٨ - وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَأَخْرَ الْمُؤَكَّدِ أَفْتَحَ كَابِرُزَا

(وَعَبْرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا) أي: وَقَلَّ بعد غير «إما» الشرطية من طوالب الجزاء،

وذلك يشمل «إن» المجردة عن «ما» وغيرها، ويشمل الشرط والجزاء؛ فمن توكيد الشرط بعد غير «إمّا» قوله [من الكامل]:

٩٧٠ - مَنْ نَثَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّ [أبدأ، وَقَتْلُ بِنِي قُتَيْبَةَ شَافِي]

٩٧٠ - التخرّيج: البيت لبنت مرّة بن عاهان في خزانة الأدب ٣٨٧/١١، ٣٩٩؛ والدرر ١٦٣/٥؛

ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيويه ٢٦٢/٢؛ وبلا نسبة في شرح شرح التصريح ٢٠٥/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٤٧؛ والكتاب ٥١٦/٣؛ والمقتضب ١٤/٣؛ والمقاصد النحويّة ٣٣٠/٤؛ والمقرب ٧٤/٢؛ وهمع الهوامع ٧٩/٢.

شرح المفردات: ثقّف: صادف، وجد. آيب: راجع. شافى: يشفي الغليل. بنو قتيبة: قوم من باهلة

كانوا قد قتلوا والد الشاعر.

المعنى: تقول: من نصادفه من باهلة سنقتله، ولن يرجع إلى أهله أبداً، وإنّ قتل بني باهلة يشفي

غليلنا.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «نثقفن»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح

لأتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «نحن»، وهو فعل الشرط. «منهم»: جار

ومجرور متعلّقان بـ «نثقف». «فليس»: الفاء رابطة جواب الشرط، «ليس»: فعل ماضٍ جامد ناقص،

واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «بأيّ»: الباء: حرف جرّ زائدة، «آيب»: اسم مجرور لفظاً، منصوب

محللاً على أنه خبر «ليس». «أبدأ»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «آيب». «وقتل»: الواو استئنافية، «قتل»: مبتدأ

مرفوع بالضمّة. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف.

«قتيبة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «شافى»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: «من نثقفن...» الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «نثقفن فليس بأيّ» في

محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «فليس بأيّ» في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة: «قتل بني قتيبة شافى»

استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «من نثقفن» حيث أكّد الفعل المضارع الواقع بعد أداة شرط «من» بالنون الخفيفة من

غير أن تتقدّم على المضارع «ما» الزائدة المؤكدة للشرط، وهذا من الضرورات الشعرية.

ومن توكيد الجزاء قوله [من الطويل]:

٩٧١ - فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

وقوله [من الطويل]:

٩٧٢ - بُبِّئْتُمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الْوَعَى حَدِيثًا، مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

٩٧١ - التخريج: البيت للكُميت بن معروف في حماسة البحرى ص ١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٧٢/٢؛ وللكُميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ٣٨٧/١١، ٣٨٨، ٣٩٠؛ ولسان العرب ٢٧٣/٨ (قرع)؛ وللكُميت بن معروف أو للكُميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية ٣٣٠/٤؛ ولعوف بن عطية بن الخرع في الدرر ١٦٥/٥؛ والكتاب ٥١٥/٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٠٩/٧، ٥١٠؛ وهمع الهوامع ٧٩/٢.

الإعراب: فمهما: الفاء بحسب ما قبلها، و«مهما»: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به. تشأ: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط. منه: جار ومجرور متعلقان بـ«تشأ». فزارة: فاعل مرفوع. تعطكم: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و«كم»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». ومهما تشأ فزارة: تعرب إعراب ما في الصدر. وتمنعا: مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم، والفاعل مستتر تقديره (هي).

وجملة «مهما تشأ فزارة تعطكم»: بحسب الفاء. وجملة «تشأ» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، ومثل ذلك إعراب التركيب الشرطي المعطوف في الشطر الثاني «مهما تشأ...»: بحسب ما قبلها. وجملة «تعطكم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «ومهما تشأ...»: معطوفة عليها ولها الإعراب ذاته.

الشاهد فيه قوله: «تمنعا» وأصله: «تمنعن» فأبدل النون الخفيفة التي للتوكيد ألفاً للوقف، وهو جواب الشرط.

٩٧٢ - التخريج: البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١٠؛ وخزانة الأدب ٣٨٧/١١، ٣٩٥، ٣٩٧؛ والدرر ١٥٦/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٨/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٤٤/٤؛ وبلا نسبة في الكتاب ٥١٥/٣؛ وهمع الهوامع ٧٨/٢. والرواية المشهورة «ببئتم نبات...».

اللغة: الوعى: الحرب. الخيزراني: كل نبات ناعم. الخير: المال.

المعنى: يصفهم بأنهم حديثو النعمة.

الإعراب: ببئتم: فعل ماضٍ، و«تم» ضمير في محل رفع فاعل. نبات: مفعول مطلق منصوب. الخيزراني: مضاف إليه مجرور. في الوعى: جار ومجرور متعلقان بـ«ببئتم». حديثاً: حال من «الخيزراني» منصوب. متى: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«ينفعا». ما: زائدة. يأتك: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، و«الكاف»: ضمير في محل نصب مفعول به. الخير: فاعل مرفوع. ينفعا: فعل =

تنبيهان: الأول: مقتضى كلامه أنّ ذلك جائز في الاختيار، وبه صرح في التسهيل، فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً، وذهب غيره إلى أنّ دخولها في غير شرط «إمّا» وجواب الشرط مطلقاً ضرورة.

الثاني: جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر، وهو في غاية الندرة، ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله [من الخفيف]:

٩٧٣ - لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعَيْتُ

وأشدّ من هذا توكيد «أفعل» في التعجب، كقوله [من الطويل]:

٩٧٤ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَظْبِي صُرَيْمَةً فَأَخْرِبَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِبَا

= مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً، وأصله: «ينفعن» في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «لَيْتَ» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «متى ما يأتك الخير ينفعنا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يأتك»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «ينفعنا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا».

الشاهد فيه قوله: «ينفعنا» وأصله: «ينفعن» فأبدل النون بـ «ألف» للوقف، وهو جواب الشرط.

٩٧٣ - التخرّيج: البيت للسموأل بن عاديء في ديوانه ص ٨١؛ والدرر ١٦٦/٥؛ ولسان العرب ٧٥/٢ (قوت)؛ والمقاصد النحوية ٣٣٢/٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٧٧؛ وهمع الهوامع ٧٩/٢.

الإعراب: لیت: حرف مشبّه بالفعل. شعري: اسم «ليت» منصوب، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: «ليت شعري حاصل». وأشعرن: «الواو»: استئنافية، «أشعرن»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح، و «النون»: للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». إذا: ظرف زمان متعلق بـ «أشعرن». ما: زائدة. قرّبوها: فعل ماضٍ، و «الواو»: ضمير في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. منشورة: حال منصوب. ودعيت: «الواو»: حرف عطف، «دعيت»: فعل ماضٍ للمجهول، و «التاء»: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل.

وجملة «ليت شعري»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أشعرن»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قرّبوها»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «دعيت»: معطوف على (قرّبوها). الشاهد فيه قوله: «أشعرن» حيث أكّد بالنون الثقيلة، وهو مثبت مجرد عن معنى الشرط أو الطلب، وهذا نادر.

٩٧٤ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٨؛ والدرر ١٥٩/٥؛ وشرح شواهد المغني ٧٥٩/٢؛ ولسان العرب ٦٥٠/١ (غضب)، ١٧٣/١٤ (حري)، ١٢٩/١٥ (غضا)؛ ومغني اللبيب ٣٣٩/١؛ والمقاصد النحوية ٦٤٥/٣؛ وهمع الهوامع ٧٨/٢.

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى، وأشدّ من هذا قوله [من الرجز]:

* أَقَائِلُنَّ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا * (١)

(وَأَخْرَجَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب «خمسة عشر»، ولا فرق بين أن يكون صحيحاً (كَابْرُزًا) إذا أصله «ابْرُزَن» بالنون الخفيفة، فأبدلت ألفاً في الوقف كما سيأتي، و «اضْرِبَنَّ»، أو معتلاً نحو: «اخْشَيْنَنَّ» و «ازْمَيْنَنَّ»، و «اغْزُونَنَّ»، أمراً كما مثل أو مضارعاً، نحو: «هل تَبْرُزَنَّ» و «هل تَزْمَيْنَنَّ». هذه لغة جميع العرب سوى فزارة؛ فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: «تَزْمِي» فتقول: «هَلْ تَزْمِنَنَّ يَا زَيْدُ»، ومنه قوله [من البسيط]:

٩٧٥ - [لَا تُثْبِعُنَّ لَوْعَةَ إِثْرِي وَلَا هَلْعَا] وَلَا تُقَاسِنَنَّ بَعْدِي الْهَمَّ وَالْجَزَعَا

هذا إذا كان الفعل مسنداً لغير الألف والواو والياء، فإن كان مسنداً إليهنّ فحكمه ما أشار إليه بقوله:

* * *

= اللغة: غضبي: اسم للثمة من الإبل. الصريمة: قطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين. حري به: جدير به.

الإعراب: «ومستبدل»: الواو واو ربّ حرف جرّ زائد، «مستبدل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «من بعد»: جار ومجرور متعلقان بـ «مستبدل»، وهو مضاف. «غضبي»: مضاف إليه مجرور. «صريمة»: مفعول به لاسم الفاعل «مستبدل». «فأحر»: الفاء حرف استئناف، «أحر»: فعل ماضٍ أتى على صيغة الأمر للتعجب. «به»: الباء حرف جرّ زائد، والهاء ضمير في محلّ رفع فاعل لـ «أحر». «من طول»: جار ومجرور متعلقان بـ «أحر»، وهو مضاف. «فقر»: مضاف إليه مجرور. «وأحريا»: الواو حرف عطف، «أحريا»: فعل ماضٍ أتى على صيغة الأمر للتعجب، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

وجملة: «ومستبدل...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أحر...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أحريا» معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «وأحريا» حيث أبدلت النون الخفيفة بـ «ألف» عند الوقف. والأصل «أحرين»، وهو من الحالات الشاذة.

(١) تقدم بالرقم ١٣.

٩٧٥ - التخريج: البيت لمحمد بن يسير في سمط اللّالي ص ١٠٤؛ وهمع الهوامع ٧٩/٢؛ ولمحمد

ابن بشير في أمالي القالي ٢٢/١؛ والدرر ١٧١/٥.

٦٣٩ - وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمْنَا

(وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أي بما جانس ذلك المضممر (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمْنَا) فيجانس الألف الفتح، والواو الضم، والياء الكسر.

* * *

٦٤٠ - وَالْمُضْمَرُ أَخَذِفَتْهُ إِلَّا الْأَلِفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ الْأَلِفُ

(والمضممر) المسند إليه الفعل (أَخَذِفَتْهُ) لأجل التقاء الساكنين مُبْقِيًا حركته دالة عليه (إِلَّا الْأَلِفُ) أَبَقِيهَا لَخَفْتَهَا، تقول: «يا قوم هل تَضْرِبُونَ» بضم الباء، و«يا هند هل تَضْرِبِينَ» بكسرها، فأصلُ «يا قوم هل تضربين»: «هل تضربونَ»، فحذفت نونَ الرفع لكثرة الأمثال فصار «تضربونَ»، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. وأصل «يا هند هل تَضْرِبِينَ»: «هل تَضْرِبِينَ» فُعل به ما ذكر. وتقول: «يا زَيْدَانِ هل تَضْرَبَانِ»، فأصلُ «تَضْرَبَانِ»: «تَضْرَبَانِ»، فحذفت نون الرفع لما ذكر، ولم تحذف الألف لخفتها ولثلاً يلتبس بفعل الواحد، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة، وكسرت نونَ التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرًا بعد ألف.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً، فإن كان معتلاً نَظَرْتَ: إن كان بالواو والياء

= الإعراب: لا: ناهية. تتبعن: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر على الياء المحذوفة، و«النون»: للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». لوعة: مفعول به. إثري: ظرف مكان، متعلق بـ«تتبعن» وهو مضاف، و«الياء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. ولا: «الواو»: حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. هلعاً: معطوف على «لوعة» منصوب. ولا: «الواو»: حرف عطف، «لا»: ناهية. تقاسن: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر على الياء المحذوفة، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت. و«النون»: للتوكيد. بعدي: ظرف مكان، متعلق بـ«قاسي»، وهو مضاف، و«الياء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. الهمّ: مفعول به منصوب. والجزعا: «الواو»: حرف عطف، «الجزعا»: معطوف على «الهمّ» منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة «لا تتبعن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ولا تقاسن»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لا تقاسن» حيث جاءت على لغة أهل فزارة، في حذف ياء المضارع الناقص اليائي المؤكد بالنون، والفصيح المقيس عدم حذفها.

فكالصحيح، تقول: «يا قوم هل تَغْزُونَ، وهل تَزْمُنُّ»، بضم ما قبل النون، و«يا هند هل تَغْزُونَ وهل تَزْمِنُّ»، بكسره، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء، وتقول: «هل تَغْزَوَانُ وتَزْمِيَانُ»، فتبقى الألف.

فإن قلت: هذا ليس كالصحيح؛ لأنه حذف آخره، وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح.

قلت: حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء، لا لتوكيده، فهو مساوٍ للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم. وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله:

* * *

٦٤١ - فَاجْعَلُهُ مِنْهُ - رَافِعاً غَيْرَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ - يَاءً، كَاشِعِينَ سَعِيَا

(وإن يكن في آخر الفعل أَلْفٌ فَاجْعَلُهُ) أي الألف (منهُ) أي من الفعل (رافعاً) حال من الفعل: أي حال كون الفعل رافعاً (غَيْرَ الْيَاءِ * وَالْوَاوِ) أي بأن رفع الألف أو النون أو ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً (ياء) مفعول ثانٍ لاجعل، أي اجعل الألف حيثذ ياءً، نحو: «هل تَخْشِيَانُ وتَرْضِيَانُ يا زيدان»، و«هل تَخْشِيَانُ وتَرْضِيَانُ» يا نسوة. و«يا زيد هل تَخْشِيَانُ وتَرْضِيَانُ»، و«هل يَخْشِيَانُ وَيَرْضِيَانُ زيد»، والأمر في ذلك كالمضارع (كاشعين سعيًا) يا زيد، وكذا بقية الأمثلة.

تنبيه: إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون، وهو المضارع والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء: غير مبدلة كـ «يسعى»، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كـ «يرضى»؛ لأنها من الرضوان.

* * *

٦٤٢ - وَاَحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي وَاوٍ وَيَا - شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

(وَأَحْذِفْهُ) أي الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أي الياء والواو، وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً عليه (وَفِي * وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي) أي تبع، يعني أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر، وإنما أحتيج إلى تخريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة غير مجانسة، أعني فتحة

الألف المحذوفة، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما.

* * *

٦٤٣ - نَحْوُ: «أَخْشِينَ يَا هِنْدُ» بالكسر، و«يَا قَوْمِ أَخْشُونَ» وَاضْمُومٌ، وَقِسْ مُسَوِّيًا

(نَحْوُ: أَخْشِينَ يَا هِنْدُ) و«هل تَرْضِينَ يَا هِنْدُ» (بالكسر، ويا * قَوْمِ أَخْشُونَ) و«هل تَرْضُونَ» (وَاضْمُومٌ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّيًا).

تنبيهان: الأول: أجاز الكوفيون حذف الياء المنفوح ما قبلها، نحو: «أَخْشِينَ يَا هِنْدُ»، فتقول: «أَخْشِينَ»، وحكى الفراء أنها لغة طييء.

الثاني: فرض المصنف الكلام على الضمير، وحُكِّم الألف والواو اللذين هما علامة - أي بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة «أكلوني البراغيث» - كحكم الضمير، وهذا واضح.

* * *

٦٤٤ - وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لِكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أَلْفٌ

(وَلَمْ تَقَعْ) أي النون (خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ) أي: سواء كانت الألف اسماً، بأن كان الفعل مسنداً إليها، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة «أكلوني البراغيث»، أو كانت التالية لنون جماعة النساء، وفاقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس، وخلافاً ليونس والكوفيين؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حَدِّهِ (لِكِنْ) تقع (شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلْفٌ) لأنه على حَدِّهِ، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم. ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم ﴿فَدَمَّرَانِهِمْ تَدْمِيرًا﴾^(١) حكاه ابن جني، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

تنبيهان: الأول: ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين، وظاهر كلام سيبويه - وبه صرح الفارسي في الحجة - أن يونس يبقى النون ساكنة، ونظر ذلك بقراءة نافع ﴿وَمَحْيَاي﴾^(٣).

(١) الفرقان: ٣٦.

(٢) الأنعام: ١٦٢.

(٣) يونس: ٨٩.

الثاني: هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين، نحو: «اضربان نعمان»؟ قال الشيخ أبو حيان: نصّ بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك.

* * *

٦٤٥ - وَالْفَاءُ زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

(وَالْفَاءُ زِدْ قَبْلَهَا) أي: زد قبل نون التوكيد (مُؤَكِّدًا * فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا) لثلاثي تتوالى الأمثال؛ فتقول: «هل تَضْرِبَنَّ يا نِسْوَةٌ»، بنون مشددة مكسورة، وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم، ولا يجوز ترك الألف؛ فلا تقول: «هل تَضْرِبَنَّ يا نِسْوَةٌ».

* * *

٦٤٦ - وَاخْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدْفٍ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ

(وَاخْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدْفٍ) أي: تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لأمرين:

الأول: أن يليها ساكن، نحو: «اضْرِبَ الرَّجُلَ» تريد «اضْرِبَنَّ»، ومنه قوله [من

الخفيف]:

٩٧٦ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَزْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

٩٧٦ - التخريج: البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ٦٨/١٨؛ والحماسة الشجرية ٤٧٤/١؛ وخزانة الأدب ٤٥٠/١١، ٤٥٢؛ والدرر ١٦٤/٢، ١٧٣/٥؛ وشرح التصريح ٢٠٨/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ٣٩٠/١؛ والمعاني الكبير ص ٤٩٥؛ والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢١/١؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٤٦؛ ووصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠؛ وشرح المفصل ٤٣/٩، ٤٤؛ ولسان العرب ١٨٤/٦ (قنسر)، ١٣٣/٨ (ركع)، ٤٣٨/١٣ (هون)؛ ومغني اللبيب ١٥٥/١.

المعنى: لا تحتقر من هو دونك شأنًا، فربما يحطّ عليك الدهر في ذلك، ويأتي معه فيرفعه.

الإعراب: «لا»: الناهية. «تهين»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة منعاً من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «الفقير»: مفعول به منصوب. «علّك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم «علّ». «أن»: حرف مصدرية ونصب. «تركع»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر «علّ». «يومًا»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«تركع». «والدهر»: الواو حالية.

لأنها لما لم تصلح للحركة عُوملت معاملة حرف المد؛ فحذفت لالتقاء الساكنين، وإذا وليها ساكنٌ وهي بعد ألف على مذهب المجيز، فقال يونس: إنها تبدل هموة وتفتح، فتقول: «اضْرِبَاءَ الغلام»، و «اضْرِبْنَا الغلام»، قال سيوييه: وهذا لم تَقْلُهُ العرب، والقياسُ «اضْرِبِ العُلام»، و «اضْرِبِنِ الغلام»، يعني بحذف الألف والنون.

والثاني: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة، وإلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ) فتقول: «يا هُوَلاءِ اخْرُجُوا»، و «يا هُذِهِ اخْرُجِي»، تريد: اخْرُجْنِ واخْرُجِي، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتي.

* * *

٦٤٧ - وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
(وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أي الذي (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا) فتقول في «اضْرِبُنِ يا قوم»، و «اضْرِبِنِ يا هند»، إذا وقفت عليهما: اضْرِبُوا، واضْرِبِي، برَدَ واو الضمير ويائه كما مرّ، وتقول في «هل تَضْرِبُنِ»، و «هل تَضْرِبِينَ» إذا وقفت عليهما: «هل تَضْرِبُونُ»، و «هل تَضْرِبِينَ»، برَدَ الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف.

* * *

٦٤٨ - وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفًا، كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ: قَفَا
(وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا * وَقَفًا) أي: واقفًا، ويحتمل أن يكون مفعولاً له، أي: لأجل الوقف، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفَا)، ومنه «لِنَسْفَعَا»^(١)، و «لَيْكُونَا»^(٢)،

«الدهر»: مبتدأ مرفوع. «قد»: حرف تحقيق. «رفعه»: فعل ماضٍ، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة: «لا تهين» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تركع» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة: «علك أن...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «والدهر قد رفعه» في محل نصب حال. وجملة «رفعه» في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: «لا تهينن»، منعاً من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

(١) العلق: ١٥.

(٢) يوسف: ٣٢.

وقوله [من الطويل]:

٩٧٧ - [فِيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا] وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وقوله [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَازْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَيَأْتِي رَبَّ الرَّافِصَاتِ لِأَثَارًا^(١)

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف، كقوله [من المنسرح]:

٩٧٨ - اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا [ضَرْبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْتَسَ الْفَرَسِ]

٩٧٧ - التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧؛ والأزھية ص ٢٧٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ والدرر ١٤٩/٥؛ وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢؛ وشرح أبيات سيويه ٢٤٤/٢، ٢٤٥؛ وشرح التصريح ٢٠٨/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢، ٧٩٣؛ والكتاب ٥١٠/٣؛ ولسان العرب ٧٥٩/١ (نصب)، ٤٧٣/٢ (سج)، ٤٢٩/١٣ (نون)؛ واللمع ص ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤؛ والمقتضب ١٢/٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٧/٢؛ وأوضح المسالك ١١٣/٤؛ وجمهرة اللغة ص ٨٥٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٠٨؛ ووصف المباني ص ٣٢، ٣٣٤؛ وشرح المفصل ٣٩/٩؛ ومغني اللبيب ص ٣٧٢/١؛ والممتع في التصريف ٤٠/١؛ وهمع الهوامع ٧٨/٢.

والبيت ملفق من بيتين، هما:

فِيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لْتَفْصِدَا

وَذَا النَّصَبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَسْكُنْهُ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

اللغة: شرح المفردات: تقرّبها: أي تأكلتها.

المعنى: يقول: إياك أن تأكل الميتة، ولا تعبد إلا الله وحده.

الإعراب: فإياك: الفاء بحسب ما قبلها، «إياك»: ضمير منفصل مبنيّ في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره «احذر»، أو «احفظ». والميتات: الواو حرف عطف، «الميتات»: مفعول به لفعل محذوف منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. لا: النافية. تقرّبها: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وهو في محل جزم، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت». ولا: الواو حرف عطف، «لا»: النافية. تعبد: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت». الشيطان: مفعول به منصوب بالفتحة. والله: الواو حرف عطف، «الله»: اسم الجلالة مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. فاعبدا: الفاء زائدة، «اعبدا»: فعل أمر مبنيّ على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً مراعاة للرويّ. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت».

الشاهد فيه قوله: «فاعبدا» حيث أبدل النون الخفيفة ألفاً في الوقف.

(١) تقدم بالرقم ٩٦٠.

٩٧٨ - التخریج: البيت لطفرة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥؛ وخزاة الأدب ٤٥٠/١١؛ =

وقوله [من الطويل]:

٩٧٩ - [خِلافاً لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةَ رَأْيِهِ] كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تُذَكِّرَا

= والدرر ١٧٤/٥؛ وشرح شواهد المغني ٩٣٣/٢؛ وشرح المفصل ١٠٧/٦؛ ولسان العرب ١٨٣/٦ (قنس)، ٤٢٩/١٣ (نون)؛ والمقاصد النحوية ٣٣٧/٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥٢، ١١٧٦؛ والخصائص ١٢٦/١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٨٢/١؛ وشرح المفصل ٤٤/٩؛ ولسان العرب ٧١١/١١ (هول)؛ والمحتسب ٣٦٧/٢؛ ومغني اللبيب ٦٤٣/٢؛ والممتع في التصريف ٣٢٣/١.

اللغة: طارقها: اسم الفاعل من «طرق يطرق» إذا أتى ليلاً. قَوْنَسَ الفرس: العظم الناتئ بين أذني الفرس.

المعنى: اصرف عن نفسك هموم الحياة وكدوتها بسهولة، كما تضرب نتوء أذني الفرس ليستقيم.

الإعراب: «اضرب»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة الشعرية، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «عنك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل اضرب. «الهموم»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. «طارقها»: «طارق»: بدل من الهموم منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ضربك»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محلّ جر بالإضافة. «بالسوط»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر ضربك. «قونس»: مفعول به للمصدر (ضربك). «الفرس»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

والشاهد فيه قوله: «اضرب عنك» فإن الرواية فيه بفتح الباء، وأصل الكلام: «اضربنّ عنك» بنون توكيد خفيفة ساكنة، وفعل الأمر يبنى مع نوني التوكيد على الفتح. ثم حذف الشاعر نون التوكيد وهو ينويها، فلذلك أبقى الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها؛ لتكون هذه الفتحة مشيرة إلى النون المحذوفة ودالة عليها. وهذا شاذ؛ لأن نون التوكيد الخفيفة إنما تحذف إذا وليها ساكن.

٩٧٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في الحيوان ٨٤/٧؛ والمقاصد النحوية ٣٤٥/٤.

اللغة: الفيالة: ضعف الرأي.

الإعراب: خلافاً: مفعول مطلق، أو حال، أو مفعول لأجله منصوب. لقولي: جار ومجرور متعلقان بـ «خلافاً»، وهو مضاف، و«الباء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. من فيالة: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: «خالف»، وهو مضاف. رأيه: مضاف إليه مجرور، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. كما: «الكاف»: حرف جرّ، و«ما»: مصدرية. قيل: فعل ماضٍ للمجهول. قبل: ظرف زمان متعلق بـ «قيل» وهو مضاف. اليوم: مضاف إليه مجرور. خالف: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». تذكرنا: فعل مضارع للمجهول، و«الألف»: مبدلة من نون التوكيد، وأصله: «تذكرنّ»، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت».

والمصدر المؤول من «ما قيل» في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلقان بصفة للمصدر (خلافاً). وجملة «خالف»: في محلّ رفع نائب فاعل لـ «قيل». وجملة «قيل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تذكرنا»: جواب الطلب لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «خالف» حيث حذف نون التوكيد وفتح الحرف الأصلي الأخير من الفعل، وهو الفاء، وأصله: «خالقن». وقوله: «تذكرنا»: أبدل نون التوكيد بـ «ألف»، وأصله «تذكرن».

وحمل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(١).

خاتمة: أجاز يونسُ للواقف إبدالَ الخفيفة ياء أو واواً في نحو: «أخْشَيْنِ» و «أخْشَوْنُ»، فتقول: «أخْشَيْنِي» و «أخْشَوُوا»، وغيره يقوله: «أخْشِي» و «أخْشُوا»، وقد نقل عنه إبدالها واواً بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقاً، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل، فإنه قال: وأما يونس فيقول: «أخْشَوُوا» و «أخْشِي»، يزيد الواو والياء بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة، وهو ما نقله الناظم في التسهيل، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفاً، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه. ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تُحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون، وحذف الأولى.

وفي الغرة: إذا وقفت على «اضربان» على مذهب يونس زِدْتَ ألفاً عوض النون، فاجتمع ألفان؛ فهمزت الثانية فقلت: «اضْرِبَاء» اهـ. وقياسه في «اضْرِبْنَان»: «اضْرِبْنَاء». والله أعلم.

ما لا ينصرف

[حقيقة الصرف واختلاف العلماء فيه]:

قد مرّ في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً، وإنما يخرج منه عن أصله شَبْهُهُ بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا معانيد بُيِّنِي، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنِعَ الصرفَ.

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف، فقال:

* * *

٦٤٩ - (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكَنًا)

فقوله: «تنوين» جنس يشمل أنواع التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله: «أتى مبيئاً - إلخ» مُخْرَجٌ لِمَا سِوَى الْمَعْبَرِ عَنْهُ بِالصَّرْفِ، وَالْمُرَادُ بِالْمَعْنَى الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْأِسْمُ أَمْكَنَ - أَي زَائِدًا فِي التَّمَكُّنِ - بِقَاوِئِهِ عَلَى أَصْلِهِ، أَي: أَنَّهُ لَمْ يَشْبِهْ الْحَرْفَ فَيَبْنَى وَلَا الْفِعْلَ فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ.

تنبيهات: الأول: ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، وقيل: الصرف هو الجر والتنوين معاً.

الثاني: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمُقَابَلَةِ.

الثالث: يستثنى من كلامه نحو «مُسَلِّمات» فإنه منصرف مع أنه فاقدٌ للتونين المذكور؛ إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب.

الرابع: اختلف في اشتقاق المنصرف، فقيل: من الصَّرِيف، وهو الصوت؛ لأن في آخره التنوين وهو صوت، قال النابغة [من البسيط]:

٩٨٠ - [مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ اللَّحْمِ بَازِلُهَا] لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

أي: صوتٌ صوت البكرة بالحبل، وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، وقيل: من الانصراف وهو الرجوع؛ فكأنه انصرف عن شبه الفعل، وقال في شرح الكافية: سُمِّيَ منصرفاً لانتقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره، اهـ.

وأعلم أن المعبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعتان مختلفتان مرجعٌ إحداهما انلفظ ومرجعُ الأخرى المعنى، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في

٩٨٠ - التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٨، ٧٤١، ٩٤٤؛ والدرر ٣/٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣١؛ والكتاب ١/٣٥٥؛ ولسان العرب ٩/١٩١ (صرف)، ٢٧٧ (قذف)، ١١/٥٢ (بزل)، ١٥/١٩١ (قعا)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦/٧٧ (دخس)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢٠؛ وجمع الهوامع ١/١٩٣.

اللغة: مقذوفة: مرمية. اللحم الدخيس: الكثير المجتمع. البازل: البعير الذي بلغ تسعاً من عمره. الصريف: الصوت. القعو: البكرة. المسد: الحبل.

المعنى: يصف الشاعر ناقته الفتية فيقول: إنها مرمية باللحم، ولبازلها صوت شبيه بصوت البكرة إذ تلفّ حولها الحبال المجدولة.

الإعراب: مقذوفة: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي». بدخيس: جار ومجرور متعلقان بمقذوفة؛ وهو مضاف. اللحم: مضاف إليه مجرور. بازلها: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، و«ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. له: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. صريف: مبتدأ مؤخر. صريف: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. القعو: مضاف إليه مجرور. بالمسد: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (صريف).

وجملة «هي مقذوفة»: في محلّ جرّ صفة لـ (عيرانة) في بيت سابق. وجملة «بازلها...»: في محلّ جرّ صفة ثانية لها. وجملة «صريف موجود له»: في محلّ رفع خبر (بازلها).

الشاهد فيه قوله: «صريف» حيث ورد بمعنى الصوت.

المعنى وهي احتياجه إليه؛ لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل، ومن ثمَّ صُرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ لأنه خف فاحتتمل زيادة التنوين، وألحق به ما فرعيةً اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كـ «دريهم»، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأَجِيمَالٍ، أو من جهة المعنى كحائض وطامث؛ لأنه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل، ولم يصرف نحو أَحْمَدَ لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل، ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثِقَلٌ الفعل فلم يدخله التنوين، وكان في موضع الجر مفتوحاً.

* * *

[علل منع الصرف]:

والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله [من البسيط]:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوَزْنٌ فَعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ

المعنوية منها العلمية والوصفية، وباقيها لفظي؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء: العدل كَمَثْنَى وَثَلَاثَ، ووزن الفعل كـ «أَحْمَرَ»، وزيادة الألف والنون كَسَكْرَانَ. ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كَعُمَرَ وَيَزِيدَ وَمَرْوَانَ، وأربعة أخرى، وهي: العُجْمَةُ كإبراهيم، والتأنيث كَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ، والتركيب كَمَعْدِي كَرَبَ، وألف الإلحاق كأَرْطَى، وسترى ذلك كله مفصلاً.

وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً: خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير.

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين؛ لأنه أمكن في المنع، فقال:

* * *

٦٥٠ - (قَالَ أَلْفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ)

أي ألف التأنيث مقصودة كانت أو ممدودة - وهو المراد بقوله «مطلقاً» - تمنع صرف

ما هي فيه كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة كذِكْرِي وصَحْرَاء، أم معرفة كَرَضَوِي وزَكْرِيَاء، مفرداً كما مرّ، أو جمعاً كَجَزْحِي وأَصْدِقَاء، اسماً كما مرّ، أم صفة كَحُبْلِي وَحَمْرَاء.

وإنما استقلّت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف التاء فإنها في الغالب مُقَدَّرَة الانفصال؛ ففي المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتاء. وإنما قلت «في الغالب» لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير، كَهَمْزَة؛ فإن التاء ملازمة له استعمالاً، ولو قدر انفكاكه عنها لكان هُمَز كَحَطَم، لكن «حَطَم» مستعمل و«هَمْز» غير مستعمل. ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَّة وَعَرْقُوَّة، فلو قدر سقوط تاء حِذْرِيَّة وتاء عَرْقُوَّة لزم وجدان ما لا نظير له؛ إذ ليس في كلام العرب فِعْلِيٌّ ولا فَعْلُوٌّ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل، فلا اعتداد به، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا، ولذلك عوملت خامسةً في التصغير معاملةً خامسٍ أصليّ، فقليل في قَزَقْرِي: قُرَيْقِر، كما قيل في سَفَرَجَل: سَفَيْرِج، وعوملت التاء معاملةً عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب، فقليل في زُجَاجَة: زُجَاجَة.

فرعان: الأول: إذا سميت بكلتا من قولك «قامت كلتا جاريتيك» منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث، وإن سميت بها من قولك: «رأيت كلتيهما، أو كلتي المرأتين» في لغة كنانة صرفت؛ لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث.

الثاني: إذا رَحَّمَتْ حُبْلَوِي عَلَى لغة الاستقلال عند من أجازها فقلت يا حُبْلِي^(١) ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا.

* * *

[الألف والنون الزائدتان]:

٦٥١ - وزائداً فعْلان - في وَضْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ حُتَيْمٍ (وَزَائِدًا فَعْلَانًا) رفع بالعطف على الضمير في مَنَع، أي وَمَنَعَ صرف الاسم أيضاً زائداً فعْلان، وهما الألف والنون (في وَضْفِ سَلِيمٍ * مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ حُتَيْمٍ) إما لأن مؤنثه

(١) حُذِفَتْ ياء النسب المشددة للترخيم، ثم قُلِبَت الواو ألفاً بسبب تحركها وانفتاح ما قبلها. وُصِرَتْ هذه الكلمة لأن ألفها ليست للتأنيث بل هي منقلبة عن الواو كما تقدّم.

فَعَلَى كَسْكَرَانَ، وَعَضْبَانَ، وَنَدْمَانَ من الندم، وهذا متفق على منع صرفه، وإما لأنه لا مؤنث له، نحو لَخْيَانَ لكبير اللحية؛ وهذا فيه خلاف، والصحيحُ منعُ صرفه أيضاً؛ لأنه وإن لم يكن له فَعَلَى وجوداً فله فَعَلَى تقديرأ؛ لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فَعَلَى أولى به من فَعْلَانَة؛ لأن باب فَعْلَان فَعَلَى أَوْسَعُ من باب فَعْلَان فَعْلَانَة، والتقدير في حكم الوجود، بدليل الإجماع على منع صرف أَكْمَرَ وَأَدَرَ مع أنه لا مؤنث له، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر، ولكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره.

واحترز من فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَانَة فإنه مصروف، نحو: نَدْمَانَ من المُنَادِمَة ونَدْمَانَة وَسَيْفَانَ وَسَيْفَانَة، وقد جمع المصنّف ما جاء على فَعْلَانَ ومؤنثه فَعْلَانَة في قوله [من الهزج]:

أَجْرُ فَعَلَى لَفْعَلَاتَا	إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا	وسَيْفَانَا وَصَخْيَانَا
وَصَوْجَانَا وَعَلَانَا	وقَشُونَانَا وَمَصَّانَا
وَمَوْتَانَا وَنَدْمَانَا	وَأَتْبِعُهُنَّ نَضْرَانَا

واستدرك عليه لفظان، وهما حَمَصَان لغة في حُمَصَان، وأَلْيَان في «كَبَش أَلْيَان» أي كبير الألية، فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله:

وَزِدْ فِيهِرَّ حَمَصَانَا عَلَى لُعَاةِ وَأَلْيَانَا

فَالْحَبْلَان: الكبير البطن، وقيل: الممتلى غيضاً، والدَخْنَان: اليوم المظلم، والسَّخْنَان: اليوم الحار، والسَّيْفَان: الرجل الطويل، والصَّخْيَان: اليوم الذي لا غَيْمَ فيه، والصَّوْجَان: البعير اليابس الظهر، والعَلَان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقيق، والقَشُونَان: الدقيق الساقين، والمَصَّان: اللثيم، والمَوْتَان: البليد الميت القلب، والنَّدْمَان: المُنَادِم، أما ندمان من الندم فغير مصروف؛ إذ مؤنثه نَدْمَى وقد مرّ، والنَّضْرَان: واحد النصارى.

تنبيهات: الأول: إنما منع نحو سَكْرَانَ من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه: أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوفٍ ينسب معناه إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك. وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعَتَيْنِ لِأَلْفِي التانيث في نحو حَمْرَاء في أنهما في بناء يخص المذكر، كما أن ألفي حَمْرَاء في بناء يخص

المؤنث، وأنها لا تلحقهما التاء؛ فلا يقال: سَكْرَانَةٌ، كما لا يقال: حمراء، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف، والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعال وتَفَعَّل، فلما اجتمع في نحو سَكْرَانِ المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة - مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق، وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر - لضعف فرعية اللفظ في الصفة؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمى والتنكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف، والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في «رَجُلٌ عَدْلٌ، وِدْرَهُمْ ضَرْبُ الأَمِيرِ»، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مُبْعَدًا لها عن معناه، فكان كالمفقود، فلم يؤثر. ومن ثم كان نحو: «عالم، وشريف» مصروفًا مع تحقق ذلك فيه، وكذا إنما صرف نحو: «نَدْمَانٌ» مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر، وتلحقه التاء في المؤنث نحو «نَدْمَانَةٌ» فأشبهت الزيادة فيه بعضَ الأصولِ في لزومها في حالتَي التذكير والتأنيث وقبول علامته، فلم يعتد بها، ويشهد لذلك أن قوماً من العرب - وهم بنو أسد - يصرفون كل صفة على فَعْلَانٍ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء، ويستغنون فيه بِفَعْلَانَةٍ عن فَعْلَى، فيقولون: سكرانة، وغضبانة، وعَطْشَانَةٌ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حَمْرَاءَ، فلم تمنع من الصرف.

الثاني: فهم من قوله: «زائداً فَعْلَانٌ» أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان، كفَعْلَانٍ بضمّ الفاء نحو حُمْصَانٍ؛ لعدم شبههما في غيره بألفي التأنيث.

الثالث: ما تقدم - من أن المنع بزائدي فَعْلَانٍ لشبههما بألفي التأنيث في نحو حَمْرَاءَ - هو مذهب سيويه، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبَدَلَةٌ من ألف التأنيث. ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائديتين لا يقبلان الهاء، لا للتشبيه بألفي التأنيث.

* * *

[الوصفية ووزن الفعل]:

٦٥٢ - وَوَصِفٌ أَصْلِيٌّ، وَوَزْنٌ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَا: كَأَشْهَلًا

(وَوَصِفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَفْعَلًا * مَمْنُوعٌ) بالنصب على الحال من وزن أفعلا، أي حال كونه ممنوع (تأنيثٌ بِتَا كَأَشْهَلًا) أي: ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصفِ الأصلي ووزن

أفعل، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء، إما لأن مؤنثه فعلاء، كأشهل، أو فُعَلَى كأفضل، أو لأنه لا مؤنث له كأكَمَرَ وأَدَرَ؛ فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى؛ لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل، دون الاسم، فكان ذلك أصلاً في الفعل؛ لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى، فإن أنث بالتاء انصرفت، نحو: أزمَل، بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة؛ لضعف شبهه بلفظ المضارع؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمَر؛ لأنه صفة وعلى وزنه. نعم قولهم: «عامٌ أزمَل» غير مصروف؛ لأن يعقوب حكى فيه «سنةٌ رَملاء» واحترز بالأصلي عن العارض؛ فإنه لا يعتد به كما سيأتي.

تبيينان: الأول: مَثَلُ الشارح لما تلحقه التاء بأزمَل، وأباتر وهو القاطع لرحمه، وأداب وهو الذي لا يقبل نصحاً، فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة: أنا أرمَل فواضح، وأما أباتر وأداب فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما؛ إذا لم يدخلا في كلام الناظم؛ فإنه علق المنع على وزن أفعل، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل، أي الفعل به أولى، ولم يخصه بأفعل، ولفظه فيها:

وَوَصَفْتُ أَصْلِيَّ وَوَزَنُ أَصْلاً فِي الْفِعْلِ تَأْتِي بِهِ لَنْ تُوصَلَ
ولهذا احترز أيضاً من يَعْمَل ومؤنثه يَعْمَلَة، وهو الجَمَلُ السريع.

الثاني: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى، لا على وزن أفعل، ولا الفعل مجرداً؛ ليشمل نحو أحمِر وأفضل من المصغر؛ فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور، نحو أبيضِر. ولا يردُّ نحو بطل وجدل وتدس؛ فإن كل واحد منها وإن كان أصلاً في الوصفية، وعلى وزن فعل، لكنه وزنٌ مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم؛ فلا اعتداد به، اهـ.

* * *

٦٥٣ - وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ

(وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ) في نحو «مررت بنسوةٍ أربَع» فإنه اسمٌ من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به، فهو منصرف نظراً للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفية. وأيضاً فهو يقبل التاء، فهو أحق بالصرف من أزمَل؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه

عارض الوصفية، وكذلك أَرْنَبٌ من قولهم «رَجُلٌ أَرْنَبٌ» أي ذليل؛ فإنه منصرف لعرض الوصفية، إذ أصله الأرنب المعروف (وَعَارِضٌ الاسمية) أي وَالْغِ عَارِضَ الاسمية على الوصف؛ فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية.

* * *

٦٥٤ - (فَالأذْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الأَصْلِ وَضْفًا انْصِرَافُهُ مُنْعٍ)

نظراً إلى الأصل، وطرحاً لما عرض من الاسمية.

تنبيه: مثل أذهم في ذلك أسود للحية العظيمة، وأزقم لحيّة فيها نُقْط كالرقم، نظراً إلى الأصل وطرحاً لما عرض من الاسمية.

* * *

٦٥٥ - وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَضْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنَ المَنْعَا

(وَأَجْدَلٌ) للصر (وَأَخْيَلٌ) لطائر ذي نُقْط كالخيلان يقال له الشَّقْرَاقُ (وَأَفْعَى) للحية (مَضْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع، ولا أثر لما يُلْمَح في أَجْدَلٍ من الجَدَلِ وهو الشدة، ولا في أَخْيَلٍ من الخيول وهو كثرة الخيلان، ولا في أَفْعَى من الإيذاء؛ لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنْلَنَ المَنْعَا) من الصرف؛ لذلك، وهو في أَفْعَى أبعدُ منه في أَجْدَلٍ وَأَخْيَلٍ؛ لأنهما من الجَدَلِ ومن الخيول كما مر. وأما أَفْعَى فلا مادة لها في الاشتقاق، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة.

ومما استعمل فيه أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ غير مصروفين قوله [من الطويل]:

٩٨١ - كَأَنَّ العُقَيْلِيَّيْنَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ فِرَاحُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلًا بَازِيَا

٩٨١ - التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص ١٨٢؛ وشرح التصريح ٢/٢١٤؛ والمقاصد النحوية ٣٤٦/٤؛ ولجعفر بن علة الحارثي في المؤلف والمختلف ص ١٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٠٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٣؛ ولسان العرب ١١/١٠٤ (جدل).

شرح المفردات: العقيليون: المنتسبون إلى عقيل. القطا: طير يشبه الحمام. الأجدل: من الطيور الكاسرة. البازي: الصقر.

وقول الآخر [من الطويل]:

٩٨٢ - ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيلاً

= المعنى: يشبه الشاعر بني عقيل في المعارك، بفراخ القطا تذوب قلوبها خوفاً لدى مرآها الصقر. أي إنهم جنباء.

الإعراب: «كَانَ»: حرف مشبّه بالفعل. «العقيلين»: اسم «كَانَ» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «يوم»: ظرف زمان منصوب. «لقتيهم»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«هم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «فراخ»: خبر «كَانَ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «القطا»: مضاف إليه مجرور. «لاقين»: فعل ماضٍ، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل. «أجدل»: مفعول به منصوب. «بازياً»: نعت «أجدل» أو بدل منه.

وجملة: «كَانَ العقيلين فراخ» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لقتيهم» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «لاقين» في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «أجدل» حيث منعه من الصرف مع أنّه اسم في الأصل والحال، إذ هو اسم للصقر، وذلك لأنّه ضمّته الوصفية، وهي القوّة، فانضم إلى وزن الفعل.

٩٨٢ - التخرّيج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٧١؛ وشرح التصريح ٢/٢١٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٢؛ ولسان العرب ١١/٢٣٠ (خيل)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٤٨؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٠٠.

شرح المفردات: ذريني: دعيني. الشيمة: الطبيعة. الأخيل: طائر مشؤوم.

المعنى: يقول: اتركيني وما أنا عليه من خبرة وطبع، فما كنت يوماً عليك بشؤم.

الإعراب: «ذريني»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء الأولى في محلّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء في محلّ نصب مفعول به. «وعلمي»: الواو للمعية، «علمي»: مفعول معه منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «بالأمور»: جار ومجرور متعلقان بـ«علم». «وشيمتي»: الواو حرف عطف، «شيمتي»: معطوف على «علمي»، منصوب، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «فما»: الفاء: حرف استئناف، «ما»: من أخوات «ليس». «طائري»: اسم «ما» مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «يوماً»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«أخيل». «عليك»: جار ومجرور متعلقان بـ«أخيل». «بأخيلاً»: الباء حرف جرّ زائد، «أخيلاً»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنّه خبر «ما». ويجوز اعتبار «ما» نافية، فيكون «طائري» مبتدأ، و«أخيل» خبره.

وجملة: «ذريني» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ما طائري...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «بأخيلاً» حيث منعه من الصرف، وجرّه بالفتحة بدلاً من الكسرة مع أنّه اسم في الأصل والحال، وهو اسم لطائر معروف ذي خيلان، ومسوّج منعه من الصرف تضمينه معنى الوصف، وهو التلون والتشاؤم، لأنّ العرب تشاءم بهذا الطائر.

وكما شدَّ الاعتداد بعروض الوصفية في أَجْدَلْ وأخِيلَ وأفْعَى كذلك شدَّ الاعتداد بعروض الاسمية في أَبْطَحَ وأَجْرَعُ وأَبْرَقَ؛ فصَرَفَهَا بعضُ العرب، واللغة المشهورة مَنَعُهَا من الصرف؛ لأنها صفات استغْنِي بها عن ذكر الموصوفات، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أَرْنَبٍ وأَكْلَبٍ^(١) حين أجريا مُجْرَى الصفات، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رُجِعَ إليه بسبب ضعيف، بخلاف منع الصرف، فإنه خروج عن الأصل، فلا يصار إليه إلا بسبب قوي.

* * *

[الوصفية والعدل]:

٦٥٦ - (وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخَرَ)

منع: مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عَدْلٌ، والمفعول محذوف وهو «الصرف»، ومعتبر: خبره، وفي لفظ: متعلق به.

أي مما يمنع الصرف اجتماع العَدْل والوصف، وذلك في موضعين؛ أحدهما: المعدول في العَدْل إلى مَفْعَل نحو مَثْنَى، أو فُعَال نحو ثَلَاث. والثاني: في أُخَرَ المقابل لآخرين.

أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيوييه والجمهور العَدْل والوصف، فأَحَادٌ وَمَوْحَدٌ معدولان عن وَاحِدٍ وَاحِدٍ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى: معدولان عن اثنتين اثنتين، وكذلك سائرهما.

وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتاً، نحو: ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٢) وإما حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٣) وإما محبراً، نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» وإنما كرر لقصد التأكيد، لا لإفادة التكرير، ولا تدخلها «أل»، قال في الارتشاف: وإضافتها قليلة.

(١) قال محيي الدين عبد الحميد: «ظاهر صنيع الشارح أن «أكلب» مثل «أرنب» في كونه اسم جنس في الأصل، ثم وصف به، والمشهور أن «أكلب» من الكَلْب - بالتحريك - فلا يكون كأرنب، ولعل الكلمة مصحفة عن «أجدل» مثلاً».

(٢) فاطر: ١.

(٣) النساء: ٣.

وزهد الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف.

وردد بأنه لو كان المانع من صرف «أَحَادَ» مثلاً عَدْلُهُ عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزَمَ أحدُ أمرين: إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر، والإلزام منتف باتفاق، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ؛ ليكمل بذلك الشبهُ بالفعل، ولا يتأتى ذلك في «أَحَادَ» إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعَدْلُهُ عن واحد المضمن معنى التكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفية، وكذا القول في أخواته.

وأما أُخْرٍ فهو جمع أُخْرَى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مُغَايِر، فالمانع له أيضاً العدل والوصف، أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعال التفضيل، فحقه أن لا يُجْمَع إلا مقروناً بأل، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مَّا للواحد المذكور بدون تغير معناه، وذلك أن آخَرَ من باب أفعال التفضيل فحقه أن لا يشي ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة، فعُدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى؛ فقيل: عِنْدِي رَجُلَانِ آخِرَانِ، ورجال آخِرُونَ، وامرأة أُخْرَى، ونساء أُخْرٍ؛ فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخَرَ، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في «أُخْرٍ» لأنه معرب بالحركات، بخلاف «آخِرَانِ و آخِرُونَ» وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما، بخلاف «أخرى» فإن فيها أيضاً ألف التأنيث؛ فلذلك حُصَّ «أُخْرٍ» بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه، وإحالة منع الصرف عليه؛ فظهر أن المانع من صرف «أُخْرٍ» كونه صفة معدولة عن «آخَرَ» مراداً به جمع المؤنث؛ لأن حقه أن يُسْتَعْنَى فيه بأفْعَل عن فَعْل؛ لتجرده من «أل»، كما يستغنى بأكْبَرَ عن كَبُر في قولهم «رَأَيْتُهَا مع نساء أَكْبَرَ منها».

تنبيهان: الأول: قد يكون «أُخْرٍ» جمع «أخرى» بمعنى آخِرَةٍ فيصرف؛ لانتفاء العدل؛ لأن مذكرها آخِر بالكسر، بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى﴾^(١)، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ

الْآخِرَةَ^(١) فليست من باب أفعل التفضيل. والفرق بين أَخْرَى أَنَّى أَخَرَ وأخرى بمعنى آخِرَةَ أن تلك لا تدلُّ على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو جاءت «امرأة أخرى وأخرى» وأما أخرى بمعنى آخِرَةَ فتدل على الانتهاء ولا يُعْطَفُ عليها مثلها من جنس واحد، وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾^(٢) إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

وَمَنْعَ الْوَصْفِ وَعَذْلُ أَخْرَا مُقَابِلًا لِأَخْرَيْنَ فَاحْضُرُوا

الثاني: إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة - وهي: ذو الزيادتين، وذو الوزن، وذو العدل - بقي على منع الصرف؛ لأن الصفة لما ذهب بالتسمية خلفتها العلمية.

* * *

٦٥٧ - (وَوَزْنٌ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)

يعني ما وازنَ مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع؛ فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف، تقول: «مررت بقوم مَوْحَدٍ وأحاد، ومثنى وثناء ومثلث وثلاث، ومَرْبَعٍ وِربَاعٍ» وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها، ولهذا اقتصر عليها. قال في شرح الكافية: وروي عن بعض العرب «مَخْمَسٌ وَعُشَارٌ وَمَعَشْرٌ» ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها حُمَاساً أيضاً. واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنه يُقَاسُ على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزجاج، ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل، وخالفهم في بعضها.

الثاني: لا يقاس، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور البصريين.

الثالث: أنه يقاس على فَعَالٍ لكثرتة، لا على مَفْعَلٍ.

قال الشيخ أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة، وحكى

(١) العنكبوت: ٢٠.

(٢) الأعراف: ٣٩.

البناءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عُشَّار، وَمَنْ حَفِظَ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه: قال في التسهيل: ولا يجوز صرفها، يعني «آخَرَ» مقابل آخَرِينَ، وفُعَالٌ ومَفْعَلٌ في العدد مذهباً بها مذهب الأسماء، خلافاً للفراء، ولا مسمى بها، خلافاً لأبي علي وابن بَرَهَانَ، ولا منكرة بعد التسمية بها، خلافاً لبعضهم، اهـ.

أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز «اذخُلُوا ثَلَاثَ ثَلَاثٍ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا»، وخالفه غيره وهو الصحيح، وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها.

* * *

[صيغة منتهى الجموع]:

٦٥٨ - (وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلًا)
«كافلاً»: خبر «كن»، و«بمنع»: متعلق بـ «كافلاً» وكذا «لجمع»، و«مفاعل»: مفعول بمُشْبِهٍ.

يعني أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مَفَاعِلٌ أو مَفَاعِيلٌ، أي في كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسرٌ غيرٌ عارضٍ ملفوظٌ أو مقدَّرٌ على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منويّ به وبما بعده الانفصال؛ فإنّ الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية؛ فاستحق منع الصرف، ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلّا وأوله مضموم كغُذَّافِرٍ أو ألفه عوض من إحدى ياءي النسب، إما تحقيقاً كِيَمَانٍ وَشَامٍ؛ فإنّ أصلهما يَمِينِيٌّ وَشَامِيٌّ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف، أو تقديراً، نحو: تَهَامٍ وَثَمَانٍ؛ فإنّ ألفهما موجودة قبل، وكأنهم نسبوا إلى فَعَلٍ أو فَعَلٍ، ثم جذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف، أو ما يلي الألف غير مكسور بالأصالة، بل إما مفتوح كَبَرَاكَاهُ، أو مضموم كَتَدَارُكٍ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كَتَدَانٍ وَتَوَانٍ، ومن ثمّ صرف نحو عَبَالٍ جمع عَبَالَةٍ؛ لأن الساكن الذي يلي الألف فيه لا حظّ له في الحركة، والعبالة: الثقل، يقال: أُلْقِيَ عَبَالَتُهُ، أي ثقله، أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط

كطَوَاعِيَّةٍ وَكَرَاهِيَّةٍ، ومن ثم صرف نحو: مَلَائِكَةٌ وَصَيَارِفَةٌ، أو هو والثالث عارضان للنسب منويّ بهما الانفصال، وضابطه: أن لا يسبقا الألف في الوجود، سواء كانا مسبوقين بها كَرَبَاحِيٍّ وَظَفَّارِيٍّ، أو غير منفكين كَحَوَارِيٍّ وهو الناصر، وَحَوَالِيٍّ وهو المحتال، بخلاف نحو قَمَارِيٍّ وَبَحَاتِيٍّ؛ فإنه بمنزلة مصابيح.

وقد ظهر من هذا أن زنة مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتي.

وقد دخل بذكر التقدير نحو دَوَابٍّ فإنه غير منصرف؛ لأن أصله دَوَابِبٌ، فهو على وزن مفاعل تقديراً.

تنبيهات: الأول: لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميماً، نحو: مَسَاجِدٍ وَمَصَابِيحٍ، أو لم يكن نحو دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ.

الثاني: اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور، قال في الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك، فأجاز في تكسير هَبَيٍّ^(١) أن يقال هَبَاتِيٍّ بالإدغام، أي ممنوعاً من الصرف، قال: وأصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها.

الثالث: اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع، واختلفوا في العلة الثانية؛ فقال أبو علي: هي خروجه عن صيغ الآحاد، وهذا الرأي هو الراجح، وهو معنى قولهم: إن هذ الجمعية قائمة مقام علتين.

وقال قوم: العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديراً؛ فالتحقيق نحو: أَكَالِبٍ وَأَرَاهِطٍ؛ إذ هما جمع أَكْلُبٍ وَأَرْهُطٍ، والتقدير: نحو مَسَاجِدٍ وَمَنَابِرٍ؛ فإنه وإن كان جمعاً من أول وَهَلَةٌ لكنه بزنة ذلك المكرر، أعني أَكَالِبٍ وَأَرَاهِطٍ، فكأنه أيضاً جمع جمع، وهذا اختيار ابن الحاجب.

واستضعف تعليل أبي علي بأن أفعالاً وأفعلاً نحو أفراسٍ وأفلسٍ جمعان، ولا نظير لهما في الآحاد، وهما مصروفان.

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أن أفعالاً وأفعلاً يجمعان نحو أَكَالِبٍ وَأَنَاعِمٍ في أَكْلُبٍ وَأَنَعَامٍ، وأما

(١) الهبي: الصبي الصغير.

مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ فَلَا يَجْمَعَانِ؛ فَقَدْ جَرَى أَفْعَالٌ وَأَفْعُلٌ مَجْرَى الْآحَادِ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ، وَقَدْ نَصَّ الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى أَنَّهُ مَقِيسٌ فِيهِمَا.

الثاني: أَنَّهُمَا يُصَغَّرَانِ عَلَى لَفْظِهِمَا كَالْآحَادِ، نَحْوُ: أَكْتَلِبُ وَأَنْتَعِمَ، وَأَمَّا مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ فَإِنَّهُمَا إِذَا صُغِّرَا رُذًّا إِلَى الْوَاحِدِ، أَوْ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَصْغُرَانِ.

الثالث: أَنَّ كُلًّا مِنْ أَفْعَالٍ وَأَفْعُلٍ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الْآحَادِ يُوَازِنُهُ فِي الْهَيْئَةِ وَعَدَةِ الْحُرُوفِ، فَأَفْعَالٌ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ رَابِعَةً تَفْعَالٌ نَحْوُ: «تَجَوَّالٌ وَتَطَوَّافٌ؛ وَقَاعَالٌ، نَحْوُ: سَابَاطٌ وَخَاتَامٌ؛ وَقَعْلَالٌ، نَحْوُ: صَلْصَالٌ وَخَزَعَالٌ؛ وَأَفْعُلٌ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ تَفْعُلٌ، نَحْوُ: تَتْفُلٌ وَتَنْضُبٌ، وَمَفْعُلٌ، نَحْوُ: مَكْرُومٌ وَمَهْلُكٌ.

على أن ابن الحاجب لو سُئِلَ عَنْ مَلَائِكَةٍ لَمَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَعْضِلَ صَرْفَهُ إِلَّا بِأَنَّ لَهُ فِي الْآحَادِ نَظِيرًا نَحْوَ طَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ.

* * *

٦٥٩ - (وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي)

يعني ما كان من الجمع المُوازن مَفَاعِلٌ معتلاً فله حالتان؛ إحداهما: أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسِرَّةٍ، نَحْوُ: جَوَارٍ وَعَوَاشٍ، وَالْأُخْرَى أَنْ تَقْلِبَ يَأُوهُ أَلْفًا، نَحْوُ: عَذَارَى وَمَذَارَى.

فالأول يجري في رفعه وجره مجرى قاضٍ وسارٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه، نَحْوُ: ﴿وَمِنْ فَوْقَهُمْ عَوَاشٍ﴾^(١)، ﴿وَالْفَجْرِ وَلِيَالٍ عَشِيرٍ﴾^(٢) وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته، نَحْوُ: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي﴾^(٣).

والثاني: يَقْدَرُ إِعْرَابُهُ وَلَا يَنْوِنُ بِحَالٍ، وَلَا خِلَافٌ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا خَرَجَ مِنْ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ «كَالْجَوَارِي».

تنبيهات: الأول: اختلف في تنوين جَوَارٍ ونحوه؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة، لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض

(١) الأعراف: ٤١.

(٢) الفجر: ١، ٢.

(٣) سبأ: ١٨.

عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صَرْفٍ؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مَفَاعِل، وبقي اللفظ كَجَبَّاح فانصرف، والصحيحُ مذهبُ سيويه، وأما جَعَلُهُ عوضاً عن الحركة فضعيف؛ لأنه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو مُوسَى وَعِيسَى أولى؛ لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشدُّ من حاجة المتعسر، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترتم، واللازم منتفٍ فيهما، فكذا الملزوم، وأما كونه للصرْفِ فضعيف أيضاً؛ إذ المحذوف في قوة الموجود، وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب، واللازم كما لا يخفى منتفٍ.

فإن قلت: إذا جعل عوضاً عن الياء، فما سبب حذفها أوّلاً؟

قلت: قال في شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفاً ويُكْتَفَى بالكسرة التي قبلها، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل؛ التزموا فيه من الحذف ما كان جائزاً في الأذنى ثقلاً؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر؛ إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم، انتهى.

واعلم أن ما تقدم عن المبرد - من أن التنوين عوض عن الحركة - هو المشهور عنه، كما نقل الناظم في شرح الكافية، وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً، بدليل الرجوع إليه في الشعر، وحكموا له في جَوَارٍ ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهُم التقاء الساكنين، ثم عَوَّضُوا عما حُذِفَ التنوين، وهو بعيد؛ لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله.

الثاني: ما ذكر من تنوين جَوَارٍ ونحوه في الرفع والجر متفق عليه، نص على ذلك الناظم وغيره. وما ذكره أبو علي - من أن يونس وَمَنْ وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياؤه، وأنه يجرب بفتحة ظاهرة - وَهَمْ، وإنما قالوا ذلك في العَلَمِ وسيأتي بيانه.

الثالث: إذا قلت «مررتُ بِجَوَارٍ» فعلامه جره فتحة مقدرة على الياء؛ لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستقل، وقد ظهر أن قوله «كسار» إنما هو في اللفظ فقط، دون التقدير؛ لأن «سارٍ» جَرُّهُ بكسرة مقدرة، وتنوينه تنوين التمكين لا العوض؛ لأنه منصرف، وقد تقدم أول الكتاب.

[حكم المفرد الذي يشبه صيغة منتهى الجموع]:

٦٦٠ - (وَلِسْرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَفْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)

اعلم أن سَراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة؛ لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع؛ فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءي النسب، ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة، ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر، ولما وجد في مفرد أعجمي - وهو سَراويل - لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله «شبه اقتضى عموم المنع» أي: عموم منع الصرف في جميع الاستعمال، خلافاً لمن زعم غير ذلك.

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي، وأنه في التقدير جمع سِرْوَالَة سُمِّيَ به المفرد. وُردَ بأن سرِوَالَة لم يُسْمَع، وأما قوله [من المتقارب]:

٩٨٣ - عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ]

فمصنوع لا حجة فيه. وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول: سرِوَالَة، ويرد هذا القول أمران؛ أحدهما: أن سرِوَالَة لغة في سراويل، لأنها بمعناها، فليس جمعاً لها، كما

٩٨٣ - التخریج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/٢٣٣؛ والدرر ١/٨٨؛ وشرح التصريح ٢/٢١٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠؛ وشرح المفصل ١/٦٤؛ ولسان العرب ١١/٣٣٤ (سرل)؛ والمقتضب ٣/٣٤٦؛ وهمع الهوامع ١/٢٥.

الإعراب: عليه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. من اللؤم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «سرِوَالَة». سرِوَالَة: مبتدأ مؤخر. فليس: «الفاء»: استثنائية، «ليس»: فعل ماضي ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره (هو). يرق: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». لمستعطف: جار ومجرور متعلقان بـ «يرق».

وجملة «عليه سرِوَالَة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس يرق»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يرق»: في محل نصب خبر «ليس».

الشاهد فيه قوله: «سرِوَالَة» حيث وردت لغة في «سراويل»، لأنها بمعناها، وقد احتج به من قال إن جمعها «سراويل»، وهو ممنوع من الصرف لكونه جمعاً. وقال سيبويه: «سراويل» واحد، وهو أعجمي.

ذكره في شرح الكافية، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما ثبت في الأعلام.

تنبيهان: الأول: قال في شرح الكافية: وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث؛ فلو سُمِّيَ به مذكّر ثم صُعِّرَ لقليل فيه سُريُّلٌ غير مصروف للتأنيث والتعريف، ولولا التأنيث لُصِّرَفَ كما يصرف سُراجيلٌ إذا صُعِّرَ فقليل «سُريجيل» لزوال صيغة منتهى التكسير.

الثاني: شدّ منع صرفِ ثَمَانٍ تشبيهاً له بِجَوَارٍ، نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة، قال في شرح الكافية: ولقد شَبَّهَ ثمانياً بجوارٍ مَنْ قال [من الكامل]:

٩٨٤ - يَخْدُو ثَمَانِي مَوْلِعاً بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمَنْ بِرِزْيَغَةِ الإِرْتَاكِجِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدّم، وقيل: هما لغتان.

* * *

[حكم ما سُمِّيَ به من صِيغِ منتهى الجموع]:

٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحِقٌ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحِقٌ * بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ) يعني أنّ ما سُمِّيَ به من مثال مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلٍ فَحَقُّهُ مَنَعُ الصَّرْفِ، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد اسم رجل،

٩٨٤ - التخرّيج: البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٥٧/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٩٧/٢؛ ولسان العرب ٨٠/١٣، ٨١ (ثمن)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ١٦٤؛ والكتاب ٢٣١/٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧؛ والمقاصد النحوية ٣٥٢/٤.

اللغة: يحدو: يسوق. الزيفة: الميلّة. الإرتاج: إغلاق الرحم.

المعنى: يَصوِّرُ الشاعر سرعة ناقته بأنها شبيهة بحمار الوحش الذي يسوق ثمانى أتني مولعاً بلقاحها وهي لا تمكّنه من ذلك، ولشدة سوقه لها هممن بإسقاط أجنتها.

الإعزاب: يحدو: فعل مضارع مرفوع، وفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». ثمانى: مفعول به منصوب. مولعاً: حال منصوب. بلقاحها: جار ومجرور متعلقان بـ «مولعاً»، وهو مضاف، و «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. حتى: حرف ابتداء وغاية. هممن: فعل ماضٍ، و «النون»: ضمير في محلّ رفع فاعل. بزيفة: جار ومجرور متعلقان بـ «هممن»، وهو مضاف. الإرتاج: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «يحدو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هَمَمَنْ»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ثمانى» حيث منعه من الصرف للضرورة، مشبهاً إياه بـ (جوار).

أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سَرَوِيلِ وشَرَاحِيلِ، أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هَوَازِنِ. قال الشارح: والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيُّرُهُ انصرف على مقتضى التعليل الثاني، دون الأول، اهـ.

قال المرادي: قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صَرَفُهُ لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قولُ سيبويه؛ لأنهم منعوا سَرَوِيلَ من الصرف، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح، اهـ.

* * *

[العلمية والتركيب المزجي]:

٦٦٢ - وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرَفَهُ مُرْجَبًا تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوَ: «مَعْدِي كَرِبًا»

(وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرَفَهُ مُرْجَبًا * تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوَ مَعْدِي كَرِبًا) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين؛ أحدهما: ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، والثاني: ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول. وهذا شروع في الثاني، وهو سبعة أقسام كما مر.

الأول: المركب تركيب المزج، نحو: بَعْلَبَكَ وَحَضْرَمَوْتَ وَمَعْدِي كَرِبَ؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب، والمراد بتركيب المزج: أن يُجْعَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد، بل ينزل عَجْرُهُ من الصَّدْرِ منزلة تاء التأنيث، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصَّدْرِ، إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن، نحو: مَعْدِي كَرِبَ؛ لأن ثقل التركيبي أشدُّ من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيفٍ بأن سكنوا ياء معدي كرب ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يُفْتَحُ نحو رَامِيَّةٌ وَعَادِيَّةٌ، وقد يضاف أول جزأي المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكنون ياء معدي كرب ونحوه تشبيهاً بياء دَرْدَيْسٍ، فيقال: رأيت مَعْدِي كَرِبَ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الأفراد تشبيهاً بالألف؛ فالتزم في التركيبي لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الأفراد، ويعامل الجزء الثاني معاملةً لو كان منفرداً؛ فإن كان فيه مع التعريف سببٌ مؤثر أمتنع صرفه كهُرْمُزٍ من رَامٍ هُرْمُزٍ؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة، فيجر بالفتحة، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل، نحو: «جاء رامٌ هُرْمُزٌ»، و«رأيت رامٌ هُرْمُزٌ»، و«مررت برامٍ هُرْمُزٌ». ويقال في حضر موت: «هذه

حَضْرُمُوتٍ»، و «رَأَيْتُ حَضْرُمُوتٍ» و «مررت بحَضْرِمُوتٍ»؛ لأن «موتاً» ليس فيه مع التعريف سبب ثان، وكذلك «كرب» في اللغة المشهورة، وبعض العرب لا يصرفه حينئذ، فيقول في الإضافة: «هذا مَعْدِي كَرَبٌ»، فيجعله مؤنثاً، وقد بينان معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات، وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم.

* * *

[أنواع المركبات وحكم كل نوع منها]:

تنبيهان: الأول: أخرج بقوله: «معدّي كرباً» ما خُتم بـ «وَيْهِ»؛ لأنه مبني على الأشهر، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل، وكلامه على عمومه ليدخل على لغة مَنْ يعربه، ولا يرد على لغة مَنْ بناه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره في باب العلم.

الثاني: احترز بقوله «تركيب مزج» عن تركيب الإضافة والإسناد، وقد تقدم حكمهما في باب العلم.

وأما تركيب العَدَد، نحو: خَمْسَةَ عَشْرَ فمحتم البناء عند البصريين؛ وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتي في بابه، فإن سُمِّي به ففيه ثلاثة أوجه: أن يُقَرَّ على حاله، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وأن يُضَافَ صَدْرُهُ إلى عَجْزِهِ.

وأما تركيب الأحوال والظروف، نحو: «شَغَرَ بَغْرًا»، و «بَيْتَ بَيْتًا»، و «صَبَّاحَ مَسَاءً»، إذا سُمِّي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب. هذا رأي سيويوه. وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

* * *

[العلمية وزيادة الألف والنون]:

٦٦٣ - (كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَغَطَفَانِ وَكَأَضْبَهَانَا)

يعني أن زائدي فَعَلَانِ يمنعان مع العلمية في وزن فَعَلَانِ وفي غيره نحو حَمْدَانِ وَعُمْرَانِ وَعُمْرَانِ وَعَطْفَانِ وَأَضْبَهَانِ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

تنبيهات: الأول: علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رَدَّ «نِسْيَانٍ وَكُفْرَانٍ» إلى نسي وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلاية الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مُضَعَفٌ فلك اعتبارن: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك حَسَّان: إن جُعِلَ من الحِصِّ فوزنه فَعَلَّان، وحكمه أن لا ينصرف، وهو الأكثر فيه، ومن شعره [من السريع]:

٩٨٥ - مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ الْمُدَامِ وَمَظْعَنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْخِيَامِ

وإن جعل من الحُسنِ فوزنه فَعَال، وحكمه أن ينصرف، وشَيْطَان: إن جعل من شَاطِئٍ يَشِيْطُ إذا احترق امتنع صَرْفُهُ، وإن جعل من شَطْنٍ انصرف، ولو سميت بِرُمَانٍ فذهب سيبويه والخليل إلى المنع؛ لكثرة زيادة النون في نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه؛ لأن فَعَالاً في النبات أكثر، ويؤيده قول بعضهم: أرض مَرْمَنَةٌ^(٢).

الثاني: إذا أبدل من النون الزائدة لامٌ منع الصرف، إعطاءً للبدل حكم المبدل، مثال ذلك أَصَيْلَالٌ فَإِنْ أَصْلُهُ أَصَيْلَانٌ؛ فلو سُمي به منع، ولو أبدل من حرف أصلي نونٌ صُرِفَ، بعكس أَصَيْلَالٍ، ومثال ذلك حِجَّانٌ فِي حِجَاءٍ، أبدلت همزته نوناً.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيهاً لها بالزائدة، نحو سِنَانٍ وَبَيَانَ، والصحيحُ صَرْفُ ذَلِكَ.

* * *

٩٨٥ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٨٤.

اللغة: الرسوم: ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار. المظعن: الترحال.

الإعراب: ما: حرف نفي. هاج: فعل ماضٍ. حَسَّان: مفعول به. رسوم: فاعل مرفوع، وهو مضاف. المدام: مضاف إليه. ومظعن: «الواو»: حرف عطف، «مظعن»: معطوف على «رسوم» مرفوع، وهو مضاف. الحي: مضاف إليه. ومبنى الخيام: معطوف على «مظعن الحي» وتعرب إعرابها.

وجملة «ما هاج...»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «حَسَّان» حيث ورد ممنوعاً من الصرف.

(١) المرمنة: الكثيرة الرمان، ومثله مَسْبَعَةٌ، وَمَبْطَخَةٌ.

[العلمية والتأنيث]:

- ٦٦٤ - (كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرِطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتَقَى)
 ٦٦٥ - (فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورٍ، أَوْ سَقَرَ أَوْ زَيْدِ اسْمٍ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ)
 ٦٦٦ - (وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كِهْنَدَ، وَالْمَنَعُ أَحَقُّ)

مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديرًا، أما لفظاً فنحو فاطمة، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حُبْلَى وَصَحْرَاءَ، فأثرت في منع الصرف، بخلافها في الصفة، وأما تقديرًا ففي المؤنث المسمّى في الحال، كسُعَادَ وَزَيْنَبَ، أو في الأصل كَعَنَاقِ اسْمِ رَجُلٍ، أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها.

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً، أي سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا، ساكنِ الوَسَطِ أم لا، إلى غير ذلك مما سيأتي، نحو عائشة وطلحة وهبة، وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: زَيْنَبَ وَسُعَادَ؛ لأن الرابع يُنزل منزلة تاء التأنيث، أو محرّك الوسط كسَقَرَ وَلَطَى؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع، خلافاً لابن الأنباري، فإنه جعله ذا وجهين. وما ذكره في البسيط من أن سَقَرَ ممنوعُ الصرف باتفاق ليس كذلك، أو يكون أعجمياً كجُورَ ومَاءَ اسْمِيْ بِلْدَيْنِ؛ لأن العُجْمَةَ لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع؛ وحكى بعضهم فيه خلافاً؛ فقليل: إنه كهْنَدَ في جواز الوجهين، أو منقولاً من مذكَرٍ نحو «زيد» إذا سمي به امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادلاً خفة اللفظ، هذا مذهب سيبويه والجمهور. وذهب عيسى بن عُمَرَ والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين، واختلف النقل عن يونس.

وأشار بقوله «وجهان في العادم تذكيراً - إلى آخر البيت» إلى أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكَرٍ كهْنَدَ ودَعْدَ يجوز فيه الصرف ومنعه، والمنع أحق؛ فمن صرّفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومَت أحد السبيين، ومن منع نظر إلى وجود

السببين ولم يعتبر الخفة، وقد جمع بينهما الشاعرُ في قوله [من المُسرح]:

٩٨٦ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهِمَا دَعْدُ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعُلبِ

تنبيهات: الأول: ما ذكره من أن المنع أحمق هو مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح، قال ابن هشام: وهو غلط جلي، وذهب الزجاج - قيل والأخفش - إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه، نحو «قيداً» لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها^(١)؛ فلم يكثر في الكلام، بخلاف هند.

الثاني: لا فرق بين ما سُكُونُهُ أَصْلِيٌّ كِهِنْدُ، أو عارض بعد التسمية كَفَخْدُ، أو الإعلالِ

كدار.

٩٨٦ - التخريج: البيت لجريز في ملحق ديوانه ص ١٠٢١؛ ولسان العرب ١٦٦/٣ (دعد)، ٣٢١/٩ (لفع)؛ ونعييد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٨٢؛ وأما ابن الحاجب ص ٣٩٥؛ والخصائص ٦١/٣؛ وشرح قطر الندى ص ٣١٨؛ وشرح المفصل ٧٠/١؛ والكتاب ٢٤١/٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠؛ والمنصف ٧٧/٢.

اللغة والمعنى: تتلفع: تتغطى. المئزر: الرداء، أو الستر. العلب: ح العلبة، وهي إناء من جلود الإبل أو الخشب.

يقول: إن دعداً لم تتفتح كسائر الأعراب ولم تغتذ بغذائهم.

الإعراب: لم: حرف نفي وقلب وجزم. تتلفع: فعل مضارع مجزوم. بفضل: جار ومجرور متعلقان بـ «تتلفع»، وهو مضاف. مئزرها: مضاف إليه مجرور، و «ها»: في محل جرّ بالإضافة. دعد: فاعل مرفوع. ولم: الواو: حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. تغذ: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة من آخره. دعد: نائب فاعل مرفوع. في العلب: جار ومجرور متعلقان بـ «تغذ».

وجملة (لم تتلفع...) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (لم تغذ...) الفعلية معطوفة على جملة «لم تتلفع» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: صرّف «دعد» ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

(١) أي إن الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل، فالعرب لا تطلق اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادراً بخلاف أسماء الناس، فإن الاشتراك في هذه الأسماء كثير.

الثالث: قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة يبيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هُند، ذكر ذلك سيبويه، هذا لفظه، وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع، وبه صرح في التسهيل؛ فقول صاحب البسيط في «يَد» «صرفت بلا خلاف» ليس بصحيح.

الرابع: إذا صغر نحو هِنْدَ وَيَدَ تحتم منعه؛ لظهور التاء، نحو: هُنَيْدَةٌ وَيُدَيْتَةٌ، فإن صُغِرَ بغير تاء نحو حُرَيْبٍ - وهي ألفاظ مسموعة - انصرف.

الخامس: إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء، فإن كان ثلاثياً صُرِفَ مطلقاً، خلافاً للفراء وتعلب؛ إذ ذهب إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه، نحو: فَخِذْ أُمَّ سَكَنَ نَحْوِ حَرْبٍ، ولابن خروف في المتحرك الوسط - وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سَعَادٍ، أو تقديرًا كاللفظ نحو جَيْلٍ مخفف جَيْالٍ اسم للضبع بالنقل - منع من الصرف.

السادس: إذا سمي رجل بِنْتٍ أو أُخْتٍ صُرِفَ عند سيبويه وأكثر النحويين؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء «جِبْتٍ» و«سُخْتٍ»، قال ابن السراج: وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ إِنْ تَاءُ بِنْتٍ وَأُخْتٍ لِلتَّائِيثِ وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَبْنِيًّا عَلَيْهَا فَيَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْفَرَّاءِ. قلت: وقياس قول سيبويه أنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في «هند».

السابع: كان الأولى أن يقول «بتاء» بدل قوله «بهاء»؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التائيث التاء، والهاء بدل عندهم عنها في الوقف، وقد عبر بالتاء في باب التائيث فقال: «علامة التائيث تاءٌ أو ألفٌ»، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء «بنت» و«أخت»، وكذا فعل في التسهيل.

الثامن: مراده بـ «العار» في قوله «وشرط منع العار» العاري من التاء لفظاً، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة.

* * *

[العلمية والعجمة]:

٦٦٧ - (وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ، مَعِ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ - صَرْفُهُ أَمْتَنَعِ)

أي: مما لا ينصرف ما فيه فَرْعِيَّةٌ المعنى بالعلمية وفَرْعِيَّةٌ اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية، لكن بشرطين: أي يكون عجميَّ التعريف، أي: يكون علماً في لغتهم، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، فإن كان الاسم عجميَّ الوضع غير عجميَّ التعريف انصَرَفَ كَلِمَتُهُ إذا سُمِّيَ به رجل؛ لأنه قد تُصَرَّفَ فيه بنقله عما وضعته العجم له، فألحق بالأمثلة العربية، وذهب قوم منهم الشلوبين وابنُ عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداءً كَبُنْدَار، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسمُ علماً في لغة العجم، وكذا ينصرف العلم في العجمية إذا لم يزد على الثلاثة، بأن يكون على ثلاثة أحرف؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تُبْنَى عليه الآحاد العربية، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نُوحٍ ولُوطٍ، والمتحرك نحو شَرٍّ ولَمَكٍ.

قال في شرح الكافية: قولاً واحداً في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى مَنْ جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة؛ لأن العجمة سبب ضعيف، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة، قال: وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقاً السيرافي وابن بزهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزاً لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغربية، اهـ.

قلت: الذي جَعَلَ ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بنُ عمر، وتبعه ابن قتيبة والجرجاني.

ويتحصّل في الثلاثي ثلاثة أقوال: أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً، وهو الصحيح، الثاني: أن ما تحرك وَسَطُهُ لا ينصرف، وفيما سكن وسطه وجهان، الثالث: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف، وما سكن وسطه ينصرف، وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهات: الأول: قوله «زَيْدٌ» هو مصدر رَادٌ يَزِيدُ زَيْدًا وَزَيْدَانًا.

الثاني: المراد بالعجمي ما نُقِلَ من لسان غير العرب، ولا يختص بلغة الفُرس.

الثالث: إذا كان الأعجمي رُبَاعِيًّا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء.

الرابع: تُعْرَفُ عُجْمَةُ الاسم بوجوه: أحدها: نقل الأئمة، ثانيها: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم، ثالثها: عُرُؤُهُ من حروف الدَّلَاقَةِ وهو خماسيٌّ أو رباعيٌّ، فإن كان في الرباعيِّ السين فقد يكون عربيًّا، نحو: عَسَجَد، وهو قليل. وحروف الدَّلَاقَةِ ستة

يجمعها قولك: «مر بنفل». رابعها: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو: قَجَجٌ وَجَجٌ، والصاد والجيم نحو: صَوْلَجَانٌ، والكاف والجيم نحو اسكرجة، وتبعية الراء للنون أول كلمة، نحو: نَزَجِلٌ، والزاي بعد الدال نحو: مُهَنْدِزٌ.

* * *

[العلمية ووزن الفعل]:

٦٦٨ - (كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ: كَأَحْمَدٍ، وَيَعْلَى)

أي مما يمنع الصرف مع العلمية وزنُ الفعل، بشرط أن يكون مختصاً به أو غالباً فيه .

والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعلٍ إلا في نادر أو عِلْمٍ أَعْجَمِيٍّ، كصيغة الماضي المفتوح بتاء المطاوعة كَتَعَلَّمَ، أو بهمزة وصل كأنطلق، وما سوى أفعَلُ ونَفَعَلُ وتَفَعَلُ ويُفَعَلُ من أوزان المضارع، وما سلمت صيغته من مَصُوغٍ لما لم يُسَمَّ فاعله وبناء فَعَلٌ وما صيغ للأمر من غير فاعَلٍ والثلاثي، نحو انطَلِقُ ودَخِرْجُ، فإذا سُمِّيَ بهما مجردين عن الضمير قيل هذا انطَلِقُ ودَخِرْجُ، ورأيت انطَلِقُ ودَخِرْجُ، ومررت بانطَلِقُ ودَخِرْجُ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختصُّ بالفعل، والاحتراز بالنادر من نحو دُئِلَ لِدُوَيْتِيَّةَ، وَيَنْجَلِبُ لِخَرَزَةَ وَتُبَشِّرُ لَطَائِرَ، وبالعلم من نحو خَضَمَ بالمعجمتين لرجل، وشَمَّرَ لفرس، وبالأعجمي من بَقَمَ واستبرق، فلا يمنع وجدانُ هذه الأسماء اختصاصَ أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل، فالاختصاص باقٍ.

والمراد بالغالب: ما كان الفعلُ به أولى، إما لكثرة فيه كإثْمِدٍ وإصْبَحَ وأُبْلِمَ فإن أوزانها تقلُّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدلُّ على معنى في الفعل دون الاسم كأفْكَلِ وأكْلِبِ؛ فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعَلُ وأفْعَلُ تدلُّ على معنى في الفعل، نحو: أذْهَبُ وأكْتُبُ، ولا تدلُّ على معنى في الاسم، فكان المفتوح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتوح بأحدهما من الأسماء .

وقد يجتمع الأمران نحو: بَرَمِعُ وَتَنْصُبُ؛ فإنهما كإثمد في كونه على وزن يكثر في

الأفعال ويقل في الأسماء، وكأفكَل في كونه مفتتحاً بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم.

تنبيهات: الأول: قد اتضح بما ذكر أنّ التعبير عن هذا النوع بأن يقال: «أو ما أصله الفعل» كما فعل في الكافية «أو ما هو به أولى» كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب.

الثاني: قد فهم من قوله «يخص الفعل أو غالب» أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف، نحو: ضَرَبَ وَدَخَرَ، خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه، تمسكاً بقوله [من الوافر]:

٩٨٧ - أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا [مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

٩٨٧ - التخرīj: البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ والأصمعيات ص ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب ٢٥٥/١، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر ٩٩/١؛ وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١؛ وشرح المفصل ٦٢/٣؛ والشعر والشعراء ٦٤٧/٢؛ والكتاب ٢٠٧/٣؛ والمقاصد النحوية ٣٥٦/٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦؛ وأوضح المسالك ١٢٧/٤؛ وخزانة الأدب ٤٠٢/٩؛ وشرح شواهد المغني ٧٤٩/٢؛ وشرح المفصل ٦١/١، ١٠٥/٤؛ ولسان العرب ١٢٤/١٤ (ثني)، ١٥٢ (جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠؛ ومجالس ثعلب ٢١٢/١؛ ومغني اللبيب ١٦٠/١؛ والمقرب ٢٨٣/١؛ وهمع الهوامع ٣٠/١.

اللغة وشرح المفردات: جلا: في الأصل فعل ماضٍ فسَمِي به كما سَمِي بـ «يزيد» و «يحمد»... وابن جلا: كناية عن أنه شجاع. طلاع: صيغة مبالغة لـ «طالع». الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنه لا يهاب أحداً، وأنه قادر على الاضطلاع بعظائم الأمور. الإعراب: أنا: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. ابن: خير المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. وهو مضاف. جلا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر. وطلاع: الواو حرف عطف، «طلاع»: معطوف على «ابن» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. الثنايا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر. متى: اسم شرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تعرفوني». أضع: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسرة منعاً من التقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». العمامة: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. تعرفوني: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والنون الثانية للوقاية، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة: «أنا ابن جلا...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعرفوني» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا». والشاهد فيه قوله: «ابن جلا» حيث اعتبر «جلا» اسماً ممنوعاً من الصرف.

ولا حجة فيه؛ لأنه محمول على إرادة «أنا ابن رَجُلٍ جَلَاَ الأمور وَجَرَّهَا». فـ «جَلَاَ» جملة من فعل وفاعل؛ فهو محكي لا ممنوع من الصرف، كقوله [من الرجز]:

بُنْتُ أَخَوَالِي نَيْيَ يَزِيدُ [ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ]^(١)

والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كغَسَبِ اسم رجل مع أنه منقول من «كغَسَب» إذا أسرع. وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُخكى مُسَمًى به وإن كان غير مسند إلى ضمير، متمسكاً بهذا البيت.

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غَلَبَتْ للأفعال فلا تُجره في المعرفة نحو رجل اسمه «ضَرَبَ» فإن هذا اللفظ وإن كان اسماً للعَسَل الأبيض هو أشهرُ في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحَجَرٍ لأنه يكون فعلاً تقول: «حَجَرَ عليه القاضي»، ولكنه أشهرُ في الاسم.

الثالث: يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان: أحدهما: أن يكون لازماً، الثاني: أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم؛ فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شبيهاً بالأمر من عَلِمَ، وفي الجر شبيهاً بالأمر من ضرب، وفي الرفع شبيهاً بالأمر من حَرَجَ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة. وخرج بالثاني نحو: «رُدَّ»، و«قِيلَ» فإن أصلهما: رُدِدَ وَقُوِلَ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة بُرِدَ وفِيلَ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي، ولو سميت رجلاً بألْبَبٍ بالضم جمع لُبٍّ لم تصرفه؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باينَ الفعل بالفك. وشمل قولنا «إلى مثالٍ هو

= الشاهد فيه قوله: «ابن جلا» حيث اعتبر «جلا» اسماً ممنوعاً من الصرف. واختلف في سبب منعه، فقال عيسى بن عمر: إنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وقال الجمهور إنه لم يَتَوَّن للحكاية لا لمنع الصرف، فهو منقول عن جملة، أي عن فعل وضمير الغائب المستتر فيه، أو هو فعل ماضٍ باقٍ على فعليته، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ صفة لموصوفٍ مجرورٍ محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

للإسم «قسمين؛ أحدهما: ما خرج إلى مثال غير نادر، ولا إشكال في صرفه نحو: «رُدَّ»، و«قِيلَ» والآخر ما خرج إلى مثال نادر، نحو: «انطَلَقَ» إذا سكنت لامه، فإنه خرج إلى مثالٍ إنقُخل^(١)، وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع، وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرج إلى وزن الاسم نحو: «يَزِيد» امتنع صرفه.

الرابع: اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضُربَ بسكون العين مخففاً من ضُربَ المجهول؛ فذهب سيبويه إلى أنه كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع من الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً.

* * *

[العلمية وألف الإلحاق المقصورة]:

٦٦٩ - (وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ)

أي ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية؛ لشبهها بألف التأنيث من وجهين؛ الأول: أنها زائدة ليست مُبدلة من شيء، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء، والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أُرطى فإنه على مثال سَكْرَى، وعِزْهَى فهو على مثال ذِكْرَى، بخلاف الممدودة نحو عِلْبَاء، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يُلْحَقُ به كَحَامِيمِ اسم رجلٍ فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهَائِيلَ في الوزن والامتناع من الألف واللام، وكَحَمْدُونَ عند أبي علي، حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة. يرى أن حَمْدُونَ وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واوٌ بعد ضمة ونونٌ لغير جَمْعِيَّة لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية، بل في استعمال عجمي حقيقة أو حكماً، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة.

تنبيهان: الأول: كان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحاً وبالمثال أو بهما كما فعل في الكافية، فقال:

وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُوراً مَنَعٌ كَعَلَقَى أَنْ ذَا عَلَمِيَّةٍ وَقَعٌ

(١) الإنقحل: الرجل الذي يبس جلده على عظمه.

الثاني: حكم ألف التكاثر كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو قَبَعَثَرِي، ذكره بعضهم.

* * *

[العلمية والعدل]:

٦٧٠ - (وَالْعَلْمُ أَمْتَعٌ صَرَفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلَ التَّوَكِيدِ أَوْ كَتَعَلَا)
٦٧١ - (وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ)

أي يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء:

أحدها: فَعَلٌ في التوكيد، وهو جُمِعُ وَكْتَعُ وَبُصْعُ وَبُتْعُ؛ فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية. هذا ما مشى عليه في شرح الكافية، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور. وقيل: بالعلمية، وهو ظاهر كلامه هنا، ورّده في شرح الكافية وأبطله، وقال في التسهيل: شبه العلمية أو الوصفية.

قال أبو حيان: وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جُمِعَ لا أعرف له فيه سلفاً.

ومعدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات كصخرَاء وصخرَاوَات؛ لأن مذكره جمع بالواو والنون، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، وهذا اختيار الناظم. وقيل: معدولة عن فَعَلٌ لأن قياس أفْعَلٌ فعلاء، أن يُجْمَع مذكره ومؤنثه على فَعَلٌ نحو حُمُرٍ في أَحْمَرَ وَحَمْرَاءٍ وهو قول الأخفش والسيرافي، واختاره ابن عصفور. وقيل: إنه معدول عن فَعَالِي كصخرَاء وصَحَارِي، والصحيح الأول؛ لأن فعلاء لا يجمع على فَعَلٍ إلا إذا كان مؤنثاً لأفْعَلٌ صفة كَحَمْرَاءٍ وَصَفْرَاءٍ، ولا على فَعَالِي إلا إذا كان اسماً مخصّصاً لا مذكّر له كصخرَاء، وجمعاء ليس كذلك.

الثاني: عَلِمَ المذكَر المعدول إلى فَعَلٍ، نحو عَمَرَ وَزُفَرَ وَزُحَلَ وَمُضَرَ وَثَعَلَ وَهَبَلَ

وَجُسْمٌ وَقْتُمْ وَجُمَحٌ وَقُرْحٌ وَدُلْفٌ؛ فَعَمَرٌ: معدول عن عامر، وَزَفَرٌ: معدول عن زافرٍ وكذا باقيها. قيل: وبعضها عن أَفْعَلَ وهو نُعَلٌ. وطريقُ العِلْمِ بَعْدَلٌ هذا النوع سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع، وإنما جُعِلَ هذا النوع معدولاً لأمرين؛ أحدهما: أنه لو لم يقدر عَدْلُهُ لزم ترتيب المنع على علة واحدة؛ إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل؛ فجعل «عَمَرٌ» معدولاً عن «عامر» العَلْمِ المنقول من الصفة ولم يُجعل مرتجلاً، وكذا باقيها، وذكر بعضهم لعدله فائدتين؛ إحداها لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية؛ إذ لو قيل «عامر» لتوهم أنه صفة.

فإن وَرَدَ فُعَلٌ مصروفاً وهو عَلِمَ علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أُدِدٍ، وهو عند سيبويه من الودِّ فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهمزته أصلية.

فإن وجد في فُعَلٍ مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً، نحو: «طَوَى» فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو «تَلَلٌ» اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند مَنْ يرى منع الثلاثي للعجمة؛ إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره.

ويلتحق بهذا النوع ما جُعِلَ علماً من المعدول إلى فُعَلٍ في النداء كغُدَّرَ وفُسَّقَ، فحكمه حكم «عَمَرٌ».

قال المصنف: هو أحق من عَمَرٍ بمنع الصرف؛ لأن عَدْلَهُ محقق، وعدل «عَمَرٌ» مقدر، اهـ. وهو مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وتبعه ابن السِّدِّ إلى صرفه.

الثالث: سَحَرٌ إذا أريد به سَحَرٌ يوم بعينه؛ فالأصل أن يعرف بـ «أل» أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حيثئذ ظرفٌ لا يَتَصَرَّفُ ولا يَنْصَرَفُ، نحو: «جِئْتُ يوم الجمعة سَحَرٌ»، والمانع له من الصرف العدلُ والتعريفُ، أما العدل فعن اللفظ بـ «أل» فإنه كان الأصل أن يعرف بها، وأما التعريف فقليل: بالعلمية؛ لأنه جعل علماً لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل. وقيل: بشبه العلمية؛ لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور، وقوله هنا «والتعريف» يوميء إليه؛ إذ لم يقل والعلمية، وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي - إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف.

قال في شرح الكافية: وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه؛ أحدها: أن ما ادَّعاه ممكن

وما أدعيناها ممكن، لكن ما أدعيناها أولى؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه، لأن الممنوع الصرف باقٍ على الإعراب، بخلاف ما ادّعاه؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه.

الثاني: أنه لو كان مبيّناً لكان غيرُ الفتح أولى به؛ لأنه في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحه لثلاثتهم الإعراب، كما اجتنبت في «قَبْلُ» و «بعدُ» والمنادى المبني.

الثالث: أنه لو كان مبيّناً لكان جائرُ الإعراب جواز إعراب «حين» في قوله:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا [فَقُلْتُ أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَأَنْعُ] (١)

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف.

فلو نكر «سَحَرُ» وجب التصرف والانصراف، كقوله تعالى: ﴿نَجِيئًا هُمْ يَسْحَرُونَ نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ (٢) اهـ.

وذهب السهيلي إلى أنه معرب، وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة، وذهب الشلوين الصغير إلى أنه معرب، وإنما حذف تنوينه لنية «أل»، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه: نظير سَحَرٍ في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم؛ فإن منهم من يُعْرِبه في الرفع غير منصرف، وبينه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يُعْرِبه إعراباً ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث، خلافاً لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر. وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يُعْرِبونه إعراباً ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بـ «مُدٌّ» أو «منذ» فقط. وزعم الزجاجي أن من العرب مَنْ يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز:

٩٨٨ - إني رأيتُ عَجَباً مُدٌّ أُمَسَا [عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمَسَا]
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمَسَا لا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضَرْسَا]

(١) تقدم بالرقم ٦١٩.

(٢) القمر: ٣٤، ٣٥.

٩٨٨ - التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٢؛ وأوضح المسالك ٤/١٣٢؛ وخزانة الأدب ٧/١٦٧، ١٦٨؛ والدرر ٣/١٠٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٢٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٦؛ وشرح المفصل ٤/١٠٦، ١٠٧؛ والكتاب ٣/٢٨٤؛ ولسان العرب ٦/٩، ١٠ (أمس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف =

قال في شرح التسهيل: ومُدَّعَاهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في «أَمْسَا» فتحُ إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق أن لا يُعَوَّلَ عليه. اهـ، ويدل للإعراب قوله [من الخفيف]:

٩٨٩ - اَعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بِأَسْ وَتَنَاسَ الَّذِي تَصَمَّنَ أَمْسُ

= ص ٩٥؛ والمقاصد النحوية ٣٥٧/٤؛ ونوادير أبي زيد ص ٥٧؛ وهمع الهوامع ٢٠٩/١؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤١، ٨٦٣.

اللغة والمعنى: السعالِي: ج السعلاة وهي أخبث الغيلان، أو ساحرة الجن كما كان يعتقد الجاهليون.

يقول: من العجائب التي رأيتها أمس تلك العجائز الخمس اللواتي يشبهن الغيلان.

الإعراب: إني: حرف مشبه بالفعل، واسمها ياء المتكلم. رأيت: فعل ماضٍ مبني على السكون.

والثاء: فاعل. عجباً: مفعول به منصوب. مُدَّ: حرف جرّ. أمسا: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بـ «رأيت». عجائزاً: بدل من «عجباً» منصوب. مثل: نعت «عجائزاً»، وهو مضاف. السعالي: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. خمساً: نعت «عجائزاً». وجملة (رأيت عجباً...) في محلّ رفع خبر «إن». يأكلن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. وجملة «يأكلن» في محلّ نصب نعت «عجائزاً». ما: اسم موصول مبني على السكون في محلّ نصب مفعول به. في: حرف جرّ. رحلهنّ: رحل: اسم مجرور، وهو مضاف، و«هنّ»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول. همساً: حال منصوب. لا: حرف نفي. ترك: فعل ماضٍ. الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع. لهنّ: جار ومجرور متعلقان بـ «ترك». ضرساً: مفعول به منصوب بالفتحة. وجملة (لا ترك الله لهنّ ضرساً...) استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مدّ أمسا» حيث جاءت كلمة «أمس» غير منصرفة، فجرّت بالفتحة، والألف للإطلاق.

٩٨٩ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الدرر ١٠٧/٣؛ وشرح التصريح ٢٢٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٧٢/٤؛ وهمع الهوامع ٢٠٩/١.

شرح المفردات: اعتصم: تمسك. البأس: الشدة. عنّ: بدا، ظهر.

المعنى: يقول: تمسك بالأمل، ولا تستسلم لليأس إن نشزت أمامك المصاعب وتغافل عن الماضي وما حمله لك من آلام.

الإعراب: «اعتصم»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت».

«بالرجاء»: جار ومجرور متعلقان بـ «اعتصم». «إن»: حرف شرط. «عنّ»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط. =

وأجاز الخليل في «لقيته أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء و «أل» فتكون الكسرة كسرة إعراب. قال في شرح الكافية: ولا خلاف في إعراب «أمس» إذا أضيف، أو لُفِظَ معه بالألف واللام، أو نكر، أو صُغِّرَ، أو كسِّرَ.

٦٧٢ - وَابْنِ عَلِيٍّ الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا

٦٧٣ - عِنْدَ تَمِيمٍ، وَأَضْرَفَنَ مَا نُكَّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّغْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

(وَابْنِ عَلِيٍّ الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا * مُؤَنَّثًا) أي مطلقاً في لغة الحجازيين؛ لشبهه بنزالِ وَزْنًا وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً. وقيل: لتضمنه معنى هاء التأنيث، قاله الربيعي. وقيل: لتوالي العِلَلِ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد، والأول هو المشهور، تقول: «هذه حَذَامٌ وَوَبَارٍ»، و «رَأَيْتَ حَذَامٌ وَوَبَارٍ»، و «مررت بحَذَامٍ وَوَبَارٍ»، ومنه قوله [من الوافر]:

٩٩٠ - إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

«بأس»: فاعل مرفوع بالضمّة. «وتناس»: الواو حرف عطف، «تناس»: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «الذي»: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «تضمّن»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. «أمس»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة: «اعتصم» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «إن عن بأس...» الشرطية اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوفة المقدّرة بـ «فتناس» في محلّ جزم لاقترابها بالفاء. وجملة «تناس» معطوفة على جملة «اعتصم» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «تضمّن أمس» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تضمّن أمس» حيث رفع «أمس» بالضمّة على لغة بني تميم، والحجازيون يبنونها على الكسر.

٩٩٠ - التخرّيج: البيت لِجَمِيمِ بْنِ صَعْبٍ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ ٢/٢٢٥؛ وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٢/٥٩٦؛ وَالْعَقْدِ الْفَرِيدِ ٣/٣٦٣؛ وَلسان العرب ٦/٣٠٦ (رقش)؛ وَالْمَقَاصِدِ النُّحُوِيَّةِ ٤/٣٧٠؛ وَوَلَهُ أَوْ لَوْشِيمِ بْنِ طَارِقٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٢/٩٩ (نصت)؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٤/١٣١؛ وَالْخِصَائِصِ ٢/١٧٨؛ وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ ص ٥٨؛ وَشَرْحِ قَطْرِ النَّدَى ص ١٤؛ وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٤/٦٤؛ وَمَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ص ٧٥؛ وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١/٢٢٠.

الإعراب: إذا: ظرف يتضمّن معنى الشرط مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه. قالت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. حذام: فاعل مبنيّ على الكسر في محلّ رفع. فصدّقوها: الفاء: واقعة في جواب «إذا»، صدّقوها: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل، و «ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. فإنّ: الفاء: تعليلية، إنّ: حرف مشبّه بالفعل. القول: اسم «إنّ» منصوب. ما: اسم موصول في محلّ رفع خبر «إنّ». قالت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. حذام: فاعل مبنيّ على الكسر في محلّ رفع.

«وَهُوَ نَظِيرُ جُسَمًا» وَعُمَرُ وَزُفَرٌ (عِنْدَ تَمِيمٍ) أَي مَنُوعُ الصَّرْفِ لِلْعَلْمِيَّةِ وَالْعَدْلَانِ عِنَ

«فاعلة»، وهذا رأي سيبويه.

وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوي كزئيب، وهو أقوى على ما لا يخفى.

وهذا فيما ليس آخره راء، فأما نحو: «وَبَارٍ وَظَفَارٍ وَسَفَارٍ فَأَكْثَرُهُمْ بَيْنَهُ عَلَى الْكسْرِ

كأهل الحجاز؛ لأن لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصرف لامتنعت.

وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله [من محلل البسيط]:

٩٩١ - [أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ]

وجملة (قالت حذام) الفعلية في محل جر بالإضافة. وجملة (صدقوها) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة (إن القول...) الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية أو تعليلية. وجملة (قالت حذام) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «حذام» حيث جاء هذا الوزن مبنياً على الكسر، على وزن «فعال».

٩٩١ - التخريج: البيتان للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ (وفيه «حد» مكان «دهر») والبيت الثاني له في

شرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢؛ وشرح التصريح ٢٢٥/٢؛ وشرح المفصل ٦٤/٤، ٦٥؛ والكتاب ٢٧٩/٣؛

ولسان العرب ٢٧٣/٥ (وبر)؛ والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤؛ وهمع الهوامع ٢٩/١؛ وبلا نسبة في أمالي ابن

الحاجب ص ٣٦٤؛ وأوضح المسالك ١٣٠/٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧؛ والمقتضب ٥٠/٣،

٣٧٦؛ والمقرب ٢٨٢/١.

اللغة والمعنى: إرم: مدينة قديمة مندثرة، وقيل: اسم قبيلة عربية بائدة. عاد: قبيلة عربية قديمة

بائدة. أودى بها: أهلكتها. وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء، وكانت أكثر الأرضين خيراً. جهرة:

عياناً من غير استتار. يقول: ألم تعتبروا بما حلّ بآرم وعاد ووبار.

الإعراب: ألم: الهمزة حرف استفهام، و«لم»: حرف جزم. تروا: فعل مضارع مجزوم بحذف

النون، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. وجملة (ألم تروا) ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

إرمًا: مفعول به منصوب. وعادًا: الواو حرف عطف، و«عادًا»: اسم معطوف منصوب. أودى: فعل ماضي

مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. بها: جار ومجرور متعلقان بـ«أودى». الليل: فاعل مرفوع

بالضمة. والنهار: حرف عطف واسم معطوف مرفوع. وجملة (أودى بها) استئنافية لا محل لها من

الإعراب. ومّر: الواو حرف عطف، مّر: فعل ماضي مبني على الفتحة. دهر: فاعل مرفوع. وجملة (مّر

دهر) معطوفة لا محل لها من الإعراب. على وبار: جار ومجرور متعلقان بـ«مّر». فهلكت: الفاء حرف

عطف، و«هلكت»: فعل ماضي مبني، والتاء حرف للتأنيث. جهرة: حال منصوب. وبار: فاعل مرفوع.

وجملة (هلكت) معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيهما: مجيء «وبار» مرتين. وكانت في الأولى (على وبار) مبنية على الكسر، وفي الثانية

(فهلكت وبار) معرفة فُرُعت بالضمة.

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَيَّ وَيَّارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَيَّارٍ

تنبيهان: الاول: أفهم قوله «مؤثناً» أن حَدَامٍ وبابه لو سُمِّي به مذكر لم يُبْنَ، وهو كذلك، بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤثناً لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العَدْلُ زال التَأْنِيثُ بزواله.

الثاني: فَقَدْ يكون معدولاً وغير معدول؛ فالمعدول إما عَلمٌ مؤنث كحَدَامٍ وتقدم حكمه، وإما أمر نحو: «تَوَالٍ»، وإما مصدر نحو «حَمَادٍ»، وإما حال، نحو [من الكامل]:

٩٩٢ - [وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرْبَةً] وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام، نحو: حَلَاقٍ لِلْمَنِيَّةِ، وإما صفة ملازمة للنداء، نحو: فَمَسَاقٍ؛ فهذه خمسة أنواع كُلُّهَا مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سُمِّي ببعضها مذكر فهو كَعَنَاقٍ^(١)، وقد يجعل كَصَبَاحٍ^(٢)، وإن سُمِّي به مؤنث فهو كَحَدَامٍ^(٣)، ولا يجوز البناء خلافاً لابن بابشاذ، وغيرُ المعدول يكون اسماً كَجَنَاحٍ، ومصدراً، نحو: ذَهَابٍ،

٩٩٢ - التخريج: البيت للناطقة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤١؛ والكتاب ٢٧٥/٣؛ ولسان العرب ٦٤/١٠ (حلق)؛ ولعون بن عطية بن الخرع في جمهرة اللغة ص ٩٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/٣٦٣-٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ٩٨/١؛ وشرح أبيات سيويه ٢٩٩/٢؛ وشرح المفصل ٥٤/٤؛ ولسان العرب ٧٨/٣ (بدد)؛ والمعاني الكبير ص ١٠٤؛ وبلا نسة في جمهرة اللغة ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/٣٤٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣؛ والمعاني الكبير ص ٣٨٩؛ والمقتضب ٣٧١/٣؛ وجمع الهوامع ٢٩/١.

اللغة: الصعيد: الأرض. بداد: متفرقة.

الإعراب: وذكرت: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ذكرت»: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. من لبن: جار ومجرور متعلقان بحال من (شربة)، وهو مضاف. المحلق: مضاف إليه مجرور. شربة: مفعول به. والخيل: «الواو»: حالية، «الخيل»: مبتدأ مرفوع. تعدو: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». في الصعيد: جار ومجرور متعلقان بـ «تعدو». بداد: اسم في محلّ نصب حال.

وجملة «ذكرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «الخيل تعدو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تعدو»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «بداد» وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث «بدة» ثم عدلها إلى بداد.

(١) أي: معرب ممنوع من الصرف.

(٢) أي معرب مصروف.

(٣) أي مبني على الكسر عند أهل الحجاز، ومعرب منصرف عند بني تميم.

وصفة، نحو: جَوَاد، وجنساً، نحو: سَحَاب، فلو سُمِّي بشيء من هذه مذكراً انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كَعَتَاق.

* * *

(وَأَضْرَفْنَ مَا نَكَّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَنْثَرَا)

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة، وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب، أو الألف والنون الزائدتين، أو التانيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العَدَل. تقول: «رَبِّ مَعْدِي كَرِبٍ وَعِمْرَانٍ وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأزطى وعمير لقيتهم»؛ لذهاب أحد السببين وهو العلمية.

وأما الخمسة المتقدمة - وهي ما امتنع لألف التانيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعَدَل، أو للجمع المشبه مفاعِل أو مفاعيل - فإنها لا تُصرف نكرة؛ فلو سُمِّي بشيء منها لم ينصرف أيضاً، أما ما فيه ألف التانيث فلأنها كافية في منع الصرف، وَوَهْمَ من قال «حَوَاء» امتنع للتانيث والعلمية، وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَعَلَان، أو وزن «أفعل» فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين، أو للعلمية ووزن «أفعل»، وأما ما فيه الوصف والعدل - وذلك أَخْرَ وَقُوعَالٌ وَمَقْعَلٌ، نحو: أَحَادَ وَمَوْحَدَ - فمذهب سيبويه أنها إذا سُمِّي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل.

قال في شرح الكافية: وكلُّ معدولٍ سُمِّي به فعدله باقٍ، إلا سَحَر وأمْس في لغة بني تميم، فإن عَدَلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات؛ فإن عدله بالتسمية باقٍ؛ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره، هذا هو مذهب سيبويه، ومن عَزَا إليه غير ذلك فقد أخطأ وقَوْلُهُ ما لم يَقُلْ، وإلى هذا أشرت بقولي:

وَعَدْلٌ غَيْرِ سَحَرٍ وَأَمْسٍ فِي تَسْمِيَةِ تَعْرِضٍ غَيْرُ مُتَّفِي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن بزّهان إلى صرف العدد المعدول مُسَمَّى به، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى. هذا كلامه بلفظه. وأما الجمع المشبه مفاعِل أو مفاعيل فقد تقدّم الكلام على التسمية به.

وإذا نكّر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً، أما ذو ألف

التأنيث فللألف. وأما ذو الوصف مع زيادتي فَعَلَّانَ أو مع وزن أَفَعَلَ أو مع العدل إلى فُعَالٍ أو مَفْعَلٍ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرفَ لشبه الوصف مع هذه العلة. هذا مذهب سيويه، وخالف الأخفش في باب سَكَرَانَ فصرفه.

وأما باب أَحْمَرَ ففيه أربعة مذاهب؛ الأول: منع الصرف، وهو الصحيح، والثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليهِ، ثم وافق سيويه في كتابه الأوسط، قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخِرُ قوليهِ. والثالث: إن سُمِّيَ بأحمر رجل أَحْمَرٌ لم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمِّيَ به أسود أو نحوه انصرف، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري. والرابع: أنه يجوز صرفه وترك صرفه، قاله الفارسيُّ في بعض كتبه.

وأما المعدول إلى فُعَالٍ أو مَفْعَلٍ فمن صرف أَحْمَرَ بعد التسمية صرفه، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبية: إذا سُمِّيَ بأفعل التفضيل مجرداً من «مِنْ» ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع، كما قاله في شرح الكافية. قال: لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة، فإن وَصْفِيَّتَهُ مشروطة بمصاحبة «مِنْ» لفظاً أو تقديرًا، اهـ. فإذا سُمِّيَ به مع «مِنْ» ثم نكَّر امتنع صرفه قولاً واحداً، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه.

* * *

[الاسم المنقوص الممنوع من الصرف]:

٦٧٤ - (وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصاً فِىهِ إِغْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَتَفَيِّى)

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف - سواء كان من الأنواع السبعة التي إحدَى عليتها العلمية، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها - فإنه يُجْرَى مُجْرَى جَوَارٍ وِعَوَاشٍ، وقد تقدم أن نحو جَوَارٍ يلحقه التنوين رفعاً وجرًا؛ فلا وجه لما حَمَلَ عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة؛ لأن حكم المنقوص فيهما واحد؛ فمثاله في غير التعريف أَعْيِمُ تصغير أَعْمَى، فإنه غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعاً وجرًا، نحو: «هذا أَعْيِمُ»، و«مَرَزْتُ بِأَعْيِمِ»، و«رَأَيْتُ أَعْيِمِي»، والتنوين فيه

عَوَضَ من الياء المحذوفة كما في نحو جَوَارٍ، وهذا لا خلاف فيه. ومثاله في التعريف «قَاضٍ» اسمَ امرأة؛ فإنه غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلمية، و«يُعِيلُ» تصغيرُ يُعْلَى «ويَزِمُ» مسمى به؛ فإنه غيرُ منصرفٍ للوزن والعلمية. والتونين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى أن نحو «قاضٍ» اسمَ امرأةٍ و«يُعِيلُ، وَيَزِمُ» يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة؛ فيقولون «هذا يُعِيلِي، وَيَزِمِي، وَقَاضِي، ورَأَيْتُ يُعِيلِي، وَيَزِمِي، وَقَاضِي، ومررتُ بِعَيْلِي وَيَزِمِي وَقَاضِي» واحتجوا بقوله [من الرجز]:

٩٩٣ - قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمولٌ على الضرورة كقوله [من الطويل]:

٩٩٤ - [فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجْوَتُهُ] وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلِيَا

* * *

٩٩٣ - التخریج: الرجز للفرزدق في الدرر ١٠٢/١؛ وشرح التصريح ٢٢٨/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٦/١؛ والكتاب ٣١٥/٣؛ ولسان العرب ٩٤/١٥ (علا)، ٢٠٠/١٥ (قلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤؛ والمقتضب ١٤٢/١؛ والممتع في التصريف ٥٥٧/٢؛ والمنصف ٦٨/٢، ٧٩، ٦٧/٣؛ وهمع الهوامع ٣٦/١.

شرح المفردات: يُعِيلِي: تصغير «يُعْلَى»، وهو اسم رجل. الخلق: البالي. المقلولي: المنكمش على ذاته.

المعنى: يقول: لقد عجبت منه لما رأته رث الهيئة، منكمشاً على ذاته.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «عجبت»: فعل ماضي، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «متي»: جار ومجرور متعلقان بـ «عجبت». «ومن يعيليا»: الواو حرف عطف، والجار والمجرور معطوفان على «متي». «لما»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «عجبت». «رأيتني»: فعل ماضي، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «خلقاً»: حال منصوب، إذا اعتبرت «رأى» بصرية، ومفعول به ثانٍ إذا اعتبرت «رأى» علمية. «مقلوليا»: نعت «خلقاً» منصوب.

وجملة: «عجبت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «رأيتني» في محل جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «يعيليا»، وهو تصغير «يُعْلَى»، وهو علم على وزن الفعل، ولم يزل منعه من الصرف بسبب تصغيره، وهو مع ذلك اسم منقوص، وقد عامله معاملة الصحيح، وهذا مذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي؛ ومذهب سيبويه والخليل أنه ضرورة.

٩٩٤ - التخریج: البيت للفرزدق في إنباه الرواة ١٠٥/٢؛ وبغية النواة ٤٢/٢؛ وخزانة الأدب =

[جرف الممنوع من الصرف]:

٦٧٥ - ولأَضْطِرَارٍ، أَوْ تَنَاسُبِ صُورٍ ذُو الْمَنَعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

(ولأَضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبِ صُورٍ * ذُو الْمَنَعِ) بلا خلاف، مثالُ الضرورة قوله [من الطويل]:

٩٩٥ - وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةَ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

= ٣٣٥/١، ٢٣٩، ١٤٥/٥؛ والدرر ١/١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١١؛ وشرح التصريح ٢/٢٢٩؛ وشرح المفصل ١/٦٤؛ والكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥؛ ولسان العرب ١٥/٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤؛ ومراتب النحويين ص ٣١؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٧٥؛ والمقتضب ١/١٤٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٣٦.

المعنى: يقول: لو كان عبد الله من الموالى لهجوته، ولكنه مولى موالٍ، أي أنه خميس لا يستحق أن أمجوه.

الإعراب: «فلو»: الفاء بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «عبد»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «مولى»: خبر «كان» مرفوع. «هجوته»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، والتاء ضمير في محل نصب مفعول به. «ولكن»: الواو حرف عطف، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل. «عبد»: اسم «لكن» منصوب، وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «مولى»: خبر «لكن» مرفوع، وهو مضاف. «مواليا»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع، والألف للإشباع.

وجملة: «لو كان عبد الله...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «هجوته» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «لكن عبد الله...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. الشاهد فيه قوله: «مولى مواليا» حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجزر معاملة الاسم الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة بدلاً من الكسرة، وهذا شاذ.

٩٩٥ - التخرّيج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١؛ وخزانة الأدب ٩/٣٤٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٢٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٧٤؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٣٤٣.

شرح المفردات: الخدر: ستر يمدّ للمرأة في ناحية البيت. عنيزة: عشيقه الشاعر. لك الويلات: دعاء عليه بالشدّة والعذاب. المرجل: الذي يصير رجلاً أي ماشياً على رجله.

المعنى: يقول: ويوم دخلت إلى عنيزة دعت عليّ وقالت إنك تحملني على المشي سيراً على الأقدام لامتناك بعيري.

الإعراب: «ويوم»: الواو بحسب ما قبلها، «يوم» ظرف زمان منصوب. «دخلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «الخدر»: مفعول به منصوب. «خدر»: بدل من «الخدر»، وهو مضاف. =

وقوله [من الخفيف]:

٩٩٦ - وَأَتَاهَا أَحْمِرُ كَأَخِي السَّهُ مِ بَعْضِ فَقَالَ: كُونِي عَقِيرًا

وقوله [من الطويل]:

٩٩٧ - تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ [سَوَالِكُ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ]

= «عنيزة»: مضاف إليه مجرور، وقد صرفه الشاعر للضرورة الشعرية. «فقلت»: الفاء حرف عطف، «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «لك»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خير المبتدأ. «الويلات»: مبتدأ مؤخر. «إنك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم «إن». «مرجلي»: خبر «إن» مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة «دخلت» في محل جر بالإضافة. وجملة: «قالت» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لك الويلات» في محل نصب مفعول به. وجملة «إنك مرجلي» استئنافية لا محل لها من الإعراب. الشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرفه للضرورة الشعرية، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

٩٩٦ - التخريج: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٧٧؛ والمقرب ٢/٢٠٢.

اللغة: أحيمر: من عقر ناقة صالح. العضب: القاطع.

الإعراب: وأتاها: «الواو»: بحسب ما قبلها، و «أتاها»: فعل ماضٍ، و «ها»: ضمير في محل نصب مفعول به. أحيمر: فاعل مرفوع. كأخي: جار ومجرور متعلقان ب «أتاها»، وهو مضاف. السهم: مضاف إليه مجرور. بعضب: جار ومجرور متعلقان ب «أتى». فقال: «الفاء»: عاطفة، «قال»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». كوني: فعل أمر ناقص، و «الياء»: ضمير في محل رفع اسم «كان». عقيراً: خبر «كان» منصوب.

وجملة «أتاها»: بحسب ما قبلها. وجملة «قال»: معطوفة على (أتاها). وجملة «كوني عقيراً»: في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: «أحيمر» حيث نوتّه للضرورة مع أنّه من حقّه المنع من الصرف.

٩٩٧ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٦٨.

الإعراب: «تبصّر»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «خليلي»: منادى منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. «هل»: حرف استفهام. «ترى»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «من»: حرف جر زائد. «ظعائن»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه مفعول به لـ «ترى». «سوالك»: نعت «ظعائن». «نقباً»: مفعول به لـ «سوالك». «بين»: ظرف مكان متعلق بـ «سوالك»، وهو مضاف. «حزمي»: مضاف إليه، وهو مضاف. «شعبعب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: «من ظعائن» حيث صرفها للضرورة الشعرية ومن حقها المنع من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع.

وهو كثير، نعم اختلف في نوعين؛ أحدهما: ما فيه ألف التانيث المقصورة، فمنع بعضهم صرفه للضرورة، قال: لأنه لا فائدة فيه؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص، ورد بقوله [من الكامل]:

٩٩٨ - إني مُقسَّمٌ ما ملكتُ فجاعِلٌ جزءاً لآخرتي ودنياً تنفَعُ

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دُنِيًّا. وثانيهما: «أفعلٌ من» منع الكوفيون صرفه للضرورة^(١) قالوا: لأن حذف تنوينه لأجل «من» فلا يجمع بينهما، ومذهب البصريين جوازه؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأخمر لا «من» بدليل صرف «خَيْرٍ منه، وشر منه» لزوال الوزن. ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي ﴿سَلَّاسِلاً وَأَغْلَلاً وَسَعِيراً﴾^(٢)، ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾^(٣)، وقراءة الأعمش بن مهران ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾^(٤).

تنبيه: أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياراً، وزعم قوم أن صرف ما لا يتصرف مطلقاً لغة، قال الأخفش: وكان هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

(وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) أي للضرورة، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي،

٩٩٨ - التخريج: البيت للمثلث بن رباح في خزانة الأدب ٢٩٧/٨؛ والمقاصد النحوية ٣٧٦/٤.

الإعراب: إني: حرف مشبّه بالفعل، و«الياء»: ضمير في محل نصب اسم «إن». مقسّم: خبر «إن» مرفوع، وهو مضاف. ما: اسم موصول في محل جر بالإضافة. ملكت: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محل رفع فاعل. فجاعل: «الفاء»: حرف عطف، «جاعل»: مبتدأ مرفوع. جزءاً: مفعول به. لآخرتي: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «جزءاً». ودنيا: «الواو»: حرف عطف، «دنيا»: معطوف على «آخرتي». تنفع: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي».

وجملة «إني مقسّم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ملكت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنفع»: في محل نصب نعت «دنيا».

الشاهد فيه قوله: «دنيا» حيث نوته الشاعر ردّاً على من قال إنه منته بألف التانيث لذا يجب منعه من

الصرف.

(١) انظر المسألة التاسعة والستين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٨٨ - ٤٩٣.

(٢) الإنسان: ٤.

(٣) الإنسان: ١٥ - ١٦.

(٤) نوح: ٢٣.

وأباه سائر البصريين^(١)، والصحيح الجواز، واختاره الناظم لثبوت سماعه، من ذلك قوله [من المتقارب]:

٩٩٩ - وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ
وقوله [من الطويل]:

١٠٠٠ - وَقَائِلِيَّةٍ مَا بِالْ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ؟

(١) انظر المسألة السبعين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٩٣ - ٥٢٠.

٩٩٩ - التخریج: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤؛ والأغاني ٢٩١/١٤؛ وخزانة الأدب ١٤٧/١، ١٤٨، ٢٥٣؛ والدرر ١٠٤/١؛ وسمط اللآلي ص ٣٣؛ وشرح التصريح ١١٩/٢؛ وشرح المفصل ٦٨/١؛ والشعر والشعراء ١٠٧/١، ٣٠٦، ٧٥٢/٢؛ ولسان العرب ٩٧/٦ (ردس)؛ والمقاصد النحوية ٣٦٤/٤؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، ٥٤٧؛ ولسان العرب ٣١٦/١٠ (فوق).

اللغة: حصن: هو أبو عينة بن حصن الفزاري، حابس: أبو الأقرع بن حابس. مرداس: أبو العباس ابن مرداس السلمي.

المعنى: ليس أبو حصن والأقرع أفضل وأعظم شأنًا من أبي، فقد كنت الأقرع.

الإعراب: «وما»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «حصن»: اسمها مرفوع بالضمّة. «ولا»: الواو عاطفة، «لا»: نافية. «حابس»: اسم معطوف على حصن. «يفوقان»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل. «مرداس»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وحذف التنوين للضرورة الشعرية. «في مجمع»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يفوقان».

وجملة «كان حصن ولا حابس يفوقان»: بحسب ما قبلها. وجملة «يفوقان»: خبرية في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «مرداس» منع من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

١٠٠٠ - التخریج: البيت لدوسر بن دهل في الأصمعيات ص ١٥٠ (وفيه «ذهيل» مكان «دهبل» وأن الأصمعي نسبة لرجل من بني يربوع)؛ والمقاصد النحوية ٣٦٦/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٤٩/١، ١٥٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٧؛ ومجالس ثعلب ص ١٧٦.

المعنى: ما شأن دوسر وما حاله فقد سلا أحبابه وترك ما كان فيه من الصباغة والهوى في حب ليلى

وهند.

الإعراب: «وقائلة»: «الواو»: واو ربّ حرف جر شبهه بالزائد، «قائلة»: اسم مجرور لفظاً مرفوع على أنه مبتدأ. «ما»: حرف استفهام في محل رفع خبر مقدم. «بال»: مبتدأ مؤخر. «دوسر»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للضرورة الشعرية. «بعدنا»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف، و «نا»: مضاف إليه. «صحّا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة. «قلبه»: فاعل و «الهاء» مضاف إليه. «عن آل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل صحّا. «ليلى»: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «وعن هند»: «الواو»: =

وقوله [من الكامل]:

١٠٠١ - طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غَدُورٌ

وأبيات أخرى.

تنبية: فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصّره، ويؤيده أن ذلك لم يُسمع إلا في العلم، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى^(٥) منع صرف المنصرف اختياراً.

* * *

[الممنوع من الصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير]:

خاتمة: قال في شرح الكافية: ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام: ما لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً، وما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً، وما لا ينصرف

= عاطفة، «عن»: حرف جر، «هند»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بالفعل صحا.

وجملة «ما بالٌ دوسر»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «صحا»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «دوسر» حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

١٠٠١ - التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٩٧؛ والإنصاف ٤٩٣/٢؛ وشرح التصريح ٢٢٨/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٦٢/٤.

شرح المفردات: الأزارق: أي الأزارقة، وهم فرقة من الخوارج من أصحاب نافع بن الأزرق. الكتائب: ج الكتيبة، وهي القطعة من الجيش، أو جماعة من الخيل المغيرة. هوت: سقطت. شيب: هو ابن يزيد من بني مرة، وأحد الثائرين على بني أمية. غائلة: شر.

المعنى: يقول: إنّه طلب الأزارقة بجيشه القوي، وفتك بهم عندما غزت الشرور قلب قائدهم شيب.

الإعراب: «طلب»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «الأزارق»: مفعول به منصوب. «بالكتائب»: جار ومجرور متعلقان بـ «طلب». «إذ»: ظرف زمان مبني في محل نصب، متعلق بـ «طلب». «هوت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «بشيب»: الباء حرف جرّ، «شيب»: اسم مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه. «غائلة»: فاعل «هوت»، وهو مضاف. «النفوس»: مضاف إليه مجرور. «غدور»: نعت «غائلة» مرفوع بالضمّة.

وجملة «طلب» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «هوت...» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «بشيب» حيث منعه من الصرف، ومن حقّه أن يصرف، وذلك للضرورة الشعرية.

(٥) كذا، وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه.

مصغراً وينصرف مكبراً، وما يجوز فيه الوجهان مكبراً ويتحتمُّ منعه مصغراً.

فالأول نحو بَعْلَبَكَّ وطلحة وزَيْنَب وحمراء وسكران وإسحاق وأخمر ويزيد، مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير.

والثاني نحو عُمَر وشمّر وسرحان وعلقي وجنادل أعلاماً مما يزول بتصغيره سبب المنع؛ فإن تصغيرهما عُمَيْر وشميمر وسُرَيْحِين وعلتي وجُنَيْدِل بزوال مثال العَدْل ووزن الفعل وَأَلْفِي سرحان وعلقي وصيغة منتهى التكسير.

والثالث: نحو تحلىء وتوسيط وتزئب وتهبط أعلاماً مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع، فإن تصغيرها تُحْلِيءٌ وتُوسِطُ وتُزَيَّبُ وتُهَيِّطُ على وزن مضارع يبطر، فالتصغير كَمَلَّ لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه، دون التكبير؛ فلو جيء في التصغير بياء مَعْوَضَةٌ مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل.

والرابع نحو هِنْد وهنيدة، فلك فيه مكبراً وجهان، وليس لك فيه مصغراً إلا منع الصرف، والله أعلم.

إعراب الفعل

٦٧٦ - (أزْفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ)

يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذ، والرافع له التَّجْرُدُ المذكور، كما ذهب إليه حُذاق الكوفيين منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون، ولا نفسُ المضارعة كما قال ثعلب، ولا حروفُ المضارعة كما نُسِبَ للكسائي، واختار المصنفُ الأول، قال في شرح الكافية: لسلامته من التَّقْضِ، بخلاف الثاني؛ فإنه ينتقض بنحو: «هَلَّا تَفْعَلُ»، «وجعلت أفْعَلُ»، «ومالك لا تَفْعَلُ»، «ورأيت الذي تَفْعَلُ»؛ فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوعٌ مع أن الاسم لا يقع فيها^(١)، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطلَ القولُ بأن رافعَه وقوعه موقع الاسم، وصحَّ القولُ بأن رافعَه التَّجْرُدُ. اهـ.

ورُدَّ الأولُ بأن التَّجْرُدَ عَدَمِيٌّ والرفع وجوديٌّ، والعَدَمِيُّ لا يكون علةً للوجوديِّ .
وأجاب الشارحُ بأنَّنا لا نَسَلِّمُ أنَّ التَّجْرُدَ من الناصب والجازم عَدَمِيٌّ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أوَّل أحواله مُخْلِصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمالُ الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعَدَمِيٍّ.

(١) لا يقع الاسم في المثال الأول لأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل، ولا في المثال الثاني لأنَّ خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، ولا في المثال الثالث لأن السماع لم يرد بوقوع الاسم بعد «مالك»؛ ولا في المثال الرابع لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة خلافاً للكوفيين.

تنبيه: إنما لم يقيّد المضارع هنا بالذي لم يُبَاشِرْهُ نونٌ توكيدٌ ولا نونٌ إناثٌ اكتفاءً بتقدّم ذلك في باب الإعراب.

* * *

٦٧٧ - وَبَلَنْ أَنْصِبُهُ وَكَيْ، كَذَا بِأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالتِّي مِنْ بَعْدِ ظَنْ (وَبَلَنْ أَنْصِبُهُ وَكَيْ) أي: الأدوات التي تنصب المضارع أربع، وهي: لن، وكى، وأن، وإذن، وسيأتي الكلام على الأخيرتين.

فأما «لَنْ» فحرفٌ نفْيٌ تختصُّ بالمضارع، وتُخَلِّصُهُ للاستقبال، وتنصبه كما تنصب «لا» الاسم، نحو: «لَنْ أَضْرِبَ»، و«لَنْ أَقُومَ» فتنتفي ما أثبت بحرف التنفيس، ولا تُفِيدُ تأكيدَ النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري الأول في أنموذجَه والثاني في كَشَافِه، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألفُ نوناً خلافاً للفراء، ولا «لَا أَنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألفُ للساكنين، خلافاً للخليل والكسائي.

تنبيهات: الأول: الجمهورُ على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: «زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ» وبه استدلَّ سيبويه على بساطتها^(١)، ومنع ذلك الأخفش الصغير.

الثاني: تأتي «لَنْ» للدُّعاء كما أتت «لا» كذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله [من الخفيف]:

١٠٠٢ - لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زَلُّ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

(١) لأنها لو كانت مركبة من «لا» و«أن» المصدرية لبقى لها حكم «أن» المصدرية، و«أن» المصدرية لا يتقدّم معمول معمولها عليها خلافاً للفراء.

١٠٠٢ - التخرّيج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٣؛ والدرر ٤٢/٢، ٦٢/٤؛ وشرح شواهد المغني ٦٨٤/٢؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨؛ وشرح التصريح ٢٣٠/٢؛ وهمع الهوامع ١/١١١، ٤/٢.

المعنى: إنهم خاضعون لك ذاكرون لفضلك أطل الله في عمرك وعمري.

الإعراب: لَنْ تَزَالُوا: «لَنْ»: حرف نصب، «تَزَالُوا»: فعل مضارع ناقص، منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. كذلك: «الكاف»: حرف جر، و«ذا»: اسم إشارة في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف، و«اللام»: للبعد و«الكاف»: للخطاب و«الميم» للجماعة. ثم لا زلت: «ثم»: حرف عطف، و«لا»: نافية للدعاء، «زلت»: =

وأما ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(١) فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يُسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، ويردّه قوله: «ثم لا زلت لكم».

الثالث: زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله [من الطويل]:

١٠٠٣ - [أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ] فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ

فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. لكم: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل خالدًا. خالدًا: خبر (زلت) منصوب بالفتحة. خلود: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. الجبال: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «لن تزالوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ثم لا زلت»: معطوفة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لن تزالوا». ثم لا زلت» حيث جاءت «لن» نافية للدعاء، ولذلك عطفت (لا) النافية عليها للدعاء على سبيل عطف الإنشاء.

(١) القصص: ١٧.

١٠٠٣ - التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٨٨.

اللغة: أيادي سبأ: مثل عربي ومعناه «مشتت الشمل».

المعنى: كنت بعد فراقك يا عزة مشتت الحال مفرق البال، فلم يحل لعيني منظر.

الإعراب: أيادي سبأ: «أيادي» خبر (كنت) منصوب. سبأ: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الهمزة المحذوفة. يا عز: «يا»: حرف نداء، و«عز»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. ما كنت: «ما»: زائدة، و«كنت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. بعدكم: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، متعلق بـ (أيادي سبأ)، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والميم للجماعة. فلن يحل: «الفاء»: استئنافية، «لن»: حرف جزم، «يحل»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. للعينين: «اللام»: حرف جر، «العينين»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يحل» و«التون» عوض عن التثوين في الاسم المفرد. بعدك: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و«الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والظرف متعلق بـ يحل. منظر: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «يا عز» اعتراضية لا محل لها. وجملة «بعدكم أيادي سبأ» ابتدائية لا محل لها. وجملة «فلن يحل منظر»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لن يحل» فقد جزم الفعل بـ «لن شذوذًا».

وقوله [من المنسرح]:

١٠٠٤ - لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ
والأولُ محتملٌ للاجتماع بالفتحة عن الألف للضرورة.

* * *

وأما «كَيَّ» فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كَيْفَ»، كقوله [من البسيط]:

١٠٠٥ - كَيَّ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلِيمٍ وَمَا تُثِرْتُ قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءَ تَضْطَرُّمُ

١٠٠٤ - التخريج: البيت لأعرابي في الدرر ٤/٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/٤.

اللغة: الخيبة: الخسران. الحلقة: حديدة مستديرة توضع على الباب ليقرع بها الطارق أو الزائر. المعنى: إن من يقف ببابك لا يمكن أن يعود خائباً من عطائك.

الإعراب: لن يخب: «لن» حرف جزم، «يخب»: فعل مضارع مجزوم بـ «لن» وعلامة جزمه السكون وحرك مناعاً لالتقاء الساكنين. الآن: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب، متعلق بالفعل يخب. من رجائك: جار ومجرور متعلقان بالفعل يخب، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و «رجاء»: مضاف. من: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل. حرك: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «الفاعل» ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. من دون: «من»: حرف جر، و «دون»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ (حَرَكَ)، وهو مضاف. بابك: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. الحلقة: مفعول به منصوب بالفتحة وسكن للضرورة الشعر.

وجملة «لن يخب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «حرك» صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لن يخب» حيث جزم الفعل بـ (لن)، شذوذاً، وذلك للدعاء.

١٠٠٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٧/١٠٦؛ والدرر ٣/١٣٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٧، ٢/٥٥٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٧٨؛ وهمع الهوامع ١/٢١٤.

اللغة: ثرت قتلاكم: قتلتم مقابلها. اللطى: اللهب الخالص. الهيجاء: الحرب. تضطرم: تلتهب.

المعنى: كيف ترضون سلماً، وما زالت نيران الحرب ملتبهة، ودماء قتلاكم لم تجف، ولم تأخذوا

بأرهم؟!

الإعراب: كي: اسم استفهام مبني على الفتح المقدر على الفاء المحذوفة في محل نصب حال.

تجنحون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع =

والثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: «كَيْمَةٌ؟» بمعنى: لِمَ، وعلى «ما» المصدرية كما في قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَصُرٌّ؛ فَإِنَّمَا يُرَجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(١)

وقيل: «ما» كAFFة، وعلى «أن» المصدرية مُضَمَّرَةٌ، نحو: «جئت كي تكْرِمَنِي» إذا قدرت النصب بـ «أن»، ولا يجوز إظهار «أن» بعدها، وأما قوله [من الطويل]:

فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ] كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا^(٢)

فضرورة.

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنًى وعملاً وهو مُرَادُ النَاطِمِ، ويتعيّن ذلك في الواقعة بعد اللّام وليس بعدها «أن»، كما في نحو: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا﴾^(٣)، ولا يجوز أن تكون حرف جرّ لدخول حرف الجرّ عليها، فإن وقع بعدها «أن»، كقوله [من الطويل]:

١٠٠٦ - أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتَيْي [فَتَشْرُكْهَا شَيْئًا يَبِيدَاءَ بَلْقَع]

فاعل. إلى سلم: جار ومجرور متعلقان بـ (تجنحون). وما: «الواو»: حالية، «ما»: نافية. ثرت: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «الناء»: للتأنيث. قتلاكم: نائب فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «كم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. ولظى: «الواو»: حالية، «لظى»: مبتدأ مرفوع بالضمة. الهيجاء: مضاف إليه مجرور بالكسرة. تضطرم: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «كيف تجنحون»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وما ثرت»: في محلّ نصب حال. وجملة «لظى الهيجاء تضطرم»: في محلّ نصب حال. وجملة «تضطرم»: في محلّ رفع خبر (لظى).

والشاهد فيه قوله: «كي» حيث جاءت اسماً مختصراً من (كيف).

(١) تقدم بالرقم ٥٢١.

(٢) تقدم بالرقم ٥٢٢.

(٣) الحديد: ٢٣.

١٠٠٦ - التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢؛ والجنى الداني ٢٦٥؛ وجواهر الأدب ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١٦/١، ٤٨١/٨، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧؛ ووصف المباني ٢١٦، ٣١٦؛ وشرح التصريح ٢٣١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١؛ وشرح المفصل ١٦/٩، ١٩/٧؛ ومغني اللبيب ١٨٢/١؛ والمقاصد النحوية ٤٠٥/٤.

شرح المفردات: القربة: جلد ماعز أو نحوه يتخذ للماء. شناً: القربة البالية. البلقع: الخالي.

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بـ «أن»، وأن تكون تعليلية مؤكدة للآم، ويترجح هذا الثاني بأمور.

الأول: أنّ «أن» أمّ الباب، فلو جعلت مؤكدة لـ «كي» لكانت «كي» هي الناصبة؛ فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

الثاني: أنّ ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكداً لغيره.

الثالث: أنّ «أن» لاصقت الفعلَ فترجّح أن تكون هي العاملة، ويجوز الأمران في نحو: «جِئْتُ كَيْ تَفْعَلَ»، ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً﴾^(١) فإن جعلت جارة كانت «أن» مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها.

تبيهاً: الأول: ما سبق من أنّ «كي» تكون حرف جرّ ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً، وتأولوا «كَيْمَةً» على تقدير: كي تفعل ماذا، ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج «ما» الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم

المعنى: يقول: لقد ذهبت بقرتي بعيداً وتركتها ممزقة بالية في صحراء خالية من الناس.

الإعراب: «أردت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «لكيما»: اللام حرف جر وتعليل، «كي»: حرف تعليل مؤكدة للآم، «ما»: زائدة. «أن»: حرف مصدرية ونصب، وقد تكون مؤكدة لـ «كي» إذا اعتبرت حرف مصدر. «تطير»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ «أردت». «بقرتي»: جار ومجرور متعلقان بـ «تطير»، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جرّ بالإضافة. «فتركها»: الفاء حرف عطف، «تركها» فعل مضارع منصوب، لأنه معطوف على «تطير»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت»، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به. «شئاً»: حال منصوب. «بيداء»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «شئاً». «بلقع»: نعت «بيداء» مجرور بالكسرة.

وجملة: «أردت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تطير» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تركها» معطوفة على جملة «تطير».

والشاهد فيه قوله: «لكيما أنّ» فإنّ «كي» هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون «أن» مؤكدة لها، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، قبل «كي» المصدرية، ويحتمل أن تكون «كي» تعليلية مؤكدة للآم، فيكون السابك هو «أن» وحدها، ولولا «أن» لوجب أن تكون «كي» مصدرية، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون «كي» تعليلية.

يثبت، ومما يرد قولهم قوله [من الطويل]:

١٠٠٧ - فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَصِرَ ضَوْوُهَا [وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ]

وقوله [من المديد]:

١٠٠٨ - كَيْ لِيَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

١٠٠٧ - التخريج: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٩/١؛ والمقاصد النحوية ٤٠٦/٤؛ وللمنري أو لرجل من باهلة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٩٧؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٤٩.

المعنى: أشعلت ناراً كي يرى المحتاجون ضوءها ليلاً فيأتون إليّ، وجعلت كلبى ينبح خارج البيت ليسمع الناس صوته فيهدتونه به إليّ.

الإعراب: وأوقدت: «الواو»: للتعطف، «أوقدت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. ناري: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. كي: حرف تعليل وجر. ليصير: «اللام»: حرف جر وتعليل زائد للتوكيد، «يصر»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، مبني للمجهول. ضوؤها: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. وأخرجت: «الواو»: للتعطف، «أخرجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. كلبى: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. وهو: «الواو»: حالية، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. في البيت: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. داخله: خبر ثان مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، والفعل (يصر) مجرور بـ (كي) والجار والمجرور متعلقان بـ (أوقدت).

وجملة «وأوقدت ناري»: معطوفة على جملة (ناديت نحوه) في بيت سابق، لا محلّ لها. وجملة «أن يصر»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «وأخرجت»: معطوفة على جملة «وأوقدت» لا محلّ لها. وجملة «وهو في البيت»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كي ليصير» حيث أكد (كي) بـ (لام التعليل).

١٠٠٨ - التخريج: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في خزانة الأدب ٤٨٨/٨، ٤٩٠؛ والدرر ١٧٠/١؛ وشرح التصريح ٢٣١/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٧٩/٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٥٣/١.

شرح المفردات: تقضي: تنجز.

المعنى: يتمنى الشاعر لو تنجز رقية وعدها من غير إخلاف.

الإعراب: «كي»: حرف تعليل. «لتقضي»: اللام حرف جرّ وتعليل «تقضي» فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محلّ جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «رقية»: فاعل مرفوع =

لأنَّ لَامَ الْجَزْرِ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَنَاصِبِهِ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ جَزْرٌ دَائِمًا، وَنَقَلَ عَنِ الْأَخْفَشِ .

الثاني: أجاز الكسائي تقديمَ معمولٍ معمولها عليها، نحو: «جِئْتُ النَّخْوَةَ كَيْ أَتَعَلَّمَ»، ومنعه الجمهور.

الثالث: إذا فُصِّلَ بَيْنَ «كِي» وَالْفِعْلِ لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهَا، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ، نَحْوُ: «جِئْتُ كَيْ فِيكَ أَرْغَبَ»، وَالْكَسَائِيُّ يَجِيزُهُ بِالرَّفْعِ لَا بِالنَّصْبِ. قِيلَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ لَا يَجُوزُ فِي الْاِخْتِيَارِ.

الرابع: زعم الفارسي أن أصل «كما» في قوله [من الطويل]:

١٠٠٩ - وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَأَخِيسْتَهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

= بِالضَّمَّةِ. «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به ثان. «وعدتني»: فعل ماضٍ، والتاء للتانيث، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «غير»: حال منصوب، وهو مضاف. «مختلس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «تقضيني...» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة: «وعدتني» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «كي لتقضيني» حيث وقعت اللام بعد «كي»، وذلك دليل على أنها قد لا تكون مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ «أن» مضمرة، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة.

١٠٠٩ - التخریج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١؛ وخزانة الأدب ٣٢٠/٥؛ والدرر ٧٠/٤؛ ولجميل بثينة في ديوانه ص ٩٠؛ ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني ٤٩٨/١؛ ولليد أو لجميل في المقاصد النحوية ٤٠٧/٤؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٨٣؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٥٠٢/٨، ٢٢٤/١٠؛ ووصف المباني ص ٢١٤؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٤؛ ومغني اللبيب ١٧٧/١؛ وهمع الهوامع ٦/٢.

اللغة: الطَّرْفُ: العين. اصْرَفْتُهُ: حوله إلى جهة أخرى غير جهتنا.

المعنى: ابعد نظرك عنا ولا تجعل عينك ترقبنا، وانظر إلى غيرنا، حتى يظن الناس أن محبوبك يجلس حيث تنظر.

الإعراب: «وطرفك»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «طرف»: مفعول به لفعل محذوف تقديره «اصرف»، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «إمّا»: مؤلفة من إن الشرطية وما الزائدة. «جئتنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، و «نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، وهو في محل جزم فعل =

«كيما» فحذفت الياء ونصب بها، وذهب المصنّف إلى أنها كاف التشبيه كُفَّت بـ «ما»، ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله [من الرجز]:

١٠١٠- لَا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُّ

الخامس: إذا قيل «جئتُ لِتُكْرِمَنِي» فالنصب بـ «أن» مُضمرة، وجوّز أبو سعيد كونَ

الشرط. «فاصرفته»: «الفاء»: الرابطة لجواب الشرط، «اصرفته»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون لا محل لها من الإعراب، والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنت. و«الهاء»: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. «كما»: «كي»: حرف مصدرية ونصب وما زائدة. «يحسبوا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «كي» وما بعدها في محل جر باللام المحذوفة، والجار والمجرور متعلقان بـ «اصرف». «أن»: حرف مشبه بالفعل. «الهوى»: اسمها منصوب. «حيث»: مفعول فيه مبني على الضم في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر أن. «تنظر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سد مسدّ مفعولي «يحسب».

وجملة «اصرف طرفك»: بحسب ما قبلها. وجملة «إما جئتنا فاصرفته» الشرطية استثنائية لا محل لها، وجملة «فاصرفته»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محل جزم. وجملة «يحسبوا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تنظر»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «كما يحسبوا» مجيء كما مثل كيما وجواز نصب المضارع بعدها على تقدير أن «ما» زائدة غير كافة.

١٠١٠- التخريج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٣؛ وجواهر الأدب ص ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ١٠/٢١٣، ٢٢٤؛ والدرر ٤/٢١١؛ والكتاب ٣/١١٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٠٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٤؛ ورسف المباني ص ٢١٤؛ واللمع في العربية ص ٥٨، ٥٩، ١٥٤؛ وجمع الهوامع ٢/٣٨.

المعنى: لا تشتم الناس لعلك لا تشتم إن لم تشتمهم.

الإعراب: لا: ناهية. تشتم: فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». الناس: مفعول به منصوب. كما: «الكاف»: نائب مفعول مطلق، وهو مضاف، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (تشتم) مضاف إليه. لا: نافية. تشتم: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، و«نائب الفاعل»: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت».

وجملة «لا تشتم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تشتم»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «كما لا تشتم» حيث أبطل عمل «كي» لاتصالها بـ «ما» الكافة، فرفع الفعل بعدها؛ ومنهم من يجيز النصب.

المضمر «كي»، والأول أولى: لأن «أن» أمكن في عمل النصب من غيرها؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

* * *

و (كَذَا بَأْنَ) أي من نواصب المضارع «أن» المصدرية، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾^(١)، والذِي أطمع أن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾^(٢) (لَا بَعْدَ عِلْمٍ) أي: ونحوه من أفعال اليقين؛ فإنها لا تنصبه؛ لأنها حيثئذٍ المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾^(٣)، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ﴾^(٤)، أي: أنه سيكون، وأنه لا يرجع، وأما قراءة بعضهم «أن لا يَرْجِعُ» بالنصب، وقوله [من البسيط]:

١٠١١ - نَرْضَى عَنِ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَن لَّا يُدَانِنَا مِن خَلْقِهِ بَشَرٌ

فما شدّ، نعم إذا أوّل العلمُ بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه «ما عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ» بالنصب، قال: لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك «أشِيرُ عليك أن تقوم» وقيل: يجوز بلا تأويل، ذهب إليه الفراء وابن الأنباري، والجمهور على المنع.

(٣) المزمّل: ٢٠.

(١) البقرة: ١٨٤.

(٤) طه: ٨٩.

(٢) الشعراء: ٨٢.

١٠١١ - التخرّيج: البيت لجريير في ديوانه ١٥٧/١؛ والدرر ٥٦/٤؛ وهمع الهوامع ٢/٢.

المعنى: يقول: إنهم يشكرون الله، ويقرون بفضلهم عليهم، لأنّ الناس يعترفون لهم بالتفوق والعظمة. الإعراب: نرضى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». عن الله: جار ومجرور متعلقان بـ «نرضى». إن: حرف مشبّه بالفعل. الناس: اسم «إن» منصوب. قد: حرف تحقيق. علموا: فعل ماضٍ، و «الواو»: ضمير في محل رفع فاعل. أن: حرف نصب ومصدر. لا: نافية. يدانينا: فعل مضارع منصوب و «نا»: ضمير في محل نصب مفعول به. من خلقه: جار ومجرور متعلقان بحال من (بشر)، و «الهاء»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. بشر: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة: «نرضى» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنّ الناس قد علموا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «علموا»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «أن لا يدانينا»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يدانينا) سدّ مسد مفعولي (علموا).

الشاهد فيه قوله: «أن لا يدانينا» حيث نصب الفعل (يدانينا) بـ (أن) المخففة من الثقيلة، جاعلاً (أن) الناصبة للمضارع مع أنها بعد الفعل (علم) وهذا شاذ

(وَأَلْتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ) ، ونحوه من أفعال الرُّجْحَانِ .

* * *

٦٧٨ - فَاَنْصَبَ بِهَا، وَالرَّفْعُ صَحَّحَ، وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ، فَهَوَ مُطَّرِدٌ (فَانصِبَ بِهَا) المضارع إن شئت، بناء على أنها الناصبة له (وَالرَّفْعُ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ) حيثئذ (تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ) الثقيلة (فَهَوَ مُطَّرِدٌ) وقد قرىء بالوجهين ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(١) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع «تكون» والباقون بنصبه. نعم، النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولهذا اتفقوا في قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾^(٢).

تنبيهات: الأول: أجرى سيبويه والأخفش «أن» بعد الخوف مُجَرَّاهَا بعد العلم، لِتَيَقَّنَ الْمَخُوفِ، نحو: «خِفْتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ»، «خَشِيتُ أَنْ تَقُومَ» ومنه قوله [من الطويل]:

١٠١٢ - [وَلَا تَدْفِنْتِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي] أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَنْ لَا أَدُوقُهَا

(١) المائة: ٧١.

(٢) العنكبوت: ٢.

١٠١٢ - التخريج: البيت لأبي محجن الثقفي في ديوانه ص ٤٨؛ والأزهية ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٣٩٨/٨، ٤٠٢؛ والدرر ٥٧/٤؛ وشرح شواهد المغني ١٠١/١؛ والشعر والشعراء ٤٣١/١؛ ولسان العرب ٢٥٧/٨ (فتح)؛ والمقاصد النحوية ٣٨١/٤؛ وهمع الهوامع ٢/٢.

اللغة: الفلاة: الصحراء الواسعة لا ماء فيها.

المعنى: يطلب من صاحبه أن يدفنه إلى جانب شجرة عنب، وأن لا يدفنه في الصحراء، خوفاً من أن لا يذوق عصير العنب (الخمرة) بعد موته.

الإعراب: ولا: «الواو»: للعطف، «لا»: ناهية تجزم الفعل المضارع. تدفنتي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محلّ جزم بـ «لا»، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). في الفلاة: جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. فإنني: «الفاء»: استئنافية، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إن). أخاف: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). إذا: ظرفية لما يستقبل من الزمان، متعلق بالفعل (أذوق). ما: زائدة لا محلّ لها. مت: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل: أن لا: «أن»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها ضمير الشأن المحذوف، «لا»: نافية لا محلّ لها. أذوقها: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، والمصدر المؤول من (أن) ومعمولها مفعول به للفعل (أخاف).

ومنع ذلك الفراء.

الثاني: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهداً بقوله [من الرجز]:

١٠١٣ - رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمّر.

الثالث: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً، نحو: «أريدُ

أَنْ عِنْدَكَ أَفْعَدًا»، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراراً، كقوله [من الكامل]:

١٠١٤ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَّ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

= وجملة «لا تدفنتي»: معطوفة على جملة (فادفني) في البيت السابق، لا محل لها. وجملة «فإنني»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أخاف»: في محل رفع خبر (إن). وجملة «مت»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «أذوقها»: في محل رفع خبر لـ (أن) المخففة.

والشاهد فيه قوله: «أن لا أذوقها»: حيث خفّف (أن)، وجاء بعدها بالفعل مرفوعاً، لا منصوباً.

١٠١٣ - التخرّيج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٨١؛ وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠،

٤٣٢؛ والدرر ١/٢٩٢، ٥٠/٢؛ والمحاسب ٢/٣١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٤٢؛ والدرر

٤/٥٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٦؛ وشرح المفصل ٩/١٥١؛ واللامات ص ٥٩؛ والمنصف

١/١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/٨٨، ١١٢، ٣/٢.

اللغة: تمعدد: شبّ وغلظ. وتمعدد الرجل: تزياً بزّي معدّ.

الإعراب: ربيته: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محل رفع فاعل، و«الهاء»: ضمير في محل

نصب مفعول به. حتى: حرف ابتداء. إذا: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. تمعدد: فعل

ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو»، و«الألف»: للإطلاق. كان: فعل ماضٍ ناقص.

جزائي: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، و«الياء»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. بالعصا: جار ومجرور

متعلّقان بـ «أجلد». أن: حرف نصب ومصدر. أجلدا: فعل مضارع للمجهول منصوب، و«الألف»:

للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا».

وجملة «ربيته»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا تمعددا كان جزائي»: استئنافية لا محل

لها. وجملة «تمعددا»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «كان جزائي»: جواب شرط غير جازم لا محل لها

من الإعراب. والمصدر المؤول من «أن أجلدا» في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه قوله: «بالعصا أن أجلدا» حيث تقدّم شيء من توابع صلة (أن) عليها، وبيان ذلك أن

«بالعصا» معمول «أجلدا»، و«أجلدا» معمول «أن»، و«بالعصا» تقدّم على «أن»، وهذا جائز.

١٠١٤ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٣؛ والخصائص ٢/٤١١؛ وشرح

شواهد المغني ٢/٦٨٣.

اللغة: أدع: أترك. الهيجاء: الحرب.

والتقدير: لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد.

الرابع: أجاز بعض الكوفيين الجزمَ بها، ونَقَله اللَّحْيَانِي عن بعض بني صباح من ضبّة، وأنشدوا [من الطويل]:

١٠١٥ - إِذَا مَا عَدَوْنَا قَالِ وَلدَانُ أَهْلِنَا: تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

= المعنى: لن أتخلى عن الحرب والنزال ما دام أبو يزيد مقاتلاً.

الإعراب: لما: «لن» حرف ناصب، و «ما»: مصدرية. رأيت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. أبا: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف. يزيد: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لأنه اسم علم على وزن فعل. مقاتلاً: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. أدع: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. القتال: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. وأشهد: «الواو»: عاطفة، و «أشهد»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. الهيجاء: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «رأيت»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «وأدع القتال»: ابتدائية لا محل لها. والمصدر المؤول من «ما رأيت» في محل نصب على الظرفية متعلق بالفعل (أدع). والمصدر المؤول من «أن أشهد الهيجاء» في محل نصب اسم معطوف على الهيجاء. وجملة «أشهد»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. والشاهد فيه قوله: «لما رأيت... أدع القتال»: فقد وردت «لما» مركبة من «لن» الناصبة النافية المدغمة مع «ما» المصدرية، ونصب (أدع) بـ (لن).

١٠١٥ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٣٨٩؛ وخزانة الأدب ٤/٢٩٢؛ وسمط اللآلي ص ٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١؛ والمحتسب ٢/٢٩٥؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/١٩١؛ والجنى الداني ص ٢٢٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٢.

اللغة: غدونا: سرنا في الغداة وهي أول النهار. ولدان أهلنا: خدمهم أو صبيانهم.

المعنى: إذا ما بكرنا إلى الصيد، تنادى صبيان (أو خدم) أهلنا لجمع الحطب، واتقين من تمام الصيد ووفرتة.

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. ما: زائدة لا عمل لها. غدونا: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. قال: فعل ماضٍ مبني على الفتح. ولدان: فاعل مرفوع بالضمّة. أهلنا: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «نا»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. تعالوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. إلى: حرف جر. أن: حرف مصدرية وجزم (هنا فقط). يأتنا: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يأتي) مجرور بـ (إلى) والجار والمجرور متعلقان بالفعل (نحطب). الصيد: فاعل مرفوع بالضمّة. نحطب: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الأمر، وحرك بالكسرة لضرورة الشعر.

وقوله [من الطويل]:

١٠١٦ - أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكُهَا تَفْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيََا

وفي هذا نظر؛ لأنَّ عطفَ المنصوب - وهو «فتتركها» - عليه يدلُّ على أنه سُكِّنَ للضرورة، لا مجزوم.

الخامس: تأتي «أن» مُفسَّرة، وزائدة، فلا تنصب المضارع.

فالمُفسَّرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، نحو: «فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ

= وجملة «إذا ما غدونا قال ولدان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «غدونا»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «قال» لا محلَّ لها (جواب شرط غير جازم). وجملة «تعالوا»: في محلِّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «يأتنا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «نحطب»: لا محلَّ لها (جواب الطلب).

والشاهد فيه قوله: «أن يأتنا» حيث جزم الفعل المضارع بـ (أن) المصدرية. ويروى: «إلى أن يأتي الصيد» وعلى هذه الرواية لا شاهد.

١٠١٦ - التخرُّج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٢٤؛ والدرر ٥٩/٤؛ وشرح شواهد المغني ٩٨/١؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٢٧؛ وهمع الهوامع ٣/٢.

المعنى: أخشى أن تعرف الحاجة التي أريدها منها، فتأبى فعلها، وهذا يجعلها ثقيلة عليّ، فتزيد في همومي همًّا.

الإعراب: أحاذر: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). أن تعلم: «أن»: حرف مصدرية ونصب، «تعلم»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وسُكِّنَ للضرورة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). والمصدر المؤول من الفعل (تعلم) والحرف (أن) مفعول به للفعل (أحاذر). بها: جار ومجرور متعلقان بـ (تعلم). فتردها: «الفاء»: عاطفة، «ترد»: فعل مضارع معطوف على منصوب منصوب مثله بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلِّ نصب مفعول به، و «انفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). فتتركها: انظر إعراب (فتردها). ثقلاً: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. عليّ: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (ثقلاً). كما: «الكاف»: حرف جر، «ما»: اسم موصول بمعنى (التي) في محلِّ جرٍّ بحرف الجر. متعلقان بـ (فتتركها). هيا: ضمير منفصل في محلِّ رفع مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير (كما هي عاداتها).

وجملة «أحاذر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تعلم»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملتنا «فتردها» و «فتتركها»: معطوفتان على جملة «تعلم». وجملة «هي عاداتها»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أن تعلم» حيث جزم «تعلم» بـ «أن» المصدرية، والشائع النصب، وتسكينها من ضرورات الوزن الشعري.

أَصْنَعَ الْفُلْكَ^(١)، ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾^(٢).

والزائدة هي التالية لـ «لَمَّا»، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٣)، والواقعة بين الكاف

ومجرورها، كقوله [من الطويل]:

[وَيَوْمًا تُوَفِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ] كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ^(٤)

في رواية الجرّ، وبين القسم و «لو»، كقوله [من الطويل]:

١٠١٧ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وأجاز الأَخْفَشُ إعمالَ الزائدة، واستدلّ بالسمع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾^(٥)

وبالقياس على حرف الجرّ الزائد، ولا حجة في ذلك؛ لأنها في الآية مصدرية؛ فقيل:

دخلت بعد «ما لنا» لتأوله: بما منعنا، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في

المفعول، ولأن الأصل أن لا تكون «لا» زائدة، والصواب قول بعضهم: إنَّ الأصل: وما لنا

في أن لا نقاتل.

(١) المؤمنون: ٢٧.

(٣) يوسف: ٩٦.

(٢) ص: ٦.

(٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.

١٠١٧ - التخرّيج: البيت للمسيّب بن علس في خزنة الأدب ٤/١٤٥، ١٠/٥٨٠، ٥٨١،

٣١٨/١١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب

ص ١٩٧؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٣؛ وشرح المفصل ٩/٩٤؛ والكتاب ٣/١٠٧؛ ولسان العرب ١٢/٣٧٨

(ظلم)؛ ومغني اللبيب ١/٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٤١٨.

الإعراب: «فأقسم»: الفاء بحسب ما قبلها، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير

مستتر تقديره: «أنا». «أن»: حرف زائد. «لو»: حرف شرط غير جازم. «التقيننا»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير

في محلّ رفع فاعل. «وأنتم»: الواو حرف عطف، «أنتم»: معطوف على «نا» في محلّ رفع فاعل. «لكان»:

اللام رابطة جواب الشرط، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «لكم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان».

«يوم»: اسم «كان» مرفوع بالضمة. «من الشرّ»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «يوم». «مظلم»:

نعت ثانٍ لـ «يوم» مرفوع.

وجملة «أقسم» بحسب ما قبلها. وجملة: «لو التقينا...» الشرطية جواب القسم لا محل لها من

الإعراب. وجملة: «لكان لكم...» جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «فأقسم أن لو التقينا» حيث زاد «أن» بعد الفعل أقسم.

(٥) البقرة: ٢٤٦.

والفرق بينها وبين حرف الجرّ أنّ اختصاصه باقي مع الزيادة، بخلافها؛ فإنها قد وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني.

* * *

٦٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلٌ «أَنْ» حَمَلًا عَلَى «مَا» أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا (وَبَعْضُهُمْ) أي بعضُ العرب (أَهْمَلٌ أَنْ حَمَلًا عَلَى * ما أَخْتَهَا) أي المصدرية (حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) أي واجباً، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظنّ، كقراءة ابن مُحَيِّصٍ ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(١)، وقوله [من البسيط]:

١٠١٨ - أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

هذا مذهب البصريين. وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف أنّ إهمالها مقيس.

* * *

٦٨٠ - (وَتَصَبُّوا بِإِذْنِ الْمُشْتَقْبَلِ) إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا

(أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينِ) أي شروطُ النصبِ بـ «إِذْنِ» ثلاثة:

(١) البقرة: ٢٣٣.

١٠١٨ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٣/١؛ والإنصاف ٥٦٣/٢؛ والجنى الداني ص ٢٢٠؛ وجواهر الأدب ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ٣٩٠/١؛ ورفض المباني ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٥٤٩/٢؛ وشرح التصريح ٢٣٢/٢؛ وشرح شواهد المغني ١٠٠/١؛ وشرح المفصل ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩؛ ولسان العرب ٣٣/١٣ (أَنْ)، ومجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ٣٠/١؛ والمتصف ٢٧٨/١؛ والمقاصد النحوية ٣٨٠/٤.

الإعراب: «أَنْ»: حرف نصب مهمل. «تقرآن»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف في محلّ رفع فاعل. «على أسماء»: جار ومجرور متعلقان بـ «تقرآن». والمصدر المؤول من «أَنْ» وما بعدها بحسب ما قبله. «ويحكمَا»: مفعول مطلق، وقيل مفعول به لفعل محذوف تقديره «ألزمكما الله ويحاً»، وهو مضاف، «كما»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «مَنِّي»: جار ومجرور متعلقان بـ «تقرآن». «السلام»: مفعول به لـ «تقرآن». «وَأَنْ»: الواو حرف عطف، «أَنْ»: حرف مصدرية ونصب. «لا»: حرف نفي. «تشعرا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف ضمير في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أَنْ» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق. «أحدًا»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة: «تقرآن» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة: «... ويحكمَا» اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تشعرا» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «أَنْ تقرآن» حيث لم يعمل «أَنْ» تشبيهاً لها بـ «ما» المصدرية.

الأول: أن يكون الفعلُ مستقبلاً؛ فيجب الرفع في «إِذَا تَصَدَّقُ» جواباً لمن قال: «أنا أحبك».

الثاني: أن تكون مُصَدَّرَةً؛ فَإِنْ تَأَخَّرت، نحو: «أَكْرَمَكَ إِذَا» أهملت، وكذا إِنْ وقعت حَشْوًا، كقوله [من الطويل]:

١٠١٩ - لَيْسَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا
فأما قوله [من الرجز]:

١٠٢٠ - لَا تَشْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِيَّيْ إِذْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

١٠١٩ - التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٤٧٣/٨، ٤٧٤، ٤٧٦؛ والدرر ٧١/٤؛ وسر صناعة الإعراب ٣٩٧/١؛ وشرح أبيات سيويه ١٤٤/٢؛ وشرح التصريح ٢٣٤/٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣؛ وشرح المفصل ١٣/٩، ٢٢؛ والكتاب ١٥/٣؛ والمقاصد النحوية ٣٨٢/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٥/٤؛ وخزانة الأدب ٤٤٧/٨، ٤٤٠/١١؛ ووصف المباني ص ٦٦، ٢٤٣؛ والعقد الفريد ٨/٣؛ ومغني اللبيب ٢١/١.

اللغة والمعنى: عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم. أقيلها: أتركها، أو أمنعها من السقوط.

يقول: إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقاً، فإني لن أتركها.

الإعراب: لئن: اللام: موطئة للقسم، إن: حرف شرط جازم. عاد: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط. لي: جار ومجرور متعلقان بـ «عاد». عبد: فاعل مرفوع، وهو مضاف. العزيز: مضاف إليه مجرور. يمثلها: جار ومجرور متعلقان بـ «عاد»، وهو مضاف، و «ها» في محل جرّ بالإضافة. وأمكنتني: الواو: حرف عطف، أمكنتني: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل: هو. منها: جار ومجرور متعلقان بـ «أمكن». إذن: حرف جواب غير عامل. لا: حرف نفي. أقيلها: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، و «ها» في محل نصب مفعول به.

وجملة (عاد لي...) الفعلية في محلّ جزم فعل الشرط. وجملة (أمكنتني...) الفعلية معطوفة على جملة «عاد». وجملة (لا أقيلها) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة (جواب الشرط) محذوفة.

والشاهد فيه إلغاء «إذن» لوقوعها بين القسم وجوابه، وعدم تصدّرها.

١٠٢٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١٧٧/١؛ والجنى الداني ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٤٥٦/٨، ٤٦٠؛ والدرر ٧٢/٤؛ ووصف المباني ص ٦٦؛ وشرح التصريح ٢٣٤/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٠/١؛ وشرح المفصل ١٧/٧؛ ولسان العرب ٤٠٨/٤ (شطر)؛ ومغني اللبيب ٢٢/١؛ والمقاصد النحوية ٣٨٣/٤؛ والمقرب ٢٦١/١؛ وجمع الهوامع ٧/٢.

شرح المفردات: الشطير: البعيد والغريب. أهلك: أموت. أطير: أذهب بعيداً.

فضرورة، أو الخبر محذوف، أي: إني لا أستطيع ذلك، ثم استأنف: إذن أهلك، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم؛ فيجب الرفع في نحو: «إذن أنا أكرمك» ويغترف الفصل بالقسم، كقوله [من الوافر]:

١٠٢١ - إِذَنْ وَاللَّهِ نَسْرَمِيَهُمْ بِحَزْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرف، والصحيح المنع؛ إذ لم يُسمع شيء من ذلك.

= الإعراب: «لا»: حرف نهي. «اتركتني»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصانه بنون التوكيد، والنون للتوكيد، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بـ«ترك». «شطيراً»: مفعول به ثانٍ منصوب. «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محل نصب اسم «إن». «إذن»: حرف جواب. «أهلك»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا». «أو»: حرف عطف. «أطيراً»: فعل مضارع منصوب معطوف على «أهلك»، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا»، والألف للإطلاق.

وجملة: «لا تتركني» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إني...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أهلك» في محل رفع خبر «إن». وجملة «أطير» معطوفة على «أهلك».

الشاهد فيه قوله: «إني إذن أهلك» حيث نصب الفعل المضارع «أهلك» بعد «إذن» مع أنها ليست مصدرية، بل مسبوقه بـ«إني». وقيل إنها ضرورة، وقيل: خبر «إن» محذوف، و«إن» واقعة في صدر جملة مستأنفة.

١٠٢١ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧١؛ والأشبه والنظائر ٢/٢٣٣؛ والدرر ٤/٧٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/١٠٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٦٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٥؛ وشرح قطر الندى ص ٥٩؛ ومغني اللبيب ص ٦٩٣؛ وهمع الهوامع ٧/٢.

اللغة والمعنى: نرْمِيهم: هنا بمعنى نَشَن.

يقول: إنه يهدد الأعداء بإشعال نيران الحرب التي من هولها يشيب شعر الطفل قبل أوان مشيبه.

الإعراب: إذن: حرف جواب ونصب. والله: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أقسم». نرْمِيهم: فعل مضارع منصوب بـ«إذن»، والفاعل: نحن، و«هم» في محل نصب مفعول به. بحرب: جار ومجرور متعلقان بـ«نرْمِيهم». تُشِيبُ: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. الطفل: مفعول به منصوب. من قبل: جار ومجرور متعلقان بـ«تشيب»، وهو مضاف. المشيب: مضاف إليه مجرور.

= وجملة (... والله) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية. وجملة (نرْمِيهم) الفعلية لا محل

وأجاز الكسائي وهشامُ الفصلَ بمعمول الفعل، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصبُ وعند هشام الرفعُ.

* * *

٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الِيمِينُ، وَانصِبْ وَارزَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفِ وَقَعَا (وَانصِبْ وَارزَعَا * إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفِ) بالواو والفاء (وَقَعَا) وقد قرىء شاذًّا ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ﴾^(١)، ﴿فَإِذَا لَا يَأْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا﴾^(٢) على الإعمال. نعم الغالبُ الرفعُ على الإهمال، وبه قرأ السبعة.

تنبيهات: الأول: أطلق العطف، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محلُّ أَلغِيَتْ، فإذا قيل «إِنْ تَرْزُقُنِي أَرْزُقُكَ وَإِذَنْ أَحْسِنُ إِلَيْكَ» فإن قدرت العطفَ على الجواب جزمت وأهملت «إِذَنْ» لوقوعها حَشْوًا، أو على الجملتين معاً جاز الرفعُ والنصب، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنفٌ، أو لأن المعطوف على الأول أول، ومثل ذلك «زيد يقوم وإِذَنْ أَحْسِنُ إِلَيْهِ» إن عطفْتَ على الفعلية رفعت، أو على الاسميّة فالمذهبان.

الثاني: الصحيحُ الذي عليه الجمهور أن «إِذَنْ» حَرْفٌ. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، والأصل في «إِذَنْ أكرمك»: إِذَا جِئْتَنِي أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض عنها التنوين، وأضمرت «أَنْ»، وعلى الأول فالصحيحُ أنها بسيطةٌ، لا مركبةٌ من «إِذْ» و «أَنْ»، وعلى البساطة فالصحيحُ أنها الناصبة، لا «أَنْ» مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه.

الثالث: معناها عند سيبويه الجوابُ والجزاء، فقال الشلوبين: في كل موضع، وقال الفارسي: في الأكثر، وقد تتمخّض للجواب؛ بدليل أنه يقال «أحبك»، فتقول «إِذَنْ أَظنك صادقاً» إذ لا مُجازاة هنا.

الرابع: اختلف في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونهاً تبدل ألفاً، تشبيهاً لها

لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة (تشيب الطفل) الفعلية في محل جر نعت «حرب».

والشاهد فيه قوله: «إِذَنْ وَالله نرْمِيهم بحربٍ» حيث نصبت «إِذَنْ» الفعل المضارع مع الفصل بينهما بالقسم، والفصل بالقسم وبـ «لا» النافية لا يُبطل عمل «إِذَنْ».

(١) الإسراء: ٧٦.

(٢) النساء: ٥٣.

بتنوين المنصوب. وقيل: يوقف بالنون؛ لأنها كنون «لَنْ»، و «أَنْ»، روي ذلك عن المازني والمبرد، وينبي على هذا الخلاف خلاف في كتابتها، والجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين «إِذَا»، وتبعه ابن خروف.

الخامس: حكى سيبويه وعيسى بن عُمر أنّ من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهي لغة نادرة، ولكنها القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على «ظَنَّ»، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حملت «ما» على «ليس»، لأنها مثلها في نفي الحال، اهـ.

* * *

٦٨٢ - وَيَبِينَ «لَا» وَلَا مَجْرُ التَّزِيمِ إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمَ

٦٨٣ - «لَا» فَأَنْ أَعْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمِرًا

(وَيَبِينَ لَا وَلَا مَجْرُ التَّزِيمِ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً)، نحو: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ

حِجَّةٌ﴾^(١)، ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٢) «لَا» في الآية الأولى نافية، وفي الثانية مؤكدة زائدة

(وَإِنْ عُدِمَ لَا فَأَنْ أَعْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا) «لَا»: في موضع الرفع بـ «عدم»، و «أَنْ»: في

موضع النصب بـ «أَعْمِلَ»، ومظهرًا ومضمراً: نصب على الحال، إما من «أَنْ» إِنْ كَانَا اسْمِي

مفعول، أو من فاعل أَعْمِلَ المستتر إِنْ كَانَا اسْمِي فاعل.

أي: يجوز إظهار «أَنْ» وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كونه ناقص ماضٍ منفيّ،

ولم يقترن الفعل بـ «لَا»؛ فالإضمار، نحو: ﴿وَأَمْرًا لِنُسْلِمِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)، والإظهار،

نحو: ﴿وَأَمْرًا لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٤) فَإِنْ سَبَقَهَا كَوْنٌ نَاقِصٌ مَاضٍ مَنْفِيٍّ وَجِبَ

إِضْمَارُ «أَنْ» بَعْدَهَا، وَهَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمِرًا) أي نحو: ﴿وَمَا

كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾^(٥)، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾^(٦)، وتسمى هذه اللام لام الجحود،

وسماها النحّاسُ لام النفي، وهو الصواب، والتي قبلها لام «كي»؛ لأنها للسبب كما أن

«كي» للسبب.

(٤) الزمر: ١٢.

(١) البقرة: ١٥٠.

(٥) العنكبوت: ٤٠.

(٢) الحديد: ٢٩.

(٦) النساء: ١٦٨.

(٣) الأنعام: ٧١.

وحاصلُ كلامه أنَّ لـ «أن» بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بـ «لا»، ووجوب إضمارها بعد نفي «كان»، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد «كان» التامة؛ لأن اللّام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاءً بأنها المفهومة عند إطلاق «كان» لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو. ودخل في قوله «نفي كان»، نحو: «لم يكن» أي: المضارعُ المنفيّ بـ «لم» كما رأيت؛ لأنَّ «لم» تنفي المضارع، وقد فهم من النظم قَصْرُ ذلك على «كان»، خلافاً لمن أجازها في أحواتها قياساً، ولمن أجازها في «ظننت».

تنبيهات: الأول: ما ذكره - من أن اللّام التي يُنصبُ الفعلُ بعدها هي لام الجر، والنصب بـ «أن» مضمرة - هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللّام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللّام ناصبة بنفسها لقيامها مقام «أن»، والخلاف في اللامين، أعني لام الجحود، ولام «كي».

الثاني: اختلف في الفعل بعد اللام؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللّام للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف، واللّام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف، وقدروه «ما كان زيد مُريداً ليفعل»، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللّام جازة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر، وصرّح المصنف بأنها مؤكّدة لنفي الخبر، إلا أن الناصب عنده «أن» مضمرة؛ فهو قول ثالث. قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصريّ ولا كوفيّ، ومقتضى قوله مؤكّدة أنها زائدة، وبه صرّح الشارح، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل: سُمّيت مؤكّدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل.

الثالث: قد تُحذف «كان» قبل لام الجحود كقوله [من الوافر]:

١٠٢٢ - فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مَقَاوِمَةً وَلَا قَرْدٌ لِقَرْدِ

١٠٢٢ - التخریج: البيت لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ١٠١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر

١١٠/٤؛ وتذكرة النحاة ص ٥٦٠؛ والجنى الداني ص ١١٧؛ وشرح شواهد المغني ٥٦٢/٢.

المعنى: قومي منتصرون جماعات وأفراداً، فلا قبيلة تغلبهم، ولا يوجد من يقاوم فرساننا كأفراد. =

أي: فما كان جَمَع، ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر: «مَا أَنَا لِأَدْعَهُمَا». الرابع: أطلق النافي، ومراده ما ينفي الماضي، وذلك «ما» و«لم» دون «لَنْ» لأنها تختص بالمستقبل، وكذلك «لا» لأن نفي غير المستقبل بها قليل، وأما «لَمَّا» فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال، وأما «إِنَّ» فهي بمعنى «ما» وإطلاقه يشملها، وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾^(١) في قراءة غير الكسائي أنها لام الجحود، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق، والذي يظهر أنها لام «كي» وأنَّ «إِنَّ» شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه وإن كان مَكْرُهُمْ لشدته معدًا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما يقال: أنا أشجع من فلان، وإن كان مُعَدًّا للنوازل.

الخامس: أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود، وإظهار «أَنَّ» مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾^(٢)، والصحيح المنع، ولا حجة في الآية؛ لأن «أَنَّ» يُفْتَرَى في تأويل مصدر هو الخبر.

* * *

= الإعراب: فما: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية. جمع: اسم (كان) المحذوفة بعد (ما)، مرفوع بالضممة. ليغلب: «اللام»: لام الجحود. «يغلب»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود، والمصدر المؤول من (أن) المقدره والفعل (يغلب) مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بخبر (كان)، أو ب (كان) نفسها على القول بتمامها، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). جمع: مفعول به منصوب بالفتحة. قومي: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. مقاومة: حال منصوب بالفتحة. ولا: «الواو»: للعطف، «لا»: نافية. فرد: مبتدأ مرفوع. لفرد: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (ولا فرد مقابل لفرد).

وجملة «فما جمع ليغلب»: استئنافية لا محل لها، وجملة «يغلب»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «لا فرد لفرد»: معطوفة الحال (مقاومة) محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «فما جمع ليغلب» حيث حذفت (كان) مع إرادته، بتقدير (فما كان جمع قادر ليغلب قومي). ويرى بعضهم أنه لا شاهد في البيت لجواز أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، والتقدير: فما جمع متأهلاً لغلب قومي، ولا فرد غالباً لفرد قومي. انظر: شرح أبيات المغني ٢٨٤/٤.

(١) إبراهيم: ٤٦.

(٢) يونس: ٣٧.

٦٨٤ - (كَذَٰكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «إِلَّا» أَنْ خَفِيَ)

«أن» مبتدأ، و«خفي»: خبره، و«كذلك» و«بعد»: متعلقان بـ«خفي»، و«حتى»: فاعل «يصلح»، و«إلا»: عطف عليه.

أي: كذا يجب إضمار «أن» بعد «أو» إذا صلح في موضعها «حتى»، نحو: «لألزمك أو تقضي حقي»، وقوله [من الطويل]:

١٠٢٣ - لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أو إلّا كقولك: «لأقتلنَّ الكافرَ أو يُسلم»، وقوله [من الطويل]:

١٠٢٤ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

١٠٢٣ - التخریج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٧٢؛ والدرر ٤/٧٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٠٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٨؛ وشرح قطر الندى ص ٦٩؛ ومغني اللبيب ١/٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٠.

اللغة والمعنى: أستسهل: أعتبره سهلاً. المنى: ج المنية، وهي ما يتمناه الإنسان. انقادت: خضعت.

يقول: إني لأعتبر الصعوبات سهلة وأجد في تذليلها حتى أحقق ما أتمناه، لأنَّ الآمال لا تتحقق إلّا بالصبر على الشدائد.

الإعراب: لأستسهلنَّ: اللام: موطئة للقسم، أستسهلنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: للتوكيد، والفاعل: أنا. الصعب: مفعول به منصوب، أو: حرف عطف يتصّب بـ«أن» مضمرة. أدرك: فعل مضارع منصوب. والفاعل: أنا. المنى: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعدّر. فما: الفاء: حرف عطف أو تعليل، ما: حرف نفي. انقادت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. الآمال: فاعل مرفوع. إلّا: حرف حصر. لصابِر: جار ومجرور متعلقان بـ«انقاد».

وجملة (أستسهلنَّ الصعب) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة (أدرك المنى) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الحرفي. وجملة (ما انقادت...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استثنائية أو تعليلية.

والشاهد فيه قوله: «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى: إلى أن، والنصب بـ«أن» مضمرة وجوباً.

١٠٢٤ - التخریج: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٩؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٠٥؛ والكتاب ٣/٤٨؛ ولسان العرب ٥/٣٨٩ (غمز)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٨٥؛ والمقتضب

ويحتمل الوجهين قوله [من الطويل]:

١٠٢٥ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ، إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتُ فَتَعُذِرَا

واحترز بقوله «إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا» من التي لا يصلح في موضعها أحد

= ٩٢/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩؛ وشرح قطر الندى ص ٧٠؛ وشرح المفصل ١٥/٥؛ ومغني اللبيب ٦٦/١؛ والمقرب ٢٦٣/١.

اللغة والمعنى: غمز القناة: عضاها وعصرها وجسها. القناة: عصا الرمح. الكعوب: ج الكعب، وهو العقدة بين الأنبوتين من القصب أو الرمح.

يقول: إذا لم تنفع الملاينة مع قوم خاشئهم، إلى أن يستقيم اعوجاجهم. وجاء في لسان العرب أن الشاعر هجا قوماً زعم أنه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلا أن يتركوا سبّه وهجاءه. وقيل: إذا اشتد عليّ جانب قوم رمت تليينه أو يستقيم.

الإعراب: وكنت: الواو: بحسب ما قبلها، أو استثنائية. كنت: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير في محل رفع اسم «كان». إذا: ظرف يتضمّن معنى الشرط. غمزت: فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. قناة: مفعول به منصوب، وهو مضاف. قوم: مضاف إليه مجرور. كسرت: فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. كعوبها: مفعول به منصوب وهو مضاف، و«ها» ضمير في محل جرّ بالإضافة. أو: حرف عطف بمعنى «إلا» ينصب بـ «أن» مضمرة. تستقيما: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والألف: للإطلاق. والفاعل: هي.

وجملة (كنت...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استثنائية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (غمزت قناة قوم) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (كسرت كعوبها) لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة (إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها) جملة الشرط وجوابه في محلّ نصب خبر «كان». وجملة (أو تستقيما) المؤولة بمصدر معطوفة على مصدر تقديره: ليكن كسر أو استقامة. والشاهد فيه قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى «إلا».

١٠٢٥ - التخرّيج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٦؛ والأزھية ص ١٢٢؛ وخزانة الأدب ٢١٢/٤، ٥٤٤/٨، ٥٤٧؛ وشرح أبيات سيويه ٥٩/٢؛ وشرح المفصل ٢٢/٧، ٣٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨؛ والكتاب ٤٧/٣؛ واللامات ص ٦٨؛ والمقتضب ٢٨/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٣/١؛ والجنى الداني ص ٢٣١؛ والخصائص ٢٦٣/١؛ ووصف المباني ص ١٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٤؛ واللمع ص ٢١١.

المعنى: يخاطب الشاعر عمرو بن قميئة حين استصحبه في مسيره إلى قيصر الروم ليساعده على بني أسد، فقال له: لا تبك إنّما نحاول طلب الملك، وإلا أن نموت فيعذرنا الناس.

الإعراب: فقلت: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماض، و«التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. له: جار ومجرور متعلقان بـ «قال». لا: ناهية. تبك: فعل مضارع مجزوم يحذف حرف العلة. عينك: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«الكاف»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. إنّما: حرف مشبّه بالفعل

الحرفين؛ فإن المُضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار «أن»، كقوله [من الطويل]:

١٠٢٦ - وَلَوْلا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلٌ سَيِّعٌ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا

تنبيهات: الأول: قال في شرح الكافية: وتقديرُ «إلا» و «حتّى» في موضع «أو» تقديرٌ لحظّ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر، وبعدها «أن» ناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ «أو» على المُقدّر قبلها، فتقدير «لانتظرنه أو يقدم» لِيَكُونَنَّ انتظارٌ أو قدومٌ، وتقدير «لأقتلن الكافر أو يسلم» ليكون قتلُهُ أو إسلامه، وكذا العمل في غيرهما.

الثاني: ذهب الكسائي إلى أنّ «أو» المذكورة ناصبةً بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن نصب بـ «أن» مضمرةً بعدها؛

= بطل عمله لدخول «ما» عليه. نحاول: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». ملكاً: مفعول به منصوب. أو: ناصبة بـ «أن» مضمرة. نموت: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». فنعدرا: «الفاء»: حرف عطف، «نعدرا»: فعل مضارع للمجهول منصوب، و «الألف»: للإطلاق، و نائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن»، والمصدر المؤول من (أن) المقدر، والفعل (نموت) معطوفاً على (ملكاً).

وجملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تبك...»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «نحاول ملكاً»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نموت»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها. وجملة «نعدرا»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «نموت» حيث نصبه بإضمار «أن» بعد (أو) لأنها بمعنى حتى نعذر، أو إلى أن نعذر.

١٠٢٦ - التخرّيج: البيت للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣/٣٢٤؛ والدرر ٤/٧٨؛ وشرح اختيارات المفزّل ص ٣٣٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٤؛ وشرح المفصل ٣/٥٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٤١١؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/٢٧٢؛ والمحاسب ١/٣٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/١٠، ١٧.

الإعراب: ولولا: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لولا»: حرف امتناع لوجود. رجال: مبتدأ مرفوع خبره محذوف وجوباً. من رزام: جار ومجرور متعلقان بصفة لرجال. أعزة: نعت «رجال» مرفوع. وآل: «الواو»: حرف عطف، «آل»: معطوف على «رجال» مرفوع، وهو مضاف. سبيع: مضاف إليه مجرور. أو: ناصبة بـ «أن» مضمرة. أسوءك: فعل مضارع منصوب، و «الكاف»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». علقما: منادى مرخّم مبنيّ في محلّ نصب.

وجملة «لولا رجال»: مع جواب الشرط بحسب الواو. وجملة «رجالٌ مع خبره» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «أسوءك»: صلة الموصول لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «أو أسوءك» حيث نصب الفعل بـ «أن» مضمرة بعد «أو» العاطفة تقديره: «أو أن أسوءك علقما»، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (أسوء) معطوف على المبتدأ (رجال).

لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مَصْدَرًا مَقْدَرًا على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار «أن» بعدها.

الثالث: قوله «إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا» أحسن من قوله في التسهيل: بعد «أو» الواقعة موقع «إلى أن» أو «إلا أن»؛ لأن «حتى» معنيين كلاهما يصح هنا؛ الأول: الغاية مثل «إلى»، والثاني التعليل مثل «كي»، فيشمل كلامه هنا نحو: «لأَرْضِيَنَّ اللهُ أَوْ يَغْفِرَ لي»، بخلاف كلام التسهيل؛ لأنَّ المعنى حتى يغفر لي، بمعنى كي يغفر لي. وقد بان لك أن قول الشارح «يريد حتى بمعنى إلى، لا التي بمعنى كي» لا وَجْهَ له، وكلتا العبارتين خير من قول الشارح: «بعد أو بمعنى إلى أو إلا» فإنه يُوهِمُ أن «أو» تُرَادِفُ الحرفين، وليس كذلك، بل هي أو العاطفة كما مرَّ.

* * *

٦٨٥ - وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمًا، كـ «جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ»

(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتْمًا) أي: واجب، والغالب في «حتى» حينئذ أن تكون للغاية، نحو: «لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى»^(١) وعلامتها أن يصلح في موضعها «إلى»، وقد تكون للتعليل (كـجُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ) وعلامتها أن يصلح في موضعها «كي»، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى «إلا»، كقوله [من الكامل]:

١٠٢٧ - لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

(١) طه: ٩١.

١٠٢٧ - التخریج: البيت للمقتع الكندي في خزنة الأدب ٣/٣٧٠؛ والدرر ٤/٧٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٧٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٥٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٤١٢؛ وهمع الهوامع ٢/٩.

اللغة: العطاء: الكرم والجود. الفضول: الزيادة. سماحة: سخاء.

المعنى: ليس من الكرم والجود أن تعطي ما يزيد عندك، ولكن السخاء الحقيقي، والكرم المحمود أن تعطي للناس من القليل الذي تملك.

الإعراب: ليس: فعل ماضٍ ناقص. العطاء: اسم (ليس) مرفوع بالضمّة. من الفضول: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر (العطاء). سماحة: خبر (ليس) منصوب بالفتحة. حتى تجود: «حتى»: حرف جر، «تجود»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد (حتى) والمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل (تجود) مجرور بـ (حتى) والجار والمجرور متعلّقان بـ (ليس)، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). وما: =

وهذا المعنى على غرَابته ظاهر من قول سيويه في تفسير قولهم: «والله لا أفعل إلا أن تفعل»: **المعنى**: حتى أن تفعل. وصرح به ابن هشام الخضراوي، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في «وما يعلمان من أحد حتى يقولاً»^(١) والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية. نعم هو ظاهر في قوله [من الرجز]:

١٠٢٨- وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبَيِّرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه.

تنبيه: ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» ناصبة بنفسها، وأجازوا إظهار «أن» بعدها توكيداً، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

* * *

= «الواو»: حالية، «ما»: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. لديك: ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف المتقلبة ياء، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. قليل: خبر (ما) مرفوع بالضمّة.

وجملة «ليس العطاء سماحة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تجود»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «وما لديك قليل»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «حتى تجود» حيث اعتبر (حتى) بمعنى (إلا) بتقدير المعنى: لا يكون العطاء سماحة إلا إذا جدت بقليلك.

(١) البقرة: ١٠٢.

١٠٢٨- التخرّيج: الرجز لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣٤؛ والأغاني ٨٧/٩؛ وخزانة الأدب ٣٣٣/١، ٢١٣/٢؛ والدرر ٧٥/٤؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٢/١؛ ومعجم ما استعجم ص ٥٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٩/٢.

اللغة: شيخي: أبي. أبير: أهلك. مالك وكاهل: حيّان من بني أسد.

المعنى: يقسم أنه لن يترك دم أبيه يذهب هدرًا، وسيهلك مقابله حتى بني أسد مالكاً وكاهلاً.

الإعراب: والله: «الواو»: واو القسم، «الله»: لفظ الجلالة مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. لا يذهب: «لا»: نافية، «يذهب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. شيخي: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. باطلاً: نائب مفعول مطلق منصوب بالفتحة، بتقدير (لا يذهب ذهاباً باطلاً). حتى أبير: «حتى»: حرف جر، «أبير»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد (حتى)، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل (أبير) مجرور بـ (حتى) والجار والمجرور متعلقان بمعنى (أترك ثأره) المفهوم من السياق، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). مالكاً: مفعول به منصوب بالفتحة. وكاهلاً: «الواو»: للعطف، «كاهلاً»: معطوف على (مالكاً) منصوب مثله.

٦٨٦ - وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

(وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً * به) أي بالحال (أَرْفَعَنَّ) حتماً (وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا) أي: لا يُنْصَبُ الفعلُ بعد «حَتَّى» إلّا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقياً - بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلّم - فالنصب واجب، نحو: «لَأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ» وكالآية السابقة، وإن كان غير حقيقيّ - بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة - فالنصب جائز، لا واجب، نحو: «وَرُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ»^(١) فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزوال، لا بالنظر إلى زمن قَصِّ ذلك علينا، فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال، والنصب - وبه قرأ غيره - على تأويله بالمستقبل؛ فالأول يقدر اتصاف المخبر عنه - وهو الرسول والذين آمنوا معه - بالدخول في القول، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال، والثاني يقدّر اتصافه بالعزم عليه، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال.

ولا يرتفع الفعل بعد «حَتَّى» إلّا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون حالاً، إما حقيقةً، نحو: «سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والرفع حينئذ واجب، أو تأويلاً، نحو: «حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ»^(١) في قراءة نافع، والرفع حينئذ جائز كما مرّ.

الثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها؛ فيمتنع الرفع في نحو: «لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، و«ما سرت حتى أدخلها»، و«أَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟» لانتفاء السببية؛ أمّا الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأمّا الثاني فلأنّ الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأمّا الثالث فلأنّ السبب لم يتحقّق، ويجوز الرفع في «أَيُّهُمْ سار حتى يدخلها؟ ومتى سرت حتى تدخلها؟» لأنّ السير محقّق، وإنما الشكّ في عين الفاعل أو في عين الزمان. وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على

= وجملة «أقسم والله»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا يذهب»: جواب القسم لا محلّ لها. وجملة «أبير»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حتى أبير» حيث جاءت (حتى) بمعنى (إلا) لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه.

الكلام بأُسْرِهِ، لا على ما قبل «حتى» خاصة، ولو عُرِضَتْ هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما مَنَعَهُ إذا كان النفي مُسَلِّطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك.

الثالث: أن يكون فَضْلَةً؛ فيجب النصب في نحو: «سَيْرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا» وكذا في «كان سَيْرِي أَمْسٍ حَتَّى أَدْخَلَهَا» إن قدرت «كان» ناقصة، ولم تقدر الظرف خبراً اهـ.

تنبيهات: الأول: تجيء «حتى» في الكلام على ثلاثة أضرب: جارة، وعاطفة، وقد مَرَّتَا، وابتدائية، أي حرف تُبْتَدَأُ بعده الجمل، أي: تستأنف، فتدخل على الجمل الاسمية، كقوله [من الطويل]:

١٠٢٩ - فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةَ أَشْكَلُ
وعلى الفعلية التي فعلها مضارع، كقوله [من الكامل]:

١٠٣٠ - يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ [لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ]

١٠٢٩ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٣؛ والأزھية ص ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٥٢؛ وخزانة الأدب ٤٧٧/٩، ٤٧٩؛ والدرر ٣٢/٤؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١؛ وشرح المفصل ١٨/٨؛ واللمع ص ١٦٣؛ والمقاصد النحوية ٣٨٦/٤؛ وللأخطل في الحيوان ٣٣٠/٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧؛ والدرر ١١٢/٤؛ ولسان العرب ٣٥٧/١١ (شكل)؛ وهمع الهوامع ٢٤٨/١، ٢٤/٢.

اللغة: تمج: ترمي وتلفظ. دجلة: نهر معروف في شمال سوريا والعراق. أشكل: صار أحمر.

المعنى: لشدة المعركة كثرت القتلى التي ترمي بدماؤها في نهر دجلة، فصار ماؤه محمراً لكثرة الدماء الواقعة فيه.

الإعراب: فما: «الفاء»: استئنافية، «ما»: نافية. زالت: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: للتأنيث. القتلى: اسم (ما زالت) مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. تمج: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الواو»: ضمير مستتر تقديره (هي). دماءها: مفعول به منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. بدجلة: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ (تمج). حتى ماء: «حتى»: حرف ابتداء، «ماء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. دجلة: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. أشكل: خبر (ماء) مرفوع بالضمّة.

وجملة «فما زالت القتلى تمج» استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تمج»: في محلّ نصب خبر (ما زالت). وجملة «ماء دجلة أشكل»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حتى ماء» حيث جاءت (حتى) حرف ابتداء، يُستأنف بعدها الكلام بجملة اسمية.

١٠٣٠ - التخریج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٤١٢/٢؛ والدرر =

وقراءة نافع ﴿حَتَّى يَقُولَ الْبُرْسُولُ﴾^(١) وعلى الفعلية التي فعلها ماضي، نحو: ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾^(٢)، وزعم المصنف أن «حتى» هذه جارة، وتوزع في ذلك.

الثاني: إذا كان الفعل حالاً أو مؤؤلاً به فـ «حتى» ابتدائية، وإذا كان مستقبلاً أو مؤؤلاً به فهي الجارة و «أن» مُضْمَرَةٌ بعدها كما تقدّم.

الثالث: علامة كونه حالاً أو مؤؤلاً به صلاحية جعل الفاء في موضع «حتى»، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فَضْلَةً مُسَبِّبًا عما قبلها، انتهى.

* * *

٦٨٧ - (وَيَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ، نَصَبٌ)

«أن»: مبتدأ، و «نَصَبٌ»: خبرها، و «سَتْرُهَا حَتْمٌ»: مبتدأ وخبر، في موضع الحال

= ٧٦/٤؛ وشرح آيات سيبويه ٦٩/١؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٨/١، ٩٦٤/٢؛ والكتاب ١٩/٣؛ وهمع الهوامع ٩/٢.

اللغة: يغشون: يقصدهم الناس لينالوا معروفهم. تهزّ كلابهم: تعوي. السواد والأسودات والأساود: جماعة من الناس، والسواد: الشخص.

المعنى: اعتاد الناس على زيارتهم، ونيل معروفهم، حتى صارت الكلاب لا تتيح لقدم الناس، لاعتيادها على قدمهم، حتى الغريب القادم لا يسألونه عنن يكون، أي يكرمون الجميع، أو لا يسألون عن عدد القادمين فهم على استعداد ومقدرة.

الإعراب: يغشون: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. حتى ما: «حتى»: حرف ابتداء، «ما»: نافية لا محل لها. تهزّ: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. كلابهم: فاعل مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة والميم علامة جمع الذكور العقلاء. لا يسألون: «لا»: نافية، «يسألون»: فعل مضارع بثبوت النون، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. عن السواد: جار ومجرور متعلقان بـ (يسألون). المقبل: صفة (السواد) مجرورة مثله بالكسرة.

وجملة «يغشون»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تهزّ»: استئنافية أيضاً لا محل لها. وجملة «يسألون»: استئنافية كذلك لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «حتى ما تهزّ» حيث جاءت (حتى) للابتداء، ولكن ما بعدها جملة فعلية، فعلها مضارع مرفوع.

من فاعل «نَصَب»، و «بعد»: متعلق بـ «نصب».

يعني أن «أن» تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي، نحو: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾^(١) أو جواب طلب، وهو إما أمر، أو نهي، أو دعاء، أو استفهام، أو عَرْض، أو تخضيض، أو تَمَنُّ؛ فالأمر نحو قوله [من الرجز]:

١٠٣١ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنقاً فسيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحاً

والنهي، نحو: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾^(٢)، وقوله [من البسيط]:

١٠٣٢ - لَا يَخْدَعَنَّكَ مَأْتُورٌ وَإِنْ قَدَّمْتَ تِرَاتَهُ فَيَحِقَّ الْحُزْنَ وَاللَّدْمُ

(١) فاطر: ٣٦.

١٠٣١ - التخريج: الرجز لأبي النجم في الدرر ٥٢/٣، ٧٩/٤؛ والرد على النحاة ص ١٢٣؛ وشرح التصريح ٢٣٩/٢؛ والكتاب ٣٥/٣؛ ولسان العرب ٨٣/٣ (نفخ)؛ والمقاصد النحوية ٣٨٧/٤؛ وهمع الهوامع ١٠/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٢/٤؛ ووصف المباني ص ٣٨١؛ وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١، ٢٧٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٠؛ وشرح قطر الندى ص ٧١؛ وشرح المفصل ٢٦/٧؛ واللمع في العربية ص ٢١٠؛ والمقتضب ١٤/٢؛ وهمع الهوامع ١٨٢/١.

اللغة والمعنى: ناق: ترخيم «ناقة». العنق: نوع من السير السريع. الفسيح: الواسع الخطى. سليمان: هو سليمان بن عبد الملك بن مروان.

يقول الشاعر لناقته: يا ناقتي أسرع في سيرك لنصل إلى سليمان بن عبد الملك، فنحظى بعباياه ورتاح.

الإعراب: يا: حرف نداء. ناق: منادى مرتحم مبني على الضم المقدّر في محلّ نصب على النداء. سيرى: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء: ضمير في محلّ رفع فاعل. عنقاً: صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره: «سيرى سيراً عنقاً». فسيحاً: نعت «عنقاً» منصوب. إلى: حرف جرّ. سليمان: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. والجار والمجرور متعلقان بـ «سيرى». فنستريحاً: الفاء: سببية، نستريحاً: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن نستريحاً» معطوف على مصدر مُتَّزِعٍ ممّا قبله، والتقدير: ليكن منك سير فاستراحة.

وجملة (يا ناق...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (سيرى) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «نستريحاً» حيث نصب الفعل المضارع «نستريح» بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية في جواب الأمر.

(٢) طه: ٦١.

١٠٣٢ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: المأثور: الذي آثرت نفسك عليه. الترات: ج الترة، وهي الحقد، والثأر.

والدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا
الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(١)، وقوله [من الرمل]:

١٠٣٣ - رَبِّ وَقَفَّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنِّي سَنَنْ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

= الإعراب: لا: ناهية. يخذعك: فعل مضارع مبني على الفتح، و «النون»: للتوكيد، و «الكاف»: ضمير في محل نصب مفعول به. مأثور: فاعل مرفوع بالضمة. وإن: «الواو»: حالية، «إن»: وصلية زائدة للتعميم. قدمت: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث. تراته: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. فيحقّ: «الفاء»: السببية والعاطفة، «يحقّ»: فعل مضارع منصوب ب «أن» مضمرة بعد فاء السببية. الحزن: فاعل مرفوع. والندم: «الواو»: حرف عطف، و «الندم»: معطوف على «الحزن» مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة، والفعل (يحقّ) معطوف على مصدر متزّع مما تقدم.

وجملة «لا يخذعك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قدمت»: في محلّ نصب حال. وجملة «يحقّ»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «فيحقّ» حيث نصب الفعل ب «أن» مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد نهي.

(١) يونس: ٨٨.

١٠٣٣ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الدرر ٤/٨٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧١؛ وشرح قطر الندى ص ٧٢؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣٨٨؛ وهمع الهوامع ١١/٢.

اللغة والمعنى: وقفني: اجعل الفوز حليفي. أعدل: أميل. السنن: الطريقة أو الطريق.

يخاطبه الشاعر ربّه بقوله: ربّ، سدّد خطاي، ولا تجعلني أميل عن الطريق الذي سلكه الصالحون، والذي هو خير طريق.

الإعراب: ربّ: متادى منصوب بفتح مقدر على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، وهو مضاف، والياء المحذوفة في محلّ جرّ بالإضافة. وقفني: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: أنت، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. فلا: الفاء: سببية، لا: حرف نفي. أعدل: فعل مضارع منصوب ب «أن» مضمرة. والمصدر المؤول من «أن لا أعدل» معطوف على مصدر متزّع ممّا قبله، والفاعل: أنا. عن سنن: جار ومجرور متعلّقان ب «أعدل»، وهو مضاف. الساعين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه جمع مذكّر سالم. في خير: جار ومجرور متعلّقان ب «الساعين»، وهو مضاف. سنن: مضاف إليه مجرور وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة (رب وقفني) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (وقفني) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «ربّ وقفني فلا أعدل» حيث نصب الفعل «أعدل» بفاء السببية بعد فعل الدعاء الأصلي. وقال العيني: واحترز بالفعل من أن يكون الدعاء بالاسم، نحو: «سقياً لك ورعياً»، ويقولنا: «أصيل» من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، نحو: «رحم الله زيداً فدخله الجنة» (المقاصد النحويّة ٤/٣٨٨).

وقوله [من الطويل]:

١٠٣٤ - يَا رَبَّ عَجَلْ مَا أُوْمَلُ مِنْهُمْ فَيَذْفَأُ مَقْرُورٌ، وَيَشْبَعُ مُزْمَلٌ

والاستفهام، نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(١)، وقوله [من البسيط]:

١٠٣٥ - هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَنَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيْرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

١٠٣٤ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: المقرور: المصاب بالبرد. المرمل: المسكين والفقير.

الإعراب: فيا: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء. رب: منادى منصوب وهو مضاف، و«الياء»: المحذوفة في محلّ جرّ بالإضافة. عجل: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». ما: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. أوْمَلُ: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». منهم: جار ومجرور متعلقان بـ«أوْمَلُ». يذفأ: «الفاء»: العاطفة والسببية، «يدفأ»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد فاء السببية. مقررور: فاعل مرفوع بالضمة. ويشبع مرمل: معطوفة على «يدفأ مقررور» وتعرب إعرابها، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة، والفعل (يدفأ) معطوف على مصدر متترع مما تقدم.

وجملة النداء الابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عجل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أوْمَلُ»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يدفأ مقررور» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يشبع مرمل»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «يدفأ» حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد الدعاء.

(١) الأعراف: ٥٣.

١٠٣٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٧٣ والمقاصد النحوية ٤/٣٨٨.

اللغة وشرح المفردات: لباناتي: حاجاتي. تقضى: تنجز. يرتد: يعود.

المعنى: يسائل الشاعر أصحابه بقوله: هل تعرفون ما أحتاج إليه فتجنزوه لعل الحياة تعود إليّ، أي تتراح نفسي.

الإعراب: هل: حرف استفهام. تعرفون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. لباناتي: مفعول به منصوب بالكسرة على ما قبل الياء لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. فأرجو: الفاء السببية، «أرجو» فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». أن: حرف مصدرى ونصب. تقضى: فعل مضارع للمجهول منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». فيرتد: الفاء حرف عطف، «يرتد»: معطوف على «تقضى» منصوب بالفتحة الظاهرة. بعض: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. الروح: مضاف إليه مجرور بالكسرة. للجسد: اللام حرف جر، «الجسد»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة. والجار والمجرور متعلقان بـ«يرتد».

والعَرَضُ، نحو قوله [من البسيط]:

١٠٣٦ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتَبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والتَّخْضِضُ، نحو: ﴿لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُونُ مِنَ

الصالحين﴾^(١)، وقوله [من البسيط]:

١٠٣٧ - لَوْلَا تَعُوْجِيْنَ يَا سَلْمَى عَلَيَّ ذَنْفٍ فَتَحْمِيْدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيْهِ

= وجملة: «هل تعرفون...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أن تقضى» المؤولة بمصدر في محل نصب مفعول به. وجملة «يرتد...» الفعلية معطوفة على «تقضى».

الشاهد فيه قوله: «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله: «هل تعرفون لباناتي».

١٠٣٦ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٨٢/٤؛ وشرح التصريح ٢٣٩/٢؛ وشرح ابن عقيل

ص ٥٧١؛ وشرح قطر الندى ص ٧٤؛ والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤؛ وهمع الهوامع ١٢/٢.

اللغة والمعنى: الكرام: ج الكريم، وهو الجواد أو الأصيل. تدنو: تقترب. الرائي: الذي يبصر

بعينه.

يخاطب الشاعر رجلاً كريماً بقوله: تعال يا ابن الكرام، وجاورنا لترى بأم عينك ما حدثوك به عنا، لأن

الذي يرى غير الذي يسمع.

الإعراب: يا: حرف نداء. ابن: منادى منصوب، وهو مضاف. الكرام: مضاف إليه مجرور. ألا:

حرف عرض. تدنو: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل، والفاعل: أنت. فتبصر: الفاء:

سببية، تبصر: فعل مضارع منصوب بـ «أن مضمرة»، والفاعل: أنت. والمصدر المؤول من «أن تبصر»

معطوف على مصدر متترع مما قبله. ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به. قد: حرف تحقيق.

حدثوك: فعل ماضٍ، والواو: فاعل، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به. فما: الفاء: حرف عطف أو

تعليل، ما: حرف نفي. راء: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه اسم منقوص. كمن:

جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. سمعا: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، والألف للإطلاق.

وجملة (يا ابن الكرام) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (ألا تدنو...) الفعلية لا

محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (قد حدثوك) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة

الموصول الاسمي. وجملة (ما راء كمن سمعا) الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية أو تعليلية.

وجملة (سمعا) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الاسمي.

والشاهد فيه قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع «تبصر» بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد فاء السببية

في جواب العرض.

(١) المنافقون: ١٠.

١٠٣٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٨٢/٤؛ وهمع الهوامع ١٢/٢.

اللغة: عاج: عطف ومال. الدنف: الذي لزمه المرض، وهنا العاشق. تخمدي: تطفني. الوجد: =

والتمني، نحو: ﴿يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَوْزَرُ فَوْزاً عَظِيماً﴾^(١)، وقوله [من البسيط]:

١٠٣٨ - يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَاعَدَّتْ فَوْفَتْ وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمَرُ فَنَصْطَحِبَا

شدة الحب. يفنيه: يقضي عليه.

الإعراب: لولا: حرف تحضيض. تعوجين: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و «الياء»: ضمير في محل رفع فاعل. يا: حرف نداء. سلمى: منادى مبني على الضم في محل نصب. على ذنف: جار ومجرور متعلقان ب «عاج». فتحمدي: «الفاء» السببية والعاطفة، و «تحمدي»: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير في محل رفع فاعل. نار: مفعول به منصوب، وهو مضاف. وجد: مضاف إليه مجرور. كاد: فعل ماضي ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». يفنيه: فعل مضارع مرفوع، و «الهاء»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو»، والمصدر المؤول من (أن) المضمره والفعل (تحمدي) معطوف على مصدر منتزع مما تقدم..

وجملة «لولا تعوجين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا سلمى»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تحمدي» صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «كاد يفنيه»: في محل جر نعت «وجد». وجملة «يفنيه»: في محل نصب خبر «كاد».

الشاهد فيه قوله: «فتحمدي» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد تحضيض.

(١) النساء: ٧٣.

١٠٣٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٨٩/٤.

الإعراب: يا: حرف نداء، والمنادى محذوف. ليت: حرف مشبه بالفعل. أم: اسم «ليت» منصوب، وهو مضاف. خليد: مضاف إليه مجرور. واعدت: فعل ماضي، و «التاء»: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». فوفت: «الفاء»: حرف عطف، «وفت»: فعل ماضي، و «التاء»: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». ودام: «الواو»: حرف عطف، «دام»: فعل ماضي. لي: جار ومجرور متعلقان بـ «دام». ولها: «الواو»: حرف عطف، «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ «دام». عمر: فاعل مرفوع. فنصطحبا: «الفاء»: السببية والعاطفة، «نصطحبا»: فعل مضارع منصوب، و «الألف»: للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن»، والمصدر المؤول من (أن) المضمره، والفعل (نصطحب) معطوف على مصدر منتزع مما تقدم.

وجملة «يا ليت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «واعدت»: في محل رفع خبر «ليت». وجملة «وفت»: معطوفة على سابقتها. وجملة «دام»: معطوفة على سابقتها، وجملة «نصطحب»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «فنصطحبا» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد

تمن.

واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف، نحو: «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى: ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما، وبمعنى: ما تأتينا فأنت تحدثنا، على إضمار مبتدأ؛ فيكون المقصود: نفي الأول وإثبات الثاني، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى: ما تأتينا محدثاً؛ فيكون المقصود نفي اجتماعهما، أو على معنى: ما تأتينا فكيف تحدثنا؛ فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول.

واحترز بمَحْضَيْنِ عن النفي الذي ليس بمَحْضٍ، وهو المنتقض بـ «إلا» والمثلوث بنفي، نحو: «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا»، ونحو: «ما تزال تأتينا فتحدثنا». ومن الطلب الذي ليس بمحض، وهو الطلب باسم الفعل، أو بالمصدر، أو بما لفظه خبر، نحو: «صَهْ فَأُكْرِمَكَ»، و«حَسْبُكَ الحديثُ فينأمُ الناس»، ونحو: «سُكُوتاً فينأمُ الناس»، ونحو: «رزقني الله مالا فأنفقهُ في الخير» فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب، وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك.

تنبيهات: الأول: مما مَثَّلَ به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض «مَا قَامَ فَيَأْكُلُ إِلَّا طَعَامَهُ». قال: ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٣٩ - وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْسِنِي هِيَ أَعْرَفُ

١٠٣٩ - التخريج: البيت. للفرزدق في ديوانه ٢٩/٢؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٧؛ وخزانة الأدب ٨/٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢؛ والرد على النحاة ص ١٥٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ والكتاب ٣/٣٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٩٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧١.

اللغة: الندي: مجلس القوم ومتحدثهم. إلا بالتي هي أعرف: بالأشياء التي هي معروفة.

الإعراب: وما: «الواو»: حرف عطف، و «ما»: حرف نفي. قام: فعل ماضٍ مبني على الفتح. منا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. قائم: فاعل «قام» مرفوع بالضممة. في: حرف جرّ. ندينا: اسم مجرور، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (قام). فينطق: «الفاء»: حرف عطف، و «ينطق»: بالرفع فعل مضارع مرفوع، (ولم يُنصب لأن النفي ليس بخالص)، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». إلا: حرف حصر. بالتي: جار ومجرور متعلقان بالفعل (ينطق). هي: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. أعرف: خبر مرفوع بالضممة.

وجملة «وما قام قائم»: معطوفة على ما قبلها. وجملة «فينطق»: معطوفة، وجملة «هي أعرف»: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

الشاهد فيه قوله: «فينطق» حيث رفعه الشاعر لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصاً،

وهو هنا ليس كذلك.

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك، واعترضهما المراديتي، وقال: إن النفي إذا انتقض بـ «إلا» بعد الفاء جاز النصب، نصّ على ذلك سيويه، وعلى النصب أنشد:

* فَيَنْطِقَ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ^(١) *

الثاني: قد تضمّر «أن» بعد الفاء الواقعة بين مجزومتي أداة شرط، أو بعدهما، أو بعد حَضَرَ بـ «إنما» اختياراً، نحو: «إِنْ تَأْتِيَنِي فَتُحْسِنَ إِلَيَّ أَكْفَأُكَ»، ونحو: «مَتَى زُرْتَنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ فَأُكْرِمُكَ»، ونحو: «إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»^(٢) في قراءة من نصب، وبعد الحصر بـ «إلا» والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً، نحو: «ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا»، ونحو قوله [من الوافر]:

١٠٤٠ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

(١) انظر الشاهد السابق.

(٢) آل عمران: ٤٧.

١٠٤٠ - التخرّيج: البيت للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٥٢٢/٨؛ الدرر ٢٤٠/١، ٧٩/٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧؛ والمقاصد النحويّة ٣٩٠/٤؛ وبلا نسبة في الدرر ١٣٠/٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ ووصف المباني ص ٣٧٩؛ وشرح المفصل ٥٥/٧؛ والكتاب ٣٩/٣، ٩٢؛ والمحاسب ١٩٧/١؛ ومغني اللبيب ١٧٥/١؛ والمقتضب ٢٤/٢؛ والمقرب ٢٦٣/١.

المعنى: يقول: سأغادر منزلي تخلصاً من مجاورة بني تميم الذين لا يراعون حقّ الجار، وأسكن الحجاز لعليّ أجد هناك راحة لنفسي.

الإعراب: سأترك: السين: حرف تنفيس، أترك: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. منزلي: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. لبني: اللام: حرف جرّ، بني: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم. والجار والمجرور متعلّقان بـ «أترك»، وهو مضاف. تميم: مضاف إليه مجرور. والحق: الواو: حرف عطف، الحق: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. بالحجاز: جار ومجرور متعلّقان بـ «الحق». فاستريحا: الفاء: السببية، استريحا: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والألف للإطلاق، والفاعل: أنا. والمصدر المؤوّل من «أن استريح» معطوف على مصدر متّرع ممّا قبل الفاء، والتقدير: لحاق فاستراحة.

وجملة (سأترك منزلي) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (الحق بالحجاز) الفعلية معطوفة على جملة «سأترك منزلي».

والشاهد فيه قوله: «فاستريحا» حيث نصبه بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية من دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

الثالث: يُلْحَقُ بالنفي التشبيه الواقِعُ موقعه، نحو: «كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَشْتُمُنَا»، أي: ما أنت والِ علينا، ذكره في التسهيل، وقال في شرح الكافية: إن «غَيْرًا» قد تفيد نفيًا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح؛ فيقال: «غير قائم الزيدان فتكرِمُهُما» أشار إلى ذلك ابنُ السراج. ثم قال: ولا يجوز هذا عندي، قلت: وهو عندي جائز، والله أعلم. هذا كلامه بحروفه.

الرابع: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوبٌ بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدّم في «أو»، والصحيحُ مذهبُ البصريين؛ لأنَّ الفاء عاطفة فلا عمل لها، لكنها عطفت مصدرًا مقدّرًا على مصدر متوهم؛ والتقدير في نحو: «ما تأتينا فتحدثنا» ما يكون منك إتيان فتحدث، وكذا يُقدَّر في جميع المواضع.

الخامس: شَرَطَ في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمّن وقوع الفعل احترازًا من نحو: «لِمَ ضَرَبْتَ زِيدًا فيجازيك» لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سَبْكُ مصدرٍ مستقبل منه، وهو مذهب أبي عليّ، ولم يشترط ذلك المغاربة. وحكى ابن كَيْسَانَ «أَيِّنْ ذَهَبَ زِيدٌ فَتَتَبَعُهُ؟» بالنصب، مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع، وإذا لم يمكن سَبْكُ مصدرٍ مستقبل من الجملة سَبْكُناه من لازمها؛ فالتقدير: ليكن منك إعلامٌ بذَهَابِ زِيدٍ فاتباع منّا.

* * *

٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ، إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعَ، كَ «لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ» (وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ) في جميع ما تقدم (إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعَ) أي يقصد بها المصاحبة (كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ) أي: لا تجمع بين هذين، وقد سُمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء.

الأول: النفي، نحو: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ»^(١).

الثاني: الأمر، نحو قوله [من الوافر]:

١٠٤١ - فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو؛ إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

(١) آل عمران: ١٤٢.

الثالث: النهي، نحو قوله [من الكامل]:

١٠٤٢ - [يا أيها الرجلُ المَعْلَمُ غَيْرُهُ هَلْ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ]
 [إِذَا بِنَفْسِكَ فَانْتَهَتْ عَنْ غِيهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَانْتَ حَكِيمٌ]

وليس في ديوانه؛ وللفرزدق في أمالي الفالي ٩٠/٢؛ وليس في ديوانه؛ ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ١٥٩/٢؛ وسمط اللّالي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ٣١٦/١٥ (ندى)؛ وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٣٥/٧؛ ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢٣٩/٢؛ وشرح شواهد المغني ٨٢٧/٢؛ والمقاصد النحويّة ٣٩٢/٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢؛ والإنصاف ٥٣١/٢؛ وأوضح المسالك ١٨٢/٤؛ وجواهر الأدب ص ١٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٣٩٢/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤١؛ ولسان العرب ٥٦٠/١٢ (لوم)؛ ومجالس ثعلب ٥٢٤/٢؛ ومغني اللبيب ٣٩٧/١؛ وهمع الهوامع ١٣/٢.

اللغة والمعنى: أُنْدَى: أفعال تفضيل من الندى. ويقال: فلان أُنْدَى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت.

يقول: تعالي لدعوا معاً فيبعد صوتنا أكثر، أو: تعالي لدعوا معاً، لأنّ الصوتين قد يكونان أبعد مدى.

الإعراب: فقلت: الفاء: بحسب ما قبلها، قلت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. ادعي: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء: فاعل. وأدعو: الواو: للمعّية، أدعو: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل: أنا. والمصدر المؤوّل من «أن أدعو» معطوف على مصدر متزّج ممّا قبله. إن: حرف مشبّه بالفعل. أُنْدَى: اسم «إن» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. ويمكن اعتبارها: خبر مقدّم لـ «إن» مرفوع بالضمّة المقدّرة، واسم «إن» المصدر المؤوّل من (أن ينادي). لصوت: جار ومجرور متعلّقان بـ «أُنْدَى». أن: حرف نصب ومصدري. ينادي: فعل مضارع منصوب. داعيان: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى.

وجملة (قلت...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (ادعي) الفعلية في محل نصب مفعول به لـ «قلت». وجملة (إنّ أُنْدَى لصوت) الاسمية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (أن ينادي داعيان) المؤوّلة بمصدر في محلّ رفع خبر «إنّ» تقديره: «أُنْدَى لصوت مناداة داعيين».

والشاهد فيه قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أنّ» مضمرة وجوباً بعد واو المعّية.

١٠٤٢ - التخرّيج: الأبيات لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤؛ والبيت الرابع، وهو موضع الشاهد، لأبي الأسود في الأزهية ص ٢٣٤؛ وشرح التصريح ٢٣٨/٢؛ وهمع الهوامع ١٣/٢؛ وللمتوكل اللّيثي في الأغاني ١٥٦/١٢؛ وحماسة البحري ص ١١٧؛ والعقد الفريد ٣١١/٢؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٤٤٧/٧ (عظظ)؛ ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢؛ ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر ٨٦/٤؛ والمقاصد النحويّة ٣٩٣/٤؛ ولأحد هؤلاء أو للمتوكل اللّيثي أو للظرماع أو للسابق البربري في خزنة الأدب ٥٦٤/٨ - ٥٦٧؛ وللأخطل في الرّد على النحاة ص ١٢٧؛ وشرح المفصل ٢٤/٧؛ والكتاب ٤٢/٣؛ ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ١٨٨/٢.

[فَهْنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُسْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ] لا تَبَّهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

= اللغة والمعنى: الغي: الضلال. يقول: يا من يريد أن يعلم غيره وهو أحق بالتعليم، ابدأ بنفسك فانها عن ضلالها، فإذا فعلت تصبح حكيماً، وعند ذلك ستجد الأذان المصغية لصائحك. واحذر أن تنهى عن عمل شائن وتأتي مثله، وإلا لزمك العار الكبير.

الإعراب: يا: حرف نداء. أيها: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تبيين. الرجل: بدل مرفوع. المعلوم: نعت مرفوع، وفاعله (لأنه اسم فاعل) ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. غيره: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. هلاً: حرف تحضيض. لنفسك: جار ومجرور متعلقان بـ«كان». والكاف: ضمير مضاف إليه. كان: فعل ماض تام. ذا: اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل «كان». التعليم: بدل من «ذا» مرفوع. وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هلاً لنفسك كان ذا التعليم» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

ابداً: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. بنفسك: جار ومجرور متعلقان بـ«ابداً»، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. فانها: حرف عطف، وفعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. عن غيرها: جار ومجرور متعلقان بـ«انها»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. فإذا: الفاء: حرف استئناف، و«إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه في محل نصب. انتهت: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء: للتأنيت. عنه: جار ومجرور متعلقان بـ«انتهت». فأنت: الفاء: حرف واقع في جواب الشرط، أنت: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. حكيم: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة. وجملة (ابداً بنفسك) استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة (فانها عن غيرها) معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة (انتهت) في محل جر بالإضافة. وجملة (فأنت حكيم) لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

فهناك: الفاء: حرف استئناف، هناك: اسم إشارة للمكان مبني في محل نصب على الظرفية متعلق بـ«يسمع». يسمع: فعل مضارع للمجهول مرفوع. ما: اسم موصول مبني في محل رفع نائب فاعل. تقول: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. ويشتفى: حرف عطف، وفعل مضارع للمجهول مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر. بالقول: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل. منك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «القول». وينفع: حرف عطف وفعل مضارع مرفوع. التعليم: فاعل مرفوع. وجملة (فهناك يُسمع) استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة (تقول) لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة (يشتفى) معطوفة على جملة (يُسمع) لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة (ينفع التعليم).

لا: ناهية. تنه: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: أنت. عن خلق: جار ومجرور متعلقان بـ«تنه». وتأتي: الواو: للمعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد واو المعية، =

الرابع: الاستفهام، نحو قوله [من الكامل]:

١٠٤٣ - أَتَيْتُ رِيَانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيَّتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

وقوله [من الطويل]:

١٠٤٤ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

والفاعل: أنت. والمصدر المؤول من «أن تأتي» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. مثله: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: في محل جرّ بالإضافة، عار: خبر لمبتدأ محذوف تقديره ذلك عار. عليك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «عار». إذا: ظرف يتضمّن معنى الشرط. فعلت: فعل ماضٍ. والتاء: فاعل. عظيم: نعت لـ «عار» مرفوع. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا فعلت ذلك فإنه عار عظيم عليك». وجملة (لا تنه...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية، أو ابتدائية. وجملة (ذلك عار عليك) الاسمية لا محلّ لها من الإعراب لأنها تعليلية، أو تفسيرية. وجملة (فعلت) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «وتأتي» حيث جاءت الواو دالة على المعية، ونُصب الفعل المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة. ولا يجوز أن نسمّي ما بعدها مفعولاً معه لأنه فعل، وليس باسم.

١٠٤٣ - التخرّيج: البيت للشريف الرضي في ديوانه ٤٩٧/١؛ وحاشية الشيخ ياسين ١٨٤/١؛ والدرر ٨٧/٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١٣/٢.

اللغة: الريان: الذي شرب حتى ارتوى. الكرى: النوم والملسوع من ضربه عقرب بإبرته.

المعنى: كيف تنامين مرغدة الفكر هائلة البال، وأنا أتضور شوقاً لا أستطيع النوم كمن لسعه عقرب.

الإعراب: أتيت: «أ»: حرف استفهام، «تيت»: فعل مضارع ناقص، واسمه مستتر وجوباً تقديره (هي). ريان: خبرها منصوب وهو مضاف وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. الجفون: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. من الكرى: جار ومجرور متعلقان بالخبر ريان. وأبيت: «الواو»: واو عاطفة ومعية، «أبيت»: فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. منك: جار ومجرور متعلقان بالفعل أبيت. بليلة: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف و«ليلة»: مضاف. الملّسوع: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «تيت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أبيت»: صلة الموصول الحرفي المحذوف. والمصدر المؤول من (أن أبيت) معطوف على مصدر متصيّد من الفعل السابق.

الشاهد فيه: «وأبيت»: حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الواو التي هي بمعنى «مع»، وسوّغ هذا مجيئه بعد استفهام.

١٠٤٤ - التخرّيج: البيت للحطّية في ديوانه ص ٥٤؛ والدرر ٨٨/٤؛ والرّد على النحاة ص ١٢٨؛ وشرح أبيات سيويه ٧٣/٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٤؛ والكتاب ٤٣/٣؛ ومغني اللبيب ص ٦٦٩؛ والمقاصد النحويّة ٤١٧/٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٨؛ ورفض المباني ص ٤٧؛ وشرح قطر الندى ص ٧٦؛ والمقتضب ٢٧/٢؛ وهمع الهوامع ١٣/٢.

الخامس: التمني، نحو: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَدِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) في قراءة حمزة وحفص، وقيس الباقي.

قال ابن السراج: الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما يكون كذلك إذا لم تُرد الاشتراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت «أن»، وتكون الواو في هذا بمعنى «مَعَ» فقط.

ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعلُ بعد الواو مبنياً على مبتدأ محذوف؛ لأنه متى كان كذلك وجب رفعه، ومن ثمَّ جاز فيما بعد الواو، من نحو: «لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن» ثلاثة أوجه: الجزمُ على التشريك بين الفعلين في النهي، والنصبُ على النهي عن الجمع، والرفعُ على ذلك المعنى. ولكن على تقدير: وأنت تشرب اللبن.

تنبيه: الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء، وقد تقدّم.

* * *

٦٨٩ - وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفِيِّ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنَّ تَسْقُطِ الْفَاءِ وَالْجَزَاءِ قَدْ قُصِدَ

= المعنى: يقول الشاعر معاتباً قوم الزبرقان: ألم أكن في جواركم، وكان بيني وبينكم مودة وأخوة؟ الإعراب: ألم: الهمزة: للاستفهام، لم: حرف نفي وجزم وقلب. أك: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون على النون المحذوفة، أصلها «أكن» للتخفيف، واسمها ضمير مستتر تقديره: «أنا». جاركم: خبر «أك» منصوب، وهو مضاف، و«كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. ويكون: الواو: للمعية، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بـ«أن» مضمرة. والمصدر المؤوّل من «أن تكون» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. بيني: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر «كان» وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. وبينكم: الواو: حرف عطف. بينكم: ظرف معطوف على «بينني» وهو مضاف، و«كم» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. المودة: اسم «يكون» مرفوع. والإخاء: الواو: حرف عطف. الإخاء: معطوف على المودة مرفوع.

وجملة (لم أك...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية.

والشاهد فيه قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع بتقدير «أن» لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

(٢) الأنعام: ٢٧.

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ) «جزماً»: مفعول به مقدّم. أي: اعتمد الجزم (إن تَسْقُطِ الْفَاءَ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) أي: انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها، بشرط أن يُقْصَدَ الجزاء، وذلك بعد الطلب بأنواعه، كقوله [من الطويل]:

فَمَا تَبِكُ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلٍ [بِسْقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلٍ] (١)

وكذا بقية الأمثلة، أما النفي فلا يجزم جوابه؛ لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجابُ تحقق الوقوع؛ فلا يجزم بعده كما لا يُجزم بعد الإيجاب، ولذلك قال «وبعد غير النفي» واحترز بقوله: «وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» عما إذا لم يُقْصَدِ الجزاء فإنه لا يُجْزَمُ بل يرفع: إما مقصوداً به الوصفُ، نحو: «لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفَقَ مِنْهُ» أو الحال، أو الاستئناف ويحتملها قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَّا تَخَافُ دَرَكاً﴾ (٢)، وقوله [من البسيط]:

١٠٤٥ - كَرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمُ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

تنبهان: الأول: قال في شرح الكافية: الجزم عند التعرّي من الفاء جائز بإجماع.

الثاني: اختلف في جازم الفعل حيثنذ؛ فقيل: إن لفظ الطلب ضَمَّنَ معنى حرف

(١) تقدم بالرقم ٨٢٠.

(٢) طه: ٧٧.

١٠٤٥ - التخریج: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٨٧/٢؛ والكتاب ٩٩/٣؛ ولسان العرب ٤٥١/١٣ (وطن)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤٨١؛ وبلا نسبة في المقرب ٢٧٣/١.

اللغة: كَرُّوا: ارجعوا. الحرّة: أرض ذات حجارة سود نخرة. تعمرونها: تجعلونها عامرة.

المعنى: يعبر الشاعر خصومه بالنزول إلى الحرّة لحصانتها وامتناع الدليل بها.

الإعراب: كروا: فعل أمر، و«الواو»: ضمير في محل رفع فاعل. إلى حرّتيكم: جار ومجرور متعلقان ب«كروا»، وهو مضاف، و«كم»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. تعمرونها: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و«الواو»: ضمير في محل رفع فاعل. و«هما»: ضمير في محل نصب مفعول به. كما: «الكاف»: اسم بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق وهو المضاف، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (تكر) مضاف إليه، و«ما»: مصدرية. تكرر: فعل مضارع مرفوع. إلى أوطانها: جار ومجرور متعلقان ب«تكرر»، وهو مضاف و«ها»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. البقر: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «كروا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعمرونها»: في محلّ نصب حال. وجملة

«تكر البقر»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «تعمرونها» حيث رفعه لوقوع الجملة موقع الحال تقديره: «كروا عامرين».

الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف، ونسبه إلى الخليل وسيبويه. وقيل: إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط، أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل مَتَابَهَا فجزمت، وهو مذهب الفارسيّ والسيرافيّ وابن عصفور. وقيل: الجزمُ بشرط مُقَدَّر دَلَّ عليه الطلبُ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، وقيل: الجزمُ بلام مقدّرة؛ فإذا قيل: «ألا تنزل تُصِيبُ خيراً» فمعناه: لِتُصِيبَ خيراً، وهو ضعيف، ولا بطرد إلا بتجاوز وتكلف، والمختار القول الثالث، لا بما ذهب إليه المصنف؛ لأن الشرط لا بُدَّ له من فعل، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط؛ لما فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مقدراً بعده، لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه؛ ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملةً، وذلك لا يوجد له نظير، انتهى.

* * *

٦٩٠ - وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ

(وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فيما مرّ أن يَصَحَّ (أَنْ تَضَعَ * إِنْ) الشرطية (قَبْلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَالَفٍ) في المعنى (يَقَعُ) ومن ثمّ جاز «لا تَدُنُّ من الأَسَدِ تسلّم»، وامتنع «لا تَدُنُّ من الأسد يأكلُك» بالجزم، خلافاً للكسائيّ.

أما قولُ الصحابي: «يا رسولَ الله لا تُشْرِفْ يُصْنِكَ سَهْمٌ»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوْمِ»، فجزمه على الإبدال من فعل النهي، لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني «يؤذينا» بثبوت الياء.

تنبيهان: الأول: قال في شرح الكافية: لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائيّ، وقال المراديّ: وقد نسب ذلك إلى الكوفيين.

الثاني: شَرَطُ الجزم بعد الأمر صحة وضع «إِنْ تَفَعَّلْ»، كما أنّ شرطه بعد النهي صحة وضع «إِنْ لَا تَفَعَّلْ»، فيمتنع الجزم في نحو: «أَحْسِنُ إِلَيَّ لَا أَحْسِنُ إِلَيْكَ» فإنه لا يجوز «إِنْ تُحْسِنُ إِلَيَّ لَا أَحْسِنُ إِلَيْكَ» لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يُوهم إجراء خلاف الكسائيّ فيه، انتهى.

* * *

٦٩١ - وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا
 (وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ) بَأَنَّ كَانَ بِلَفْظِ الْخَبْرِ، أَوْ بِاسْمِ فِعْلٍ، أَوْ بِاسْمِ غَيْرِهِ (فَلَا *
 تَنْصِبُ جَوَابَهُ) مَعَ الْفَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) عِنْدَ حَذْفِهَا، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: بِإِجْمَاعٍ،
 وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
 ذَلِكَ خَيْرٌ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾^(١) وَقَوْلِهِ: اتَّقَى اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَّ
 خَيْرًا يُثَبِّتَ عَلَيْهِ، وَقَوْلِهِ [مَنْ الْوَافِرُ]:

١٠٤٦ - [أَبْتُ لِي عِفْتِي وَأَبَى بِلَاثِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرِّيْحِ]

(١) الصف: ١١، ١٢.

١٠٤٦ - التخریج: البيت الثالث (موضع الشاهد) لعمر بن الإطانية في إنباه الرواة ٢٨١/٣؛
 وحماسة البحرى ص ٩؛ والحيوان ٤٢٥/٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥؛ وخزانة الأدب ٤٢٨/٢؛ والدرر
 ٨٤/٤؛ وديوان المعاني ١١٤/١؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٤؛ وشرح التصريح ٢٤٣/٢؛ وشرح شواهد المغني
 ص ٥٤٦؛ ومجالس ثعلب ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤١٥/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٤؛
 والخصائص ٣٥٣/٣؛ وشرح قطر الندى ص ١١٧؛ وشرح المفصل ٧٤/٤؛ ولسان العرب ٤٨/١ (جشأ)؛
 ومغني اللبيب ٢٠٣/١؛ والمقرب ٢٧٣/١؛ وهمع الهوامع ١٣/٢.

اللغة والمعنى: البلاء: الاختبار. الهامة: الرأس. المشيخ: المُقبل عليك والمانع لما وراء ظهره.
 جشأت: غلت واضطربت. مكانك: اثبي ولا تتوري.

يتحدث الشاعر عن عفته وبلائه في الحروب، والثبات في المكاره والسيطرة على ثورة النفس،
 وتحصين العرض عن كل ما يشينه.

الإعراب: أبْتُ: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة للتعدّر، والتاء: للتأنيث.
 لي: جار ومجرور متعلقان بـ «أبْتُ». عفتي: فاعل مرفوع، ومضاف إليه. وأبى: حرف عطف وفعل ماضٍ.
 بلاثي: فاعل مرفوع ومضاف إليه. وأخذني: حرف عطف، واسم معطوف مرفوع، ومضاف إليه. الحمد:
 مفعول به للمصدر «أخذني» منصوب. بالثمن: جار ومجرور متعلقان بـ «أخذني». الريح: نعت مجرور
 بالكسرة. وجملة «أبْتُ» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة (أبى) معطوفة لا محل لها من الإعراب.

وإمساكي: حرف عطف، واسم معطوف مرفوع، ومضاف إليه. على المكروه: جار ومجرور متعلقان
 بـ «إمساكي». نفسي: مفعول به للمصدر «إمساكي»، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه.
 وضربي: حرف عطف، واسم معطوف مرفوع، ومضاف إليه. هامة: مفعول به للمصدر «ضربي»، وهو
 مضاف. البطل: مضاف إليه مجرور. المشيخ: نعت مجرور. وقولي: الواو: حرف عطف. قولي: معطوف
 على «أخذني» في بيت سابق، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جرّ بالإضافة. كلما: ظرف متعلق
 بـ «جشأت». جشأت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. وجاشت: الواو: حرف عطف،
 جاشت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. مكانك: اسم فعل أمر بمعنى «قفي»، والفاعل: =

[وإِنْسَاكِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةً الْبَطْلِ الْمَشِيحِ]
[وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ] مَكَانَكَ تُخَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وقولهم: «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنْمُ النَّاسُ»؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى آمِنُوا، وَلِيْتَقِ، وَأَنْبِئِي، وَاكْفُفِ.

تنبيهان: الأول: أجاز الكسائيّ النصبَ بعد الفاءِ المجابِ بها اسمُ فعلٍ أمرٍ نحو: «صَةَ»، أو خبرٍ بمعنى الأمر، نحو: «حَسْبُكَ»، وذكر في شرح الكافية أن الكسائيّ انفردَ بجواز ذلك، ولكن أجازهُ ابن عصفور في جواب «نَزَالِ» ونحوه من اسم الفعل المُشْتَقِّ، وحكاهُ ابن هشام عن ابن جنيّ، فالذي انفرد به الكسائيّ ما سوى ذلك.

الثاني: أجاز الكسائيّ أيضاً نصبَ جوابِ الدعاءِ المدلولِ عليه بالخبر، نحو: «عَفَرَ اللَّهُ لَزِيدٍ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ».

* * *

٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ

وفاقاً للفرّاء؛ لثبوت ذلك سماعاً كقراءة حَفْص عن عاصم: ﴿لَعَلِّي أُبْلَغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾^(١)، وكذلك: ﴿لَعَلَّهُ يَزْكِي أَوْ يَذْكَرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾^(٢)، وقول

أنّ. تحمدي: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة. والياء: فاعل. أو: حرف عطف. تستريحي: فعل معطوف على «تحمدي» ويُعرب إعرابه. وجملة (جشأت) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (جاشت) الفعلية معطوفة على «جشأت». وجملة «مكانك» في محلّ نصب مقول القول. وجملة «تحمدي» جواب الأمر، وجملة «تستريحي» معطوفة على جملة «تحمدي».

لأدفع: اللام: حرف جرّ، و«أدفع»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. والمصدر المؤوّل من «أن أدفع» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بالمصدر «قولي». عن مآثر: جار ومجرور متعلقان بـ«أدفع». صالحات: نعت «مآثر» مجرور. وأحمي: حرف عطف، وفعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. بعد: ظرف زمان مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب متعلّق بـ«أحمي». عن عرض: جار ومجرور متعلقان بـ«أحمي». صحيح: نعت مجرور.

والشاهد فيه قوله: «تحمدي» حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعاً في جواب الأمر، والأمر هنا باسم الفعل «مكانك».

(١) غافر: ٣٦، ٣٧.

(٢) عبس: ٣، ٤.

الراجز أنشده الفراء [من الرجز]:

١٠٤٧- عَلُّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه بُعد، وقول أبي موسى: وقد أَشْرَبَهَا معنى «ليت» مَنْ قَرَأَ «فَأَطْلَع» نصباً يقتضي تفصيلاً^(١).

تنبيه: القياسُ جوازُ جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند مَنْ أجاز النصب، وذكر في الارتشاف أنه قد سُمِعَ الجزم بعد الترجي، وهو يدلُّ على صحة ما ذهب إليه الفراء، اهـ.

* * *

١٠٤٧- التخريج: الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣١٦/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٤٥٤/١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣٩؛ ولسان العرب ٣٢٥/٤ (زفر)، ٤٧٣/١١ (علل)، ٥٥٠/١٢ (لمم)؛ والمقاصد النحوية ٣٩٦/٤.

اللغة: صروف الدهر: نوابه وأحداثه. الدولات: التحويلات من حال إلى حال. تدلنا: تغيرنا، تنقلنا من حال إلى حال. اللمة: الشيء القليل.

المعنى: أرجو من الزمن ومقاديره أن تغتير حالنا من الانكسار إلى الانتصار وتبيلنا شيئاً قليلاً يجعل نفوسنا ترتاح، وأفئدتنا تهتأ.

الإعراب: علُّ: حرف مشبّه بالفعل. صروف: اسم (علِّ) منصوب بالفتحة. الدهر: مضاف إليه مجرور بالكسرة. أو دُولَاتِهَا: «أو»: للعطف، «دولات»: معطوف على (صروف) منصوب مثلها بالكسرة لأنه جمع مؤنث سائم، و «ها»: ضمير متصل في محلِّ جرٍّ بالإضافة. تدلنا: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و «النون»: ضمير متصل في محلِّ رفع فاعل، و «نا»: ضمير متصل في محلِّ نصب مفعول به. اللمَّة: اسم منصوب بنزع الخافض، بتقدير (تدلنا على اللمة). من لَمَاتِهَا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ (اللمة)، و «ها»: ضمير متصل في محلِّ جرٍّ بالإضافة. فتستريح: «الفاء»: عاطفة، «تستريح»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد (الفاء)، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، ومن الفعل (تستريح) معطوف على مصدر متزج مما تقدم. النفس: فاعل مرفوع بالضمَّة. من زَفَرَاتِهَا: جار ومجرور متعلقان بـ (تستريح)، و «ها»: ضمير متصل في محلِّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «علُّ صروف تدلنا...»: ابتدائية لا محلَّ لها. وجملة «تدلنا»: في محلِّ رفع خبر (علِّ). وجملة «فتستريح»: صلة الموصول الحرفي لا محلَّ لها.

والشاهد فيه قوله: «عل... فتستريح» حيث انتصب الفعل المضارع الواقع في جواب (علِّ) التي هي للترجي.

(١) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمني نصب الفعل التالي للفاء في جوابه؛ فإن لم يُشرب معنى التمني رُفِعَ الفعل.

٦٩٣ - (وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطْفٌ يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفٌ)

«فعل»: رفع بالنيابة بفعل مضمرة يفسره الفعل بعده، و «يَنْصِبُهُ»: جواب الشرط، و «أَنْ» - بالفتح: فاعلٌ «ينصبه»، و «ثابتاً»: حال من «أَنْ»، و «منحذف»: عَطْفٌ عليه، وقف عليه بالسكون للضرورة.

أي: يُنْصَبُ الفِعْلُ بـ «أَنْ» مضمرةً جوازاً في مواضع، وهي خمسة، كما ينصب بها مضمرةً وجوباً في خمسة مواضع وقد مرّت؛ فالأول من مواضع الجواز: بعد اللّام إذا لم يسبقها كون ناقصٍ ماضيٍ منفيٍّ ولم يقترن الفعل بـ «لا»، وقد سَبَقَ في قوله: «وَإِنْ عُدِمَ لا فأنَّ أَعْمَلَ مظهرأً أو مضمراً» والأربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت، وهي أَنْ تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة: الواو، وأو، والفاء، وثم، نحو قوله [من الوافر]:

١٠٤٨ - لِلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بُسِّ الشُّفُوفِ

١٠٤٨ - التخريج: البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٠٤؛ والدرر ٩٠/٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٣/١؛ وشرح التصريح ٢٤٤/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢؛ ولسان العرب ٤٠٨/١٣ (مسن)؛ والمحتسب ٣٢٦/١؛ ومغني اللبيب ٢٦٧/١؛ والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٧٧/٤؛ وأوضح المسالك ١٩٢/٤؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٥٢٣/٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ ووصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ٦٥؛ وشرح المفصل ٢٥/٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨؛ والكتاب ٤٥/٣؛ والمقتضب ٢٧/٢.

اللغة والمعنى: العباءة: الرداء الواسع. تقرّر عيني: تطمئنّ، أو يرتاح بالي. الشفوف: الثوب الرقيق الناعم.

تقول: إن لبس العباءة مع راحة البال أحبّ إليها من لبس الثياب الناعمة التي تلبسها المتحضرات، وفي قلبها فراغ.

الإعراب: للبس: اللام: لام الابتداء، ليس: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. عباءة: مضاف إليه مجرور. وتقرّر: الواو: حرف عطف، تقرّر: فعل مضارع منصوب بـ «أَنْ مضمرة». والمصدر المؤوّل من «أَنْ تقرّر» معطوف على «لبس» في محل رفع. عيني: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جرّ بالإضافة. أحبّ: خبر المبتدأ مرفوع. إليّ: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحبّ». من لبس: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحبّ»، وهو مضاف. الشفوف: مضاف إليه.

وجملة (لبس عباءة...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية.

ونحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(١) في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على «وَحْيًا»، ونحو

قوله [من البسيط]:

١٠٤٩ - لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثِرَ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِّ

وكقوله [من البسيط]:

١٠٥٠ - إِنْ نِي وَقَتْلِي سُلَيْكًا نَمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

= والشاهد فيه قولها: «وتقرّ» حيث نُصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع». (١) الشورى: ٥١.

١٠٤٩ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٤/٤؛ والدرر ٩٢/٤؛ وشرح التصريح ٢٤٤/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٧؛ والمقاصد النحوية ٣٩٨/٤؛ وهمع الهوامع ١٧/٢.

اللغة والمعنى: التوقُّع: ترقّب وقوع الشيء. المعتزّ: الفقير، أو المتعرّض للمعروف من غير أن يسأل. أوثر: أفضل. الإتراب: من أترب الرجل: إذا كثر ماله.

يقول: لو لم أتوقّع دائماً مجيء الفقراء الذين يتعرّضون للمعروف من غير سؤال فأرضيهم بعطائي لما كنت أفضل الغنى على الفقر.

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود. توقُّع: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. معتزّ: مضاف إليه مجرور. فأرضيه: الفاء: حرف عطف، أرضيه: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة. والمصدر المؤوّل من «أن أرضيه» معطوف على «توقّع» في محل رفع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: أنا. ما: حرف نفي. كنت: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». أوثر: فعل مضارع مرفوع والفاعل: أنا. إتراباً: مفعول به منصوب. على تراب: جار ومجرور متعلّقان بـ «أوثر».

وجملة (لولا توقُّع...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (ما كنت أوثر...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة (أوثر) الفعلية في محلّ نصب خبر «كنت».

والشاهد فيه قوله: «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» المضمرة جوازاً بعد الفاء السببية التي تقدّمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل، هو قوله «توقّع».

١٠٥٠ - التخرّيج: البيت لأنس بن مدرّكة في الأغاني ٣٥٧/٢٠؛ والحيوان ١٨/١؛ والدرر ٩٣/٤؛ وشرح التصريح ٢٤٤/٢؛ ولسان العرب ١٠٩/٤ (ثور)، ٣٨٠/٨ (وجع)، ٢٦٠/٩ (عيف)؛ والمقاصد النحوية ٣٩٩/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٥/٤؛ وخزانة الأدب ٤٦٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٧؛ ولسان العرب ١١٠/٤ (ثور)؛ وهمع الهوامع ١٧/٢.

اللغة والمعنى: سليك: هو سليك بن السلّكة، رجل من صعاليك العرب وشذاهم قتله أنس بن مدرّكة لاعتدائه على امرأة من بني خثعم. به يضرب المثل بالعدو. أعقله: أوّدي ديتة. عافت البقر: أي أتت الماء وتردّدت ولم تمض للشرب.

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل، نحو: «الطَائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدَ الذِّبَابِ»، فـ «يغضب»: واجب الرفع؛ لأن «الطائر» في تأويل: الذي يطير، ومن العطف على المصدر المتوهم؛ فإنه يجب فيه إضمار «أن» كما مرَّ.

تبيهاً: الأول: إنما قال «على اسم» ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر؛ فإن ذلك لا يختص به؛ فتقول: «لولا زيدٌ ويُحْسِنُ إِلَيَّ لَهَلَكْتُ».

الثاني: تَجَوَّزَ في قوله: «فعل عطف» فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر.

الثالث: أطلق العاطفَ، ومراده الأحرف الأربعة؛ إذ لم يُسْمَع في غيرها.

* * *

٦٩٤ - (وَسَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَضَبُ فِي سَوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَّ رَوَى)

أي حَذْفُ «أَنْ» مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذٌّ، لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كقولهم: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ»^(١)، و«مَرَّةٌ يَحْفِرُهَا»، وقول بعضهم:

= يقول: لَمَّا قَتَلت سَلِيكًا ودفعت ديتَه أصبحت كالثور الذي يُضْرَب أمام الإناث لامتناعها عن الشرب. لأن الإناث لا تضرب للبهنا.

وقيل: الثور نوع من الطحلب يعلو الماء فيضرب لتشرب البقر.

الإعراب: إني: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إن». وقتلي: الواو: حرف عطف، قتلي: معطوف على «الياء» (اسم «إن»)، وهو مضاف، الياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. سليكا: مفعول به للمصدر «قتلي» منصوب. ثم: حرف عطف. أعقله: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل: أنا، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. والمصدر المؤوّل من «أن أعقله» معطوف على «قتلي» في محلّ نصب. كالثور: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «إن». يضرب: فعل مضارع للمجهول، ونائب الفاعل: هو. لمّا: ظرف بمعنى «حين». عافت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. البقر: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة (إني وقتلي...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (يضرب) الفعلية في محلّ نصب حال. وجملة (عافت البقر) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ثمّ أعقله» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة جوازاً بعد «ثمّ» العاطفة، وقد تقدّم عليها اسم خالص من التأويل، وهو قوله: «قتلي».

(١) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في مجمع الأمثال ١/٢٦٢.

«تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(١)، وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ قَيْدَمَةً﴾^(٢)، وقراءة الحسن: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾^(٣)، ومنه قوله [من الطويل]:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدًا] وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(٤)

تنبيهات: الأول: أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع، لا يجوز القياس عليه، وبه صرح في شرح الكافية، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف.

الثاني: أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم.

الثالث: كلامه يُشعر بأن حذف «أن» مع رفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل؛ فإنه جعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٥) قال فـ «يريككم» صلة لـ «أن» حذفت وبقي «يريككم» مرفوعاً، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله، هذا كلامه، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن، أجاز حذف «أن» ورفَعَ الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾^(٦)، وذهب قوم إلى أن حذف «أن» مقصور على السماع مطلقاً، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

الرابع: ما ذكره من أن حذف «أن» والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم «والنعت من بعد الجزاء إن يقترب الخ» اهـ.

(١) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في أمثال العرب ص ٥٥؛ وتمثال الأمثال ٣٩٥/١؛ وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٣١٢/١، ١٤/٢، ٣٦٤/٥، ٥٥٦/٨، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨١، ١٧٢/٩، ٢٤٤، ٢٤٦/١١، وزهر الأكم ١٧٦/٣؛ والعقد الفريد ٢٨٨/٢، ٩٣/٣؛ والفاخر ص ٦٥؛ وفصل المقال ص ١٣٥، ١٣٦؛ وكتاب الأمثال ص ٩٧؛ ولسان العرب ٤٠٦/٣ (معد)، ٦٣/١٣ (بين)، ٢٧٢/١٤ (دنا)؛ ومجمع الأمثال ١٢٩/١؛ والوسيط في الأمثال ص ٨٣. يضرب لمن خبزه خيراً من مرآته.

(٢) الأنبياء: ١٨.

(٣) الزمر: ٦٤.

(٤) تقدم بالرقم ٢٣٧.

(٥) الروم: ٢٤.

(٦) الزمر: ٦٤.

عوامل الجزم

- ٦٩٥ - بِلَا وَوَلَامٍ طَالِيَا ضَعَجَ جَزَمًا فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بَلَمَ وَلَمَّا
 ٦٩٦ - وَأَجْرِمُ بِلَانَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْمَا
 ٦٩٧ - وَحَيْثُمَا أَتَى، وَحَرَفُ إِذْمَا كَإِنْ، وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَسْمَا

(بِلَا وَوَلَامٍ طَالِيَا ضَعَجَ جَزَمًا * فِي الْفِعْلِ) «طالبا»: حال من فاعل «ضعج» المستتر، و«جزمًا»: مفعولٌ به.

أي: تجزم «لا» واللامُ الطليبتان الفعلَ المضارع، أما «لا» فتكون للنهي، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^(١)، وللدعاء، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٢) وأما اللام فتكون للأمر، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ﴾^(٣)، وللدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٤)، وقد دخل تحت الطلب الأمرُ والنهي والنداء. ولاحظوا به عن غير الطليبتين، مثل «لا» النافية والزائدة، واللام التي ينتصب بعدها المضارع، وقد أشعر أنهما لا يجزمان فعلي المتكلم، وهو كذلك في «لا»، ونَدَرَ قَوْلُهُ [من البسيط]:

١٠٥١ - لَا أَعْرِفُنْ رَبُّرَبًّا حُورًا مَدَامِعُهَا مُرَدِّفَاتٍ عَلَيَّ أَعْقَابِ أَكْوَارِ

(٣) الطلاق: ٧.

(١) لقمان: ١٣.

(٤) الزخرف: ٧٧.

(٢) البقرة: ٢٨٦.

١٠٥١ - التخريج: البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٧٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٥؛ والكتاب ٣/٥١١؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٤١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٥١.

شرح المفردات: الربرب: القطيع من بقر الوحش. مدامع حور: عيون شديد بياضها وسوادها.

دوآر: ما استدار من رمل. الأكوار: جمع كور وهو الرجل.

وقوله [من الطويل]:

١٠٥٢ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ
نعم، إن كان للمفعول جاز بكثرة، نحو: «لا أخرج»، و «لا تُخرج» لأن المنهَى غير
المتكلم، وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جاز في السعة، لكنه قليل،

= المعنى: يقول: لا تكونوا في مكان تُسبى فيه نساؤكم اللواتي يشبهن البقر الوحشي في جمال العيون.

الإعراب: «لا»: الناهية. «أعرفن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «ربرياً»: مفعول به منصوب. «حوراً»: نعت سببي لـ «ربرياً» منصوب بالفتحة. «مدامعها»: فاعل لـ «حوراً» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «مردفات»: نعت لـ «ربرياً» منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «على أعقاب»: جارّ ومجرور متعلقان بـ «مردفات»، وهو مضاف. «أكوار»: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «لا أعرفن» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «كأن أبكارها...» في محلّ نصب نعت لـ «ربرياً».

الشاهد: قوله: «لا أعرفن» حيث دخلت «لا» الناهية على الفعل المضارع المجزوم بها محلاً للمتكلم، وهو مبني للمعلوم، وهذا شاذّ.

تنبيه: ويروى عجز البيت أيضاً:

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجٌ دَوَّارٌ *

١٠٥٢ - التخرّيج: البيت للفرزدق في الأزهية ص ١٥٠؛ ومغني اللبيب ١/٢٤٧؛ وليس في ديوانه، وللوليد بن عقبة في شرح التصريح ٢/٢٤٦؛ وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغني ٢/٦٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٢٠.

شرح المفردات: الجراضم: الأكل، والمقصود معاوية بن أبي سفيان.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «خرجنا»: فعل ماضٍ، و«نا» ضمير في محلّ رفع فاعل. «من دمشق»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «خرجنا». «فلا»: الفاء رابطة جواب الشرط، «لا»: الناهية. «نعد»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «نحن». «لها»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «نعد». «أبدًا»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «نعد». «ما»: مصدرية. «دام»: فعل ماضٍ ناقص. «فيها»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «ما دام» المحذوف. «الجراضم»: اسم «ما دام» مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلّق بالفعل «نعد».

وجملة: «إذا ما خرجنا...» الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «خرجنا» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «لا نعد» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دام» صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فلا نعد» حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بـ «لا» الناهية أو الدعائية، وذلك

قليل.

ومنه: «قَوْمُوا فَلأَصَلَ لَكُمْ»، ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾^(١)، وأقلُّ منه جزمها فعلَ الفاعلِ المخاطَبِ كقراءة أبيِّ وأنسٍ ﴿فبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا﴾^(٢)، وقوله عليه السلام: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ» والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

تنبيهات: الأول: زعم بعضهم أن أَضَلَ «لا» الطليعية لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزعم بعضهم أنها «لا» النافية، والجزمُ بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ، وهما ضعيفان.

الثاني: لا يُفْصَلُ بين «لا» ومجزومها، وأما قوله [من الطويل]:

١٠٥٣ - وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْشَعُ لِظَالِمٍ عَزِيزٍ، وَلَا ذَا حَقِّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ
فضرورة، وأجاز بعضهم في قليل من الكلام، نحو: «لا اليَوْمَ تَضْرِبُ».

الثالث: حركة اللام الطليعية الكسرة، وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء و «ثم»، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد «ثم»، ولا قليل، ولا ضرورة، خلافاً لمن زعم ذلك.

الرابع: تحذف لام الأمر وَيَبْقَى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب: كثير مُطَّرَد، وهو

(١) العنكبوت: ١٢.

(٢) يونس: ٥٨.

١٠٥٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٦٣/٥؛ والمقاصد النحوية ٤٤٤/٤؛ وهمع الهوامع

٥٦/٢.

الإعراب: وقالوا: «الواو»: بحسب ما قبلها، و«قالوا»: فعل ماضٍ، و«الواو»: ضمير في محل رفع فاعل. أخانا: منادى منصوب، وهو مضاف، و«نا»: ضمير في محل جر بالإضافة. لا: ناهية. تخشع: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». لظالم: جار ومجرور متعلقان ب«تخشع». عزيز: نعت «ظالم» مجرور. ولا: «الواو»: حرف عطف، و«لا»: ناهية. ذا: اسم إشارة في محل نصب مفعول به. حق: بدل من (ذا)، وهو مضاف. قومك: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«الكاف»: ضمير في محل جر بالإضافة. تظلم: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر للروبي.

وجملة «قالوا»: بحسب ما قبلها. وجملة النداء اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تخشع» في محل نصب مقول القول. وجملة «لا تظلم»: معطوفة على «لا تخشع».

الشاهد فيه قوله: «لا ذا حق قومك تظلم» حيث فصل بين «لا» الجازمة وبين مجزومها «تظلم» بفواصل هو معمول المجزوم «ذا حق قومك» وهذا نادر، وقد اعتبره بعضهم للضرورة.

حذفها بعد أمر بقول، نحو: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) وقليل جائر في الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، كقوله [من الرجز]:

١٠٥٤ - قُلْتُ لِبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا: تَثْذَنُ فَإِنِّي حَمُوَهَا وَجَارُهَا

قال المصنف: وليس مضطراً؛ لتمكنه من أن يقول: ائذن، قال: وليس لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع، فسكن اضطراراً؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء، فكان يقول: «تأذن إنِّي». وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه، كقوله [من الوافر]:

١٠٥٥ - مُحَمَّمٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاً

(١) إبراهيم: ٣١.

١٠٥٤ - التخريج: الرجز لمنظور بن مرثد في الدرر ٦٢/٥؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٤٤/٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٠؛ والجنى الداني ص ١١٤؛ وخزانة الأدب ١٣/٩؛ ولسان العرب ٦١/١ (حماً)، ٥٦٠/١٢ (لوم)، ١٠/١٣ (أذن)، ١٩٧/١٤ (حماً)، ٤٤٤/١٥ (تا).

اللغة: تئذن: اسمح. حمؤها وحموها: أبو الزوج أو أبو الزوجة.

المعنى: قلت للبواب الواقف على باب دارها: اسمح لي بالدخول فإني جارها وأبو زوجها.

الإعراب: قلت: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. لبواب: جار ومجرور متعلقان بـ(قلت). لديه: ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف المتقلبة ياء متعلق بالخبر المقدم، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. دارها: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، و«الخبر»: محذوف بتقدير (قلت لبواب دارها أمانة لديه). تئذن: فعل مضارع مجزوم بـ (لا الناهية المحذوفة) وعلامة جزمه السكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). فإني: «الفاء»: استئنافية، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، و«الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسم (إن). حمؤها: خبر (إن) مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. وجارها: «الواو»: للعطف، «جارها»: معطوفة على (حمؤها) لها الإعراب نفسه.

وجملة «قلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «دارها أمانة لديه»: في محل جرّ صفة لـ(بواب). وجملة «تئذن»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فإني حمؤها»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «تئذن» حيث حذف (اللام) الجازمة مع إرادتها، بتقدير (لتأذن)، فلما حذف لام الأمر جعل كسرتها لئاء المضارعة.

١٠٥٥ - التخريج: البيت لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ١١/٩؛ وللأعشى أو لحسان أو

لمجهول في الدرر ٦١/٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩، ٣٢١؛ والإنصاف ٥٣٠/٢؛ والجنى =

وقوله [من الطويل]:

١٠٥٦ - فَلَا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ

انتهى .

* * *

الداني ص ١١٣؛ ووصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٩١؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٩٧؛ وشرح المفصل ٧/٣٥، ٦٠، ٦٢ ٩/٢٤؛ والكتاب ٣/٨؛ واللامات ص ٩٦؛ ومغني اللبيب ١/٢٢٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/٤١٨؛ والمقتضب ٢/١٣٢؛ والمقرب ١/٢٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/٥٥.

اللغة والمعنى: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: أي رماه بمصائبه.

يخاطب الشاعر النبي (ﷺ) بقوله: يا محمد إن كلّ النفوس مستعدّة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمراً من الأمور.

الإعراب: محمد: منادى مبنيّ في محل نصب على النداء. تفد: فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة تقديره: «لتفد» وعلامة جزمه حذف حرف العلة. نفسك: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. كلّ: فاعل مرفوع. وهو مضاف. نفس: مضاف إليه مجرور. إذا: ظرف يتضمّن معنى الشرط. ما: الزائدة. خفت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. من أمر: جار ومجرور متعلّقان بـ «خفت». تبالا: مفعول به منصوب. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا ما خفت من أمر تبالاً لتفد نفسك...».

وجملة (محمد تفد) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (تفد نفسك) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (خفت من أمر) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «تفد» يريد: لتفد، فأضمر لام الأمر، وهذا من أقبح الضرورات.

١٠٥٦ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١١٢؛ والجنى الداني ص ١١٤؛ ووصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٩٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٩٧؛ ومجالس ثعلب ص ٥٢٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٢٠.

اللغة: استطال: امتدّ، وطال.

المعنى: أرجو ألا تعتبر إقامتي ممدّة طويلة، بل حاول فعل الخير للناس.

الإعراب: فلا: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لا»: ناهية. تستطل: فعل مضارع مجزوم (بلا الناهية) بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). مني: جار ومجرور متعلّقان بـ (تستطل). بقائي: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. ومدتي: «الواو»: للعطف «مدتي»: معطوفة على (بقائي) لها الإعراب نفسه. ولكن: «الواو»: للاستئناف، «لكن»: حرف إضراب واستدراك. يكن: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة. للخير: جار ومجرور متعلّقان بخبر (يكن) المحذوف. منك: جار ومجرور متعلّقان بالخبر أيضاً. نصيب: اسم (يكن) مؤخّر مرفوع بالضمّة.

و (هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا) أي: «لم» و «لما» يجزمان المضارع مثل «لا» واللام الطليبتين، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(١)، ونحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٣)، ويشتركان في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، وقلب معنى الفعل للمضي، وتنفرد «لم» بمصاحبة الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولَتُهُ﴾^(٤) وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، بخلاف «لما» فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق، كقوله [من الطويل]:

١٠٥٧ - فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أَمْرَقَ

= وجملة «فلا تستطل»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محل لها. وجملة «يكن نصيب موجوداً»: استثنائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ولكن يكن» حيث جزم فعل الكون بلام محذوفة مع إرادتها، والتقدير (ولكن ليكن).

(١) الإخلاص: ٣.

(٢) البقرة: ٢١٤.

(٣) آل عمران: ١٤٢؛ والتوبة: ١٦.

(٤) المائدة: ٦٧.

١٠٥٧ - التخريج: البيت للممّرّق العبدى فى الاشتقاق ص ٣٣٠؛ والأصمعيّات ص ١٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٣؛ وخزانة الأدب ٧/٢٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٠؛ والشعر والشعراء ١/٤٠٧؛ ولسان العرب ١٠/٣٤٣ (مزق)، ١١/٢١ (أكل)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٩٠؛ وبلا نسبة فى رصف المباني ص ٢٨١.

اللغة: مأكولاً: هنا مقتولاً.

المعنى: إن كان لا بد أن أقتل، فعلى يدك، ولكن تلطّف ولا تدع غيرك يمزقني إذا لم ترد ذلك.

الإعراب: فإن كنت: «الفاء»: حسب ما قبلها، و «إن»: حرف شرط جازم، و «كنت»: فعل ماضى ناقص مبني على السكون فى محل جزم، و «التاء»: ضمير متصل فى محل رفع اسمها. مأكولاً: خبر ما منصوب بالفتحة. فكن: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، و «كن»: فعل أمر ناقص مبني على السكون وحذفت الألف منعاً لالتقاء الساكنين و «اسمها»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). خير: خبرها منصوب بالفتحة. أكل: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وإلا فأدركني: «الواو»: عاطفة و «إن»: حرف شرط و «لا»: نافية و «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، و «أدركني» فعل أمر مبني على السكون الظاهرة، و «التون» للوقاية و «الياء»: ضمير متصل فى محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. ولما: «الواو»: حالية، و «لما»: حرف نفي وقلب وجزم. أمزق: فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لضرورة الشعر، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وجملة «فإن كنت مأكولاً فكن...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كنت مأكولاً»: فعل الشرط لا محل

لها. وجملة «فكن خير آكل»: فى محل جزم جواب الشرط. وجملة «إلا أكن.. فأدركني»: معطوفة لا محل =

ومن ثم جاز «لم يكن ثم كان» وامتنع «لما يكن ثم كان»، والفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقوله [من الوافر]:

١٠٥٨ - فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ أَمْتَرَيْنَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُذْرِكُكَ الْمِرَاءُ
وقوله [من الطويل]:

١٠٥٩ - فَأَضَحَّتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومَهَا كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

لها. وجملة «فأدركني»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «ولما أمزق»: في محل نصب حال. وجملة «أكن»: لا محل لها لأنها فعل الشرط.

والشاهد فيه قوله: «ولما أمزق» ويدل على استمرار النفي بـ (لما) إلى وقت تكلم المتكلم بهذا النفي.

١٠٥٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٥/٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٧٨.

اللغة: امرتينا الأمر: شككتنا بصحته. المرء: الاعتراض.

المعنى: إذا شككتنا في أمر، وتجادلنا فيه، كنا بحاجة لك حتى تنهي الجدال، وتقطع الشك باليقين.

الإعراب: فذاك: «الفاء»: حسب ما قبلها، و«ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و«الكاف»: للخطاب والخبر محذوف تقديره كائن أو موجود. ولم: «الواو»: حالية، و«لم»: حرف نفي وقلب وجزم. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن، خافض لفعله، متعلق بالفعل (يدرك)، مبني على السكون في محل نصب. نحن: ضمير منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره امرتينا. امرتينا: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على حرف العلة للثقل و«نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. تكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون الظاهرة، و«اسمها»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. في الناس: جار ومجرور متعلقان بالفعل تكن. يدركك: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، و«الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. المرء: فاعل مرفوع بالضممة.

وجملة «فذاك كائن...» ابتدائية لا محل لها. وجملة «إذا نحن يدركك»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «نحن»: مع الفعل المحذوف: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «امرتينا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «لم تكن»: في محل نصب حال. وجملة «يدركك»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ولم - إذا نحن امرتينا - تكن» وهو الفصل بين لم ومجزومها بالظرف إذا.

١٠٥٩ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٦٥؛ وخزنة الأدب ٥/٩، والخصائص ٤١٠/٢؛ والدرر ٦٣/٥؛ وشرح شواهد المغني ٦٧٨/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٤٥/٤؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٢٦٩؛ همع الهوامع ٥٦/٢.

اللغة: مغانيها: ربوعها. القفر: الأرض الخالية. تؤهل: تسكن.

وأنها قد تُلغَى فلا يجزم بها. قال في التسهيل: حملاً على «لا»، وفي شرح الكافية: حملاً على «ما»، وهو أَحْسَنُ؛ لأن «ما» تنفي الماضي كثيراً، بخلاف «لا»، وأنشد الأخصُّ على إهمالها قوله [من البسيط]:

١٠٦٠ - لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم، وتنفرد «لما» بجواز حذف مجزومها

= المعنى: لقد رحل قوم المحبوبة، وهي معهم، فخلت الديار وكأنها ما ضمت بين جنباتها ناساً قط، بل كانت مرتعاً للوحوش.

الإعراب: أوضحت: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، و«التاء»: للتأنيث. مغانيها: اسمها مرفوع بالضممة المقدرة على الياء للثقل، وهو مضاف و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. فقاراً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. رسومها: فاعل «قصاراً» مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. كأن: حرف مشبه بالفعل مخفف التون، واسمها محذوف. لم: حرف نفي وقلب وجزم. سوى: منصوب بنزع الخافض، وهو مضاف وأهل: مضاف إليه. من الوحش: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «أهل». تؤهل: فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وحرك بالسكون لضرورة الشعر، و«نائب الفاعل» ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «أوضحت مغانيها قصاراً رسومها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأن»: لم تؤهل: في محل نصب خبر ثانٍ أو تفسيرية لا محل لها. وجملة «تؤهل»: في محل رفع خبر كأن.

والشاهد فيه قوله: «كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل» فقد فصل بين لم وفعلها بظرف.

١٠٦٠ - التخریج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٢٠٥/١، ٣/٩، ٤٣١/١١؛ والدرر ٦٨/٥؛ وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/١؛ وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٦؛ وشرح المفصل ٨/٧؛ ولسان العرب ١٩٨/٩ (صلف)؛ والمحتسب ٤٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٤٦/٤؛ وجمع الهوامع ٥٦/٢.

اللغة: ذهل: قبيلة من قبائل العرب. صليفاء: تصغير مكان «صلفاء» ويوم الصلفاء: موقعة الصليفاء.

المعنى: إن رجال ذهل هم الذين جعلوهم يحافظون على عهد الجوار.

الإعراب: لولا فوارس: «لولا»: حرف امتناع لوجود، و«فوارس»: مبتدأ مرفوع بالضممة. من ذهل: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (فوارس). وأسرتهم: «الواو»: عاطفة، «أسرة»: اسم معطوف على (ذهل) مرفوع بالضممة، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«الميم»: للجماعة. يوم: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (يوفي). الصليفاء: مضاف إليه مجرور بالكسرة. لم يوفون: «لم» حرف جزم مهمل بمعنى ما، و«يوفون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت التون لأنه من الأفعال الخمسة، و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. بالجار: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يوفون).

وجملة «لولا فوارس لم يوفوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فوارس موجودون»: فعل الشرط لا =

والوقفِ عليها في الاختيار، كقوله [من الوافر]:

١٠٦١ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءًا وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي

أي: ولما أكن بدأ قبل ذلك، أي سيداً، وتقول: «قاربت المدينة ولمّا»، أي: ولما أدخلها، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ: ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا﴾^(١)، ولا يجوز ذلك في «لم»، وأما قوله [من الكامل]:

١٠٦٢ - أَحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي أَسْتُوذِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

= محلّ لها. وجملة «لم يوفون بالجار»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لم يوفون» حيث جاءت «لم» نافية غير جازمة وقيل: ضرورة شعرية.

١٠٦١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/١١٣؛ وخزانة الأدب ١٠/١١٣، ١١٧؛ والدرر ٤/٢٤٥، ٥/٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٨١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٢/٥٥٤ (لمم)؛ وهمع الهوامع ٢/٥٧.

اللغة: البدء: السيد.

المعنى: لقد صرت سيد قومي، ولكن... بعد موتهم!؟ فخاطبت القبور، وما من مجيب، فهل أنا سيد وعلى من؟!

الإعراب: فجئت: «الفاء»: حسب ما قبلها، و«جئت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. قبورهم: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، و«الميم» للجماعة. بدءاً: حال منصوبة بالفتحة. ولما: «الواو»: اعتراضية، و«لما»: حرف نفي وقلب وجزم. فناديت: «الفاء»: عاطفة، و«ناديت»: فعل ماضٍ مبني على السكون المقدر على حرف العلة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. القبور: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. فلم: «الفاء»: حرف عطف، و«لم»: حرف نفي وجزم وقلب. يجيبه: فعل مضارع مجزوم، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و«النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و«الهاء»: للسكت.

وجملة «فجئت قبورهم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لما أكن بدءاً»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «ناديت القبور»: معطوفة على ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فلم يجيبه»: معطوفة على جملة معطوفة فهي مثلها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ولما»: فقد حذف فعلها المنفي لوجود ما يدل عليه، والتقدير «ولما أكن سيداً».

(١) هود: ١١١.

١٠٦٢ - التخرّيج: البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١؛ وخزانة الأدب ٩/٨ - ١٠؛ والدرر ٥/٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٤٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/١١٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٥٦، ٤٢٤؛ والجنى الداني ص ٢٦٩؛ ومغني اللبيب ١/٢٨٠؛ وهمع الهوامع ٢/٥٦.

فضرورة، وبكونٍ مَنفِيَّهَا يكون قريباً من الحال، ولا يُشترط ذلك في منفي «لم» تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز «لما يكن».

وقال المصنف: كون منفي لما يكون قريباً من الحال غالباً لا لازم. ويكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى «بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابٍ»^(١) أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع. قال الزمخشري في: «وَلَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ»^(٢): ما في «لَمَّا» من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد، انتهى.

وهذا بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سَيَانٍ في التوقع وعدمه، مثال التوقع: «مالي قمتُ ولم تَقُمْ»، أو «ولمَّا تقم». ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداءً: «لم يقم»، أو «لَمَّا يقيم».

تنبيهات: الأول: قال في التسهيل: ومنها «لَمْ»، و«لما» أختها، يعني من الجوازم، فقيد «لَمَّا» بقوله: «أختها» احترازاً من «لَمَّا» بمعنى إلاً، ومن «لما» التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح، فقال: احتترزت بقولي: أختها من «لما» الجينية، ومن «لَمَّا» بمعنى «إلاً»، هذا كلامه. وإنما لم يقيدها هنا بذلك، وكذلك فعل في الكافية، لأن هاتين لا

= الإعراب: «احفظ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «وديعتك»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف ضمير في محل جرّ بالإضافة. «التي»: اسم موصول مبني في محل نصب نعت «وديعه». «استودعتها»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على السكون، والتاء ضمير في محل رفع نائب فاعل، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «يوم»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «استودع»، وهو مضاف. «الأحزاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إن»: حرف شرط جازم. «وصلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «وإن»: الواو حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف جزم، والفعل المجزوم محذوف تقديره: «إن لم تصل».

وجملة: «احفظ وديعتك» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «استودعتها» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: «إن وصلت فاحفظها» استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوفة المقدره بـ «فاحفظها» في محل جزم لاقرانها بالفاء. وجملة «إن لم تصل فاحفظها» معطوفة على الجملة الشرطية السابقة. وجملة جواب الشرط المحذوفة كجملة الجواب السابقة. الشاهد فيه قوله: «وإن لم» حيث حذف مجزوم «لم» للضرورة الشعرية، تقديره: «وإن لم تصل».

(١) ص: ٨.

(٢) الحجرات: ١٤.

يليهما المضارع؛ لأن التي بمعنى «إلا» لا تدخل إلا على جملة اسمية، نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١) في قراءة من شَدَّد الميم، أو على الماضي لفظاً لا معنى، نحو: ﴿أَنْشُدْكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ﴾ أي: إلا فعلت، والمعنى: ما أسألك إلا فِعْلَكَ، والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾^(٢)، وأما قوله [من الطويل]:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ: لَمَّا سَقَاؤُنَا وَتَخَنُ بُوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ^(٣)

فقد تقدم الكلام عليه في باب الإضافة، وتسمية الشارح «لما» هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة، أي أنها ظرف بمعنى «حين»، وقال المصنف: بمعنى «إذ»، وهو أحسن؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة، وعند ابن خروف أنها حرف.

الثاني: حكى اللخاني عن بعض العرب أنه ينصب بـ «لم»، وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بـ «لم» لغة، اغتراراً بقراءة بعض السلف ﴿أَلَمْ تَسْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٤) بفتح الحاء، ويقول الراجز:

١٠٦٣ - فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قَلْبِزِ

(١) الطارق: ٤ .

(٣) تقدم بالرقم ٦٢٥ .

(٤) الشرح: ١ .

(٢) هود: ٥٨ .

١٠٦٣ - التخريج: الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ٧٩؛ وحماسة البحرني ص ٣٧؛ وللحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغني ٦٧٤/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤/٢؛ والخصائص ٩٤/٣؛ والجني الداني ص ٢٦٧؛ ولسان العرب ٧٥/٥ (قدر)؛ والمحتسب ٣٦٦/٢؛ والممتع في التصريف ٣٢٢/١؛ ونوادير أبي زيد ص ١٣ .

اللغة: أفر: أهرب. لم يقدر: لم يقدر حق قدره.

المعنى: إن للآجال كتاب، فلن يطيلها هرب من الحرب، ولن يقصرها إقدام عليها، إذا فلم الخوف والذعر منها!؟

الإعراب: في أي: جار ومجرور متعلقان بالفعل أفر، و «أي» مضاف. يومي: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، و «الياء»: ضمير المتكلم، ضمير متصل في محل جر بالإضافة. من الموت: جار ومجرور متعلقان بالفعل أفر. أفر: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وحرك الفعل بالسكون، لضرورة الشعر. أيوم: «الهمزة»: حرف استفهام، =

وهو عند العلماء محمول على أَنَّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حُذفت وتُوت، هذا كلامه. وفيه شدوذان: توكيد المنفِيّ بـ «لم»، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين.

الثالث: الجمهور على أن «لَمَّا» مُرْغَبَةٌ من «لم» و «ما»، وقيل: بسيطة.

الرابع: تدخل همزة الاستفهام على «لم» و «لما» فيصيران: «أَلَمْ» و «أَلَمَّا» باقيتين على عملهما، نحو: «أَلَمْ نَشْرَحْ»^(١)، «أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا»^(٢)، ونحو قوله [من الطويل]:
[عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا] وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(٣)؟

* * *

ولما فرغ مما يجزم فعلاً واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال: (وَاجْزِمْ بِيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا وَحَيْثُمَا أَنَّى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين، نحو: «وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ»^(٤)، «وَأَمَّا يَنْزِعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ»^(٥)، ونحو: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ»^(٦) ونحو: «وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ»^(٧).

وقوله [من الطويل]:

١٠٦٤ - أَرَى الْعُمَرَ كَنْزاً نَاقِصاً كُلَّ لَيْلَةٍ وَمَا تَنْقُصُ الْأَيَّامُ وَالذَّهْرُ يَنْقُصُ

و «يوم»: بدل منصوب بالفتحة في محل جر. لم يقدر: «لم»: حرف جزم، و «يقدر»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة الظاهرة، و «نائب الفاعل» ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. أم: حرف عطف. يوم: اسم معطوف منصوب بالفتحة في محل جرّ. قدر: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة وسكّن لضرورة الشعر، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «أفر»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لم يقدر»: في محل جر بالإضافة. وجملة «قدر»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «لم يقدر»: حيث يرى النحويون أنها حملت الفتحة من نون التوكيد الثقيلة المحذوفة لا منصوبة بـ (لم) كما زعم اللحياني.

(١) الشرح: ١. (٥) الأعراف: ٢٠٠.

(٢) الضحى: ٦. (٦) النساء: ١٢٣.

(٣) تقدم بالرقم ٦١٩. (٧) البقرة: ٢١٥.

(٤) البقرة: ٢٧١.

ونحو: «وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ»^(١)، وقوله [من الطويل]:

١٠٦٥ - وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُغْلَمِ

= اللغة: ينفذ: يؤول إلى العدم.

المعنى: يقول: إن العمر يتناقص باستمرار إلى أن ينتهي إلى زوال.

الإعراب: أرى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». العمر: مفعول به أول منصوب. كنتأ: مفعول به ثانٍ منصوب. ناقصاً: نعت «كنتأ» منصوب. كل: ظرف زمان متعلق بـ «أرى»، وهو مضاف. ليلة: مضاف إليه مجرور. وما: «الواو»: للاستئناف، و«ما»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به. تنقص: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين. الأيام: فاعل مرفوع بالضمّة. والدهر: «الواو»: حرف عطف، و«الدهر»: اسم معطوف على الأيام. ينفذ: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وحرك بالكسر مراعاة للروية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «أرى العمر...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما تنقص...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينفذ»: لا محلّ لها من الإعراب، لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء. جملة «تنقص الأيام»: لا محلّ لها، جملة الشرط غير الظرفي.

الشاهد فيه قوله: «ما تنقص الأيام... ينفذ» حيث جزم بـ «ما» فعلين مضارعين، أولهما «تنقص» وهو فعل الشرط، وثانيهما «ينفذ» وهو جواب الشرط.

(١) الأعراف: ١٣٢.

١٠٦٥ - التخرّيج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢؛ والجنى الداني ص ٦١٢؛ والدرر ١٨٤/٤، ٧٢/٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٠؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٢٣، وهمع الهوامع ٣٥/٢، ٥٨.

اللغة وشرح المفردات: الخليفة: الطبيعة. خالها: ظلّها.

المعنى: إذا كان عند امرئ خصلة من الخصال، وظنّ أنّها تخفى على الناس فإنها لا بدّ ستظهر عندهم وسيعرفونها.

الإعراب: ومهما: الواو حرف استئناف، «مهما»: منهم من يعتبرها حرف شرط جازماً، ومنهم من يعتبرها اسم شرط جازماً مبتدئاً في محلّ رفع مبتدأ أو في محلّ نصب خبر «تكن». تكن: فعل مضارع تام مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي»، أو فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». عند: ظرف مكان متعلق بخبر «تكن» المحذوف، أو متعلق بـ «تكن»، وهو مضاف. امرئ: مضاف إليه مجرور بالكسرة. من: حرف جرّ زائد. خليفة: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه اسم «تكن»، أو فاعل «تكن». وإذا اعتبرت «من» حرف جرّ غير زائد فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستتر. وإن: الواو: حرف عطف أو حالية. «إن»: حرف وصل لا يحتاج إلى جواب. خالها: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وهو فعل الشرط، والهاء: ضمير متصل شرح الأشموني ج/٣/١٦٠

ونحو: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١)، وقوله [من البسيط]:

١٠٦٦ - [لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ] فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلُ

= مبني في محل نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». تخفى: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذر. على: حرف جرّ. الناس: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تخفى». تعلم: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للضرورة الشعرية؛ ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

وجملة «مهما تكن...» استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن خالها...» في محلّ نصب حال. وجملة «تخفى» في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «خالها». وجملة «تعلم» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا». وجملة فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر للمبتدأ «مهما».

الشاهد فيه قوله: «ومهما يكن... تعلم» حيث جزم فعلين مضارعين بعد «مهما» الشرطية.

(١) الإسراء: ١١٠.

١٠٦٦ - التخرّيج: البيت لعبد الله بن همام في الكتاب ٨٠/٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤١٤/١٣ (كمن).

المعنى: يقول: إنّه لما اتصل بهم أطاعهم في جميع أمورهم، وأضاع دينه إكراماً لهم.

الإعراب: لَمَّا: الحينيّة ظرف زمان متعلّق بـ «أطاع». تمكّن: فعل ماضٍ. دنياهم: فاعل تمكّن مرفوع، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، ويجوز أن تكون مجرورة بحرف جرّ محذوف تقديره: «من دنياهم». أطاعهم: فعل ماضٍ، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». في: حرف جرّ. أي: اسم شرط جازم مجرور بالكسرة، وهو مضاف. نحو: مضاف إليه مجرور. يميلوا: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، و «الواو»: ضمير في محلّ رفع فاعل. دينه: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. يمل: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «لما تمكّن... أطاعهم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تمكّن»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أطاعهم»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب «لما». وجملة الشرط «يميلوا» في محلّ جرّ صفة لـ (نحو). وجملة «يمل»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، أو بـ «إذا».

الشاهد فيه قوله: «في أيّ نحو يميلوا دينه يمل» حيث أدخل حرف الجرّ «في» على «أيّ» دون أن يغيّرها عن عملها.

وقوله [من الطويل]:

١٠٦٧ - مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُوْهُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ

وقوله [من الوافر]:

١٠٦٨ - مَتَى مَا تَلْقَيْنِي فَزِدَيْنِي تَرْجُفٍ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتَسْتَطَّارَا

١٠٦٧ - التخریج: البيت للحطیئة في ديوانه ص ٥١؛ وإصلاح المنطق ص ١٩٨؛ والأغاني ١٦٨/٢؛ وخزانة الأدب ٧٤/٣، ١٥٦/٧، ٩٢/٩ - ٩٤؛ وشرح أبيات سيويه ٦٥/٢؛ والكتاب ٨٦/٣؛ ولسان العرب ٥٧/١٥ (عشا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤٣٩/٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٧١؛ وخزانة الأدب ٢١٠/٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٣؛ وشرح المفصل ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، ٥٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٨؛ والمقتضب ٦٥/٢.

اللغة: تعشو إلى ناره: تأتيها في العشاء. تجد خير نار: أي تجد ناراً معدة للأضياف.

الإعراب: «متى»: شرطية جازمة في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «تجد». «تأته»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «تعشوا»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «إلى ضوء»: جار ومجرور متعلقان بـ «تعشوا»، وهو مضاف. «ناره»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جرّ بالإضافة. «تجد»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «خير»: مفعول به، وهو مضاف. «نار»: مضاف إليه مجرور. «عندها»: ظرف مكان متعلق بخبر محذوف، وهو مضاف، و «ها» في محلّ جرّ بالإضافة. «خير»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. «موقد»: مضاف إليه.

وجملة: «متى تأته تجد» الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تأته» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «تعشوا» في محلّ نصب حال. وجملة «تجد» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «عندها خير موقد» في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تجد».

الشاهد فيه قوله: «متى تأته... تجد» حيث جزم بـ «متى» فعلين مضارعين أولهما «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تجد» وهو جواب الشرط.

١٠٦٨ - التخریج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٢٢/٨؛ والدرر ٩٤/٥؛ وشرح التصريح ٢٩٤/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠؛ وشرح المفصل ٥٥/٢؛ ولسان العرب ٥١٣/٤ (طير)، ٤٣/١٤ (ألا)، ٢٣١/١٤ (خصا)؛ والمقاصد النحوية ١٧٤/٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣؛ وشرح المفصل ١١٦/٤، ٨٧/٦؛ ولسان العرب ١٢٧/٩ (زنف)؛ وجمع الهوامع ٦٣/٢.

اللغة: فردين: منفردين. ترجف: تضطرب. الروانف: ج الرانفة، وهي طرف الإلية.

المعنى: يهجو الشاعر عمارة بن زياد، وكان يحسد عنترة ويقول لقومه: إنكم أكثرتم من ذكره والله لوددت أني لقيته خالياً حتى أعلمكم أنه عبد، وكان عمارة جواداً كثير الإبل، مضيئاً لماله مع جوده؛ وكان عنترة لا يكاد يمسك إبلاً حت يعطيها إخوته، ويقسمها، فبلغه ما قال عمارة فقال فيه: إذا التقينا منفردين =

ونحو قوله [من البسيط]:

١٠٦٩ - أَيَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

ترتعد فرائصك، وترتجف إلتياك، وتكادان تطيران من الخوف.

الإعراب: متى: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه. ما: زائدة. تلقني: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مُستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». فردين: حال منصوب، بالياء لأنه مثنى. ترجف: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط. روانف: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «إلتياك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. وتستطارا: «الواو»: حرف عطف، «تستطارا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، و «الألف»: ضمير في محلّ رفع فاعل؛ ويجوز أن تكون فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة إلى ألف. والأصل: «تستطاران».

وجملة «متى تلقني ترجف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تلقني...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ترجف...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «تستطارا»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «متى ما تلقني... ترجف» حيث جزم بـ «متى» فعلين مضارعين.

١٠٦٩ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٨٢؛ والمقاصد النحويّة ٤/٤٢٣.

اللغة والمعنى: تؤمنك: تمنحك الأمان والطمأنينة. تأمن غيرنا: تسلم من أذى غيرنا. حذراً: خائفاً.

يقول: متى منحناك الأمان تأمن جور غيرنا من الأقوام لأنك قويّ بنا، عزيز بجوارنا، وإذا لم تحظ بالأمان منا تظلّ طوال حياتك خائفاً وجلالاً.

الإعراب: أيان: اسم شرط جازم متعلّق بـ «تأمن». تؤمنك: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والفاعل: نحن، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. تأمن: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، والفاعل: أنت. غيرنا: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. وإذا: الواو: حرف عطف، إذا: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. لم: حرف نفي وجزم وقلب. تدرك: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، والفاعل: أنت. الأمان: مفعول به منصوب. متاً: جار ومجرور متعلّقان بـ «تدرك». لم: حرف نفي وجزم وقلب. تزل: فعل مضارع ناقص. واسمه ضمير مستتر تقديره: أنت. حذراً: خبر «لم تزل» منصوب.

وجملة (تؤمنك) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (تأمن غيرنا) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة (لم تدرك...) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (لم تزل حذراً) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «أَيَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ» حيث جزم باسم الشرط «أَيَانَ» فعلين مضارعين: «نؤمنك» و «تأمن».

وقوله [من الطويل]:

١٠٧٠ - [إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ] فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

ونحو قوله [من الخفيف]:

١٠٧١ - أَيَّنَ تَصْرِفُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

١٠٧٠ - التخریج: البيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٥٢٦/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٣؛ وبلا نسبة في الدرر ٩٥/٥؛ وهمع الهوامع ٦٣/٢.

اللغة وشرح المفردات: العجفاء: المهزولة. القفرة: الأرض التي لا نبات فيها. تعدل: تميل.

الإعراب: إذا: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. النعجة: اسم «كان» المحذوفة مرفوع بالضمة الظاهرة. العجفاء: نعت «النعجة» مرفوع بالضمة الظاهرة. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. واسم-«كان» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». بقفرة: الباء حرف جرّ، «القفرة»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر «كان» المحذوف تقديره «موجودة». فأيان: الفاء رابطة لجواب الشرط. «أيان»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بالفعل «تنزل». ما: حرف زائد. تعدل: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وهو فعل الشرط. به: الباء حرف جرّ، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تعدل». الريح: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. تنزل: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر مراعاة للرويّ. وهو جواب الشرط. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي».

وجملة «كانت النعجة...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كانت بقفرة» تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «فأيان ما تعدل...» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب لشرط غير جازم. وجملة «تنزل» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا».

الشاهد فيه قوله: «إيان تعدل تنزل» حيث جزم بـ «إيان» فعلين مضارعين يسمّى الأول فعل الشرط والثاني جوابه.

١٠٧١ - التخریج: البيت لابن همام السلولي في الكتاب ٥٨/٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤٥/٧، ١٠٥/٤؛ والمقتضب ٤٨/٢.

اللغة: العداة: ج العادي. العيس: الإبل البيض.

المعنى: يقول: إن تضرب بنا العداة في مكان ما من الأرض نصرف العيس إلى هؤلاء الأعداء لملاقاتهم.

الإعراب: أين: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه. تضرب: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط. بنا: جار ومجرور متعلّقان بـ «تضرب». العداة: فاعل مرفوع. تجدنا: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». نصرف: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». العيس: مفعول به منصوب. نحوها: ظرف مكان متعلّق بـ «نصرف». للتلاقي: جار ومجرور متعلّقان بـ «نصرف».

ونحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١)، وقوله [من الرمل]:

١٠٧٢ - صَعْدَةُ نَابِئَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ

ونحو قوله [من الطويل]:

١٠٧٣ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آيَا

= وجملة «أين تضرب تجدنا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط في محل جر بالإضافة. وجملة «تجدنا» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا». وجملة «تصرف»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «أين تضرب... تجدنا» حيث عملت «أين» عمل اسم الشرط الجازم، فجزمت فعلين مضارعين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه.

(١) النساء: ٧٨.

١٠٧٢ - التخريج: البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٤٧/٣؛ والدرر ٧٩/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/٢؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحوية ٤٢٤/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٨/٩، ٣٩، ٤٣؛ وشرح المفصل ١٠/٩؛ والكتاب ١١٣/٣؛ ولسان العرب ٢٢٣/٤ (حير)؛ والمقتضب ٧٥/٢؛ وهمع الهوامع ٥٩/٢.

اللغة: الصعدة: القناة التي تنبت مستوية. الحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفضاً وحروفه مرتفعة عالية.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والرياح تبث بها وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «صعدة»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضممة. «نابئة»: صفة مرفوعة بالضممة. «في حائر»: جار ومجرور بالكسرة متعلقان بـ «نابئة». «أينما»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بـ «تميل». «الريح»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «تميلها»: فعل مضارع مجزوم وعلامة الجزم السكون، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «تمل»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة الجزم السكون. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «هي صعدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «أينما الريح تميلها تمل»: في محل رفع صفة. وجملة «الريح وفعلها المحذوف»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تميلها»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تمل»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أينما الريح تميلها»: حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط، ووقع بعد هذا الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضرورة، والاسم المرفوع هذا هو فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط.

١٠٧٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٨٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤٢٥/٤.

ونحو قوله [من الخفيف]:

١٠٧٤ - حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ الـ له نجاحاً في غابر الأزمان

= اللغة وشرح المفردات: أتى الشيء: فعله. تلقى: تجدد.

المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر الناس به فإنهم يتقادون لأوامرك.

الإعراب: وإنك: الواو: بحسب ما قبلها، «إنك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إن». إذما: حرف شرط جازم. تأت: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». ما: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. أنت: ضمير متصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. أمر: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. به: الباء حرف جرّ، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلقان بـ «أمر». تلف: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وهو جواب الشرط. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت». من: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. إيّاه: ضمير منفصل مبني في محلّ نصب مفعول به مقدّم لـ «تأمر». تأمر: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت». آتيا: حال منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة: «أنتك...» استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «أنت أمر» لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «تلف...» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا». وجملة «تأمر...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «إذما تأت تلف» حيث جزم بـ «إذما» فعلين مضارعين، يسمّى الأوّل فعل الشرط والثاني جوابه.

١٠٧٤ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣٦؛ وخزانة الأدب ٢٠/٧؛ وشرح شواهد المغني ٣٩١/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٥؛ وشرح قطر الندى ص ٨٩؛ ومغني اللبيب ١٣٣/١؛ والمقاصد النحويّة ٤٢٦/٤.

اللغة والمعنى: تستقيم: تعتدل في تصرفك، أو تسر في طريق قويم. يقدر: يهتّى. غابر الأزمان: ماضي الأزمان، وهنا بمعنى «باقيةا».

يقول: أينما كنت، إن أحسنت سلوكك، وسرت في طريق مستقيم، يهتّى لك الله الظفر في أعمالك، وبلوغ ما تبتغيه.

الإعراب: حيثما: اسم شرط جازم متعلّق بـ «يقدر». تستقيم: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والفاعل: أنت. يقدر: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط. لك: جار ومجرور متعلّقان بـ «يقدر». الله: اسم الجلالة فاعل مرفوع. نجاحاً: مفعول به منصوب. في غابر: جار ومجرور متعلّقان بـ «يقدر»، وهو مضاف. الأزمان: مضاف إليه مجرور.

وجملة (تستقيم) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (يقدر) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

ونحو قوله [من الطويل]:

١٠٧٥ - خَلِيلِيَّ أَنْى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكَمَا لَا يُحَاوِلُ
(وَحَرْفٌ إِذْ مَا) أي إذ ما حرف (كإن) معنى وفاقاً لسيبويه، لا ظرف زمان زيد عليها ما
كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليه، وابن السراج والفارسي (وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَسْمَا)، أما
«مَنْ»، و«مَا»، و«مَتَى»، و«أَيَّ»، و«أَيَّانَ»، و«أَيْنَ»، و«أَنى»، و«حَيْثَمَا» فباتفاق، وأما
«مَهْمَا» فعلى الأصح.

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف؛ فغير الظرف «مَنْ»، و«مَا»، و«مَهْمَا»،
ف«مَنْ» لتعميم أولي العلم، و«مَا» لتعميم ما تدلّ عليه وهي موصولة^(١)، وكلتاها مُبَهَمَةٌ
في أزمان الربط، و«مَهْمَا» بمعنى «مَا» ولا تخرج عن الاسمية، خلافاً لمن زعم أنها تكون
حرفاً، ولا عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً، ولا تجر بإضافة ولا بحرف

= والشاهد فيه قوله: «حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يَقْدُرُ» حيث جاء «حَيْثَمَا» اسم شرط جازم لفاعلين هما قوله:
«تَسْتَقِمُّ»، وهو فعل الشرط، وقوله: «يَقْدُرُ»، وهو جواب الشرط.

١٠٧٥ - التخريج: البيت بلأنسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٨٣؛ والمقاصد النحويّة ٤/٢٦٦.

اللغة والمعنى: خليلي: صديقي. يحاول: يجرب أو يريد.

يقول: يا صديقي، حَيْثَمَا تَأْتِيَانِي تَجْدَانِي أَخَا لَكَمَا، لا يريد إلا ما يرضيكما.

الإعراب: خليلي: منادى منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة.
أنى: اسم شرط جازم متعلّق بجوابه. تأتيا: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة،
وهو فعل الشرط، والألف: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به. تأتيا: فعل مضارع
مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: في محلّ رفع
فاعل. أخا: مفعول به منصوب، غير: مفعول به مقدّم لـ «يحاول» منصوب، وهو مضاف. ما: اسم موصول
مبني في محلّ جرّ بالإضافة. يرضيكما: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء لثقل، والفاعل: هو،
و«كما» في محلّ نصب مفعول به. لا: نافية. يحاول: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو.

وجملة (... خليلي) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (تأتيا) الفعلية في محلّ
جرّ بالإضافة. وجملة (تأتيا أخا) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء
أو «إذا». وجملة (يرضيكما) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة (يحاول) الفعلية
في محلّ نصب نعت «أخا».

والشاهد فيه قوله: «أنى تأتيا تأتيا» حيث جزمت «أنى» فعلين: أولهما قوله: «تأتيا»، وهو فعل
الشرط، وثانيهما قوله: «تأتيا» وهو جواب الشرط.

(١) أي هي لتعميم مدلولها في حال موصوليتها.

جر، بخلاف «مَنْ» و «ما»، وذكر في الكافية والتسهيل أن «ما» و «مهما» قد يردان ظرفي زمان، وقال في شرح الكافية: جميع النحويين يجعلون «ما» و «مهما» مثل «مَنْ» في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتاً؛ منها في «ما» قول الفرزدق [من الطويل]:

١٠٧٦ - وَمَا تَحْيَى لَا أَزْهَبَ وَإِنْ كُنْتُ جَارِماً
وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِي عَلَيَّ لَهُمْ دَخِلاً
وقول ابن الزبير [من الطويل]:

١٠٧٧ - فَمَا تَحْيَى لَأَنْسَأَمَ حَيَاةً، وَإِنْ تَمُتْ
فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعَيْشِ أَجْمَعًا

١٠٧٦ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١٢٧/٢.

اللغة: أَرَهَبَ: أخاف. جَارِماً: مرتكب الجرم. الذحل: الثأر.

المعنى: يقول: إنني لا أخاف ما دمت حياً وإن كنت مجرمًا، ولا أخشى أعدائي وإن كان لهم علي ثأر، وذلك لأن الممدوح يرد عنه هذا الأذى.

الإعراب: وما: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ما»: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ (أرهَب). تحي: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». لا: نافية. أَرَهَبَ: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». وإن: «الواو»: حالية، «إن»: وصلية زائدة للتعميم. كنت: فعل ماضي ناقص، و«التاء»: ضمير في محل رفع اسم «كان». جَارِماً: خبر «كان» منصوب. ولو: «الواو»: حرف عطف، «لو»: وصلية زائدة للتعميم. عدّ: فعل ماضي. أعدائي: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«الياء»: ضمير في محل جر بالإضافة. علي: جار ومجرور متعلقان بـ «عدّ». لهم: جار ومجرور متعلقان بـ «عدّ». دخلاً: مفعول به منصوب.

وجملة «ما تحي... لا أَرَهَبَ»: بحسب ما قبلها. وجملة «إن كنت جازماً»: في محل نصب حال. وجملة «لو عدّ...»: معطوفة على سابقتها، وجملة «تحي» مضاف إليها محلها الجر. وجملة «أرهَبَ»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

الشاهد: قوله: «ما تحي» حيث وقعت «ما» الشرطية في محل نصب مفعول فيه؛ أي (مدّة حياتك).

١٠٧٧ - التخريج: لم أقع عليه في ديوانه؛ ولا فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: نَسَأَمَ: نمل ونضجر.

المعنى: لا نمل الحياة طوال حياتك، أما بعد موتك فلا خير في العيش كله.

الإعراب: فما: «الفاء»: بحسب ما قبلها، و «ما»: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل (نَسَأَمَ). تحي: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». لا: نافية. نَسَأَمَ: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير =

وفي مهما قول حاتم [من الطويل]:

١٠٧٨ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالاً مُتَّهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا

وقول طفيل الغنوي [من الرجز]:

١٠٧٩ - بُبْتُ أَنْ أَبَاشْتِيْمَ يَدَّعِي مَهْمَا يَعِشْنَ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يُسْمَعِ

= مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». حياة: مفعول به منصوب. وإن: «الواو»: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. تمت: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». فلا: «الفاء»: رابطة جواب الشرط، «لا»: نافية للجنس. خير: اسم «لا» مبني في محل نصب. في الدنيا: جار ومجرور متعلقان بخير «لا» المحذوف. ولا: «الواو»: حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. العيش: معطوف على «الدنيا» مجرور بالكسرة. أجمعاً: حال منصوب.

وجملة «ما تحي لا نسأم»: بحسب ما قبلها. وجملة فعل الشرط. وجملة «لا نسأم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «إن تمت»: لا محل لها من الإعراب (فعل الشرط). وجملة «فلا خير في الدنيا»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «إن تمت فلا خير في الدنيا»: معطوفة على جملة «ما تحي لا نسأم».

الشاهد فيه قوله: «ما تحي لا نسأم» حيث وردت «ما» اسم شرط جازم دال على الظرفية.

١٠٧٨ - التخریج: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٧٤؛ والجني الداني ص ٦١٠؛ وخزانة الأدب ٢٧/٩؛ والدرر ٧١/٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٤٤.

المعنى: أيها العاقل، لا تعط بدنك كل شهواته، فتقع في الرذيلة والإثم، وترد مورداً لا تحسد عليه.

الإعراب: وإنك: «الواو»: حسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«الكاف»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. مهما: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان، متعلق بالفعل تعط. تعط: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. بطنك: مفعول به منصوب بالفتحة، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. سؤله: مفعول به ثان منصوب بالفتحة، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وفرجك: «الواو»: عاطفة، و«فرجك»: اسم معطوف على بطنك، منصوب بالفتحة وهو مضاف، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. نالا: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، و«ألف الاثنين»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. منتهى: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف. الدم: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. أجمعاً: توكيد معنوي لـ (الدم) مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

وجملة «وإنك...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تعط بطنك»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «نالا...»: جواب لشرط جازم لا محل لها. وجملة «مهما تعط بطنك وفرجك نالا»: في محل رفع خبر إن.

والشاهد فيه قوله: «مهما تعط» فقد جاءت (مهما) للزمان.

١٠٧٩ - التخریج: الرجز لطفيل الغنوي في ديوانه ص ١٠٤ - ١٠٥.

قال ابنه: ولا أرى في هذه الآيات حُجَّة؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر، اهـ.

وأصل «مهما»: «ما ما» الأولى شرطية، والثانية زائدة، فنقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء. هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أصلها «مَّة» بمعنى أكففت زيدت عليها ما، فحدث بالتركيب معنى لم يكن، وأجازه سيويوه. وقيل: إنها بسيطة.

وأما «أي» فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان، وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف.

وأما الظرف فينقسم إلى زمانِي ومكانِي؛ فالزمانِي: «مَتَى»، و«أَيَّان»، وهما لتعميم الأزمنة، وكسر همزة «أَيَّان» لغة سُلَيْم، وقرئ بها شاذاً، والمكانِي: «أَيْن»، و«أَتَى»، و«حيثما»، وهي لتعميم الأماكن.

تنبيهات: الأول: هذه الأدوات في لحاق «ما» على ثلاثة أضرب، ضَرَب لا يجزم إلا مقترناً بها، وهو «حيث» و«إِذ»، كما اقتضاه صنيعه، وأجاز الفراء الجزم بهما بدون «ما». وضرب لا يلحقه «ما»، وهو «مَنْ»، و«مَا»، و«مَهْمَا»، و«أَتَى»، وأجازه الكوفيون في «مَنْ» و«أَتَى».

= اللغة: نُبئت: أخبرت.

الإعراب: نُبئت: فعل ماضٍ للمجهول، و«التاء»: ضمير في محل رفع نائب فاعل. أن: حرف مشبّه بالفعل. أبا: اسم إن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. شتيم: مضاف إليه مجرور. يدعي: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». مهما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ «يسمع». يعيش: فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». يسمع: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». بما: جار ومجرور متعلقان بـ «يسمع». لم: حرف نفي وجزم وقلب. يسمع: فعل مضارع للمجهول مجزوم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «نُبئت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أن»: وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به. وجملة «يدعي»: في محل رفع خبر «أن». والجملة الشرطية في محل نصب مفعول به لـ «يدعي». وجملة فعل الشرط وجوابه في محل جرّ بالإضافة. وجملة «يسمع» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إِذَا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يسمع»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «مهما يعيش يسمع» حيث وردت «مهما» الشرطية الجازمة دالة على ظرف.

وضرب يجوز فيه الأمران، وهو «إن»، و «أَيُّ»، و «مَتَى»، و «أَيْنَ»، و «أَيَّانَ»، ومنع بعضهم في «أَيَّانَ»، والصحيح الجواز.

الثاني: ذكر في الكافية والتسهيل أَنَّ «إن» قد تهمل حملاً على «لَوْ»، كقراءة طلحة ﴿فِيأَمَّا تَرَيْنَ﴾^(١) بياء ساكنة ونون مفتوحة، وأن «متى» قد تهمل حملاً على «إذا»، ومثَّلَ بالحديث «إنَّ أبا بكر رَجُلٌ أَسِيفٌ»، وإنه مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ» وفي الارتشاف: ولا تهمل حملاً على «إذا»، خلافاً لمن زعم ذلك، يعني «متى».

الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم «إذا»، و «كَيْفَ»، و «لَوْ».

أما «إذا» فالمشهور أنه لا يجزم به إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها «ما»، خلافاً لزاعم ذلك، وقد صرَّح بذلك في الكافية فقال:

وَشَاعَ جَزْمٌ بِإِذَا حَمْلًا عَلَى مَتَى، وَذَا فِي النَّشْرِ لَنْ يُسْتَعْمَلَ

وقال في شرحها: وشاع في الشعر الجزم بـ «إذا» حملاً على «متى»؛ فمن ذلك إنشاد سيويه [من البسيط]:

١٠٨٠ - تَزْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خِمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

(١) مريم: ٢٦.

١٠٨٠ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٦؛ والأزمنة والأمكنة ١/٢٤١؛ وخزانة الأدب ٢٢/٧؛ وشرح المفصل ٤٧/٧؛ والكتاب ٦٢/٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٥٦/٢.

المعنى: يفخر الشاعر بقبيلة خندف فيقول: إنها ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

الإعراب: ترفع: فعل مضارع مرفوع. لي: جار ومجرور متعلقان بـ «ترفع». خندف: فاعل مرفوع. والله: «الواو»: حرف عطف، «الله»: اسم الجلالة مبتدأ مرفوع. يرفع: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». لي: جار ومجرور متعلقان بـ «يرفع». ناراً: مفعول به منصوب. إذا: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ (تقد). خمدت: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط، و «الله»: للتأنيث. نيرانهم: فاعل مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. تقد: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر مراعاة للروي.

وجملة «ترفع لي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الله يرفع»: معطوفة على التي قبلها. وجملة «يرفع»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «خمدت...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تقد»: لا محلّ لها من الإعراب جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء.

الشاهد فيه قوله: «إذا خمدت نيرانهم تقد» حيث وردت «إذا» شرطية جازمة، وهذا نادر وفي الشعر

فقط.

وكإنشاد الفراء [من الكامل]:

١٠٨١ - اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة، وهو ما صرح به في التوضيح فقال: هو في النثر نادر، وفي الشعر كثير، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: «إِذَا أَخَذْتُمَا مَصَاجِعَكُمَْا تَكْبَرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ» الحديث.

وأما «كَيْفَ» فيجازى بها معنى لا عملاً، خلافاً للكوفيين، فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً، ووافقهم قُطْرُبُ. وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ «ما».

١٠٨١ - التخريج: البيت لعبد قيس بن خفاف في الدرر ١٠٢/٣؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢٧١/١؛ ولسان العرب ٧١٢/١ (كرب)؛ والمقاصد النحوية ٢٠٣/٢؛ ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى ٣٨٣/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٥/١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٤؛ وهمع الهوامع ٣٠٦/١.

اللغة: الخصاصة: شدة الفقر. تجمّل: حاول أن تبدو جميلاً متعقفاً؛ ويروى (فتحمل) وهو من الاحتمال والصبر.

المعنى: استغن عن الناس إذا أعطاك ربك الغنى والثروة، وحاول أن تبدو جميلاً متعقفاً إن أصابك الفقر، ففي الحالين: غناه وفقره، يطلب منه أن يقلل من اعتماده على الناس.

الإعراب: استغن: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). ما: حرف مصدرية وظرفية. والمصدر المؤول من (ما) والفعل (أغناك) ظرف زمان منصوب متعلق بـ (استغن). أغناك: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، و«الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. ربك: فاعل مرفوع بالضمّة، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. بالغنى: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلّقان بـ (استغن). وإذا: «الواو»: للعطف، «إذا»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط، في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بجوابه. تصيبك: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و«الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. خصاصة: فاعل مرفوع بالضمّة. فتجمل: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «تجمل»: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) بالسكون، وحرّك بالكسر لضرورة القافية، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت).

وجملة «استغن»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أغناك»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها. وجملة «إذا تصيبك...»: معطوفة على جملة (استغن) لا محلّ لها. وجملة «تصيبك»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «فتحمل»: جواب الشرط لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «وإذا تصيبك خصاصة فتجمل»: حيث جزم فعل الشرط وجوابه بـ (إذا) غير الجازمة إلا في ضرورة الشعر.

وأما «لو»، فذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنها يجزم بها في الشعر، وعليه مشى المصنف في التوضيح، ورد ذلك في الكافية فقال:

وَجَوَزَ الْجَزْمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ
ذُو حُجَّةٍ صَعَفَهَا مَنْ يَذْرِي

وتأول في شرحها قوله [من الرمل]:

١٠٨٢ - لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا ذُو مِيعَةٍ
[لَا حِجُّ الْآطَالِ نَهْدُ ذُو حُصْلِ]

وقوله [من البسيط]:

١٠٨٣ - تَامَتْ فَوَادِكُ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ
إِخْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا

١٠٨٢ - التخريج: البيت لعلمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤؛ ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ٢٤٣/١؛ وخزانة الأدب ٢٩٨/١١، ٣٠٠؛ والدرر ٩٧/٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٤/٢؛ ولعلمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٥٣٩/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٤/١؛ وتذكرة النحاة ص ٣٩؛ والجني الداني ص ٢٨٧؛ وهمع الهوامع ٦٤/٢.

اللغة: ذو مِيعَة: ذو نشاط وجلد. آطال من إطل: الخاصرة. نهْد: مرتفع. حُصل: شعر مجتمع.

المعنى: لو أراد النجاة، لنجا بفرسه الضامرة البطن، الطويلة الشعر، القوية الشبيطة، فهي لسرعتها كأنها تطير، لا تمشي.

الإعراب: لو يَشَأُ: «لو»: حرف شرط بمعنى «إن»، و«يَشَأُ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. طار: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. به: جار ومجرور متعلقان بالفعل طار. ذو مِيعَة: «ذو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«مِيعَة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. لاحق: صفة مرفوعة بالضممة الظاهرة وهي «مُضَاف». الآطال: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. نهْد: صفة مرفوعة بالضممة الظاهرة. ذو حُصل: «ذو» صفة مرفوعة بالواو لأنها من الأسماء الخمسة وهي «مُضَاف» و«حُصل» مضاف إليه مجرور، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «يَشَأُ»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «طار»: جواب شرط غير جازم لا محل لها، والتركيب الشرطي ابتداء لا محل له.

والشاهد فيه قوله: «لو يَشَأُ» فقد شبهت لو «بأن» الجازمة وجزمت فعلاً لها وهو «يَشَأُ».

١٠٨٣ - التخريج: البيت للقيط بن زرارة في لسان العرب ٧٥/١٢ (تيم)؛ والعقد الفريد ٨٤/٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٥/٢.

اللغة: تيمَة الحب: أذله.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه قائلاً: لقد استعبدتك تلك الذهليّة بحبك لها، وأحزنتك ما تلاقي منها من معاملة وصد، وهذا ما لا تطيقه.

ووقع له في التسهيل كلامان، أحدهما يقتضي المنع مطلقاً، والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري.

* * *

٦٩٨ - فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ: شَرْطٌ قُدِّمًا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَاباً وَسَمًا (فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ) أي: تطلب هذه الأدوات فعلين (شَرْطٌ قُدِّمًا * يَتْلُو الْجَزَاءُ) أي: يتبعه الجزاء (وَجَوَاباً وَسَمًا) أي: علم، يعني يسمّى الجزاء جواباً أيضاً. وإنما قال «فعلين» ولم يقل جملتين للتنبية على أن حَقَّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء، وأفهم قوله: «يتلو الجزاء» أنه لا يتقدّم، وإن تقدّم على أداة الشرط شبيهة بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه. هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه، والتصحيح الأول، وأفهم قوله: «يقتضين» أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لها، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له، وأما الجزاء ففيه أقوال، قيل: هي الجازمة له أيضاً كما اقتضاه كلامه، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيويه، وقيل: الجزم بفعل الشرط، وهو مذهب الأخفش، واختاره في التسهيل، وقيل: بالأداة والفعل معاً، ونسب إلى سيويه والخليل، وقيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين.

* * *

= الإعراب: «تامت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«التاء»: للتأنيث. فؤادك: مفعول به منصوب بالفتحة، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. لو يحزنك: «لو»: حرف شرط بمعنى «إن»، و«يحزنك» فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، و«الكاف» ضمير متصل في محل نصب مفعول به. ما: اسم موصول في محل رفع فاعل. صنعت: فعل ماضٍ مبني على الفتح و«التاء»: للتأنيث. إحدى: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف للتعذر. نساء: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف. بني: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحذفت النون للإضافة. ذهل: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ابن: صفة مجرورة بالكسرة. شيبان: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، و«الألف»: للإطلاق.

وجملة «تامت فؤادك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يحزنك»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «صنعت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «لو يحزنك»: حالية محلها نصب.

والشاهد فيه قوله: «لو يحزنك» فقد جزم الحرف «لو» أفعال (يحزن) لأنهم أرادوا بها معنى (إن) الشرطيّة.

٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا) أي تجدهما (أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ) هذا ماضٍ وهذا مضارع؛ فمثال كونهما مضارعين - وهو الأصل - نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾^(١)، وماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾^(٢)، وماضياً فمضارعاً نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾^(٣) وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار، وهو الصحيح؛ لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»، ومن قول عائشة رضي الله عنها: «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ»، ومنه: ﴿إِنْ نَشَأْ نُتَزَّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ﴾^(٤)؛ لأن تابع الجواب جواب، وقوله [من الخفيف]:

١٠٨٤ - مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

(٣) الشورى: ٢٠.

(١) الأنفال: ١٩.

(٤) الشعراء: ٤.

(٢) الإسراء: ٨.

١٠٨٤ - التخریج: البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٥٢؛ وخرانة الأدب ٧٦/٩؛ والمقاصد النحوية ٤٢٧/٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠٥؛ والمقتضب ٥٩/٢؛ والمقرب ٢٧٥/١؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٨.

اللغة: الشجا: ما اعترض في حلق الإنسان من عظم ونحوه.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. «يكدني»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «بسيء»: جار ومجرور متعلقان بـ «يكد». «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان»، وهو جواب الشرط. «منه»: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف. «كالشجا»: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف. «بين»: ظرف مكان متعلق بخبر «كان» المحذوف، وهو مضاف. «حلقه»: مضاف إليه، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. «الوريد»: الواو حرف عطف، «الوريد»: معطوف على «حلقه» مجرور بالكسرة.

وجملة: «من يكدني...» الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «كنت...» في محل رفع خبر «من».

الشاهد فيه قوله: «من يكدني كنت...» حيث جزم بـ «من» فعلاً مضارعاً «يكد» وهو فعل الشرط، وجاء جوابه فعلاً ماضياً «كنت».

وقوله [من البسيط]:

١٠٨٥ - إِنَّ تَصْرِمُونََا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابَا

وقوله [من البسيط]:

١٠٨٦ - إِنَّ يَسْمَعُوا سُبَّةَ طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَيِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

١٠٨٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٧٣/٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٢٨؛ وجمع الهوامع

٥٩/٢.

اللغة: تصرمونا: تقطعوننا، تهجرونا. الإرهاب: الخوف.

الإعراب: إن: حرف شرط جازم. تصرمونا: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و«الواو»: ضمير في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وصلناكم: فعل ماضي، وهو جواب الشرط، و«كم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وإن: «الواو»: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. تصلوا: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، و«الواو»: ضمير في محل رفع فاعل. ملأتم: فعل ماضٍ، وهو جواب الشرط، و«الهاء»: ضمير في محل رفع فاعل. أنفس: مفعول به منصوب، وهو مضاف. الأعداء: مضاف إليه مجرور. إرهابا: مفعول به ثانٍ.

وجملة «إن تصرموا... وصلناكم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وصلناكم»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو ب«إذا». وجملة «إن تصلوا...»: معطوفة على الجملة الأولى. وجملة «ملأتم...»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو ب«إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «تصرموا» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، وكذلك جملة «تصلوا».

الشاهد فيه قوله: «إن تصرمونا وصلناكم، وإن تصلوا ملأتم» حيث ورد فعل الشرط تصرمونا و«تصلوا» فعلين مضارعين، وورد جوابا الشرط فعلين ماضيين هما: «وصلناكم» و«ملأتم».

١٠٨٦ - التخريج: البيت لقعن بن أم صاحب في سمط اللآلي ص ٣٦٢؛ وشرح شواهد المعني ٩٦٥/٢؛ ولسان العرب ٤/٤٣٤ (شور)، ٣٧٨/٨ (هيع)، ١٠/١٣ (أذن)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ٣/٥٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٥٠؛ والمحتسب ١/٢٠٦.

اللغة: السبة: الشتيمة. طاروا بها فرحاً: أذاعوها. دفنوا: أخفوا.

الإعراب: إن يسمعوا: «إن»: حرف شرط جازم، و«يسمعوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. سبة: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. طاروا: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و«الألف»: للتفريق. بها: جار ومجرور متعلقان بفرحاً. فرحاً: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة على آخره. مني: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يسمعوا). وما يسمعوا: «الواو»: عاطفة، «ما»: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم للفعل يسمعوا و«يسمعوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و«الألف»: للتفريق. من صالح: جار ومجرور متعلقان = شرح الأشموني ج/٣/١٧٣

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية.

* * *

٧٠٠ - وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ)، كقوله [من البسيط]:

١٠٨٧ - وَإِنْ آتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَبَةَ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

بحال من (ما). دفنوا: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق.

وجملة «إن يسمعوا طاروا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يسمعوا» فعل الشرط لا محل لها. وجملة «طاروا» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «ما يسمعوا.. دفنوا»: معطوفة على «إن يسمعوا.. طاروا». وجملة «يسمعوا» فعل الشرط لا محل لها. وجملة «دفنوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (إن يسمعوا.. طاروا وما يسمعوا.. دفنوا) وقد جاء جواب الشرط في الجملتين ماضياً مع أن فعل الشرط فيهما مضارعاً وهذا غير جائز.

١٠٨٧ - التخریج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣؛ والإنصاف ٦٢٥/٢؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٤٨/٩، ٧٠؛ والدرر ٨٢/٥؛ وورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢؛ وشرح التصريح ٢٤٩/٢؛ وشرح شواهد المغني ٨٣٨/٢؛ والكتاب ٦٦/٣؛ ولسان العرب ٢١٥/١١ (خلل)، ١٢٨/١٢ (حرم)؛ والمحتسب ٦٥/٢؛ ومغني اللبيب ٤٢٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٢٩/٤؛ والمقتضب ٧٠/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٧/٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٣؛ وشرح المفصل ١٥٧/٨؛ وجمع الهوامع ٦٠/٢.

اللغة والمعنى: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء والحاجة. الحرم: الممنوع.

يقول: إذا ما أتاه محتاج يطلب نوالاً فإنه يقول له: مالي موجود ولا حرمان لك منه. أي: إنه رجل كريم، لا يرد سائلاً مهما كانت الظروف.

الإعراب: وإن: الواو: بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط. أتاه: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعدّر، وهو في محل جزم فعل الشرط، والهاء: في محل نصب مفعول به. خليل: فاعل مرفوع. يوم: ظرف متعلّق بـ «أتى»، وهو مضاف. مسألة: مضاف إليه مجرور. يقول: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. لا: نافية تحمل عمل «ليس». غائب: اسم «لا» مرفوع. ومنهم من أهمل عمل «لا» فاعتبرها نافية. وغائب: مبتدأ مرفوع. مالي: فاعل لاسم الفاعل. غائب: مرفوع سدّ مسدّ الخبر، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جرّ بالإضافة. ولا: الواو: حرف عطف، لا: حرف لتأكيد النفي. حرم: معطوف على «غائب» مرفوع.

وجملة (إن أتاه خليل...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية أو استئنافية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (يقول...) الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ المحذوف. والجملة من المبتدأ المحذوف والخبر جواب الشرط. وجملة (لا غائب مالي) الاسمية في محلّ نصب مفعول به.

وقوله [من الطويل]:

١٠٨٨ - وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ يَقُولُ - وَيُخْفِي الصَّبْرَ - إِنِّي لَجَازِعٌ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفاً، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب.

تبيينان: الأول: مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بـ «لم»، تقول: «إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومُ» وقد يشمله كلامه.

الثاني: ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أَحْسَنُ من الجزم، والصوابُ عكسه، كما أشعر به كلامه. وقال في شرح الكافية: الجزمُ مختار، والرفع جازئ كثير.

= والشاهد فيه رفع «يقول» على نية التقديم، والتقدير: يقول إن أتاه خليل. وجاز هذا لأنَّ «إن» غير عاملة في اللفظ، والمبرد يقدره على حذف الفاء.

١٠٨٨ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: بان: بعد. الجازع: الخائف.

الإعراب: ولا: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. بالذي: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف. إن: حرف شرط جازم. بان: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط محله الجزم. عنه: جار ومجرور متعلقان بـ «بان». حبيبه: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. يقول: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». ويخفي: «الواو»: اعتراضية أو حالية، «يخفي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». الصبر: مفعول به منصوب. إني: حرف مشبّه بالفعل، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إن». لجازع: اللام المزحلقة، «جازع»: خبر «إن» مرفوع.

وجملة «إن بان عنه حبيبه يقول»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «بان حبيبه» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يقول»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «يخفي الصبر»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب أو حالية محلها نصب. وجملة «إني لجازع»: في محلّ نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: «إن بان عنه حبيبه يقول» حيث وقع جواب الشرط «يقول» مرفوعاً وهذا جازئ لوقوع فعل الشرط فعلاً ماضياً.

(وَرَفَعُهُ) أي: رَفَعَ الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أي: ضَعَفَ، من ذلك قوله [من

الرجز]:

١٠٨٩ - يَا أَقْرَعُ بُنَّ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ

وقوله [من الطويل]:

١٠٩٠ - فَقُلْتُ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ؛ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

١٠٨٩ - التخریج: الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢؛ والكتاب ٦٧/٣؛ ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل)؛ وله أو لعمر بن خثارم العجلي في خزنة الأدب ٢٠/٨، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤؛ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ٢٧٧/١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٦٢٣/٢؛ ووصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح التصريح ٢٤٩/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٤؛ وشرح المفصل ١٥٨/٨؛ ومغني اللبيب ٥٥٣/٢؛ والمقتضب ٧٢/٢؛ وهمع الهوامع ٧٢/٢.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أقرع»: منادى مبني على الضم في محل نصب. «بن»: نعت «أقرع»، تبعه في المحل منصوب، وهو مضاف. «حابس»: مضاف إليه مجرور. «يا أقرع»: توكيد لفظي للنداء الأول. «إنك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم «إن». «إن»: حرف شرط جازم. «يصرع»: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنه فعل الشرط. «أخوك»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف في محل جر بالإضافة. «تصرع»: فعل مضارع للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنت».

وجملة النداء: «يا أقرع» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «إنك إن يصرع...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «إن يصرع أخوك تصرع» في محل رفع خبر «إن». وجملة: «تصرع» جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «إن يصرع... تصرع» حيث ورد فعل الشرط «يصرع» مجزوماً، وجواب الشرط «تصرع» مرفوعاً وهذا نادر وضعيف.

١٠٩٠ - التخریج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ٥٢/٩، ٥٧، ٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١٩٣/٢؛ وشرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١؛ وشرح التصريح ٢٤٩/٢؛ والشعر والشعراء ٦٥٩/٢؛ والكتاب ٧٠/٣؛ ولسان العرب ٤٩٥/٤ (ضير)، ٢٣٣/٨ (طبع)؛ والمقاصد النحوية ٤٣١/٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٥٨/٨؛ والمقتضب ٧٢/٢.

شرح المفردات: الطوق: القدرة. مطبّعة: مليئة. يضيرها: يضرها.

المعنى: يصف الشاعر قرية كثيرة الخير، فيقول: إنه مهما يحمل منها فوق طاقته فإنه لن ينقصها.

الإعراب: «فقلت»: الفاء بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «تحمل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «فوق»: ظرف منصوب متعلق بـ «تحمل»، وهو مضاف. «طوقك»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف في محل جر بالإضافة. «إنها»: حرف مشبه =

وقراءة طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١) وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة، وهو مقتضى كلامه أيضاً في شرح الكافية، وفي بعض نسخ التسهيل، وصرح في بعضها بأنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنه قال: وقد جاء في الشعر، وقد عرفت أن قوله: «بعد مضارع» ليس على إطلاقه بل محلّه في غير المنفيّ بـ «لم» كما سبق.

تنبيهات: الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو: «إنك» في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس. وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير.

الثاني: قال ابن الأنباري: يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كقولهم: «طعامك إن تزوّنا نأكل» تقديره: طعامك نأكل إن تزونا.

الثالث: ظاهر كلامه موافقة المبرد؛ لتسميته المرفوع جزاءً، ويحتمل أن يكون سمّاه جزاءً باعتبار الأصل وهو الجزم، وإن لم يكن جزاءً إذا رفع.

* * *

٧٠١- وَأَفْرُنُ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَنْجَعِلْ (وَأَفْرُنُ بِفَا حَتْمًا) أَي: وَجَوَابًا (جَوَابًا لَوْ جُعِلَ * شَرْطًا لِأَنَّ أَوْ غَيْرِهَا) مِنْ أَدْوَاتِ

= بالفعل، و «ها» ضمير في محل نصب اسم «إن». «مطبّعة»: خير «إن» مرفوع. «من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. «يأتها»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، و «ها» ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «لا»: حرف نفي. «يضيئها»: فعل مضارع جواب الشرط مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو»، و «ها» ضمير في محل نصب مفعول به.

وجملة: «قلت» بحسب ما قبلها. وجملة: «تحمل» في محل نصب مفعول به. وجملة «إنها مطبّعة» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «من يأتها لا يضيئها» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «يأتها» في محل رفع خبر المبتدأ «من». وجملة «يضيئها» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لا يضيئها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع جواباً لشرط غير ماضٍ ولا مضارع منفيّ بـ «لم»، وهذا ضعيف عند جمهور النحاة.

الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية، نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيْخِيْرٍ فَهُوَ عَلَيَّ كَلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٍ﴾^(١)، والطلبية نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّوْنَ اللّٰهَ فَاتَّبِعُوْنِيْ يُحِبِّبْكُمْ اللّٰهُ﴾^(٢)، ونحو: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصّٰلِحٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾^(٣) في رواية ابن كثير، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(٤)؛ والتي فعلها جامد، نحو: ﴿إِنْ تَرَنِىْ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّيْ﴾^(٥)، أو مقرون بـ «قد» نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(٦)، أو تنفيس، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيْكُمْ اللّٰهُ﴾^(٧)، أو «لن»، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ﴾^(٨)، أو «ما»، نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾^(٩)؛ وقد تحذف للضرورة، كقوله [من البسيط]:

١٠٩١ - مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللّٰهُ يَشْكُرْهَا [لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللّٰهِ وَالنَّاسِ]

وقوله [من الطويل]:

١٠٩٢ - وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصَّبَا سَيْلَفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

(٦) يوسف: ٧٧.

(٧) التوبة: ٢٨.

(٨) آل عمران: ١١٥.

(٩) يونس: ٧٢.

(١) الأنعام: ١٧.

(٢) آل عمران: ٣١.

(٣) طه: ١١٢.

(٤) آل عمران: ١٦٠.

(٥) الكهف: ٤٠، ٣٩.

١٠٩١ - التخريج: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٠٩؛ والخصائص ٤٨٩/٢ برواية مختلفة.

اللغة: العرف: المعروف.

الإعراب: من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. يفعل: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». الحسنات: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. الله: مبتدأ مرفوع بالضمة. يشكرها: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«الهاء»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». لا: نافية. يذهب: فعل مضارع مرفوع. العرف: فاعل مرفوع بالضمة. عند: ظرف مكان متعلق بـ «يذهب»، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. والناس: «الواو»: حرف عطف، «الناس»: معطوف على «الله» مجرور بالكسرة.

وجملة «من يفعل لا يعدم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يفعل»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «الله يشكرها»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء المحذوفة للضرورة محلها الجزم. وجملة «لا يذهب...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «من يفعل الحسنات الله يشكرها» حيث حذفت الفاء من جواب الشرط: «الله يشكرها» للضرورة.

١٠٩٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/٢٥٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣٣.

قال الشارح: أو ندور، ومثّل للندور بما أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأبي بن كعب: فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا. وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله [من الطويل]:

١٠٩٣ - [بني تُعَلِّي لا تَنكَعُوا العَنزَ شُرْبَهَا] بَيْسِي تُعَلِّي مَنْ يَنكَعِ العَنزَ ظَالِمٌ

= شرح المفردات: الغي: الضلال. الصبا: الطيش والجهل.

المعنى: يقول: من يتمادى في غيّه وجهله فسوف يندم وإن رافقته السلامة طويلاً.

الإعراب: «ومن»: الواو بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. «لا»: حرف نفي. «يزل»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «ينقاد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «الغبي»: جار ومجرور متعلقان بـ «ينقاد». «والصبا»: الواو حرف عطف، «الصبا»: معطوف على «الغبي» مجرور. «سيلفي»: السين: حرف تنفيس، «يلفي» فعل مضارع للمجهول، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «على طوب»: جار ومجرور متعلقان بـ «يلفي»، وهو مضاف. «السلامة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نادماً»: مفعول به ثانٍ لـ «يلفي».

وجملة «من لا يزل...» بحسب ما قبلها. وجملة فعل الشرط «لم يزل...» في محل رفع خبر المبتدأ «من». وجملة «سيلفي» في محل جزم جواب الشرط الجازم على تقديره اقتترانه بالفاء.

الشاهد فيه قوله: «سيلفي» حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء.

١٠٩٣ - التخرّيج: البيت للأسدي (دون تحديد) في الكتاب ٦٥/٣؛ والمقاصد النحوية ٤٤٨/٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣٦٤/٨ (نكع)؛ والمحتسب ١/١٢٢، ١٩٣.

اللغة: لا تنكعوا: لا تمنعوا.

الإعراب: بني: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. ثعل: مضاف إليه مجرور بالكسرة. تنكعوا: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. العنز: مفعول به. شربها: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محل جرّ بالإضافة. بني: منادى منصوب بالياء، وهو مضاف. ثعل: مضاف إليه مجرور. من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. ينكع: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو» وهو فعل الشرط. العنز: مفعول به منصوب بالفتحة. ظالم: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو».

وجملة «بني ثعل»: الندائية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تنكعوا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية، استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من ينكع فهو ظالم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينكع»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «هو ظالم»: في محلّ جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه قوله: «من ينكع العنز ظالم» حيث حذف المبتدأ مع الفاء التي تربط جواب الشرط للضرورة. والذي حسن الحذف هو قرب «من» من الموصولة.

وإنما وجب قرُنُ الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط؛ فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحقُّ بأن لا يصلح مع الانفصال؛ فإذا قرن بالفاء علم الارتباط.

أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقرن بها، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من «قد» وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بـ «لا» أو «لم».

قال الشارح: ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعاً رفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٣)، هذا كلامه.

وهو معترض من ثلاثة أوجه:

الأول: أن قوله «ويجوز اقترانه بها» يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء، والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية، قال في شرح الكافية: فإن اقرن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعاً؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها، فعلم أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به.

الثاني: ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً، وليس كذلك، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنًى ولم يُقصد به وعد أو وعيد، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو»، وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى، نحو: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ﴾^(٤) و«قُدًّا» معه مقدرة، وضرب يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنًى وقُصِدَ به وعدٌ أو وعيد، نحو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾^(٥). قال في شرح الكافية: لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضي المعنى؛ فعومل معاملة الماضي حقيقة، وقد

(٤) يوسف: ٢٦.

(٥) النمل: ٩٠.

(١) يوسف: ٢٦.

(٢) النمل: ٩٠.

(٣) الجن: ١٣.

نصّ على هذا التفصيل في شرح الكافية .

الثالث: أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى: ﴿فَصَدَقْتُ﴾^(١) وليس كذلك، بل هو مثال الواجب كما مرّ .

تنبيه: هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ فَيَقُومُ عمرو»، وتعيّنت هنا للربط لا للتشريك، وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة؛ فلم تخرج عن العطف، وهو بعيد .

* * *

٧٠٢ - وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمَفْاجَأَةُ كَ «إِنْ تَجُدَّ إِذَا لَنَا مَكَا فَاءُ»

(وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمَفْاجَأَةُ) في الربط، إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها «إِنَّ» (كَيْفَ تَجُدَّ إِذَا لَنَا مَكَا فَاءُ)، ﴿وَأِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ مِمَّا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَفْتَنُونَ﴾^(٢) لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط، فأما نحو: «إِنْ عَصَى زَيْدٌ فَوَيْلٌ لَهُ»، ونحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا عَمْرُو قَائِمٌ»، ونحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَإِنَّ عَمْرَأَ قَائِمٌ» فيتعيّن فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط بـ «إذا» نفسها، لا بالفاء مقدّرة قبلها، خلافاً لمن زعمه، وأنها ليست أصلاً في ذلك، بل واقعة موقع الفاء، وأتّه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب .

تنبيهان: الأول: أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال، لكنه لا يعطي اشتراطها؛ فكان ينبغي أن يبيّنه .

الثاني: ظاهر كلامه أنّ «إذا» يُرْبَطُ بها بعد «إِنْ» وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل «وقد تنوب بعد إن «إذا» المفاجأة عن الفاء» فخصّه بـ «إن»، وهو ما يؤذن به تمثيله، قال أبو حيان: وموردُ السماعِ «إِنْ»، وقد جاءت بعد «إذا» الشرطية، نحو: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^(٣) .

* * *

(١) يوسف: ٢٦ .

(٢) الروم: ٣٦ .

(٣) الروم: ٤٨ .

٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إِنْ يَقْتَرِنُ * بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ

بِتَثْلِيثِ قَمِنْ) أي: حقيق؛ فالجزم بالعطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بـ «أن» مضمرة وجوباً وهو قليل، قرأ عاصم وابن عامر ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾^(١) بالرفع، وبقايعهم بالجزم، وابن عباس بالنصب، وقرىء بهن: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾^(٢)، ﴿وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكِّفَرُ﴾^(٣)، وقد روى بهن «نأخذ» من قوله [من الوافر]:

١٠٩٤- فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَيْبِعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَيَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

(١) البقرة: ٢٨٤.

(٢) الأعراف: ١٨٦.

(٣) البقرة: ٢٧١.

١٠٩٤- التخریج: البيتان للناطقة الذيباني في ديوانه ص ١٠٦؛ والأغاني ٢٦/١١؛ وخزانة الأدب ٥١١/٧، ٣٦٣/٩؛ وشرح أبيات سيويه ٢٨/١؛ وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٥؛ والكتاب ١٩٦/١؛ والمقاصد النحوية ٥٧٩/٣، ٤٣٤/٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٠٠؛ والأشباه والنظائر ١١/٦؛ والاشتقاق ص ١٠٥؛ وأمالي ابن الحاجب ٤٥٨/١؛ والإنصاف ١٣٤/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٨؛ ولسان العرب ٢٤٩/١ (حب)، ٣٩٠ (ذنب)؛ والمقتضب ١٧٩/٢.

اللغة: ربيع الناس: شبه ممدوحه بالربيع للدلالة على ما يحمله من نعم وخير للناس. الذناب: الأطراف. أجَبَ الظهر: بدون سنام، كناية عن الحاجة التي تعقب موته.

المعنى: يقول: إن هلك أبو قابوس أجذب الخير وانقطع الرخاء عن الناس، وغدوا في عسرة من أمرهم وكدر في عيشهم.

الإعراب: «فإن»: الفاء بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «يهلك»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط. «أبو»: فاعل مرفوع بالواو، وهو مضاف. «قابوس»: مضاف إليه. «يهلك»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط. «ربيع»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الناس»: مضاف إليه. «والشهر»: الواو: حرف عطف، «الشهر»: معطوف على «ربيع» مرفوع. «الحرام»: نعت «الشهر» مرفوع. «ونأخذ»: الواو حرف عطف، «نأخذ»: معطوف على جواب الشرط مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «نحن». ويجوز أن يكون مرفوعاً فتكون الواو استئنافية، و«نأخذ»: فعل مضارع مرفوع، أو منصوباً، فتكون الواو للمعية، و«نأخذ»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة. «بعدها»: ظرف زمان متعلق بـ «نأخذ»، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محل جرّ بالإضافة. «بذناب»: جار ومجرور متعلقان بـ «نأخذ»، وهو مضاف. «عيش»: =

وإنما جاز النصبُ بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبهه الواقعُ بعده الواقع بعد الاستفهام. أما إذا كان اقترانُ الفعل بعد الجزاء بـ «ثم» فإنه يمتنع النصب، ويجوز الجر والرفع.

* * *

فإن توسَّط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجهُ جزمه، ويجوز النصب، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

٧٠٤ - (وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتَفَا)

فالجزم نحو: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، وهو الأشهر، ومن شواهد النصب قوله [من الطويل]:

١٠٩٥ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ [وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا]

= مضاف إليه. «أجب»: نعت «عيش» مجرور، وهو مضاف. «الظهر»: مضاف إليه مجرور. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ليس». «سنام»: اسم «ليس» مرفوع.

وجملة: «إن يهلك...» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة: «يهلك»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة: «نأخذ» معطوفة على «يهلك»، أو استئنافية. وجملة: «ليس له سنام» في محلِّ جرِّ نعت ثانٍ لـ «عيش».

الشاهد فيهما قوله: «ونأخذ» حيث روي بالرفع والنصب والجزم كما بيَّنا.

(١) يوسف: ٩٠.

١٠٩٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٤؛ وشرح التصريح ٢٥١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٠١/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦١؛ ومغني اللبيب ٥٦٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٣٤/٤.

اللغة والمعنى: يقترب: يدنو أو يجاور. يخضع: ياتمر بأوامرنا. نؤوه: نحمله، أو ننزله عندنا. يخشى: يخاف. هضماً: غضباً، أو ظلماً.

يقول: من ينزل في جوارنا، ويخضع لأوامرنا نحفظ حقوقه، ونحميه من كلِّ عدوان.

الإعراب: ومن: الواو: بحسب ما قبلها، من: اسم شرط جازم في محلِّ رفع مبتدأ. يقترب: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والفاعل: هو. منا: جار ومجرور متعلقان بـ «يقترب». ويخضع: الواو: واو المعية، يخضع: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل: هو، والمصدر المؤوَّل من «أن» =

ولا يجوز الرفع، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء، وألحق الكوفيون «ثم» بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾^(١)، وزاد بعضهم «أو».

* * *

٧٠٥ - وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ) أي بقربنة، نحو: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) الآية، أي: فافعل وهذا كثير، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٣). أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي (وَالْعَكْسُ) وهو أن يغني الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتِي) قليلاً (إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ) أي دلّ الدليل على المحذوف، كقوله [من الوافر]:

١٠٩٦ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

= يخضع معطوف على مصدر منتزع مما قبله. نؤوه: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل: نحن، والهاء: في محل نصب مفعول به. ولا: الواو: حرف عطف، لا: حرف نفي. يخش: فعل مضارع مجزوم معطوف على «نؤوه» وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل: هو. ظلماً: مفعول به منصوب. ما: حرف مصدرى. أقام: فعل ماضى، والفاعل: هو. ولا: الواو: حرف عطف، لا: حرف لتأكيد النفي. هضماً: اسم معطوف على «ظلماً» منصوب.

وجملة (من يقترب...) الشرطية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (يقترب...) الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ «من». وجملة (نؤوه) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة (لا يخش...) الفعلية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة (أقام) الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «ويخضع» حيث جاء منصوباً، وقد توسّط بين الشرط «يقترب» وجوابه «نؤوه».

(١) النساء: ١٠٠.

(٢) الأنعام: ٣٥.

(٣) آل عمران: ١٣٩.

١٠٩٦ - التخریج: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠؛ والأغاني ٢٣٤/١٥؛ والدرر ٨٧/٥؛ وخزانة الأدب ١٥١/٢؛ وشرح التصريح ٢٥٢/٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢، ٩٣٦؛ والمقاصد النحوية ٤٣٥/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢/١؛ وأوضح المسالك ٢١٥/٤؛ ووصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٩؛ ولسان العرب ٤٦٩/١٥ (أما لا)؛ ومغني اللبيب ٦٤٧/٢؛ والمقرب ٢٧٦/١؛ وهمع الهوامع ٦٢/٢.

أي: وإلا تطلقها يعل. وقوله [من الطويل]:

١٠٩٧ - متى تُؤخِّدُوا قَسْرًا بِظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ
أراد: متى تُثَقِّفُوا تُؤخِّدُوا.

تنبيهات: الأول: أشار بـ «قَدْ» إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نصّر عليه في شرح الكافية، لكنّه في بعض نسخ التسهيل سوّى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفيّ بـ «لا» تالية «إن» كما في البيت الأول، وهو واضح، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة.

= اللغة والمعنى: الكفو: المشابه والمثل. المفرق: وسط الرأس. الحسام: السيف القاطع.

يقول: طلق زوجتك لأنك غير مناسب لها، وإلا ضرب رأسك بالحسام.

الإعراب: فطلقها: الفاء: بحسب ما قبلها، طلقها: فعل أمر مبني. والفاعل: أنت، و«ها» في محلّ نصب مفعول به. فلست: الفاء: حرف استئناف أو تعليل، لست: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». لها: جار ومجرور متعلقان بـ «كفاء». بكفاء: الباء: حرف جرّ زائد، كفاء: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». وإلا: الواو: حرف عطف، إلا: أصلها: إن لا. إن: حرف شرط. لا: نافية. وفعل الشرط محذوف تقديره: «تطلقها». يعل: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره. مفرقك: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. الحسام: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة (طلقها...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استئنافية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (لست بكفاء لها) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية أو تعليلية. وجملة (إلا يعل) الفعلية معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (يعل مفرقك الحسام) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه قوله: «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إلا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

١٠٩٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٩٠/٥؛ وشرح التصريح ٢٥٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤؛ وجمع الهوامع ٦٣/٢.

اللغة: قسراً: قهراً. الظنة: التهمة. الصفاد: ما يوثق به الأسير من القيود.

المعنى: يحذر الشاعر قوم عامر فيقول: عندما تؤخذون قسراً لن ينجو منكم إلا يزيد وهو في القيود. الإعراب: متى: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بـ «تؤخذوا». تؤخذوا: فعل مضارع للمجهول مجزوم، و«الواو»: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. قسراً: حال منصوب. بظنة: جار ومجرور متعلقان بـ «تؤخذوا»، وهو مضاف. عامر: مضاف إليه مجرور. ولا: «الواو»: عاطفة، و«لا»: نافية. ينج: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. إلا: حرف حصر واستثناء. في الصفاد: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «يزيد». يزيد: فاعل مرفوع بالضمّة.

الثاني: قال في التسهيل: وَيُحَدِّفَانْ بَعْدَ «إِنْ» فِي الضَّرُورَةِ، يَعْنِي الشَّرْطَ وَالْجِزَاءَ، كَقَوْلِهِ [مَنْ الرِّجْزُ]:

١٠٩٨ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْزُ كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْزُ
التقدير: وإن كان فقيراً معدماً رضيته؟ وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة، وكذا كلام الشارح، ولا يجوز ذلك - أعني حذف الجزئين معاً - مع غير «إن».

= وجملة «متى تتقفوا تؤخذوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تؤخذوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها. وجملة «لا ينج...»: معطوفة على جملة «تؤخذوا». الشاهد فيه قوله: «متى تؤخذوا» حيث حذف فعل الشرط تقديره: «متى تتقفوا تؤخذوا».

١٠٩٨ - التخرّيج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١؛ والدرر ٨٨/٥؛ وشرح التصريح ٣٧/١؛ وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢؛ والمقاصد النحوية ١٠٤/١؛ وبلا نسبة في الدرر ١٨١/٥؛ ووصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح التصريح ١٩٥/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٠؛ ومغني اللبيب ٦٤٩/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤؛ ودمع الهوامع ٦٢/٢، ٨٠. شرح المفردات: المعدم: من لا مال له، الفقير.

المعنى: يقول: لقد قالت بنات العم لـ «سلمى» بألا ترفض من جاء يطلب يدها وإن كان فقيراً، فرحبت «سلمى» به. وهذا القول قريب من المثل القائل: «زوج من عود خير من قعود».

الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والتاء للتأنيث. «بنات»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «العم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يا»: حرف نداء. «سلمى»: منادى مبنيّ على الضمة المقدّرة في محلّ نصب. «وإن»: الواو: حالية و«إن» حرف وصل، أو «الواو» حرف عطف، عطف على محذوف، و«إن» حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط في محلّ جزم، واسمه ضمير مستتر تقديره «هو». «فقيراً»: خبر «كان» منصوب. «معدماً»: نعت «فقيراً» منصوب، أو خبر ثانٍ لـ «كان» منصوب. وجواب الشرط محذوف تقديره: «إن كان فقيراً معدماً أفترضين به». «قالت»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «وإن»: الواو حالية. و«إن»: حرف وصل، أو «الواو» حرف عطف، و«إن»: حرف شرط جازم، وفعله وجوابه محذوفان تقديرهما: «وإن كان فقيراً معدماً رضيته به».

وجملة: «قالت بنات العم» الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا سلمى» في محلّ نصب مفعول به. والجملة من إن الوصلية والجملة المحذوفة في محلّ نصب حال، باعتبار «الواو» حالية، أو معطوفة على جملة محذوفة يدلّ عليها سياق الكلام. وجملة «قالت»: الثانية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كان فقيراً رضيته به»: الشرطية المحذوفة تعرب مثل الجملة الشرطية الأولى.

الثالث: إنما يكون حَذَفُ الشرط قليلاً إذا حذف وحده كلّهُ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(١) تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم، وقوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(٢) تقديره: إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الوليُّ بالحق لا وليٌّ سواه، وقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾^(٣)، أصله: فإن لم يأت أن تُخْلِصُوا العبادة لي في أرضٍ فإيائي في غيرها فاعبدون، وكذا إن حُذِفَ بعضُ الشرطِ، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٤)، ونحو: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٍ».

* * *

٧٠٦- وَأُحْذِفُ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أُخْرِزَتْ فَهَو مُلْتَزِمٌ

(وَأُحْذِفُ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعي (وَقَسَمٍ * جَوَابَ مَا أُخْرِزَتْ)، أي: منهما؛ استغناء بجواب المتقدم (فهو) أي: الحذف (مُلْتَزِمٌ) فجواب القسم يكون مؤكداً باللام أو «إِنَّ» أو منفيًا، وجوابُ الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم؛ فمثال تقدّم الشرط: «إِنَّ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ، وَإِنْ يَقُمْ وَاللَّهِ فَلَنْ أَقُومَ»، ومثال تقدّم القسم «وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَقُومَنَّ، وَاللَّهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إِنْ عَمَرًا لَيَقُومُ، أَوْ يَقُومَ»، وَ «اللَّهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ عَمْرُو» وأما الشرط الامتناعي نحو «لو» و «لولا» فإنه يتعيّن الاستغناء بجوابه، تقدّم القسم أو تأخر، كقوله [من الطويل]:

١٠٩٩- فَأَقْسِمُ لَوْ أُنْدَى النَّدِيَّ سَوَادَهُ لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمَسَالَاتِ عَامِرُ

= الشاهد فيه قوله: «إِنَّ...» حيث ألحق التنوين الغالي في الموضوعين، وهو يدخل على التوافي المقيدة، ودخوله هنا دليل على أنه لا يختصّ فقط بالاسم.

وهنا شاهد آخر للنحاة، وهو حذف فعل الشرط وجوابه بعد «إِنَّ»، والتقدير: وإن كان كذلك رضيته.

(٣) العنكبوت: ٥٦.

(١) الأنفال: ١٧.

(٤) التوبة: ٦.

(٢) الشورى: ٩.

١٠٩٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣٥١/١١ (سيل)؛ والمقاصد النحوية ٤٥٠/٤.

اللغة: أندى: حضر. الندى: المجلس. سواده: شخصه. المسالات: ج المسالة، وهي جانباً

اللحية.

المعنى: يقول مقسماً: لو حضر الممدوح مجلس القوم لما استطاع بنو عامر أن يمسخوا لحاهم =

وكقوله [من الرجز]:

١١٠٠ - وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا [وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا]

نصّ على ذلك في الكافية والتسهيل، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك القسم؛ لتقدمه، ولزوم كونه ماضياً، لأنه مُغْنِي عن جواب «لو» و«لولا»، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً، وقوله في باب القسم في التسهيل: «وَتُصَدَّر - يعني جملة الجواب - في الشرط الامتناعيّ بلو أو لولا» يقتضي أنّ «لو» و«لولا» وما دخلتا عليه جوابُ القسم، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أنّ جواب القسم محذوف استغناءً بجواب «لو» و«لولا»، والعذر له في عدم التنبية هنا على «لو» و«لولا» أن الباب

= وشواربهم من هيئته وسطوته، وشدة بأسه على الناس. وهذا دليل على ضعف بني عامر وجبنهم لدى ملافاة الممدوح.

الإعراب: فأقسم: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». لو: شرطية غير جازمة. أئدى: فعل ماضي. الندي: فاعل مرفوع. سواده: مفعول به، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. لما: اللام واقعة في جواب الشرط، و«ما»: نافية. مسحت: فعل ماضي، و«التاء»: للتأنيث. تلك: اسم إشارة في محلّ نصب مفعول به. المسالات: بدل من «تلك» منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. عامر: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «أقسم» بحسب ما قبلها. وجملة «أئدى»: فعل الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «لما مسحت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب، وحذف جواب القسم استغناءً بجواب الشرط. الشاهد فيه قوله: «لما مسحت...» حيث اكتفي بجواب واحد للقسم وللشرط.

١١٠٠ - التخريج: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٨؛ ولعامر بن الأكوخ في المقاصد النحوية ٤/٤٥١؛ وله أو لعبد الله في الدرر ٤/٢٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٨٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٧؛ وشرح المفصل ٣/١١٨؛ وهمع الهوامع ٢/٤٣.

الإعراب: والله: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أقسم». لولا: حرف امتناع لوجود. الله: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره: «لولا الله موجود». ما: نافية. اهتدينا: فعل ماضي، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. ولا: «الواو»: حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. تصدّقنا: فعل ماضي و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. ولا صلينا: معطوفة على «لا تصدّقنا» وتعرب إعرابها.

وجملة القسم ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لولا الله»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما اهتدينا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تصدّقنا»: معطوفة على سابقتها. وجملة «لا صلينا»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «لما اهتدينا» حيث اكتفي بجواب واحد للقسم وللشرط، ولا يجوز حذف القسم لأنّ الجواب منفيّ.

موضوعٌ للشرط غير الامتناعي، والمغاربة لا يسمون «لولا» شرطاً ولا «لو» إلا إذا كانت بمعنى «إن».

وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقاً، وحذف جواب القسم، تقدم أو تأخر، كما أشار إلى ذلك بقوله:

* * *

٧٠٧- (وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبِلُ ذُو خَبَرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَّحَ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرٍ)

وذلك نحو: «زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللَّهِ يُكْرِمُكَ، وَزَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمُكَ»، و«إِنْ زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللَّهِ يُكْرِمُكَ»، و«إِنْ زَيْدٌ وَاللَّهِ يُكْرِمُكَ»، وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه مُخلٌ بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم؛ فإنه مسوق لمجرد التوكيد.

والمراد بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه.

وأفهم قوله: «رَجَّحَ»، أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم؛ فتقول: «زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ - أَوْ إِنْ لَمْ يَقُمْ - لأُكْرِمَنَّه»، وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره، لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم.

* * *

٧٠٨- (وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدِّمٍ)

كما ذهب إليه الفراء؛ تمسكاً بقوله [من البسيط]:

١١٠١- لَيْسَ مُنِيَتَ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَنَفَّلُ

١١٠١ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٣٢٧/١١، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧؛ ولسان العرب ٦٧٢/١١ (تقل)؛ والمقاصد النحوية ٢٨٣/٣، ٤٣٧/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٤٣/١١.

وقوله [من الطويل]:

١١٠٢ - لئن كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

= اللغة: منيت: ابتليت. غب معركة: عقب معركة. نتفل: نتبرأ، نتخلص ونتهرب. والمعنى: يقول: لو قدر لك أن تبلى بنا عقب معركة خضناها لوجدت فينا نشاطاً لقتال جديد، ولما رأيتنا نتهرب من الخوض في الدماء مرة أخرى.

الإعراب: «لئن»: اللام موطئة للقسم، «إن»: حرف شرط جازم. «منيت»: فعل ماضٍ للمجهول، وهو فعل الشرط، والتاء ضمير في محل رفع نائب فاعل. «بنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «منيت». «عن غب»: جار ومجرور متعلقان بـ «منيت»، وهو مضاف. «معركة»: مضاف إليه مجرور. «لا»: حرف نفي. «تلفنا»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «عن دماء»: جار ومجرور متعلقان بـ «نتفل»، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور. «نتفل»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «نحن».

وجملة القسم المحذوفة: «أقسم» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لئن منيت» اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا تلفنا» جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة: «نتفل» في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «تلفنا».

الشاهد فيه قوله: «لا تلفنا» حيث ورد جواباً للشرط مع تقدم القسم عليه، فحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه.

١١٠٢ - التخريج: البيت لامرأة من عقيل في خزانة الأدب ١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦؛ والدرر ٤/٣٢٧؛ وشرح التصريح ٢/٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦١٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣٨؛ وبلان نسبة في أوضح المسالك ٤/٢١٩؛ ولسان العرب ١٢/١٦٤ (ختم)؛ ومغني اللبيب ١/٢٣٦؛ وهمع الهوامع ٤٣/٢.

الإعراب: «لئن»: اللام حرف موطىء للقسم، و «إن» حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني في محل جزم فعل الشرط. «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع اسم «كان». «حدّثته»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء نائب فاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به ثانٍ. «اليوم»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «حدّثته». «صادقاً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «أصم»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «في نهار»: جار ومجرور متعلقان بـ «أصم»، و «نهار»: مضاف، و «القيظ»: مضاف إليه مجرور. «للشمس»: جار ومجرور متعلقان بـ «باديا». و «باديا»: حال من الضمير المستتر الفاعل في «أصم».

وجملة القسم المحذوفة: «أقسم» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حدّثته» لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول، وجملة «أصم» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة فعل الشرط وجوابه استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم، ولم يتقدم عليهما ذو خبر، والفراء يجيزه. =

ومنع الجمهور ذلك، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة.

تنبيهات: الأول: كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ، أو مضارعاً مجزوماً بـ «لم»، نحو: «وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ»^(١)، ونحو: «لَكِنَّ لَمْ تَنْتَه لِأَرْجُمْتِكَ»^(٢)، ولا يجوز: «أنت ظالم إن تفعل»، ولا «والله إن تقم لأقومن»، وأما قوله [من الكامل]:

١١٠٣ - [يُنِينِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ نَنَائِهِ] وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

= ويذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا تقدّم على الشرط والقسم ذو خبر، جاز جعل الجواب لأيهما كان، وإن لم يتقدّم عليهما ذو خبر، كما في هذا البيت، وجب كون الجواب للمتقدم منهما، فلو جعلت اللام في «لئن» موطئة للقسم، كان القسم متقدماً على الشرط، وكان يجب - على مذهبهم - أن يؤتى بجواب القسم، وهو غير ما صنعه الشاعر. وقالوا في هذا البيت إنه ضرورة لا يقاس عليه، وقال بعضهم: اللام هنا ليست موطئة للقسم بل هي زائدة، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم.

(١) لقمان: ٢٥؛ والزمر: ٣٨.

(٢) مريم: ٤٦.

١١٠٣ - التخريج: البيت لعبد الله بن عنمة في خزانة الأدب ٤١/٩، ٤٢؛ والدرر ٧٥/٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٤١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١١٠/١؛ وهمع الهوامع ٥٩/٢.

الإعراب: يثني: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». عليك: جار ومجرور متعلقان بـ «يثني». وأنت: «الواو»: حالية، «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. أهل: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. نثائه: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. ولديك: «الواو»: حرف عطف، «لديك»: ظرف مكان، وهو مضاف و«الكاف»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. إن: حرف شرط جازم. هو: ضمير منفصل في محلّ فاعل لفعل محذوف. يستزدك: فعل مضارع مجزوم لأنه في التقدير فعل الشرط، أو لنقل: هو مضارع مرفوع وسكن حرف الإعراب فيه للضرورة، و«الكاف»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. مزيد: مبتدأ مرفوع مؤخر، خبره محذوف، والتقدير (ولديك مزيد إن هو استزدك).

وجملة «يثني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت أهل نثائه»: في محلّ نصب حال. وجملة «يستزدك»: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة جواب الشرط محذوفة يفسرها الموجود (إن يستزدك يجد لديك مزيداً). وجملة «يستزدك هو»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «إن يستزدك» اعتراضية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «إن يستزدك» حيث جاء فعل الشرط مضارعاً مثبتاً، وجواب الشرط محذوفاً.

وقوله [من الطويل]:

١١٠٤ - لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يُبُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ^(١)

فضرورة، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء.

الثاني: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها؛ فأجاز «إن تقم بعلم الله لأزورنك» على تقدير فبعلم الله، ولم يذكر شاهداً، وينبغي أن لا يجوز ذلك؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة.

الثالث: لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين، فنذكره مختصراً.

إذا توالى شرطان دون عطف؛ فالجواب لأولهما، والثاني مُقَيَّدٌ للأول كتقييده بحالٍ واقعةٍ موقعه، كقوله [من البسيط]:

١١٠٥ - إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَايِلَ عِزٌّ زَانَهَا كَرَمٌ

١١٠٤ - التخريج: تقدم برقم ٩٦٣.

١١٠٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٧؛ وخزانة الأدب ٣٥٨/١١؛ والدرر ٩٠/٥؛ وشرح التصريح ٢٥٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٥٢/٤؛ وجمع الهوامع ٦٣/٢.

اللغة: تستغيثوا: تستجدوا وتستعينوا. الذعر: الخوف الشديد. المعقل: الحصن والملجأ.

المعنى: إذا أصابكم خوف ما واستجدتم بنا وجدتم لدينا الأمان والكرم.

الإعراب: إن: حرف شرط جازم. تستغيثوا: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف للتفريق. بنا: جار ومجرور متعلقان بالفعل تستغيثوا. إن تدعروا: «إن»: حرف شرط جازم، «تدعروا»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل والألف للتفريق. فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف للتفريق. منا: جار ومجرور متعلقان بالفعل تجدوا. معاقل: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. عز: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. زانها: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. كرم: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

وجملة «إن تستغيثوا تجدوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تستغيثوا»: فعل الشرط لا محل لها.

وجملة «إن تدعروا»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «تدعروا»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «تجدوا»: =

وإن توالياً بعطفٍ فالجوابُ لهما معاً، كذا قاله المصنّف في شرح الكافية، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُوْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾^(١) الآية. وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطفٍ بالواو فالجواب لهما، نحو: «إِنْ تَأْتِيَنِي وَإِنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ أَحْسِنَ إِلَيْكَ» أو بـ «أو» فالجوابُ لأحدهما، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَوْ إِنْ جَاءَتْ هِنْدٌ فَأَكْرِمْنَهُ، أَوْ فَأَكْرِمْنَهَا»، أو بالفاء فَتَصُوا على أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول، وعلى هذا إطلاقُ المصنّف محمول على العطف بالواو.

= جواب شرط جازم لا محل لها لعدم اقترانها بالفاء، وحذف جواب شرط تدعروا لدلالة جواب شرط تستغيثوا عليه. وجملة «زانها»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: إن تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا فقد توالى شرطان، فحذف جواب الثاني لتقيده بالأول.

فصل «لو»^(١)

اعلم أن «لو» تأتي على خمسة أقسام:

الأول: أن تكون للعرض، نحو: «لَوْ تَنَزَّلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا»، ذكره في التسهيل.
 الثاني: أن تكون للتقليل، نحو: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ يَظْلُمُ مُحْرَقٍ» ذكره ابن هشام اللخمي وغيره.

الثالث: أن تكون للتمني، نحو: «لَوْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا» قيل: ومنه «لَوْ أَنْ لَنَا كَرَّةٌ»^(٢)
 ولهذا نصب «فنكون» في جوابها، واختلف في «لو» هذه، فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضرأوي: هي قسم برأسها، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب «لَيْتَ»، وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية أُشْرِبَتْ معنى التمني؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جوابٍ منصوب بعد الفاء وجوابٍ باللام، كقوله [من الوافر]:

١١٠٦ - فَلَوْ نُبَشِّرَ الْمُقَابِرَ عَنْ كُلِّبِ فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ
 يَوْمِ الشَّعْمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءِ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ!؟

(١) راجع مبحث «لو» في الجنى الداني ص ٢٧٢ - ٢٩٠؛ وحروف المعاني ص ٣؛ ورفض المباني ص ٢٨٩ - ٢٩٢؛ ومغني اللبيب ١/٢٨٣ - ٣٠١؛ وجواهر الأدب ص ٢٦١ - ٢٦٧؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٩ - ٤١٤.

(٢) البقرة: ١٦٧.

١١٠٦ - التخريج: البيتان للمهلل بن ربعة في الأصمعيات ص ١٥٤، ١٥٥؛ والأغاني ٣٢/٥، =

وقال المصنف: هي «لو» المصدرية أُغْنَتْ عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري: وقد تجيء «لو» في معنى التمني، نحو: «لو تأتيني فتحدثني»، فقال: إن أراد أن الأصل: وددت لو يأتيني فيحدثني، فحذف فعل التمني لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني، فكان لها جوابٌ كجوابها؛ فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كـ «ليت» فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يجمع بينه وبين «ليت». وقابل في التسهيل بعد ذكره المصدرية: وتُعني عن التمني، فينصب بعدها الفعلُ مقروناً بالفاء، وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر [من الطويل]:

١١٠٧ - سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا جِبَالٌ شَرَّوْرَى لَوْ تَعَانُ فَتَنَهْدَا

= ٤٩؛ وأمالي القالي ١٣١/٢؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣٠٦، ٧١٢، ١٠٦٤؛ وخزانة الأدب ٣٠٥/١١؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ وسمط اللآلي ص ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٥٤/٢؛ ولسان العرب ٣٩٣/١ (ذنب)؛ والمقاصد النحوية ٤٦٣/٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٣٨ (البيت الأول فقط)؛ والجنى الداني ص ٢٨٩.

اللغة: الذنائب: موضع بنجد فيه قبر كليب. الزير: كثير الزيارة للنساء. الشعثمين: هما شعثم وعبد شمس ابنا معاوية، وقد قتلها في ذلك اليوم. كليب: كليب وائل، وهو أخو المهلهل.
المعنى: ليتني أستطيع كشف قبر أخي كليب، لأخبره كيف قتلت الشعثم وعبد شمس، ليعرف من أنا، ويسر وهو ثاو في قبره. ترى كيف يكون لقاء الموتى؟!

الإعراب: فلو: «الفاء»: حسب ما قبلها، و «لو»: شرطية غير جازمة. نبش: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة. المقابر: نائب فاعل مرفوع بالضممة. عن كليب: جار ومجرور متعلقان بـ (نبش). فيخبر: «الفاء»: سببية عاطفة، و «يخبر»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد الفاء، وعلامة نصبه الفتحة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). بالذنائب: جار ومجرور متعلقان بـ (يخبر). أي: اسم استفهام في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا). زير: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والمصدر المؤول من (أن) والفعل يخبر معطوف على مصدر متترع مما قبله، والتقدير: لو كان نبش فأخبار.

وجملة «نبش»: فعل شرط لا محل لها. وجملة «يخبر»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أيُّ زير أنا»: سدت مسد مفعولي (أخبر).

وجملة «لقر عيناً»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «وكيف لقاء من تحت القبور» استثنائية لا محل لها.

والشاهد فيهما قوله: «ولو نبش»: فقد جاءت شرطية، بمعنى التمني، تفيد الامتناع، لوقوع جوابين لها وهما: (فيخبر) وهو مرتبط بالفاء، و (لقر عيناً) وهو مرتبط باللام.

قال: فلك في «تنهدا» أن تقول: نُصِبَ لأنه جواب تمنّ إنشائيّ كجواب «ليت»؛ لأن الأصل: وددنا لو تعان، فحذف فعل التمنيّ لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمنيّ دون لفظه، فكان لها جواب كجواب «ليت»، وهذا عندي هو المختار، ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر؛ لأن «لو» والفعل في تأويل مصدر، هذا كلامه، ونصّ على أن «لو» في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(١) مصدرية، واعتذر عن الجمع بينها وبين «أن» المصدرية بوجهين؛ أحدهما: أن التقدير: لو ثَبِتَ أَنْ، والآخر أن تكون من باب التوكيد.

الرابع: أن تكون مصدرية بمنزلة «أن» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «وَدَّ» أو «يَوَدُّ»، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدْرَهُنَّ فَيَذْنُونَنَّ﴾^(٢)، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ﴾^(٣)، ومن وقوعها بدونهما قولٌ قتيبة [من الكامل]:

١١٠٨ - مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرَبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُخْتَقُ

اللغة: شروري: اسم جبل لبني سليم. تعان: تُسَاعَد. تنهد: نهض.

الإعراب: سرينا: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير في محلّ رفع فاعل. إليهم: جار ومجرور متعلقان بـ «سرى». في جموع: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «نا». كأنها: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير في محلّ نصب اسم «كأن». جبال: خبر «كأن» مرفوع، وهو مضاف. شروري: مضاف إليه. لو: حرف تمنّ. تعان: فعل مضارع للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». فتهدا: «الفاء»: السببية عاطفة. تهدا: فعل مضارع منصوب، و«الألف»: للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت»، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة بعد الفعل والفعل «تهدا» معطوف على مصدر متزع مما تقدم.

وجملة «سرينا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنها جبال» في محلّ جرّ نعت «جموع». وجملة «تعان» استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تهدا»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها. الشاهد فيه قوله: «لو تعان فتهدا» حيث وردت «لو» للتمنيّ، ونصب الفعل «تهدا» بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية.

(١) البقرة: ١٦٧.

(٢) القلم: ٩.

(٣) البقرة: ٩٦.

١١٠٨ - التخريج: البيت لقتيلة بنت النضر (أو أخته) في الأغاني ٣٠/١؛ وحماسة البحرى ص ٢٧٦؛ والجنى الداني ص ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ٢٣٩/١١؛ والدرر ٢٥٠/١؛ وشرح التصريح ٢٥٤/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٤٦٨/٢؛ ولسان العرب ٤٥٠/٧ (غيط)، =

وقول الأعشى [من البسيط]:

١١٠٩ - وَرَبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنْ التَّأْنِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

= ٧٠/١٠٩ (حقيق)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٧١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٢٣؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨؛ ومغني اللبيب ١/٢٦٥؛ وهمع الهوامع ١/٨١.

شرح المفردات: ضَرَك: عاد عليك بالضرّ. من: أنعم. المغيظ: مُثار الحنق والغضب.

الإعراب: «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «كان»: زائدة. وقيل فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «ضَرَك»: فعل ماضٍ، والكاف ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «لو»: حرف مصدرى. «منتت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «وربما»: الواو حالية، أو استئنافية، و«ربما»: حرف جرّ شبيه بالزائد، و«ما» الكافة. «من»: فعل ماضٍ. «الفتى»: فاعل مرفوع. «وهو»: الواو حالية، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «المغيظ»: خبر المبتدأ مرفوع. «المحنق»: نعت «المغيظ»، أو خبر للمبتدأ مرفوع.

وجملة «ما كان ضَرَك» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان ضَرَك» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة: «ضَرَك» في محلّ نصب خبر «كان» باعتبارها فعلاً ناقصاً. وجملة: «لو منتت» في تأويل مصدر في محلّ جرّ بحرف جرّ محذوف تقديره: «أي شيء ضَرَك من المن»، أو فاعل «يضرّ»، أو اسم «كان». وجملة «ربما من الفتى» في محلّ نصب حال باعتبار الواو حالية، أو استئنافية باعتبار الواو حرف استئناف. وجملة: «وهو المغيظ» في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «لو منتت» فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان»، أو فاعل لـ «ضرّ»، أي: «ما كان ضَرَك مثك» أو مجرور بحرف جرّ محذوف، ولم تُسبق بـ «وَدَّ» أو «يُودُّ».

١١٠٩ - التخرّيج: البيت للقطامي في شرح شواهد المغني ٢/٦٥٠؛ ولم أجده في ديواني

الشاعرين.

اللغة: فات: سبق. التأني: التثبّت والمهلة.

المعنى: إن التمهّل فيه مضیعة للوقت، وخسارة للفرص، والأولى بالإنسان العجلة لتدارك أمره.

الإعراب: وربما: «الواو»: بحسب ما قبلها، و«ربما»: كآفة ومكفوفة. فات: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. قوماً: مفعول به منصوب بالفتحة. جلّ: فاعل مرفوع بالضمّة. أمرهم: «أمر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. من التأني: «من»: حرف جرّ، و«التأني»: اسم مجرور بالكسرة المقدرّة على الباء للثقل، والجار والمجرور متعلقان بـ (فات). وكان: «الواو»: عاطفة، و«كان»: فعل ماضٍ ناقص. الحزم: اسمها مرفوع بالضمّة. لو عجلوا: «لو»: حرف مصدرى، و«عجلوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق، والمصدر المؤول من (لو) والفعل (عجلوا) خبر (كان).

وجملة «فات...»: بحسب الواو. وجملة «وكان الحزم»: معطوفة على جملة (فات). وجملة

«عجلوا»: صلة موصول حرفي لا محلّ لها. والمصدر المؤول في «لو عجلوا» في محلّ نصب خبر (كان).

والشاهد فيه قوله: «لو عجلوا» فقد جاءت مصدرية ولم تُسبق بـ «وَدَّ» أو «يُودُّ».

وأكثرهم لم يثبت ورود «لو» مصدرية، وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتبعهم المصنف، وعلامتها أن يصلح في موضعها «أن»، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَهْنُ فَيُدْهِنُوا﴾^(١) بحذف النون، فعطف «يدهنوا» بالنصب على «تدهن» لما كان معناه: أن تدهن، ويشكل عليهم دخولها على «أن» في نحو: ﴿وَمَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾^(٢) وجوابه أن «لو» إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره: تودُّ لو ثبت أن بينها وبينه، كما أجاب به المصنف في ﴿لو أن لنا كرة﴾^(٣) على رأيه كما سبق. وأما جوابه الثاني - وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد ﴿فَجَاجَأَ سُبُلًا﴾^(٤) - ففيه نظر؛ لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ، كقراءة زيد بن علي ﴿والذين من قبلهم﴾^(٥) بفتح الميم.

الخامس: أن تكون شرطية، وهي المرادة بهذا الفصل، وهي على قسمين؛ امتناعية، وهي للتعليل في الماضي، وبمعنى «إن» وهي للتعليل في المستقبل، فأشار للقسم الأول بقوله:

٧٠٩ - «لَوْ» حَرْفٌ شَرْطِيٌّ، فِي مُضِيِّ، (وَيَقِلُّ) إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبُلٌ

(لَوْ حَرْفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيِّ) يعني أن «لو» حرف يدل على تعليل فعلٍ بفعلٍ فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه؛ إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليل في المضى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير؛ لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، نعم الأكثر كونه ممتنعاً.

وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيره لزم

(١) القلم: ٩.

(٢) آل عمران: ٣٠.

(٣) البقرة: ١٦٧.

(٤) الأنبياء: ٣١.

(٥) آل عمران: ١١؛ والأنفال: ٥٢، ٥٤.

امتناعه، نحو: «وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا»^(١)، وكقولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، وإلا لم يلزم، نحو: «لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً»، ومنه: «نِعْم المرءُ صُهَيْبٌ لو لم يَخْفِ اللهُ لم يَعِصِه».

فقد بان لك أن قولهم: «لو حرف امتناع لامتناع» فاسد؛ لاقتضائه كونَ الجواب ممتنعاً في كلِّ موضع؛ وليس كذلك، ولهذا قال في شرح الكافية: العبارة الجيدة في «لو» أن يقال: حرف يدلُّ على امتناع تالي يلزم لثبوته ثبوت تاليه؛ فقيام زيد من قولك: «لو قام زيد لقام عمرو» محكوماً بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين، اهـ.

وعبارة سيويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وهي إنما تدلُّ على الامتناع الناشئ عن فقدِّ السبب، لا على مطلق الامتناع، على أنه مراد العبارة الأولى، أي أن جواب «لو» ممتنع لامتناع سببه، وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره.

وأشار إلى القسم الثاني بقوله: (وَيَقِيلُ * إِبِلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لِكِنْ قُبْلُ) أي: يقلُّ إِبِلَاءُ «لو» فعلاً مستقبلاً المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن ورد السماعُ به؛ فوجب قبوله، وهي حينئذ بمعنى «إن» كما تقدم، إلا أنها لا تجزم، من ذلك قوله [من البسيط]:

١١١٠ - وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً لَصَوْتُ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

(١) الأعراف: ١٧٦.

١١١٠ - التخريج: البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٣؛ وهو للمجنون في ديوانه ص ٣٩؛ وشرح التصريح ٢/٢٥٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٧٠؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٢٦١.

شرح المفردات: تلتقي: تتقابل. الرمس: القبر. السبب: الصحراء الواسعة.

المعنى: يقول: لو تلتقي روحانا بعد موتنا، ويكون بين قبرينا أرض واسعة تحول دون اتحادنا.

الإعراب: «ولو»: الواو بحسب ما قبلها، «لو»: شرطية غير جازمة. «تلتقي»: فعل مضارع مرفوع. «أصداؤنا»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«نا» ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «بعد»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «تلتقي»، وهو مضاف. «موتنا»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«نا»: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «ومن دون»: الواو حالية، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ، وهو مضاف. =

وقوله [من الكامل]:

١١١١ - لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا وليها حينئذٍ أُولَ بالمستقبل، نحو: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾^(١) الآية، وقوله

[من الطويل]:

١١١٢ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأُخَيْلِيَّةَ سَلَمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَمْتُ تَسْلِيمَ الْبَاشَةِ أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَالِحًا

«رمسينا»: مضاف إليه مجرور بالياء، وهو مضاف، و «نا» ضمير في محل جر بالإضافة. «من الأرض»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «سبب». «سبب»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة: «لو تلتقي...» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «ومن دون رمسينا...» في محل نصب حال. وجملة «لظل صوتي... يهش ويطرب» جواب شرط غير جازم، لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «لو تلتقي» حيث وردت «لو» شرطية بدليل الإتيان لها بجواب وهو «لظل صدى» في البيت التالي، وقد وقع بعد «لو» الفعل المضارع «تلتقي». وقد صرح ابن مالك في الألفية بأن وقوع الفعل المضارع شرطاً لـ «لو» قليل، ولكنه ورد السماع به عن العرب، فقبله النحاة.

١١١١ - التخریج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٦٧؛ وشرح التصريح ٢/٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٩.

اللغة: ألفاء: وجده. الراجي: هو الآمل بالنوال. العديم: الفقير.

المعنى: اعتدت أن تفرح بعطائك وجودك لمن يرجوهما منك، واعتادوا أن لا يجدوك إلا فرحاً إذ تعطيهم حتى لو كنت فقيراً لا تملك ما تعطيه.

الإعراب: لا يلفك: «لا»: ناهية، «يلف»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة (الياء) من آخره، والكسرة دلالة عليه، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. الراجوك: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. إلا: حرف حصر. مظهرًا: مفعول به ثان لـ (يلفك) منصوب بالفتحة. خلق: مفعول به لاسم الفاعل (مظهرًا) منصوب بالفتحة. الكرام: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ولو: «الواو»: حالية، «لو»: وصلية زائدة للتعميم. ويمكن أن تكون الواو في (ولو) عاطفة، والتقدير: لو لم تكن عديماً، ولو تكون عديماً، ويكون التركيب الشرطي الأول حالاً، والثاني معطوف عليه، وجملة (تكون عديماً) جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. تكون: فعل مضارع ناقص، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (أنت). عديماً: خبر (يكون) منصوب بالفتحة.

وجملة «لا يلفك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تكون عديماً»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ولو تكون» حيث وقع بعد (لو) فعل مضارع للمستقبل.

(١) النساء: ٩.

١١١٢ - التخریج: البيتان لتوبة بن الحمير في الأغاني ١١/٢٢٩؛ وأمالي المرتضى ١/٤٥٠؛ =

وإن تلاها مضارع تَخَلَّصَ للاستقبال، كما أنَّ «إن» الشرطية كذلك، وأنكر ابن الحاج في نقده على الْمُقَرَّبِ مجيء «لو» للتعليق في المستقبل، وكذلك أنكره الشارح، وتأوَّل ما احتجوا به، من نحو: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾^(١) الآية، وقوله:

* ولو أن لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سلمت^(٢) *

وقال: لا حُجَّةَ فيه؛ لصحة حَمَلِهِ على الماضي، وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتجِّ بها؛ فمما لا يمكن ذلك فيه - وصرَّح كثير من النحويين بأنَّ «لو» بمعنى «إن» - قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٣)، «ليظهره على الدين كله وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ»^(٤)، «قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث»^(٥)، «ولو

= والحامسة البصرية ١٠٨/٢؛ والدرر ٩٦/٥؛ وسمط اللآلي ص ١٢٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣١١؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٤؛ والشعر والشعراء ٤٥٣/١؛ ومغني اللبيب ٢٦١/١؛ والمقاصد النحوية ٤٥٣/٤؛ ولرؤبة في همع الهوامع ٦٤/٢؛ وليسا في ديوانه؛ وهما بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٦.

اللغة: الجندل: الحجر الكبير. الصفائح: الحجارة العريضة. زقا: صاح.

الإعراب: «ولو»: الواو بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «أن»: حرف مشبه بالفعل. «ليلى»: اسم «أن» منصوب. «الأخيلية»: نعت «ليلى». «سلمت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «علي»: جار ومجرور متعلقان بـ «سلم». «ودوني»: الواو حالية، «دوني»: ظرف مكان، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم. «جندل»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «وصفائح»: الواو حرف عطف، «صفائح»: معطوف على «جندل» مرفوع. «سلمت»: اللام واقعة في جواب الشرط، «سلمت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «تسليم»: مفعول مطلق، وهو مضاف. «البشاشة»: مضاف إليه مجرور. «أو»: حرف عطف. «زقا»: فعل ماضٍ. «إليها»: جار ومجرور متعلقان بـ «زقا». «صدي»: فاعل «زقا» مرفوع. «من جانب»: جار ومجرور متعلقان بـ «صائح»، وهو مضاف. «القبر»: مضاف إليه مجرور. «صائح»: نعت «صدي» مرفوع.

وجملة: «لو أن ليلي...» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة: «سلمت» في محل رفع خبر «أن». وجملة: «ودوني جندل» في محل نصب حال. وجملة: «سلمت» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة: «زقا» معطوفة على جملة «سلمت».

الشاهد: قوله: «لو أن ليلي سلمت... سلمت» بتقدير: «لو تسلم ليلي سلمت» فأوَّل الماضي بمستقبل ووقع الفعل المستقبل في معناه بعد «لو». وهذا نادر.

(٤) التوبة: ٣٣؛ والصف: ٦١.

(١) النساء: ٩.

(٥) المائدة: ١٠٠.

(٢) تقدم بالرقم ١١١٢.

(٣) يوسف: ١٧.

أعجبتكم^(١)، «ولو أعجبتكم»^(٢)، «ولو أعجبتك حُسْنُهُنَّ»^(٣)، ونحو: «أعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»، وقوله [من البسيط]:

١١١٣ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

* * *

٧١٠ - وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كـ «إِنْ» لَكِنَّ لَوْ «أَنَّ» بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ (وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كإِنْ) أَي: «لو» مثل «إِنْ» الشرطية في أنها لا يليها إلا

(١) البقرة: ٢٢١.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) الأحزاب: ٥٢.

١١١٣ - التخریج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٨٤؛ وحماسة البحري ص ٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢؛ ونوادير أبي زيد ص ١٥٠؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٢٨٥؛ ورفض المباني ص ٢٩١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٣، ٥٨٤؛ المقرب ٩٠/١.

اللغة: شدوا: ربطوا. المتزر: ما يستر الإنسان به عورته. الأطهار: من طهر، وهو حالة بعد الحيض والنفاس عند المرأة.

المعنى: إنهم قوم إذا حاربوا من يعاديهم، فإنهم لا يرتاحون أبداً، ويتعدون عن الملمات عامة، ومنها وقاع نسائهم، ولو كنّ طاهرات.

الإعراب: قوم: خبر مرفوع بالضممة لمبتدأ محذوف تقديره (هم). إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، متعلق بجوابه، مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه. حاربوا: فعل ماضٍ مبني على الضم، و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. شدوا: فعل ماضٍ مبني على الضم و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. مآزرهم: «مآزر»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«هم» ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. دون: ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (شدوا). النساء: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ولو: «الواو»: حالية، و«لو»: حرف امتناع لامتناع. باتت: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة، و«التاء»: للتأنيث و«اسمها»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). بأطهار: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف.

وجملة «قوم إذا حاربوا شدوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إذا حاربوا شدوا»: في محل رفع صفة لـ (قوم). وجملة «حاربوا»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «شدوا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «ولو باتت بأطهار»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «باتت بأطهار»: فعل شرط لا محل لها. وحذف جواب «لو» لدلالة ما قبله من الكلام عليه، وانظر: إعراب جمل الشاهد السابق.

والشاهد فيه قوله: «ولو باتت بأطهار» حيث وقعت «لو» شرطية بمعنى «إن» فصرفت الماضي إلى

المستقبل.

فعل أو معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر رضي الله عنه: لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمَر، إلا في ضرورة، كقوله [من الطويل]:

١١١٤ - أَخْلَايَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ
أو نادر كلام كقول حاتم: «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(١)، والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ

١١١٤ - التخريج: البيت للغمَّش الصَّبِي فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ ٢/٢٥٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٩٣، ١٠٣٦؛ ولسان العرب ١/٥٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٠؛ والجنى الداني ص ٢٧٩.

شرح المفردات: الأخلاء ج الخليل، وهو الصديق الصادق. الحمام: الموت. عتبت: لمت.

الإعراب: «أخْلَايَ»: منادى بحرف نداء محذوف تقديره «يا» منصوب، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «لو»: شرطية غير جازمة. «غير»: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهو مضاف. «الحمام»: مضاف إليه مجرور. «أصَابَكُمْ»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو»، و«كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «عتبت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «ولكن»: الواو حرف عطف، «لكن»: حرف استدراك. «ما»: حرف نفي. «على الموت»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ. «معتب»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة: «أخْلَايَ» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لو غير الحمام أصابكم عتبت» الشرطية استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أصَابَكُمْ» تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «عتبت» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «لكن ما على الدهر معتب» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لو غير الحمام أصابكم» حيث ولي «لو» الشرطية الاسم المرفوع «غير»، وهو عند جمهرة النحاة فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. وقال قوم من النحاة الكوفيين: هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره يذكر بعده. ويعتبر ابن عصفور ورود فعل مضمَر بعد «لو» ضرورة.

(١) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/١٩٣؛ وزهر الأكم ١/٧٧؛ والعقد الفريد ٣/١٢٩؛ وفصل المقال ص ٣٨١؛ وكتاب الأمثال ص ٢٦٨؛ ولسان العرب ١٢/٥٤٣ (لطم)؛ والمستقصى ٢/٢٩٧؛ ومجمع الأمثال ٢/١٧٤.

أي: لو لطمتني حرّة، فجعل السّوار علامة للحرّة، لأنّ العرب قلّما تلبس الإماء السّوار. يقول: لو لطمتني حرّة ذات حُلِيّ لا حملتُ، لكن لطمتني أمة عاطل. وأصله أنّ امرأة شريفة مُنيت بذلك، وقيل: أصله أنّ امرأة لطمت رجلاً، فنظر إليها؛ فإذا هي رثة الهيئة عاطل، فقال هذا القول. يقوله كريم يظلمه دنّي، فلا يقدر على احتمال ظلمه.

رَحْمَةً رَبِّي ﴿١﴾ حذف الفعل فانفصل الضمير، وأما قوله [من الرمل]:

١١١٥ - لَوْ بَغِيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتِصَارِي

فقيل: عَلَى ظاهره، وأن الجملة الاسميّة وليتها شذوذاً، وقال ابن خروف: هو على إضمار «كان» الشائبة، وقال الفارسي: هو من الأول، والأصل: لو شرق حلقي هو شرقٌ، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخرأ.

ثم نبه على ما تفارق فيه «لو» «إن» الشرطية فقال (لَكِنْ لَوْ أَنْ بَهَا قَدْ تَقْتَرِنْ) أي: تختص «لو» بمباشرة «أَنَّ»، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾^(٢)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٣)، ﴿وَلَوْ أَنَا

(١) الإسراء: ١٠٠.

١١١٥ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣؛ والأغاني ٩٤/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣١؛ والحيوان ١٣٨/٥، ٥٩٣؛ وخزانة الأدب ٥٠٨/٨، ١٥/١١، ٢٠٣؛ والدرر ٩٩/٥؛ وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢؛ والشعر والشعراء ٢٣٥/١؛ واللامات ص ١٢٨؛ ولسان العرب ٥٨٠/٤ (عَصْر)، ٦١/٧ (غصص)، ١٧٧/١٠ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٤٥٤/٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٦٩؛ وتذكرة النحاة ص ٤٠؛ والجنى الداني ص ٢٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٦٣؛ وشرح التصريح ٢٥٩/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٣؛ والكتاب ١٢١/٣؛ وهمع الهوامع ٦٦/٢.

اللغة: شرق: غص بالماء. الغصان: من غص بالطعام. الاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً.

المعنى: إذا غصصت بطعام، أزيله بالماء، أما إذا غصصت بالماء، فماذا أزيله؟!

الإعراب: لو بغير: «لو»: حرف امتناع لامتناع، «بغير»: جار ومجرور متعلقان بالصفة المشبهة باسم الفاعل (شرق). الماء: مضاف إليه مجرور بالكسرة. حلقي: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. شرق: خبر مرفوع بالضمة. كنت: فعل ماضي ناقص مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. كالعصان: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. بالماء: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم محذوف. اعتصاري: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و«الياء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «لو بغير الماء حلقي شرق كنت...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «حلقي شرق»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «كنت كالعصان...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «بالماء اعتصاري»: في محلّ نصب خبر ثانٍ لـ (كنت)، أو تفسيرية لا محلّ لها، أو بدل من خبر (كان).

والشاهد فيه قوله: «لو بغير الماء حلقي شرق» فقد جاءت الجملة الاسمية شذوذاً في موقع فعل الشرط وذلك على مذهب البصريين.

(٢) البقرة: ١٠٣.

(٣) الحجرات: ٥.

كُتِبْنَا عَلَيْهِمْ»^(١)، «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ»^(٢)، وقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ [كفاني، ولم أطلب، قليل من المال (٣)]

وهو كثير، وموضعها عند الجميع رَفَع؛ فقال سيويه وجمهور البصريين: بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل: الخبر محذوف، وقيل: يقدر مقدماً، أي: ولو ثابت إيمانهم، على حدّ: «وَأَيُّ لَهْمٌ أَنَا حَمَلْنَا»^(٤)، وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد «أما»، كقوله [من البسيط]:

عِنْدِي اضْطِبَّاسٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدِ كَأَدَّ يَثِيرِي^(٥)

وذلك لأن «لعل» لا تقع هنا؛ فلا تشبه «أَنَّ» المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى «لعل»، فالأولى حينئذ أن يُقَدَّرَ الخبر مؤخراً على الأصل، أي: ولو إيمانهم ثابت، وقال الكوفيتون والمبرد والزجاج والزمخشري: فاعل «تَبَّتْ» مقدر كما قال الجميع في «ما» وصلتها في «لا» أكلمه ما أَنَّ في السماء نَجْمًا، ومن ثم قال الزمخشري: يجب أن يكون خبر أَنَّ فعلاً، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف، ورَدَّه ابنُ الحاجب وغيره بقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَامٌ»^(٦)، وقالوا: إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية، وفي قوله [من البسيط]:

١١١٦ - مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ تَبُّو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهَوَ مَلْمُومٌ

(٤) يس: ٤١.

(١) النساء: ٦٦.

(٥) تقدم بالرقم ١٥٧.

(٢) النساء: ٦٦.

(٦) لقمان: ٢٧.

(٣) تقدم بالرقم ٤٠٧.

١١١٦ - التخریج: البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢؛ وبلا نسبة في الحيوان ٣١٠/٤؛ وخزانة الأدب ٣٠٤/١١؛ والخصائص ٣١٨/١؛ وشرح المفصل ٨٧/١؛ ولسان العرب ٥/٢ (أمت)، ٥٨٠/١٢ (نعم).

اللغة: نبا: ارتد. ملموم: مجتمع الأطراف. حوادث الدهر: مصائبه.

المعنى: ليتني حجر، إذا لَمَّا آلمني الدهر بنكباته، ورددته خائباً.

الإعراب: ما: نكرة تعجبية تامة بمعنى شيء مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ. أطيب: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب، مبني على الفتحة الظاهرة، و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره هو. العيش: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. لو: حرف امتناع لامتناع. أن: حرف مشبه بالفعل. الفتى: = شرح الأشموني ج ٣/١٩٣

وقوله [من الطويل]:

١١١٧ - وَلَوْ أَنهَا عَصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا مُسَوِّمَةٌ تَدْعُو عَيْدًا وَأَزْنَمًا

= اسمها مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذر. حجر: خبرها مرفوع بالضمّة الظاهرة. تنبو: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل. الحوادث: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. عنه: جار ومجرور متعلقان بالفعل تنبو. وهو: «الواو»: حالية، و«هو»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. ملموم: خبر مرفوع بالضمّة الظاهرة، والمصدر المؤول من (أن) ومعمولها فاعل لفعل محذوف.

وجملة «ما أطيب العيش»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أطيب العيش»: في محل رفع خبر للمبتدأ «ما». وجملة «لو ثبت كون الفتى حجراً مع الجواب المحذوف» حالية وجملة «ثبت كون الفتى» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «تنبو»: في محل رفع صفة حجر. وجملة «وهو ملموم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «لو أن الفتى حجر» فقد وقع الخبر «حجر» اسماً جامداً.

١١١٧ - التخرّيج: البيت لجرير في ديوانه ص ٣٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٢؛ وله أو للبعث في حماسة البحرّي ص ٢٦١؛ وللعوام بن شوذب الشيباني في العقد الفريد ٥/١٩٥؛ ولسان العرب ١٢/٢٧٧ (زمن)؛ والمعاني الكبير ص ٩٢٧؛ ومعجم الشعراء ص ٣٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٨؛ والجنى الداني ص ٢٨١.

اللغة: مسومة: معلمة. عبيد، وأزمن: قبيلتان من قبائل العرب.

المعنى: إن قلبي يحمل خوفاً كبيراً، فلو رأيت عصفورة، لخلتها من الخيل التي أعدت لحرب عبيد وأزمن معاً.

الإعراب: لو أنها: «لو»: حرف امتناع لامتناع، و«أن»: حرف مشبه بالفعل، و«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. عصفورة: خبرها مرفوع بالضمّة الظاهرة. لحسبتها: «اللام»: رابطة لجواب الشرط، و«حسبتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أول. موسومة: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. تدعو: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. عبيداً: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، ونون لضرورة الشعر، لأنه ممنوع من الصرف. وأزنما: «الواو»: عاطفة، «أزنما»: اسم معطوف على عبيد منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق، والمصدر المؤول من (أن) ومعمولها فاعل لفعل محذوف.

وجملة «لحسبتها»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «تدعو»: في محل نصب صفة. وجملة «لو ثبت كونها عصفورة لحسبتها» بحسب الواو. وجملة «ثبت كونها عصفورة»: جملة الشرط لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لو أنها عصفورة» فقد جاء خبر إن اسماً جامداً «عصفورة».

وردَّ المصنّف قولَ هؤلاءِ بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله [من الرجز]:

١١١٨ - لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ أَذْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرَّمَّاحِ

وقوله [من الطويل]:

١١١٩ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ يَعُودُ ثُمَامَ مَا تَأَوَّدَ عُودَهَا

١١١٨ - التخریج: الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ٥٥٥؛ وخزانة الأدب ٣٠٤/١١؛ والدرر ١٨١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٣/٢؛ ولسان العرب ٧٤١/١ (لعب)؛ والمقاصد النحوية ٤٦٦/٤؛ ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ٣٢٩/١؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٢٨٢؛ وهمع الهوامع ١٣٨/١.

اللغة: الفلاح: النجاح. ملاعب الرماح: هو عم الشاعر.

المعنى: لو أن إنساناً ناجحاً شجاعاً في هذا الدنيا قد أثبت بها وجوده لفاز عليه عمي الشجاع المقدم الملقب بملاعب الأسته.

الإعراب: لو أن: «لو»: حرف امتناع لامتناع «أن» حرف مشبه بالفعل. حياً: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. مدرك: خبرها مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. الفلاح: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. أدركه: «أدرك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. ملاعب: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. الرماح: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «أدركه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. والمصدر المؤول من أن وما بعدها، فاعل لفعل محذوف والتقدير: (لو ثبت إدراك حي الفلاح أدركه ملاعب الرماح) وهذا التركيب الشرطي ابتداء لا محل له. وجملة «ثبت إدراك»: لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

والشاهد فيه قوله: «لو أن حياً مدرك الفلاح». وقد جاء الخبر في الجملة وهو «مدرك» اسماً مشتقاً «اسم فاعل».

١١١٩ - التخریج: البيت لابن الدمينية في سمط اللآلي ص ١٨١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وللراعي النميري في الأشباه والنظائر ٢٥٩/٥؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٦٩/١١؛ ووصف المباني ص ٢٩٠؛ ولسان العرب ٨١/١٢ (ثمم).

اللغة: الثمام: نوع من النبات يُحشى به. التأود: الاعوجاج.

المعنى: يصف الشاعر هزاله من شدة ولهه بمحبوبته فيقول: إنّه لم تبق منه شيئاً وإنّه لو علق يعود الثمام الضعيف لما اعوج.

الإعراب: ولو: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. أن: حرف مشبه بالفعل. ما: اسم موصول في محلّ نصب اسم «أن». أبقيت: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. منّي: جار ومجرور متعلقان بـ «أبقى». معلق: خبر «أن» مرفوع. يعود: جار ومجرور متعلقان بـ «معلق»، =

وقوله [من الطويل]:

١١٢٠ - وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَائِثُ الْمَوْتِ فَاتَهُ أَخُو الْحَزْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

* * *

٧١١ - (وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى)

أي: لَوْ وَفَى كَفَى، ومنه قوله [من الكامل]:

١١٢١ - [رُهْبَانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَهْدَتَهُمْ لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْعَاءَ وَسُجُودًا يَكُونُ مِنْ حَذَرِ الذَّابِ قُعُودًا]

= وهو مضاف. ثم: مضاف إليه مجرور. ما: نافية. تأوّد: فعل ماضٍ. عودها: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، والمصدر المؤول من (أَنْ) ومعمولها فاعل لفعل محذوف.

وجملة: «ثبت بقائي» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «أبقيت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما تأوّد عودها»: جواب «لو» لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «لو ثبت بقائي ما تأوّد»: بحسب ما قبلها.

الشاهد: قوله: «لو أنّ ما أبقيت منّي معلق» حيث وقع خبر «أنّ» اسماً مشتقاً «اسم مفعول».

١١٢٠ - التخرّيج: البيت لصخر بن عمرو السلمي في المقاصد النحوية ٤/٤٥٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٣٧؛ ولسان العرب ٣١/١٥ (عدا).

اللغة: القارح: المهر في سنته الخامسة. العدوان: الشديد العدو.

الإعراب: ولو: «الواو»: بحسب ما قبلها، و «لو»: شرطية غير جازمة. أنّ: حرف مشبّه بالفعل. حيّاً: اسم «إنّ» منصوب. فائت: خبر «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. الموت: مضاف إليه مجرور. فاته: فعل ماضٍ، و «الهاء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. أخو: فاعل مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. الحرب: مضاف إليه مجرور. فوق: ظرف مكان متعلّق بمحذوف حال من «أخو»، وهو مضاف. القارح: مضاف إليه مجرور. العدوان: نعت «القارح». والمصدر المؤول من (أَنْ) ومعمولها فاعل لفعل محذوف.

وجملة «لو ثبت فوت حيّاً فاته أخو الحرب»: بحسب ما قبلها. وجملة «ثبت فوت حي» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «فاته...»: جواب «لو» لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «لو أنّ حيّاً فائت» حيث وقع خبر «أنّ» اسماً مشتقاً، وهذا جائز.

١١٢١ - التخرّيج: البيتان لكثير عزة في ديوانه ص ٤٤١؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٠؛ والبيت الثاني مع نسبه في الخصائص ١/٢٧؛ ولسان العرب ٢٣/١٢ (كلم)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٣.

اللغة: مدين: اسم مدينة. عهدتهم: عرفتهم. القعود: التبتّل. خرّوا: سقطوا وخضعوا.

وهذا في الامتناعية، وأما التي بمعنى «إن» فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى.

تنبيهان: الأول: لغلبة دخول «لو» على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى «إن» الشرطيّة، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن السجريّ، كقوله [من الرمل]:

لَوْ يَتَسَأَطَانُ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ [لَأَحِقُّ الْأَطَالَ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ^(١)]

وقوله [من البسيط]:

تَامَتْ فَوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِخْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ^(٢)

= المعنى: يقول: لقد عرفت رهبان مدين المتبتلين يكون خوفاً من العذاب، صارعين إلى الله ليرفع عنهم هذا الخوف. فلو أتيج لهم أن يعرفوا عزة كما عرفتها أو يسمعوا كلامها كما سمعته لخضعوا لجمالها وركعوا مهابة لها.

الإعراب: «رهبان»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «مدين»: مضاف إليه. «والذين»: الواو حرف عطف، «الذين»: اسم موصول معطوف على «رهبان». «عهدتهم»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، و «هم»: ضمير في محل نصب مفعول به. «يبيكون»: فعل مضارع مرفوع، والواو ضمير في محل رفع فاعل. «من حذر»: جار ومجرور متعلقان بـ «يبيكون»، وهو مضاف. «العذاب»: مضاف إليه. «قعودا»: حال. «لو»: حرف شرط غير جازم. «يسمعون»: فعل مضارع مرفوع، والواو ضمير في محل رفع فاعل. «كما»: الكاف اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق، و «ما»: مصدرية. «سمعت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «خديتها»: مفعول به، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. «خزوا»: فعل ماضٍ، والواو ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، وهو جواب الشرط. «لعزة»: جار ومجرور متعلقان بـ «خزوا». «ركعاً»: حال منصوب. «وسجوداً»: الواو حرف عطف، «سجوداً»: معطوف على «ركعاً» منصوب.

وجملة: «رهبان مدين...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «عهدتهم»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يبيكون» في محلّ نصب حال. وجملة فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر المبتدأ «رهبان». وجملة: «خزوا» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «سمعت» صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «لو يسمعون... خزوا» حيث دخلت «لو» على فعل مضارع، فأول بالماضي، والتقدير: «لو سمعوا خزوا».

(١) تقدم بالرقم ١٠٧٥.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٧٦.

وُخْرِجَ عَلَى أَنْ ضَمَّةَ الإِعْرَابِ سَكُنَتْ تَخْفِيفاً، كقراءة أبي عمرو ﴿وَيَنْصِرْكُمْ﴾^(١)، و ﴿يَشْعِرْكُمْ﴾^(٢)، و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾^(٣). والأول على لغة من يقول: «شَا يَشَا» بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل: «العالم»، و «الخاتَم».

الثاني: جواب «لو» إما ماضٍ معنًى، نحو: «لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَغْصِبِهِ»، أو وضعاً وهو إما مثبت فاقترانه باللام، نحو: «لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً»^(٤) أكثر من تركها، نحو: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً»^(٥)، وإما منفي بما فالأمر بالعكس، نحو: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ»^(٦)، ونحو قوله [من الوافر]:

١١٢٢ - وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي
وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخاري: «لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَباً مَا يَسْرُنِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ» فهو على حذف «كان» أي: ما كان يسرني،

(١) التوبة: ١٤.

(٢) الأنعام: ١٠٩.

(٣) البقرة: ٦٧ وغيرها.

(٤) الواقعة: ٦٥.

(٥) الواقعة: ٧٠.

(٦) الأنعام: ١١٢.

١١٢٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣١/٤؛ وخزانة الأدب ١٤٥/٤، ٨٢/١٠؛ والدرر ١٠١/٥؛ وشرح التصريح ٢٦٠/٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٥/٢؛ ومغني اللبيب ٢٧١/١؛ وهمع الهوامع ٦٦/٢.

المعنى: يقول: لو كان الأمر يارادتنا لما افترقنا أبداً، ولكن الأمر مرهون إلى الليالي التي تتحكم بمصيرنا، وتسيرنا كما تريد لا كما نختار نحن.

الإعراب: «ولو»: الواو بحسب ما قبلها، و «لو»: شرطية غير جازمة. «نُعطى»: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «نحن». «الخيار»: مفعول به ثانٍ منصوب. «لما»: اللام واقعة في جواب الشرط، و «ما»: حرف نفي. «افترقنا»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير في محل رفع فاعل. «ولكن»: الواو حرف عطف، «لكن»: حرف استدراك. «لا»: نافية للجنس. «خيار»: اسم «لا» مبني في محل نصب. «مع»: ظرف متعلق بمحذوف خبر «لا»، وهو مضاف. «الليالي»: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «لو نُعطى...» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «افترقنا» جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا خيار...» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «لما افترقنا» حيث ورد جواب «لو» فعلاً ماضياً منفيّاً بـ «ما» ومقترناً باللام، وهذا قليل. والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير مقترن باللام.

قيل: وقد تجاب لو بجملة اسمية، نحو: «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ»^(١). وقيل: الجملة مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر، و«لو» في الوجهين للتمني فلا جواب لها.

أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْ مَا

٧١٢ - أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَقَا - لَتَلَوُ تَلَوَهَا وَجُوبًا - أَلْفَا

(أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) أي: «أَمَّا» - بالفتح والتشديد - حرف بسيط فيه معنى الشرط.

والتفصيل والتوكيد.

وأما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾^(١) الآية، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (وقفا، لَتَلَوُ تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلْفَا) «فا»: مبتدأ خبره أَلْفَ، و«لتلو»: متعلق بـ«ألف»، ومعنى «تلو»: «تال»، و«وجوبًا»: حال من الضمير في «ألف».

وأشار بقوله:

٧١٣ - (وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذًا

أي: طُرِحَ، إلى أنه لا تُحَذَفُ هذه الفاء إلا إذا دخلت على قولٍ قد طرِحَ استغناء عنه بالمقول، فيجب حذفها معه، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٢)، أي: فيقال لهم: أكفرتم، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله [من الطويل]:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(٣)

(٣) تقدم بالرقم ١٤١.

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) آل عمران: ١٠٦.

أَوْ نُدَوِّرُ، نحو ما خرَّج البخاري من قوله ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رِجَالِ»، وقول عائشة: «أَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا».

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدّم في آية البقرة، ومنه: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾^(١)، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾^(٢)، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾^(٣) الآيات، وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك القسم؛ فالأوّل نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾^(٤) أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا. والثاني نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾^(٥) أي: وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم. ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾^(٦) أي: كلٌّ من المتشابه والمُحْكَم من عند الله، والإيمان بهما واجب، فكانه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وعلى هذا فالوقفُ على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾^(٧) وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها.

وقد تأتي لغير تفصيل، نحو: «أما زيد فمنطلق».

وأما التوكيد فقلّ مَنْ ذكره، وقد أحكم الزمخشريّ شرحه فإنه قال: فائدة «أما» في الكلام أن تعطيه فَضْلَ توكيد، تقول: «زيد ذاهب»، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدّد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: «أما زيد فذاهب»، ولذلك قال سيويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدْلِلٌ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، انتهى.

تنبيهات: الأول: ما ذكره من قوله: «أما كمهما يك» لا يريد به أن معنى «أما» كمعنى «مهما» وشرطها؛ لأن «أما» حرف، فكيف يصحّ أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أنّ

(٥) آل عمران: ٧.

(٦) آل عمران: ٧.

(٧) البقرة: ٨٣.

(١) الكهف: ٧٩.

(٢) الكهف: ٨٠.

(٣) الكهف: ٨٢.

(٤) النساء: ١٧٤، ١٧٥.

موضعها صالح لهما، وهي قائمة مقامهما؛ لتضمّنها معنى الشرط.

الثاني: يؤخذ من قوله: «لتلو تلوها» أنه لا يجوز أن يتقدّم الفاء أكثر من اسم واحد؛ فلو قلت: «أما زيد طعامه فلا تأكل» لم يجز، كما نصّ عليه غيره.

الثالث: لا يُفصلُ بين «أما» والفاء بجملّة تامّة، إلا إن كانت دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل، نحو: «أما اليوم رَحِمَكَ اللهُ فالأمر كذا».

الرابع: يُفصلُ بين «أما» والفاء بواحد من أمور ستة:

أحدها: المبتدأ كالأيات السابقة.

ثانيها: الخبر، نحو: «أما في الدار فزيد».

ثالثها: جملة الشرط، نحو: «فأما إن كان من المُقرَّبينَ فرُوحٌ ورِيحانٌ»^(١) الأيات.

رابعها: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: «فأما اليتيمَ فلا تَقَهَّرْ»^(٢)

الأيات.

خامسها: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: «أما زَيْدٌ فاضْرِبْهُ»،

وقراءة بعضهم: «وأما ثُمُودَ فهدَيْناهُمُ»^(٣) بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل.

سادسها: ظرفٌ معمول لـ «أما» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل

المحذوف، نحو: «أما اليَوْمَ فإني ذاهِبٌ، وأما في الدار فإنَّ زَيْدًا جالسٌ» ولا يكون العامل ما بعد «إن»؛ لأنَّ خبر «إن» لا يتقدّم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن دُرستويه والفرّاء والمصنّف.

الخامس: سُمِعَ «أما العبيدَ فذو عبيدٍ»، بالنصب، «وأما قُرَيْشاً فأنا أفضلُها» وفيه دليل

على أنه لا يلزم أن يُقدَّرَ مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل؛ إذ التقدير هنا: مهما ذكرت، وعلى ذلك فيخرج «أما العَلَمَ فعالمٌ، وأما علماً فعالمٌ»، فهو

(١) الواقعة: ٨٩.

(٢) الضحى: ٩.

(٣) فصلت: ١٧.

أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان مُعْرَفًا وحال إن كان منكرًا، وفيه دليل أيضاً على أن «أمّا» ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرفُ في المفعول به.

السادس: ليس من أقسام «أمّا» التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١)، ولا التي في قول الشاعر [من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ [فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الصَّبْعُ]^(٢)

بل هي فيهما كلمتان، والتي في الآية «أم» المنقطعة و«ما» الاستفهامية أدغمت الميم في الميم، والتي في البيت هي «أن» المصدرية و«ما» المزيدة، وقد سبق الكلام عليها في باب «كان».

السابع: قد تُبدل ميم «أمّا» الأولى ياء؛ استثقلاً للتضعيف، كقوله [من الطويل]:

١١٢٣ - رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى، وَأَيَّمَا بِالْعِشِيِّ فَيُخْصِرُ

* * *

(١) النمل: ٨٤.

(٢) تقدم بالرقم ٢٠٧.

١١٢٣ - التخرّيج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤؛ والأزهية ص ١٤٨؛ والأغاني ٨١/١، ٨٢، ٨٨/٩؛ وخزانة الأدب ٣١٥/٥، ٣٢١، ٣٦٧/١١، ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ١٠٨/٥؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٤؛ والمحتسب ٢٨٤/١؛ والممتع في التصريف ٣٧٥/١؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٧؛ ووصف المباني ص ٩٩؛ ولسان العرب ٤٧٧/١٤ (ضحاً)؛ وهمع الهوامع ٦٧/٢.

اللغة: عارضت: ارتفعت. يضحى: يبرز للشمس. العشي: وقت ما بعد الغروب وقبل الظلام. يخصر: يتألم من برد في أطرافه.

المعنى: رأت رجلاً كثير الأسفار، يتعرّض للشمس منذ ارتفاعها، ويتابع سفره حتى حلول الظلام، فيتألم من البرد في أطرافه.

الإعراب: رأت: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، و«التاء»: تاء التانيث الساكنة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). رجلاً: مفعول به منصوب بالفتحة. أيما: حرف شرط وتوكيد. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل (يضحى). الشمس: فاعل لفعل محذوف تقديره (عارضت) مرفوع بالضمة. عارضت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«التاء»: للتانيث لا محل لها، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). فيضحى: «الفاء»: واقعة في جواب الشرط،

٧١٤- (لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِيْدَا إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقَدٍ)

أي: لـ «لولا» و «لوما» استعمالان؛ أحدهما: أن يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره، وهذا ما أراده بقوله: «إذا امتناعاً بوجود عقدا» أي: إذا رَبَطًا امتناع شيء بوجود غيره ولازما بينهما، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالباً، وقد مرّ بيان ذلك في باب المبتدأ، وجواباً كجواب «لو» مُصَدِّراً بماضي أو مضارع مجزوم بـ «لم»، فإن كان الماضي مُثْبِتاً قرن باللام غالباً، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(١) ونحو قوله [من الكامل]:

١١٢٤- لَوْلَا الْإِصَاخَةُ لِلْوَشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءٌ

«يضحى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). وأيما: «الواو»: للعطف، «أيما»: حرف شرط وتوكيد. بالعشي: جار ومجرور متعلّقان بـ (فيخصر). فيخصر: «الفاء»: واقعة في جواب (أيما)، «يخصر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «رأت رجلاً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عارضت الشمس»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «عارضت»: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «أما إذا الشمس عارضت فيضحى»: في محلّ نصب صفة لـ (رجلاً). وجملة «فيضحى»: لا محلّ لها (جواب أيما) وجواب (إذا). وجملة «وأيما بالعشي فيخصر»: معطوفة على جملة «أيما إذا...» في محلّ نصب صفة مثلها. وجملة «فيخصر»: لا محلّ لها (جواب أيما). والشاهد فيه قوله: «أيما» حيث أبدل الميم الأولى من (أما) ياء ساكنة بقصد التخفيف.

(١) سبأ: ٣١.

١١٢٤- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٦٣؛ وشرح عمدة المحافظ ص ٣١٦.

اللغة: الإصاخة: الاستماع والإصغاء. الواشي: النمام. السخط: عكس الرضا.

المعنى: لولا تدخل النمامين بالفتنة، لطمعت بكرمك ورضاك.

الإعراب: لولا الإصاخة: «لولا»: حرف امتناع لوجود، و «الإصاخة» مبتدأ مرفوع بالضمّة. للوشاة: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر (الإصاخة). لكان: «اللام»: رابطة لجواب الشرط، و «كان»: فعل ماضٍ ناقص. لي: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف مقدم. من بعد: جار ومجرور متعلّقان بالفعل (كان) و «بعد»: مضاف. سخطك: مضاف إليه مجرور بالكسرة و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. في الرضاء: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر رجاء. رجاء: اسمها مؤخر مرفوع بالضمّة.

وجملة «لولا الإصاخة لكان لي رجاء»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «الإصاخة موجودة»: فعل شرط لا محلّ لها. وجملة «لكان لي رجاء»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لولا الإصاخة... لكان لي» حيث جاء جواب «لولا» فعلاً مثبتاً قرن باللام.

وإن كان منفيًا تجرّدَ منها غالباً، نحو: ﴿ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحدٍ أبداً﴾^(١)، وقوله [من الرجز]:

والله لولا الله ما اهتدينا [ولا تصدقنا ولا صلينا]^(٢)

وقوله [من البسيط]:

١١٢٥ - لولا ابنُ أوسِ نأى ما ضيمَ صاحبه

وقد يقترن بها المنفي كقوله [من البسيط]:

١١٢٦ - لولا رجاءُ لقاءِ الطاعنينَ لما أبقت نواهم لنا روحاً ولا جسداً

(١) النور: ٢١.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٩٣.

١١٢٥ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: نأى: بعد. ضيم: حزن.

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود. ابن: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. أوس: مضاف إليه. نأى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». ما: نافية. ضيم: فعل ماضٍ للمجهول. صاحبه: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

الشعر جملة ابتدائية لا محل لها. وجملة «ابن أوس نأى»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «نأى»: خير للمبتدأ (ابن) محلها الرفع. وجملة «ضيم»: جواب (لولا) لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ما ضيم صاحبه» حيث حذف اللام الرابطة لجواب الشرط لكون جواب الشرط ماضياً منفيًا، وهذا جائز.

١١٢٦ - التخريج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٩.

اللغة: الطاعنون: المرتحلون. النوى: البعد.

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود. رجاء: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. لقاء: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الطاعنين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. لما: اللام واقعة في جواب «لولا» و«ما»: نافية. أبقت: فعل ماضٍ، و«التاء»: للتأنيث. نواهم: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. لنا: جار ومجرور متعلقان بـ«أبقى». روحاً: مفعول به. ولا: «الواو»: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. جسداً: معطوف على «روحا» منصوب بالفتحة.

وجملة «لولا رجاء ما أبقت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما أبقت...»: جواب =

وقد يخلو منها المبتدأ، كقوله [من البسيط]:

١١٢٧ - لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُتَّصِرًا [ولم أكن جانحاً للسلم إن جنحوا]

وقوله [من الطويل]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَتَّةِ النَّيْتِ مُنْهَوِي^(١)

وإذا دلّ على الجواب دليلٌ جاز حذفه، نحو: ﴿ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته وأن الله توابٌ حكيمٌ﴾^(٢).

والاستعمالُ الثاني أن يدلّ على التحضيض؛ فيختصان بالجملة الفعلية، ويشاركهما في ذلك «هلاً»، و«الآ» الموازنة لها و«الآ» بالتخفيف، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٧١٥ - (وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْزٌ، وَهَلَاً أَلَا، أَلَا، وَأَوْلَيْتَهُمَا الْفِعْلَا)

«لولا» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رجاء بقاء الظاعنين موجود»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت» حيث اقترن جواب «لولا» المنفي باللام، وهذا جائز.

١١٢٧ - التخرّيج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: جفاني: أظهر لي البغض، أعرض عني. جانحاً: مانلاً.

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود. زهير: مبتدأ مرفوع. جفاني: فعل ماضٍ، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». كنت: فعل ماضٍ ناقص، و«الناء»: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». متصراً: خبر «كان» منصوب. ولم: «الواو»: حرف عطف، و«لم»: حرف نفي وجزم وقلب. أكن: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». جانحاً: خبر «أكن» منصوب. للسلم: جار ومجرور متعلقان بـ «جانحاً». إن: حرف شرط جازم. جنحوا: فعل ماضٍ، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

وجملة «لولا زهير... كنت متصراً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «زهير جفاني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «جفاني»: خبر المبتدأ «زهير» محلها الرفع. وجملة «كنت متصراً» جواب (لولا) لا محلّ لها. وجملة «أكن جانحاً»: معطوفة على جملة «كنت». وجملة «إن جنحوا»: حالية محلها النصب. وجملة «جنحوا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها.

الشاهد: قوله: «كنت متصراً» حيث حذف اللام من جواب الشرط رغم كونه مثبتاً، وهذا جائز.

(١) تقدم بالرقم ٥٢٦.

(٢) النور: ٢١.

أي: المضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾^(١)، ونحو: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ﴾^(٢)، ونحو: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾^(٣)، ونحو قوله: هَلَا تُسَلِّمُ - أَوْ أَلَا تُسَلِّمُ، أَوْ أَلَا تُسَلِّمُ - فتدخل الجنة، ونحو: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾^(٤).
والعَرَضُ كالتحضيض، إلا أن العَرَضَ طلب بليّن، والتحضيض طلب بحث.

* * *

٧١٦- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

(وَقَدْ يَلِيهَا) أي قد يلي هذه الأدوات (اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ * عُلِقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ).

فالأول نحو قولك: «هَلَا زِيدًا تَضْرِبُهُ»، فـ «زِيدًا»: عُلِقَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر. والثاني نحو قولك: «هَلَا زِيدًا تَضْرِبُ»، فـ «زِيدًا»: عُلِقَ بِالْفِعْلِ الظاهر الذي بعده؛ لأنه مُفْرَغٌ لَهُ.

تنبيهات: الأول: ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم؛ فتختص بالماضي أو ما في تأويله ظاهراً أو مضمراً، نحو: ﴿لَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْنِهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ﴾^(٥)، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾^(٦)، ونحو قوله [من الطويل]:

١١٢٨- تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مُجْدِكُمْ بَيْتِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكِمِّيِّ الْمُقْتَنَسَا

(١) النمل: ٤٦.

(٢) الفرقان: ٢١.

(٣) الحجر: ٧.

(٤) التوبة: ١٣.

(٥) النور: ١٣.

(٦) الأحقاف: ٢٨.

١١٢٨ - التخريج: البيت لجريير في ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٥٥/٣، ٥٧، ٦٠، والخصائص ٤٥/٢، والدرر ٢٤٠/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٩/٢؛ وشرح المفصل ٣٨/٢، ١٤٤/٨؛ والمقاصد النحوية ٤٧٥/٤؛ ولسان العرب ١٥/٤٧٠ (إما لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨؛ ولسان العرب ٤٩٨/٤ (ضطر)؛ ولجريير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ١٤٥/٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ والأشبه والنظائر ١/٢٤٠؛ والجنى الداني ص ٦٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/٢٤٥؛ ووصف المياني ص ٢٩٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢١؛ وشرح المفصل ١٠٢/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤، ١٨٢؛ ومغني اللبيب ١/٢٧٤.

أي لولا تعدون الكمي، بمعنى لولا عَدَدْتُمْ؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عَدَّه في الماضي، وإنما قال تَعْدُونَ على حكاية الحال، ونحو قوله [من الطويل]:

١١٢٩ - أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقِدِّ مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ
أي: فهلاً أسرت سعيداً.

الثاني: قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر؛ فيقدر المضمرة «كان» الشأنية،

= اللغة: العقر: النحر أو الذبح. النبيب: ج ناب وهي الناقة المسنة. ضو طرى: المرأة الحمقاء. الكمي: الفارس المدجج بالسلاح.

المعنى: يهجو الشاعر قوم الفرزدق فيقول: إن أفضل ما يقومون به هو نحر ناقة مسنة، فهل لهم قدرة على التصدي للفارس المدجج بالسلاح؟!

الإعراب: «تعدون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير في محل رفع فاعل. «عقر»: مفعول به أول، وهو مضاف. «النبيب»: مضاف إليه مجرور. «أفضل»: مفعول به ثان لـ «تعدون»، وهو مضاف. «مجدكم»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محل جر بالإضافة. «بني»: منادى بحرف نداء محذوف تقديره: «يا بني» منصوب بالياء، وهو مضاف. «ضو طرى»: مضاف إليه مجرور. «لولا»: حرف تحضيض. «الكمي»: مفعول به أول لفعل محذوف تقديره: «لولا تعدون الكمي». «المقتنعا»: نعت «الكمي» منصوب.

وجملة: «تعدون» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا بني» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تعدون» المحذوفة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد في قوله: «لولا الكمي» حيث وردت «لولا» للتوبيخ والتنديم وقد أضمر بعدها فعل مضارع «تعدون» مؤول بالماضي «عددتم».

١١٢٩ - التخریج: البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/٧٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٧٥.

اللغة: القد: سير من جلد غير مدبوغ.

الإعراب: أتيت: فعل ماضي، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. بعبد: جار ومجرور متعلقان بـ «أتيت»، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. في القد: جار ومجرور متعلقان بـ «موثقاً». موثقاً: حال منصوب. فهلاً: «الفاء»: استئنافية، و «هلاً» حرف تحضيض. سعيداً: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «هلاً أسرت سعيداً». ذا: نعت «سعيداً» منصوب، وهو مضاف. الخيانة: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والغدر: «الواو»: حرف عطف، «الغدر»: معطوف على «الخيانة» مجرور بالكسرة.

وجملة «أتيت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هلاً أسرت سعيداً»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «سعيداً» حيث ورد منصوباً بعد حرف تحضيض بتقدير عامل محذوف تقديره: «أسرت» أو نحو ذلك لأن «هلاً» لا تدخل إلا على الفعل.

كقوله [من الطويل]:

وَتُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا^(١)
أي: فهلا كان الشأن نفس ليلي شفيعها.

الثالث: المشهور أن حروف التحضيض أربعة، وهي: لولا، ولو ما، وهلا، والآ بالتشديد، ولهذا لم يذكر في التسهيل والكافية سواهن، وأما «ألا» بالتخفيف فهي حرف عَرْض، فذكرها لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معانهن، ويؤيده قوله في شرح الكافية: وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل «ألا» المقصود بها العَرْض، نحو: «ألا تزورنا».

خاتمة - أضل «لولا» و «لوما»: «لو» رُكِبَتْ مع «لا» و «ما»، و «هلا» مركبة من «هل» و «لا»، و «ألا» يجوز أن تكون «هلا» فأبدل من الهاء همزة، وقد يلي الفعل «لولا» غير مفهومة تحضيضاً، كقوله [من البسيط]:

١١٣٠ - أَنْتَ الْمُبَارَكُ وَالْمَيْمُونُ سِيرَتُهُ لَوْلَا تَقْوَمُ ذَرَّةَ الْقَوْمِ لِأَخْتَلَفُوا

(١) تقدم بالرقم ٦٢٤.

١١٣٠ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الميمون: المبارك، وصاحب اليمن. درء القوم: الأخطار التي تحوطهم.

المعنى: أنت رجل مبارك، محمود السيرة، قد يختلف الناس إن لم تقوم أخطاءهم.

الإعراب: أنت: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ. المبارك: خبر المبتدأ مرفوع. والميمون: «الواو»: حرف عطف، و «الميمون»: معطوف على «المبارك» مرفوع. سيرته: نائب فاعل مرفوع لاسم المفعول (الميمون)، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير في محل جر بالإضافة. لولا: حرف شرط غير جازم. تقوم: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». درء: مفعول به منصوب، وهو مضاف. القوم: مضاف إليه مجرور. لاختلفوا: اللام زابطة جواب «لولا» و «اختلفوا» فعل ماضٍ، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وجملة «أنت المبارك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لولا تقوم لاختلفوا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لاختلفوا»: جواب «لولا» لا محل لها من الإعراب، والجملة من المبتدأ أو الخبر لا محل لها، لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «تقوم»: صلة الموصول لا محل لها. =

فتؤوّل بـ «لو» «لم»، أي: لو لم تقوم، أو تجعل المختصّة بالأسماء، والفعلُ صلةٌ
لـ «أن» مقدّرة على حد «تَسْمَعَ بالمعيدي»^(١) والله تعالى أعلم.

= الشاهد: قوله: «لولا تقوّم» حيث جاءت (لولا) مؤولة بـ (لو) و (لم) أي (لو لم تقوّم) ورفع الفعل المضارع بعدها لمعناها في الحضّر.

(١) من المثل: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» وقد تقدم تخريجه وشرحه.

الإخبار بـ «الذي» والألف واللام

الباء في قوله «بالذي» للسببية، لا للتعدية؛ لدخولها على المخبر عنه؛ لأن «الذي» يجعل في هذا الباب مبتدأ، لا خبراً، كما ستقف عليه؛ فهو في الحقيقة مخبر عنه، فإذا قيل: أَخْبِرَ عن زيد من «قام زيد» فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بـ «الذي».

وهذا الباب وُضِعَ النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية، وبعضهم يسمي هذا الباب «باب السبك».

قال الشارح: وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوي الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن، انتهى.

والكلام في هذا الباب في أمرين: الأول في حقيقة ما يُخبر عنه، والثاني في شروطه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧١٧- مَا قِيلَ «أَخْبِرَ عَنْهُ بِالَّذِي» خَبَرَ
٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَطُهُ صَلَهِ
٧١٩- نَحْوُ: «الَّذِي صَرَبْتُهُ زَيْدًا»؛ فَذَا
عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ
عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
«صَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ، فَأَذِرِ الْمَأْخِذَا

(مَا قِيلَ أَخْبِرَ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ
عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ)

«ما»: موصولة مبتدأ، و «خبر» خبرها، و «مبتدأ» حالٌ من «الذي» الثاني، و «الذي» الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما، لا أنهما موصولان، والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ - أعني «الذي» - هو خبر عن لفظ «الذي» حال كونه مبتدأ استقر أولاً.

(وَمَا سِوَاهُمَا) أي: ما سوى «الذي» وخبره (فَوَسَطُهُ صِلَةٌ * عَائِدَتُهَا) وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرها.

* * *

(نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذَا)

أي إذا قيل لك: أخبر عن زيد من «ضربت زيدا» قلت: «الذي ضربته زيد»؛ فتصدّر الجملة بـ «الذي» مبتدأ، وتؤخّر «زيداً» - وهو المخبر عنه - فتجعله خبراً عن «الذي»، وتجعل ما بينهما صلة «الذي»، وتجعل في موضع «زيد» الذي أخرته ضميراً عائداً على الموصول.

ولو قيل لك: أخبر عن التاء من هذا المثال، قلت: «الذي ضرب زيداً أنا»؛ ففعلت به ما ذكر، إلا أن التاء ضميرٌ متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال.

وإن قيل: أخبر عن زيد من قولك: «زيد أبوك». قلت: «الذي هو أبوك زيد»، أو عن «أبوك»، قلت: «الذي هو زيد أبوك».

* * *

٧٢٠ - (وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثْبِتِ)

وهو ما قيل لك: أخبر عنه، في الثنية والجمع والتأنيث، كما تراعي وفاقه في الأفراد والتذكير.

فإن قيل لك: أخبر عن الزيدَينِ، من نحو: «بَلِّغَ الزِيدَانِ العَمْرِينَ رسالة»، قلت: «اللَّذَانِ بَلِّغَ العَمْرِينَ رسالة الزيدان».

أو عن العَمْرِين قلت: «الَّذِينَ بَلَّغَهُمُ الزَّيْدَانِ رِسَالَةَ الْعَمْرُونِ».

أو عن الرِسَالَةِ قلت: «الَّتِي بَلَّغَهَا الزَّيْدَانِ الْعَمْرِينِ رِسَالَةً».

فَتَقَدَّمَ الضَّمِيرُ، وَتَصَلَّه؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمَكْنَ الْوَصْلُ لَمْ يَجْزِ الْعَدُولُ إِلَى الْفَضْلِ، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ مَتَّصِلٌ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ.

ثم أشار إلى الثاني - وهو ما في شروط المخبر عنه - بقوله:

٧٢١- (قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا)

٧٢٢- (كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا)

أَعْلَمُ أَنَّ الْإِخْبَارَ إِنْ كَانَ بِـ «الَّذِي»، أَوْ أَحَدِ فُرُوعِهِ؛ اشْتَرَطَ لِلْمَخْبَرِ عَنْهُ تِسْعَةُ أُمُورٍ:

الأول: قبوله التأخير؛ فلا يخبر عن «أئهم» من قولك: «أئهم في الدار»، لأنك تقول حينئذٍ «الذي هو في الدار أئهم» فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط، و«كم» الخبرية و«ما» التعجبية وضمير الشأن؛ فلا يخبر عن شيء منها؛ لما ذكرته.

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر، ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر.

الثاني: قبوله التعريف؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز؛ لأنهما ملازمان للتذكير، فلا يصح جعل المضمرة مكانهما؛ لأنه ملازمٌ للتعريف، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل.

الثالث: قبول الاستغناء عنه بأجنبي؛ فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي، ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء من نحو: «زيد ضربته» لأنه لا يُستغنى عنه بأجنبي كـ «عمرو» و«بكر»، فلو أخبرت عنها لقلت: الذي زيد ضربته هو، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً، ففصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر

بالمبتدأ الذي هو «زيد» بقي الموصول بلا عائد، وانخرمَتْ قاعدةُ الباب، وإن قَدَّرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط، والظاهر كاسم الإشارة في نحو: «ولباسُ الثَّقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ»^(١)، وغيره مما حصل به الربط؛ فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق، وكالأسماء الواقعة في الأمثال، نحو: «الكلاب» في قولهم: «الكلابُ عَلَى البَقْرِ»^(٢)؛ فلا يجوز أن تقول: «التي هي على البقر الكلاب»؛ لأن «الكلاب» لا يستغنى عنه بأجنبي؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّر.

الرابع: قبوله الاستغناء عنه بالضمير؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ «حتى» أو بـ «مُدًّا» أو بـ «منذ»، لأنهن لا يَجْزُونَ إلا الظاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مُقَامَ المخبر عنه كما تقدّم؛ ففي نحو قولك: «سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ من عمرو الكريم»، يجوز الإخبار عن زيد، ويمتنع عن الباقي؛ لأن الضمير لا يخلفهن: أما الأب فلأن الضمير لا يضاف، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره، وأما «عمرو» و«الكريم» فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به، نعم، إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً، أو عن العامل والمعمول معاً، أو عن الموصوف وصفته معاً؛ جاز لصحة الاستغناء حيثئذٍ بالضمير عن المخبر عنه.

فتقول في الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه: «الذي سَرَّه قُرْبُ من عمرو الكريم أبو زيد».

وعن الموصوف مع صفته: «الذي سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ منه عمرو الكريم».

وعن العامل مع المعمول: «الذي سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ من عمرو الكريم».

الخامس: جواز استعماله مرفوعاً؛ فلا يخبر عن لازم النصب كـ «سبحان» و«عند».

(١) الأعراف: ٢٦.

(٢) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال ١٦٩/٢؛ والحيوان ١/٢٦٠؛ والعقد الفريد ٣/١١٦؛ وفصل المقال ص ٤٠٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٨٤؛ ولسان العرب ١/٧١٥ (كرب)، ٧٢٢ (كلب)؛ والمستقصى ١/٣٣٠، ٣٤١؛ ومجمع الأمثال ٢/١٤٢.

يضرب في النهي عن الدخول بين قوم بعضهم أولى بعض. والمعنى أن بقرة الوحش حرت العادة على اصطیادها بالكلاب، فهي أولى، فاتركها وشأنها. وقيل: قال المثل راعٍ لرعاية كانت ترعى البقر، وقد راودها عن نفسها، قالت: كيف أصنع بالبقر؟ فقال ذلك.

السادس: جواز وروده في الإثبات؛ فلا يخبر عن «أحد»، و «ديار»، و «عريب»؛ لثلاً يخرج عمّا لزمه من الاستعمال في النفي.

السابع: أن يكون في جملة خبرية؛ فلا يُخبر عن اسم في جملة طلبية؛ لأن الجملة بعد الإخبار تُجعل صلةً، والطلبية لا تكون صلة.

الثامن: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلّتين، نحو: «زيد»، من قولك: «قام زيد وقعد عمرو»، وإلا يلزم بعد الإخبار عطفٌ ما ليس صلة على الذي استقرّ أنه الصلة بغير الفاء، فإن كانتا غير مستقلّتين - بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء، وكما لو كان العطفُ بالفاء، أو كان في الأخرى ضميرُ الاسمِ المخبر عنه - جاز الإخبار؛ لانتفاء المحذور المذكور؛ ففي نحو: «إن قامَ زيدٌ قام عمرو» تقول في الإخبار عن زيد: «الذي إن قام عمرو زيدٌ» وعن عمرو: «الذي إن قام زيدٌ قام عمرو».

وفي نحو: «قام زيد فقعد عمرو» تقول في الإخبار عن زيد: «الذي قام فقعد عمرو زيدٌ»، وعن عمرو: «الذي قام زيد فقعد عمرو» لأنّ ما في الفاء من معنى السببية نزلّ الجملتين منزلة الشرط والجزاء.

وفي نحو: «قام زيد وقعد عنده عمرو» تقول في الإخبار عن «زيد»: «الذي قام وقعد عنده عمرو زيدٌ»، وعن عمرو: «الذي قام زيد وقعد عنده عمرو».

وفي نحو: «ضربني وضربتُ زيداً»، ونحو: «أكرمني وأكرمته عمرو» تقول في الإخبار عن زيد: «الذي ضربني وضربته زيدٌ»، وعن عمرو: «الذي أكرمني وأكرمته عمرو».

التاسع: إمكانيّ الاستفادة؛ فلا يُخبر عن اسم «ليس» تحته معنى، كشواني الأعلام نحو بكر من أبي بكر؛ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء.

تنبيهات: الأول: الشرط الرابع في كلامه مُغني عن اشتراط الثاني؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار، وقد تبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان.

الثاني: «أو» في قوله: «أو بمضمّر» بمعنى الواو؛ لما بانّ لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة، وأن الثالث والرابع لا يغني أحدهما عن الآخر، وقد عطف في الكافية ثلاثة شروط بـ «أو» فقال:

وَشَرَطُ الْأَسْمِ مُخْبَرًا عَنْهُ هُنَا جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرَفْعِ وَغَيْ

عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ مُثَبَّتٍ أَوْ عَادِمِ التَّنْكِيرِ
مع عَدَّهُ كلاً منها في الشرح شرطاً مستقلاً.

الثالث: سَكَتَ فِي الكَافِيَةِ أَيْضاً عَنِ الثَّلَاثَةِ الأَخِيرَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي التَّسْهِيلِ.

* * *

٧٢٣- وَأَخْبِرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنِ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

٧٢٤- إِنْ صَحَّ صَوغُ صَلَوةٍ مِنْهُ لِأَنَّ كَصَوغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللهُ الْبَطْلَ»

(وَأَخْبِرُوا هُنَا بِأَلٍ) أَي الموصولة (عَنِ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ) أَي يشترط

لجواز الإخبار عن «أل» ثلاثة شروط زيادةً على ما سبق في «الذي» وفروعه.

الأول: أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل، وهي الفعلية، وإلى هذا

الإشارة بقوله «فيه الفعل قد تقدما».

الثاني: أن يكون ذلك الفعل متصرفاً.

الثالث: أن يكون مُثَبَّتاً.

فلا يخبر عن «زيد» من قولك: «زيد أخوك»، ولا من قولك: «عسى زيد أن يقوم»،

ولا من قولك: «ما قام زيد».

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله: (إِنْ صَحَّ صَوغُ صَلَوةٍ مِنْهُ لِأَنَّ) إِذْ لَا يَصِحُّ صَوغُ

صَلوةٍ لِـ «أَلٍ» مِنَ الجَامِدِ، وَلَا مِنَ المَنْفِيّ.

ثم مَثَلٌ لِمَا يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْهُ بقوله: (كَصَوغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطْلَ) فَإِنْ أَخْبِرْتَ عَنِ

الفاعل قلت: «الواقي البطل الله»، أو عن المفعول قلت: «الواقي الله البطل»، ولا يجوز لك

أن تحذف الهاء؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف، إلا في الضرورة كقوله [من البسيط]:

مَا الْمُسْتَفِيرُ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ [وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرٍ] (١)

* * *

٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةَ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُيِّنَ وَانْفَصَلَ

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةَ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا) أي: غير «أل» (أُيِّنَ وَانْفَصَلَ)، وإن

رَفَعْتَ ضَمِيرَ «أل» وَجِبَ اسْتِتَارُهُ.

ففي نحو قولك: «بَلَّغْتُ مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الزَيْدِينَ رِسَالَةً» إِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ التَّاءِ فَقُلْتَ:

«المبْلُغُ مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الزَيْدِينَ رِسَالَةً أَنَا» كَانَ فِي «المبْلُغِ» ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى

لِـ «أَلْ»، لِأَنَّهُ خَلَفَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَ «أَلْ» لِلْمُتَكَلِّمِ، لِأَنَّ خَبْرَهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ،

والمبتدأ نفسُ الخبر، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ شَيْءٍ مِنْ بَقِيَةِ أَسْمَاءِ المِثَالِ وَجَبَ إِبرَازُ الضَمِيرِ

وَانْفِصَالُهُ؛ لِجَرِيَانِ رَافِعِهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، تَقُولُ فِي الإِخْبَارِ عَنِ الأَخْوِينَ: «المبْلُغُ أَنَا

مِنْهُمَا إِلَى الزَيْدِينَ رِسَالَةً أَخْوَاكَ»، وَعَنِ «الزَيْدِينَ»: «المبْلُغُ أَنَا مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً

الزَيْدُونَ» وَعَنِ «الرِسَالَةِ»: «المبْلُغُ أَنَا مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الزَيْدِينَ رِسَالَةً»؛ فـ «المبْلُغُ» خَالٍ

مِنِ الضَمِيرِ فِي هَذِهِ الأَمْثَلَةِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلُ الْمُتَكَلِّمِ، وَ «أَلْ» فِيهِنَّ لِغَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ الخَبْرِ

الَّذِي أَخْرَجَتْهُ، فـ «أَنَا»: فَاعِلُ «المبْلُغِ»، وَضَمِيرُ الغَيْبَةِ هُوَ العَائِدُ، وَكَذَا تَفْعَلُ مَعَ ضَمِيرِ

الغَيْبَةِ؛ فَتَقُولُ فِي الإِخْبَارِ عَنِ ضَمِيرِ الغَائِبِ الفَاعِلُ، مِنْ نَحْوِ: «زَيْدٌ ضَرَبَ جَارِيَتَهُ»: «زَيْدٌ

الضَّارِبُ جَارِيَتَهُ هُوَ»، فِي «الضَّارِبِ» ضَمِيرُ «أَلْ» مُسْتَرٌّ لِجَرِيَانِهِ عَلَى مَا هُوَ لَهُ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ

عَنِ «الجَارِيَةِ» قُلْتَ: «زَيْدٌ الضَّارِبُ هُوَ جَارِيَتَهُ»؛ فَلا ضَمِيرَ فِي «الضَّارِبِ»، بَلْ فَاعِلُهُ

الضَمِيرُ المُنْفَصَلُ لِجَرِيَانِهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ.

خاتمة: يجوز الإخبار عن اسم «كان» بـ «أل» وغيرها؛ فتقول في نحو: «كان زيدٌ

أخاك»: «الكائن - أو الذي كان - أخاك زيدٌ»، وأما الخبر ففيه خلاف، والصحيح الجواز،

نحو: «الكائنة» - أو الذي كانه زيدٌ - أخوك»، وإن شئت جعلته منفصلاً، فقلت «الكائن» - أو

الذي كان زيد إياه - أخوك»، وعن الظرف المتصرف؛ فيجاء مع الضمير الذي يخلفه

بـ «في»؛ كقولك مخبراً عن يوم الجمعة من: «صُمْتُ يَوْمَ الجمعة»: «الذي صمْتُ فيه يَوْمُ

الجمعة»، فإن توسعت في الظرف وجعلته مفعولاً به على المجاز جئت بخلفه مجرداً مِنْ

«في»، فتقول: «الذي صمْتُه يَوْمُ الجمعة».

واعلم أن باب الإخبار طويلُ الدليل، فليُكْتَفَ بما تقدّم، والله أعلم.

العدد

٧٢٦- ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادَهُ مُذَكَّرَةٌ
٧٢٧- فِي الضُّدِّ جَرِّدٌ، وَالْمُمَيِّزُ أَجْرُرٌ جَمْعاً بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

(ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ * فِي عَدِّ مَا أَحَادَهُ مُذَكَّرَةٌ * فِي الضُّدِّ) وهو ما أحاده مؤنثة ولو مجازاً (جَرِّدٌ) من التاء، نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾^(١) هذا إذا ذكر المعدود، فإن قُصد ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر؛ فتقول: «صُمْتُ خمسة» تريد: أياماً، و«سِرْتُ حَمْساً» تريد ليالي، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، ومنه: «وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ سُؤَالٍ» أما إذا لم يُقصد معدود، وإنما قُصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء، نحو: «ثَلَاثَةٌ نِصْفُ سِتَةٍ» ولا تنصرف؛ لأنها أعلام، خلافاً لبعضهم، وأما إدخال «أل» عليها في قولهم: «الثلاثة نصف الستة» فكدخلوها على بعض الأعلام كقولهم: إلهة، وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا: الإلهة، وكذلك قولهم: «شَعُوبٌ»، و«الشُّعُوبُ»، للمنيّة، وهذه لم يشملها كلامه، وشمل الأوّلين.

تنبهات: الأول: فهم من قوله: «ما أحاده»، أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيته، لا تذكير الجمع وتأنيته؛ فيقال: «ثَلَاثَةٌ حَمَامَاتٍ» خلافاً للبغداديين، فإنهم يقولون: «ثلاثُ حَمَامَاتٍ» فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائي: تقول مررت بثلاث حَمَامَاتٍ، ورأيت

(١) الحاقه: ٧.

ثلاث سِجَلَاتٍ، بغير هاء، وإن كان الواحد مذكراً، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفراء.

الثاني: اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسماً قبلفظه، تقول: «ثلاثة أشخاص» قاصدَ نسوة، و «ثلاث أعين» قاصدَ رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث. هذا ما لم يتصل بالكلام ما يُقَوِّي المعنى، أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى.

فالأول كقوله [من الطويل]:

١١٣١ - [فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي] ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعَصِّرُ

١١٣١ - التخریج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٠؛ والأشباه والنظائر ٤٨/٥، ١٢٩؛ والأغاني ٩٠/١؛ وأمالي الزجاجي ص ١١٨؛ والإنصاف ٧٧٠/٢؛ وخزانة الأدب ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨؛ والخصائص ٤١٧/٢؛ وشرح أبيات سيويه ٣٦٦/٢؛ وشرح التصريح ٢٧١/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٣؛ والكتاب ٥٦٦/٣؛ ولسان العرب ٤٥/٧ (شخص)؛ والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٤/٢؛ وشرح التصريح ٢٧٥/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٩؛ وعيون الأخبار ١٧٤/٢؛ والمقتضب ١٤٨/٢؛ والمقرب ٣٠٧/١.

شرح المفردات: المجن: الترس. أتقي: أضر. الكاعب: الفتاة الناهد. المعصر: الفتاة الشابة.

المعنى: يقول: وكان يسترني عن أعين الناس ثلاثة أشخاص: فتاتان ناهدتان وأخرى قد بلغت سن الإدراك.

الإعراب: «فكان»: الفاء بحسب ما قبلها، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «مجني»: خبر «كان» منصوب، وهو مضاف، والياء في محل جرٍّ بالإضافة. «دون»: ظرف منصوب متعلقٌ بمحذوف حال من «مجني»، وهو مضاف. «من»: اسم موصول مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم «كان». «أتقي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «ثلاث»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف. «شخوص»: مضاف إليه مجرور. «كاعبان»: بدل من «ثلاث» مرفوع بالألف لأنه مثني. «ومعصر»: الواو حرف عطف، «معصر»: معطوف على «كاعبان» مرفوع.

وجملة: «كان مجني...» بحسب ما قبلها. وجملة: «كنت أتقي» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أتقي» في محل نصب خبر «كنت».

الشاهد: قوله: «ثلاث شخوص»، والقياس: «ثلاثة شخوص» لأن «شخص» مذكر. ولكن الشاعر راعى المعنى المقصود من «الشخوص» الذي رشحه وقواه ذكر «الكاعبين» و «المعصر».

وقوله [من الطويل]:

١١٣٢ - وَإِنَّ كِلَاباً هُذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ
وجعل منه في شرح الكافية: «وَقَطَعْنَا هُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَّمًا»^(١) قال: فبذكر
«أمم» ترجح حكم التأنيث، لكنه جعل «أسباطاً» في شرح التسهيل بدلاً من «اثنتي عشرة»،
وهو الوجه كما سيأتي.

والثاني كقوله [من الوافر]:

١١٣٣ - ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي]
فإنّ «النفس» كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان.

١١٣٢ - التخریج: البيت للنواح الكلابي في الدرر ١٩٦/٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٨٤؛ وبلا نسبة
في الأشباه والنظائر ١٠٥/٢، ٤٩/٥؛ وأمالي الزجاجي ص ١١٨؛ وخزانة الأدب ٧/٣٩٥؛ والخصائص
٢/٤١٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٢٠؛ والكتاب ٣/٥٦٥؛ ولسان العرب ١/٧٢٢ (كلب)، ١٣/٥٤
(بطن)؛ والمقتضب ٢/١٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٤٩.
اللغة: البطن: القبيلة.

المعنى: إن قبيلة كلاب لهي عشر بطون وأنت أيها الرجل بريء منها جميعاً، بريء من عروبتها
وأصالتها.

الإعراب: «وإن»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «كلاباً»: اسم إن منصوب
بافتحة الظاهرة. «هذه»: الهاء للتنيبه، «ذه»: اسم إشارة مبني في محل نصب بدل من «كلاباً». «عشر»: خبر
مرفوع بالضمّة. «أبطن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وأنت»: «الواو»: حرف عطف، «أنت»: ضمير
متفصل في محل رفع مبتدأ. «بريء»: خبر مرفوع بالضمّة. «من قبائلها»: «من»: حرف جر، «قبائلها»: اسم
مجرور وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر بريء، و«ها»: مضاف إليه. «العشر»: صفة
مجرورة بالكسرة.

وجملة «إن كلاباً عشر أبطن»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنت بريء»: معطوفة على السابقة.

والشاهد فيه: «عشر أبطن» حيث حذف التاء نظراً إلى المعنى لأن البطن بمعنى القبيلة هنا، ولم يقل
«عشرة» كما كان ينبغي بحسب اللفظ.

(١) الأعراف: ١٦٠.

١١٣٣ - التخریج: البيت للحطية في ديوانه ص ٢٧٠؛ والأغاني ٢/١٤٤؛ والإنصاف ٢/٧٧١؛
وخزانة الأدب ٧/٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤؛ والخصائص ٢/٤١٢؛ والكتاب ٣/٥٦٥؛ ولسان العرب
٣/١٦٨ (ذود)، ٦/٢٣٥ (نفس)؛ ولأعرابي أو للحطية أو لغيره في الدرر ٤/٤٠؛ ولأعرابي من أهل البادية
في المقاصد النحوية ٤/٤٨٥؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/١٩٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٧٠؛ ومجالس =

وإن كان صفةً فبموصوفها المنوي، لا بها، نحو: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١)، أي: عشر حسنات، وتقول: «ثَلَاثَةُ رِبْعَاتٍ» إذا قصدت رجلاً، وكذا تقول: «ثَلَاثَةُ دَوَابِّ» إذا قصدت ذكوراً؛ لأن الدابة صفة في الأصل.

الثالث: إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع، أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بحالهما؛ فيُعطى العددُ عكسَ ما يستحقّه ضميرهما؛ فتقول: «ثلاثة من القوم، وأربعة من الغنم» بالتاء؛ لأنك تقول: «قوم كثيرون»، و«غنم كثير»، بالتذكير، و«ثلاث من البط» بترك التاء؛ لأنك تقول: «بطٌ كثيرة»، بالتأنيث، و«ثلاثة من البقر»، أو «ثلاث» لأنّ في «البقر» لغتين: التذكير، والتأنيث، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾^(٢)، وقرئ: «تَشَابَهَتْ». هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى، وإلا فالمراعى هو المعنى، أو يكن نائباً عن جمع مذكّر؛ فالأول نحو: «ثلاث إناث من الغنم»، و«ثلاثة ذكور من البط»؛ ولا أثر للوصف المتأخر، كقولك: «ثلاثة من الغنم إناث»، و«ثلاث من البط ذكور». والثاني نحو: «ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ»، ف«رَجُلَةٍ»: اسم جمع مؤنث، إلا أنه جاء نائباً عن تكسير «رَاجِلٍ» على «أَزْجَالٍ»، فذكر عدده كما كان يفعل بالمتنوّب عنه.

ثعلب ٣٠٤/١؛ وهمع الهوامع ٢٥٣/١، ١٧٠/٢.

شرح المفردات: الذود: القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر. جار: ظلم.

المعنى: يقول: لقد جار عليه الزمان وأفقدته ناقة حلوباً بعد أن كانت ثلاثاً لثلاثة أشخاص.

الإعراب: «ثلاثة»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «نحن ثلاثة»، وقيل: «ثلاثة»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره: «ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون» وهو مضاف. «أنفس»: مضاف إليه مجرور. «وثلاث ذود»: معطوفة على «ثلاثة أنفس» فهي مثلها. «لقد»: واقعة في جواب قسم محذوف، و«قد»: حرف تحقيق. «جار»: فعل ماضٍ. «الزمان»: فاعل مرفوع. «على عيالي»: جار ومجرور متعلقان بـ«جار»، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جرّ بالإضافة.

وجملة: «نحن ثلاثة...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة القسم المحذوفة: «أقسم استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لقد جار الزمان» جواب القسم لا محل لها من الإعراب. الشاهد فيه قوله: «ثلاثة أنفس» حيث أتت العدد ومن حقه أن يذكر لأنّ النفس مؤنثة، والقياس: «ثلاث أنفس»، وقد أُنثت لكثرة إطلاق النفس على الشخص، وهو مذكّر.

(١) الأنعام: ١٦٠.

(٢) البقرة: ٧٠.

الرابع: لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان معلماً؛ فتقول: «ثَلَاثَةُ الطَّلِحَاتِ، وَخَمْسُ الهِنْدَاتِ».

الخامس: إذا كان في المعدود لغتان: التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول: «ثَلَاثُ أَحْوَالٍ، وَثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ» اهـ.

(والمميز اجْرُرِ * جَمْعاً بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) أي مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجروراً؛ فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جُرِّبَ بـ «مِنَ»، نحو: «فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ»^(١)، و«مَرَرْتُ بِثَلَاثَةٍ مِنَ الرَّهْطِ». وقد يجر بإضافة العدد، نحو: «وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ»^(٢) وفي الحديث: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ»، وقوله [من الوافر]:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَيَّ عِيَالِي^(٣)

والصحيح قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَبِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ، وَحَقُّهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ جَمْعاً مَكْسُوراً مِنْ أُنْبِيَةِ الْقَلَّةِ، نَحْوُ: «ثَلَاثَةُ أَعْبِيدٍ، وَثَلَاثُ أُمَّ» وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد، وذلك إن كان مائة، نحو: «ثَلَاثُمِئَةٌ»، و«سَبْعُمِئَةٌ»، وَشَدَّ فِي الضَّرُورَةِ قَوْلَهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

١١٣٤ - ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا [رِدَائِي، وَجَلَّتْ عَنِّي وَجُوهُ الْأَهَاتِمِ]

(١) البقرة: ٢٦٠.

(٢) النمل: ٤٨.

(٣) تقدم بالرقم ١١٢٦.

١١٣٤ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢؛ وخزانة الأدب ٣٧٠/٧ - ٣٧٣؛ وشرح التصريح ٢٧٢/٢؛ ولسان العرب ٣١٧/١٤ (ردى)؛ والمقاصد النحوية ٤٨٠/٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥١٨؛ وشرح المفصل ٢١/٦، ٢٣؛ والمقتضب ١٧٠/٢.

شرح المفردات: الرداء: الثوب. جلَّت: كشفت. الأهاتم: أي بنو الأهتم.

المعنى: يقول: إنه وفي للملوك بثلاثمئة بعير، وكشف عن وجوه بني الأهتم.

الإعراب: «ثلاث»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «مئين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «للملوك»: جار ومجرور متعلقان بـ «وفى». «وفى»: فعل ماضٍ. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ «وفى». «ردائي»: فاعل «وفى» مرفوع، وهو مضاف، والياء في محل جر بالإضافة. «وجلَّت»: الواو حرف عطف، «جلَّت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «عن وجوه»: جار ومجرور متعلقان بـ «جلَّت»، وهو مضاف. «الأهاتم»: مضاف إليه مجرور.

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل:

أحداها: أن يُهمل تكسير الكلمة، نحو: ﴿سَبْعُ سَمَاوَاتٍ﴾^(١)، و «خَمْسُ صَلَوَاتٍ»، و ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾^(٢).

والثانية: أن يجاور ما أهمل تكسيهه، نحو: ﴿سُنْبُلَاتٍ﴾^(٣)، فإنه في التنزيل مجاور لـ ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾^(٤).

والثالثة: أن يقل استعمال غيره، نحو: «ثلاثُ سَعَادَاتٍ»؛ فيجوز لقلّة «سَعَادَتِ»، ويجوز «ثلاثُ سَعَادَتِ» أيضاً، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح، ويتعين في الأولى، لإهمال غيره.

فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيهه لم يضاف إليه إلا قليلاً، نحو: «ثَلَاثَةُ أَحْمَدِينَ»، و«ثلاثُ زَيْنَبَاتٍ»، والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة، نحو: «ثَلَاثَةُ صَالِحِينَ»؛ فالأحسن الإتيان على النعت، ثم النصب على الحال.

ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحدهما: أن يُهمل بناء القلّة، نحو: «ثلاثُ جَوَارٍ، وَأزْبَعَةُ رِجَالٍ، وَخَمْسَةُ دَرَاهِمٍ».

والثانية: أن يكون له قلّة ولكنه شدّ قياساً أو سماعاً؛ فينزل لذلك منزلة المعدوم فالأول نحو: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾^(٥) فإن جمع «قُرُوءٍ» بالفتح على «أقراء» شاذّ، والثاني نحو: «ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ» فإن «أشساعاً» قليل الاستعمال.

* * *

جملة: «ثلاث مئتين...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وفى بها» في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة: «جلّت» معطوفة على جملة «وفى».

الشاهد: قوله: «ثلاث مئتين» حيث جمع «مئة» على «مئتين» وهذا الجمع شاذ والقياس «ثلاث مئة».

(١) البقرة: ٢٩؛ وغيرها.

(٢) يوسف: ٤٣.

(٣) ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خَضَرٍ...﴾ [يوسف: ٤٦].

(٤) يوسف: ٤٦.

(٥) البقرة: ٢٢٨.

٧٢٨- وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضْفَ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُذِفَ

(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضْفَ) نحو: «عندي مائة درهم، ومائتا ثوب، وثلاثمائة دينار، وألف عبد، وألفاً أمة، وثلاثة آلاف فرس» (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُذِفَ) في قراءة حمزة والكسائي «ثلاثمائة سينين»^(١).

تنبيه: شدّ تمييز «المائة» بمفرد منصوب، كقوله [من الوافر]:

١١٣٥- إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتِينَ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

فلا يقاس عليه، وأجاز ابنُ كَيْسَانَ المائة درهماً والألف ديناراً.

* * *

٧٢٩- وَأَحَدَ أَذْكَرَ، وَصِلْتَهُ بِعَشْرَ

٧٣٠- وَقُلْ لَدَى التَّائِبِ إِخْدَى عَشْرَةَ

٧٣١- وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى

(١) الكهف: ٢٥.

١١٣٥- التخريج: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ٢٥٤/١؛ وخزانة الأدب ٣٧٩/٧؛
٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥؛ والدرر ٤١/٤؛ وشرح التصريح ٢٧٣/٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥؛ والكتاب
٢٠٨/١، ١٦٢/٢؛ ولسان العرب ١٤٥/١٥ (فتا)؛ والمقاصد النحوية ٤٨١/٤؛ وهمع الهوامع ١٣٥/١؛
وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢؛ وشرح المفصل ٢١/٦؛ ومجالس نعلب
ص ٢٣٣؛ والمقتضب ١٦٩/٢؛ والمنقوص والممدود ص ١٧.

شرح المفردات: الفتاة: الفتوة.

المعنى: يقول: إذا كبر الإنسان في السن ذهب لذادته وفتوته.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «عاش»: فعل ماضٍ. «الفتى»: فاعل مرفوع. «مئتين»: مفعول فيه منصوب بالياء لأنه مثنى. «عاشاً»: تمييز منصوب. «فقد»: الفاء واقعة في جواب الشرط، «قد»: حرف تحقيق. «ذهب»: فعل ماضٍ. «اللذازة»: فاعل مرفوع. والفتاة: الواو حرف عطف، «الفتاة»: معطوف على اللذازة مرفوع.

وجملة: «إذا عاش» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عاش...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ذهب» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «مئتين عاماً» حيث نصب الاسم بعد «مئتين» للضرورة، وكان الوجه حذف نون «مئتين» وخفض ما بعدها، إلاّ أنّها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه، وينصب ما بعده.

(وَأَحَدٌ أَدُكْرُ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ) مجرداً من التاء (مُرَكَّباً) لهما (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكْرٌ) نحو:
 ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾^(١) وهمزة «أَحَدٍ» مُبَدَّلَةٌ من واو، وقد قيل: «وَحَدَّ عَشَرَ» على الأصل،
 وهو قليل. وقد يقال: «وَاحِدَ عَشَرَ» على أصل العدد (وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ «إِخْدَى عَشْرَةَ»
 امرأة» بإثبات التاء. وقد يقال: «وَاحِدَةَ عَشْرَةَ» (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً) أي: مع
 المؤنث؛ فيقولون «إِخْدَى عَشْرَةَ»، واثنتا عَشْرَةَ» بكسر الشين، وبعضهم يفتحها وهو الأصل،
 إلا أن الأفضح التسكين، وهو لغة الحجاز، وأما في التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكَّن
 عين «عشر» فيقال «أَحَدَ عَشَرَ»، وكذلك أخواته؛ لتوالي الحركات، وبها قرأ أبو جعفر، وقرأ
 هبيرة صاحب حفص ﴿اِثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٢) وفيها جمع بين ساكنين (وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ
 وَإِخْدَى * مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ) في العشرة: من التجريد من التاء مع المذكر، وإثباتها مع
 المؤنث (فَأَفْعَلُ قَصْدًا).

والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله، فتحذف التاء في التذكير وتثبت
 في التائيث.

* * *

٧٣٢ - (وَلِثَلَاثَةٍ وَسَعَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا)
 أي: في الإفراد، وهو ثبوت التاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث.

* * *

٧٣٣ - وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ، وَعَشْرًا إِثْنَيْ، إِذَا اثْنَيْ تَشَا أَوْ ذَكَرَا)
 ٧٣٤ - وَالْبَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعُ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلِفٌ

فتقول «جاءتني اثنتا عشرة امرأة»، واثنتا عشر رجلاً».

(وَالْبَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ) وهو النصب والجرُّ (وَارْفَعُ بِالْأَلِفِ) كما رأيت، وأما الجزء الثاني
 فإنه مبني على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا) أي: سوى «اثنتي عشرة» و «اثني

(١) يوسف: ٤.

(٢) التوبة: ٣٦.

عشر» (ألف) أما العَجْزُ فعِلَّةٌ بناؤه تضمُّنه معنى حرفِ العطف، وأما الصَّدْرُ فعِلَّةٌ بناؤه وقوعُ العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح، ولذلك أعرب صَدْرُ «اثنى عشر» و«اثنى عشرة»؛ لوقوع العجز منهما موقع النون. وما قبل النون محلُّ إعراب، لا محل بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا، بخلاف غيرهما، فيقال: «أحدَ عَشْرَكَ»، ولا يقال: «أثنا عشرك».

تنبيهان: الأول: قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب البَيْف مع «العشرين» وبابه، بل يتعيَّن العطف؛ فتقول: «خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ» ولا يجوز «خَمْسَةٌ عَشْرِينَ»، ولعله للإلباس في نحو: «رَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِينَ رَجُلًا» فإنه يحتمل: خمسة لعشرين رجلاً، وقيل غير ذلك.

الثاني: أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون: «هذه خَمْسَةٌ عَشْرٌ» واستحسنوا ذلك إذا أضيف، نحو: «خَمْسَةٌ عَشْرِكَ».

* * *

٧٣٥ - وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ، كَأَرْبَعِينَ حِينًا

(وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ) وبابه (لِلتَّسْعِينَ * بِوَاحِدٍ) منكرٍ منصوبٍ (كَأَرْبَعِينَ حِينًا)، وخمسين شهراً وَيُقَدَّمُ النيف بحالتيه، أي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث، ثم يذكر العقدُ معطوفاً على النيف، فيقال في المذكر: «ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا»، وفي المؤنث ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾^(١).

* * *

٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

(وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا * مَيِّزَ عِشْرُونَ) وبابه، أي بمفرد منكرٍ منصوبٍ (فَسَوَّيْنَهُمَا) نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا﴾^(٢)، و﴿اثنى عشرة عَيْنًا﴾^(٣)، وأما ﴿وَقَطَعْنَا هُمْ اثنى عشرة أسباطًا﴾^(٤) فـ «أسباطاً»: بدلٌ من «اثنى عشرة»، والتميز محذوف، أي: اثنى عشرة فرقة،

(١) ص: ٢٣.

(٢) يوسف: ٤.

(٣) البقرة: ٦٠؛ والأعراف: ١٦٠.

(٤) الأعراف: ١٦٠.

ولو كان «أسباطاً» تمييزاً لُدَّكَّرَ العددان وأُفرد التمييز؛ لأن السُّبْطَ مذكَّر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر «أماماً» رجَّح حكم التأنيث.

تنيهات: الأول: يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ، نحو: «عِنْدِي أَحَدٌ عَشَرَ دِرْهَمًا ظَاهِرِيًّا، وَعِشْرُونَ دِينَارًا نَاصِرِيًّا». ومراعاة المعنى؛ فتقول: «ظَاهِرِيَّةٌ وَنَاصِرِيَّةٌ»، ومنه قوله [من الكامل]:

١١٣٦ - فِيهَا اثْنَانِ وَأَزْبَعُونَ حَلْوَةً سُوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

الثاني: قد يضاف العددُ إلى مستحقِّ المعدود، فيستغنى عن التمييز، نحو: «هذه عِشْرُو زَيْدٍ»، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المرگبة إلا «أثني عشر»، فيقال: «أَحَدٌ عَشْرَكَ، وَثَلَاثَةٌ عَشْرَكَ» ولا يقال «اثني عشر» لأن «عشر» من «اثني عشر» بمنزلة نون الاثنين كما مر؛ فلا تجامع الإضافة، ولا يقال: «اثناك» لثلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

الثالث: حكم العدد المميِّز بشيئين في التركيب لمذكَّرهما مطلقاً إن وُجد العقل^(١)، نحو: «عِنْدِي خَمْسَةٌ عَشْرَ عَبْدًا وَجَارِيَةً، وَخَمْسَةٌ عَشْرَ جَارِيَةٍ وَعَبْدًا»، وإن فقد فللسابق

١١٣٦ - التخریج: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩٣؛ والحيوان ٤٢٥/٣؛ وخزانة الأدب ٣٩٠/٧؛ والمقاصد النحوية ٤٨٧/٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٥٥/٣، ٢٤/٦.

اللغة والمعنى: الحلوبة: أي المحلوبة؛ ويقال: ناقة حلوب وحلوبة. الخافية: جمعها الخوافي، وهي ريشات إذا ضمَّ الطائر جناحيه خفيت. الأسحم: الأسود.

يقول: في حملتها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، سود كخوافي الغراب الشديد السواد. وقد ذكر سوادها دون سائر الألوان لأنها أعزَّ النوق وأنفسها.

الإعراب: فيها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خير مقدَّم. اثنتان: مبتدأ مؤخر مرفوع بالالف لأنه ملحق بالمشي. وأربعون: الواو: حرف عطف، أربعون: اسم معطوف على «اثنتان» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. حلوبة: تمييز منصوب. سوداً: نعت «حلوبة»، أو حال من العدد «اثنتان وأربعون»، أو حال من «حلوبة». كخافية: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «سوداً»، وهو مضاف. الغراب: مضاف إليه مجرور. الأسحم: نعت «الغراب».

وجملة (فيها اثنتان...) الاسميَّة لا محلَّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استثنائية.

الشاهد فيه قوله: «سوداً» وهو صفة «حلوبة» وفيه دليل على مجيء الوصف على مراعاة المعنى بالعدد

المذكور.

(١) أي: إذا كان مميز العدد عاقلاً، أي من البشر.

بشرط الاتصال، نحو: «عندي خَمْسَةَ عَشَرَ جَمَلًا وَنَاقَةً، وَخَمْسَ عَشْرَةَ نَاقَةً وَجَمَلًا»،
وللمؤنث إن فُصِّلاً، نحو: «عندي سِتُّ عَشْرَةَ ما بين ناقة وجمل، أو ما بين جمل وناقة»
وفي الإضافة لسابقيهما مطلقاً، نحو: «عندي ثمانية أُعْبِدُ آم، وثمانُ آم وأُعْبِدُ».
ولا يضاف عددٌ أقلُّ من ستة إلى مميزين مذكَّر ومؤنث؛ لأنَّ كلاً من المميزين جمع،
وأقلُّ الجمع ثلاثة.

الرابع: لا يجوز فَضْلُ هذا التمييز، وأما قوله [من المتقارب]:

١١٣٧ - عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً
فضرورة.

* * *

٧٣٧ - وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ
(وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ * يَبْقَى الْبِنَاءُ) في الجزئين على حاله، نحو: «أَحَدَ عَشْرَكَ مع
أَحَدَ عَشْرَ زَيْدٍ» بفتح الجزئين، هذا هو الأكثر؛ لأنَّ البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع،
فكذا مع الإضافة، والثاني أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كـ «بعلبك»، حكاه سيبويه عن
بعض العرب، نحو: «أَحَدَ عَشْرِكَ مَعَ أَحَدَ عَشْرِ زَيْدٍ»، وإليه أشار بقوله: (وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ)

١١٣٧ - التخريج: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦؛ وتهذيب اللغة ٢٦٦/١٠؛ وأساس
البلاغة (كامل)؛ وكتاب العين ٣٧٩/٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥٩٨/١١ (كامل)؛ وتاج العروس
(كامل).

اللغة: الحَوْلُ: السنة أو العام. كميلاً: كاملاً.

المعنى: يقول: مع أنه قد مضى على هجرك لي ثلاثون عاماً كاملاً فما زلت أذكرك وأحزنُّ إليك.

الإعراب: على: حرف جر. أني: «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «النون»: اللوقاية، و «الياء»: ضمير
متصل في محل نصب اسم أن. بعد: بعد مفعول فيه ظرف زمان متعلق بمحذوف مرفوع خبر أن. ما:
مصدرية. والمصدر المؤول من (ما) والفعل (مضى) مضاف إليه. قد: حرف تحقيق. مضى: فعل ماضٍ مبني
على الفتح المقدر. ثلاثون: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و «النون»:
عوض عن التثنية في الاسم المفرد. للهجر: جار ومجرور متعلقان بالفعل مضى. حولاً: تمييز منصوب
بالفتحة. كميلاً: صفة منصوبة بالفتحة. والمصدر المؤول من (أن) ومعمولها مجرور بـ «على»، والجار
والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف.

وجملة «مضى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ثلاثون للهجر حولاً» حيث فصل بين التمييز والعدد بالجار والمجرور للضرورة.

واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح، ووَجَّه ذلك بأن الأضافة تردُّ الأشياء إلى أصلها في الإعراب، ومنع في التسهيل القياسَ عليه، وقال في شرحه: لا وَجَّه لاستحسانه؛ لأن المبنِّي قد يضاف، نحو: «كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ»، و﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾^(٢) وفيه مذهب ثالث، وهو: أن يضاف صدره إلى عجزه مُزَالاً بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبي فَعْعَسِ الأسيدي وأبي الهيثم العقيلي «مَا فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ»، وذكر في التسهيل أنه لا يُقَاسُ عليه، خلافاً للفراء.

تنبيهات: الأول: قال في التسهيل: ولا يجوز بإجماع «ثمانية عشرة» إلا في الشعر، يعني بإضافة الأول إلى الثاني، دون إضافة المجموع، كقوله [من الرجز]:

١١٣٨ - كُلفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ
أي: من عامه ذلك، وفي دعواه الإجماع نظر؛ فإن الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطلقاً كما سبق التنبيه عليه.

الثاني: في «ثماني» إذا رَكَّبَ أربع لغات: فَتُحُّ الياء، وسكوئها، وحذفها مع كسر النون وفتحها، ومنه قوله [من الكامل]:

١١٣٩ - وَلَقَدْ شَرِينْتُ ثَمَانِيًّا وَثَمَانِيًّا وَثَمَانِ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

(١) هود: ١.

١١٣٨ - التخريج: الرجز لنفيح بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦؛ والدرر ١٩٧/٦؛ وشرح التصريح ٢٧٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٩/١؛ وخزانة الأدب ٤٣٠/٦، ٤٣٢؛ ولسان العرب ٤٣٨/١٤ (شقا)؛ وهمع الهوامع ١٤٩/٢.

شرح المفردات: كُلفَ في حُمَلٍ في مشقَّة. الشقوة: العسر. العناء: التعب

الإعراب: «كُلفَ»: فعل ماضٍ للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «من عنائه»: جار ومجرور متعلقان بـ «كُلفَ»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «وشقوته»: الواو حرف عطف، «شقوته»: معطوف على «عنائه»، والهاء في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «بنت»: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. «ثمانية»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «عشرة»: مضاف إليه مجرور. «من حجته»: جار ومجرور متعلقان بـ «كُلفَ» وهو مضاف، والهاء ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «ثمانية عشرة» حيث أضاف «ثمانية» إلى «عشرة» دون إضافة المجموع.

١١٣٩ - التخريج: البيت للأعشى في لسان العرب ٨١/١٣ (ثمن)؛ ولم أقع عليه في ديوانه. =

وقد تحذف ياؤها أيضاً في الإفراد، ويجعل إعرابها على النون، كقوله [من الرجز]:

١١٤٠ - لَهَا ثَنَائِيَا أَزْبَعُ حِسَانُ وَأَزْبَعُ فَتَفْرُهَا ثَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض القراء ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾^(١) بضم الراء.

الثالث: قال في شرح الكافية: لـ «بِضْعَةٌ» و «بِضْعٌ» حُكْمٌ «تسعة» و «تسع» في الإفراد والتركيب وعطف «عشرين» وأخواته عليه، نحو: «لَبِثْتُ بِضْعَةَ أَعْوَامٍ، وَبِضْعَ سِنِينَ»، و «عِنْدِي بِضْعَةَ عَشَرَ غَلَامًا، وَبِضْعَ عَشْرَةَ أُمَّةً، وَبِضْعَةَ وَعَشْرُونَ كِتَابًا، وَبِضْعَ وَعَشْرُونَ صَحِيفَةً». ويراد بـ «بضعة» من ثلاثة إلى تسعة، وبـ «بضع» من ثلاث إلى تسع، انتهى.

* * *

٧٣٨ - وَضَعُ مِنْ أَثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا

٧٣٩ - وَأَخْنِمُهُ فِي التَّائِبِثِ بَالْتَا، وَمَتَى دَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

(وَضَعُ مِنْ أَثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ) أَي: فما فوقهما (إِلَى * عَشْرَةٍ) وَضَفًا (كَفَاعِلٍ) أَي عَلَى

= الإعراب: ولقد: «الواو»: بحسب ما قبلها، و «اللام»: للتوكيد موطئة للقسم، و «قد»: حرف تحقيق. شربت: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير في محل رفع فاعل. ثمانيا: مفعول به منصوب. وثمانيا: «الواو»: حرف عطف، و «ثمانيا»: معطوف على «ثمانيا» الأولى. وثمان عشرة: «الواو»: حرف عطف، و «ثمان عشرة»: اسم مبني جزؤه الثاني على الفتح، والأول على السكون أو الفتح المقدرين على الياء المحذوفة، معطوف على «ثمانيا». واثنتين: «الواو»: حرف عطف، و «اثنتين»: معطوف على «ثمانيا» منصوب بالياء لأنه متنى. وأربعا: «الواو»: حرف عطف، «أربعا»: معطوف على «ثمانيا».

وجملة «شربت»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ثمان عشر» حيث حذف «ياء» «ثماني» وهي مركبة.

١١٤٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٦٥/٧؛ وشرح التصريح ٢٧٤/٢؛ ولسان

العرب ١٠٣/٤ (نغر)، ٨١/١٣ (ثمن).

الإعراب: لها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر. ثانيا: مبتدأ مرفوع. أربع: نعت «ثنايا» مرفوع. حسان: نعت «ثنايا» مرفوع. وأربع: «الواو»: حرف عطف، «أربع»: معطوف على «أربع». فثغرها: «الفاء»: استئنافية، «ثغرها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. ثمان: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «لها ثنايا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ثغرها ثمان»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ثمان» حيث حذف ياء «ثماني» رغم إفرادها، جاعلاً إعرابها على النون.

(١) الرحمن: ٢٤.

وزن فاعل (مِنْ فَعَلًا) كـ «صَرَبَ»، نحو: «ثانٍ»، و «ثالثٍ»، و «رابعٍ»، إلى «عاشرٍ»، وأما «واحدٍ» فليس بوصف، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَأَخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى * ذَكَّرَتْ) أي: صفته لمذكر (فَادْكُرْ فَاعِلًا بغيرِ تاء) فتقول في التائيث: ثانية، إلى عاشرة، وفي التذكير: ثانٍ، إلى عاشرٍ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو: «ضاربٍ» و «ضاربةٍ»، وإنما تَبَّه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه.

* * *

٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِيفِ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ (وَإِنْ تَرِدْ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ * تُضِيفِ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ) أي: كما يضاف البعض إلى كلِّه، نحو: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ﴾^(١)، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٢) وتقول: ثانية اثنتين، وثالثة ثلاث، إلى عاشر عشرة، وعاشرة عشر، وإنما لم يُنصَب حينئذٍ لأنه ليس في معنى ما يعمل، ولا مفرعاً عن فعل، فالتزمت إضافته؛ لأن المراد أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحد عشرة، وإحدى عشرٍ، فتضيفه، كما تقول: بعض هذه العِدَّةِ، بالإضافة، هذا مذهب الجمهور. وذهب الأخفش وقُطرب والكسائيّ وثلعب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني، ونصبه إياه، كما يجوز في «ضارب زيد» فيقولون: ثانٍ اثنين، وثالثٌ ثلاثة، وفَصَّل بعضهم فقال: يعمل ثانٍ، ولا يعمل ثالث وما بعده، وإلى هذا ذهب في التسهيل، قال: لأن العرب تقول: «ثَنَيْتُ الرجلين»، إذا كنت الثانيَ منهما، فمن قال: ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُدِرَ؛ لأن له فعلاً، ومن قال ثالث ثلاثة لم يُعذر، لأنه لا فعل له، فهذه ثلاثة أقوال.

تنبيه: قال في الكافية:

وَتُعَلَّبُ أَجَازَ نَحْوِ «رَابِعٍ» أَرْبَعَةً وَمَالَهُ مَّابِعُ

وقال في شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصبُ به، وأجاز ذلك ثعلب وخدَّه، ولا حجة له في ذلك، هذا كلامه، فعمَّ المنع، وقد فصَّل في التسهيل، وخص الجواز بثلعب، وقد

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) المائدة: ٧٣.

نقله فيه عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدّم. اهـ.

* * *

٧٤١- وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

(وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا * فَوْقَ) أي: إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساوياً له (فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا) فإن كان بمعنى المضيّ وجبت إضافته، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله؛ فنقول: «هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ، وَرَابِعٌ ثَلَاثَةٌ» أي «هَذَا» تصيّر الثلاثة أربعة، وتوث الوصف مع المؤنث كما سبق، فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة؛ لأنك تقول: «ثَلَاثُ الرَّجُلَيْنِ» إذا انضمت إليهما فصيرتُم ثلاثة، وكذلك «رَبَعُ الثَّلَاثَةِ» إلى «عَشْرَتُ الثَّلَاثَةِ» ففاعل هنا بمعنى «جَاعِلٍ» وجار مجراه؛ لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل، بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحد ما يضاف إليه؛ فإن الذي هو في معناه لا عمَل له ولا تفرع له على فعل، فالتزمت إضافته كما سبق.

تنبيهات: الأول: الوصف حينئذ ليس مصوغاً من ألفاظ العدد، وإنما هو من التلث والرّبع والعشر على وزن الضرب، مصادر ثلث وربّع وعشر على وزن «ضرب»، ومضارعها على وزن يضرب، إلا ما كان لاه عيناً وهو ربّع وسبّع وتسّع؛ فإنه على وزن شفع يشفع.

الثاني: لا يُستعمل هذا الاستعمال ثانياً؛ فلا يقال: «ثاني واحد» ولا «ثاني واحد»، وأجازه بعضهم، وحكاه عن العرب.

الثالث: أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين، فيقال: «هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَعَشْرِينَ» بالإضافة، و«هذه رابعة ثلاثاً وثلاثين» بالإعمال، و«رابعة ثلاث وثلاثين» بالإضافة، اهـ.

* * *

٧٤٢- وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرْغَبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ

٧٤٣- أَوْ فَاعِلًا بِحَالْتَيْهِ أَضْفِ إِلَى مُرْغَبٍ بِمَا تَتَوَيَّي

٧٤٤- وَشَاعَ الْأَسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ أذْكَرًا

٧٤٥- وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالْتَيْهِ قَبْلَ وَوِ يُعْتَمَدُ

(وإن أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ)

أي: إذا أردت صَوْغَ الوصفِ المذكور من العدد المركب، بمعنى بعض أصله، كثاني اثنين، فجاء بتركيبين صَدُرَ أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وصدُرُ ثانيهما الاسم المشتق منه، وَعَجَزُهُمَا «عشر» في التذكير و«عشرة» في التأنيث؛ فتقول في التذكير: «ثَانِيِ عَشَرَ اثْنِي عَشَرَ»، إلى «تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ»، وفي التأنيث: «ثَانِيَةَ عَشْرَةَ اثْنِي عَشْرَةَ» إلى «تَاسِعَةَ عَشْرَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ»، بأربع كلمات مبنية، وأولُ التركيبيْن مضافٌ إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين، وهذا الاستعمال هو الأصل.

وراءه استعمالان آخران:

الأول منهما: أن يُقْتَصَرَ على صدر الأول؛ فيعرب لعدم التركيب، ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه، وإلى هذا أشار بقوله: (أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ) يعني التذكير والتأنيث (أَصِفِ * إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي) يفي: جوابُ «أَصِفِ»؛ فهو مجزوم أُشْبِعَتْ كسرتَه، والمعنى: أنك إذا فعلت ذلك وَفَى الكلامُ بالمعنى الأول الذي نويته؛ فتقول في التذكير: «ثَانِيِ اثْنِي عَشَرَ» إلى «تَاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ»، وفي التأنيث: «ثَانِيَةَ اثْنِي عَشْرَةَ» إلى «تَاسِعَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ».

والثاني منهما: أن يُقْتَصَرَ على صورة التركيب الأول، بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني، وإليه أشار بقوله: (وَسَاءَ الْأَشْتِغَالِ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ) أي: «ثاني عشر» إلى «تاسع عشر»، وفي التأنيث: «حادية عشرة» إلى «تاسعة عشرة» فتذكر اللفظين مع المذكر وتوثقهما مع المؤنث، وفيه حيثنذ وجهان؛ الأول: أن يعرب الأول ويبنى الثاني، حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي، ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب، ونوى صَدْرَ الثاني فبناه، ولا يُقَاس على هذا الوجه لقلته، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلولى كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه، وهذا مردود بأنه لا دليل حيثنذ على أن هذين الاسمين مُتَنَزَعَانِ من تركيبيْن، بخلاف إذا أعرب الأول. والثاني: أن تعربهما معاً مُقَدَّرًا حذفَ عجز الأول وصدَرَ الثاني؛ لزوال مقتضى البناء فيهما حيثنذ؛ فيُجْرَى الأول على حسب العوامل ويُجَرُّ الثاني بالإضافة، أما إذا اقتصر على التركيب الأول - بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبه العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح - فإنه يتعين بقاء الجزئين على البناء.

تنبيهان: الأول: إنما مثَّل بحادي عشر دون غيره ليتضمَّن التمثيلُ فائدةَ التنبيه على ما التزمه حين صاغوا «أحداً» و«إحدى» على «فاعلٍ» و«فاعلة» من القلب وجعل الفاء بعد اللام، فقالوا: «حادي عشر، وحادية عشرة» والأصلُ واحد وواحدة، فصار: «حادو» و«حادوة»، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، فوزَّنهما «عالف» و«عالفَة»، وأما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم: ﴿وَاحِدَ عَشَرَ﴾^(١)، فشاذُّ نَبَّه به على الأصل المرفوض، قال في شرح الكافية: ولا يستعمل هذا القلبُ في واحدٍ إلا في تنييف، أي مع عشرة أو مع عشرين وأخواته.

الثاني: لم يذكر هنا صَوْغ اسم الفاعل من المركَّب بمعنى «جاعِل»؛ لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعةً من المتقدمين أجازوه قياساً، وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع، وعلى الجواز فتقول: «هذا رابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ»، أو «رابعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ»، ولا يجوز أن تحذف النيف من الثاني مع حذف العقد من الأول للإلباس، ويتعيَّن أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض، قال في أوضح المسالك: بالإجماع، لكن قال المرادي: أجاز بعضُ النحويين «هذا ثانٍ أَحَدَ عَشَرَ، وثالثٌ اثْنَيْ عَشَرَ» بالتونين، وهو مصادم لحكاية الإجماع.

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرْ وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ) من التذكير والتأنيث (قَبْلَ وَآوِ يُعْتَمَدُ) يعني أَنَّ العشرين وبابه إلى التسعين يُعْطَف على اسم الفاعل بحالتيه؛ فتقول: «الحادي والعشرون» إلى «التاسع والتسعين»، و«الحادية والعشرون» إلى «التاسعة والتسعين». ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول: «حادي عشرين» كما تقول: «حادي عشر» إلحاقاً لكل فرع بأصله، فإنه يجوز «أحد عشر» بالتركيب، ولا يجوز «أحد عشرين» بالتركيب كما مرَّ.

تنبيه: لم يذكروا في «العشرين» وبابه اسماً مشتقاً، وقال بعض أهل اللغة «عَشْرَنَ وَثَلْتَنَ» إذا صار له عشرون أو ثلاثون، وكذلك إلى التسعين، واسم الفاعل من هذا مُعْشِرُنٌ وَمُتْسَعِرُنٌ، اهـ.

خاتمة: يُؤرَّخ بالليالي لِسَبْقِهَا؛ فحقّ المؤرِّخ أن يقول في أول الشهر «كُتِبَ لأول ليلةٍ منه، أو لغرّته، أو مهله، أو مُستَهله» ثم يقول «كُتِبَ لليلةٍ خَلَّتْ، ثم لليلتين خلتا، ثم لثلاثِ خَلَوْنَ، إلى عشر»، ثم «لإحدى عشرة خَلَّتْ إلى النصف من كذا، أو منتصفه، أو انتصافه»، وهو أجود من «لخمس عشرة خَلَّتْ، أو بقيت»، ثم «لأربع عشرة بقيت»، إلى تسع عشرة»، ثم «لعشر بقيت»، أو ثمان بقين، إلى ليلة بقيت»، ثم «لآخر ليلة منه، أو سِراره، أو سريره» ثم «لآخر يوم منه، أو سلخه، أو انسلاخه» وقد تخلف النون التاء، وبالعكس، والله أعلم.

كم، وكأين، وكذا

هذه ألفاظ يُكْتَبَى بها عن العَدَد، ولهذا أُرْدِفَ بها باب العدد.

أما «كم» فاسمٌ لعددٍ مُبْهَمِ الجنسِ والمقدار، وهي على قسمين: استفهامية بمعنى أيّ عدد، وخبرية بمعنى عدد كثير، وكلُّ منهما يفتقر إلى تمييز؛ أما الأولى فمميّزها كميّز «عشرين» وأخواته في الأفراد والنصب، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٧٤٦ - (مَيِّزُ فِي الاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيِّزَتْ عِشْرِينَ، كَكَمْ شَخْصاً سَمَا)
٧٤٧ - وَأَجِزَ أَنْ تَجْرَهُ «مِنْ» مُضْمَرَا إِنْ وَّلِيَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرَا

أما الأفراد فلازم مطلقاً، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً، وقَصَل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات، نحو: «كم غلماناً لك» إذا أردت أصنافاً من الغلمان - جاز، وإلاً فلا، وهو مذهب الأخفش.

وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أنه لازم مطلقاً، والثاني: ليس بلازم، بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، وعليه حمَل أكثرهم [من الكامل]:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ [فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي] (١)

(١) تقدم بالرقم ١٥١.

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جرّ، وراجع على الجرّ إن دخل عليها حرف جرّ، وهذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جرّه إلا إذا دخل عليها حرف جرّ، وإلى هذا الإشارة بقوله:

(وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرَفَ جَرٍّ مُظْهِرًا)

فيجوز في «بكم درهم اشتريت» النصب وهو الأرجح، والجرّ أيضاً، وفيه قولان؛ أحدهما: أنه بـ «مِنْ» مضمرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة، والثاني: أنه بالإضافة، وهو مذهب الزجاج.

وأما الثانية - وهي الخبرية - فمميّزها يستعمل تارة كميّز «عشرة» فيكون جمعاً، مجروراً، وتارة كميّز «مائة» فيكون مفرداً مجروراً، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٧٤٨ - (وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةَ أَوْ مِائَةَ: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً)
٧٤٩ - كَكَمْ كَأَيْنَ، وَكَذَا، وَيَنْصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنَ، أَوْ بِهِ صِلَ «مِنْ» تُصِبُ

ومن الأول قوله [من المديد]:

١١٤١ - كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ [وَوَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادُوا]

١١٤١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الدرر ٤/٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٥١١؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٩٥؛ وهمع الهوامع ١/٢٥٤.

اللغة: باد: هلك. السوق: الرعيّة من دون الملك، وكلّ من لم يكن ذا سلطان فهو سوقة وهم سوقة.

المعنى: لقد هلك الكثير من الملوك، وتقوّضت عروشهم، وكذلك الناس غير الملوك تهلك أيضاً، أي أن الحياة اللينة لا تدوم لأحد.

الإعراب: كم: اسم بمعنى كثير في محلّ رفع مبتدأ. ملوك: تميّز (كم) مجرور بالكسرة (لأنه مضاف إلى كم، أو بمن مقدّرة). باد: فعل ماضٍ مبني على الفتح. ملكهم: فاعل مرفوع بالضمّة، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والميم علامة جمع الذكور العقلاء. ونعيم: «الواو»: للعطف، «نعيم»: اسم معطوف على (ملوك) مجرور مثله بالكسرة. سوقة: نعت مجرور بالكسرة. بادوا: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

ومن الثاني قوله [من الطويل]:

١١٤٢ وَكَمْ لَيْلَةٌ قَدْ بِيَتْهَا غَيْرَ آثِمٍ [بِسَاجِيَةِ الْحِجْلَيْنِ رِيَانَةَ الْقَلْبِ]

وقوله [من الكامل]:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةَ فِدْعَاءَ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي^(١)

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً؛ أما النصب ففيل: إن لغة تميم نَصَبُ تَمِيمِ الخيرية إذا كان مفرداً، وقيل: على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كُنَّ يخدمنني فقد نسيتُهُ، وعليهما فكُم مبتدأ خبره «قد حَلَبْتُ»، وأفرد الضمير حَمَلًا على لفظ «كم»، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بـ «لك» وبـ «فدعاء» محذوفة مدلولاً عليها بالمذكورة كما حذف «لك» من صفة «خالة» مدلولاً عليها بـ «لك» الأولى، والخبر «قد حَلَبْتُ»، ولا بُدَّ من تقدير «قد حلبت» أخرى؛ لأن المخبر عنه حيثئذٍ متعدّدٌ لفظاً ومعنى، نظير: «زينب وهند قامت» و «كم» على

وجملة «كم ملوك باد ملكهم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «باد»: في محل رفع خبر (كم). وجملة «بادوا»: في محل رفع خبر لـ (كم) مقدرة واقعة خبر مبتدأ. وجملة «كم نعيم سوقة بادوا»: معطوفة على جملة «كم ملوك باد ملكهم».

والشاهد فيه قوله: «كم ملوك» حيث جاء تمييز (كم) جمعاً مجروراً.

١١٤٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/٤٩٦.

اللغة: الآثم: المذنب. امرأة ساجية: فاترة الطرف، أي ساكنة النظر. الحجلان؛ الخللان أو القيدان. ريانة القلب: قلبها نابض بالحب.

المعنى: كثيراً من الليالي قضيتها بصحبة امرأة هادئة، لا تحرك خلاخيلها، وقلبها نابض بالحب.

الإعراب: وكم: «الواو» بحسب ما قبلها، و «كم»: الخبرية في محل نصب نائب ظرف زمان، وهو مضاف. ليلة: مضاف إليه مجرور. قد: حرف تحقيق. بيَتْها: فعل ماضٍ تامٌّ و «التاء»: ضمير في محل رفع فاعل، و «ها»: ضمير في محل نصب مفعول به. غير: حال منصوب، وهو مضاف. آثم: مضاف إليه مجرور. بساجية: جار ومجرور متعلقان بـ «بتُّ»، وهو مضاف. الحجلين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. ريانة: صفة لـ (ساجية)، وهو مضاف. القلب: مضاف إليه.

وجملة «كم ليلة بيَتْها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد بيَتْها»: في محل جر صفة لـ «ليلة».

الشاهد فيه قوله: «كم ليلة» حيث ورد مميّز «كم» مفرداً مجروراً.

(١) تقدم بالرقم ١٥١.

هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ، والتمييز محذوف، أي: كم وقتٌ أو حلبةٌ.

تنبهات: الأول: أفراد تمييز الخبرية أكثرُ وأفصحُ من جمعه، وليس الجمع بشاذٍ كما زعم بعضهم.

الثاني: الجرُّ هنا بإضافة «كم» على الصحيح؛ إذ لا مانع منها. وقال الفراء: إنه بـ «من» مقدرة، ونقل عن الكوفيين.

الثالث: شَرَطَ جَرَ تمييز «كم» الخبرية الاتصال، فإن فصل نصب، حملاً على الاستفهامية؛ فإن ذلك جائز فيها في السعة، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور، كقوله [من البسيط]:

١١٤٣ - كَمْ دُونَ مِيَّةَ مَوْمَاءَ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخَرِيْتُ دُونَ الْجَلْدِ
وقوله [من الرمل]:

١١٤٤ - كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

١١٤٣ - التخريج: البيت لذي الرمة في المقاصد النحوية ٤/٤٩٦ (وفي الحاشية أنه لمعاوية بن الأصغر والد دريد بن الصَّمَّة)؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٤.
اللغة: مية: اسم محبوبة الشاعر. الموماء: الصحراء. يهال: يخاف. تيممها: قصدها. الخريت: الدليل الماهر. ذو الجلد: القوي.

الإعراب: كم: الخبرية في محل رفع مبتدأ. دون: ظرف مكان متعلق بخبر المبتدأ، وهو مضاف. مية: مضاف إليه. موماء: مضاف إليه «كم» مجرور. يهال: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. لها: جار ومجرور متعلقان بـ «يهال». إذا: ظرف زمان متعلق بـ «يهال». تيممها: فعل ماضٍ، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به. الخريت: فاعل مرفوع. ذو: نعت «الخرية» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. الجلد: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كم دون مية»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يهال لها»: في محل جر نعت «موماء». وجملة «تيممها»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «كم دون مية موماء» حيث فصل بين «كم» ومميّزها المجرور بفواصل هو «دون مية»، فالواجب هنا النصب.

١١٤٤ - التخريج: البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٦/٤٧١؛ والدرر ٤/٤٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٩٣؛ ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/١٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/٢٠٤؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٣٠؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٤/١٣٢؛ والكتاب ٢/١٦٧؛ والمقتضب ٣/٦١؛ والمقرب ١/٣١٣؛ وهمع الهوامع ١/٢٥٥، ١٥٦/٢.

وقوله [من الكامل]:

١١٤٥ - كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعٍ
والصحيح اختصاصه بالشعر، ومثله فُضِّلُ تمييز العدد المركب وشبهه، وقد مرَّ،
وزهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار. وقيل: إن كان الفصل بناقص، نحو: «كم اليوم
جائع أتاني»، و «كم بك مأخوذ جاني» جاز، وإن كان بتأم لا يجوز، وهو مذهب يونس،

= اللغة: المقرف: النذل اللثيم الأب. وضعه: جعله وضعاً منحطاً.

المعنى: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللثيم، والبخل يحط من منزلة السيد الشريف.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محل رفع مبتدأ. «بجود»: جار ومجرور متعلقان بـ (نال).
«مقرف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر
تقديره (هو). «العلا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف. «وكريم»: «الواو»: للعطف،
«كريم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله. «بخله»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في
محل جرٍّ بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق «وضعه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الهاء»: ضمير متصل في
محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «كم مقرف نال العلا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نال العلا»: في محل رفع خبر لـ (كم)
الخبرية. وجملة «بخله قد وضعه»: في محل جرٍّ صفة لـ «كريم». وجملة «قد وضعه»: في محل رفع خبر
لـ (بخله).

والشاهد فيه قوله: «كم بجود مقرف» حيث فصل بين «كم» ومميّزها المجرور بفاصل وهو «بجود»،
فالواجب هنا النصب.

١١٤٥ - التخريج: البيت للفردق في خزانة الأدب ٤٧٦/٦؛ وشرح المفصل ٤/١٣٢؛ والكتاب
١٦٨/٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٩٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٤٦٩؛ وشرح المفصل ٤/١٣٠؛
واللمع ص ٢٢٩؛ والمقتضب ٣/٦٢.

اللغة: الدسيعة: العظيمة، أو الجفنة. نفاع: صيغة مبالغة من النفع.

المعنى: كثر هم السادة في بني بكر بن سعد، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محل رفع مبتدأ. «في بني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع
المذكر السالم، متعلقان بخبر (كم) المحذوف. «بكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بن»: صفة (بكر)
مجرورة بالكسرة. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة (مميّز كم).
«ضخم»: صفة مجرورة بالكسرة. «الدسيعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ماجد»: صفة مجرورة
بالكسرة نفاع: صفة مجرورة بالكسرة.

فإن كان الفصل بجمله، كقوله [من البسيط]:

١١٤٦ - كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ [إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ]

أو بظرف وجازٍ ومجرور معاً، كقوله [من المتقارب]:

١١٤٧ - تَوَهُّمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُخْدَوِّباً غَارَهَا

= والشاهد فيه قوله: «كم في بني بكر بن سعد سيّد» حيث فصل بين «كم» الخبرية وبين مميّزها «سيّد» بالجار والمجرور «في بني بكر بن سعد».

١١٤٦ - التخرّيج: البيت للقمامي في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٦/٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣؛ والدرر ٤/٤٩٩؛ وشرح المفصل ٤/١٣١؛ والكتاب ٢/١٦٥؛ واللمع ص ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٩٨، ٤/٤٩٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٦/٤٦٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ والمقتضب ٣/٦٠؛ وهمع الهوامع ١/٢٥٥.

اللغة: على عدم: على فقر وحاجة. الإقتار: الفقر. أحتمل: ارتحل طلباً رزقاً.

المعنى: كثيراً ما أفضلوا علي عندما كنت محتاجاً، حتى أكاد لا ارتحل طلباً للرزق من شدة فقري وحاجتي.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «نالي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «منهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نالي». «فضلاً»: تمييز منصوب بالفتحة. «على عدم»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نالي». «إذ»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بـ«نال». «لا»: حرف نفي. «أكاد»: فعل مضارع ناقص، و«اسمها»: ضمير مستتر تقديره (أنا). «من الإقتار»: جار ومجرور متعلّقان بـ(أحتمل). «أحتمل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا).

وجملة «كم نالي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نالي»: في محلّ رفع خبر لـ(كم). وجملة «لا أكاد أحتمل»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «أحتمل»: في محلّ نصب خبر (أكاد).

والشاهد فيه قوله: «كم نالي منهم فضلاً» حيث فصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزها (فضلاً) بالفعل (نالي منهم)، فنصبه وجوباً في رأي البصريين.

١١٤٧ - التخرّيج: البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المفصل ٤/١٣١؛ والكتاب ٢/١٦٥؛ وليس في ديوانه؛ وللأعشى في المحتسب ١/١٣٨؛ وليس في ديوانه؛ ولزهير أو لكعب أو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٧؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ وشرح المفصل ٤/١٢٩؛ ولسان العرب ٥/٣٥ (غور).

اللغة: توّم: تقصد. سنان: اسم الحصن الرّومي الذي قصده. الغار: كلّ ما اطمان من الأرض.

شرح الأشموني ج ٣/٢٢م

تعيّن النصب، قاله المصنّف، وهو مذهب سيويه.

الرابع: الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور، ويفترقان في ثمانية أمور:

فيتفقان في أنهما اسمان ودليله واضح، وأنهما مَبْنِيَان، وأن بناءهما على السكون، وقد سبق ذلك في أول الكتاب، وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما، وأنهما يجوز حذف مميزها إذا دلّ عليه دليل، خلافاً لمن منع حذف تميز الخبرية، وأنهما يَلْزَمَان الصَّدْر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب، فـ «كَمْ» بقسميها إن تقدّم عليها حرفُ جر أو مضاف فهي مجرورة، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يَلْهَها فعلٌ أو وليها وهو لازم أو رافعٌ ضميرها أو سببها فهي مبتدأ، وإن وليها فعلٌ متعدُّ ولم يأخذ مفعولهُ فهي مفعوله، وإن أخذه فهي مبتدأ إلا أن يكون ضميراً يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال.

يفترقان في أن تمييز الاستفهامية أضلهُ النصبُ وتمييز الخبرية أضلهُ الجرُّ، وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً، وفي أن الفُضْل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السَّعة، ولا يُفْصَل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة على ما مرَّ، وفي أن الاستفهامية لا تدلُّ على تكثير، والخبرية للتكثير، خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف، وفي أن الخبرية تختصّ بالماضي كـ «رُبَّ»؛ فلا يجوز «كم غلمان لي سأملكهم» كما لا يجوز «رُبَّ غلمانٍ سأملكهم» ويجوز «كم عبداً سأشتريه»؟، وفي أن الكلام مع الخبرية

= المعنى: إن ناقتي تقصد حصن سنان رغم ما يفصلها عنه من مسافات من الأرض المحدودة المختلفة التضاريس.

الإعراب: «تؤمُّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). «سناناً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وكم»: «الواو»: واو الحال، «كم»: اسم كناية في محل رفع مبتدأ. «دونه»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف خبر «كم»، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «من الأرض»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كم». «محدودياً»: تمييز منصوب بالفتحة. «غارها»: فاعل لاسم الفاعل (محدودب) مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «تؤم سناناً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وكم محدودب غارها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كم دونه من الأرض محدودياً» حيث فصل بين (كم) و (محدودياً) بالظرف والجار والمجرور، فوجب نصبه وامتنع الجر في رأي البصريين.

محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية، وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جواباً بخلافه مع الاستفهامية، وفي أن الاسم المُبدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية؛ فيقال في الخبرية «كم عبيد لي، خمسون بل ستون»، وفي الاستفهامية «كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟» اهـ.

(كَكَم) يعني هذه، أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مُبَهَم الجنس والمقدار (كأين وكذا، وَيَنْصَب * تَمِييز ذَيْن، أَوْ بِهِ صِلٌ مِنْ نَصَبٍ) بخلاف تمييز «كم» الخبرية؛ فتقول: «كأين رجلاً رأيت»، ومنه قوله [من الطويل]:

١١٤٨ - وَكَأَيْنَ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيمًا، وَلَا تَذُرُونَ مَا مَنَّ مُنْعَمٌ وَقوله [من الخفيف]:

١١٤٩ - اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ، فَكَأَيْنَ أَلْمَأْ حُمَّ يُنْسِرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

١١٤٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٥١/٤؛ وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢؛ وهمع الهوامع ٢٥٥/١.

اللغة: المنة: الإينام والإحسان؛ مَنْ عَلَيْهِ يَمُنُّ: أحسن وأنعم.

المعنى: كثيراً ما كان لنا فضل وإحسان قَدَمناه لكم منذ القديم، ولكنكم لا تعرفون معنى أن يحسن إليكم، فأنتم جاحدون.

الإعراب: وكأين: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كأين»: اسم بمعنى كثير في محل رفع مبتدأ. لنا: جار ومجرور متعلقان بخبر (كأين) المحذوف. فضلاً: تمييز (كأين) منصوب بالفتحة. عليكم: جار ومجرور متعلقان بـ (فضلاً). ومنة: «الواو»: للعطف، «منة»: معطوف على (فضلاً) منصوب مثله بالفتحة. قديماً: صفة لمفعول فيه ظرف زمان محذوف منصوبة بالفتحة. ولا: «الواو»: حالية، «لا»: نافية. تدرون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. ما: مصدرية. من: فعل ماضٍ مبني على الفتح. منعم: فاعل (من) مرفوع بالضم، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (من) مفعول به للفعل (تدرون).

وجملة «وكأين لنا»: ابتدائية لا محل لها، أو بحسب ما قبلها. وجملة «ولا تدرون»: حالية محلها النصب. وجملة «من منعم»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «كأين لنا فضلاً» حيث جاء تمييز (كأين) منصوباً، وجاءت (كأين) مخففة عن (كأين).

١١٤٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٥١/٤؛ وشرح التصريح ٢٨١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٩٥/٤؛ وهمع الهوامع ٢٥٥/١؛ ومغني اللبيب ١٨٦/١.

شرح المفردات: اطرد: أبعد نفسك. اليأس: القنوط. حم: قدر.

وتقول: «كأين من رجل لقيت»، ومنه: «وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير»^(١)،
«وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها»^(٢)، وتقول: «رأيت كذا رجلاً».

تنبيهات: الأول: توافق كل واحدة من «كأين» و «كذا» «كم» في أمور، وتخالفها في أمور:

أما «كأين» فإنها توافق «كم» في خمسة أمور، وتخالفها في خمسة؛ فتوافقها في الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكرير تارة - وهو الغالب - والاستفهام أخرى، وهو نادر، ولم يشبهه إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف، واستدل له بقول أبي بن كعب لابن مسعود «كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟»، فقال: ثلاثاً وسبعين.

وتخالفها في أنها مركبة و «كم» بسيطة على الصحيح، وتركيبها من كاف التشبيه و «أي» المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رُسم في المصحف نوناً، ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف، وفي أن مميّزها مجرور بـ «من» غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويردّه ما سبق، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور أجاز «بكأين تبع هذا الثوب»؟ وفي أن مميّزها لا يقع إلا مفرداً.

وأما «كذا» فتوافق «كم» في أربعة أمور، وتخالفها في أربعة؛ فتوافقها في البناء،

= المعنى: يقول: لا تستسلم للباس، وكن متفانلاً متدرعاً بالأمل والرجاء، فكم من إنسان تبدلت أيامه من العسر إلى اليسر.

الإعراب: «اطرد»: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «اللباس»: مفعول به منصوب. «بالرجاء»: جار ومجرور متعلقان بـ «اطرد». «فكائن»: الفاء حرف استئناف، «كائن»: اسم مبني في محل رفع مبتدأ. «ألمأ»: تمييز منصوب. «حم»: فعل ماضٍ للمجهول. «يسره»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جرّ بالإضافة. «بعد»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «حم»، وهو مضاف. «عسر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «اطرد» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «كائن حم...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حم...» في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: مجيء مميّز «كائن» منصوباً.

والإبهام، والافتقار إلى المميز، وإفادة التكثير. وتخالفها في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه و«ذا» الإشارية، وأنها لا تلزم التصدير؛ فتقول: «قبضت كذا وكذا درهماً»؛ وأنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله [من الطويل]:

١١٥٠ - عِدِ النَّفْسِ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِه نِسِي الْجَهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا «كذا درهماً» ولا «كذا كذا درهماً» بدون عطف، وذكر الناظم أن ذلك مسموع، ولكنه قليل، وعبارة التسهيل: وَقَلَّ وُرُودُ كَذَا مَفْرَدًا وَمَكْرَرًا بلا واو، وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جَرُّه بـ «من» اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال «كذا ثوب» و«كذا أثواب» قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزمه بقوله: «عندي كذا دِرْهَمٌ» مائة، ويقول: «كذا دراهم» ثلاثة، ويقول «كذا كذا درهماً» أَحَدٌ عَشَرَ، ويقول: «كذا درهماً» عشرون، ويقول: «كذا وكذا درهماً» أَحَدٌ وَعَشْرُونَ، حملاً على المحقق من نظائره من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي بالإضافة المبرِّدُ والأخفَشُ وابنُ

١١٥٠ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨١/٧؛ والدرر ٥٤/٤؛ وشرح شواهد المغني ٥١٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٩٧/٤؛ وهمع الهوامع ٢٥٦/١.

اللغة: عد النفس: أمّ لها. التعمى: ضد يؤسى. الجهد: المشقة والتعب.

المعنى: إن أصابك الشر والفقر، فأمل نفسك خيراً، واذكر لطف الله - جلّ وعزّ - بك ورحمته لك، تنسّ التعب والمشقة وما أنت فيه.

الإعراب: عد: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسرة منعاً لالتقاء الساكنين، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). النفس: مفعول به منصوب بالفتحة. نعمى: مفعول به ثان منصوب بفتحة مقدرة على الألف. بعد: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بصفة لـ (نعمى). بؤسك: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف، و«الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. ذاكراً: حال منصوبة بالفتحة. كذا: اسم مبني على السكون في محلّ نصب مفعول به لاسم الفاعل (ذاكراً)، و«الواو»: للعطف، و«كذا»: اسم معطوف على الأوّل في محلّ نصب مثله. لطفاً: تمييز لـ (كذا) منصوب بالفتحة. به: جار ومجرور متعلقان بـ (نسي). نسي: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على الياء. الجهد: نائب فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «عد النفس»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نسي الجهد»: في محلّ نصب صفة لـ (لطفاً).

والشاهد فيه قوله: «ذاكراً كذا وكذا لطفاً» حيث جاءت (كذا) اسماً مركباً مكثراً بها عن العدد، وجاء تمييزها (لطفاً) منصوباً، كما جاءت مكررة.

كيسان والسيرافي وابن عصفور، وهم ابن السيد؛ فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازته المبرد ومن ذكر معه، وعبارة التسهيل: زكّني بعضهم بالمفرد المميّز بجمع عن «ثلاثة» وبابه، وبالمفرد المميّز بمفرد عن «مائة» وبابه، وبالمكرّر دون عطف عن «أحد عشر» وبابه، وبالمكرّر مع عطف عن «أحد وعشرين» وبابه.

الثاني: قد بان لك أن قوله: «أو به صل من تصب» راجع إلى تمييز «كأين» دون «كذا»؛ فلو قال:

كَكَمَ كَأَيْنٌ وَكَذَا، وَنَصَبَا وَقِيلَ كَأَيْنٌ بَعْدَهُ مِنْ وَجَبَا

لكان أحسن من أوجه؛ أحدها: التنصيص على الخلف السابق، ثانيها: التنبية على اختصاص «كأين» بـ «من» دون «كذا»، ثالثها: إفهام أن وجود «من» بعد «كأين» أكثر من عدمها؛ لجريان خلف في وجوبها، رابعها: إفادة أن «كائن» لغة في «كأين»، وفيها خمس لغات، أفصحها «كأين»، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير، ويلها «كائن» على وزن «كاعن»، وبها قرأ ابن كثير، وهي أكثر في الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هي الأصل، ومنه البيتان السابقان، وقوله [من الوافر]:

١١٥١ - وَكَأَيْنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِي يِرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

١١٥١ - التخريج: البيت لجريز في خزانة الأدب ٣٩٧/٥، ٤٠١؛ والدرر ٢٢٤/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥؛ ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٥٣/٤، ١٣٩/٥؛ ووصف المباني ص ١٣٠؛ وشرح المفصل ١١٠/٣، ١٣٥/٤؛ وجمع الهوامع ٦٨/١، ٢٥٦، ٧٦/٢.

اللغة: الأباطح: ج أبطح، هو السيل كثير الرمل والحصى مائله.

المعنى: كم رجل على هذه الأرض يرى في مصابي مصاباً له، فالذين يعرفوني كثير.

الإعراب: وكائن: «الواو»: حسب ما قبلها، «كائن»: اسم تكثير بمعنى «كم» مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. بالأباطح: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. من صديق: «من»: حرف جر زائد، «صديق»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز لـ «كائن». يراني: فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. لو: حرف امتناع لامتناع. أصبت: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. هو: ضمير منفصل لا محل له من الإعراب. المصابا: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «وكائن بالأباطح.. يراني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يراني»: في محل رفع خبر. وجملة =

والثالثة: كَأَيْنَ مِثْلَ كَعَيْنَ، وَبِهَا قَرَأَ الْأَعْمَشُ وَابْنُ مَحِيصَنٍ، وَالرَّابِعَةُ: كَيِّنَ بوزن كَيِّنَ، وَالخامسة: «كَأَنَّ» عَلَى وزن «كَعَنَّ»، وَسَبَبُ تَلَعُّبِهِمْ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ.

الثالث: تأتي «كذا» هذه - أعني المركبة - كناية عن غير العدد، وهو الحديث، مفردة ومعطوفة، ويكتفى بها عن المعرفة والنكرة، ومنه الحديث «يَقَالُ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا» وتكون «كذا» أيضاً كلمتين على أصلهما - وهما كاف التشبيه و «ذا» الإشارية - نحو: «رَأَيْتَ زَيْدًا فَاضِلًا وَعَمْرًا كَذَا»، ومنه قوله [من مجزوء الوافر]:

١١٥٢ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانَ كَذَا فَلا طَرْبٌ وَلَا أَنْسُ

وتدخل عليها ها التنبيه، نحو: ﴿أَهْكَذَا عَرَّشُكَ﴾^(١).

خاتمة: يُكْتَفَى عَنِ الْحَدِيثِ أَيْضاً بِ «كَيْتَ وَكَيْتَ»، و «ذَيْتَ وَذَيْتَ»، بفتح التاء وكسرها، والفتح أشهر، وهما مخففتان من «كَيْتَ»، و «ذَيْتَ»، وقالوا على الأصل: «كان من الأمر كَيْتَ وَكَيْتَ وَذَيْتَ وَذَيْتَ»، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح، ولا يقال: «كان من الأمر كيت»، بل لا بد من تكرزها، وكذلك «ذيت»؛ لأنها كناية عن الحديث، والتكرير مشعرٌ بالطول.

«لو أصبت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أصبت»: فعل شرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وكائن بالأباطح» حيث استخدم الشاعر «كائن» دون «كأين»، وهذا من الكثير.

١١٥٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في شواهد المغني ٥١٤/٢.

اللغة: أسلمني: تركني دون حماية، خذلني ولم ينصرتني.

المعنى: لقد خذلني الزمان، وأبقاني كما ترون بلا طرب ولا رفيق أنيس.

الإعراب: وأسلمني: «الواو»: بحسب ما قبلها، «أسلم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. الزمان: فاعل مرفوع بالضمّة. كذا: كناية منصوبة المحل على الحالية، والمعنى أسلمني الزمان وحيداً، أو منفرداً، ويمكن أن تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق للفعل (أسلمني) و (ذا) اسم إشارة في محل جر بالإضافة. فلا: «الفاء»: للاستئناف، «لا»: نافية. طرب: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف، بتقدير (فلا طرب موجود). ولا: «الواو»: للعطف، «لا»: نافية. أنس: معطوف على (طرب) مرفوع مثله بالضمّة.

وجملة «أسلمني»: بحسب ما قبلها. وجملة «فلا طرب»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أسلمني الزمان كذا» حيث جاءت «كذا» مركبة من (كاف) الجر والتشبيه،

و (ذا) الإشارية.

(١) النمل: ٤٢.

الحكاية

هذا الباب للحكاية بـ «أَيِّ»، وبـ «مَنْ»، والعلم بعد «مَنْ».

* * *

- ٧٥٠- إِحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا: فِي الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلُ
 ٧٥١- وَوَقْفًا أَحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ
 ٧٥٢- وَقُلْ: «مَنْانٍ، وَمَنْينٍ» بَعْدَ «لِي
 ٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَنْتِ بِنْتُ»: «مَنْة»
 ٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصَلِ الثَّاءُ وَالْأَلِفُ
 ٧٥٥- وَقُلْ: «مُنُونٌ، وَمَنْينٌ» مُسْكِنًا
 ٧٥٦- وَإِنْ تَصِلُ فَلْفِظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ
 (أَحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ
 عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ)

أي يُحكى بـ «أَيِّ» وصلًا ووقفًا ما لمنكور مذكور مسؤول عنه بها، من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما؛ فيقال لمن قال: «رأيت رجلاً وامرأة وغلّامين وجاريتين وبنين وبناتٍ»: أيًا، وأيئةً، وأيئين، وأيئتين، وأيئين، وأيئات، هذا في الوقف، وكذا في الوصل؛ فيقال: أيًا يا هذا، وأيئةً يا هذا، إلى آخرها.

واعلم أنه لا يُحكى بها جمعٌ تصحيح إلا إذا كان موجوداً في المسؤول عنه أو صالحاً لأن يوصف به، نحو: «رجال»؛ فإنه يوصف بجمع التصحيح، فيقال: رجالٌ مُسْلِمُونَ، هذه اللغة الفصحى.

وفي لغة أخرى يُحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا يشئ ولا يجمع، فيقال «أيا» أو «أيا يا هذا» لمن قال: «رأيت رجلاً أو رجلين أو رجالاً»، و «أية» أو «أية يا هذا» لمن قال: «رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء».

(وَوَقْفًا أَحَكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعِنَ)

فتقول لمن قال: «قَامَ رَجُلٌ»: مَنْو، ولمن قال «رأيت رجلاً»: مَنْأ، ولمن قال: «مررت برجل»: مَنِي، هذا في المفرد المذكر (وَقُلْ) في المثنى المذكر (مَنَانٍ وَمَنَيْنِ بَعْدَ) قول القائل (لِي * إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ) و «ضرب حُرَّانِ عَبْدَيْنِ»، ف «منان»: لحكاية المرفوع، و «مَنَيْنِ»: لحكاية المجرور والمنصوب. (وَسَكَنَ) آخرهما (تَعْدِلِ)، وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ: مَنَّة) بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال: «مَنْتُ» بإسكان النون وسلامة التاء، وَقُلْ في المثنى المؤنث لمن قال: «لي زوجتان مع أُمَّتَيْنِ»، أو «ضَرَبْتُ حُرَّتَانِ رَقِيقَتَيْنِ»: مَنَّتَانِ وَمَنَّتَيْنِ، ف «منتان»: لحكاية المرفوع، و «مَنْتَيْنِ»: لحكاية المجرور والمنصوب. (وَالنُّونُ قَبْلَ تَا المَثْنَى مُسَكَّنَةٌ * وَالْفَتْحُ فِيهَا نَزْرٌ) أي: قليل، وإنما كان الفتح أشهر في المفرد، والإسكان أشهر في التثنية؛ لأن التاء في «مَنْتُ» متطرفة، وهي ساكنة للوقف، فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك «مَنْتَانُ»، (وَصَلِ النَّا وَالْأَلْفُ * بِمَنْ) في حكاية جمع المؤنث السالم؛ فقل (بِإثْرِ) قول القائل (ذَا بِنْتُوهَ كَلِفُ): مَنَاتُ، بإسكان التاء (وَقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم (مَنْوَنَ وَمَنَيْنِ مُسَكَّنَاتَا) أَخْرَهْمَا (إِنْ قِيلَ: جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا) أو «ضرب قومٌ قوماً»، ف «منون»: للمرفوع، و «مَنَيْنِ»: للمجرور والمنصوب.

تنبيه: في الحكاية بـ «مَنْ» لغتان؛ إحداهما - وهي الفُضْحَى - أن يُحكى بها ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدّم، ولم يذكر المصنف غيرها. والأخرى: أن يُحكى بها إعرابُ المسؤول عنه فقط، فيقال لمن قال: «قام رجلٌ أو رجلان أو رجال، أو امرأة أو امرأتان أو نساء»: مَنْو، وفي النصب: مَنْأ، وفي الجر: مَنِي.

(وَأَنْ تَصِلَ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ) فتقول: «مَنْ يا فتى؟» في الأحوال كلها، هذا هو الصحيح، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلأ؛ فتقول: «مَنْو يا فتى» وتشير إلى حركة في «منت» ولا تنوّن، وتكسر نونَ المثنى، وتفتح نونَ الجمع، وتنوّن «مناتٍ» ضمّاً وكسراً، وهو

مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحَمَلَ عليه قول الشاعر [من الوافر]:

١١٥٣ - أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنْونَ أَنْتُمْ؟

وهذا شاذٌّ عند سيويه والجمهور من وجهين؛ أحدهما: إثباتُ العلامةِ وَضْلاً، والآخَرُ: تحريكُ النونِ، وقال ابن المصنف: والآخِرُ أَنَّهُ حَكَى مقدراً غيرَ مذكور، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله: (وَنَادِرٌ مَنْونَ فِي نَظْمِ عُرْفٍ) وهو لتأبط شراً، ويقال:

١١٥٣ - التخريج: البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/٤٨٢، ٦/١٩٧؛ وخزانة الأدب ٦/١٦٧، ١٦٨، ١٧٠؛ والدرر ٦/٢٤٦؛ ولسان العرب ٣/١٤٩ (حسد)، ١٣/٤٢٠ (منن)؛ ونوادير أبي زيد ص ١٢٣؛ ولسمير الضَّبِّي في شرح أبيات سيويه ٢/١٨٣؛ ولشمر أو لتأبط شراً في شرح التصريح ٢/٢٨٣؛ وشرح المفصل ٤/١٦؛ ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/٤٩٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٦٢؛ وجواهر الأدب ص ١٠٧؛ والحيوان ١/٣٢٨؛ والخصائص ١/١٢٨؛ والدرر ٦/٣١٠؛ ورسف المباني ص ٤٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٦١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥؛ والكتاب ٢/٤١١؛ ولسان العرب ٦/١٢ (أنس)، ١٤/٣٧٨ (سرا)؛ والمقتضب ٢/٣٠٧؛ والمقرب ١/٣٠٠؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٧، ٢١١.

شرح المفردات: أتوا ناري: أي قصدوا النار التي أوقدتها لهداية الضالِّين. منون أنتم: أي: من أنتم. عموا ظلاماً: أنعموا ظلاماً.

المعنى: يقول: قصدوا النار التي أقدتها لهداية الضالِّين فقلت لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن «جن». فقلت لهم أنعموا ظلاماً.

الإعراب: «أتوا»: فعل ماضٍ، والواو ضمير في محلِّ رفع فاعل، والألف فارقة. «ناري»: مفعول به منصوب، والياء ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «فقلت»: الفاء حرف عطف، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلِّ رفع فاعل. «منون»: اسم استفهام مبنيّ في محلِّ رفع مبتدأ، أو خير مقدم. «أنتم»: ضمير منفصل في محلِّ رفع خبر المبتدأ، أو مبتدأ مؤخر. «فقالوا»: الفاء حرف عطف، «قالوا»: فعل ماضٍ، والواو ضمير في محلِّ رفع فاعل، والألف فارقة. «الجن»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «نحن». «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلِّ رفع فاعل. «عموا»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والواو ضمير متصل في محلِّ رفع فاعل. «ظلاماً»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «عم».

وجملة: «أتوا» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت لهم» معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «منون أنتم» في محلِّ نصب مفعول به. وجملة: «قالوا» معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نحن الجن» في محلِّ نصب مفعول به. وجملة: «قلت» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «عموا» في محلِّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «منون أنتم» حيث يريد: «من أنتم»، فالحق الواو والنون بـ «من» في الوصل. وهذا لا يجوز إلّا في الوقف، وحرك النون التي تكون ساكنة.

لشمر الغساني، وتمامه:

فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا^(١)

ويروى «عموا صباحاً» ويغلط المنشد على إحدى الروایتين بالرواية الأخرى، وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشد «صباحاً»، وليس الأمر كما يظن، بل كلُّ واحدة من الروایتين صحيحة؛ فهو على رواية «عموا ظلاماً» من أبيات رواها ابنُ دُرَيْدٍ عن أبي حاتم السَّخْتِيَّانِي عن أبي زيد الأنصاري أولها:

وَنَارٍ قَدْ حَضَّاتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامًا

وهي مشهورة، وعلى رواية «عموا صباحاً» من أبيات مُعْرُوةٍ إلى خديج بن سنان الغساني أولها:

أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنْونَ أَنتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عَمُوا صَبَاحًا
نَزَلْتُ بِشُعْبِ وَاوِي الْجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَا

قيل: وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب.

* * *

٧٥٧ - (وَالْعَلَمَ أَحْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ» إِنَّ عَرِيثَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَقْتَرَنُ)

فتقول لمن قال جاء زيد: مَنْ زَيْدٌ؟ ورأيت زيداً: مَنْ زَيْدٌ؟ ومرزت بزيد: مَنْ زَيْدٌ؟ وهذه لغة الحجازيين. وأما غيرهم فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد «مَنْ» مرفوعاً مطلقاً؛ لأنه مبتدأ خبره «مَنْ»، أو خبر مبتدأه «مَنْ»، فإن اقترنت بعاطف، نحو: «وَمَنْ زَيْدٌ» تعين الرفع عند جميع العرب.

تنبيهات: الأول: يشترط لحكاية العلم بـ «مَنْ» أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقناً؛ فلا يقال: «مَنْ الفَرَزْدَقِ» بالجر، لمن قال: سمعت شعر الفرزدق؛ لأن هذا الاسم يُقَنَّ انتفاءً الاشتراك فيه.

الثاني: شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره، وفيه خلاف منعه يونس وجوزة غيره، واستحسنه سيبويه، فيقال لمن قال: «رأيت زيداً وأباه»: مَنْ زَيْدٌ

وأبأه؟ ومن قال: «رأيتُ أخا زيد وعمراً»: مَنْ أخا زيد وعمراً؟

الثالث: أجاز يونسُ حكايةَ سائر المعارف قياساً على العَلَم، والصحيح المنع.

الرابع: لا يحكى العلم موصوفاً بغير «ابن» مضاف إلى علم؛ فلا يقال: «مَنْ زيداً العاقل»، ولا «مَنْ زيداً ابن الأمير»، لمن قال: «رأيتُ زيداً العاقل»، أو «رأيتُ زيداً ابن الأمير»، ويقال: «مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو» لمن قال: «رأيتُ زيد بن عمرو».

الخامس: فُهم من قوله «أحكيه» أنّ حركاته حركاتُ حكاية، وأن إعرابه مُقدَّر، وقد صرح به في غير هذا الكتاب، والجمهورُ على أن «مَنْ» مبتدأ، والعَلَم بعدها خبر، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدّرة؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

السادس: قد بان لك أن «مَنْ» تخالف «أياً» في باب الحكاية في خمسة أشياء:

أحدها: أن «مَنْ» تختصّ بحكاية العاقل، و «أَيُّ» عامة في العاقل وغيره.

ثانيها: أن مَنْ تختصّ بالوقف، و «أَيُّ» عامة في الوقف وفي الوصل.

ثالثها: أن مَنْ يجب فيها الإشباع فيقال: مَنْو، وَمَنَا، وَمَنِي، بخلاف «أَيُّ».

رابعها: أن «مَنْ» يُحكى بها النكرة ويحكى بعدها العَلَم، و «أَيُّ» تختصّ بالنكرة.

خامسها: أن ما قبل تاء التأنيث في «أَيُّ» واجب الفتح، تقول: «أية» و «أيتان»، وفي «مَنْ» يجوز الفتح والإسكان على ما سبق.

خاتمة: الحكاية على نوعين: حكاية جملة، وحكاية مفرد.

فأما حكاية الجملة فضريان: حكاية ملفوظ، وحكاية مكتوب؛ فالملفوظ نحو: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١)، وقوله [من الوافر]:

١١٥٤ - سَمِعْتُ النَّاسَ يَتَّجِعُونَ غَيْشاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ: ائْتَجِعِي بِسَلَالَا

(١) الأعراف: ٤٣؛ وغيرها.

١١٥٤ - التخرّيج: البيت لذي الرّمة في ديوانه ص ١٥٣٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ١٦٧/٩، ١٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢٣٢/١؛ وشرح التصريح ٢٨٢/٢؛ ولسان العرب ٥٠٩/٢ (صاح)، ٣٤٧/٨ (نجم)؛ والمقتضب ١٠/٤؛ ونوادير أبي زيد ص ٣٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٩٠؛ وخزانة الأدب ٢٦٨/٩، ٣٩٣.

والمكتوب، نحو قوله: «قرأتُ على فَصَّه محمدُ رسول الله، ﷺ»، وهي مطردة، ويجوز حكايتها على المعنى؛ فتقول في حكاية «زيد قائم»: «قال قائل قائم زيد»، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح.

وأما حكاية المفرد فضربان؛ ضربٌ بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بـ «أي» أو بـ «مَنْ»، وهو ما تقدّم، وضربٌ بغير أداة، وهو شاذّ، كقول بعض العرب - وقد قيل له: هاتان تمرتان - : «دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ»، قال سيبويه: وسمعت أعرابياً وسأله رجل فقال: إنهما قرشيان، فقال: «ليسا بقرشيان» قال: وسمعت عربياً يقول لرجل سأله: أليس قرشياً؟ قال: «ليس بقرشياً» والله أعلم.

= اللغة: انتجعه: قصده طلباً للمعروف. الغيث: المطر، وهنا العطاء. صيدح: اسم ناقة الشاعر. بلال: اسم ممدوح الشاعر.

الإعراب: سمعت: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. الناس: مبتدأ مرفوع. يتتجعون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و«الواو»: ضمير في محلّ رفع فاعل. غيثاً: مفعول به منصوب. فقلت: «الفاء»: عاطفة، «قلت»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. لصيدح: جار ومجرور متعلقان بـ «قلت». انتجعي: فعل أمر، و«الياء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. بلالاً: مفعول به منصوب.

وجملة «سمعت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الناس يتتجعون غيثاً»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «يتتجعون»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «قلت»: معطوفة على جملة «سمعت». وجملة «انتجعي»: في محلّ نصب مقول القول.

الشاهد: قوله: «سمعت الناس» حيث جاءت الحكاية ملفوظة، أي أن القول الذي سمعه هو (الناس) يتتجعون غيثاً).

التأنيث

- ٧٥٨- عَلامَةُ التَّأْنِيثِ نَاءٌ أَوْ أَلِفٌ، وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا النَّاءَ: كَالْكَتِفِ،
٧٥٩- وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ: بِالضَّمِيرِ، وَنَحْوِهِ، كَالرَّذِّ فِي التَّضْيِيفِ

(عَلامَةُ التَّأْنِيثِ نَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) فالنَّاءُ على قسمين: متحرّكة، وتختصّ بالأسماء كقائمة، وساكنة، وتختصّ بالأفعال كقامت، والألف كذلك: مفردة- وهي المقصورة- كحُبْلَى، وألفٌ قبلها ألفٌ فتقلب هي همزة- وهي الممدودة- كحَمْرَاءَ.

واعلم أن النَّاءَ أكثر وأظْهر دلالةً من الألف؛ لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف؛ فإنها تلتبس بغيرها، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره، ولهذا قدّمها في الذكر على الألف، وإنما قال «نَاء» ولم يقل هاء ليشمل الساكنة، ولأن مذهب البصريين أن النَّاءَ هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فزَعُها، وعكس الكوفيون، وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك.

(وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا النَّاءَ كَالْكَتِفِ) واليد والعين، وماخذه السماع (وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) العائد على الاسم (وَنَحْوِهِ كَالرَّذِّ فِي التَّضْيِيفِ) كـ «يُدِيَّة» إلى ما هي فيه حسناً، والإشارة إليه بـ «ذي» وما في معناها، ووجودها في فعله، وسقوطها من عدده، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله، والأمثلة واضحة.

* * *

٧٦٠- وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَضْلًا، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيْلًا
 ٧٦١- كَذَلِكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُدُوذٌ فِيهِ
 ٧٦٢- وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ
 (وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَضْلًا، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيْلًا)

أي: لا تلي التاء هذه الأوزانَ فارقةً بين المذكر والمؤنث؛ فيقال: هذا رجل صَبُورٌ ومَهْدَارٌ ومِعْطِيرٌ، وهذه امرأة صَبُورٌ ومَهْدَارٌ ومِعْطِيرٌ.

وفهم من قوله «ولا تلي فارقة» أنها قد تلي غيرَ فارقة، كقولهم: «ملوثةٌ وفروقة»، فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر.

واحترز بقوله: «أضلاً» عن «فَعُولٍ» بمعنى «مَفْعُولٍ»، فإنه قد تلحقه التاء، نحو: «أكولة» بمعنى: مأكولة، و«رَكُوبَةٌ» بمعنى: مركوبة، و«حَلُوبَةٌ» بمعنى: محلوبة وإنما كان «فَعُولٍ» بمعنى «فَاعِلٍ» أصلاً لأن بِنْيَةَ الفاعلِ أصل، وقال الشارح: لأنه أكثر من «فَعُولٍ» بمعنى «مَفْعُولٍ»؛ فهو أصل له.

(كَذَلِكَ مِفْعَلٌ) أي: لا تليه التاء فارقة؛ فيقال: «رجلٌ مَغْشَمٌ، وامرأةٌ مَغْشَمٌ».

(وَمَا تَلِيهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي) الأوزانِ الأربعة (فَشُدُوذٌ فِيهِ) نحو: «عدو وعدوة، وميقان وميقانة، ومِسْكِين ومِسْكِينَةٌ»، وسمع «امرأة مسكين» على القياس، حكاه سيبويه.

(وَمِنْ فَعِيلٍ) بمعنى مَفْعُولٍ (كَقَتِيلٍ) بمعنى مَقْتُولٍ، وجريح بمعنى مجروح (إِنْ تَبِعَ * مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ) فيقال: «رجُلٌ قَتِيلٌ وجريحٌ، وامرأةٌ قَتِيلٌ وجريحٌ».

والاحترازُ بقوله «كقتيل» من فَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ، نحو: «رَجِيمٌ وظريف» فإنه تلحقه التاء؛ فتقول: «امرأةٌ رحيمةٌ وظريفة».

وبقوله: «إن تبع موصوفه» من أن يستعمل استعمالَ الأسماء غيرِ جارٍ على موصوف ظاهرٍ ولا منوِّيٍ لدليل؛ فإنه تلحقه التاء، نحو: «رأيتُ قتيلاً وقتيلةً»، فراراً من اللبس، ولو قال:

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَنْحَذِفُ

لكان أجود؛ ليدخل في كلامه، نحو: «رأيتُ قتيلاً من النساء» فإنه مما يحذف فيه

التاء للعلم بموصوفه؛ ولهذا قال في شرح الكافية: فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جزّد من التاء.

وأشار بقوله: «غالباً» إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذي بمعنى «فاعل»، كقول العرب: «صفة ذميمة، وخصلة حميدة»، كما حُمل الذي بمعنى «فاعل» عليه في التجرد، نحو: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(١)، ﴿قَالَ مَنْ يُخَيِّبِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٢).

تنبيه: الأصل في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، نحو: «مسلم ومسلمة، وظريف وظريفة» وهو في الأسماء قليل، نحو: «رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، وامرئٌ وامرأة، وإنسان وإنسانة، وعُلامٌ وغلّامة، وفتى وفتاة».

وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات، نحو: «تمر وتمرّة، ونخل ونخلة، وشجر وشجرة».

وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد، نحو: «جَبْأَةٌ وَجَبْءٌ، وَكَمَأَةٌ وَكَمءٌ» ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات، نحو: «جَرٌّ وَجَرَّةٌ، وَلَبِنٌ وَلَبِنَةٌ، وَقَلَنْسُو (٣) وَقَلَنْسُوءَةٌ، وَسَفِينٌ وَسَفِينَةٌ».

وقد يُجاء بها للمبالغة كـ «راوية» لكثير الرواية.

ولتأكيد المبالغة كـ «علّامة» و «نَسّابة».

وقد تجيء مُعَاقِبَةٌ لِيَاءِ «مفاعيل» كـ «زنادقة»^(٤) و «جَحَاجِحَةٌ»^(٥)؛ فإذا جيء بالياء لم يُجأَ بها، بل يقال: «زناديق»، و «جحاجيح»، فالياء والهاء متعاقبان.

وقد يُجاءُ بها دالّةً على النسب، كقولهم: أشعني وأشاعته، وأزرقني وأزارقة، ومهلبي ومهالبة.

(١) الأعراف: ٥٦.

(٢) آيس: ٧٨.

(٣) هذا هو أصل الكلمة، لكنها لا تُستعمل إلا بقلب ضمة السين كسرة، وبقلب الواو ياء، أي أنها تُستعمل استعمال الاسم المنقوص نحو: «قاضي».

(٤) الزنديق: القائل ببقاء الدهر، وهو فارسيّ معرّب (لسان العرب «زندق»).

(٥) الجحجج: السيّد السّمح (لسان العرب (جحجج)).

وقد يجاء بها دالةً على تعريب الأسماء المعجمة، نحو: كَيْلَجَةٌ وَكَيْالِجَةٌ، وَمَوْزَجٌ وَمَوَازِجَةٌ، والكيلجة: مقدارٌ من الكَيْلِ معروف، والموزج: الخف.

وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو: قَزِيَّةٌ، وَبَلْدَةٌ، وَغُرْفَةٌ، وَسِقَايَةٌ.

وتجيء عَوْضاً من فاء، نحو: عِدَّةٌ، أو من عَيْنٍ، نحو: إِقَامَةٌ، أو من لامٍ، نحو: سَنَةٌ.

وقد عوضت من مَدَّةٍ «تَفْعِيلٌ» في نحو: تَزْكِيَةٌ، وَتَنْمِيَةٌ، وَتَنْزِيَةٌ.

وقد تكون التاء لازمةً فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبْعَةٌ للمعتدل القامة من الرجال والنساء، وقد تلازم ما يخصُّ المذكر كرجل بُهْمَةٌ وهو الشُّجَاعُ.

وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تانيثه كَنَعَجَةٌ وَنَاقَةٌ، ومنه نحو: حِجَارَةٌ وَصُقُورَةٌ، وَخُؤُولَةٌ وَعُمُومَةٌ، فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع.

* * *

٧٦٣ - وَالْفُ التَّأْنِيثِ: ذَاتُ قَصْرِ، وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أَنْتَى الْغُرِّ

٧٦٤ - وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزُنُّ «أَرْبَى، وَالطُّوَلَى

٧٦٥ - وَمَرَطَى» وَوَزْنُ «فَعَلَى» جَمْعًا أَوْ مَضَدْرًا، أَوْ صِفَةً: كَشَبَعَى

٧٦٦ - وَكَحْبَارَى، سَمَّهَى، سَبَطَرَى، ذِكْرَى، وَحَيْئَى، مَعَ الْكُفْرَى،

٧٦٧ - كَذَلِكَ خُلَيْطَى، مَعَ الشَّقَارَى، وَأَعْرُ لِيغْيِرَ هَذِهِ أَشْتِهَارًا

وَالْفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أَنْتَى الْغُرِّ

أي: غَرَاءٌ، والمقصورة هي الأصل؛ فلهذا قدمها.

(وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى) أي: المقصورة (يُبْدِيهِ) أي: يظهره أوزاناً.

الأول: (وَزْنُ) فَعَلَى - بضم الأول وفتح الثاني - نحو: (أَرْبَى) للداهية، وأدْمَى وشُعْبَى

لموضعين، وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها، ويردّ عليه أرنؤى - بالنون - لحبّ يُعَقَّدُ بِهِ اللَّبَنُ، وَجُنْفَى لموضع، وَجَعْبَى لعظام النمل.

تنبيه: جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة، وهو

الصواب، ومنه مع الممدودة: اسماً حُشْشَاءَ للعظم الذي خَلَفَ الأذن، وصفة ناقة عُشْرَاءَ، وامرأة نُفْسَاءَ، وهو في الجمع كثير، نحو: كُرْمَاءَ، وفُضْلَاءَ، وخُلَفَاءَ.

الثاني: فُعْلَى - بضم الأول وسكون الثاني - ومنه اسماً بُهْمَى لِنَبْتٍ، وصفة، نحو: حُبْلَى (والطُولَى)، ومصدرأ، نحو: رُجْعَى، وبُشْرَى.

الثالث: فَعْلَى - بفتحتين - ومنه اسماً بَرَدَى لنهرٍ بدمشق، وأجْلَى لموضع، ومصدرأ بَشَكَى وَجَمَزَى (وَمَرَطَى)، يقال: بَشَكَتِ الناقة، وَجَمَزَتْ ومرطت، أي: أسرعت، وصفة كَحَيْدَى.

تنبيه: عدَّ في التسهيل هذا الوزن من المشترك، ومنه مع الممدودة قَرَمَاءَ، وَجَنَفَاءَ، لموضعين، وابن دَأْنَاءَ وهي الأمة، ولا يحفظ غيرها.

الرابع فَعْلَى - بفتح الأول وسكون الثاني - وقد أشار إليه بقوله: (وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا)، نحو: جَرَحَى (أو مصدرأ)، نحو: نَجْوَى (أو صفة) لأنثى فَعْلَان (كشَبَعَى) فَإِنْ كَانَ فَعْلَى اسماً لم يتعين كَوْنُ ألفه للتأنيث ولا قَصْرُهَا، بل قد تكون مقصورة كَسَلْمَى وَرَضْوَى، وتكون ممدودة كالعَوَاءَ، وهي منزلة من منازل القمر، وفيها القصر والمد، وتكون للتأنيث كما مرَّ، وللالحاق، ومما فيه الوجهان أَرْطَى، وَعَلْقَى، وتَثْرَى.

الخامس: فُعَالَى - بضم أوله - ويكون اسماً كَسُمَانَى، (وَكُجْبَارَى) لطائرين، وجمعاً كسُكَارَى، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفرداً، وحكى قولهم: جمل عَلَادَى^(١).

السادس: فُعْلَى - بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحاً - نحو: (سُمَّهَى) للباطل.

السابع: فِعْلَى - بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث - نحو: (سِبَطْرَى) ودِفْقَى، لضربين من المَشْيِ.

الثامن: فِعْلَى - بكسر الأول وسكون الثاني - مصدرأ، نحو: (ذِكْرَى) وجمعاً، نحو: حِجْلَى وَظِرْبَى، جمع حَجَلَة وَظِرْبَان على وزن قَطْرَان، وهي دويبة تشبه الهرة مُتَبَتَّة الفَسْو، ولا ثالث لهما في الجموع. فَإِنْ كَانَ فِعْلَى غير مصدر أو جمع لم يتعين كَوْنُ ألفه للتأنيث، بل إن لم يَنْوَن في التنكير فهي للتأنيث، نحو: ضِيْزَى بالهمزة، وهي القسمة الجائزة،

(١) جمل علادى: ضخم طويل.

والشَّيْزَى وهو حَسَبٌ يُصْنَعُ مِنَ الْجِفَانِ، والدِّفْلَى وهو شجر، وإن نُونَ فالفه للإلحاق، نحو: «رجل كَيْصَى» وهو المُوَلَّعُ بالأكل وحده، وعِزْهَى وهو الذي لا يلهو، وإن كان يُنَوَّنُ في لغة ولا ينون في أخرى ففي ألفه وجهان، نحو: ذِفْرَى، وهو الموضع الذي يعرق خَلْفَ أذن البعير، والأكثر فيه منع الصرف، ومنهم أيضاً من نون دِفْلَى وعلى هذا فتكون ألفه للإلحاق.

التاسع: فِعْلَى - بكسر الأول والثاني مشدّد - نحو: «هِجَيْرَى» للعادة (وَحِثْيَى) مصدر حَثَّ، ولم يجيء إلاّ مصدرأ.

تنبيه: عدَّ هذا الوزن في التسهيل من المشترك، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم: هو عالم بِدَحْيَلَانِهْ أي بأمره الباطن، و «خِصْيَاء» للاختصاص، و «فِحْيَاء» للفخر، و «مِكْيَاء» للتمكن. وهذه الكلمات تُمدُّ وتُقصر. وجعل الكسائي هذا الوزن مَقْيَساً، والصحيح قُصْرُه على السماع.

العاشر: فُعْلَى - بضم الأول والثاني وتشديد الثالث - نحو: «حُدْرَى» و «بُدْرَى»، من الحَدْر والتبذير (مع الكُفْرَى) وهو وعاء الطلع، وهو بفتح الثاني أيضاً مع تثليث الكاف.

تنبيه: حكى في التسهيل سُلْخَفَاء^(١) بالمد، وحكاه ابن القطاع، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة، وحكى الفراء «سُلْخَفَاء»، وظهره أن ألف «السلخفاء» ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذاً مثل بُهْمَاء.

الحادي عشر: فُعْلَى - بضم الأول وفتح الثاني مشدداً - نحو: «قُيَيْطَى» للناطف^(٢)، (كذلك حُلَيْطَى) للاختلاط، ولُعَيْرَى للغز.

تنبيه: سمع منه مع الممدود «هو عالم بدَحْيَلَانِهْ»، ولم يسمع غيره.

الثاني عشر: فُعَالَى - بضم الأول وتشديد الثاني - نحو: حُبَّازَى (مع الشُّقَّارَى) لنبتين، وحُضَّارَى لطائر.

(وأعزُّ) أي أنسب (لِعَيْرِ هَذِهِ) الأوزان في مباني المقصورة (استنداراً)، فمما ندر فِعْلَى كخَيْسَرَى للخسارة، وفَعْلَوَى كَهَزَنَوَى لنبت، وفَعْوَلَى كَقَعْوَلَى لضرب من مَشِي الشَّيْخِ،

(١) المشهور أن اللام في «سلخفاء» مفتوحة، لكن سياق كلام المؤلف يفيد أنها مضمومة.

(٢) الناطف: نوع من الحلواء.

وَفِعُولَى كَفَيْضُوصَى، وَفَوْعُولَى كَفَوْضُوصَى للمفاوضة، وَفُعَلَايَا كَبُرْحَايَا للعجب، وَأَفْعَلَاوَى كَأَزْبَعَاوَى لضرب من مشي الأرنب، وَفَعْلَوْتَى كَرَهْبَوْتَى للرهبة، وَفَعْلَلُولَى كَحَنْدَقُوتَى لنبت، وَفَعَيْلَى كَهَيْبِيخَى لمشية بتبختر، وَيَفْعَلَى كَهَيْزَى للباطل، وَإِفْعَلَى كِيَجَلَى لموضع، وَمَفْعَلَى كَمَكُوزَى لعظيم الأرنبة من الدواب، وَمِفْعَلَى كَمِرْقَدَى للكثير الرقاد، وَفَوْعَلَى كَدَوْدَرَى لعظيم الخصيتين، وَفِعْلَلَى كَشِفْصَلَى لحمل نبت، وَفَعْلَيَا كَمَرْحَيَا للمرح، وَفَعْلَلَايَا كَبَزْدَرَايَا، وَفَوْعَالَى كَحَوْلَايَا، وهذان لموضعين، وفي كون هذه كلها نادرة نظر.

* * *

٧٦٨ - لِمَدَّهَا فَعَلَاءٌ، أَفْعَلَاءٌ - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَفَعْلَاءٌ
٧٦٩ - ثُمَّ فَعَالًا، فُعْلَلًا، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءٌ، فِعْلِيَا، مَفْعُولًا
٧٧٠ - وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا، وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءٍ فَعَلَاءٌ أُخِذَا
(لِمَدَّهَا) أي لألف التأنيث الممدودة أوزانٌ مشهورة، وأوزانٌ نادرة، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزناً:

الأول: (فَعَلَاءٌ) كيف أتى، اسماً كَصَحْرَاءَ، أو مصدرًا كَرَغْبَاءَ، أو جمعاً في المعنى كَطَرْفَاءَ، أو صفة لأنثى أفعل كَحَمْرَاءَ، أو لغيره كَدِيمَةَ هَطْلَاءَ^(١).

والثاني والثالث والرابع: (أَفْعَلَاءٌ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ) كَأَرْبِعَاءَ وَأَرْبِعَاءَ وَأَرْبُعَاءَ - بفتح الباء وكسرهما وضمها - للرباع من أيام الأسبوع، نعم هو بفتح العين من المشترك، ذكره في التسهيل، ومن المقصورة قولهم: أَجْفَلَى لدعوة الجماعة.

والخامس: (فَعْلَلَاءٌ) كَعَقْرَبَاءَ لمكان، وهو من المشترك، ومن المقصورة فَزْتَى اسم امرأة.

(ثم) السادس: (فَعَالَاءٌ) كَقِصَاصَاءَ للقصاص، كما حكاه ابن دُرَيْدٍ، ولا يحفظ غيره.

والسابع: (فُعْلَلَاءٌ) - بضم الأول - كَقُرْفُصَاءَ ولم يجيء إلا اسماً، وحكى ابن القَطَاعِ أنه يقال: قَعَدَ الْقُرْفُصَى، بالقصر؛ فعلى هذا يكون مشتركاً، ويجوز في ثالثة الفتح والضم.

(١) ومنه قول امرئ القيس [من الرمل]:

دِيمَةً هَطْلَاءٌ فِيهَا وَطَفٌ طَبَّقُ الْأَرْضِ تَحَرَّى وَتَدِيرُ

والثامن: (فَاعُولَاءَ) كَعَاشُورَاءَ، وهو من المشترك، ومن المقصورة بَادُولِي اسم

موضع.

والتاسع: (فَاعِلَاءَ) كَقَاصِعَاءَ لِأحد بَابِي جحرة اليربوع.

والعاشر: (فِعْلِيَاءَ) - بكسر الأول وسكون الثاني - كِكَبْرِيَاءَ.

والحادي عشر: (مَفْعُولَاءَ) كَمَشْيُوحَاءَ لجماعة الشيوخ.

والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر: فَعَالَاءَ، وَفَعِيلَاءَ، وَفَعُولَاءَ، وإليه أشار بقوله: (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا) والفاء مفتوحة فيهن؛ فَفَعَالَاءَ نحو: بَرَأْسَاءَ، يقال: ما أدري أيُّ البرَأْسَاءِ هو^(١)، أي: أيُّ الناس هو، وِبَرَأكَاءِ الْقِتَالِ: شدته، وقد أثبت ابن القطاع «فَعَالِي» مقصوراً في ألفاظ: منها «خَزَازِي» اسم جبل؛ فعلى هذا يكون مشتركاً، و«فَعِيلَاءَ»، نحو: «بَرِيسَاءَ» بمعنى بَرَأْسَاءَ، وتمر قَرِيثَاءُ وكَرِيثَاءُ لنوع منه، وعده في التسهيل من المشترك، ومن المقصورة كَثِيرِي، و«فَعُولَاءَ»، نحو: دَبُوقَاءَ للعدرة، وِخَزُورَاءَ لموضع تنسب إليه الْحَرُورِيَّةُ^(٢).

تنبيه: عدَّ في التسهيل هذا الوزن في المختص بالممدودة، وأثبت ابن القطاع «فَعُولِي» بالقصر، من ذلك حَضُورِي لموضع، وَدَبُوقِي لغة في دَبُوقَاءَ بالمد، وَدَفُوقِي لقرية بالبحرين، وَقَطُورِي قبيلة في جُزْهُم، وفي شعر امرئ القيس «عُقَابُ تَنُوقِي»^(٣)، وعلى هذا فهو مشترك، وهو الصحيح.

والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر: فُعَلَاءَ - مثلث الفاء^(٤)، والعين مفتوحة فيها - وإليها أشار بقوله: (وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءِ فَعَلَاءَ أَخْذاً) فالفتح نحو: جَنَفَاءَ اسم موضع، وقد تقدّم أنّ هذا الوزن من المشترك، والكسر، نحو: سِيرَاءَ وهو ثوب مُخَطَّطٌ يُعْمَلُ من

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/٢٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٠٨؛ وكتاب الأمثال ص ٣٨٧؛ والمستقصى ٢/٣١٠.

(٢) الحرورية: جماعة من الخوارج.

(٣) ذلك في قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ دِنَارًا خَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوقِي لَأَعُقَابِ الْقَوَاعِلِ

(٤) أي بضمها وفتحها وكسرها.

القر، والضم نحو: عَشْرَاءُ وَنُفْسَاءُ، وقد تقدّم أنه من المشترك.

تنبيه: كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره، وقد بقي منها أوزان، ذكرها في غير هذا الكتاب، منها «فَيْعَلَاءُ»، نحو: دَيْكَسَاءُ لقطعة من الغنم، وَيَفَاعِلَاءُ، نحو: يَنَابِعَاءُ لمكان، وَتَفْعَلَاءُ كَتَرِكِضَاءَ لمشية المتبختر، وَفَعْلَالَاءُ، نحو: بَرَنَاسَاءُ بمعنى بَرَنَاسَاءَ وهم الناس، وَفَعْنَلَاءُ، نحو: بَرَنَسَاءَ بمعناه أيضاً، وَفَعْلِلَاءُ، نحو: طَرِمَسَاءَ لليلة المظلمة، وَفَعْلَلَاءُ، نحو: حُنْفُسَاءَ وَعُنْضَلَاءَ وهو بَصَلُ الْبَرِّ، وَفَعْلُولَاءُ، نحو: مَعْكُوكَاءَ وَيَعْكُوكَاءَ للشتر والجلبية، وَفَعُولَاءُ، نحو: عَشُورَاءَ لغة في عَاشُورَاءَ، وَمَفْعِلَاءُ، نحو: مَشِيخَاءُ^(١) للاختلاط، وَفَعِيلِيَاءَ، نحو: مُزَيَّقِيَاءَ لعمر بن عامر ملك اليمن.

خاتمة: الأوزان المشتركة بينهما فَعَلَاءَ بفتحين، وَفَعَلَاءَ بضم ثم فتح، وَفَعْلَلَاءَ بفتح الأول والثالث وسكون الثاني، وَفَعِيلَاءَ بفتح الأول وكسر الثاني، وَفَعِيلَاءَ بكسر الأول والثاني مشدداً، وَفَعِيلَاءَ بضم الأول وفتح الثاني مشدداً، وَفَاعُولَاءَ، وقد تقدّم التنبيه عليها.

ومنها أيضاً: إَفْعِيلَاءَ، نحو: إِهْجِرِي وَإِهْجِرَاءَ وهي العادة، وَفَوَعَلَاءَ، نحو: خَوْزَلِي لضرب من المشي، وَخَوْصَلِي للحوصلة، وَفَيْعَلَاءَ، نحو: خَيْزَلِي بمعنى خَوْزَلِي، وَدَيْكَسَاءَ بمعنى دَيْكَسَاءَ، وَفَعِيلَاءَ بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث، نحو: زِمَكِّي وَزِمَكِّيَاءَ لمنبت ذنب الطائر، وَفَعْنَلَاءَ بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث، نحو: جُلْنَدِي وَجُلْنَدَاءَ، وَفَعْلِلَاءَ، نحو: جُحَادِبِي وَجُحَادِبَاءَ لضرب من الجراد.

وأما فِعْلَاءَ كَعِلْبَاءَ وهو عِرْقٌ في العنق، وَحِرْبَاءَ وهو دويبة، وَسِيَسَاءَ وهو حَدٌّ فِقَارِ الظهر، وَالشَّيْشَاءَ وهو الشَّيْصُ، وَفَعْلَلَاءَ كَحَوَاءَ وهو نبت واحده حَوَاءة، وَمُرَّاءَ وهو ضرب من الخمر، وَقُوبَاءَ وهو الحزاز، وَخُشَاءَ وهو العظم الناتئ خلف الأذن؛ فكل هذه ألفها للإلحاق بِقِرْطَاسٍ وَقُرْنَاسٍ لأنها منونة.

(١) وَيُعَلُّ بِنقل كسرة الياء إلى الشين، فيقال: مَشِيخَاءَ.

المقصور والممدود

المقصور: هو الذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة، والممدود: هو الذي حرفُ إعرابه همزة قبلها ألف زائدة، وكلاهما قياسيٌّ وهو وظيفة النحويِّ، وسماعيٌّ وهو وظيفة اللغويِّ، وقد أشار إلى المقصور القياسيِّ بقوله:

٧٧١- إِذَا أَسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْأَخْرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ
٧٧٣- كَفَعَلٍ وَفَعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ، نَحْوُ الدُّمَى

(إذا أَسْمٌ) صحيح (اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ * فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ) من المعتل (كَالْأَسْفِ) مثال للصحيح (فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْأَخْرِ * ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ)، نحو: جَوِيَّ جَوِيَّ، وَعَمِيَّ عَمِيَّ، وَهَوِيَّ هَوِيَّ؛ فهذه وما أشبهها مقصورة؛ لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره، نحو: أَسْفَ أَسْفًا، وَفَرِحَ فَرِحًا، وَأَشْرَأَ أَشْرَأً؛ لما علمت في باب أبنية المصادر أن فَعَلٌ المكسور العين اللازمَ بآبُه فَعَلٌ بفتح العين، وأما قوله [من الطويل]:

١١٥٥- إِذَا قُلْتُ مَهَلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ غِرَاءً، وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْلٍ

١١٥٥- التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وأما القالي ٦٠/١؛ وسط اللآلي ص ٢٢٣؛ وشرح التصريح ٢٩٢/٢؛ وشرح المفصل ٣٩/٦؛ والمقاصد النحوية ٥٠٩/٤.

فَغَرَاءُ: مصدرُ «غَارَيْتُ بين الشيئين غِرَاءً» إذا واليت كما قاله أبو عبيدة، لا مصدر «غَرَيْتُ بالشيء أَعْرَى به» إذا تماديت فيه في غضبك (كفَعَلِي) بكسر الفاء (وَفَعَلِي) بضمها، والعين مفتوحة فيهما (في جَمْعِ مَا * كَفَعَلُوْ) بكسر الفاء (وَفَعَلُوْ) بضمها، والعين ساكنة فيهما، الأول للأول والثاني للثاني؛ فالأول نحو: فِرْزِيَّةٌ وفِرْزِي، ومِرْزِيَّةٌ ومِرْزِي، والثاني (نَحْوُ) الدُّمِيَّةِ و (الدُّمِي)، ومُدِّيَّةٌ ومُدِّي؛ فإن نظيرهما من الصحيح قِرْبَةٌ وقِرْبٌ بكسر القاف، وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ بضمها، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره، وكذا اسمُ مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: مُعْطَى ومُفْتَتَى؛ فإن نظيرهما من الصحيح مُكْرَمٌ ومُخْتَرَمٌ، وهو مستوجب ذلك، وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالأقصى، أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى؛ فإن نظيرهما من الصحيح الأبعَدُ والأعمَشُ، وكذلك ما كان جمعاً لفُعَلَى أنثى الأفعَل كالفُضُوِي والفُصَى، والدُّنْيَا والدُّنْيَى؛ فإن نظيرهما من الصحيح الكُبْرَى والكُبْرَى، والأخرى والأخر، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرّد من التاء كائناً على وزن «فَعَلِي» بفتحيتين، وعلى الوَحْدَةِ بمصاحبة التاء كحَصَاةٌ وحَصَى، وقَطَاةٌ وقَطَا؛ فإن نظيرهما من الصحيح شَجَرَةٌ وشَجْرٌ، ومدْرَةٌ ومدْرٌ. وكذلك المِفْعَل مدلولاً به على مصدرٍ أو زمانٍ أو مكانٍ نحو ملهَى ومَسَعَى؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَذْهَبٌ ومَسْرَحٌ، وكذلك المِفْعَل مدلولاً به على آلة، نحو: مِرْمَى ومِهْدَى وهو وعاء الهدية؛ فإن نظيرهما من الصحيح مِخْصَفٌ ومِغْرَلٌ.

= شرح المفردات: غارت بالبكا: فاض دمعها. غراء: إلحاحاً. نهَل: غزيرة الدمع.

المعنى: يقول: إذا دعوت نفسي للتجلد فاضت دموع العين إلحاحاً في تعذيبى، تساعدها المدامع بغزارة.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «قلت»: فعل ماضٍ والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «مهلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «غارت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «العين»: فاعل مرفوع بالضمّة. «البكا»: جارٍ ومجرور متعلّقان بـ «غار». «غراء»: مفعول مطلق منصوب. «ومدتها»: الواو حرف عطف، «مدتها»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، و «ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. «مدامع»: فاعل مرفوع. «نهَل»: نعت «مدامع» مرفوع بالضمّة.

وجملة: «إذا قلت...» الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «قلت» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «مهلاً» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «غارت العين» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مدتها مدامع» معطوفة على «غارت».

الشاهد فيه قوله: «غراء» حيث زعم ابن عصفور أنه مصدر «غري بالشيء» وأن مدّه شاذٌ وقياسه القصر، والرواية بكسر العين، فهو من الفعل «غارى» ولذلك يكون مدّه قياسياً، مثل: قاتل قتالاً.

ثم أشار إلى الممدود القياسي بقوله :

٧٧٤ - وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ
٧٧٥ - كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْزٍ وَضَلَّ كَازَعَوَى وَكَازَتَأَى

(وَمَا اسْتَحَقَّ) أي من الصحيح (قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ * فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتْمًا عُرِفَ) وذلك (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا * بِهِمْزٍ وَضَلَّ كَازَعَوَى) ارعواء (وَكَاذَتَأَى) ارتياء، وكاستقصى اسْتَقْصَاءً؛ فإن نظيرهما من الصحيح انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، وَاقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، واستخرج اسْتَخْرَاجًا؛ ومصدر أَفْعَلَ، نحو: أَعْطَى إِعْطَاءً؛ فإن نظيره من الصحيح أَكْرَمَ إِكْرَامًا ومصدر فَعَلَ دالًّا على صوت أو مرض كالرُّغَاءِ وَالنُّغَاءِ وَالْمُشَاءِ؛ فإن نظيرها من الصحيح البُغَامُ وَالذُّوَارُ، وَكِفَعَالٍ مصدر فاعلٍ، نحو: وَالِيٌّ وَوَالِيٌّ، وَعَادَى عِدَاءً؛ فإن نظيرهما من الصحيح ضَارَبَ ضِرَابًا، وَقَاتَلَ قِتَالًا، وكمفرد أفعلة، نحو: كِسَاءٌ وَأُكْسِيَّةٌ، ورداء وأزديّة؛ فإن نظيره من الصحيح حِرَارٌ وَأَحِرَّةٌ وَسِلَاحٌ وَأَسْلِحَةٌ، ومن ثَمَّ قَالَ الْأَخْفَشُ: أَرْجِيَّةٌ وَأَقْفِيَّةٌ من كلام المولدين؛ لأن رَحَى وَقَفًا مقصوران وأما قوله [من الطويل]:

١١٥٦ - فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلْمَائِهَا الطُّنْبَا

١١٥٦ - التخریج: البيت لمرّة بن محكان في الأغاني ٣/٣١٨؛ والخصائص ٣/٥٢، ٣/٢٣٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٠؛ وشرح التصريح ٢/٢٩٣؛ وشرح ديوان الحماسة للرمزوقي ص ١٥٦٣؛ ولسان العرب ١٥/٣١٨ (ندى)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥١٠؛ والمقتضب ٣/٨١؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ص ٣٢٩؛ وشرح المفصل ١٠/١٧؛ ولسان العرب ١١/٢٦٨ (رجل).

شرح المفردات: جمادى: من الأشهر العربية. الأندية: ج الندى، وهو البلبل. الطنب: ج الأطناب، وهو الحبل الذي تشدّ به الخيمة.

الإعراب: «في ليلة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضمّي» في بيت سابق. «من جمادى»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «ليلة». «ذات»: نعت «ليلة» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «أندية»: مضاف إليه مجرور. «لا»: حرف نفي. «يبصر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «الكلب»: فاعل مرفوع بالضمة. «من ظلمائها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبصر»، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «الطنبا»: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة: «لا يبصر...» في محلّ جرّ نعت ليلة.

الشاهد فيه قوله: «أندية» فإنه جمع «ندى» على غير قياس، والجمع القياسي لـ «ندى» هو «أنداء». و«أفعلة» قياسي في كل اسم رباعيّ ثالثه حرف مدّ.

والمفرد نَدَى - بالقصر - ضرورة، وقيل: جُمِعَ نَدَى على نِدَاءٍ كَجَمَلٍ وجمال، ثم جمع نِدَاءً على أُنْدِيَّةٍ، ويَعْدُهُ أنه لم يسمع نِدَاءً جمعاً، وكذا ما صيغ من المصادر على تَفْعَالٍ، ومن الصفات على فَعَّالٍ أو مِفْعَالٍ لقصد المبالغة، كالتَّعْدَاءِ والعَدَّاءِ والمُعْطَاءِ؛ لأن نظيرهما من الصحيح التَّذْكَارِ والحَبَّازِ والمِهْدَارِ.

* * *

٧٧٦ - والعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدٍّ، بِنَقْلِ: كَالْحِجَا، وَكَالْحِذَا

«العام»: مبتدأ، و«بنقل»: خبره، و«ذا» قصر و«ذا» مد: حالان من الضمير المستتر في الخبر، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي، وفيه ما عرف في موضعه. والمعنى أنّ ما ليس له نظير أطرّد فتح ما قبل آخره فقصره سماعي، وما ليس له نظير أطرّد زيادة ألف قبل آخره فمده سماعي.

فمن المقصور سماعاً: الفتى واحد الفتيان، والسنا الضوء، والثرى التراب، والحجا العقل.

ومن الممدود سماعاً: الفتاء حدّائة السن، والسنا الشرف، والثراء كثرة المال، والحذاء النعل.

* * *

٧٧٧ - وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ)؛ لأنه رجوع إلى الأصل؛ إذ الأصل القصر، ومنه قوله [من الرجز]:

١١٥٧ - لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ [وَلَوْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَا]

١١٥٧ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في الدرر ٢١٩/٦؛ وشرح التصريح ٢٩٣/٢؛ والمقاصد النحوية ١١/٤؛ وهمع الهوامع ١٥٦/٢.

شرح المفردات: صنعا: أي صنعاء، وهي مدينة في اليمن. تحنّى: انعطف. العود: المسنّن من الجمال. الدبر: الذي أصابته الدبرة أي القرحة.

المعنى: يقول: لا بدّ من بلوغ صنعاء وإن طال السفر، ولو تعبت الجمال وتقرّحت.

وقوله [من الطويل]:

١١٥٨ - فَهْمٌ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ

تنبيه: منع الفراء قَصَرَ ما له قياس يوجب مدّه، نحو: فَعَلَاءَ أَفْعَلٍ؛ فقول المصتف «وقصرُ ذي المدِّ اضطراراً مجمع عليه» يعني في الجملة، ويُرَدُّ مذهب الفراء قوله [من السريع]:

١١٥٩ - وَأَنْتِ لَوْ بَاكَزْتِ مَشْمُولَةً صَفْرًا كَلَنْوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

= الإعراب: «لا»: نافية للجنس. «بدّ»: اسم «لا» مبني في محلّ نصب. «من صنعا»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خير «لا». «وإن»: الواو حالية، «إن»: وصلية زائدة. «طال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «السفر»: فاعل مرفوع بالضمّة وسكن للضرورة الشعرية. «ولو»: الواو حرف عطف، «لو»: حرف شرط غير جازم. «تحتى»: فعل ماضٍ. «كل»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «عود»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ودبر»: الواو حرف عطف، «دبر»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو».

وجملة: «لا بدّ من صنعا» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «وإن طال السفر» في محلّ نصب حال. وجملة: «تحتى» معطوفة على جملة «طال». وجملة «دبر» معطوفة على جملة «طال». الشاهد فيه قوله: «صنعا» حيث قصره الشاعر حين اضطرّ لإقامة الوزن. وأصله: صنعاء.

١١٥٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٦/٢٢٠؛ وشرح التصريح ٢/٢٩٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٥١٢؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٦.

شرح المفردات: فهم مثل الناس: أي بهم يُضرب المثل لشهرتهم.

المعنى: يقول: إنهم مضرب مثل في العزّة والكرامة، وإنهم إلى ذلك أهل وفاء، عرفوا به منذ القديم، ولا يزالون يمارسونه.

الإعراب: «فهم»: الفاء بحسب ما قبلها، «هم»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «مثل»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الناس»: مضاف إليه مجرور. «الذي»: اسم موصول مبني في محلّ رفع نعت «مثل». «يعرفونه»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «وأهل»: الواو حرف عطف، «أهل»: معطوف على «مثل» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الوفاء»: مضاف إليه مجرور. «من حادث»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «أهل». «وقديم»: الواو حرف عطف، «قديم»: معطوف على «حادث» مجرور بالكسرة.

وجملة «هم مثل الناس» بحسب ما قبلها. وجملة «يعرفونه» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الوفاء» حيث قصره الشاعر للضرورة الشعرية، والأصل: «الوفاء».

١١٥٩ - التخريج: البيت للأقشير الأسدي في ديوانه ص ٤٣؛ والدرر ٦/٢٢١؛ وشرح التصريح ٢/٢٩٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٥١٦؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٨؛ والحامسة البصريّة ٢/٣٦٨؛ ومجالس نعلب ١/١١٠؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٦.

وقوله [من الكامل]:

١١٦٠ - وَالْقَارْحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ مَا إِنْ يَنَالُ يَدَا الطَّوِيلِ قَدَالِهَا

(وَالْعَكْسُ) وهو مدُّ المقصور اضطراراً (بِخُلْفٍ يَقَعُ) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً، وَفَصَّلَ الْفَرَاءَ فَأَجَازَ مَدًّا مَا لَا يَخْرُجُهُ الْمَدُّ إِلَى مَا لَيْسَ فِي أُنْبِيَتِهِمْ، فيجيز مدَّ «مِقْلَى» بكسر الميم فيقول «مِقْلَاء» لوجود «مِفْتَاح»، ويمنع مدَّ «مَوْلى» لعدم «مَفْعَال» بفتح الميم، وكذا يمد «لِحَى» بكسر اللام فيقول: «لِحَاء» لوجود «جِبَال»، ويمنعه في «لُحَى» بضم اللام؛ لأنه ليس في أبنية الجموع إلا نادراً، والظاهرُ جوازه مطلقاً؛

= اللغة: باكرت: بادرت. المشمولة: الخمر الباردة الطعم.

الإعراب: وأنت: «الواو»: بحسب ما قبلها، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. لو: حرف شرط غير جازم. باكرت: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. مشمولة: مفعول به. صفراً: نعت «مشمولة» منصوب. كلون: جار ومجرور متعلقان بصفة ثانية لـ «مشمولة»، وهو مضاف. الفرس: مضاف إليه مجرور. الأشقر: نعت «فرس» مجرور.

وجملة «أنت»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو باكرت مع الجواب المحذوف خبر للمبتدأ (أنت). وجملة «باكرت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

الشاهد: قوله: «صفراً» حيث قصرها وهي ممدودة، والأصل: «صفراء».

١١٦٠ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأنصاف ٧٥٧/٢.

اللغة: القارح: الفرس الذي اكتمل سنه. الطميرة: الوثابة، وهي المشرفة والعالية. قذالها: مؤخر رأسها، خلف ناصيتها.

المعنى: وهذا الفرس الفتى العدا وكل من بلغ درجة العلو والسرعة لا يمكن أن تنال قذالها يدا الطويل.

الإعراب: «والقارح»: «الواو»: حرف عطف، «القارح»: اسم معطوف على «الواهب» في بيت سابق مرفوع بالضمّة. «العدا»: صفة مرفوعة بالضمّة. «وكل»: «الواو»: حرف عطف، «كل»: اسم معطوف مرفوع بالضمّة. «طمرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ما إن: «ما»: نافية «إن»: زائدة لتوكيد النفي. «تنال»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «يدا»: فاعل مرفوع بالألف، مثنى. «الطويل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قذالها»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«الهاء»: ضمير في محلّ جر بالإضافة.

وجملة «ما إن ينال يدا...»: في محلّ جرّ صفة لـ «طمرة».

والشاهد فيه قوله: «العدا»: أصله «العداء» صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو، وأصله ممدود قياسي، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة الوزن.

لوروده، من ذلك قوله [من الرجز]:

١١٦١ - وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلَاءَ السَّرْبَالِ تَعَاقُبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ

وقوله [من الوافر]:

١١٦٢ - سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

وليس هو من «غائنته» إذا فاخرته بالغنى، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل؛

لاقتراانه بالفقر، وقوله [من الرجز]:

١١٦٣ - يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

١١٦١ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٣/٢؛ ولسان العرب ٨٥/١٤ (بلا)؛ ويروى

«الأحوال».

الإعراب: والمرء: «الواو»: بحسب ما قبلها، «المراء»: مبتدأ مرفوع. يبلية: فعل مضارع مرفوع، و«الهاء»: ضمير في محل نصب مفعول به. بلاء: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. السربال: مضاف إليه مجرور بالكسرة وسكن مراعاة للروي تعاقب: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الإهلال: مضاف إليه مجرور. بعد: ظرف زمان في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ«تعاقب»، وهو مضاف. الإهلال: مضاف إليه مجرور بالكسرة وجرجك بالسكون مراعاة للروي.

وجملة «المراء يبلية»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يبلية»: في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «بلاء» حيث مدّ المقصور، وهذا جائز عند الكوفيين، وغير جائز عند البصريين.

١١٦٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٧٤٧؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٩؛ والدرر ٢٢٢/٦؛ وشرح التصريح ٢٩٣/٢؛ وشرح ديوان زهير ص ٧٣؛ ولسان العرب ١٣٦/١٥ (غنا)؛ والمقاصد النحوية ٥١٣/٤؛ والمنقوص والممدود ص ٢٨.

الإعراب: «سيفغنيني»: السين للاستقبال، «يفغنيني»: فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به. «الذي»: اسم موصول مبني في محل رفع فاعل. «أغناك»: فعل ماضٍ، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «عني»: جار ومجرور متعلقان بـ«أغناك». «فلا»: الفاء حرف استئناف، «لا»: نافية. «فقر»: مبتدأ مرفوع. «يدوم»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد التقي. «غناء»: معطوف على «فقر» مرفوع.

وجملة «سيفغنيني» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أغناك» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا فقر...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «يدوم» في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «غناء» حيث مدّه الشاعر لإقامة الوزن، والأصل: «غنى».

١١٦٣ - التخريج: الرجز لأبي مقدم الراجز في سمط اللآلي ص ٨٧٤؛ وله أو لأعرابي من أهل =

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابنُ ولاد وابنُ خروف، وزعما أن سيبويه استدلكَ على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا متآبير، قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء.

تنبيه: الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صَرَف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه.

البادية في الدرر ٢٢٢/٦؛ والمقاصد النحوية ٥٠٧/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٧٤٦/٢؛ والخصائص ٢٣١/٢، ٣١٨؛ ولسان العرب ١٤١/٣ (حدد)، ٣١١/٦ (شيش)، ٢٦٢/١٥ (لها)؛ وهمع الهوامع ١٥٧/٢.

اللغة: الشيشاء: نوع من التمر لا يشتد نواه. ينشب: يعلق. اللهاء: ج اللهاء، وهي اللحمية المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «لك»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره «شيء». «من تمر»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الكاف في «لك»، أو «من»: حرف جرّ زائد، «تمر»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر وخبره شبه الجملة من الجار والمجرور «لك». «ومن شيشاء»: الواو حرف عطف، «من شيشاء» معطوف على «من تمر». «ينشب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «في المسعل»: جار ومجرور متعلقان بـ «ينشب». «واللهاء»: معطوف على «المسعل».

وجملة المبتدأ والخبر لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة: «ينشب» في محلّ جرّ نعت «شيشاء».

الشاهد فيه قوله: «واللهاء» حيث مدّه للضرورة الشعرية، والأصل «اللهاء».

كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحاً

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه.

- ٧٧٨ - آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا
 ٧٧٩ - كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ، نَحْوُ الْفَتَى
 ٧٨٠ - فِي غَيْرِ ذَا ثَقَلْبٍ وَآوَأَ الْأَلْفِ
 إِنْ كَانَ عَنِ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
 وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
 وَأَوْلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنِ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا)

ياءٌ كان أصله أو واواً، رابعاً كان، نحو: حُبْلَى وَمُعْطَى، أو خامساً، نحو: مُضْطَفَى
 وَحُبَارَى، أو سادساً، نحو: مُسْتَدْعَى وَقَبْعَثَى، تقول: حُبْلَيَانِ، وَمُعْطَيَانِ، وَمُضْطَفَيَانِ،
 وَحُبَارَيَانِ، وَمُسْتَدْعَيَانِ، وَقَبْعَثَرَيَانِ، وَشَدًّا مِنَ الرَّبَاعِيِّ قَوْلُهُمْ لَطَرْفِي الْأَلِيَّةُ: مِذْرَوَانِ،
 وَالْأَصْلُ مِذْرَيَانِ؛ لِأَنَّهُ تَثْنِيَةٌ مِذْرَى فِي التَّقْدِيرِ، وَمِنَ الْخَمَاسِيِّ قَوْلُهُمْ: فَهَقْرَانِ وَخَوْزَلَانِ،
 بِالْحَذْفِ، فِي تَثْنِيَةِ فَهَقْرَى وَخَوْزَلَى.

(كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ) أَي أَصْلُ أَلْفِهِ (نَحْوُ الْفَتَى) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ

فَتَيَانِ﴾^(١)، وَشَدًّا قَوْلُهُمْ فِي جِمَى «جِمَوَانِ» بِالْوَاوِ.

(وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى) وَبَلَى إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا: مَتَيَانِ،

وَبَلَيَانِ.

(١) يوسف: ٣٦.

و (في غَيْرِ ذَا) المذكور أنه تُقَلَّبُ ألفه ياءً (تُقَلَّبُ وَاوًا أَلْفًا) وذلك شيثان :

الأول: أن تكون ألفه ثالثةً بدلاً من واو، نحو: عَصَاً وَقَفًا وَمَنَا لُغَةً فِي الْمَنِّ الَّذِي يُوَزَّنُ بِهِ؛ فتقول: عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ، وَمَتَوَانِ، قال [من الوافر]:

١١٦٤ - وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُدَالِ عِنْدِي عَصَاً فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدٍ
وشدَّ قولهم في رِضاً «رِضَيَانِ» بالياء مع أنه من الرضوان.

والثاني: أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلِّ، نحو: «أَلَا» الاستفتاحية و «إِذَا»، تقول إذا سميت بهما: أَلَوَانِ، وَإِذَوَانِ.

تبيينان: الأول: في الألف التي ليست مُبَدَّلَةٌ وهي الأصلية، والمراد بها ما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب: الأول - وهو المشهور - أن يعتبر حالهما بالإمالة، فإن أميلاً ثنياً بالياء، وإن لم يمالا فبالواو، وهذا مذهب سيبويه، وبه جزم هنا.

والثاني: إن أميلاً أو قُلِّبَا ياء في موضع ما ثنياً بالياء، وإلا فبالواو، وهذا اختيار ابن عصفور، وبه جزم في الكافية؛ فعلى هذا يثنى «عَلَى» و «إِلَى» و «لَدَى» بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يثنين بالواو، والقولان عن الأخفش. والثالث: الألف الأصلية والمجهولة يُقَلَّبَانِ ياءً مطلقاً.

الثاني: قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين؛ فيجوز فيها وجهان كَرَحَى فإنها يائية

١١٦٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/٢٩٥.

شرح المفردات: أعددت: هيأت. العذال: ج العاذل وهو اللائم. منوا: مثني «منا»، وهو مكيال يساوي رطلين.

الإعراب: «وقد»: الواو بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «أعددت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «للعذال»: جار ومجرور متعلقان بـ «أعددت». «عندي»: ظرف مكان متعلق بـ «أعددت»، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جرٍّ بالإضافة. «عصاً»: مفعول به منصوب. «في رأسها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، و «ها» ضمير في محل جرٍّ بالإضافة. «منوا»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثني، وهو مضاف. «حديد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «أعددت» بحسب ما قبلها. وجملة: «في رأسها منوا حديد» في محل نصب نعت «عصاً».

الشاهد: قوله: «منوا»، مثني «منا» حيث قُلِّبَتِ الألف واوًا.

في لغة مَنْ قَالَ رَحَيْتُ، وواوية في لغة من قَالَ رَحَوْتُ، فلمن ثَنَاهَا أَنْ يَقُولَ: رَحَيَانِ
وَرَحَوَانِ، والياء أكثر^(١).

(وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلْفَ) أي: أَوَّلِ الْوَاوِ الْمُنْقَلِبَةِ إِلَيْهَا الْأَلْفُ مَا أُلْفَ فِي غَيْرِ هَذَا

من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب.

* * *

٧٨١ - وَمَا كَصَخْرَاءَ بِوَاوٍ تُثَيَّا وَنَخْوُ عِلْبَاءِ كِسَاءٍ وَحَيَّا

٧٨٢ - بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذَكَرَ صَحَّحْ، وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرُ

(وَمَا كَصَخْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التائث (بِوَاوٍ تُثَيَّا)، نحو: صَخْرَاوَانِ

وَحَمْرَاوَانِ، بقلب الهمزة واوًا، وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ يجب تصحيح الهمزة؛ لثلاً يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف، فتقول في عَشْوَاءَ: عَشْوَاءَانِ، بالهمز، ولا يجوز عَشْوَاوَانِ، وَيَجُوزُ الْكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ، وَشَدَّ حَمْرَايَانِ بقلب الهمزة ياءً، وَحَمْرَاءَانَ بِالتصحيح، كما شَدَّ قَاصِعَانَ وَعَاشُورَانَ فِي قَاصِعَاءَ وَعَاشُورَاءَ، بحذف الهمزة والألف معاً، والجيد الجاري على القياس: قَاصِعَاوَانِ وَعَاشُورَاوَانِ.

(وَنَخْوُ عِلْبَاءَ) وقُوبَاءَ مما همزته بدلٌ من حرف الإلحاق - وَالْعِلْبَاءُ: عصبه العنق -

وهما عِلْبَاوَانِ بينهما منبت العرف، والقُوبَاءُ: داء معروف ينتشر وَيَسَّعُ وَيُعَالِجُ بِالرِّيقِ، وَأَصْلُهُمَا عِلْبَايَ وَقُوبَايَ بياء زائدة لتلحقهما بِقِرْطَاسٍ وَقُرْنَانَ، ونحو: (كِسَاءَ) مما همزته بدل من أصل هو واو؛ إذ أصله كِسَاوُ (و) نحو: (حيا) مما همزته بدل من أصل هو ياء؛ إذ أصله حَيَايَ، يُثَيِّي (بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ) فتقول: عِلْبَاوَانِ وَكِسَاوَانِ وَحَيَاوَانِ، وَعِلْبَاءَانِ وَكِسَاءَانِ وَحَيَاءَانِ، نعم، الأَرْجَحُ فِي الْأَوَّلِ الْإِعْلَالُ، وَفِي الْآخِرِينَ التَّصْحِيحُ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَفَاقًا لِبَعْضِهِمْ، وَنَصَّ سَبِيوِيَهُ وَالْأَخْفَشُ - وَتَبَعَهُمَا الْجُزُولِيُّ - عَلَى أَنَّ التَّصْحِيحَ مُطْلَقًا أَحْسَنُ، إِلَّا أَنَّ سَبِيوِيَهُ ذَكَرَ أَنَّ الْقَلْبَ فِي الَّتِي لِلْإِلْحَاقِ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ أَصْلِ، مَعَ

(١) ومنه قول المهلهل [من الوافر]:

كَاتَا غَدَوَةَ وَبَنِي أَيْنَا بَجَنَّبِ عُنَيْرَةَ رَحِيَا مُدِيرِ

(أدب الكاتب ص ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٢؛ وخزانة الأدب ٣٢٧/٨؛ ولسان العرب ٣١٢/١٤)

(رحا)).

اشتراكهما في القلّة، وشذ كِسَايَان بقلب الهمزة ياء، كما شذ ثُنَايَان لطرفي العقال، قالوا: عَقَل بعيره بِثُنَايَيْن، والقياس بثناوين أو بشاءين؛ لأنه تثنية «ثناء» على وزن كساء تقديراً.

(وَعَيَّرَ مَا ذُكِرَ) من المهموز، وهو ما همزته أصلية، أي غير مبدلة من شيء، نحو: قُرَاءَ وُضَاءَ (صَحَّحَ) في التثنية؛ فتقول: قُرَاءَانِ وُضَاءَانِ، والقُرَاءُ: الناسك، والوُضَاءُ: الوَضِيءُ، وشذ قُرَاوَانِ بقلب الهمزة الأصلية واواً.

(وَمَا شَذَّ) في تثنية المقصور والممدود مما تقدم التثنية عليه في مواضعه (عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ) فلا يقاس عليه.

تثنيه: جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء:

الأول: قولهم مِذْرَوَانِ والقياس مِذْرَيَانِ كما تقدم، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حَشُو الكلمة، ومثله في الممدود ثُنَايَانِ، قال في التسهيل: وصححوا مِذْرَوَيْنِ وَثُنَايَيْنِ تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمي التثنية والثانيث، يعني أنه لم ينطق بمذروين وثنائين إلا مثنى، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء الثانيث، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حَشُوًّا، ويَعُدُّا عن التطرف فلم يُعْلَمَا، لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو مِذْرَى مفرداً، وحكى عن أبي عبيدة مِذْرَى ومذريان على القياس.

الثاني: حَوْرَزَانِ وَفَهَقْرَانِ، وقاس عليه الكوفيون.

الثالث: رِضْيَانِ، وقاس عليه الكسائي، فأجاز تثنية رِضَى وَعُلَا من ذوات الواو المكسور الأول والمضموم بالياء.

والذي شذ من الممدود خمسة أشياء:

الأول: حَمْرَاءَانِ بالتصحيح، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه.

والثاني: حمرايان بالياء، وحكى بعضهم أنها لغة قَزَّارة.

والثالث: نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف، وقاس عليه الكوفيون.

والرابع: كِسَايَانِ، وقاس عليه الكسائي، ونقله أبو زيد عن لغة قَزَّارة.

والخامس: قُرَاوَانِ بقلب الأصلية واواً، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع.

٧٨٣ - وَأُحْدِفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا
 ٧٨٤ - وَالْفَتْحُ أَبَقِيَ مُشْعِرًا بِمَا أُحْدِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَالْأَلْفِ
 ٧٨٥ - فَالْأَلْفِ أَقْلِبَ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَةِ وَتَاءٍ ذِي التَّاءِ أَلْزَمَنَ تَنْجِيحَهُ
 (وَأُحْدِفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا)

يعني إذا جمعت المقصورَ الجمعَ الذي على حدِّ المثني - وهو جمع المذكر السالم - حذفت ما تكمّل به - وهو الألف - لالتقاء الساكنين، (وَالْفَتْحُ) أي الذي قبل الألف المحذوفة (أَبَقِيَ مُشْعِرًا بِمَا أُحْدِفَ) وهو الألف، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾^(١)، ﴿وَأِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُضْطَفِّينَ﴾^(٢).

تنبيهات: الأول: أنهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً، ونقله المصنف عنهم في ذي الألف الزائدة، نحو: حُبْلَى مُسَمًى به، قال في شرح التسهيل: فإن كان أعجمياً، نحو: عَيْسَى أجازوا فيه الوجهين؛ لاحتقال الزيادة وعدمها.

الثاني: إنّما لم يذكر حكم الممدود إذا جُمع هذا الجمع إحالة على ما علم في الثنية؛ فإن الحكم فيهما فيه على السواء، فتقول في وُضَاءٍ وُضَاوُونَ بالتصحيح، وفي حَمْرَاءَ عِلْمَاءَ لمذكر حَمْرَاوُونَ بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: عِلْبَاءَ وَكِسَاءَ عِلْمَي مذكر.

الثالث: كان ينبغي أنّ ينبّه على أنّ ياء المنقوص تُحذف في هذا الجمع وكسرها^(٣)، فيضمّ ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء، نحو: جاء القاضُونَ، ورأيت القاضِيْنَ.

(وَإِنْ جَمَعْتَهُ) أي المقصورَ (بِتَاءٍ وَأَلْفٍ * فَالْأَلْفِ أَقْلِبَ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَةِ) «الألف»: مفعول به لـ «أَقْلِبَ» مقدّماً، و«قَلْبَهَا»: نُصِبَ على المصدرية، يعني أنّ المقصور إذا جُمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثُنِيَتْ؛ فتقول: حُبْلِيَّاتٍ، وَمُضْطَفِّيَّاتٍ، وَمُسْتَدْعِيَّاتٍ،

(١) آل عمران: ١٣٩؛ ومحمد: ٣٥.

(٢) ص: ٤٧.

(٣) قال محيي الدين عبد الحميد: «وكسرها: يجوز أن يقرأ بالضم عطفاً على الضمير المستتر في «تحذف» وبالتالي نصب على أنه مفعول معه، وبالجر عطفاً على المصدر المنسبك من أن ومعمولها، وعلى كل حال فالعبارة غير مستقيمة؛ لأن المكسور هو ما قبل الياء، لا الياء نفسها».

وَفَتِيَّاتٌ، وَمَتِّيَّاتٌ فِي جَمْعِ «مَتَّى» مَسْمَى بِهَا أُنْثَى بِالْيَاءِ، وَقَوْلٌ: فِي جَمْعِ «عَصَا» وَ«أَلَا» وَ«إِذَا» مَسْمَى بِهِنَّ إِنَاثٌ: عَصَوَاتٌ وَأَلَوَاتٌ وَإِذَوَاتٌ بِالْوَاوِ؛ لَمَا عَرَفْتَ فِي الْمُنْثَى.

تنبيه: حكم الممدود والمنقوص إذا جُمع هذا الجمع كحكما إذا تُنِّيا أيضاً، فلم يذكرهما إحالةً على ذلك، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت.

(وَتَاءَ ذِي التَّاءِ الزَّمَنَ تَنْحِيَةً) «تاء»: مفعول أول بـ «الزمن»، و«تنحية»: مفعول ثانٍ، أي ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع، لثلاً يُجْمَعُ بَيْنَ عَلَامَتِي تَأْنِيثٍ، وَيَعَامَلُ الْاسْمُ بَعْدَ حَذْفِهَا مَعَامِلَةَ الْعَارِي مِنْهَا؛ فَتَقُولُ فِي مُسْلِمَةٍ: مُسْلِمَاتٌ، وَإِذَا كَانَ قَبْلُهَا أَلْفٌ قَلِبْتَ عَلَى حَدِّ قَلْبِهَا فِي التَّشْيَةِ، فَتَقُولُ فِي فَتَاةٍ: فَتِيَّاتٌ، وَفِي قَنَاطَةٍ: قَنَوَاتٌ، وَفِي مُعْطَاةٍ: مُعْطِيَّاتٌ، وَإِذَا كَانَ قَبْلُهَا هَمْزَةٌ تَلِي أَلْفًا زَائِدَةً صَحَّحْتَ إِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً، نَحْوُ: «قُرْأَةٌ وَقُرَّاءَاتٌ»، وَجَازَ فِيهَا الْقَلْبُ وَالتَّصْحِيحُ إِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ، نَحْوُ: نِبَاءَةٍ، فَيَقَالُ: نِبَاءَاتٌ وَنِبَاوَاتٌ كَمَا فِي التَّشْيَةِ.

* * *

٧٨٦ - وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلُ
٧٨٧ - إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا
٧٨٨ - وَسَكَّنَ الثَّلَاثِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا سُكِّلَ
مُخْتَمًّا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

(وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلُ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا) يَعْنِي أَنَّ مَا جَمَعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَحَازَ هَذِهِ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَةَ تَتَّبِعُ عَيْنَهُ فَاءَهُ فِي الْحَرَكَةِ مُطْلَقًا.

والشروط المذكورة خمسة:

الأول: أن يكون سالم العين، واحتترز به عن شيئين؛ أحدهما: المشددة، نحو: جِنَّةٌ وَجِنَّةٌ وَجِنَّةٌ؛ فليس فيه إلا التسكين، والآخر: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مُجَانَسَةٌ، نحو: تَارَةٌ وَدَوْلَةٌ وَدِيمَةٌ؛ فهذا يبقى على حاله، وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة، نحو: جَوْزَةٌ وَبَيْضَةٌ، وهذا فيه لغتان: لغة هذيل فيه الإنباع، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتي ذكره.

الثاني: أن يكون ثلاثياً، واحترز به من الرباعي، نحو: جَعْفَرٌ وَخَزِينٌ وَفُسْتُقٌ أَعْلَاماً
لِإِنَاثٍ؛ فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسماً، واحترز به من الصفة، نحو: ضَحْمَةٌ وَجِلْفَةٌ وَحُلْوَةٌ؛ فليس
فيه إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحرّكها، نحو: شَجَرَةٌ وَنَبَقَةٌ وَسَمْرَةٌ؛
فإنه لا يغير، نعم يجوز الإسكان في نحو: نَبَقَاتٌ وَسَمْرَاتٌ كما كان جائزاً في المفرد لا أن
ذاك حكم تجدد حالة الجمع.

الخامس: أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكر، نحو بَكْرٌ؛ فإنه لا يجمع هذا
الجمع، فلا يكون فيه الإتياع المذكور.

ولا يشترط للإتياع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله:
(مُخْتَمِّمًا بِالنَّاءِ أَوْ مُجَرِّدًا) فمثالُ المستكمل للشروط المذكورة مختمماً بالناء جَفْنَةٌ وَسِدْرَةٌ.

* * *

الثاني: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح، في نحو:

٧٨٩ - وَمَتَّعُوا إِيْتَابِعَ نَخْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبَيْبَةٍ، وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ

(ذِرْوَةٌ وَزُبَيْبَةٌ) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتياع، وبه صرح في شرح الكافية.

الثالث: فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو: حُطْوَةٌ وَلِحِيَةٌ، ومنع بعض
البصريين الإتياع في نحو: لِحِيَةٌ؛ لأن فيه توالي كسرتين قبل الياء، وعليه مشى في التسهيل،
ومنع الفراء إتياع الكسرة مطلقاً فيما لم يُسمع، والصحيحُ الجواز مطلقاً. قال ابن عصفور:
كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء.

* * *

٧٩٠ - (وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَنَاسٍ انْتَمَى)

أي: ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم

فمن النادر قول بعضهم: كَهَلَاتٍ بالفتح، حكاه أبو حاتم، وقياسه الإسكان؛ لأنه صفة، ولا يقاس عليه، خلافاً لقطرب، ولا حجة في قولهم: لَجَبَاتٍ وَرَبَعَاتٍ في جمع لَجْبَةٍ وَرَبْعَةٍ؛ لأن من العرب من يقول لَجْبَةٌ وَرَبْعَةٌ، فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن.

ومن النادر أيضاً قولُ جميع العرب «عَيْرَاتٍ» بكسر العين وفتح الياء جمع «عِيرٍ»، وهي الإبل التي تحمل الميرة، والعَيْرُ مؤنثة، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عَيْرَاتٍ بفتح العين، قال المبرد: جمع «عَيْرٍ» وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عَيْرٍ الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث، ومنه أيضاً جِرَوَاتٍ كما تقدّم.

ومن الضرورة قوله [من الطويل]:

١١٦٥ - وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

وقول الراجز:

* فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا (١) *

وقياسه الفتح.

١١٦٥ - التخريج: البيت لعروة بن حزام في خزنة الأدب ٣/٣٨٠؛ والدرر ١/٨٦؛ ولأعرابي بني عذرة في شرح التصريح ٢/٢٩٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٥١٩؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٦٣٤؛ وجمع الهوامع ١/٢٤.

شرح المفردات: حَمَلْتُ: كَلَفْتُ. الزفرات: ج الزفرة، وهي خروج النفس ممتداً مع أنين الضحى: وقت ارتفاع الشمس. أطقتها: تحمّلتها. ما لي يدان: كناية عن عجزه.

الإعراب: «وحملت»: الواو بحسب ما قبلها، «حَمَلْتُ»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء ضمير في محل رفع نائب فاعل. «زفرات»: مفعول به ثانٍ منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف «الضحى»: مضاف إليه مجرور. «فأطقتها»: الفاء حرف عطف، «أطقتها»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، و «ها»: ضمير في محل نصب مفعول به. «وما»: الواو حرف استئناف، «ما»: حرف نفي. «لي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «بزفرات»: جار ومجرور متعلقان بـ «يدان» لتضمّنها معنى «قدرة»، وهو مضاف. «العشي»: مضاف إليه مجرور. «يدان»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى.

وجملة: «حَمَلْتُ» بحسب ما قبلها. وجملة: «أطقتها» معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. وجملة: «ما لي بزفرات العشي يدان» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «زفرات» مرتين، بتسكين الفاء، والقياس فتحها، وقد سكنها الشاعر للضرورة الشعرية.

ومن المنتمي إلى قوم من العرب الإتياع في نحو: بَيْضَةٌ وَجَوَزَةٌ من المعتل العين؛ فإنها لغة هذيل، ومنه قولُ شاعرهم [من الطويل]:

١١٦٦ - أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ [رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِيِّنِ سُبُوْحٌ]
 وبلغتهم قرىء ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾^(١) ومن المنتمي إلى قوم أيضاً، نحو: ظَبِيَّاتٍ
 وأهْلَاتٍ بإسكان العين كما تقدّم.

خاتمة: يتم في الثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللّام ما يتم في الإضافة، وذلك نحو: قَاضِيٍّ وَشَجِيٍّ وَأَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍّ وَهَنٍّ من الأسماء الستة، تقول: قَاضِيَّانِ، وَشَجِيَّانِ، وَأَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَحَمَوَانِ، وَهَنَوَانِ، كما تقول: هَذَا قَاضِيكَ وَشَجِيكَ وَأَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ، وَشَذَّ أَبَانِ وَأَخَانِ، وما لا يتم في الإضافة لا يتم في الثنية، وذلك نحو: أَسْمٍ وَأَبِينِ وَيَدٍ وَدَمٍ وَحِرٍّ وَغَدٍ وَفَمٍّ، فتقول: أَسْمَانِ، وَأَبْنَانِ، وَيَدَانِ، وَدَمَانِ، وَحِرَانِ، وَغَدَانِ، وَفَمَانِ، كما تقول: اسْمُكَ وَإِبْنُكَ وَيَدُكَ وَدَمُكَ وَحِرُّكَ وَغَدُكَ وَفَمُكَ، وَشَذَّ فَمَوَانٍ وَفَمِيَّانِ، وأما قوله [من الكامل]:

١١٦٧ - يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلَّمٍ [قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَدَا]

١١٦٦ - التخريج: البيت لأحد الهذليين في الدرر ٨٥/١؛ وشرح التصريح ٢٩٩/٢؛ وشرح المفصل ٣٠/٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ١٠٢/٨، ١٠٤؛ والخصائص ١٨٤/٣؛ وُسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢؛ ولسان العرب ١٢٥/٧ (بيض)؛ والمحاسب ٥٨/١؛ والمنصف ٣٤٣/١؛ وهمع الهوامع ٢٣/١.

شرح المفردات: بيضات: ج بيضة. رائح: عائد في العشي. متأوب: عائد في أول الليل. مسح المنكبين: تحريك اليدين. السبوح: الحسن الجري.

المعنى: يشبه الشاعر سير مطيته بطائر يعود بسرعة إلى احتضان بيضه عند العشاء.

الإعراب: «أخو»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، تقديره: «هو»، وهو مضاف. «بيضات»: مضاف إليه مجرور. «رائح»: نعت «أخو»، أو خبر ثانٍ للمبتدأ مرفوع. «متأوب»: نعت «أخو»، أو خبر للمبتدأ. «رفيق»: نعت «أخو» أو خبر. «بمسح»: جار ومجرور متعلقان بـ «رفيق»، وهو مضاف. «المنكبين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «سبوح»: نعت «أخو» أو خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «بيضات» حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع «فَعَلَةٌ» صحيحاً كان أو معتلاً، والقياس التسكين في المعتل.

(١) النور: ٥٨.

١١٦٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٧٦/٧، ٤٨٥؛ وشرح شواهد الشافية =

وقوله [من الوافر]:

١١٦٨ - [فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبْحَنَا] جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ

ص ١١٣؛ وشرح المفصل ٨٣/٥، ٥/٦، ٥٦/١٠؛ ولسان العرب ٤٢٠/١٥ (يدي)؛ والمقرب ٤٢/٢؛ والمنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢.

اللغة: له يد بيضاء: أي حاذق أو كريم. تضام: تَذَلَّ وتُظَلَّم. تضهد: تُقهر وتذَلَّ.

المعنى: يقول: العمل الخير عند إنسان عاقل يمنعه من أن يكون ذليلاً.

الإعراب: يديان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثني. يضاوان: نعت «يديان» مرفوع بالألف لأنه مثني. عند: ظرف مكان متعلق بصفة ثانية لـ (يديان)، وهو مضاف. محلّم: مضاف إليه مجرور بالكسرة. قد: حرف تحقيق. تمنعانك: فعل مضارع مرفوع بشبوت النون، و«الألف»: ضمير في محل رفع فاعل، و«الكاف»: ضمير في محل نصب مفعول به. أن: حرف نصب ومصدر. تضام: فعل مضارع للمجهول منصوب، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». وتضهدا: «الوار»: حرف عطف، «تضهدا»: معطوف على «تضام»، و«الألف»: للإطلاق.

وجملة «يديان يضاوان قد تمنعانك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد تمنعانك»: في محل رفع خبر المبتدأ. والمصدر المؤول من «أن تضام»: في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أن تضهدا»: معطوف على سابقه. وجملة «تضام»: صلة الموصول لا محل لها، وعطف عليها جملة «تضهدا».

الشاهد فيه قوله: «يديان» حيث أعاد إليه الحرف المحذوف عند التشية وهذا شاذ، أو ضرورة والقياس

«يدان».

١١٦٨ - التخريج: البيت للمثقب العبدّي في ملحق ديوانه ص ٢٨٣؛ والأزهية ص ١٤١؛ والمقاصد

النحوية ١٩٢/١؛ ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ٢٦٧/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٢؛ وللمثقب أو لعلي بن بدال في خزانة الأدب ٤٨٢/٧، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٨٦، ١٣٠٧؛ ووصف المباني ص ٢٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٣٩٥/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٦٤/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١؛ وشرح المفصل ١٥١/٤، ١٥٢، ٨٤/٥، ٥/٦، ٢٤/٩؛ ولسان العرب ٢١/١٤ (أخا)، ٢٦٨ (دمي)؛ والمقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢.

المعنى: كانت العرب تعتقد أن دماء العدوّن تسيل كلّ في جهة حتى لو ذبحا على حجر واحد، وهو

هنا يشير إلى هذا الاعتقاد. لو أننا ذبحنا على حجر لسار دمى بعيداً عن دمك مخبراً عن عداوتنا.

الإعراب: «فلو»: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «أنا»: «أن»: حرف مشبه

بالفعل، «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «على حجر»: جار ومجرور متعلقان بـ (ذبحنا).

«ذبحنا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل.

«جرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «الدميان»: فاعل (جرى) مرفوع بالألف لأنه مثني.

«بالخبر»: جار ومجرور متعلقان بـ (جرى). «اليقين»: صفة مجرورة بالكسرة.

- فضرورة.

= وجملة «لو أنا»: بحسب ما قبلها. وجملة «ذبحنا»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «جرى الدميان»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «الدميان» حيث أعاد إليه الحرف المحذوف وهذا شاذّ، أو ضرورة والقياس

«دمان».

جمع التفسير

جمع التفسير: هو الاسم الدالُّ على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظاً أو تقديراً.

وقسم المصنّف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام؛ لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كئخمة وتخم، أو بتبديل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقصب وقصب، أو بهن كغلام وغلمان.

وإنما قلت «بصورة تغيير» لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد.

والتغيير المقدر في نحو: فلك ودلاص وهجان وشمال للخليفة. قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة، وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي الجافي؛ فهذه الألفاظ الخمسة^(١) على صيغة واحدة في المفرد والمجموع، ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير، فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مُشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفرداً كقفل، وإذا كان جمعاً كبذن، وعفتان إذا كان مفرداً كسرحان، وإذا كان جمعاً كغلمان، وكذا باقيها، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا: فلكان ودلاصان؛ فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جئب مما اشترك فيها الواحد وغيره حين قالوا: هذا جئب، وهذان جئب،

(١) زاد بعضهم على هذه الخمسة لفظ «كناز» في قولهم: «ناقة كِناز» و«نوق كِناز»؛ وزاد بعضهم أيضاً لفظ «إمام» في قولهم: «هذا إمام»، و«هؤلاء إمام».

وهؤلاء جُنُب؛ فالفارقُ عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجودُ التثنية وعدمها، وعلى هذا مشى المصنّف في شرح الكافية، وخالفه في التسهيل فقال: والأصحُّ كونه - يعني باب فُلك - اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير.

تنبيه: لا يرد على التعريف المذكور، نحو: جَفَنَاتٌ ومُضَطَّفَيْنِ؛ فإنَّ التغيير فيهما لا دَخَلٌ له في الدلالة على الجمعِيَّة؛ فإنَّ تقدير عدمه لا يخلُ بالجمعية.

واعلم أن جمع التكسير على نوعين: جمع قَلَّة، وجمع كثرة؛ فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، ويستعمل كلُّ منهما موضع الآخر مجازاً كما سيأتي، وللأول أربعة أبنية، وللثاني ثلاثة وعشرون بناء، وقد بدأ بالأول فقال:

٧٩١ - (أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ نُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ: جُمُوعُ قَلَّة)

أي: كأَسْلِحَةٍ وَأَفْلَسٍ وَفَيْتَةٍ وَأَفْرَاسٍ.

تنبيهات: الأول: ذهب الفراء إلى أن من جموع القلَّة فَعْلٌ، نحو: ظَلَمَ، وَفَعَلَ، نحو: نَعَمَ، وَفَعَلَةٌ، نحو: قِرْدَةٌ، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعَلَةٌ، نحو: بَرَّةٌ، نقله ابن الدهان، وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أَفْعَاءٌ، نحو: أَضْدِقَاءٌ، نقله عنه أبو زكريا التبريزي، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة.

الثاني: ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلَةٌ اسم جمع، لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد.

الثالث: يشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلَّة جمعا التصحيح.

الرابع: إذا قُرِنَ جمع القلة بـ «أل» التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة، نحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(١) وقد جَمَعَ الأمرين قولُ

حسان [من الطويل]:

١١٦٩ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

* * *

٧٩٢ - وَبَعْضُ ذِي بِكْتَرَةٍ وَضِعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالضُّفِيِّ

(وَبَعْضُ ذِي بِكْتَرَةٍ وَضِعًا يَفِي) أي: بعض هذه الأبنية يأتي في كلام العرب للكثرة (كأرجل) في جمع رجل، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وَفُؤَادٌ وَأَفِيدَةٌ (وَالْعَكْسُ) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالضفي) جمع صفاة وهي الصخرة الملساء، وكرجل ورجال، وقلب وقلوب، وصرد وصزدان.

تنبيهان: الأول: كما يغني أحدهما عن الآخر وضعا كذلك يغني عنه أيضا استعمالا

لقريئة مجازاً، نحو: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾^(١).

الثاني: ليس الضفي مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة؛ لورود جمع القلة،

١١٦٩ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣١؛ وأسرار العربية ص ٣٥٦؛ وخزانة الأدب ١٠٦/٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١؛ وشرح المفصل ١٠/٥؛ والكتاب ٥٧٨/٣؛ ولسان العرب ١٣٦/١٤ (جدا)؛ والمحاسب ١٨٧/١؛ والمقاصد النحوية ٥٢٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٥/١؛ والخصائص ٢٠٦/٢؛ والمقتضب ١٨٨/٢.

اللغة: الجفنت: ج الجفنة، وهي القصعة. الغر: البيض من كثرة الشحم.

المعنى: يصف الشاعر قومه بالكرم فيقول: إن موائدهم معدة للأضياف، وسيوفهم تقطر دماً لكثرة خوضهم الحروب.

الإعراب: لنا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. الجفنت: مبتدأ مؤخر مرفوع. الغر: نعت «الجفنت» مرفوع. يلمعن: فعل مضارع مبني على السكون، و«النون»: ضمير في محل رفع فاعل. في الضحى: جار ومجرور متعلقان بـ«يلمعن». وأسيفنا: «الواو»: حرف عطف، و«أسيفنا»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف و«نا» ضمير في محل جر بالإضافة. يقطن: فعل مضارع مبني على السكون، و«النون»: ضمير في محل رفع فاعل. من نجدة: جار ومجرور متعلقان بـ«يقطن». دما: مفعول به.

وجملة «لنا الجفنت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يلمعن»: في محل نصب حال. وجملة «أسيفنا يقطن»: معطوفة على جملة (لنا الجفنت) لا محل لها من الإعراب. وجملة «يقطن»: في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «الجفنت» حيث أجرى جمع القلة مجرى التكثير عندما قرنها بـ«أل» التي للاستغراق وقوله: «أسيفنا» حيث أجرى كذلك جمع القلة مجرى التكثير حيث أضاف «أسيف» إلى ضمير الجماعة «نا».

حكى الجوهري وغيره صفةً وأضفاءً.

واعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون: يجمع على كذا وكذا، وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول: هذا الوزن يطرد في كذا وكذا، ولكل وجه، وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال:

٧٩٣- لِفَعْلٍ اِسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ وَلِلرِّبَاعِيِّ اِسْمًا اَيْضًا يُجَعَلُ

٧٩٤- اِنْ كَانَ كَالعِنَاقِ وَالدَّرَاعِ: فِي مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدَّ اَلْاُخْرَفِ

(لِفَعْلٍ اِسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ وَلِلرِّبَاعِيِّ اِسْمًا اَيْضًا يُجَعَلُ)

يعني أن أفعلًا أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات:

الأول: ما كان على فَعْلٍ بشرطين: أن يكون اسماً، وأن يكون صحيح العين، فشمّل نحو: فَلَسَ وَكَفَّ وَدَلُّوْا وَظَنِّي وَوَجَّهْ، فتقول في هذه: أَفْلَسٌ، وَأَكْفٌ، وَأَدْلٌ، وَأَظْبٌ، وَأَوْجَةٌ، واحترز بقوله «اسماً» من الصفة، نحو: ضَخْمٌ؛ فلا يجمع على أفعل، وأما «عَبْدٌ» و «أَعْبُدُ» فلغلبة الاسمية، ويقول «صح عيناً» عن معتل العين نحو بَابٍ وَيَيْتٍ وَثَوْبٍ؛ فلا يجمع على أفعل، وشذَّ قياساً قولهم: «أَعْيُنٌ»، وقياساً وسماعاً قوله [من الراجز]:

١١٧٠- لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ اَثْوِبًا [رِيَّاطَةٌ وَالْيَمْنَةُ الْمُعَصَّبَا]

* [حتى اُكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا اَشْيِيًا] *

١١٧٠- التخريج: الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه ٣٩٠/٢؛ ولسان العرب ٢٤٥/١ (ثوب)؛ وله أو لحميد بن ثور في شرح التصريح ٣٠١/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٢٢/٤؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢؛ والكتاب ٥٨٨/٣؛ ولسان العرب ٦٠٢/٢ (ملح)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٣٩؛ والمقتضب ٢٩/١، ١٣٢، ١٩٩/٢؛ والممتع في التصريف ٣٣٦/١؛ والمنصف ٢٨٤/١، ٤٧/٣.

الإعراب: «لكل»: جار ومجرور متعلق بـ «لبست»، وهو مضاف. «دهر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «لبست»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «أثوبا»: مفعول به منصوب.

الشاهد فيه قوله: «أثوبا» جمع «ثوب»، حيث جمعه تشبيهاً بالصحيح، والأكثر تكسيره على «أثواب»، ويروى: «أثوبا» على لغة بعض العرب لاستثقال الضمة على الواو.

وقوله [من البسيط]:

١١٧١ - كَأَنَّهُمْ أُسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ [عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثْرُ]

والثاني: ما كان رباعياً، بأربعة شروط: أن يكون اسماً، وأن يكون قبل آخره مدّة، وأن يكون مؤنثاً، وأن يكون بلا علامة، وقد أشار إلى بقيّة هذه الشروط بقوله (إِنْ كَانَ) أي الاسم الرباعي (كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدُّ الْأَحْرَفِ) فشمّل ذلك، نحو: عَنَاقٌ وَذِرَاعٌ وَعُقَابٌ وَيَمِينٌ؛ فيقال فيها: أَعْتَقْتُ، وَأَذْرَعْتُ، وَأَعْقَبْتُ، وَأَيْمُنْتُ، فَإِنْ كَانَ الرَّبَاعِيُّ صِفَةً، نَحْوُ: شُجَاعٌ، أَوْ بِلَا مَدَّةٍ، نَحْوُ: حِنْصَرٌ، أَوْ مَذْكَرًا، نَحْوُ: حِمَارٌ، أَوْ بَعْلَامَةً التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: سَحَابَةٌ، لَمْ يَجْمَعْ عَلَى أَفْعُلٍ. وَنَدَّرَ مِنَ الْمَذْكَرِ طِحَالًا وَأَطْحَلُ، وَعُزَابٌ وَأَغْرَبٌ، وَعَتَادٌ وَأَعْتَدُ، وَجِنِينٌ وَأَجْنُنٌ، وَأَثُوبٌ وَأَثْبُتٌ^(١) ونحوها.

تنبيهات: الأول: ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه؛ ففهم من تمثيله بالعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها؛ لتمثيله بالمتفوح والمكسور، وفهم من إطلاق قوله «في مد» أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء، وفهم الشرط الرابع - وهو التَعَرِّي من العلامة - من قوله: «وَعَدُّ الْأَحْرَفِ»؛ إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة؛ لأنه صرّح أولاً بالرباعي.

الثاني: مما حُفِظَ فِيهِ أَفْعُلٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَعَلُّ نَحْوُ: جَبَلٌ وَأَجْبَلٌ، وَقَعْلٌ نَحْوُ: ضَبْعٌ

١١٧١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٣٠١/٢؛ ولسان العرب ٨/٤، ٩ (أثر)،

١٦٦/٩ (سيف)؛ والمقاصد النحوية ٥٢٣/٤.

شرح المفردات: العضب: القاطع. الأثر: جوهر السيف.

الإعراب: «كأنهم»: حرف مشبّه بالفعل، و«هم»: ضمير في محل نصب اسم «كأن». «أسيف»: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. «بيض»: نعت «أسيف» مرفوع بالضمّة. «يمانية»: نعت ثانٍ لـ «أسيف». «عضب»: نعت «أسيف» مرفوع. «مضاربها»: فاعل لـ «عضب» مرفوع، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «باق»: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «باق». «الأثر»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، وجملة المبتدأ أو الخبر في محل رفع نعت لـ «أسيف».

وجملة: «كأنهم سيف» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «باق بها الأثر» في محل رفع نعت

ثالث لـ «أسيف».

الشاهد فيه قوله: «أسيف» جمعاً لـ «سيف» والقياس «أسياف».

(١) الكلام على الرباعي، وحروف هذه الكلمة خمسة أحرف.

وَأَضْبَحَ، وَفَعَلَ نحو: قُفِّلَ وَأَقْفَلَ، وَفَعَلَ نحو: قُرُطٌ وَأَقْرُطٌ^(١)، وَفَعَلَ نحو: ضِلَعٌ وَأَضْلَعُ، وَفَعَلَةٌ نحو: أَكْمَةٌ وَأَكْمٌ، وَفَعَلَةٌ نحو: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمٌ، وفي فِعْلٍ مطلقاً أي اسماً وصفة، نحو: ذئبٌ وأذؤبٌ، وجِلْفٌ وأجْلَفٌ؛ فلا يقاس عليها. ولم يسمع في فِعْلٍ بكسر الفاء والعين، ولا في فَعَلٍ بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبِعٌ وأزْبِعٌ.

الثالث: ليس التأنيت مصححاً لاطراد أفعل في فَعَلٍ، نحو: قَدَمٌ، خلافاً ليونس، ولا في فِعْلٍ، نحو: قِذْرٌ، ولا في فِعْلٍ، نحو: ضِلَعٌ، ولا ما قبله، نحو: قَدَمٌ وضِبَعٌ وغُولٌ وعُنُقٌ خلافاً للفراء.

* * *

٧٩٥- وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا - بِأَفْعَالٍ يَرِدُ
٧٩٦- وَغَالِبًا أَعْتَاهُمْ فِعْلَانٌ فِي فَعَلٍ: كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانٌ
(وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ)

يعني أن أفعالاً يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل، وهو فَعَلٌ الصحيح العين، فاندرج في ذلك فَعَلُ المعتل، نحو: باب وثوب وسيف؛ وغير فَعَلٍ من أوزان الثلاثي، وهي فِعْلٌ، نحو: حِزْبٌ وأَحْزَابٌ، وَفَعْلٌ، نحو: صُلْبٌ وَأَصْلَابٌ، وَفَعَلٌ نحو: جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ، وَفَعْلٌ، نحو: وَعِلٌ وَأَوْعَالٌ، وَفَعْلٌ، نحو: عَضُدٌ وَأَعْضَادٌ، وَفَعْلٌ نحو: عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وَفَعْلٌ، نحو: رُطْبٌ وَأَرْطَابٌ، وَفِعْلٌ، نحو: إِبِلٌ وَأَبَالٌ، وَفِعْلٌ نحو: ضِلَعٌ وَأَضْلَاعٌ، واحترز بقوله «اسماً» من الوصف؛ فإنه لا يجمع على أفعالٍ إلا ما شذَّ مما سيأتي التنبيه عليه.

تنبيهات: الأول: جَعَلَ في التسهيل أفعالاً قليلاً في «فَعَلٍ» المعتل العين، نحو: باب ومال، ونادراً في فَعَلٍ، نحو: رُطْبٌ ورُبِعٌ، ولازماً في فِعْلٍ، نحو: إِبِلٌ، وغالباً في الباقي.
الثاني: لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع «فَعَلٍ» الصحيح العين على «أفعال»، وقد

(١) أخطأ الشارح في التمثيل هنا، لأن «القرط» ساكن الوسط، فهو على وزن «فَعْلٌ»، وكان عليه أن يتمثل بـ «عُنُقٌ» ونحوه.

سَمِعَ مِنْهُ قَوْلُهُ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

١١٧٢ - مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءً وَلَا شَجَرًا
وقوله [من المتقارب]:

١١٧٣ - وَجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدَكَ أَثْقَبُ أَزْنَادَهَا

١١٧٢ - التخریج: البيت للحطیة فی دیوانه ص ١٦٤؛ والأغانی ١٥٦/٢؛ وأوضح المسالك ٣١٠/٤؛ وخزانة الأدب ٢٩٤/٣؛ والخصائص ٥٩/٣؛ وشرح التصريح ٣٠٢/٢؛ والشعر والشعراء ٣٣٤/١؛ ولسان العرب ٥٣٢/٢ (طلع)؛ ومعجم ما استعجم ص ٨٩٢؛ والمقاصد النحویة ٥٢٤/٤؛ وبلا نسبة فی أسرار العربیة ص ٣٤٩؛ وشرح المفصل ١٦/٥؛ والمقتضب ١٩٦/٢.

شرح المفردات: الأفراخ: ج الفرخ، وهو صغير الطائر، والمراد هنا أولاد الشاعر. ذو مرخ: اسم واد. الزغب: الريش الصغير. الحواصل: ج الحوصلة، وهي معدة الطائر. وزغب الحواصل: كناية عن ضعفهم.

الإعراب: «ماذا»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدم. «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «لأفراخ»: جار ومجرور متعلقان بـ «تقول». «بذي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «أفراخ»، وهو مضاف. «مرخ»: مضاف إليه مجرور. «زغب»: نعت سببي لـ «أفراخ»، وهو مضاف. «الحواصل»: مضاف إليه مجرور. «لا»: حرف نفي.. «ماء»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «شجر»: معطوف على «ماء».

الشاهد فيه قوله: «أفراخ» جمعاً لـ «فرخ»، وهذا شاذٌ عند جمهرة النحاة. وقد أثبت الأب أنستاس الكرملی أنه قیاسی. راجع مجلة اللغة العربیة بالقاهرة ج ٢٦، ص ٢٢٣.

١١٧٣ - التخریج: البيت للأعشى فی دیوانه ص ١٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٩/٢؛ وشرح التصريح ٣٠٣/٢؛ والكتاب ٥٦٨/٣؛ وبلا نسبة فی شرح المفصل ١٦/٥؛ والمقاصد النحویة ٥٢٦/٤؛ والمقتضب ١٩٦/٢.

شرح المفردات: الزند: العود الذي تقدح به النار. ثقب الزند: خرجت ناره.

الإعراب: «وجدت»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء ضمير في محل رفع نائب فاعل. «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «أصلحوها»: فعل ماضٍ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل. «خيرهم»: مفعول به ثانٍ لـ «وجد»، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وزندك»: الواو حرف استئناف، «زندك» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «أثقب»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «أزنادها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «وجدت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أصلحوها» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «أزنادها»، وهو جمع «زند»، وهذا الجمع شاذٌ عند النحاة، وقیاسی علی الصحيح كما بین الأب أنستاس الكرملی (راجع مجلة مجمع اللغة العربیة بالقاهرة ص ٢٢٣ وما بعدها).

فجمع «فَرَخ» على «أفراخ» ورزّد على أزناد. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس، وعليه مشى في التسهيل^(١). وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة، نحو: أَلْف، أَوْ وَأَوْ نحو: وَهْم. وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني؛ فإنه قال: إن أفعالاً أَكْثَرُ من أَفْعَلٍ في فَعَلٍ الذي فاؤه واو كَوُفَّتْ وأوقات، وَوَصَفَ وأوصاف، وَرَقَفَ وأوقاف، وَوَكَّرَ وأوكار، وَوَعَرَ وأوعار، وَوَعَدَ وأوعاد، وَوَهَمَ وأوهام، فاستثقلوا ضم عين أَفْعَلٍ بعد الواو فعدلوا إلى أفعال، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة، وكما شدّ في المعتل: أَعْيَنَ وَأَثُوبَ كذلك شدّ فيما فاؤه واو: أَوْجُهُ، هذا لفظه بحروفه. ثم قال: إن المضاعف من فَعَلٍ كالذي فاؤه واو في أن أفعالاً في جمعه أكثر من أَفْعَلٍ كَعَمَّ وَأَعَمَّامَ، وَجَدَّ وأجداد، وَرَبَّ وأرباب، وَبَرَّ وأبرار، وَشَتَّ وأشْتَاتَ، وَفَنَّ وأفنان، وَفَدَّ وأفذاذ، هذا أيضاً لفظه.

الثالث: مما حفظ فيه «أفعال» فعيل بمعنى فاعل، نحو: شَهِدَ وأشهاد، وفاعل نحو: جاهل وأجْهال، وفَعَالَ، نحو: جَبَانَ وأجبان، وفَعُول، نحو: عَدَوُ وأعداء، وفَعَلَةٌ، نحو: هَضْبَةٌ وأهضاب، وفَعْلَةٌ، نحو: نَضْوَةٌ وأنضاء، وفُعْلَةٌ، نحو: بُرْكََةٌ وأبرك، والبركة: طائر من طير الماء، وفَعْلَةٌ، نحو: نَمِرَةٌ وأنمار^(٢). وقالوا: جِلْفٌ وأجلاف، وَحُرٌّ وأحرار، وَقِمَاطٌ وأقماط، وَغُثَاءٌ وأغثاء، وَأَعْيَدٌ وأعياد، وَخَرِيدَةٌ وأخراد، وَوَادٌ وأوداء، وَذُوطَةٌ وأذواط^(٣)، لضرب من العناكب تلسع. وقالوا أيضاً: أموات لجمع مَيِّتٍ وَمَيِّتَةٍ، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه.

* * *

(وَعَالِبًا أَعْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فَعَلٍ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ)

أي أن الغالب في فَعَلٍ - بضم الفاء وفتح العين - أن يجمع على فِعْلَانٍ - بكسر الفاء - كقولهم في صِرْدَانٍ، وَفِي جُرْدَانٍ، وَفِي نَعْرٍ: نَعْرَانٍ، وأشار بقوله: «غالباً» إلى ما شدّ من ذلك، نحو: رُطَبٌ وَأَرْطَابٌ.

(١) برهن الأب أنستاس الكرملّي أنّ ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فَعَلٍ» على «أفعال» أكثر ممّا سُمع من جموعه المطردة على أَفْعَلٍ أو فِعَالٍ أو فُعُولٍ، ولذلك أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة قياس جمع «فَعَلٍ» على «أفعال». انظر: مجلة مجمع اللغة العربيّة، ج ٢٦، ص ٢٢٣.

(٢) النَمِرَةُ: ضرب من البُسُط.

(٣) ضبط الدماميني «الذوطة» بضمّ الذال وسكون الواو، والذي يُستنتج من القاموس المحيط أنه بفتح الذال.

تنبيه: نصّ في غير هذا الكتاب على أن فِعْلَان مطرد في فُعَلٍ، وكلامه هنا غير مُوفٍ بذلك.

* * *

٧٩٧- فِي أَسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ
٧٩٨- وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ، أَوْ فَعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ، أَوْ إِغْلَالٍ
(فِي أَسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ)

«أفعله»: مبتدأ، و «اطرد»: خبره، وفي اسم وعنه: يتعلقان ب «اطرد»، وب «مد»: في موضع جر صفة لاسم، و «ثالث»: صفة لـ «مد».

يعني أنّ «أفعله» يطرده في جمع اسم مذكر رباعيّ بمد قبل آخره، نحو: طَعَامٍ وَأَطِعمَةٍ، وَرَغِيفٍ وَأَرْغَفَةٍ، وَعَمُودٍ وَأَعْمِدَةٍ، وَاحْتِرَزَ بِالْأَسْمِ مِنَ الصِّفَةِ، وَبِالْمَذَكَّرِ مِنَ الْمُؤنثِ، وَبِالرُّبَاعِيِّ مِنَ الثَّلَاثِيِّ، وَبِالْمَدِّ الثَّلَاثِيِّ مِنَ الْعَارِيِّ عَنْهُ؛ فَلَا يَجْمَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَفْعَلَةٍ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ شَحِيحٌ وَأَشِحَّةٌ وَهُوَ صِفَةٌ، وَعُقَابٌ وَأَعْقِبَةٌ وَهُوَ مُؤنثٌ، وَقَدَحٌ وَأَفْدَحَةٌ وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ، وَجَائِزٌ وَأَجْوِزَةٌ وَلَيْسَ مَدُّهُ ثَلَاثًا، وَالْجَائِزُ: الْخَشْبَةُ الْمَمْتَدَّةُ فِي أَعْلَى السَّقْفِ، وَمِمَّا شَدَّ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الشُّرُوطَ فَيَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: نَجْدٌ وَأَنْجِدَةٌ، وَصُلْبٌ وَأَصْلِبَةٌ، وَبَابٌ وَأَبْوِيَّةٌ، وَرَمَضَانٌ وَأَرْمِضَةٌ، وَعَيْلٌ وَأَعْوِلَةٌ، وَجِرَّةٌ وَأَجْرَةٌ، وَنَضِيضَةٌ وَأَنْضِضَةٌ، وَقِرْنٌ وَأَقْنَةٌ، وَخَالَ وَأَخْوَلَةٌ، وَقَفَاً وَأَقْفِيَّةٌ، وَالْجِرَّةُ: صُوفُ شَاةٍ مَجْزُوزَةٌ، وَالنَضِيضَةُ: الْمَطْرَةُ الْقَلِيلَةُ.

(وَالزَّمَةُ) أَي الْجَمْعُ عَلَى أَفْعَلَةٍ (فِي فَعَالٍ) بِالْفَتْحِ (أَوْ فَعَالٍ) بِالْكَسْرِ (مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ) فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: بَنَاتٍ وَأَبْنَةٍ، وَرَمَامٍ وَأَرْمَةٍ، وَالثَّانِي نَحْوُ: قَبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٍ، وَإِنَاءٍ وَأَيْنَةٍ. وَشَدَّ مِنَ الْأَوَّلِ عِنَانٌ وَعُنُنٌ، وَحَجَاجٌ وَحُجُجٌ، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ سَمَاءٍ بِمَعْنَى الْمَطْرِ سُمِيٌّ، وَسَمِعَ أَيْضًا أَسْمِيَّةً عَلَى الْقِيَاسِ، وَسَيَأْتِي تَقْيِيدُ كَلَامِهِ هُنَا بِمَا ذَكَرْتَهُ فِي قَوْلِهِ «مَا لَمْ يَضَاعَفْ فِي الْأَعْمِّ ذُو الْأَلْفِ».

* * *

٧٩٩- فُعَلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلُ يُدْرَى

(فُعَلٌ) بضم الفاء وسكون العين - جمع كثرة، وهو على قسمين: قياسي، وسماعي فالقياسي ما كان جمعاً (لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا) وَصَفَيْنِ مُتَقَابِلِينَ؛ فتقول فيهما حُمْرٌ؛ أو لِأَفْعَلٍ وَفَعْلَاءَ، لوصفين منفردين لمانع في الخلقة، نحو: أَكْمَرَ لِلْعَظِيمِ الْكَمْرةَ، وَأَدْرَرَ، وَرَتَقَاءَ، وَعَفْلَاءَ؛ فتقول فيها: كُمْرٌ وَأُدْرٌ وَرُتَقٌ وَعُفْلٌ، فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو: رَجُلٌ أَلَى وامرأة عَجْزَاءَ، إذ لم يقولوا: رَجُلٌ أَعْجَزٌ ولا امرأة أَلِيَاءَ، وفي أشهر اللغات؛ ففي اطراد فُعَلٌ حينئذٍ خلاف، نص في شرح الكافية على اطراده، وتبعه الشارح، ونص في التسهيل على أن فُعَلًا فيه محفوظ، وإطلاقه هنا يوافق الأول.

تنبيهات: الأول: يجب كَسْرُ فاء هذا الجمع فيما عينه ياء، نحو: بِيضٌ؛ لما سيذكر في التصريف.

الثاني: يجوز في الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط: صحة عينه، وصحة لامه، وعدم التضعيف، كقوله [من البسيط]:

١١٧٤ - [طَوَى الْجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ] وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ التُّجْلِ

وهو كثير؛ فإن اعتلت عينه، نحو: بِيضٌ وَسُودٌ، أو لَامُهُ، نحو: عُمِي وَعُشُوٌّ، أو كان مضاعفاً، نحو: عُرٌّ جمع أَعْرٌّ؛ ولم يجز الضم.

الثالث: من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بَدَنَةٌ وَبُدْنٌ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَسَقْفٌ

١١٧٤ - التخرīj: البيت لأبي سعد المخزومي في ديوانه ص ٥١؛ وأمالي القالي ٢٥٩/١؛ والدرر ٢٧٥/٦؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٥٣٠/٤؛ وهمع الهوامع ١٧٥/٢.

اللغة: الجديدان: الليل والنهار. النجل: ج النجلاء، وهي الواسعة.

الإعراب: طوى: فعل ماضٍ. الجديدان: فاعل مرفوع بالألف مثني. ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به. قد: حرف تحقيق. كنت: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير في محل رفع اسم «كان». أنشره: فعل مضارع مرفوع، و «الهاء»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». وأنكرتني: «الواو»: حرف عطف، و «أنكرتني»: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. ذوات: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الأعين: مضاف إليه مجرور. النجل: نعت «الأعين» مجرور.

وجملة «طوى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد كنت...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنشره»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «أنكرتني»: معطوفة على «طوى». الشاهد فيه قوله: «النجل» حيث ضمت الجيم ومن حَقَّها السكون وجاز هذا في الشعر لتوفر الشروط: صحة العين وصحة اللام وعدم التضعيف.

وسُقْف، وثُنِي وثُنِي، وَعَقَوُ وَعُقُو، ونَمُومٌ ونُمٌ، وَعَمِيمَةٌ وَعَمٌّ، وبَازِلٌ وبَزُلٌ، وعَائِدٌ وَعُوْدٌ، وحَاجٌ وَحَجٌّ، وأَظْلٌ وظُلٌّ، ونَقُوْقٌ ونُقٌ، والنقوق: الضفدعة الصيَّاحَة، والنسوم: النمام، والعميمة: النخلة الطويلة، والأظل: باطن القدم، والعائد: الناقة القريبة العهد بالتاج.

* * *

(وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلِ يُدْرِي) «فِعْلَةٌ»: مبتدأ خبره «يُدْرِي»، و«جمعاً»: مفعول ثانٍ

يُدْرِي.

أي من جموع القلة فِعْلَةٌ كما عرفت، ولم يطرّد في شيء من الأبنية، بل محفوظ في ستة أوزان: فَعِيلٌ، نحو: صَبِيٍّ وصَبِيَّةٍ، وفَعَلٌ، نحو: فَتَى وفَتِيَّةٍ، وفَعَلَ، نحو: شَيْخٍ وشَيْخَةٍ، وثَوَّرٌ وثَوْرَةٌ، وفُعَالَ، نحو: غُلَامٌ وغُلَمَةٌ، وفَعَالَ، نحو: غَزَالٌ وغَزَلَةٌ، وفِعْلٌ، نحو: ثُنِي وثُنِيَّةٍ، والثُّنِي: هو الثاني في السيادة، ومرجع ذلك كله النقل لا القياس، كما أشار إليه بقوله: «بنقل يُدْرِي».

تنبيهان: الأول: فائدة قوله «جمعاً» التعريض بقول ابن السراج المُنبّه عليه أول الباب،

ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة؛ إذ لا خلاف فيها.

الثاني: لو قدّم قوله «وفعلة جمعاً بنقل يدرى» على قوله «فعلٌ لنحو أحمر وحمرا»،

لكان أنسب لتوالي جموع القلة.

* * *

٨٠٠ - وفُعْلٌ لاسمٍ رُبَاعِيٍّ، بِمَدِّ
 ٨٠١ - مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ
 ٨٠٢ - وَنَحْوِ كُبْرَى، وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ،
 قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ، أَعْلَالاً فَقَدْ
 وَفُعْلٌ جَمْعاً لِفِعْلَةٍ عُورِفَ
 وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ

(وَفُعْلٌ لاسمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالاً فَقَدْ)

(ما لم يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ) أي: من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ - بضمّتين - وهو

يطرد في اسم رباعيٍّ بمدّ قبل لامه صحيح اللام، وهو المراد بقوله: «إعلالاً فقد» فإعلالاً:

مفعول مقدّم، فإن كانت مدّته ياء أو واواً لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة، نحو:

قَضِيْبٌ وقُضْبٌ، وعمودٌ وعمُدٌ، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً،

نحو: قَدَّالٌ وَقُدُّلٌ، وَحِمَارٌ وَحُمُرٌ، واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فُعُلٍ، وشَدَّ في وصفٍ على فَعَالٍ، نحو: صَنَعَ وَصُنِعَ، وَفَعَالَ، نحو: نَاقَةٌ كِنَازٌ وَنُوقٌ كُنُزٌ وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول: نُوقٌ كِنَازٌ، بلفظ الإفراد؛ فيكون من باب دِلَاصٍ، وقد سبق الكلام عليه أول الباب، وعلى فَعِيلٍ، نحو: نَذِيرٌ وَنَذِيرٌ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ فَعُولٌ لا بمعنى مفعول، نحو: صَبُورٌ وَغَفُورٌ، فإنه يطرد فيه فُعُلٌ، نحو: صُبْرٌ وَغُفْرٌ وسيأتي التنبيه عليه، واحترز بالرباعي من غيره، نحو: نَارٍ وَفِيلٍ وَسُورٍ، ونحو: قِنَطَارٌ وَقِطْمِيرٌ وَعُصْفُورٌ، فإنه لا يجمع على فُعُلٍ شيء منها، واحترز بالمدَّ عن الخالي منه، فإنه لا يجمع على فُعُلٍ، وشَدَّ نَمْرَةً على فُعُلٍ شيء منها، واحترز بالمدَّ عن الخالي منه، فإنه لا يجمع على فُعُلٍ، وشَدَّ نَمْرَةً ونُمْرٌ، ويكونه قبل اللام، من نحو: دَانِقٌ وَعَيْسَى وَمُوسَى؛ فلا يجمع على فُعُلٍ، وبصحة اللام عن معتلها، نحو: سِقَاءٌ وَكِسَاءٌ، فإنه لا يجمع على فُعُلٍ، وبعدم التضعيف في ذي الألف، عن نحو: بَتَاتٍ وَزِمَامٍ فَإِنْ قِيَاسُهُ أَفْعَلَةٌ كَمَا مَرَّ، وشَدَّ عِنَانٌ وَعُغْنٌ، وَحَجَاجٌ وَحُجُجٌ، وَوَطَاطٌ^(١) وَوُطُطٌ، كما أشار إليه بقوله: «في الأعم» وفهم من تخصيص ذلك بذي الألف أن المضاعف من ذي الياء، نحو: سَرِيرٌ، وذي الواو، نحو ذُلُولٌ، يجمع على فُعُلٍ، نحو: سُرُرٌ وَذُلُلٌ.

تنبيهات: الأول: لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل، أو مؤنثاً مثل أتانٍ وأُنٌّ، وقلوصٍ وقلُصٌ، وكلاهما يطرد فيه فُعُلٌ.

الثاني: ما مدته ألف على ثلاثة أقسام: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه؛ أما الأول والثاني ففعلٌ فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطرادُ فعلٍ فيه، وبه صرح في شرح الكافية، فإنه مثَلٌ بقرادٍ وقُرْدٌ، وكُرَاعٌ وكُرُوعٌ في المطرد، وتبعه الشارح، وذكر في التسهيل أن فُعُلاً نادراً في فَعَالٍ وهو الصحيح؛ فلا يقال في عُرابٍ عُرُوبٌ ولا في عُقَابٍ عُقُوبٌ، وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفاً كما شرط ذلك في أخويه.

الثالث: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً، نحو سِوَارٍ وَسُورٍ، ومن ضمها في الضرورة قوله [من المتقارب]:

١١٧٥ - أَعْرُ النَّيَا أَحْمُ اللَّثَاتِ يُحَسِّنُهَا سُوْكُ الْأَسْجَلِ

(١) الوطاط: الضعيف.

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واواً، نحو: قُدْلٌ وحُمْرٌ، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين، فتقول في سِيَالٍ سَيْلٌ وسَيْلٌ، فإن كان مضاعفاً لم يجز تسكينه؛ لما يؤدي إليه من الإدغام، وندر قولهم: ذَبَابٌ وذُبٌّ، والأصل ذُبُّبٌ.

الرابع: فُعُلٌ يطرد في نوعين؛ أحدهما المتقدم، والآخر وَصَفٌ على فَعُولٍ لا بمعنى مفعول، نحو: صَبُورٌ وَصَبْرٌ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعُلٍ، نحو: رَكُوبٌ، ولم يذكره هنا؛ فأوهم أنه غيرٌ مَقْيَسٍ، وليس كذلك.

(وفُعُلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ ونحو: كُبْرَى) أي من أمثلة جمع الكثرة فُعُلٌ - بضم ثم فتح - ويطرد في نوعين:

الأول: فُعْلَةٌ - بضم الفاء - اسماً، نحو: عُرْفَةٌ وَعُرْفٌ، فإن كان صفة، نحو: ضُخْكَةٌ لم يجمع على فُعُلٍ، وشدَّ قولهم رَجُلٌ بُهْمَةٌ ورجالٌ بِهِمٌ.

الثاني: الفُعْلَى أنثى الأفعال، نحو: الكُبْرَى والكُبْرُ، فإن لم يكن أنثى الأفعال، نحو: بُهْمَى وَرُجَعَى لم يجمع على فُعُلٍ.

تنبيهات: الأول: أخلَّ باشتراط الاسمية في فُعْلَةٍ، وهو شرط كما عرفت، وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعال فأعطاه بالمثال.

الثاني: اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين، وقال في شرحها بعد ذكرهما: وشدَّ فيما سوى ذلك، يعني فُعْلًا، وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَةٌ اسماً، نحو: جُمُوعَةٌ

= (سوك)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٤/١٠؛ ولسان العرب ٥٧٣/١١ (قول)؛ والمقاصد النحوية ٥٣٠/٤؛ والمقتضب ١١٣/١؛ والممتع في التصريف ٤٦٧/٢؛ والمنصف ٣٣٨/١.

اللغة: أعرز: أبيض. الثنايا: ج الشثية، وهي الأسنان في مقدمة الفم. الأحمر: اللون بين الأسود والأحمر. اللثات: ج اللثة، وهي ما حول الأسنان من لحم. السوك: ج السواك وهو ما ينظف به الأسنان. الإسحل: شجر يتخذ منه المساويك.

الإعراب: أعرز: خبر مبتدأ محذوف تقديره: «هو»، وهو مضاف. الثنايا: مضاف إليه مجرور. أحمر: خبر ثانٍ، وهو مضاف. اللثات: مضاف إليه مجرور. يحسنها: فعل مضارع مرفوع، و«ها» ضمير متصل في محل نصب مفعول به. سوك: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الإسحل: مضاف إليه مجرور.

وجملة «هو أعرز...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحسنها»: في محل جر نعت.

الشاهد فيه قوله: «سوك الإسحل» حيث ضمت الواو ومن حقها السكون، وذلك للضرورة.

وَجُمِعَ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً، نَحْوُ: امْرَأَةٌ سُلَّطَةٌ - وَهِيَ السَّرِيعَةُ - لَمْ يُجْمَعْ عَلَى فِعْلٍ، وَاسْتَثْنَى بَعْضُ التَّمِيمِيِّينَ وَالْكَلْبِيِّينَ ضَمَّ عَيْنِ فُعْلٍ فِي الْمُضَاعَفِ، وَجَعَلُوا مَكَانَهَا فَتْحَةً، فَقَالُوا جُدَّدَ وَذُلِّلَ بَدَلَ جُدُّدٍ وَذُلُّلٍ؛ فَهَذَا نَوْعٌ رَابِعٌ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ يَطْرُدُ فِيهِ فِعْلٌ.

الثالث: اختلف في ثلاثة أنواعٍ أُخرى؛ أولها فُعْلَى مصدرًا، نَحْوُ: رُجِعَى، وَثَانِيهَا فَعَلَةٌ فِيمَا ثَانِيهِ وَآوِ سَاكِنَةٍ، نَحْوُ: جَوَزَةٌ، فَقَاسَهُ الْفَرَاءُ فِي هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ؛ فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِمَا: رُجِعَ وَجَوَزٌ، كَمَا قَالُوا فِي رُؤْيَا وَنُوبَةٍ: رُؤْيَى وَنُوبٌ، وَغَيْرِهِ يَجْعَلُ رُؤْيَى وَنُوبٌ مِمَّا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَثَالِثُهَا فُعْلٌ مُؤَنَّثًا بِغَيْرِ تَاءٍ، نَحْوُ: جُمِّلُ، فَهَذَا يُجْمَعُ عَلَى فِعْلٍ قِيَاسًا عِنْدَ الْمَبْرَدِ، وَغَيْرِهِ يَقْصُرُهُ عَلَى السَّمَاعِ، وَكَلَامُهُ فِي الْكَافِيَةِ وَشَرْحِهَا يَقْتَضِي مُوَافَقَةَ الْمَبْرَدِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهَا:

وَهِنْدٌ مِثْلُ كِسْرَةٍ فِي فِعْلٍ وَجُمِّلٌ مِثْلُ بُزْمَةٍ فِي فِعْلٍ

وقال في شرحها: ويلحق فِعْلٌ وفُعْلٌ مؤنثتين بفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ فيقال: هِنْدٌ وَهِنْدٌ، وَجُمِّلٌ

وَجُمِّلٌ.

الرابع: مما حفظ فيه فِعْلٌ قولهم: تُخَمَّةٌ وَتُخَمٌ، وَقَرْيَةٌ وَقَرْيٌ، وَعَدَوٌ وَعَدَى، وَنَقُوقٌ وَنَقُوقٌ، وَحَكَى ابْنُ سَيْدِهِ فِي جَمْعِ نَفْسَاءٍ نَفْسَاءً بِالتَّخْفِيفِ، وَنَفْسَاءً بِالتَّشْدِيدِ، وَعَلَامَةُ جَمْعِيَّةِ فِعْلٍ الَّذِي لَهُ وَاحِدٌ عَلَى فِعْلَةٍ أَنْ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مُؤَنَّثًا، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَبِيحِيَّةٌ؛ فَرُطِبَ عِنْدَهُ اسْمُ جِنْسٍ؛ لِقَوْلِهِمْ: هَذَا رُطْبٌ، وَأَكَلْتُ رُطْبًا طَيِّبًا، وَتَخَمَ عِنْدَهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، أَهـ.

(وَلَفِعْلَةٌ فِعْلٌ) أَي مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكِسْرَةِ فِعْلٌ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ - وَهُوَ مَطْرُدٌ فِي

فِعْلَةٍ اسْمًا تَامًا، كَمَا قِيدَهُ فِي التَّسْهِيلِ بِذَلِكَ، نَحْوُ: كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ، وَحِجَّةٌ وَحِجَجٌ، وَمِرْيَةٌ وَمِرْيٌ، وَالِاحْتِرَازُ «بِالاسْمِ» عَنِ الصِّفَةِ، نَحْوُ: صِغْرَةٌ وَكِبْرَةٌ وَعِجْرَةٌ فِي الْأَفَافِ ذَكَرْتُ فِي الْمَخْصَصِ، وَذَكَرَ أَنَّهَا تَكُونُ هَكَذَا لِلْمَفْرَدِ وَالْمُنْثَى وَالْمَجْمُوعِ، وَشَدَّ رَجُلٌ صَمَّةً وَرَجَالٌ صَمَمٌ، وَامْرَأَةٌ ذِرْبَةٌ وَنِسَاءٌ ذِرْبٌ، وَالصَّمَّةُ: الشَّجَاعُ، وَالذِّرْبَةُ: الْحَدِيدَةُ اللَّسَانُ. وَ«بِالتَّامِ» عَنِ نَحْوِ: رِقَّةٌ فَإِنَّ أَصْلَهُ وَرَقٌ، وَلَكِنْ حَذَفَتْ فَاوُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ عَلَى فِعْلٍ. وَإِنَّمَا لَمْ يَقِيدَ فِعْلَةٌ هُنَا بِهَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ لِقَلَّةِ مَجِيئِهَا صِفَةً، حَتَّى ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَمْ تَجِءْ صِفَةً، وَإِنْ كَانَ الْأَصْحَحُ خِلَافَهُ كَمَا عَرَفْتُ، وَلَئِنْ نَحْوُ: رِقَّةٌ لَمْ يَبْقَ عَلَى وَزْنِ فِعْلَةٍ فَلَا حَاجَةَ لِلِاحْتِرَازِ عَنْهُ.

تنبيهات: الأول: قَاسَ الْفَرَاءُ فِعْلًا فِي فِعْلَى اسْمًا، نَحْوُ: ذِكْرَى وَذَكَرٌ، وَفِي فِعْلَةٍ يَأْتِي

الْعَيْنُ، نَحْوُ: صَبِيْعَةٌ وَصَبِيْعٌ، كَمَا قَالَ فُعْلًا، فِي نَحْوِ: رُؤْيَا وَنُوبَةٍ، وَقَاسَهُ الْمَبْرَدُ، فِي نَحْوِ:

هِنْد. كما قاس فُعَلًا، نحو: جُمِل، وقد تقدم، ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه.

الثاني: قال في التسهيل: ويحفظ - يعني فِعَلًا - باتفاق في فِعَلَةٍ واحد فِعَلٍ أي نحو: سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ، والمعوض من لامه تاء، أي نحو: لَيْثَةٌ وَلَيْثٌ، وفي نحو: مِعْدَةٌ وَقَشَعٌ وَهَضْبَةٌ وَقَامَةٌ وَهَيْدَمٌ وَصُورَةٌ وَذِزْبَةٌ وَعَدُوٌّ وَجِدَاءَةٌ، والقشع: الجلد البالي، والهيدم: الثوب الخلق.

الثالث: لا يكون فِعَلٌ ولا فِعَالٌ لما فاؤه ياء، إلا ما ندر كَيْعَارٌ، قاله في التسهيل، واليَعَارُ: جمع يَغْرٌ وَيَغْرَةٌ، واليَغْرُ: الْجَدْيُ يُرَبِّطُ فِي الرُّبْيَةِ لِلْأَسَدِ.

(وقد يجيء جَمْعُهُ) أي فِعْلَةٌ بالكسر (على فَعَلٍ) بالضم، قال في شرح الكافية: وَقَدْ يَنْوِبُ فَعْلٌ عَنِ فِعَلٍ، وَفِعْلٌ عَنِ فَعْلٍ، فَالْأَوَّلُ كَجَلِيَّةٍ وَحُلِيٍّ، وَلِخِيَّةٍ وَلِحِيٍّ، وَالثَّانِي كَصُورَةٍ وَصَوْرٍ وَقُوَّةٍ وَقَوِيٍّ.

* * *

٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطَّرَادٍ فُعَلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ
(فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطَّرَادٍ فُعَلَةٌ) فُعَلَةٌ: مبتدأ خبره: ذو اطراد.

أي: من أمثلة جمع الكثرة فُعَلَةٌ - بضم الفاء - وهو مطرد في فاعل، وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام، نحو: رَامٌ وَرُمَامَةٌ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٌ، وَغَازٍ وَغَزَاةٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِالتَّمْثِيلِ؛ فَخَرَجَ نَحْوُ: مُشْتَرٍ وَوَادٍ وَرَامِيَّةٍ وَضَارٍ - وَصَفَ أَسَدًا - وَضَارِبٍ، فَلَا يَجْمَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى فُعَلَةٍ، وَشَذَّ كَمِيٍّ وَكُمَامَةٌ، وَبَارٍ وَبُرَاةٌ، وَهَادِرٍ وَهَدْرَةٌ - وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا يَعْتَدُّ بِهِ - كَمَا نَدَرَ غَوِيٌّ وَغَوَاةٌ، وَغُرَيَانٌ وَغُرَاةٌ، وَعَدُوٌّ وَعُدَاةٌ، وَرَذِيٌّ وَرُدَاةٌ^(١).

(وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ) أَي: مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فُعَلَةٌ - بِفَتْحِ الْفَاءِ - وَهُوَ مَطْرَدٌ فِي فَاعِلٍ وَصِفَاً لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ صَحِيحِ اللَّامِ، نَحْوُ: كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ، وَبَارٍ وَبَرَّرَةٌ، وَقَدْ أَشَارَ أَيْضاً بِالْمِثَالِ إِلَى الشَّرْطِ، فَخَرَجَ نَحْوُ: حَذِرٍ وَوَادٍ وَحَائِضٍ وَسَابِقٍ - وَصَفَ فَرَسًا - وَرَامٍ؛ فَلَا يَجْمَعُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى فُعَلَةٍ، وَشَذَّ سَيْدٌ وَسَادَةٌ، وَخَبِيثٌ وَخَبِيْثَةٌ، وَبَرٌّ وَبَرَّرَةٌ، وَنَاعِقٌ وَنَعَقَةٌ، وَهِيَ الْغُرْبَانُ.

(١) الرذِي: البعير المنقطع من الإعياء.

تنبيه: لا يلزم من كونه شائعاً أن يكون مطرداً، فكان الأحسن أن يقول: «كذلك نحو كامل وكمله».

* * *

٨٠٤ - (فَعَلَى لَوْضْفٍ كَقَتِيلٍ، وَزَمْنٍ، وَهَالِكٍ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِينٌ)

أي من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَى، وهو مطرد في وصف على فَعِيل بمعنى مفعول دال على هلك أو تَوَجُّع أو تشتت، نحو: قَتِيلٌ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٌ وَجَزْحَى، وَأَسِيرٌ وَأَسْرَى، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ فِي الْمَعْنَى مِنْ فَعِيلٍ كَزَمِينٍ وَزَمْنَى، وَفَاعِلٍ كَهَالِكٍ وَهَلَكَى، وَفَعِيلٍ كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى، وَفَعِيلٍ لَا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى، وَأَفْعَلٍ كَأَحْمَقٍ وَحَمَقَى، وَفَعْلَانٌ كَسَكْرَانٍ وَسَكْرَى، وَبِهِ قَرَأَ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِي «وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى»^(١) وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَحْفُوظٌ، كَقَوْلِهِمْ: كَيْسٌ وَكَيْسَى؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَسِنَانٌ ذَرَبٌ وَأَسِنَّةٌ ذَرْبَى، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [مِنَ الْكَامِلِ]:

١١٧٦ - إِنِّي أَمْرُؤٌ مِّنْ عُضْبَةِ سَعْدِيَّةٍ ذَرْبَى الْأَسِنَّةِ كُلِّ يَوْمٍ تَلَاقٍ

* * *

٨٠٥ - (لِفُعْلِ أَسْمَاءٍ صَحَّ لِأَمَّا فِعْلَانٌ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلِ وَفِعْلٍ قَلْلَةٌ)

(١) الحج: ٢.

١١٧٦ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الذرب: الحاد. الأسنة: ج السنان، وهو نصل الرمح.

الإعراب: إني: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير في محل نصب اسم «إن». امرؤ: خبر «إن» مرفوع. من عضبة: جار ومجرور متعلقان بـ «امرؤ». سعدية: نعت «عضبة» مجرور. ذربي: نعت «عضبة» مجرور، وهو مضاف. الأسنة: مضاف إليه مجرور. كل: نائب ظرف متعلق بـ «ذربي»، وهو مضاف. يوم: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. تلاق: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة.

وجملة «إني امرؤ..» ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ذربي» حيث جاء على وزن «فَعَلَى».

أي: من أمثلة جمع الكثرة فِعْلَةٌ، وهو لاسم صحيح اللّام على فُعْلٍ كثيراً، نحو: دُزَجَ وِدِرَجَةٌ، وكُوَزَ وكُوَزَةٌ، ودُبَّ وِدِيْبَةٌ، وعلى فُعْلٍ وفِعْلٍ قليلاً؛ فالأول، نحو: غَرَدَ وِغِرْدَةٌ، وزَوَّجَ وزِوْجَةٌ، والثاني: نحو: قَرَدَ وقِرْدَةٌ، وحَسَلَ وحِسَلَةٌ - والحَسَلُ: الضَّبُّ - وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك، كقولهم لضد الأنتى: ذَكَرَ وِذَكَرَةٌ، وقولهم: هَادِرٌ وِهَادِرَةٌ.

واحترز بالاسم من الصفة، وندر في عِلَجٍ عِلَجَةٌ، وبالصحيح اللّام، من نحو: عَضُوٌّ وظَبِيٌّ ونِحِيٌّ، فلا يجمع شيء من ذلك على فِعْلَةٍ.

* * *

٨٠٦ - وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَضَفَيْنِ، نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ

٨٠٧ - وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا نَدَّرَا

(وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَضَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ)

أي من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ، وهو مطرد في وصف صحيح اللّام على فاعل أو فاعلة، نحو عَاذِلٌ وَعُدَلٌ وَعَاذِلَةٌ وَعُدَلَةٌ.

واحترز بوصفين في الاسمين، نحو: حاجب العين، وجائزة البيت؛ فلا يجمعان على فُعْلٍ.

(وَمِثْلُهُ) أي مثل فُعْلٍ (الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا) أي في المذكر خاصة؛ فيطرد في وصف

صحيح اللّام على فاعل، نحو: عَاذِلٌ وَعُدَلٌ، وندر في المؤنث كقوله [من البسيط]:

١١٧٧ - أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

١١٧٧ - التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٧٩؛ وأما القالي ص ٥٩؛ والأشباه والنظائر

٥١/٥؛ وشرح التصريح ٣٠٨/٢؛ ولسان العرب ٢٤٥/٣ (صدد)؛ والمقاصد النحوية ٥٢١/٤؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٦٤٠.

شرح المفردات: الأبصار: الأعين. صدّ عنه: انحرف.

الإعراب: «أبصارهن»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، «هن»: ضمير في محل جرّ بالإضافة.

«إلى الشبان»: جار ومجرور متعلقان بـ «مائلة». «مائلة»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. «وقد»: الواو حالية،

«قد»: حرف تحقيق. «أراهن»: فعل مضارع مرفوع، و «هن»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، =

وتأوله بعضهم على أن «صُدَاد» في البيت جمع صَادَّ، وجعل الضمير للأبصار؛ لأنه يقال: بَصَرَ صَادًا، كما يقال: بَصَرَ حَادًا.

(وَذَانٍ) أَي فَعَّلُ وَفُعَالٌ (فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدَرَا) نحو: غَازٍ وَعُزَّى وَعُزَاءٌ، وندر أيضاً في سَخَلَ سَخَلٌ وَسَخَّالٌ، وَفِي نَفَسَاءِ نَفْسٍ وَنُقَاسٍ، وَنَدَرَ فَعَّلَ أَيْضاً، فِي نَحْوِ: أَعَزَلَ وَعُزَّلَ، وَسَرَوٌ وَسُرَّى وَخَرِيدَةٌ وَخَرَدٌ.

تنبيه: سَمِيَ فِي التَّسْهِيلِ الْمُعْتَلِّ اللَّامُ مِنْهُمَا قَلِيلاً، وَمَا بَعْدَهُ نَادِراً.

* * *

٨٠٨ - فَعَّلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْثُهُ الْيَا مِنْهُمَا

(فَعَّلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا) بِاطْرَادٍ، اسْمِينَ كَانَا أَوْ وَصْفَيْنِ، نَحْوِ: كَتَبَ وَكِعَابٌ، وَصَعَبٌ وَصِعَابٌ، وَقَضَعَةٌ وَقِصَاعٌ، وَخَذَلَةٌ وَخِذَالٌ (وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا) أَي: نَحْوِ: ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ، وَضَيْعَةٌ وَضِيَّاعٌ.

تنبيه: قَلٌّ أَيْضَافٌ فِيمَا فَاؤُهُ الْيَاءُ مِنْهُمَا، وَمِنَ الْقَلِيلِ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ يَغْرُ وَيَغْرَةٌ يِعَارٌ كَمَا قَدَّمْتَهُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ.

* * *

٨٠٩ - وَقَعَّلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ

٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضَعَفًا، وَمِنْهُ فَعَلٌ ذُو التَّاءِ، وَفِعْلٌ مَعَ فُعَلٍ، فَاقْبَلْ

(وَقَعَّلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ)

أَي يَطْرُدُ فِعَالٌ أَيْضاً فِي فَعَلٍ، نَحْوِ جَبَلٍ وَجِبَالٍ، وَجَمَلٍ وَجِمَالٍ.

وإنما يطرُدُ فِعَالٌ فِي فَعَلٍ بِشُرُوطِ ثَلَاثَةِ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ صَحِيحَ اللَّامِ؛ فَلَا يَطْرُدُ فِي

= وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «عني»: جار ومجرور متعلقان بـ«صُدَاد». «غير»: مفعول به ثانٍ لـ«أرى» إذا اعتبرتها قلبية، أو حال إذا اعتبرتها بصرية، وهو مضاف. «صُدَاد»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «أبصارهن ماثلة» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وقد أراهن» في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «صُدَاد» جمعاً لـ«صَادَةٌ»، بدليل ضمير الإناث في «أبصارهن» و«أراهن»؛ وجمع

«فاعله» على «فَعَالٌ» نادر.

نحو: فَتَى، وإلى ذلك أشار بعجز البيت، والثاني: أن لا يكون مضعفاً، فلا يطرد في نحو: طَلَّل، والثالث: أن يكون اسماً لا صفة، نحو: بَطَّل، وإلى الثاني الإشارة بقوله (أو يَكُ مُضْعِفاً)، وأما الثالث فذكره في التسهيل.

(وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو الثَّانِي) منه نحو: فَعَلَةٌ، فيجمع على فِعَالٍ باطراد، نحو: رَقَبَةٌ وَرِقَابٌ، ويشترط فيها ما يشترط في فَعَلٍ (وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) أي: يطرد فيهما أيضاً فِعَالٌ (فَأَقْبَلِ) نحو: قَدَحٌ وَقِدَاحٌ، وَرُمَحٌ وَرِمَاحٌ، ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل، احترازاً من نحو جِلْفٌ وَحُلُوٌّ، ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوياً العين كحوتٍ، لا يائي اللام كمُدَى.

* * *

٨١١- وفي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدٌ كَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِهِ أَيْضاً أَطْرَدُ

(وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدٌ) أَيْضاً فِعَالٌ (كَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِهِ) أَي: أَثْنَى «فَعِيلٌ»، يعني فعيلة (أَيْضاً أَطْرَدُ) بشرط صحة لامهما، نحو: ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ، وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ، واحترز عن فعيل وصف مفعول وأثناه، نحو: جَرِيحٌ وَجَرِيحَةٌ؛ فلا يقال فيهما: جِرَاحٌ، والاحتراز بصحة اللام عن نحو: قَوِيٌّ وَقَوِيَّةٌ؛ فلا يقال فيهما قَوَايِ.

* * *

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا، أَوْ أَثْنَيْتَيْهِ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا

٨١٣- وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(وَشَاعَ): أَي كَثُرَ فِعَالٌ (فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا) بِفَتْحِ الْفَاءِ (وَأَثْنَيْتَيْهِ): أَي أَثْنَى فَعْلَانٌ، وهما فَعْلَى وَفَعْلَانَةٌ، نحو: غَضْبَانٌ وَغَضَابٌ وَغَضْبَى وَغَضَابٌ وَنَدْمَانَةٌ وَنَدَامٌ (أَوْ) وَصَفٍ (عَلَى فُعْلَانَا) بِضَمِّ الْفَاءِ (وَمِثْلُهُ) أَثْنَاهُ (فُعْلَانَةٌ)، نحو: حُمْصَانٌ وَحِمَاصٌ، وَحُمْصَانَةٌ وَحِمَاصٌ.

تنبيه: أفهم بقوله «وشاع» أنه لا يطرد فيها، وهو ما صرح به في شرح الكافية، وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد.

(وَالزَّمَةُ) أَي فِعَالاً (فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي) والمراد بنحوهما ما كان عينه واواً ولامه صحيحة من فَعِيلٍ بمعنى فاعلٍ، وَفَعِيلَةٌ أَثْنَاهُ؛ فتقول فيهما: طَوَالٌ، ومعنى اللزوم أنه

لا يجاوز، في نحو: طَوِيلَ وطَوِيلَةَ، إلا إلى التصحيح، نحو: طَوِيلِينَ وطَوِيلَاتٍ.
 تنبيه: قد اتضح مما تقدم أن فعلاً مطرُوداً في ثمانية أوزان: فَعَلَّ كَصَعَبَ، وفَعَلَةَ
 كَقَضَعَةَ، وفَعَلَ كَجَبَلَ، وفَعَلَةَ كَرَقَبَةَ، وفَعَلَ كَذَبَ، وفَعَلَ كَرُمَحَ، وفَعِيلَ وفَعِيلَةَ. وشائعٌ في
 خمسة أوزان: فَعْلَانُ كَغَضَبَانَ، وفَعَلَى كَغَضَبَى، وفَعْلَانَةٌ كَنَدَمَانَةٌ، وفَعْلَانٌ كَحُمَصَانَ،
 وفَعْلَانَةٌ كَحُمَصَانَةٌ، ومما يحفظ فيه فَعُولٌ كَحَرُوفٌ وَخِرَافٌ، وفَعْلَةٌ كَلِفْحَةٌ وَلِقَاحٌ، وفَعِلٌ
 كَنَمِرٍ وَنِمَارٍ، وفَعْلَةٌ كَنَمِرَةٍ وَنِمَارٍ، وفَعَالَةٌ كَعِبَاءَةٍ وَعِبَاءٍ. وفي وصف على فاعل كصائم
 وصِيَامٍ، أو فاعلة كصائمة وصِيَامٍ، أو فَعَلَى كَرَبِيٍّ وَرَبَابٍ، أو فَعَالٌ كَجَوَادٍ وَجِيَادٍ، أو فَعَالٌ
 كَهَجَانٌ لِلْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ، أو فَعِيلٌ كَحَخِيرٍ وَخِيَارٍ، أو أَفْعَلٌ كَأَعْجَفَ وَعِجَافٍ، أو فَعْلَاءٌ
 كَعَجَفَاءَ وَعِجَافٍ، أو فَعِيلٌ بمعنى مفعول كَرَبِيطٍ وَرِبَاطٍ. وفي اسم على فَعْلَةٌ كَبُرْمَةٌ وَبِرَامٍ،
 أو فَعْلٌ كَرَبِيعٍ وَرَبَاعٍ، أو فَعْلٌ كَجَمْدٍ وَجِمَادٍ، أو فَعْلَانٌ كَسِرْحَانَ وَسِرَاحٍ، أو فَعِيلٌ كَفَصِيلٍ
 وَفَصَالٍ، أو فَعْلٌ كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ.

* * *

٨١٤- وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٍ يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطْرُدُ
 ٨١٥- فِي فَعْلٍ أَسْمَاءٌ مُطْلَقَ الْفَاءِ، وَفَعْلٌ لَهُ، وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ
 ٨١٦- وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقِلَّ فِي غَيْرِهِمَا

(وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٍ * يُخَصُّ غَالِبًا) أي من أمثلة جمع الكثرة فَعُولٌ، وهو مطرود في
 اسم على فَعِلٌ، نحو: كَبِدٌ وَكُبُودٌ، وَنَمِرٌ وَنُمُورٌ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «يُخَصُّ» إِلَى أَنَّهُ لَا يَجَاوِزُ
 فَعُولًا إِلَى غَيْرِهِ مِنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ غَالِبًا. وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «غَالِبًا» إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَجْمَعُ عَلَى غَيْرِ
 فَعُولٍ نَادِرًا، نَحْوُ: نَمِرٌ وَنُمُرٌ وَنِمَارٌ أَيْضًا كَمَا مَرَّ (كَذَاكَ يَطْرُدُ * فِي فَعْلٍ أَسْمَاءٌ مُطْلَقَ الْفَاءِ) أَي
 يَطْرُدُ أَيْضًا فَعُولٌ فِي اسْمِ عَلَى فَعْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ فَعْلٍ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ «مُطْلَقَ الْفَاءِ» نَحْوُ: كَعَبٌ
 وَكُعُوبٌ، وَحِمْلٌ وَحُمُولٌ، وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ. وَاحْتَرَزَ بِالْإِسْمِ عَنِ الْوَصْفِ، نَحْوُ: صَغَبٌ
 وَجِلْفٌ وَحُلُوفٌ؛ فَلَا يَجْمَعُ عَلَى فَعُولٍ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ ضَيْفٍ وَضَيْفُوفٍ.

تنبيه: اطراد فَعُولٍ فِي فَعْلٍ مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا تَكُونَ عَيْنُهُ وَآوًا، كَحَوْضٍ، وَشَدَّ فُؤُوجٍ فِي
 فُؤُوجٍ، وَمَشْرُوطٌ فِي فَعْلٍ بِأَنْ لَا تَكُونَ عَيْنُهُ وَآوًا أَيْضًا كَحُوتٍ، وَلَا لَامَهُ يَاءٌ كَمَذْيٍ، وَأَنْ لَا

يكون مضاعفاً، نحو: خُفّ، وشذَّ نُؤِيٌّ في نُؤِيٍّ، ومنه قالت [من الوافر]:

١١٧٨ - خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُؤِيًّا [مَحَافِرُهَا كَأَشْرِبَةِ الْإِضِينَا]

والنُّؤِيٌّ: حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر، وشذَّ حُصَّ وحُصُوص، والحُصَّ - بالمهملتين - وهو الورس .

(وفعلٌ له) فعل: مبتدأ، وله: خبره، والضمير لفُعلول، أي فَعَلٌ من أفراد فُعلول، نحو: أَسَدٌ وَأَسُودٌ، وَشَجَنٌ وَشُجُونٌ، وَنَدَبٌ وَنُدُوبٌ، وَذَكَرٌ وَذُكُورٌ.

تنبيهات: الأول تردّد كلام المصنف في أن فُعلولاً مقيس في فَعَلٍ أو محفوظ؛ فمشى في التسهيل على الأول، وفي شرح الكافية على الثاني، وبه جزم الشارح. وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل؛ فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد، ولما^(١) يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقدر أو نحو: قَلٌّ أو نَدَرٌ، وأما قول الشارح «ويحفظ فُعلول في فَعَلٍ ولذلك قال - يعني المصنف - وفَعَلٌ له، يعني له فُعلول، ولم يقيد باطراد، فعلم أنه محفوظ» ففيه نظر؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بيّن من صنيعه .

الثاني: إذا قلنا إن فُعلولاً مقيس في فَعَلٍ فذلك بشرطين: أن يكون اسماً، وأن لا يكون

١١٧٨ - التخريج: البيت للظراح في لسان العرب ٣٨/١٤ (أضاً)، وليس في ديوانه .

شرح المفردات: الأياصر: ج الأيصر، وهو العشب اليابس. النُّؤِيٌّ: ج النُّؤِيٍّ، وهو حفيرة تجعل حول الخيمة لئلا يدخلها المطر. المحافر: ج المحافر، وهو المسحاة. وما يحفر به. الإضين: ج الأضاة، وهي الماء المستنقع من سيل أو غيره .

الإعراب: «خلت»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي»، والتاء للتأنيث. «إلا»: حرف استثناء. «أياصر»: اسم منصوب على الاستثناء. «أو»: حرف عطف. «نؤيًّا»: معطوف على «أياصر». «محافرها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محل جرّ بالإضافة. «كأشربة»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف. «الإضينا»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، والالف للإطلاق .

وجملة: «خلت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «محافرها كأشربة الإضينا» في محلّ نعت صفة لـ «أياصر» .

الشاهد فيه قوله: «نؤيًّا» في جمع «نؤي» وأصله «نؤوي» فاجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون فقبلت الواو ياء، ثم أدغمت الياء بالياء . (١) هذا التعبير عامي .

مضاعفاً؛ فلا يقال في نَصَف نُصُوف، ولا في لَبَب لُبُوب، وشَدَّ في طَلَل طُلُول.

الثالث: جعل المصنف فُعوَلاً في التسهيل على ثلاث مراتب: مقيساً في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة، ومسموعاً في فاعل وصفاً غير مضاعف كَرَادٌ ولا معتل العين كقائم، نحو: شَاهِدٍ وشُهُود، وفي نحو: فَسَلٌ وفَوْجٌ وسَاقٌ وبِدْرَةٌ وشُعْبَةٌ وَقْتَةٌ، وشاذاً في نحو: ظريف وَأَنَسَةٌ وحصص وَأَسِينَةٌ^(١).

(وللفعالِ فِعْلَانٌ حَصَلٌ) أي من أمثلة جمع الكثرة فِعْلَانٌ - بكسر الفاء - وهو مطرد في اسم على فُعَالٍ، نحو: غُرَابٌ وغِرْبَانٌ، وغَلَامٌ وغِلْمَانٌ، وقد تقدّم عند قوله: «وغالباً أغناهم فِعْلَانٌ في فُعَلٍ» التنبيه على اطراده في فُعَلٍ، نحو: صُرْدٌ وصِرْدَانٌ، (وَشَاعٌ) أي كثر فِعْلَانٌ (في حُوتٍ وقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا) من كل اسم على فُعَلٍ أو على فَعَلٍ واوِيَّ العين؛ فالأول نحو: حُوتٍ وحِيتَانٌ، ونُونٍ ونِينَانٌ، وكُوْزٍ وكِيزَانٌ، والثاني نحو: قَاعٍ وقِيعَانٌ، وتَاجٍ وتَيجَانٌ، وجَارٍ وجِيرَانٌ.

تنبيه: هو مطرد في الأول من هذين، كما صرّح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل.

(وَقَلٌّ فِي غَيْرِهِمَا) أي مجيء فِعْلَانٌ في غير ما ذكر قليل، يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك في الأسماء قِنُوٌّ وقِنْوَانٌ، وِصْوَارٌ وِصِيرَانٌ - والصُّوَارُ: قَطِيعُ بَقَرِ السُّوحَشِ - وغَزَالٌ وغَزْلَانٌ، وخَرُوفٌ وخِرْفَانٌ، وظَلِيمٌ وظَلْمَانٌ، والظَلِيمُ: ذَكَرُ النِّعَامِ، وَحَائِطٌ وَحِيطَانٌ، وَنِسْوَةٌ وَنِسْوَانٌ، وَعِيدٌ وَعِيدَانٌ، وَبُرْكََةٌ وَبِرْكَانٌ، والبركة - بالضم - اسم لبعض طَيْرِ المَاءِ - وَقَضْفَةٌ وَقَضْفَانٌ، والقَضْفَةُ - بالفتح - الأَكْمَةُ، وفي الأوصاف: شَيْخٌ وشَيْخَانٌ، وشُجَاعٌ وشِجْعَانٌ.

تنبيه: مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية - وعليه مشى الشارح - أن فِعْلَاناً لا يطرد في فَعَلٍ صحيح العين كخَرَبٍ وخِرْبَانٌ، وأخ وإخْوَانٌ، ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه، والخَرَبُ: ذَكَرُ الحُبَارَى.

* * *

(١) الأسيئة: السَّيْرُ يَضْفَرُ لِيُتَّخَذَ عَنَاناً.

٨١٧- (وَفَعَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلٌ)

أي من: أمثلة جمع الكثرة فُعْلَانٌ - بضم الفاء - وهو مقيس في اسم على فَعَلٌ، نحو: بَطْنٌ وَبُطْنَانٌ وَظَهْرٌ وَظُهُرَانٌ، أو فَعِيلٌ، نحو: قَضِيبٌ وَقَضْبَانٌ وَرَغِيفٌ وَرُغْفَانٌ، أو فَعَلٌ صحيح العين نحو: ذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ، وَجَمَلٌ وَجُمْلَانٌ. وخرج بقوله: «اسماً» نحو: صَحْمٌ وَجَمِيلٌ وَيَطَلٌ، ويقوله: «غير معل العين» نحو: قَوْدٌ فلا يجمع منها على فُعْلَانٌ.

تبيهات: الأول: ذكر المصنّف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فَعَلٌ، نحو: جَذَعٌ وَجُدْعَانٌ، وذكر في التسهيل أن فُعْلَانٌ يحفظ في جَذَعٌ ولا يقاس عليه لأنه صفة.

الثاني: اقتضى كلامه أن نحو: ذِئْبٌ وَذُؤْبَانٌ غَيْرُ مَقِيسٍ، وَصَرَّحَ في شرح الكافية بأنه قليل، لكنه في التسهيل عدّه من المَقِيسِ.

الثالث: اقتضى كلامه أيضاً أن فُعْلَانًا مَقِيسٌ، في نحو: سَيْفٌ وَقَوْسٌ وَقَاعٌ وَعَوِيلٌ؛ لأنه لم يشترط صحة العين إلا في الأخير وهو فَعَلٌ بفتحتين.

الرابع: مما يحفظ فيه فُعْلَانٌ فاعل كحَاجِزٍ وَحُجْرَانٌ، وَأَفْعَلٌ فَعْلَاءٌ كَأَسْوَدٍ وَسُودَانٌ وَأَعْمَى وَعُمَيَانٌ، وَفُعَالٌ كحُورٍ وَحُورَانٌ وَرُزَاقٍ وَرُزْقَانٌ، ذَكَرَهَا سيبويه وَفَعَلَةٌ كَقَضْفَةٍ وَقُضْفَانٌ، وَفَعُولٌ كَقَعُودٍ وَقَعْدَانٌ.

* * *

٨١٨- وَلَكْرِيمٍ وَبَيْخِيلٍ فُعْلَا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩- وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمُعَلِّ لَامًا، وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلٌّ

(وَلَكْرِيمٍ وَبَيْخِيلٍ فُعْلَا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا)

أي: من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَاءٌ»، وهو مقيس في «فَعِيلٌ» وصفاً لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام؛ فشمّل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل، نحو: كَرِيمٌ وَبَيْخِيلٌ وَظَرِيفٌ، وما كان بمعنى «مُفْعَلٍ»، نحو: سَمِيعٌ بمعنى مُسْمِعٌ، وما كان بمعنى مُفَاعِلٍ، نحو: خَلِيطٌ بمعنى مُخَالِطٍ، فكلها تجمّع على فُعْلَاءٍ، فيقال: كُرْمَاءٌ وَبُخْلَاءٌ، وَظُرْفَاءٌ، وَسُمْعَاءٌ، وَخُلَطَاءٌ، وخرج بالوصف الاسمُ نحو: قَضِيبٌ

وَنَصِيبٍ، فلا يقال قُضِبَاءٌ ولا نُصْبَاءٌ، وبالمذكر المؤنث نحو رَمِيمٍ وشْرِيفَةٍ، فلا يقال عظام رُمَمَاءٍ، ولا نساء شُرَفَاءٍ، وأما خُلَفَاءٌ في جمع خَلِيفَةٍ ونساء سُفَهَاءٍ فبطريق الحمل على المذكر، وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فَسِيحٍ فلا يقال في جمعه فُسْحَاءٌ، وبكونه بمعنى فاعل، نحو قَتِيلٍ وجرِيحٍ؛ فلا يقال قُتَلَاءٌ ولا جُرْحَاءٌ، وشذ ذَفِينٍ ودُقْنَاءٌ، وسَجِينٍ وسُجْنَاءٌ، وجَلِيبٍ وجُلْبَاءٍ، وسَتِيرٍ وسُتْرَاءٍ، حكاهن اللَّحْيَانِي، وندر أسِيرٍ وأُسْرَاءٍ، وبكونه غير مضاعف نحو: شَدِيدٍ ولَبِيبٍ؛ فلا يقال شُدْدَاءٌ ولا لُبْبَاءٌ، وبكونه غير معتل اللام نحو: غَنِيٍّ وولِيٍّ؛ فلا يجمع على فُعَلَاءٍ، وندر تَقِيٍّ وتُقَوَاءٍ، وسَخِيٍّ وسُخَوَاءٍ، وسَرِيٍّ وسُرَوَاءٍ.

تنبيهات: الأول: أشار بذكر المثاليين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فُعَلَاءٍ.

الثاني: قوله «كذا لما ضاهاهما» أي شابههما يشمل ثلاثة أمور: المشابهة في اللفظ والمعنى نحو: ظَرِيفٍ وشَرِيفٍ وخَبِيثٍ ولَثِيمٍ، والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو: قَتِيلٍ وجرِيحٍ، وهذا غير صحيح لما عرفت، والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صَالِحٍ وشُجَاعٍ وفَاسِقٍ وخُفَافٍ بمعنى خفيف من كل وصف دلَّ على سَجِيَّةٍ مدح أو ذم، وهذا صحيح أيضاً، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دلَّ على سَجِيَّةٍ مَدْحٍ أو ذم على فُعَلَاءٍ، وأن ذلك مُطْرَد فيه، وليس كذلك فيهما: أما الأول فَوَاضِحُ البطلان، وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعِلٍ أو فَعَالٍ كما مثلت، وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو: جَبَانَ وَسَمَّحٍ وَخَلْمٍ - وهو الصَّدِيق - مما ندر جَمْعُهُ على فُعَلَاءٍ، وكذلك قولهم في جمع رسول رُسَلَاءٍ، وفي جمع وُدُودٍ وُدْدَاءٍ، فكل هذا مقصور على السماع.

الثالث: ما ذكرته من أن كل وصف دل على سَجِيَّةٍ مدح أو ذم وهو على فاعِلٍ أو فَعَالٍ حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فُعَلَاءٍ هو ما في التسهيل كما تقدم، واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعِلٍ وعلى معنى المدح، بل ذكر في الكافية أن فَعَالاً مما يقتصر فيه على السماع، انتهى.

(وَنَابَ عَنْهُ) أي عن فُعَلَاءٍ (أَفْعَلَاءُ فِي الْمُعَلِّ * لَأَمَّا وَمُضْعَفٌ) من فَعِيلٍ المتقدم ذِكْرُهُ؛ فالمعتل نحو: غَنِيٍّ وأَغْنِيَاءٍ، وولِيٍّ وأولِيَاءٍ، والمضْعَفُ نحو: شَدِيدٍ وأَشِدْدَاءٍ، وَخَلِيلٍ شرح الأشموني ج ٣/ ٢٦٣

وأخلاء، وهذا لازم إلا ما ندر، وتقدم أنه ندر تقي وتُقواء، وسيخي وسُخَوَاء، وسري وسُرَوَاء، وأشار بقوله: (وَعَبِيرٌ ذَاكَ قَلٌّ) إلى أن وُرُودَ أَفْعَلَاءَ في غير المضعّف والمعتل قليل، نحو صديق وأصدقَاء، وظنين وأظنَاء، ونصيب وأنصباء، وهين وأهوناء؛ فلا يقاس عليه، بخلاف الأول.

* * *

٨٢٠- فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
٨٢١- وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَةٌ، وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ، مَعَ مَا مَائِلَةٌ
(فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ)

(وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ) أي: من أمثلة جمع الكثرة فَوَاعِلٌ، وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة: أولها فَوَعَلٌ، نحو: جَوَهْرٌ وَجَوَاهِرٌ، وثانيها فَاعِلٌ - بفتح العين - نحو: طَابَعٌ وَطَوَابِعٌ، وثالثها فَاعِلَاءٌ، نحو: قَاصِعَاءٌ وَقَوَاصِعٌ، ورابعها فَاعِلٌ اسماً علماً أو غير علم، نحو: جَابِرٌ وَجَوَابِرٌ وَكَاهِلٌ وَكَوَاهِلٌ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو، وخامسها فَاعِلٌ صفة مؤنث عاقل، نحو حَائِضٌ وَحَوَائِضٌ، وسادسها فَاعِلٌ صفة مذكر غير عاقل، نحو: صَاهِلٌ وَصَوَاهِلٌ، وسابعها فَاعِلَةٌ مطلقاً، نحو: ضَارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ وَفَاطِمَةٌ وَفَوَاطِمٌ وَنَاصِيَةٌ وَنَوَاصِيٌ، وزاد في الكافية ثامناً وهو فَوَعَلَةٌ، نحو: صَوْمَعَةٌ وَصَوَامِعٌ، وذكر في التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع؛ فقال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي، واحترز بقوله: «غير ملحقة بخماسي» من نحو: حَوَزَنْتِي؛ فإنك تقول في جمعه؛ حَرَائِقٌ بحذف الواو، ولا خلاف في اطراد فَوَاعِلٍ في هذه الأنواع، إلا السادس؛ فقال جماعة من المتأخرين: إنّه شاذٌّ، ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك، وقال: نصّ سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل، قال: وإنما الشاذّ في نحو: فارس وفوارس، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل، وقد أشار إلى هذا بقوله: (وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ) وذلك قولهم في فارسٍ وَنَاكِسٍ وَهَالِكٍ وَغَائِبٍ وَشَاهِدٍ: فَوَارِسٌ، وَنَوَاقِسٌ، وَهَوَالِكٌ، وَغَوَائِبٌ، وشواهد، وكلها صفات للمذكر العاقل، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف؛ فيكون على القياس؛ فيقدّر في قولهم: هالك في الهَوَالِكِ في الطَوَائِفِ الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك.

تنبيه: شذ أيضاً فَوَاعِلُ فِي غير ما ذكر، نحو: حَاجَةٌ وَحَوَائِجُ، وَدُخَانٌ وَدَوَائِحُنْ، وَعُثَانٌ وَعَوَائِنُ.

* * *

٨٢٢ - (وَيَفْعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً)

أي: من أمثلة جمع الكثرة فَعَائِلُ، وهو لكل رباعيٍّ مؤنث بمدة قبل آخره، مختوماً بالتاء أو مجرداً منها، فتلك عشرة أوزان: خمسة بالتاء، وخمسة بلا تاء، فالتى بالتاء فَعَالَةٌ، نحو: سَحَابَةٌ وَسَحَابٌ، وَفَعَالَةٌ، نحو: رِسَالَةٌ وَرِسَالٌ، وَفَعَالَةٌ، نحو: ذُوَابَةٌ وَذَوَائِبُ، وَفَعُولَةٌ، نحو: حَمُولَةٌ وَحَمَائِلُ، وَفَعِيلَةٌ، نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفُ، والتي بلا تاء فَعَالٌ، نحو: شِمَالٌ وَشَمَائِلُ، وَفَعَالٌ، نحو: شِمَالٌ وَشَمَائِلُ، وَفَعَالٌ، نحو: عِقَابٌ وَعِقَائِبُ، وَفَعُولٌ، نحو: عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ، وَفَعِيلٌ، نحو: سَعِيدٌ - علم امرأة - يقال في جمعه: سعائد. قال في شرح الكافية: وأما فَعَائِلُ جَمْعُ فَعِيلٍ من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسَعَائِدُ جمع سعيد اسم امرأة.

تنبيهات: الأول: شَرِطُ هذه المِثْلُ المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فَعَائِلٍ إلا نادراً، كقولهم: جَزُورٌ وَجَزَائِرُ، وَسَمَاءٌ بمعنى المطر وَسَمَائِيٌّ، وَوَصِيدٌ وَوَصَائِدُ.

الثاني: شَرِطُ ذوات التاء من هذه المِثْلُ سوى فعيلة الاسمية كما في المِثْلُ المذكورة، كذا في التسهيل، ولعله للاحتراز عن امرأة جَبَانَةٌ وَفَرُوقَةٌ وَنَاقَةٌ جَلَالَةٌ - بضم الجيم - أي عظيمة؛ فلا تجمع هذه الأوصاف على فَعَائِلٍ، وشَرِطُ فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازاً، من نحو: جريحَةٌ وَقَتِيلَةٌ؛ فلا يقال جرائحٌ ولا قَتَائِلُ، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح.

الثالث: ظاهر كلامه هنا وفي الكافية اطرادُ فَعَائِلٍ في هذه الأوزان العشرة، وذكر في التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فَعَائِلُ، وأن أحقهن به فَعُولُ، وأما فَعِيلٌ فلم يذكره في التسهيل؛ لأنه لم يُحْفَظْ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد في الأوزان المجردة، وتبعه في الارتشاف.

الرابع: ذكر في التسهيل أن فَعَائِلُ أيضاً لنحو: جُرَائِضُ، وَقَرِيْبَاءُ، وَبَرَآكَاءُ، وَجَلُولَاءُ،

وَحُبَارَى، وَحَزَابِيَّةٌ إِنْ حُذِفَ مَا زِيدَ بَعْدَ لَامَيْهِمَا^(١) وَلِنَحْوِ صُرَّةَ، وَطَنَّةَ^(٢)، وَحُرَّةَ، وَظَاهِرَهُ الْإِطْرَادَ فِيهَا وَأَزْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ، وَإِنَّمَا قِيدَ حُبَارَى وَحَزَابِيَّةٌ بِحَذْفِ ثَانِي زَائِدَيْهِمَا لِلْإِحْتِرَازِ عَنِ حَذْفِ أَوَّلِ الزَائِدِينَ، فَتَقُولُ عِنْدَ حَذْفِهِمَا: حَبَائِرُ وَجَزَائِبُ، وَإِنْ حَذَفْتَ الْأَوَّلَ فَقَطْ قُلْتَ حِبَارِيَّ وَحَزَابِيَّ أَهـ.

* * *

٨٢٣ - (وَيَا فَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْمَذْرَاءُ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا)

أي من أمثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر، والفعالي بالفتح، ولهما اشتراك وانفراد.

فيشتركان في أنواع: الأول فعلاء اسماً، نحو: صَحْرَاءُ وَصَحَارٍ وَصَحَارَى، والثاني فعلى اسماً، نحو: عَلَقَى وَعَلَاقٍ وَعَلَاقَى، والثالث فعلى اسماً، نحو: ذِفْرَى وَذَفَارٍ وَذَفَارَى، والرابع فعلى وصفاً لا لأنثى أفعال، نحو: حَبْلَى وَحَبَالٍ وَحَبَالِي، والخامس فعلاء وصفاً لأنثى، نحو: عَدْرَاءُ وَعَدَارٍ وَعَدَارَى، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله: «والقيس اتبعاً» إلا فعلاء وصفاً لأنثى، نحو: عَدْرَاءُ فَإِنَّ الْفَعَالِي وَالْفَعَالِي غَيْرُ مَقْسُومَيْنِ فِيهِ، بَلْ مَحْفُوظَانِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّسْهِيلِ، بِخِلَافِ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ هُنَا وَفِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ، وَيَشْتَرِكَانِ أَيْضاً فِي جَمْعِ مَهْرِيٍّ، قَالُوا: مَهَارٍ وَمَهَارَى، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا.

وينفرد الفعالي بالكسر في نحو: حِذْرِيَّةٌ، وَسِغْلَاةٌ، وَعَزْفُوةٌ، وَالْمَأْقَى، وفيما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ، مِنْ نَحْوِ: حَبْنَطَى، وَعَفْرَنَى، وَعَدْوَلَى، وَقَهْوَبَاةٌ، وَبُلْهَنِيَّةٌ، وَقَلَنْسُوةٌ، وَحُبَارَى، وَنَدْرٌ فِي أَهْلِ، وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةٌ، وَكِيكَةٌ، وَهِيَ الْبَيْضَةُ.

وينفرد فعالي بالفتح في وصف على فعلان، نحو: سَكْرَانٌ وَغَضْبَانٌ، وَعَلَى فَعَالَى نَحْوِ: سَكْرَى وَغَضْبَى، وَيَحْفَظُ فِي نَحْوِ: حَبَطٌ، وَيَتِيمٌ، وَأَيْمٌ، وَظَاهِرٌ، وَشَاةٌ، وَرَيْسٌ، وَهِيَ الَّتِي أُصِيبَ رَأْسُهَا.

واعلم أن فعالي - بضم الفاء - في جمع نحو: سَكْرَانٌ وَسَكْرَى رَاجِعٌ عَلَى فَعَالَى بِفَتْحِهَا، وَفِي غَيْرِ يَتِيمٍ، مِنْ نَحْوِ: قَدِيمٌ وَأَسِيرٌ مُسْتَعْنَى بِهِ عَنْهُ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ.

تنبيهات: الأول: إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي، من نحو: حِذْرِيَّةٌ، وما بعدها

(١) لام «حبارى» الراء، ولام «حزابية» الباء.

(٢) الطنة: ضرب من الرطب.

لأنه مستفاد من قوله بعد «وبفعال وشبهه انطقاً» وسيأتي بيانه، ولكنه أُخْلَ بِفَعَالِي بضم الفاء فلم يذكره.

الثاني: قالوا في جمع صَحْرَاءَ وَعَدْرَاءَ أيضاً صَحَارِيَّ وَعَدَارِيَّ بالتشديد، وسيأتي.

الثالث: فَعَالِيَّ - بالتشديد - هو الأصل في جمع صَحْرَاءَ ونحوها، وإن كان محفوظاً لا يقاس عليه؛ لأن وزن صَحْرَاءَ فَعْلَال، فجمعه على فَعَالِيل بقلب الألف التي بين اللامين يَاءً لانكسار ما قبلها، وبقلب ألف التانيث - وهي الثانية في نحو: صَحْرَاءَ - يَاءً، وتدغم الأولى فيها. ثم إنهم آثَرُوا التخفيف، فحذفوا إحدى الياءين، فمن حَذَفَ الثانية قال الصَّحَارِي بالكَسْرِ، وهذا هو الغالب، ومن حذف الأولى قال الصَّحَارَى بالفتح، وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم من الحذف عند التنوين.

* * *

٨٢٤ - (وَأَجْعَلُ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكَرْسِيِّ تَتَّبِعَ الْعَرَبُ)

أي من أمثلة جمع الكسرة فَعَالِيَّ، وهو لثلاثي ساكن العين مَزِيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب، نحو كَرْسِيَّ وَكَرَاسِيَّ، وَكَزْكِيَّ وَكَرَاكِيَّ.

واحترز بقوله «لغير ذي نسب جدد» من نحو تُزْكِي؛ فلا يقال فيه تراكي. وأما «أَنَاسِيَّ» فجمع إنسان لا إنسي، وأصله أَنَاسِيين، فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظرَبَان وظَرَابِيَّ، وعلامة النسب المتجدد: جواز سقوط الياء، وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات: الأول: قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب مَنَسِيّاً أو كَالْمَنَسِي؛ فيُعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً، كقولهم: فِي مَهْرِيَّ مَهَارِيَّ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قبيلة باليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

الثاني: ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو عِلْبَاءَ وَقُوبَاءَ وَحَوْلَايَا، وأنه يحفظ في نحو صَحْرَاءَ وَعَدْرَاءَ وَإِنْسَانَ وَظَرِبَانَ.

الثالث: هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزید فيه غير

المُلْحِقِ والشَّيْبِ بِهِ . وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أحدٌ وعشرون بِنَاءً .

وَزَادَ فِي الْكَافِيَةِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَالِيٌّ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعَالٌ ، وَفِعْلِيٌّ .

أما فُعَالِيٌّ فنحو سُكَّارِيٍّ ، وهو لوصف على فَعْلَانٌ وَفَعْلِيٌّ ، وقد تقدّم ذكره ، وأنه يرجع على فَعَالِيٍّ بالفتح في هذين الوصفين .

وأما فَعِيلٌ وَفَعَالٌ بضم الفاء نحو عَيْيدٌ جمع عَيْدٍ ، وَظَوَّارٌ جمع ظَنْرٌ ؛ ففيهما خلاف وذكر بعضهم أنهما اسما جَمْعٍ على الصحيح ، وقال في التسهيل : الأصحّ أنهما مثالا تكسير ، لا اسما جمع ؛ فإن ذكر فَعِيلٌ فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه .

وأما فِعْلِيٌّ فلم يسمع جمعاً ، إلا في حِجْلِيٍّ جمع حَجَلٍ ، وَظَرَبِيٍّ جمع ظَرِبَانٍ ، ومذهب ابن السراج أنه اسمُ جمعٍ لا جمع ، وقال الأصمعي : الحِجْلِيٌّ لغة في الحَجَلِ .

وذهب الأخفشُ إلى أن نحو : رَكْبٌ وَصَخْبٌ جمع تكسير ، ومذهب سيبويه أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ، لأنه يصغّر على لفظه ، وذهب الفراء إلى أن كلَّ ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثَمَرٍ وَثَمَارٍ جمع تكسير ، وليس بصحيح .

* * *

٨٢٥ - وَيَفْعَالِلٌ وَشِبْهُهُ أَنْطَقَا
٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِي
٨٢٧ - وَالرَّابِعُ الشَّيْبُ بِالْمَزِيدِ قَدْ
٨٢٨ - وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْدَفُهُ ، مَا

(وَيَفْعَالِلٌ وَشِبْهُهُ أَنْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى)

أي : من أمثلة جمع الكسرة فَعَالِلٌ وَشِبْهُهُ ، والمراد بشبهه ما يماثله في العِدَّة والهيئة ، وإن خالفه في الوزن ، نحو : مَفَاعِلٌ وَفَيَاعِلٌ ، أما فَعَالِلٌ فيجمع عليه كلُّ ما زادت أصوله على ثلاثة ، وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثيٍّ مَزِيدٍ إِلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أي : وهو باب كُبْرِيٍّ وَسَكْرِيٍّ ، وَأَخْمَرٌ وَحَمْرَاءٌ ، وَرَامٌ وَكاملٌ ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء .

وشمل قوله « ما فوق الثلاثة » الرَّبَاعِيَّ وما زاد عليه ؛ أما الرباعي فإن كان مجرداً جُمِعَ

على فَعَالِلٍ، نحو: جَعْفَرٌ وَجَعَاْفِرٌ، وَزَبْرُجٌ وَزَبَارِجٌ، وَبُرْزُنٌ وَبِرَائِنٌ، وَسِبْطَرٌ وَسَبَاطِرٌ، وَجُحْدَبٌ وَجَحَادَبٌ. وإن كان بزيادة جمع على شبه فَعَالِلٍ، سواء كانت زيادته للإلحاق، نحو: جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ، وَصَيْرَفٌ وَصَيَارِفٌ، وَعَلَقَى وَعَلَاقٍ، أم لغيره نحو أَصْبَعٌ وَأَصَابِعٌ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ، وَسَلْمٌ وَسَلَامٍ، ما لم يكن مما تقدّم استثناءه. وأما الخماسي فهو أيضاً إما مجرد وإما بزيادة، فإن كان مجرداً فقد أشار إليه بقوله:

(وَمِنْ خُمَاسِي * جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ) «الْآخِرَ»: مفعول مقدّم لـ «انف»، ومن خماسي: متعلق بانف، وكذلك بالقياس، أي انفِ الْآخِرِ - أي: احذفه - من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً لتتوصل بذلك إلى بناء فَعَالِلٍ؛ فتقول في سَفَرَجَلٍ: سَفَارِجٌ، وفي فَرَزْدَقٍ: فَرَاذِدٌ، وفي خَوَزَنْقٍ: خَوَارِنٌ.

ثم إن كان رابعُ الخماسي شبيهاً بالزائد لفظاً أو مَخْرَجاً جاز حذفه وإبقاء الخامس، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

(وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ)

أي دون الخامس، مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظاً خَوَزَنْقٍ؛ فإن النون من حروف الزيادة، ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مَخْرَجاً فَرَزْدَقٍ، فإن الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما: خَوَارِقٌ وَفَرَازِقٌ، لكن خوارن وفرازد أجود، وهذا مذهب سيبويه. وقال المبرد: لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفرازق غلط. وأجاز الكوفيون والأخفش حذفَ الثالث، كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحلُّ محلّه، فيقولون: خواتق وفراذق.

وأما الخماسي بزيادة فإنه يحذف زائده، آخراً كان أو غير آخر، نحو: سِبْطَرِي وَسَبَاطِر^(١)، وَفَدَاكْسٌ وَفَدَاكْس^(٢)، وَمُدْخَرِجٌ وَدَحَارِجٌ، كما أشار إليه بقوله:

(وَرَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْدَفُهُ) أي احذف زائده مجاوز الرباعي (مَا * لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرُهُ

اللَّذْ خَتَمَا) «اللذ»: لغة في «الذي»، وهو مبتدأ، وصلته خَتَمَا، وإثره: ظرف هو الخبر.

أي: إنما يحذف زائدُ الخماسي إذا لم يكن حرفَ لينٍ قبل الآخر كما رأيت، فإن كان

(١) السبطري: مشية فيها تبختر، واسبطرت الإبل: أسرع.

(٢) الفدوكس: الأسد، والرجل الشديد.

كذلك لم يحذف، بل يجمع على فَعَالِيلٍ ونحوه، نحو: عُصْفُورٍ وَعَصَافِيرٍ، وَقِرْطَاسٍ وَقِرَاطِيسٍ، وَقِنْدِيلٍ وَقِنَادِيلٍ.

وشمل قوله «وزائد العادي الرباعي» نحو: قَبَعْتَرَى مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جُمع حُذِفَ منه حرفان الزائدُ وخامسُ الأصولِ؛ فتقول فيه: قَبَاعِثٌ.

وشمل قوله «ليناً» ما قبله حركة مجانسة كما مثل، وما قبله حركة غير مجانسة، نحو: غُرْنَيْقٍ، وَفِرْدَوْسٍ؛ فتقول فيهما: غَرَانِيقٍ وَفِرَادِيسٍ، وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة، نحو: كَنَهْوَرٍ وَهَبِيخٍ؛ فإن حرف العلة فيه لا يقلب ياء، بل يحذف، فتقول: كَنَاهِرٍ وَهَبَائِخٍ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين.

وخرج أيضاً نحو: مُخْتَارٍ وَمُنْقَادٍ؛ فإنه لا يقال فيهما مختاير ومناقيد بقلب الألف ياء، لأنها ليست زائدة، بل منقلبة عن أصل؛ فيقال: مَخَاتِرٌ وَمَنَاقِدٌ، لما سبق.

* * *

٨٢٩ - (وَالسَّيْنِ وَالسَّاءِ مِنْ كَ «مُسْتَدْعٍ» أَرِلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلٌّ)

يعني أنه إذا كان في الاسم من الزوائد ما يخلُّ بقاؤه بمثالي الجمع - وهما فعالل وفعاليل - تُوَصَّلُ إليهما بحذفه، فإن تَأْتَى أحد المثلين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزية في المعنى أو اللفظ، فتقول في مُسْتَدْعٍ: مَدَاعٍ، بحذف السين والتاء معاً؛ لأن بقاءهما يخلُّ ببنية الجمع، وأبقيت الميم لأن لها مزية في المعنى عليهما؛ لكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء، بخلافهما، فإنهما يزدان في الأسماء والأفعال، وكذلك تقول في استخراج: تخاريج، فتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه؛ لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظر؛ لأن تفاعيل موجود في الكلام كتماثيل بخلاف السين؛ فإنها لا تزداد وحدها، فلو أفردت بالبقاء لقلل سخاريج، ولا نظير له، لأنه ليس في الكلام سَفَاعِيلٌ.

ومن المزية اللفظية أيضاً قولك في جمع مَرْمَرِيسٍ: مَرَارِيسٍ، بحذف الميم وإبقاء الراء؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل، ولو حذفت الراء وأبقيت الميم

فقلت مراميس لأوهم كونَ الاسمِ رباعياً في الأصل، وأنه فعاليل لا فعافيل.

* * *

٨٣٠ - وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة، وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون مُنْطَلِق، فتقول في جمعه: مطالق، بحذف النون وإبقاء الميم، أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقاً كسين مُقْعَنْسِيس فكذلك عند سيويه، فيقال: مَقَاعِس، وخالف المبرّد، فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السّين، لأنه يُضَاهِي الأصل فيقال: قَعَاس، ورجح مذهب سيويه بأن الميم مصدرية وهي لمعنى يخص الاسم، فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه: لا يعني بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما؛ لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعتين، لكونه أولاً فلا يعدل عنه.

(وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ) أي مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أي تصدّرا كما في الندد ويكندد؛ فتقول في جمعهما: أَلَاذٌ وَيَلَادٌ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء، لتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالّين على معنى، بخلاف النون، فإنها في موضع لا يدل فيه على معنى أصلاً.

تنبيه: إبقاء الميم والياء والهمزة في المُثَل المذكورة من المزية المعنوية.

* * *

٨٣١ - وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْذِفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَ «حَيْزُبُونٍ» فَهَوَ حُكْمٌ حُتِمَا

(وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْذِفِ إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَيْزُبُونٍ) وَعَيْطُمُوس (فَهَوَ حُكْمٌ حُتِمَا) فتقول: حَزَابِين، وَعَطَامِيس، بحذف الياء وإبقاء الواو؛ فتقلب ياء لانكسار ما قبلها، وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، لبقائها رابعة قبل الآخر؛ فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حُذفت الواو أولاً لم يغن حذفها عن حذف الياء؛ لأنها ليست في موضع يؤمنها من الحذف.

* * *

٨٣٢ - وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ ك «الْعَلْنَدِي»

(وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي) وهما النون والألف (وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ) أي شابهه في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي (كَالْعَلْنَدِي) وَالْحَبْنَطِي وَالْعَفْرَنِي، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء، فتقول: سَرَادٍ وَعَلَادٍ وَحَبَاطٍ وَعَقَارٍ، ولك عكسه، فتقول: سَرَانِدٍ وَعَلَانِدٍ وَحَبَانِطٍ وَعَقَارَنٍ. وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما؛ لأنهما زيادا معاً لإلحاق الثلاثي بالخماسي، فلا مزية لأحدهما على الآخر.

خاتمة: تتضمن مسائل:

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف، أصلاً كان أو زائداً، فتقول في سَفَرَجَلٍ وَمَنْطَلِقٍ: سَفَارِيحٍ وَمَطَالِيقٍ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي.

الثانية: أجاز الكوفيون زيادة الياء في مُمَاتِلٍ مَفَاعِلٍ وحذفها من مِمَاتِلٍ مَفَاعِيلٍ، فيجيزون في جعافر جعافير، وفي عصافير عَصَافِرٍ، وهذا عندهم جائز في الكلام، وجعلوا من الأول ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾^(١) ومن الثاني ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾^(٢)، ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً، كقوله [من الطويل]:

١١٧٩ - [عَلَيْهَا أَسْوَدٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُمْ] سَوَابِيغٌ بِيضٌ لَا يَخْرَقُهَا النَّبْلُ

(١) القيامة: ١٥.

(٢) الأنعام: ٥٩.

١١٧٩ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٠٣؛ والدرر ٦/٢٨٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٣٣؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/١٨٢.

اللغة: عليها: أي على الخيل. اللبوس: الدروع. السوابغ: الدروع الكاملة. البيض: الصقيلة. النبل: السهم. يخرق: يمزق.

المعنى: يقول: على الخيل فرسان معودون على الحرب، يرتدون الدروع الواسعة التي لا ينفذها النبل.

الإعراب: عليها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. أسود: مبتدأ مؤخر. ضاريات: نعت «أسود» مرفوع. لبوسهم: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. سوابغ: خبر المبتدأ مرفوع. بيض: نعت «سوابغ» مرفوع. لا: نافية. يخرقها: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير في محل نصب مفعول به. النبل: فاعل مرفوع.

ومذهب البصريين أنّ زيادة الياء في مثل مَفَاعِلٍ وحَذَفُهَا في مثل مَفَاعِيلٍ لا يجوز إلا للضرورة.

الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال «جَمَالَان» كذلك يقال في جماعات «جَمَالَات» وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد فيكسر بمثل تكسيره، كقولهم في أعْبُدِ أعَابِد، وفي أسلِحَة أسلِح، وفي أقوال أقَاوِيل، شَبَّهوها بِأَسْوَدٍ وَأَسَاوِد، وَأَجْرِدَة وَأَجَارِد، وإعْصَارٍ وَأعَاصِير، وقالوا في مُضْرَانٍ مَصَارِين، وفي غَرْبَانٍ غَرَابِين، تشبيهاً بِسَلْطِينٍ وَسَرَاحِين.

وما كان من الجموع على زنة مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلٍ لم يجز تكسيره؛ لأنه لا نظير له في الأحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون؛ كقولهم في نَوَاسٍ: نَوَاسُون، وفي أَيَامِنٍ: أَيَامِنُون، أو بالألف والتاء كقولهم في حَدَائِدٍ: حَدَائِدَات، وفي صَوَاحِبٍ: صَوَاحِبَات؛ ومنه الحديث: «إِنَّكَ لَأَنْتَنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوْسُفَ».

الرابعة: إذا قصد جمع ما صَدُرَ ذُو أو أبن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه: ذَوَاتُ كَذَا، وَبَنَاتُ كَذَا؛ فيقال في جمع ذي القعدة: ذَوَاتُ القعدة، وفي جمع ابن عُرْسٍ: بنات عرس، ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لُبُونٍ وبين العلم كابنِ آوَى. والفرق بينهما أن ثاني الجزئين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس.

وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كَبْرَقَ نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه مجموعاً، فيقال: هم ذَوُو بَرَقَ نحره، وفي التثنية: هما ذَوَا بَرَقَ نحره. ويساوي الجملة هذا المركب دون إضافة على الصحيح، فيقال: هذان ذَوَا سيبويه، وهؤلاء ذَوُو سيبويه، وهما ذَوَا مَعْدِي كَرِب، وهُمُ ذَوُو مَعْدِي كَرِب.

وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالثنى والمجموع على حده إذا ثنياً أو جُمعاً؛ فيقال في تثنية زَيْدِينٍ مسمى به: هذان ذَوَا زَيْدَيْنٍ، كما يقال في تثنية كلبتي الحداد: هاتان

= وجملة «عليها أسود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لبوسهم سوايخ»: في محل رفع نعت «أسود». وجملة «لا يخرقها النبل»: في محل رفع نعت «لبوس».

الشاهد فيه قوله: «سوايخ» مفردة «سابعة» على وزن «فاعله» وجمعه على وزن «فواعل» فالقياس فيه: «سوايخ»، ولكن الشاعر زاد الياء للضرورة.

ذَوَاتَا كَلْبَتَيْنِ، ويقال في الجمع: ذَوُو رَيْدَيْنِ، وَذَوَاتُ كَلْبَتَيْنِ، وعلى هذا فقس.

الخامسة: الفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين: معنوي،

ولفظي:

أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن يكون موضوعاً للحقيقة مُلغى فيها اعتبارُ الفَرْدِيَّةِ؛ فالأول هو الجمع، وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود، أم لم يكن كأباييل، والثاني هو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحْب أم لم يكن كقَوْم وَرَهْط، والثالث هو اسم الجنس الجمعي، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً نحو تمر وتمرّة وَجَوْز وَجَوْزَة وَكَلِم وَكَلِمَة، وربما عكس نحو الكَمء وَالْجَبء للواحد وَالْكَمَاء وَالْجَبَاء للجنس، وبعضهم يقول للواحد: كمأة، وللجنس: كمء، على القياس، وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو: رُوم ورومي وَرَنْج ورنجي.

أما اسم الجنس الإفرادي، نحو: لَبَن وماء وَضَرْب، فإنه ليس دالاً على أكثر من اثنين؛ فإنه صالح للقليل والكثير. وإذا قيل: ضَرْبَة، فالتاء للتخصيص على الوَحْدَة.

وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو أباييل وعباديد، أو غالب فيه، نحو: أعراب فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رَهْط وإبل، وإنما قلنا إن أعراباً على وزن غالب لأن أفعالاً نادر في المفردات كقولهم بُرْمَة أعْشَار. هذا مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أن أفعالاً وزناً خاص بالجمع، ويجعل قولهم بُرْمَة أعْشَار من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع. وليس الأعراب جمع عَرَب؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والباديين، والأعراب يخص البادين، خلافاً لمن زعم أنه جمعه. وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز من واحده بياء النسب، نحو: رُوم، أو بتاء التانيث ولم يلتزم تانيثه نحو تمر، أو لا؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تانيثه فهو اسم الجنس الجمعي، وإن التزم تانيثه فهو جمع، نحو: تُخَم وَتُهُم، حكم سيويه بجمعيتها لأن العرب التزمت تانيثهما، والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء

التذكير، وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أو لا، فإن وافقها فهو جمع، ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع؛ فلذلك حكم على «غَزِيٍّ» بأنه اسم جمع لغازٍ؛ لأنه يساوي الواحد في التذكير، وحكم أيضاً على «رِكابٍ» بأنه اسم جمع لركوبة؛ لأنهم نسبوا إليه فقالوا: رِكابِي، والجموع لا يُنسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتي في بابه، وإن خالف أوزان الجموع الماضية فهو اسم جمع، نحو: صَحْبٍ وَرَكْبٍ؛ لأن فَعْلًا ليس من أبنية الجمع، خلافاً لأبي الحسن، والله أعلم.

التصغير

إنما ذكر هذا الباب، إثر باب التكسير لأنهما - كما قال سيبويه - من وادٍ واحد؛ لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها.

٨٣٣ - فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ، إِذَا صَعَّرْتَهُ، نَحْوُ «قُدَيْي» فِي «قَدَى»
٨٣٤ - فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهِمَا

(فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا * صَعَّرْتَهُ نَحْوُ): «فُلَيْس» فِي تَصْغِيرِ «فُلَس»، وَنَحْوُ: (قُدَيْي فِي تَصْغِيرِ (قَدَى) وَ (فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فَاقَ) الثَّلَاثِيَّ (كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهِمَا) وَجَعَلِ دِينَارَ دُنَيْنِيرًا.

والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضمّ أوله وفتح ثانيه وزيادة باء ساكنة بعده؛ فإن كان ثلاثياً لم يُغَيَّرْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ رِبَاعِيًّا فَصَاعِدًا كُسِرَ مَا بَعْدَ الْبَاءِ؛ فَالْأَمْثَلَةُ ثَلَاثَةٌ: فُعَيْلٌ نَحْوُ: «فُلَيْس»، وَفُعَيْعِلٌ نَحْوُ: «دُرَيْهِم»، وَفُعَيْعِيلٌ نَحْوُ: «دُنَيْنِير».

تنبيهات: الأول: للمصغر شروط: أن يكون اسماً؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وَضْفٌ فِي الْمَعْنَى، وَشَدٌّ تَصْغِيرِ فِعْلِ التَّعْجِبِ، وَأَنْ يَكُونَ مَتَمَكِّنًا؛ فَلا تَصْغُرُ الْمُضْمَرَاتُ وَلَا مَنْ وَكَيْفَ وَنَحْوَهُمَا، وَشَدٌّ تَصْغِيرِ بَعْضِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتِ كَمَا سَيَأْتِي، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ؛ فَلا يَصْغُرُ نَحْوَ كَبِيرٍ وَجَسِيمٍ وَلَا الْأَسْمَاءُ الْمُعْظَمَةُ، وَأَنْ

يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو الكُمَيْت من الخيل، والكُعَيْت وهو البلبل، ولا نحو مُبَيَّطَر ومُهَيَّمَن.

الثاني: وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاحاً خاص بهذا الباب اعتُبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأبنية، وليس جارياً على اصطلاح التصريف، ألا ترى أن وزن أُخَيَّر ومُكَيَّرَم وسُفَيَّرَج في التصغير فُعَيَّل، ووزنها التصريفي أفعِل ومفعِل وفعلِل.

الثالث: فوائد التصغير عند البصريين أربع: تصغير ما يتوهم أنه كبير، نحو: جُبَيْل، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو: سُبَيْع، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو: دُرَيْهَمَات، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زَمناً أو محلاً أو قَدراً نحو: قُبَيْل العصر، وبُعَيْد المغرب، وقُؤَيْق هذا، ودُؤَيْن ذاك، وأصَيَّرَ منك، وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم، كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: «كُنَيْفٌ مَلِيءٌ عِلْماً» وقول بعض العرب: أنا جُدَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ، وعُدَيْقُهَا المَرَجَّبُ، وقوله [من الطويل]:

١١٨٠ - وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصَفَّرُ مِنْهَا الْأَنْامِلُ

١١٨٠ - التخرīj: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١٥٩/٦، ١٦٠، ١٦١؛ والدرر ٢٨٣/٦؛ وسمط اللآلي ص ١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١٥٠/١؛ ولسان العرب ١٤/٣ (خوخ)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩، ١٢٠٦؛ ومغني اللبيب ١٣٦/١، ١٩٧؛ والمقاصد النحوية ٨/١، ٥٣٥/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩٤/١، ١٥٥/٦؛ وديوان المعاني ١٨٨/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٩١/١؛ وشرح شواهد المغني ٤٠٢/١، ٥٣٧/٢؛ وشرح المفصل ١١٤/٥؛ ومغني اللبيب ٤٨/١، ٦٢٦/٢؛ وجمع الهوامع ١٨٥/٢.

اللغة: دويهيّة: تصغير داهية وهي المصيبة. الأنامل: جمع أنملة وهي عقدة الإصبع أو التي فيها الظفر، وأراد الأظافر هنا فهي التي تصفّر عند الموت.

المعنى: سوف يأتي الموت على كلّ الناس، فتصفّر أظفارهم حينها.

الإعراب: «وكلّ»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كلّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «أناس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سوف»: حرف تسويق واستقبال. «تدخل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «بينهم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «دويهيّة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «تصفّر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «منها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تصفّر». «الأنامل»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «كلّ أناس...»: بحسب ما قبلها. وجملة «تدخل دويهيّة»: في محلّ رفع خبر «كلّ». وجملة «تصفّر»: في محلّ رفع صفة لـ«دويهيّة».

وقوله [من الطويل]:

١١٨١ - فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ لِتَبْلَغُهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا
وردد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه.

* * *

٨٣٥ - وَمَا بِهِ لِمُتَّهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمَّثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

(وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُتَّهَى الْجَمْعِ وَصِلَ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إِلَى أُمَّثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ) وللحاذف هنا - من ترجيح وتخيير - ما له هناك، فتقول في تصغير فرزدق: فُرَيْزِدٌ بِحَذْفِ الْخَامِسِ، أو فُرَيْزِقٌ بِحَذْفِ الرَّابِعِ؛ لما سبق في قوله: «والرابع الشبيه بالمزيد

= والشاهد فيه قوله: «دويهة» على أَنَّ التصغير هنا للتعظيم لا للتحقير، بينما يرى (ابن يعيش) أنها للتحقير، وَأَنَّ المراد: أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام.

١١٨١ - التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٧؛ وسمط اللآلي ص ٤٩٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٣٩٩/١؛ ولسان العرب ٤٩٢/١٢ (قلزم)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩؛ والمقرب ٨٠/٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٩٢/١؛ وشرح المفصل ١١٤/٥.

اللغة: فويق: تصغير لكلمة فوق؛ وكذلك جبيل: تصغير لكلمة جبل. الشاهق: العالي. تكل: تعجب. قنته وقمته: أعلاه.

المعنى: يصف غُثْمًا في أعلى جبل عالي الذروة، لن يصل المرء إلى أعلاه حتى يبذل جهداً وعملاً حتى يتعب.

الإعراب: فويق: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (أبصرت) المذكور في بيت سابق. جبيل: مضاف إليه مجرور بالكسرة. شامخ: صفة (جبيل) مجرورة بالكسرة. الرأس: مضاف إليه مجرور. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسم «يكن» ضمير مستتر تقديره: هو. لتبلغه: اللام: لام الجحود، حرف جر متعلق بخبر «يكن» المحذوف. «تبلغه»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والهاء: ضمير متصل، مفعول به. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر. حتى تكل: «حتى»: حرف جر، «تكل»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى، والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها مجرور بـ (حتى) والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تبلغه)، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). وتعملا: «الواو»: للمعطف، «تعمل»: فعل مضارع معطوف على سابقة منصوب مثله، و«فاعله» مثله، و«الألف»: للإطلاق.

وجملة «لم يكن»: في محل جر صفة لـ (جبيل). وجملة «تبلغه»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تكل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تعمل»: معطوفة على جملة (تكل).

الشاهد فيه قوله: «جبيل» حيث أفادت معنى التعظيم، وهذا شأن التصغير عند الكوفيين.

إلخ»، وتقول في سِبْطَرَى: سُبَيْطِر، وفي فِدْوَكْس: فُدَيْكَس، وفي مُدْخِرَج: دُخَيْرَج، وتقول في عَصْفُور وفِرْطَاس وقِنْدِيل وفِرْذَوْس وغُرْنَيْق: عَصَيْفِير، وقُرَيْطَيْس، وقُنْدَيْدِيل، وفُرَيْدَيْس، وغُرْنَيْق، وتقول في قَبْعَرَى: قَبَيْعْث؛ لما سبق في قوله «وزائد العادي الرباعي احذفه إلخ» وتقول في مُسْتَدَع: مُدْبِع، وفي اسْتِخْرَاج: تُخَيْرِج؛ لما سبق في قوله «والسين والتا من كمستدع أزل إلخ» وتقول في مُنْطَلِق ومُفْعِنْسَس: مُطَيْلِق ومُقَيْعَس، وفي أَلْدَد وَيَلْدَد: أَلَيْد وَيَلَيْد، بالإدغام؛ لما سبق في قوله «والميم أولى من سواه بالبقا إلخ» وتقول في حَيْرَبُون وعَيْطُمُوس: حَزْبَيْن وعُطَيْمِيس، بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء؛ لما مر، وتقول في سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى: سُرَيْد وَعَلَيْد، أو سُرَيْد وَعَلِيد؛ لعدم المزية بين الزائدين كما سبق.

تنبيه: يستثنى من ذلك هاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً؛ فإنهن لا يُحذفن في التصغير، ولا يعتدُّ بهن كما سيأتي.

* * *

٨٣٦ - وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَأْتِي قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ
(وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَأْتِي قَبْلَ الطَّرْفِ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا) أي في الجمع والتصغير (انْحَدَفَ) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو: سَفَرَجَل فتقول في جمعه: سَفَارَج، وإن عَوَّضْتَ قلت: سَفَارِج، وفي تصغيره: سُفَيْرَج، وإن عوضت قلت: سُفَيْرِج، وما حذف منه زائد نحو مُنْطَلِق، فتقول في جمعه: مَطَالِق ومَطَالِيق، وفي تصغيره: مُطَيْلِق ومُطَيْلِيق، على الوجهين، وعلم من قوله «وجائز» أن التعويض غير لازم.

تنبيه: قال في التسهيل: وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر، ما لم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله «لغير تعويض» من نحو لَعَاغِيز في جمع لُعَيْرَى؛ فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض؛ لثبوت يائه التي كانت في المفرد.

* * *

٨٣٧ - وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا
(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا * خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ) أي باب التكسير وباب التصغير (حُكْمًا رُسِمًا) مما جاء مسموعاً؛ فيحفظ ولا يقاس عليه.

فمما جاء حائداً عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب: مُغَيْرِيَان، وفي العشاء: عُشَيَان، وفي عَشِيَّة: عُشَيْشِيَّة، وفي إنسان: أُتْسِيَان، وفي بَنُون: أُبْيُون، وفي ليلة: لَيْلِيَّة، وفي رَجُل: رُؤْيِجِل، وفي صبيبة: أُصْبِيَّة، وفي غِلْمَة: أُغْلِمَة؛ فهذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مُهْمَل عن تصغير مستعمل.

ومما جاء حائداً عن القياس في التفسير فجاء على غير لفظٍ واحده قولهم: رَهْط وَأَرَاهِط، وَبَاطِل وَأَبَاطِيل، وَحَدِيث وَأَحَادِيث، وَكُرَاع وَأَكَارِع، وَعَرُوض وَأَعَارِيض، وَقَطِيع وَأَقَاطِيع؛ فهذه جموعٌ لواحدٍ مهمل استغني به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس، وذهب ابن جني إلى أن اللفظ يُغَيَّر إلى هيئة أخرى ثم يجمع، فيرى في أباطيل أن الاسم غَيَّر إلى إبطيل أو أبطول ثم جمع.

* * *

٨٣٨ - لِتَلْوِيَا التَّصْغِيرِ - مِنْ قَبْلِ عَلَمٍ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ (الْفَتْحُ انْحَتَمَ تَأْنِيثٍ، أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ

(لِتَلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمٍ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ) أي مدة التأنيث (الْفَتْحُ انْحَتَمَ) يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث، وهي التاء والفتحة المقصورة، نحو قَصْعَة وَقُصَيْعَة، ودرجة وَدُرَيْجَة، وَحُبْلَى وَحُبَيْلَى، وَسَلْمَى وَسَلِيمَى، وكذا ما قبل مدة التأنيث، وهي الألف الممدودة التي قبل الهمزة، نحو: صَحْرَاءَ وَصُحَيْرَاءَ، وَحَمْرَاءَ وَحُمَيْرَاءَ.

تنبيهات: الأول: أفهم كلامه أن الألف الممدودة في نحو: حَمْرَاءَ ليست علامة التأنيث، وهو كذلك عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة، وقد تقدّم بيان ذلك في بابه، ولذلك قال في التسهيل: أو أَلِفُ التَّأْنِيثِ أَوِ الْأَلْفُ قَبْلَهَا. وأما قوله في شرح الكافية «فإن اتصل بما ولي الياء علامة تأنيث فتح، كَثَمِيرَة وَحُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ» حيث يقتضي أن المدة في نحو: «حمرء» مندرجة في قوله «علامة تأنيث» فإنه قد تجوز فيه، والتحقيق ما تقدم.

الثاني: المراد بقوله «من قبل عَلم تأنيث» ما كان متصلاً كما مثل، فلو انفصل كُسر على الأصل نحو: دُخِرِجَة.

الثالث: عجز المركب مُنَزَل منزلة تاء التأنيث كما قاله في التسهيل، فحكمه حكمها، فتقول: بُعَيْلَبَك، بفتح اللام.

* * *

٣٣٩- (كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أفعالٍ سَبَقُ أَوْ مَدَّةً سَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ)

أي يجب أيضاً فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير، إذا كان قبل مدة أفعال، أو مد سَكْرَانَ وما به التحق مما في آخره ألف ونون زائدتان لم يُعَلَمَ جَمْعُ ما هما فيه على نَعَالين دون شذوذ؛ فتقول في تصغير أجمال: أُجَيْمَال، وفي تصغير سَكْرَانَ: سُكَيْرَانَ: لأنهم لم يقولوا في جمعه: سَكَارين، وكذلك ما كان مثله، نحو غَضْبَانَ وَعَطْشَانَ.

فإن جُمع على فعالين دون شذوذ صُغِرَ على فُعَلَيْن، نحو سِرْحَانَ وَسُرْحَيْن، وسَلْطَانَ وسَلْطَيْن؛ فإنهما يجمعان على سَرَاحِينَ وسَلَّاطِينَ.

وإن كان جمعه على فَعَالِينَ شاذاً لم يُلْتَفِت إليه، بل يصغر على فُعَيْلَانَ، مثاله غَزْنَانَ وإِنْسَانَ؛ فإنهم قالوا في جمعهما: غَرَائِينَ وأَنَاسِينَ على جهة الشذوذ، فإذا صغرا قيل فيهما: غُرَيْثَانَ وأَتَيْسَانَ.

فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يُعْرَف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا؟ حُمِلَ على باب سكران؛ لأنه الأكثر.

تنبيه: أطلق الناظم أفعالاً، ولم يقيده بأن يكون جمعاً، فشمّل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل «أو ألف أفعال جمعاً أو مفرداً»؛ فمثال الجمع ما ذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين، إلا ما سُمِّيَ به من الجمع؛ لأن أفعالاً عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيبويه: فإذا حَقَرْتَ أفعالاً اسمَ رجل قلت أفعِالاً، كما تحقرها قبل أن تكون اسماً، فتحقير أفعال كتحقير عَطْشَانَ، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً، ولا يكون أفعال إلا جمعاً، هذا كلامه. وقد أثبت بعض النحويين أفعالاً في المفردات، وجعل منه قولهم: بُرْمَة أعْشَار، وثوب أخلاقٌ وأسْمَال، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم، فإن فرعنا على مذهب مَنْ أثبته في المفردات؛ فمقتضى إطلاق

الناظم هنا وقوله في التسهيل «جمعاً أو مفرداً» أنه يصغر على أفعال، ومقتضى قول من قال من النحويين «أو ألف أفعال جمعاً» كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال بالكسر. وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله «جمعاً» احترازاً عما ليس بجمع، نحو أعشار فإن تصغيره أعشِير وقال الشارح «أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا به بقوله سبق» هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل «سبق» قيداً لأفعال: أي ألف أفعال السابق في باب التكسير، وهو الجمع، أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى: هذا خطأ؛ لأن سيويه قال: إذا حقرت أفعالاً اسمَ رجل قلت فيه أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسماً، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم؛ لأن قوله «سبق» ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به، بل هو صلة ما، و «مَدَّة»: مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل؛ فعلى هذا يحمل كلامه.

* * *

- ٨٤٠ - (وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا)
 ٨٤١ - (كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ)
 ٨٤٢ - (وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا)
 ٨٤٣ - (وَقَدَرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَضْحِيحٍ جَلًّا)

يعني لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية، بل تعدد منفصلة، أي تُنزل منزلة كلمة مستقلة، فيصغر ما قبلها كما يصغر غير مُتَمِّم بها.

الأول: ألف التأنيث الممدودة، نحو حَمْرَاء.

الثاني: تاء التأنيث، نحو حَنْظَلَة.

الثالث: ياء النسب، نحو عَبْقَرِي.

الرابع: عجز المضاف، نحو عَبْد شَمْس.

الخامس: عجز المركب تركيب مزج، نحو بَعْلَبِكَ.

السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: زَعْفَرَان وَعَبُوثَرَان. واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة، نحو سَكْرَان وَسِرْحَان، وقد تقدم ذكرهما.

السابع: علامة التننية، نحو: مُسْلِمَيْن.

الثامن: علامة جمع التصحيح، نحو مُسْلِمِينَ ومسلمات.

فجميع هذه لا يعتد بها، ويقدر تمام بنية التصغير قبلها؛ فتقول في تصغيرها: حُمَيْرَاء، وَحُنَيْظِلَّة، وَعُبَيْقِرِي، وَعَبِيد شمس، وَبُعَيْلَبِكَ، وَزُعَيْفِرَان، وَعُبَيْثِرَان، وَمُسَيْلِمَان، وَمُسَيْلِمِينَ، وَمُسَيْلِمَات.

تنبيهات: الأول هذا تقييدٌ لإطلاق قوله «وما به لمتهى الجمع وُجِل» وقد تقدم التنبيه عليه.

الثاني: ليست الألف الممدودة عند سبويه كتاء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه في نحو: «جَلُولاً»، و«بَرَآكَاء» و«قَرِيَّاء» - مما ثالثه حرف مد - حَذْفُ الواو والألف والياء؛ فيقول في تصغيرها: جَلِيَّاء، وَبُرِيَّكَاء، وَقُرِيَّاء، بالتخفيف، بخلاف فَرُوقَة فإنه يقول في تصغيرها فَرِيَّقة بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جَلُولاً، وَأَخَوَيْه؛ فيقول في تصغيرها: جَلِيَّاء، وَبُرِيَّكَاء، وَقُرِيَّاء، بالإدغام مسوياً بين ألف التانيث وتائه؛ لأن ألف التانيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التانيث. وحجة سبويه أن لألف التانيث الممدودة شَبهاً بهاء التانيث وشَبهاً بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جَلُولاً وَنَحْوِهَا؛ فإنها كَألف حُبَارَى الأولى، وَسَقُوطُهَا في التصغير متعين عند بقاء الثانية، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة وَنَحْوِهَا في التصغير.

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التانيث الممدودة وتائه تقتضي موافقة المبرد، ولكنه صَحَّح في غير هذا النظم مذهب سيويه.

الثالث: اختلف أيضاً في نحو: «ثلاثين» علماً أو غير علم، وفي نحو: «جِدَارَيْنِ، وَظَرِيفَيْنِ، وَظَرِيفَاتٍ» أعلاماً، مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مَدّ، فمذهب سيويه الحذف؛ فتقول: ثَلَاثُونَ، وَجُدَيْرَانِ، وَظَرِيفُونَ، وَظَرِيفَاتٍ؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد؛ فعومل معاملة جَلُولَاءَ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدّ في ذلك والإدغام كما يفعل في جَلُولَاءَ، واتفقا في نحو «ظَرِيفَيْنِ، وَظَرِيفَيْنِ، وَظَرِيفَاتٍ» إذا لم يجعلن أعلاماً على التشديد، ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

* * *

٨٤٤ - (وَأَلِفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَبُتُّنَا)

أي: إذا كانت ألف التانيث خامسةً فصاعداً حُذفت؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعَيْلٍ وفُعَيْعِيلٍ؛ لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل؛ فتقول في نحو: «قُرَيْرَى وَلُعَيْرَى وَبُرَيْرَى»: قُرَيْرِ، وَلُعَيْرِ، وَبُرَيْرِ.

فإن كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة جاز حذف المدّة وإبقاء ألف التانيث، وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بقوله:

* * *

٨٤٥ - (وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى حَيْرٍ . بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرِ وَالْحَبِيرِ)

ومثله «قَرِيثًا» تقول فيه: قُرَيْثًا، أو قُرَيْثٌ، أي إن حذفت المدّة قلت: الْحَبِيرَى وَقُرَيْثًا، وإن حذفت أَلْفَ التَّانِيثِ قلت: الْحَبِيرِ وَقُرَيْثٌ، بقلب المدّة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها.

* * *

٨٤٦ - وَأَزْدُذْ لِأَضْلٍ ثَانِيًا لَيْتًا قَلْبٌ فِقِيمَةً صَيَّرَ قُوَيْمَةً نُصِبَ

٨٤٧ - وَشَذَّ فِي عَيْدٍ عَيْبِدٌ، وَحْتِمٌ لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَضْفِيرِ عِلْمٍ

٨٤٨ - وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا، كَذَا مَا الْأَضْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(وَأَزْدُذْ لِأَضْلٍ ثَانِيًا لَيْتًا قَلْبٌ فِقِيمَةً صَيَّرَ قُوَيْمَةً نُصِبَ)

ثانياً: مفعول لأزدد، ولينا: نعت لثانياً، وقلب: في موضع النعت لثانياً أيضاً.

يعنى أنّ ثاني الاسم المصغّر يُرَدُّ إلى أصله إذا كان ليناً منقلباً عن غيره؛ فشمّل ذلك

سنة أشياء:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء، نحو: قِيمَةٌ، فتقول فيه: قُوَيْمَةٌ.

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً، نحو: باب، فتقول فيه: بُوَيْبٌ.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واوًا، نحو: مُوقِنٌ، فتقول فيه: مُمَيَّنٌ.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً، نحو: ناب، فتقول فيه: نُيَّبٌ.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء، نحو: ذِيبٌ، فتقول فيه: ذُوَيْبٌ بالهمزة.

السادس: ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دِنَارٌ وقِرَاطٌ؛ فإن أصلهما دِنَارٌ

وقِرَاطٌ، والياء فيهما بدل من أول المثلين؛ فتقول فيهما: دُنَيْنِيرٌ وقُرَيْرِيطٌ.

وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يردّ إلى أصله؛ فتقول في مُتَعِدٌ: مُتَيَعِدٌ، بإبقاء

التاء، خلافاً للزجاج فإنه يرده إلى أصله؛ فيقول: مُوَيْعِدٌ، والأول مذهب سيبويه، وهو

الصحيح؛ لأنه إذا قيل فيه مُوَيْعِدٌ أُوْهِمَ أن مكبره مُوَيْعِدٌ، أو مُوَعِدٌ، أو مُوَعِدٌ، ومُتَيَعِدٌ لا

إيهام فيه.

تنبيهات: الأول: مراده بالقلب مطلق الإبدال، كما عبّر به في التسهيل؛ لأن القلب في

اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل

على إبدال حرف علة من حرف علة آخر.

ويستثنى من كلامه ما كان ليناً مُبْدَلاً من همزة تلي همزة، كما استثناه في التسهيل

كألف «آدم» وياء «أيمّة»؛ فإنهما لا يُرَدَّانِ إلى أصلهما، أما «آدم» فتقلب ألفه واوًا، وأما

«أيمّة» فيصغّر على لفظه.

وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية «وهو - يعني الرد - مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لين» غير محرّر، بل ينبغي أن يقول «مبدلاً من غير همزة تلي همزة» كما في التسهيل.

الثاني: أجاز الكوفيون في نحو: «ناب» مما ألفه ياء «تُوَيْب» بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو: «شَيْخ» واواً، ووافقهم في التسهيل على جوازه مرجوحاً، ويؤيده أنه سمع في بَيْضَة بُوَيْضَة، وهو عند البصريين شاذ.

الثالث: إذا صُغِّرَ اسمٌ مقلوبٌ صغَّرَ على لفظه، لا أصله، نحو: «جاه»؛ لأنه من الوَجَاهَة فقلب، فإذا صغَّرَ قيل: «جُوَيْه»، دون رجوع إلى الأصل؛ لعدم الحاجة إلى ذلك. (وَسَدَّ فِي عَيْدٍ عَيْدًا) حيث صغَّروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه عُوَيْد؛ لأنه من عَادَ يَعُودُ، فلم يردوا الياء لثلاً يلتبس بتصغير عُوْدٍ بضم العين، كما قالوا في جمعه أَعْيَادُ، ولم يقولوا «أعواد» لما ذكرنا.

(وَحْتِمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمٍ) يعني أنه يجب لجمع التكسير من رَدَّ الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير؛ فيقال في «ناب وباب وميزان»: أُنْيَابُ، وَأَبْوَابُ، وَمَوَازِينُ، إلا ما شذ كأَعْيَادُ، وقوله [من الطويل]:

١١٨٢ - حَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمَيْثَاقِ

١١٨٢ - التخريج: البيت لعياض بن دَرَّة الطائي في لسان العرب ٣٧١/١٠ (وثق)؛ والمقاصد النحوية ٥٣٧/٤؛ ونوادير أبي زيد ص ٦٥؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٣٨؛ والخصائص ١٥٧/٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٠/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩٥؛ وشرح المفصل ١٢٢/٥.

الإعراب: حمى: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «حمانا حمى» مثلاً. لا: نافية. يحلّ: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». الدهر: ظرف زمان متعلق بـ «يحلّ». لا: حرف حصر. بإذنتنا: جار ومجرور متعلقان بـ «يحلّ»، وهو مضاف، و«نا»: في محلّ جرّ بالإضافة. ولا: «الواو»: حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. نَسْأَلُ: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». الأَقْوَامُ: مفعول به منصوب. عقد: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. الميثاق: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «حمانا حمى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يحلّ»: في محلّ رفع نعت «حمى». وجملة «لا نَسْأَلُ»: معطوف على الابتدائية.

الشاهد: قوله: «الميثاق» والقياس فيه «المواثق» لأنه جمع «ميثاق»، وهذا شاذ.

يريد المَوَاتِق .

تنبيه: هذا الحكم في التفسير الذي يتغير فيه الأول، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو: «قِيمَة وَقِيم»، و «دِيمَة وَدِيم» .

(وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ * وَآوًا) نحو: «ضارب وضُوَيْرِب»، و «مَاشٍ وَمُوَيْشٍ» (كَذَا مَا الْأَضْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كالف «صاب» و «عاج»؛ فتقول فيهما: «صُوَيْب» و «عُوَيْج» .

تنبيهان: الأول: مما يجعل واواً أيضاً الألف الثاني المبدل من همزة تلي همزة كآدم، تقول فيه «أُوَيْدِم» كما تقدم التنبيه عليه .

الثاني: حكم التفسير في إبدال الألف الثاني كحكم التصغير؛ فتقول: ضَوَّارِب، وَأُوَادِم .

* * *

٨٤٩ - وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُوعِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

(وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ) وهو ما حذف منه أصل بأن تَرَدَّدَ إليه ما حذف منه (في التصغير) لتتأتى بنية فُعَيْل . ومحلُّ هذا (مَا * لَمْ يَخُوعِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثاً كَمَا) أصله مَوَّه؛ فتقول فيه «مُوَيْه» برد اللام، وكذا تفعل في «حُذِّدْ، وَكُلِّدْ، وَمُذِّدْ» أعلاماً، و «سَهِّدْ، وَيَدِّدْ، وَحَرِّدْ»؛ فتقول فيها: أَخَيِّدْ، وَأَكَيِّدْ - برد الفاء - وَمُنَيِّدْ، وَسُنَيِّدْ - برد العين - وَيُدَيِّدْ، وَحُرِّيِّدْ - برد اللام .

وإن كان على ثلاثة والثالثُ تاءُ التانيثِ لم يعتدَّ بها، ويكمل أيضاً كما يكمل الثاني، نحو عَدَّة وَسَنَّة؛ فتقول فيهما: وَعُنَيْدَة وَسُنَيْدَة، برد فاء الأول ولام الثاني .

وإن كان للمنقوص ثالث غير الباء لم يُرَدَّدْ إليه ما حذف؛ لعدم الحاجة إليه، لأن بنية فُعَيْل تتأتى بدونه؛ فتقول في «هَارٍ» و «شَاكٍ» و «مَيْتٍ»: هُوَيْرٍ، وَشُوَيْكٍ، وَمُيَيْتٍ، وَشُدِّ هُوَيْرٍ، برد المحذوف .

وأشار بقوله «كما» إلى أن الثاني وَضِعاً يكمل أيضاً في التصغير كما يكمل المنقوص توَضُّلاً إلى بناء فُعَيْل، إلا أن هذا النوع لا يُعلم له ثالث يردُّ إليه، بخلاف المنقوص، وأجاز في الكافية والتسهيل فيه وجهين؛ أحدهما: أن يكمل بحرف علة؛ فتقول في عَنِّ وَهَلِّ مُسَمَّى بهما: عُنِّيَّ وَهَلِّيَّ، والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف، فتقول فيهما: عُنِّيْنِ عُنِّيْنِ

وهَلِيل، وصرح في التسهيل بأنَّ الأول أولي، وبه جزم بعضهم، لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر في «ما» الاسمية أو الحرفية إذا سُمي بها؛ فإنك تقول على التقديرين: مُوَيٌّ.

تنبيهات: الأول: إنما قال: «غير التاء»، ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت؛ فإنها لا يعتدُّ بها أيضاً، بل يقال: بُنَيَّةٌ، وأُخَيَّةٌ، برد المحذوف.

الثاني: يعني بقوله «ثالثاً» ما زاد على حرفين، ولو كان أولاً أو وسطاً؛ فالأول كقولك في تصغير يَرَى مَسْمَى به: يُرَيٌّ، من غير ردِّ، اعتداداً بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازني الردِّ؛ فيقولان: يُرَيٌّ، ويونس يردِّ ولا ينون على أصل مذهبه في يُعَيِّل تصغير يُعَلِّي ونحوه، وتقدّم مثال الوسط.

الثالث: لا يعتدُّ أيضاً بهمزة الوصل، بل يردُّ المحذوف مما هي فيه، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هي فيه إذا صغر حذفت منه؛ فيبقى على حرفين لا ثالث لهما، نحو أَسْم وأبن، تقول في تصغيرهما: سَمِيٌّ، وبُنَيٌّ، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول.

الرابع: قوله «كما» إن أراد به أَسْم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح، وهذا هو الظاهر كما مرَّ الشرح عليه، وإن أراد بما الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير، لا تمثيل؛ لأن ما - اسمية كانت أو حرفية - من الثنائي وَضْعاً، لا من قبيل المنقوص، فيكون مراده أن نحو «ما» يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص.

وتمام القول في هذا أنه إذا سمي بما وُضع ثنائياً، فإن كان ثانيه صحيحاً نحو: «هَلٌّ» و «بل» لم يُرَدِّ عليه شيء حتى يصغر؛ فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال: هَلِيل، أو هَلِيٌّ، فإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير؛ فيقال في «لو» و «كي» و «ما» أعلاماً: «لَوٌّ» و «كَيٌّ» بالتشديد، و «ماء» بالمد، وذلك لأنك زدْت على الألف ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرن أعطين حكم دَوِّ و حَيِّ و ماءٍ؛ فيقال لَوِيٌّ كما يقال دَوِيٌّ، وأصلهما «لَوِيوٌّ» و «دَوِيوٌّ»، ويقال: كُيِّي بثلاث يآت كما يقال حُيِّي، ويقال: مُوَيٌّ كما يقال في تصغير الماء المشروب مُوَيَّة، إلا أن هذا لأمه هاء فردت إليه كما تقدم.

الخامس: قال في شرح الكافية: وقد يكون المحذوف حرفاً في لغة وحرفاً آخر في لغة، فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا، كقولك في تصغير سَنَّة: سُنِّيَّةٌ وسُنِّيَّةٌ، وفي تصغير عَصَّة: عَصِيَّةٌ وَعَصِيَّةٌ، اهـ.

٨٥٠ - (وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اِكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَغْنِي الْمِغْطَفَا)

أي من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فُعَيْل، وإن كانت أربعة فعَلَى فُعَيْعِل، فتقول في مِغْطَف: عُطِيف، وفي أزهر: زُهَيْر، وفي حامد وحمّدان وحمّاد ومحمود وأحمد: حُمَيْد، وتقول في قُرْطَاس وعصفور: قُرَيْطَس وعُصَيْفِر.

تنبيهات: الأول: إذا كان المصغّر تصغير الترخيم ثلاثيّ الأصول ومسمّاه مؤنث لحقته التاء؛ فتقول في سَوْدَاء، وْحُبْلَى وسُعَاد وغلّاب: سَوَيْدَة، وْحَبَيْلَة، وسُعَيْدَة، وغلّيبَة.

الثاني: إذا صغرت نحو: «حائض وطاق» من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت: حُيَيْض، وطلّيق؛ لأنها في الأصل صفة لمذكر.

الثالث: حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْهًا وسُمَيْعًا، وهو شاذ لا يقاس عليه؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة؛ وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه وأسيمع، وقال سيبويه: بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبني جمعهما؛ فقال الخليل وسيبويه: بَرَاهِيم وسَمَاعِيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون بَرَاهِم وسَمَاعِل بغير ياء، وبَرَاهِمَة وسَمَاعِلَة، والهاء بدل من الياء. وقال بعضهم: أباريه وأسامع، وأجاز ثعلب بَرَاهٍ كما يقال في تصغير بُرَيْه، والوجه أن يجمع جمع سلامة؛ فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون.

الرابع: لا يختصّ تصغير الترخيم بالأعلام، خلافاً للفرّاء وثلعب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: «يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ» مصغر أبلق، ومن كلامهم «جاء بأم الرُّبَيْقِ على أُرَيْقٍ» قال الأصمعي: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغولَ على جمل أوزق، فقلبت الواو في التصغير همزة.

الخامس: لا فرق بين الزوائد التي للإحاق وغيرها؛ فتقول في حَفَنْدَد ومُغْنَسَس

وضفندد: خُفَيْدٌ، وَقُعَيْسٌ، وَضُفَيْدٌ، بحذف الزوائد للإلحاق، والخَفَنْدَدُ: الظليم السريع، والضمفندد: الضخم الأحمق.

* * *

٨٥١- وَأُخْتِمُ بِتَا التَّائِيثِ مَا صَعَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثِ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ، كَسِينِ

(وَأُخْتِمُ بِتَا التَّائِيثِ مَا صَعَّرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثِ عَارٍ) من التاء (ثَلَاثِيٍّ) في الحال (كَسِينِ) ودار؛ فتقول في تصغيرهما: سُنَيْنةٌ، ودُوَيْرَةٌ، أو في الأصل كَيْدٌ، فتقول في تصغيره: يُدَيْدَةٌ، أو في المأل، وهذا نوعان؛ أحدهما: ما كان رباعياً بَمَدَّةٍ قبل لام معتلة؛ فإنه إذا صغرت تلحقه التاء نحو سَمَاءٌ وَسُمَيْةٌ، وذلك لأن الأصل فيه سُمَيْيٌ بثلاث ياءات؛ الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب، فبقي الاسم ثلاثياً، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد، والآخر ما صُغِرَ تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، نحو: حُبْلَى، وقد تقدم بيانه.

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء، أشار إلى الأول منهما بقوله:

٨٥٢- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ يَرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ

(ما لم يكن بالتائيس يرى ذا لبس * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) في لغة من أنثهما (وَخَمْسٍ) أي فإنه يقال فيها: شُجَيْرٌ، وَبُقَيْرٌ، وَخَمَيْسٌ، بغير تاء، ولا يقال شجيرة وبقيرة وخميسة بالتاء؛ لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة، ومثل خَمْسٍ بَضْعٌ وَعَشْرٌ، فيقال فيهما: بَضِيعٌ وَعُشَيْرٌ، ولا يقال بَضِيعَةٌ وَعُشَيْرَةٌ؛ لأنه يلتبس بعددِ المذكور، وأشار إلى الثاني بقوله:

٨٥٣- وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرَ لَحَاقُ تَا فِي مَا ثَلَاثِيًّا كَنَزِ

(وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ) أي شد ترك التاء دون لبس، في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهي: «دَوْدٌ»، و«شَوْلٌ» و«نَابٌ» لِلْمِسِّنِ مِنَ الْإِبِلِ، و«حَرْبٌ» و«فَرْسٌ» و«قَوْسٌ» و«دِرْعٌ» لِلْحَدِيدِ، و«عِزْسٌ» و«ضَحَى» و«نَعْلٌ» و«عَرَبٌ» و«نَصْفٌ» وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ الصَّغْرِ وَالْكَبْرِ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُدَكِّرُ الدَّرْعَ وَالْحَرْبَ؛ فَلَا يَكُونَانِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَبَعْضُهُمْ أَحَقُّ التَّاءِ فِي عِزْسٍ وَقَوْسٍ؛ فَقَالَ: عُرَيْسَةٌ وَقُورَيْسَةٌ.

تنبيهات: الأول: لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شَجَرٍ وَخَمْسٍ.

الثاني: لا اعتبار في العَلَمِ بما نقل عنه من تذكير وتأنيث، بل تقول في «رُمُح» علم امرأة: رُمِيحَة، وفي «عين» عَلَمٌ رَجُلٌ: عَيْنٌ، خلافاً لابن الأنباري في اعتبار الأصل؛ فتقول في الأول: رُمِيح، وفي الثاني عَيْنِيَّة، ويونس يُجيزه، واحتجَّ لذلك بقول العرب: نُؤَيَّرَة، وَعُيَيْنَة، وَأُذَيْنَة، وفُهَيَّرَة، وهي أسماء رجال، وليس ذلك بحجة؛ لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير.

الثالث: إذا سميت مؤنثاً بنت وأخت حَذَفَت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث؛ فتقول: بُنَيَّةٌ وَأُخَيَّةٌ، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق التاء؛ فتقول: بُنَيٌّ وَأُخِيٌّ (وَنَدَّر * لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ) ثلاثياً: مفعول بكثُرَ، وهو بفتح التاء بمعنى فاق، أي ندر لِحَاقُ التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم في وراء وأمام وقُدَّام: وُرَيْثَةٌ بِالْهَمْزَةِ، وَأُمَيْمَةٌ، وَقُدَيْدِيْمَةٌ.

تنبيه: أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حُبَارِيٍّ وَلُغَيَّرِيٍّ: حُبَيْرَةٌ وَلُغَيْغِيْرَةٌ، فيجاء بتاء عوضاً من الألف المحذوفة، وظاهرُ التسهيلِ موافقته؛ فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذٍ غَيْرِ ما ذكر، إلا ما حذفت منه أَلْفُ التأنِيثِ خامسةٌ أو سادسةٌ، ومرادُه المقصورة؛ لقوله بعد ذلك: ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنباري، أي فإنه يجيز في نحو: «بَاقِلَاء»، و «بَرْنَسَاء»: بُوَيْقِلَة، وبُرْنَيْسَة، والصحيح بُوَيْقِلَاء وبُرْنَيْسَاء.

* * *

٨٥٤ - (وَصَغَّرُوا شُدُوذًا: «الَّذِي، الَّتِي وَذَا» مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا، وَتِي»)

يعني لما كان التصغيرُ بعضَ تصاريفِ الأسماءِ المتمكنةِ ناسبَ ذلك أن لا يلحق اسماً غيرَ متمكنٍ، ولما كان في ذا والذي وفروعهما شَبَهٌ بالأسماءِ المتمكنةِ بكونها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها اسْتِثْبَاحَ تصغيرِها، لكن على وجهِ خولفٍ به تصغيرُ المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضَمِّه أَلْفٌ مَزِيدَة في الآخر، ووافقت المتمكن في

زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة، فقبل في الذي والتي: اللَّذْيَا وَاللَّتْيَا. وفي تثنيتهما: اللَّذْيَانِ وَاللَّتْيَانِ، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللَّذْيُونَ رُفْعاً وَاللَّذِيْنَ جَرًّا وَنَصْباً بِالضَّمِّ قَبْلَ الْوَائِ وَالْكَسْرِ قَبْلَ الْيَاءِ، وقال الأخفش: اللَّذْيُونَ وَاللَّذِيْنَ بِالْفَتْحِ كَالْمَقْصُورِ. ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللَّذْيَا في التثنية، تخفيفاً ورفقاً بين المتمكن وغيره، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين. وقالوا في جمع التي: اللَّتِيَّاتِ، وهو جمع لِلَّتِيَّاتِ تصغير التي، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللَّذْيَا وَاللَّتْيَا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في التسهيل: وَاللَّتِيَّاتِ وَاللَّوَيَاتِ فِي الْآتِي، وَاللَّوَيَاتِ وَاللَّوِيُونَ فِي الْلائي وَاللَّائِينَ، فزاد تصغير اللاتي واللائي واللائين. وظاهرُ كلامه أن اللَّتِيَّاتِ وَاللَّوِيَاتِ كِلَاهُمَا تصغير اللاتي، أما اللويتا فصحيح، ذكره الأخفش، وأما اللتيات فإنما هو جمع اللَّتِيَّاتِ كما سبق، فَتَجَوَّزَ فِي جَعْلِهِ تصغير اللاتي، ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يُصَغَّرُ استغناء بجمع اللَّتِيَّاتِ، وأجاز الأخفش أيضاً اللَّوَيَاتِ فِي اللَّائِي غير مهموز.

وصغروا من أسماء الإشارة ذَاوَاتًا، فقالوا: ذِيَا وَتِيَّاتِ، وفي التثنية: ذِيَانِ وَتِيَّانِ. وقالوا في أولى بالقصر: أُولِيَّاتِ، وفي أولاء بالمد: أُولِيَّاءِ، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات: الأول: لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التكسير، قاله في التسهيل.

الثاني: قال في شرح الكافية: أصل ذِيَا وَتِيَّاتِ ذِيَّاتِ وَتِيَّاتِ، بثلاث يآت، الأولى عينُ الكلمة، والثالثة لأُمِّهَا، وَالْوُسْطَى ياء التصغير، فاستثقل تَوَالِي ثَلَاثِ يَآتٍ؛ فَقَصِدَ التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ وَاحِدَةٍ، فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ يَاءِ التَّصْغِيرِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى، وَلَا حَذْفُ الثَّالِثَةِ لِحَاجَةِ الْأَلْفِ إِلَى فَتْحِ مَا قَبْلَهَا، فَلَوْ حَذَفَتْ لَزِمَ فَتْحُ يَاءِ التَّصْغِيرِ وَهِيَ لَا تَحْرَكُ لِشَبْهِهَا بِالْفِ التَّكْسِيرِ، فَتَعِينَ حَذْفُ الْأُولَى، مَعَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُ يَاءِ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً، وَاعْتَبُرَ لِكَوْنِهِ عَاضِدًا لِمَا قُصِدَ مِنْ مَخَالَفَةِ تَصْغِيرِ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ لِتَصْغِيرِ مَا هُوَ مَتَمَكَّنٌ.

الثالث: قول الناظم «وصغروا شذوذاً - البيت» معترضٌ من ثلاثة أوجه؛ أولها: أنه لم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يُوهِمُ أن تصغيرها كتصغير المتمكن. ثانيها: أن قوله «مع الفروع» ليس على عمومها؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت. ثالثها: أن قوله «منها تا وتي» يوهِمُ أن تبي صُغِّرَ كما صُغِّرَتَا، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَصْغُرُوا مِنْ أَلْفَاظِ الْمُؤَنَّثِ إِلَّا تَا، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ التَّسْهِيلِ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَصْغُرُ مِنْ غَيْرِ الْمَتَمَكَّنِ إِلَّا ذَا وَالَّذِي

وفروعهما الآتي ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا.

الرابع: لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة: اسم الإشارة، واسم الموصول كما تقدم، وأفعل في التعجب، والمركب المَرْجِي كبعلبك وسيبويه في لغة مَنْ بناهما، فأما من أعربهما فلا إشكال، وتصغيرهما تصغيرُ المتمكن نحو: ما أَحْسِنَه، وبعيلبك، وسَيِّبُوْهُ.

خاتمة: يصغر اسمُ الجمع لشبهه بالواحد؛ فيقال في رَكْب: رُكِب، وفي سَرَاة: سُرِّيَّة، وكذلك الجمعُ الذي على أحد أمثلة القلة، كقولك في أجمال: أَجَيْمَال، وفي أفلس: أَفْلِس، وفي فِتِيَّة: فُتِيَّة، وفي أَنْجِدَة: أَنْجِدَة. ولا يصغر جمع على مثالٍ من أمثلة الكثرة؛ لأن بِنْيَتَه تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة، فَتَنَافِيَا، وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظيرٌ من أمثلة الآحاد؛ فأجازوا أن يقال في رُغْفَان: رُغْفَان، كما يقال في عُثْمَان: عُثْمَان، وجعلوا من ذلك «أَصِيلَانًا» زعموا أنه تصغيرُ أَضْلَانٍ وَأَصِيلَانٍ جمع أصيل. وما زعموه مردود من وجهين؛ أحدهما: أن معنى أصيلان هو معنى أصيل؛ فلا يصح كونه تصغير جمع؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى. الثاني: أنه لو كان تصغيرُ أَضْلَانٍ لقليل: أَصِيلَيْن؛ لأن فُعْلَانٍ وفِعْلَانٍ إذا كسرا قيل فيهما فَعَالَيْنِ كَمُضْرَانٍ وَمَصَارِينِ، وخشمان وخشاميين، وعقبان وعقبابين، وغزبان وغزبابين. وكل ما كسر على فَعَالَيْنِ يصغر على فُعَيْلَيْنِ، فبطل كون أَصِيلَانٍ تصغيرَ أَضْلَانٍ جمع أصيل، وإنما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها ونظيره قولهم في إنسان: أَنَيْسِيَان، وفي مَغْرِبٍ مُغْبِرِيَان، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره، كما وردت جموعٌ مخالفة أبنيته لأبنية آحادها.

والحاصل أن مَنْ قَصَدَ تصغير جمع من جموع الكثرة ردّه إلى واحد وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، كقولك في غِلْمَان: غُلَيْمُون، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل، كقولك في جَوَارٍ ودَرَاهِم: جَوَيْرِيَاتٍ ودُرَيْهَمَات، وإن كان لما قُصِدَ تصغيره جمعٌ قلّةٌ جاز أن يُرَدَّ إليه مصغراً كقولك في فتيان فُتَيَّة، ويقال في تصغير سِنِين على لغة من أعربها بالواو والياء: سُنَيَات، ولا يقال سُنَيُون لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام، وإذا صغرت ردت اللام؛ فلو بقي إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماعُ العوضِ والمعوّضِ منه، وكذا الأَرْضُون لا يقال في تصغيره إلا أَرِيضَات؛ لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً من التاء، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون

بعلامة، ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يُرَدُّه ذا علامة؛ فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور، ومن جعل إعراب سنين على النون. قال في تصغيره سُئِنَ، ويجوز سُئِنَ على مذهب من يرى أن أصله سنَيّ بياءين، أولاهما زائدة، والثانية بدل من واو هي لام الكلمة، ثم أبدلت نوناً، فكما أنه لو صغر سنياً، لحذف الياء الزائدة، وأبقى الكائنة موضع اللام، كذا إذا صغر سنيناً معتقداً كون النون بدلاً من الياء الأخيرة، فعاملَ الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلاً، وإن جعل سنونَ عَلَمًا وصغرَ فلا يقال إلا سُئِنُونَ رفعاً وسُئِنَ جِزًّا ونصباً، برّد اللام، ومن جعل لامها هاء قال سُئِيهُونَ، والله أعلم.

النسب

هذا هو الأعرَفُ في ترجمة هذا الباب، ويسمى أيضاً باب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين .

* * *

[التغييرات في النسب]:

ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات؛ الأول لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها، ونَقْلُ إعرابه إليها، والثاني معنوي، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له. والثالث حكمي، وهو مُعامَلته معاملةً الصفة المشبهة في رفعه المضمَر والظاهر باطراد، وقد أشار إلى التغيير اللفظي بقوله:

٨٥٥ - (يَاءُ كَيْآ الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ)

يعني إذا قصدوا نسبةً شيء إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرفَ إعرابه ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها، كقولك في النسب إلى زَيْدٍ: زَيْدِي.

تنبيه: أفهم قوله «كيا الكرسي» أمرين؛ أحدهما: التغيير اللفظي المذكور، والآخر أن ياء الكرسي ليست للنسب؛ لأن المشبه به غير المشبه، وقد ينضمُّ إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر؛ فمن ذلك ما أشار إليه بقوله:

٨٥٦ - وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ، لَا تُثْنِيَا
 ٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَأَ وَحَذَفُهَا حَسَنَ
 (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْنِيَا)

يعني أنه يحذف لياء النسب كلُّ ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك في النسب إلى الشافعي: شَافِعِي، وإلى المزمعي: مَزْمِعِي، يُقَدَّرُ حَذْفُ الْأُولَى وَجَعْلُ يَاءِ النِّسْبِ فِي مَوْضِعِهَا؛ لِثَلَاثَةِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ. ويظهر أثر هذا التقدير في نحو: «بِخَاتِي» في جمع «بُخْتِي» إذا سمي به ثم نسب إليه؛ فإنك تقول: هذا «بِخَاتِي»، مصروفًا، وكان قبل النسب غير مصروفٍ.

ويحذف لياء النسب أيضاً تاء التأنيث: فيقال في النسب إلى فاطمة: فَاطِمِي، وإلى مَكَّة: مَكِّي؛ لِثَلَاثَةِ تَأْنِيثٍ فِي نِسْبَةِ امْرَأَةٍ إِلَى مَكَّة. وأما قول المتكلمين في ذات: ذاتِي، وقول العامة في الخليفة: خَلِيفَتِي، فَلَحْنٌ، وصوابهما ذَوِي وَخَلْفِي.

ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث، والمراد بها ألف التأنيث المقصورة، وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً، فإن كانت خامسة فصاعداً حُذِفَتْ وَجْهًا وَاحِدًا، كقولك في حُبَارِي: حُبَارِي، وفي قَبْعَثَرِي: قَبْعَثَرِي، كما سيأتي. وإن كانت رابعةً في اسم ثانيه متحركٌ حذفت كالخامسة، كقولك في جَمَزِي: جَمَزِي. وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان: قَلْبُهَا وَآوَأَ وَحَذَفُهَا، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ) أَي تُصَيِّرُهُ ذَا أَرْبَعٍ (ذَا ثَانٍ سَكَنَ * قَلْبُهَا وَآوَأَ وَحَذَفُهَا حَسَنَ) ومثال ذلك حُبَلِي، تقول فيها على الأول: حُبَلَوِي، وعلى الثاني: حُبَلِي.

تنبيهان: الأول: يجوز مع القلب أن يُفَصَّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّامِ بِالْألفِ زَائِدَةٌ تَشْبِيهًا بِالممدودة، فتقول: حُبَلَوِي.

الثاني: ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به في غير هذا النظم. وكان الأحسن أن يقول: «تُحَذَفُ إِذْنٌ وَقَلْبُهَا وَآوَأَ حَسَنٌ».

٨٥٨ - لِشِبْهَهَا الْمُلْحِقِ، وَالْأَصْلِيُّ - مَا
 ٨٥٩ - وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْزَلُ
 ٨٦٠ - وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ
 لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
 كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُرْزَلُ
 قَلْبٍ، وَخَسَمَ قَلْبٌ نَالِثٌ يَعْنُ

(لِشِبْهَهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيُّ مَا * لَهَا) يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق، نحو ذَفْرَى، أو منقلبة عن الأصل، نحو مَرَمَى؛ فلها ما لألف التانيث في نحو: «حُبْلَى» من القلب والحذف، فتقول: ذَفْرِي وَذَفْرَوِي، وَمَرَمِي وَمَرَمَوِي. إلا أن القلب في الأصلي أحسن من الحذف، فَمَرَمَوِي أَفْصَحُ مِنْ مَرَمِي. وإليه أشار بقوله (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أي يُخْتَارُ. يقال: اعتماه يَعْتَمِيه؛ إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضاً. قال طرفة [من الطويل]:

١١٨٣ - أَرَى الْمَوْتَ يَعْتَامُ الْكِرَامَ وَيَصْطَفِي عَقِيلَةَ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

تنبيهات: الأول: أراد بالأصلي المنقلب عن أصل واو أو ياء؛ لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة إلا في حرف وشبهه.

١١٨٣ - التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٤؛ ولسان العرب ٣/٢٣٤ (شدد)، ٣٢٦/٦ (فحش)، ٤٣٣/١٢ (عيم)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/٣٢٢؛ وكتاب العين ٢/٢٦٩؛ ومقاييس اللغة ٣/١٧٩، ٤/٤٧٨؛ وتهذيب اللغة ٤/١٨٨، ١١/٢٦٦؛ وتاج العروس ٨/٢٤٢ (شدد)، ١٧/٢٩٧ (فحش)، (عقل)، (عيم).

اللغة: يعتام: يختار. يصطفي: يتقي الصفوة. عقيلة الشيء: أفضله. المال: هنا الإبل. الفاحش: البخيل. المتشدد: الحريص.

المعنى: يقول: أرى الموت يختار من الناس أكرمهم وأفضلهم، ويتقي من الإبل أفضلها، والتي إذا ملكها البخيل تشدد في الحرص عليها.

الإعراب: أرى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». الموت: مفعول به منصوب. يعتام: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». الكرام: مفعول به منصوب. ويصطفي: «الواو»: حرف عطف، «يصطفي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». عقيلة: مفعول به منصوب، وهو مضاف. مال: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الفاحش: مضاف إليه مجرور. المتشدد: نعت «الفاحش» مجرور.

وجملة «أرى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعتام»: في محل نصب مفعول به لـ «أرى». وجملة «يصطفي»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «أرى الموت يعتام الكرام» حيث جاء بالبيت للاستشهاد على معنى كلمة «اعتامه»، ولم يأت به لغاية نحوية أو صرفية.

الثاني: تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يُوهِمُ أن أَلِفَ الإلحاق ليست كذلك بل تكون كَأَلِفِ التأنيث في ترجيح الحذف؛ لأنه مقتضى قوله «مَا لَهَا»، وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في أَلِفِ الإلحاق الرابعة أجودُ من الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في أَلِفِ الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية؛ لأن أَلِفَ الإلحاق شبيهةٌ بأَلِفِ حُبْلَى في الزيادة.

الثالث: لم يذكر سبويه في أَلِفِ الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين. وزاد أبو زيد في أَلِفِ الإلحاق ثالثاً، وهو الفَصْلُ بالألف كما في حُبْلَاوِيٍّ، وحكي أَرْطَاوِيٍّ، وأجازه السيرافي في الأصلية، فتقول: مَرْمَآوِيٍّ.

(وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلُّ) أي: إذا كانت أَلِفُ المقصور خامسةً فصاعداً حُذِفَتْ مطلقاً. سواء كانت أصليةً، نحو مُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى، أو للتأنيث، نحو حُبَارِيٍّ وحُلَيْطَى، أو للإلحاق أو التكرير، نحو: حَبَزَكِيٍّ وقَبَعْرِيٍّ؛ فتقول فيها: مُصْطَفِيٍّ، ومُسْتَدْعِيٍّ، وحُبَارِيٍّ، وحُلَيْطِيٍّ، وحَبَزَكِيٍّ، وقَبَعْرِيٍّ.

تنبيه: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسةً بعد حرف مُشَدَّدٍ، نحو «مُعَلَى»، فمذهبُ سبويه والجمهور الحذف، وهو المفهوم من إطلاق النظم، وذهب يونسُ إلى جعله كَمَلَهَيٍّ؛ فيجوزُ فيه القلب، وهو ضعيف، وشبهته أن كونها خامسةً لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف بإدغام في حكم حرفٍ واحد فكأنها رابعة، وسيأتي بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة.

(كَذَاكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِسًا عُرِلُ) أي: إذا كانت ياءُ المنقوص خامسةً فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه؛ فتقول في مُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ: مُعْتَدِيٍّ ومُسْتَعْلِيٍّ.

تنبيه: إذا نسبت إلى مُحَيِّيٍّ اسمَ فاعلٍ حَيًّا يُحَيِّيُّ؛ قلت: مُحَوِيٍّ، بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنةٌ تُشَبِّهُ ياءَ زائدة، فتلي الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمةً فيها، فتقلب أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنةٌ فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين، وتنقلب الألف واوًا فيصير مُحَوِيًّا، قال الجرمي: وهذا أجود كما تقول: أُمَوِيٍّ، وفيه وجه آخر، وهو مُحَيِّيٍّ كما تقول: أُمِّيٍّ. قال المبرد: وهو أجود؛ لأننا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى مُحَيٍّ كَأَمِيٍّ، ثم تضيف ياء النسبة فتقول: مُحَيِّيٍّ فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة.

(وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ) من المنقوص حال كون الياء (رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ) فقولك في

النسب إلى قاضٍ قَاضِيٍّ أَجْوَدُ من قَاضِيٍّ، ومن القلب قوله [من الطويل]:

١١٨٤ - فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ

جعل اسم الموضوع حَانِيَّةً، ونسب إليه. قال السيرافي: والمعروف في الموضوع الذي

يباع فيه الخمر حَانَةٌ بلا ياء.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مُطْرِدٌ، وذكر غيره أن القلب عند

سيبويه من شواذ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت.

(وَحَنَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ) سواء كان ياءً منقوصٍ أو أَلْفَ مقصورٍ نحو: «عَمٌّ» و «فَتَى»

فتقول فيهما: عَمَوِيٌّ وَفَتَوِيٌّ، وإنما قلبت الألف في فَتَى واواً وأصلها الياء كراهةً اجتماع

الكسرة والياءت.

* * *

٨٦١ - وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً، وَفِعْلٌ وَعَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفِعْلٌ

(وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً) أي أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً أَفْتَحَ ما قبلها، والتحقيق أن

الفتح سابقٌ للقلب، وذلك أنه إذا أريد النسبُ إلى نحو شجٍ فتحت عينه كما تفتح عين نمرٍ،

١١٨٤ - التخریح: البيت لثمیم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ وأساس البلاغة (عين)؛ ولذي

الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢؛ ولسان العرب ٣/٢٩٨ (عون)؛ ولعمارة (؟) في شرح المفصل ٥/١٥١؛

والمحتسب ١/١٣٤، ٢/٢٣٦؛ وللفرزدق في المقاصد النحوية ٤/٥٣٨؛ وبلا نسبة في شرح التصريح

٢/٣٢٩؛ والكتاب ٣/٣٤١؛ ولسان العرب ١٤/٢٠٥ (حنا).

الإعراب: فكيف: «الفاء»: بحسب ما قبلها، و «كيف»: اسم استفهام في محل رفع خبر. لنا: جار

ومجرور متعلقان بصفة من (الشرب). بالشرب: «الباء»: حرف زائد، و «الشرب»: اسم مجرور لفظاً مرفوع

محللاً على أنه مبتدأ. إن: حرف شرط جازم. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يكن: فعل مضارع ناقص، وهو

فعل الشرط. لنا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «يكن». دراهم: اسم «يكن» مرفوع. عند: ظرف

مكان متعلق بخبر «يكن» المحذوف، وهو مضاف. الحانوي: مضاف إليه مجرور. ولا: «الواو»: حرف

عطف، و «لا»: زائدة لتأكيد النفي. نقد: معطوف على «دراهم» مرفوع.

وجملة «كيف لنا بالشرب»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم تكن»: فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها.

وجملة «إن لم يكن لنا دراهم»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «الحانوي» حيث نسبه إلى «حانة» على غير قياس. والقياس فيه: «حانتي».

وسياتي، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فيصير شَجَى مثل فَتَى، ثم تقلب ألفه واواً كما تقلب في فتى.

(وَفَعَلَ * وَفَعِلَ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلَ) يعني أنّ المنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مكسوراً العينِ وجبَ فتحُ عينه، سواء كان مفتوح الفاء كَنَمِر، أو مكسورها كإِبِل، أو مضمومها كدُئِل؛ فتقول فيها: نَمَرِيّ، وإِبِلِيّ، ودُؤَلِيّ، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء، وشذوّ قولهم في النسب إلى الصَّعِق: صِعِقِيّ، بكسر الفاء والعين، وذلك أنهم كسروا الفاء إبتاعاً للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذاً.

تنبيه: فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير؛ فاندرج في ذلك صُور: الأولى ما كان على خمسة أحرف، نحو: جَخْمَرِش، والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات، نحو: جَنَدِل، والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن، نحو: تَغْلِب؛ فالأولان لا يغيران، وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تَغْلِيّ، ويخصبيّ، ويثريّ، وفي القياس عليه خلاف، ذهب المبرد وابن السراج والرمانيّ ومن وافقهم إلى أطّراد، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع، وقد ظهر بهذا أن قول الشارح «وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان» ليس بجيد؛ لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو: تَغْلِب.

* * *

[النسبة إلى ما آخره ياء مشددة]:

٨٦٢ - (وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيّ وَأَخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيّ)

هذه المسألة تقدمت في قوله: «ومثله مما حواه احذف» لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياءه زائدتان كالشافعيّ، وما إحدى ياءيه أصلية كَمَرْمِيّ؛ فيوافق في الأول على الحذف؛ فيقول في النسب إلى الشافعيّ: شافعيّ، وأما الثاني فلا يحذف ياءيه، بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واواً؛ فيقول في النسب إلى مَرْمِيّ: مَرْمَوِيّ، وهي لغة قليلة، المختارٌ خلفها، قال في الارتشاف: وشذ في مَرْمِيّ مَرْمَوِيّ.

تنبيه: هذا البيت متعلق بقوله: «ومثله مما حواه احذف» فكان المناسبُ تقديمه إليه كما فعل في الكافية، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض؛ فلم يمكن إدخاله بينها، بخلاف الكافية.

* * *

٨٦٣ - وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحَ ثَانِيهِ يَجِبُ وَأَزْدُذُهُ وَأَوْأُ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

(وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحَ ثَانِيهِ يَجِبُ) أي إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة؛ فإما أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة فأكثر؛ فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب، ولكن يُفْتَحُ ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي؛ فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك، كقولك في حَيٍّ: حَيَّوِي، فتحت ثانيه فقلت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت واو الأصل ياء النسب، وإن كان ثانيه في الأصل واواً رددته إلى أصله؛ فتقول في طَيٍّ: طَوَّوِي؛ لأنه من طَوَّيْتُ، وقد أشار إلى هذا بقوله: (وَأَزْدُذُهُ وَأَوْأُ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ) وإن كانت مسبوقةً بحرفين فسيأتي حكمها، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها.

* * *

[النسبة إلى ما ألحق به علامة تثنية أو جمع]:

٨٦٤ - (وَعَلَّمَ التَّثْنِيَةَ أَحْدَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحِ وَجَبِ)

فتقول في النسب إلى مُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمِينَ ومُسْلِمَاتٍ: مُسْلِمِيٍّ، وفي النسب إلى تَمَرَاتٍ تَمْرِيٍّ بالإسكان، وحكم ما سُمِّيَ به من ذلك على لغة الحكاية كذلك، وعلى هذا يقال في النسب إلى نَصِيْبِيْنَ: نَصِيْبِيٍّ، وإلى عَرَفَاتٍ: عَرَفِيٍّ، وأما من أجرى المثنى مجرى حَمْدَانَ، والجمع المذكور مجرى غَسْلَيْنِ؛ فإنه لا يحذف، بل يقول في النسب إلى من اسمه مُسْلِمَانِ: مُسْلِمَانِيٍّ، وفي النسب إلى نصيبين: نَصِيْبِيْنِيٍّ، ومن أجرى الجمع المذكور مجرى هَارُونَ، أو مجرى عَرَبُونَ، أو ألزمه الواوَ وفتح النون، قال فيمن اسمه مُسْلِمُونَ: مُسْلِمُونِيٍّ، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مَكَّةَ وألفه منزلة ألف جَمَزِيٍّ فحذهما؛ فيقول فيمن اسمه تَمَرَاتٍ: تَمْرِيٍّ بالفتح، وأما نحو ضَحْمَاتٍ؛ ففي ألفه القلبُ والحذف؛ لأنها كآلف

حُبْلَى، وليس في ألف نحو مُسْلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الحذف.

وحكم ما الحق بالمشى والمجموع تصحيحاً حكمهما؛ فتقول في النسب إلى اثْنَيْنِ:
أَثْنِيَّ وَثْنَوِيَّ، وإلى عشرين عِشْرِيَّ، وإلى أولات أولي.

* * *

٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِّنْ نَّحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ وَشَدَّ طَائِيٌّ مَّقُولاً بِالْأَلِفِ

(وَتَالِثٌ مِّنْ نَّحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ) أي إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة؛ فتقول في طَيْبٍ: طَيْبِيَّ، وفي مَيْتٍ: مَيْتِيَّ، كراهة اجتماع الياءات والكسرة (وَشَدَّ) في النسب إلى طَيْءٍ (طَائِيٌّ مَّقُولاً بِالْأَلِفِ) إذ قياسه طَيْبِيَّ بسكون الياء كطَيْبِيَّ، فقلبوها أَلِفاً على غير قياسٍ لأنها ساكنة، ولا تقلب ألفاً إلا المتحركة؛ فإن كانت الياء مفردة، نحو: مُغَيِّلٌ، أو مُشَدَّدَةٌ مفتوحة، نحو: هَبِيخٌ، أو فُصِّلَ بينها وبين المكسور، نحو: مُهَيِّمٌ - تصغير مهَيِّمٍ مِفْعَالٍ من هَامٌ - لم تحذف، بل يقال في النسب إلى هذه مُغَيِّلِيَّ، وهَبِيخِيَّ، ومُهَيِّمِيَّ، لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمد.

تنبيه: دَخَلَ في إطلاق الناظم نحو عُرَيْلٍ - تصغير عَزَالٍ - فتقول فيه: عُرَيْلِيَّ، وقد نصَّ على ذلك جماعة، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر، ودخل فيه أيضاً أَيْمٌ؛ فيقال فيه: أَيْمِيَّ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة، وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى: وتقول في أَيْمٍ: أَيْمِيَّ؛ لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدلُّ عليها، قيل: وليس بتعليل واضح، ولو علَّل بالالتباس بالنسب إلى أَيْمٍ لكان حسناً.

* * *

[النسبة إلى فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ وَفَعِيلٍ وَفَعِيلٍ]:

٨٦٦ - وَفَعَلِيَّ فِي فَعِيلَةِ التُّزْمِ وَفَعَلِيَّ فِي فَعِيلَةِ حَتْمِ

(وَفَعَلِيَّ فِي فَعِيلَةِ التُّزْمِ) أي التزم في النسبة إلى فَعِيلَةٍ حَذَفُ التاء والياء وفتح العين، كقولهم في النسبة إلى حَنِيفَةَ: حَنْفِيَّ، وإلى بَجِيلَةَ: بَجَلِيَّ، وإلى صَحِيفَةَ: صَحْفِيَّ، حذفوا تاء التانيث أولاً، ثم حذفوا الياء، ثم قلبوا الكسر فتحاً، وأما قولهم: في سَلِيمَةَ: سَلِيمِيَّ، وفي عَمِيرَةَ كلب: عَمِيرِيَّ، وفي السَّلِيْقَةَ: سَلِيْقِيَّ، والسَلِيْقِيَّ: الذي يتكلم بأصل طبيعته

مُغْرِبًا، قال الشاعر [من الطويل]:

١١٨٥ - وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَغْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذةً للتنبيه على الأصل المرفوض، وأشدُّ منه قولهم عُبْدِيٌّ وَجُدْمِيٌّ بالضم في بني عُبَيْدَةَ وَجُدَيْمَةَ.

تنبيه: الحق سيبويه فَعَوْلَةٌ بَفَعِيلَةٍ، صحيح اللام كان أو معتلها؛ فتقول في النسب إلى فَرَوَقَةَ وَعَدَوَةَ: فَرَقِيٌّ وَعَدَوِيٌّ، وحجته في ذلك قولُ العرب في النسب إلى شَنْوَةَ: شَنْتِيٌّ، وهذا عند المبرد من الشاذ؛ فلا يقاس عليه، بل يقول في كلِّ ما سواه من فَعَوْلَةٍ فَعُولِيٌّ، كما يقول الجميعُ في فعول صحيحاً كان كسَلُولٍ أو معتلاً كَعَدَوٍ؛ إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سَلُولِيٌّ وَعَدَوِيٌّ، وإنما قاس سيبويه على شَنْتِيٍّ ولم يسمع في ذلك غيرهُ لأنه لم يرد ما يخالفه.

(وَفُعُولِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمَ) أي حتم في النسبة إلى فُعَيْلَةٍ حذف الياء والتاء أيضاً، كقولهم في النسب إلى جُهَيْنَةَ: جُهَيْتِيٌّ، وإلى قُرَيْظَةَ: قُرَيْظِيٌّ، وإلى مُزَيْنَةَ: مُزَيْنِيٌّ، حذفوا تاء التأنيث، ثم حذفوا الياء، وشدَّ من ذلك قولهم في رُدَيْنَةَ: رُدَيْنِيٌّ، وفي خُرَيْنَةَ: خُرَيْنِيٌّ، وخزينة من أسماء البصرة.

١١٨٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٣٣١/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨/٢؛ ولسان العرب ١٦١/١٠ (سلق)؛ والمقاصد النحوية ٥٤٣/٤.

اللغة: يلوك: يعلك. النحوي: الذي يشتغل بالنحو. السليقي: نسبة إلى السليقة، وهي الطبيعة.

الإعراب: ولست: «الواو»: بحسب ما قبلها، و«لست»: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: ضمير في محلِّ رفع اسم «ليس». بنحوي: «الباء»: حرف جرّ زائد، «نحوي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». يلوك: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». لسانه: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلِّ جرّ بالإضافة. ولكن: «الواو»: استثنائية، «لكن»: حرف استدراك. سليقي: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «أنا». أقول: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». فأعرب: «الفاء»: حرف عطف، «أعرب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا».

وجملة «لست بنحوي»: بحسب ما قبلها. وجملة «يلوك»: في محلِّ جرّ نعت «نحوي». وجملة «أقول»: في محلِّ رفع نعت «سليقي» أو خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف. وجملة «أعرب»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «سليقي» حيث جاء شاذّاً، لأن القياس فيه «سَلَقِيٌّ» لأنه نسبة إلى «سليقة».

تنبيهان: الأول: لو سُمِّيَ باسم شذت العربُ في النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس.

الثاني: ما تقدم من أنه يقال في فَعِيلَةٍ فَعَلِيٍّ، وفي فَعِيلَةٍ فَعَلِيٍّ له شرطان: عدم التضعيف، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة، وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين، وهما معتبران أيضاً في فَعُولَةٍ على رأي سيبويه.

* * *

٧٦٧- وَالْحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أَوْلِيَا

(وَالْحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا) من التاء (من المِثَالَيْنِ) أي فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ (بِمَا التَّاءُ أَوْلِيَا) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً؛ فقالوا في النسب إلى عَدِيٍّ وَقُصَيٍّ: عَدَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ، كما قالوا في النسب إلى غَنِيَّةٍ وَأَمِيَّةٍ: عَنَوِيٌّ وَأَمَوِيٌّ، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب، وقد صرح بذلك في الكافية، وصرح به أيضاً ولده، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف كما مثل، والإثبات نحو قُصَيٍّ وَعَدِيٍّ وهو أثقل؛ لكسرة الدال. وتناول كلامه نحو كُسَيٍّ تصغيرِ كِساء، وفيه وجهان، قال بعضهم: يجب فيه الإثبات، فيقال فيه: كُسَيٍّ بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ، وأجاز بعضهم كُسَوِيٍّ.

فإن كانا صحيحي اللام اطرَدَ فيهما عدمُ الحذف، كقولهم في عَقِيلٍ وَعُقَيْلٍ: عَقِيلِيٌّ وَعُقَيْلِيٌّ، هذا مذهب سيبويه، وهو مفهوم قوله «معل لام» وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما؛ فالوجهان عنده مُطَّرَدَانِ قِيَاساً على ما سمع من ذلك، ومن المسموع بالحذف قولهم في ثَقِيفٍ: ثَقَفِيٌّ، وقولهم في سُلَيْمٍ: سُلَيْمِيٌّ، وفي قَوِيمٍ قَوْمِيٌّ، وفي قُرَيْشٍ قُرَشِيٌّ، وفي هُدَيْلٍ: هُدَيْلِيٌّ، وفي فُقَيْمٍ كنانة: فُقَمِيٌّ، ليفرقوا بينه وبين فَقِيمِيٍّ في فقيم تميم، وفي مُلِحٍ خزاعة مُلِحِيٌّ؛ ليفرقوا بينه وبين مُلِحِيٍّ في ملح بني عمرو بن ربيعة، وملح بن الهون بن خزيمة. ووافق السيرافي المبرد، وقال: الحذف في هذا خارجٌ عن الشذوذ، وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز، قيل: وتسوية المبرد بين فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ ليست بجيدة، إذ سمع الحذف في فَعِيلٍ كثيراً، ولم يسمع في فَعِيلٍ إلا في ثَقِيفٍ، فلو فرَّق بينهما لكان أسعد بالنظر.

* * *

٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

(وَتَمَّمُوا) أي لم يحذفوا (مَا كَانَ) من فعيلة معتلّ العين صحيح اللام (كَالطَّوِيلَةِ) أي مما هو صحيح اللام، فقالوا: طَوِيلِيٌّ؛ لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طَوِيلِيٌّ لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها، وألحق بفعيلة في ذلك فُعَيْلَةٌ بالضم من نحو لُوَيْزَةٌ وَنُوَيْرَةٌ، فقالوا: لُوَيْزِيٌّ وَنُوَيْرِيٌّ، ولم يقولوا لُوَزِيٌّ وَنُوْرِيٌّ لِنَبْتِ. والطويلة: حي، والاحتراز بصحيح اللام من نحو طَوِيَّةٌ وَحَيَّةٌ فإنه يقال فيهما: طَوَوِيٌّ وَحَيَوِيٌّ (وَهَكَذَا) تمموا (مَا كَانَ) من فعيلة وفُعَيْلَةٌ مضاعفاً (كَالْجَلِيلَةِ) وَالْقَلِيلَةِ، فقالوا: جَلِيلِيٌّ وَقَلِيلِيٌّ، ولم يقولوا جَلَلِيٌّ وَقَلَلِيٌّ، كراهة اجتماع المثليين.

تنبيه: ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قَوْلَةٌ وَصَرُّورَةٌ؛ فيقال فيهما: قَوْلَوِيٌّ وَصَرُّورِيٌّ، لا قَوْلَوِيٌّ وَصَرَّرِيٌّ؛ لما ذكر.

* * *

[النسبة إلى ما خُتِمَ بِأَلْفٍ مَمْدُودَةٍ]:

٨٦٩ - (وَهَمْزِ ذِي مَعْدًى يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَّةٍ لَهُ ائْتَسَبَ)

أي حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية؛ فإن كانت بدلاً من ألف التانيث قلبت واواً كقولك في صَحْرَاءٍ: صَحْرَاوِيٌّ، وإن كانت أصلية سَلِمَتْ، تقول في قُرَّاءٍ: قُرَّائِيٌّ، وإن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واواً؛ فتقول في كِسَاءٍ وَعِلْبَاءٍ: كِسَائِيٌّ وَعِلْبَائِيٌّ، وإن شئت قلت: كِسَاوِيٌّ وَعِلْبَاوِيٌّ، وفي الأحسن منهما ما سبق.

وإنما قيّدت التثنية بالقياسية احترازاً من التثنية الشاذة نحو كِسَائِيْنٍ؛ فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية، فلا يقال: كِسَائِيٌّ.

تنبيهات: الأول: مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتعيّن سلامتها، وصرح بذلك الشارح، فقال: وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم، وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال: أجودهما التصحيح.

الثاني: إذا لم تكن الهمزة للتأنيث، ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وجرّاء وقبّاء، إذا أردت البُقعة، ففيه وجهان: القلب، والإبقاء، وهو الأجود؛ للفرق بينه وبين صَحراء، وإن جعلت جرّاءً وقبّاءً مذكّرين كانا كراء وكساء.

الثالث: إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واواً، نحو ماويّ وشاويّ، ومنه قوله [من الرجز]:

١١٨٦ - لَا يَنْفَعُ الشَّاويّ فِيهَا شَاتُهُ وَلَا حِمَارُهُ وَلَا أَدَاتُهُ
فلو سُمّي بماء أو شاء لجرى في النسب إليه على القياس فقليل: مائيّ وماويّ وشائيّ وشاويّ.

* * *

[النسبة إلى المرغّب]:

٨٧٠ - وَأَنْسُبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجاً، وَلَثَانٍ تَمَمّاً
٨٧١ - إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بَابِنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسَبْنَا لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لِنَسْ، كـ «عَبْدِ الأَشْهَلِ»

(وَأَنْسُبَ لِصَدْرٍ) مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ (جُمْلَةً) وَهُوَ الْمَرْكَبُ الْإِسْنَادِيّ، نَحْوُ بَرَقَ نَحْرُهُ، وَتَأَبَّطَ شَرّاً؛ فَتَقُولُ: بَرَقِيّ، وَتَأَبَّطِيّ، وَأَجَازَ الأَجْرَمِيّ النِّسْبَ إِلَى الْعَجْزِ؛ فَيَقُولُ: نَحْرِيّ وَشَرِّيّ، وَشَدَّ قَوْلَهُمْ فِي الشَّيْخِ الْكَبِيرِ: كُنْتِيّ، نِسْبَةً إِلَى كُنْتُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

١١٨٧ - فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيّاً وَأَصْبَحْتُ عَاجِناً [وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِناً]

١١٨٦ - التخرّيج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: لا: نافية. ينفع: فعل مضارع مرفوع. الشاويّ: مفعول به منصوب. فيها: جار ومجرور متعلقان بـ«ينفع». شاته: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. ولا: «الواو»: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. حمارة: معطوف على «شاته» مرفوع، وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. ولا أداته: معطوفة على «ولا حمارة» وتعرب إعرابها.

وجملة «لا ينفع...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الشاويّ» حيث قلب الهمزة «واواً» عند النسبة إلى «الشاء».

١١٨٧ - التخرّيج: البيت للأعشى في الدرر ٦/٢٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٩٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٢٤؛ وشرح شافية =

والقياس كَوْنِيٌّ (وَ) انسب إلى (صَدْرٍ مَا * رُكْبَ مَرْجَا)، نحو: بَعْلَبَكِّ وَحَضْرَمَوْتِ، فتقول: بَعْلِي وَحَضْرِي. وهذا الوجه مقيس اتفاقاً، ووراءه أربعة أوجه:

الأول: أن ينسب إلى عجزه، نحو: بَكِّي، أجازة الجرمي وحده، ولا يجيزه غيره.

الثاني: أن ينسب إليهما معاً مُرْآلاً تَرْكِيْبُهُمَا معاً، نحو: بَعْلِي بَكِّي، أجازة قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله [من الطويل]:

١١٨٨ - تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةً هُرْمُزِيَّةً [بِفَضْلَةِ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ]
الثالث: أن ينسب إلى مجموع المركب، نحو بَعْلَبَكِّي.

= ابن الحاجب ٧٧/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٨؛ وشرح المفصل ١٤/١، ٧/٦؛ ولسان العرب ٢٧٧/١٣ (عجن)، ٣٦٩ (كنن)؛ والمقرب ٧٠/٢.

الإعراب: فأصبحت: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: ضمير في محل رفع اسم «أصبح». كتنياً: خبر «أصبح» منصوب. وأصبحت عاجناً: معطوفة على «أصبحت كتنياً» وتعرب إعرابها. وشرّ: «الواو»: استئنافية، «شرّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. خصال: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. المرء: مضاف إليه مجرور. كنت: خبر المبتدأ مرفوع على الحكاية. وعاجن: «الواو»: حرف عطف، و«عاجن»: معطوف على «كنت» مرفوع بالضمّة.

وجملة «أصبحت كتنياً» بحسب ما قبلها. وجملة «أصبحت عاجناً»: معطوفة على سابقتها. وجملة «شرّ خصال...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: قوله «كتنياً» نسبة إلى «كنت»، والقياس «كوتني».

١١٨٨ - التخریج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٣٣٢/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٧٢/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٥؛ والمقرب ٥٨/٢.

اللغة: رامية هرمزية: منسوبة إلى رام هرمز، والمعنى فارسيّة.

المعنى: لقد تزوّجتها حسناء فارسيّة، بما فضّل الأمير عليّ به من الغنائم.

الإعراب: تزوّجتها: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به. رامية: حال منصوب. هرمزية: نعت «رامية» أو حال ثانٍ منصوب. بفضلة: جار ومجرور متعلقان بـ «تزوّجت»، وهو مضاف. ما: اسم موصول في محل جرّ بالإضافة. أعطى: فعل ماضٍ. الأمير: فاعل مرفوع. من الرزق: جار ومجرور متعلقان بـ «أعطى».

وجملة «تزوّجتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعطى»: صلة الموصول لا محل لها من

الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «رامية هرمزية»: حيث نسب إلى جزأي الاسم المركب (رام هرمز) وهي مدينة

مشهورة من مدن خوزستان.

الرابع: أن يبنى من جزأي المركب اسمٌ عَلَى فَعْلَلٍ، وينسب، نحو: حَضْرَمِيٌّ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما.

تنبيهان: الأول: حكم لَوْلَا وَحَيْثَمَا مُسَمًّى بهما حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما، فتقول: لَوِي بالتخفيف وَحَيْثِي، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المَزْجِي، فتقول: حَمْسِي.

الثاني: قوله «وانسب لصدر جملة» أجود من قوله في التسهيل: «ويحذف لها - يعني ياء النسب - عجز المركب» لأنه لا يُقْتَصَر في الحذف عَلَى العجز، بل يحذف ما زاد على الصَّدْر؛ فلو سميت بَخْرَجَ اليومَ زيد، قلت: خَرَجِي.

(وَأَنْسُبُ لِثَانٍ تَمَمًا) (إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ).

هذا الأخير من عطف العام على الخاص، أي يجب أن يكون النسبُ إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين، وسيذكر الثالث.

الأول: أن تكون الإضافة كُنْيَةً كأبي بكر وأم كلثوم.

والثاني: أن يكون الأول عَلَمًا بِالغَلْبَةِ كابن عباس وابن الزبير.

فتقول: بَكْرِيٌّ، وَكُلْثُومِيٌّ، وَعَبَّاسِيٌّ، وَزُبَيْرِيٌّ.

تنبيه: كان الأحسن أن يقول:

إِضَافَةٌ مِنَ الْكُنْيَةِ أَوْ اشْتَهَزَ مُضَافُهَا غَلْبَةً كَابْنِ عُمَرَ

لأن عبارته توهم أن ما له التعريف بالثاني قَسَمٌ بِرَأْسِهِ؛ فَشَمِلَ نَحْوَ غلام زيد، وليس

كذلك.

قال في شرح الكافية: وإذا كان الذي ينسب إليه مضافاً وكان مُعَرَّفًا صَدْرُهُ بعجزه، أو

كان كُنْيَةً، حذف صدره ونسب إلى عجزه، كقولك في ابن الزبير: زُبَيْرِيٌّ، وفي أبي بكر:

بَكْرِيٌّ، هذا كلامه، وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد في المثل غلام زيد، وعلى هذا فقول

الناظم: «أو ما له التعريف بالثاني» من عطف العيام على الخاص؛ لاندراج المصدرِ بِابْنٍ فيه،

وهو تمثيل فاسد؛ لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان عَلَمًا أو غَالِبًا، لا مثل غلام زيد؛ فإنه

ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك

من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإذا أراد غلام زيد مجعولاً علماً فليس من قبيل ما تعرّف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يُخفَ لَبْسٌ.

(فِيمَا سِوَى هَذَا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (أَنْسَبَنَّ لِلأُولَى) منهما، نحو عَبْدِ الْقَيْسِ وامرئ القيس، وهما قبيلتان، تقول: امرئِي، وَعَبْدِي، وإن شئت قلت: مَرْتِي، قال ذو الرمة [من الوافر]:

١١٨٩ - وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرْتِي لَغَوًّا كَمَا أَلْعَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا

وهذا (مَا لَمْ يُخَفْ) بالنسب إلى الأول (لَبْسٌ) فإن خيف لبس نسب إلى الثاني (كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ) وعبد مَنْاف، حيث قالوا فيهما: أَشْهَلِي، وَمَنْافِي، ولم يقولوا عَبْدِي.

تنبيه: شذّ بناء فَعَلَلٍ من جزأي الإضافي منسوباً إليه، كما شذّ ذلك في المركب المَزْجِي، والمحفوظ من ذلك تَيْمَلِي، وَعَبْدَرِي، وَمَرْقِسِي، وَعَبْقَسِي، وَعَبْشَمِي، في تَيْم اللآت، وَعَبْد الدار، وامرئ القيس بن حُجْر الكِنْدِي، وعبد القيس، وعبد شمس، وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللَّبْس، وقالوا: تَعَبْشَم، وَتَعَبْقَس، وأما عبشمس ابن زيد مناة، فقال أبو عمرو بن العلاء: أصله عب شمس أي حب، والعين مبدلة من الحاء، وحب الشمس: ضوؤها، وقال ابن الأعرابي: أصله عَبءُ شَمْس، والعبء والعُدل واحد، أي هو نظير شمس.

* * *

١١٨٩ - التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٧٩؛ وشرح المفصل ٨/٦.

اللغة: المرئي: نسبة إلى امرئ القيس. لغواً: باطلاً. ألغيت: أهملت. الدية: ما يؤخذ عن القتل. الحوار: ولد الناقة ساعة يولد.

الإعراب: ويسقط: «الواو»: بحسب ما قبلها، و«يسقط»: فعل مضارع مرفوع. بينها: ظرف مكان، متعلق بـ«يسقط»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. المرئي: فاعل مرفوع. لغواً: حال منصوب. كما: «الكاف»: للتشبيه، اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في نصب نائب مفعول مطلق، وهو مضاف، و«ما»: مصدرية. والمصدر المثلوث من (ما) والفعل (ألغيت) مضاف إليه. ألغيت: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. في الدية: جار ومجرور متعلقان بـ«ألغى». الحوار: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة «يسقط»: بحسب ما قبلها. وجملة (ألغيت) صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «المرئي» نسبةً إلى «امرئ القيس» فإنه نسبه إلى الجزء الأول من المركب الإضافي وهذا جائز.

[النسبة إلى الثلاثي المحذوف اللام]:

٨٧٣ - وَأَجْبُرَ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفَ

٨٧٤ - فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ، أَوْ فِي التَّنْيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ

(وَأَجْبُرَ بَرْدَ اللَّامِ مَا اللَّامُ مِنْهُ حُذِفَ * جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) أَي اللَّامُ (أَلْفَ * فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْيَةِ * وَحَقُّ مَجْبُورٍ) بَرْدَ لَامِهِ إِلَيْهِ (بِهِذِي) الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ، أَي فِيهَا (تَوْفِيهِ) بَرَدَهَا إِلَيْهِ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «هَذَا» إِشَارَةً إِلَى اللَّامِ، أَي حَقِّ الْمَجْبُورِ بِهِذِي اللَّامِ أَي بَرَدَهَا إِلَيْهِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ التَّوْفِيَةَ بَرَدَهَا إِلَيْهِ فِي النَّسَبِ.

اعلم أنه إذا نُسِبَ إِلَى الثَّلَاثِيِّ الْمَحْذُوفِ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ الْفَاءَ أَوْ الْعَيْنَ أَوْ اللَّامَ؛ فَإِنْ كَانَ مَحْذُوفَ الْفَاءِ أَوْ الْعَيْنِ فَسَيَأْتِي، وَإِنْ كَانَ مَحْذُوفَ اللَّامِ؛ فَإِمَّا أَنْ يُجَبَّرَ فِي تَشْنِيَةِ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ أَوْ لَا؛ فَإِنْ جُبِرَ كَمَا فِي أَبِي وَأَخٍ - فَإِنَّهَا يُجَبَّرَانِ فِي التَّنْيَةِ، وَكِعِضَةِ وَسَنَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَجْبِرَانِ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ - وَجِبَ جَبْرُهُ فِي النَّسَبِ؛ فَتَقُولُ: أَبُوِّي، وَأَخُوِّي، وَعَضُوِّي، وَسَنُوِّي، أَوْ عِضَهِي، وَسَنَهِي، عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَحْذُوفِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ، وَعَضَوَاتِ وَسَنَوَاتِ، أَوْ عِضَهَاتِ وَسَنَهَاتِ، عَلَى الْوَجْهِينِ، وَإِنْ لَمْ يُجَبَّرْ لَمْ يَجِبْ جَبْرُهُ فِي النَّسَبِ، بَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، نَحْوَ حِرِّ، وَغَدِي، وَشَفَةِ، وَثُبَةِ؛ فَتَقُولُ فِيهَا: حِرِّي، وَغَدِي، وَشَفِي، وَثُبِي، بِالْحَذْفِ، وَحِرْحِرِّي وَغَدُوِّي وَشَفَهِي وَثُبُوِّي، بِالْجَبْرِ بَرْدِ الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ مِنْ حِرِّ الْحَاءِ، وَمِنْ غَدِ الْوَاوِ، وَمِنْ شَفَةِ الْهَاءِ، وَمِنْ ثُبَةِ الْيَاءِ.

تنبيهات: الأول: لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور، وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التنية والجمع بالألف والتاء.

الثاني: أطلق قوله «جوازاً أن لم يك رده ألف» وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة؛ فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في التنية وجمع التصحيح؛ احترازاً من نحو شاة، وذو بمعنى صاحب؛ فتقول في شاة: شاهي، وعلى أصل الأخصش الآتي بيانه شوهي، وفي ذي: ذوي اتفاقاً؛ لأن وزنه عند الأخصش فَعَلَ بالفتح.

الثالث: إذا نُسِبَ إِلَى يَدٍ وَدَمٍ جاز الوجهان عند من يقول: يَدَانِ وَدَمَانِ، ووجب الرد

عند من يقول: يَدَيَانِ وَدَمَيَانِ.

الرابع: إذا نُسبَ إلى ما حُذِفَتْ لَامُهُ وَعُوِّضَ مِنْهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ جَازَ أَنْ يُجَبَّرَ وَتُحَذَفَ الهمزة، وأن لا يجبر وتستصحب، فتقول في ابنِ واسمِ واسن: يَنَوِي، وَسَمَوِي، وَسَهِي، على الأول، وابنيُّ وَأَسْمِيُّ وَأَسْتِيُّ، على الثاني.

الخامس: مذهب سيويه وأكثر النحويين أن المَجْبُورَ تَفْتَحُ عَيْنُهُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ السكون، وذهب الأَخْفَشُ إلى تَسْكِينِ مَا أَصْلُهُ السكون؛ فتقول في يَدٍ وَدَمٍ وَعَدٍ وَحِرٍّ على مذهب الجمهور: يَدَوِي، وَدَمَوِي، وَعَدَوِي، وَحِرَجِي بِالْفَتْحِ، وعلى مذهب الأَخْفَشِ: يَدِي، وَدَمِي، وَعَدَوِي، وَحِرَجِي بالسكون؛ لأنه أصل العين في هذه الكلمات، والصحيحُ مذهب سيويه، وبه ورد السماعُ، قالوا في غَدٍ: غَدَوِي، وحكى بعضهم عن الأَخْفَشِ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِ سَيَوِيهِ، اهـ.

* * *

٨٧٥ - (وَبَاخٍ أَخْتًا وَيَابِنِ بِنْتًا أَلْحَقَ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ)

أي اختلف في النسب إلى بنتٍ وأخت، فقال سيويه: كالنسب إلى أخ وابن، بحذف التاء وردَّ المحذوف؛ فتقول: أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ، كما يقال في المذكر وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء؛ فتقول: أَخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومُنْتِ بإثبات التاء، وهو لا يقول به، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم، بخلاف بنت وأخت؛ لأن التاء في هنت في الوصل خاصة، وفي مُنْتِ في الوقف خاصة، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهي: نِثْنَانِ، وَكِلْتَانِ، وَذَيْتِ، وَكَيْتِ؛ فالنسبُ إليها عند سيويه كالنسب إلى مذكراتها؛ فتقول: نِثَوِيَّ، وَكِلَوِيَّ، وَذَيْوِيَّ، وَكَيْوِيَّ، وعند يونس تقول: نِثِيَّ، وَكِلِيَّ أَوْ كِلْتَوِيَّ، وَذَيْيَّ، وَكَيْيَّ، وذكر بعضهم في النسب إلى كلتا على مذهب يونس كِلْتِيَّ وَكِلْتَوِيَّ وَكِلْتَاوِيَّ، كالنسب إلى حُبْلَى بِالْأَوْجِهِ الثَلَاثَةِ، وذهب الأَخْفَشُ فِي أُخْتِ وَبِنْتِ وَنظائرهما إلى مذهب ثالث، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته؛ فتقول: أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ وَكِلَوِيَّ وَنِثَوِيَّ، وقياس مذهبه في كَيْتِ وَذَيْتِ - إذا رد المحذوف - أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حيٍّ؛ فتقول: كَيْوِيَّ وَذَيْوِيَّ.

تبيينان: الأول: قد اتَّضَحَ مما سبق أن أختاً وبتناً حذفنا لأمهما؛ لأن النحويين ذكروهما فيما حذفنا لأمه؛ فالتاء إذْ نَ فيهما عوضٌ من اللام المحذوفة، وإنما حذفنا في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث وإن لم تكن مُتَمَخِّضَةً للتأنيث، وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كِلْتَا كِتَاءِ بِنْتٍ وَأَخْتٍ، وأن الألف للتأنيث، وعلى هذا ينبغي ما سبق، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة، والألف لأم الكلمة، ووزنه فَعْتَلٌ، وهو ضعيف؛ لأن التاء لا تزداد وَسَطًا؛ فإذا نسب إليه على مذهبه قيل: كِلْتَوِيٌّ، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين، ونقله ابنُ الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه، أن التاء في كِلْتَا بَدَلٌ من الواو التي هي لام الكلمة، ووزنها فَعْلَى أبدلت الواو تاء إشعاراً بالتأنيث، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه: كِلْتَيٌّ، وأيضاً لا ينبغي على هذا القول أن يُعَدَّ فيما حذفنا لأمه؛ لأن ما أبدلت لأمه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح، وإلا لزم أن يقال في «ماء» محذوف اللام، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كِلْتَا محذوفة كلام أَخْتٍ وَبِنْتٍ، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولاً، ولا يمتنع أن يقال: هي بَدَلٌ من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت: إنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البدل الاصطلاحي فلا؛ لأن بين الإبدال والتعويض فرقاً يذكر في موضعه.

الثاني: النسبُ إلى «ابنة» ابْنَيَّ وَبَنَوِيَّ كالنسب إلى «ابن» اتفاقاً؛ إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء «بنت»، انتهى.

* * *

[النسبة إلى الثنائي]:

٨٧٦ - (وَصَاعِفِ النَّائِيَّ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيَهُ ذُو لَيْنِ كَ «لَا وَلَايِي»)
 إذا نسب إلى الثنائي وَصَاعًا، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وَعَدَمُهُ، فتقول في «كَمْ»: كَمِيَّ وَكَمِيَّ، وإن كان ثانيه حرفَ لِينٍ ضَعْفٌ بمثله إن كان ياءً أو واوًا، فتقول في «كَيْ» و«لَوْ»: كَيْوِيَّ وَلَوْوِيَّ؛ لأن «كَيْ» لما ضَعْفٌ صار مثل «حَيَّ»، و«لَوْ» لما ضعف صار مثل «دَوَّ»، وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزةً، فتقول فيمن اسمه «لا»:

لائي، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت: لاوي.

* * *

٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَاءُ عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَقَتْحُ عَيْنِهِ التَّرِيمُ

(وإن يكن كشيية) معتل اللام (ما الفاء عدم * فجبره) برد فانه إليه (وقتح عينه التريم) عند سيبويه؛ فتقول على مذهبه في «شيية» و «ديية»: وشوي وودوي؛ لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقاً، ويعامل اللام معاملة المقصور، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون فتقول على مذهبه وشي، ووذبي؛ فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر، فتقول في النسب إلى عتة: عدي، وإلى صفة: صفي.

تنبيه: بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين، وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كقولك في «سه» و «مذ» مسمى بهما: سهي ومذي، وأصلهما «سته» و «مند»، كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف، نحو «رَب» المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمي بها ونسب إليها، فإنه يقال: «رُبي» برد المحذوف، نص عليه سيبويه: ولا يعرف فيه خلاف. وإن كانت لامه معتلة، نحو: المري ويرى مسمى بهما جبر، فتقول فيهما: المزي واليزي، برد المحذوف، وفي فتح العين وسكونها المذهبان.

* * *

[النسبة إلى الجمع]:

٨٧٨ - وَالوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ

(والواحد أذكُر ناسباً للجمع * إن لم يشابه) الجمع (واحداً بالوضع) الواحد: مفعول بـ «اذكر»، و «ناسياً»: حال من الضمير المستتر في اذكر.

يعني أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي - وهو معنى قوله: «إن لم يشابه واحداً بالوضع» - جيء بواحده وأنسب إليه؛ فتقول في النسب إلى «فرائض»، و «كُتب»، و «قلانس»: فرضي، وكتابي، وقلنسي. وقول الناس «فرائضي، وكتبي، وقلانسي» خطأ.

فإن شابه الجمع واحداً بالوضع نسب إلى لفظه، وشمل ذلك أربعة أقسام:

الأول: ما لا واحد له كعَبَادِيدٍ؛ فتقول فيه عَبَادِيدِي؛ لأن «عباديد» بسبب إهمال واحده شَابَةٌ نحو «قَوْم» و «رَهْط» مما لا واحد له.

والثاني: ما له واحد شاذ كَمَلَامِحِ فَإِنَّ واحده لَمُحَةٌ، وفي هذا القسم خلاف؛ ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه، فتقول: مَلَامِحِي، وحكى أن العرب قالت في «المحاسن»: مَحَاسِنِي، وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذاً فيقول في النسب إلى «مَلَامِح»: لَمَحِي، وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه، وعبارته في التسهيل: وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا كالمُهْمَلِ الواحد، خلافاً لأبي زيد، وقد يحتمله كلامه هنا.

والثالث: ما سُمِّيَ به من الجموع، نحو: كِلَابٍ وَأَنْمَارٍ وَمَدَائِنٍ وَمَعَاوِرٍ؛ فتقول فيه: كِلَابِي، وَأَنْمَارِي، وَمَدَائِنِي، وَمَعَاوِرِي. وقد يردُّ الجمعُ المسمَّى به إلى الواحد إذا أُمِنَ اللبسُ، ومثال ذلك الْفَرَاهِيدِ عَلِمَ على بطن من أسد، قالوا فيه: الْفَرَاهِيدِي، بالنسب إلى لفظه، وَالْفَرْهُودِي، بالنسب إلى واحده لأمن اللبس؛ لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بِالْفَرْهُودِ^(١)، وإنما قالوا في النسب إلى الرَّبَابِ: رُبِّي؛ لأن الرَّبَابِ ليس باسم لواحد، وإنما الرَّبَابُ ضَبَّةٌ وَعُكْلٌ وَتَمِيمٌ وَثَوْرٌ وَعَدِي، والرَّبَّةُ الْفِرْقَةُ، فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل لهم: الرَّبَابُ.

والرابع: ما غَلَبَ فَجَرَى مجرى الاسم العَلَمِ، كقولهم في الأنصار: أَنْصَارِي؛ وفي الأَنْبَارِ - وهم قبائل من بني سعد بن عبد مَنَاة بن تميم - أَنْبَارِي.

تنبيه: إذا نَسِبَ إلى تَمَرَاتٍ وَأَرْضِينَ وَسِينِينَ باقيةً على جمعيتها قيل: تَمْرِي، وَأَرْضِي، وَسَنَهِي أو سَنَوِي، على الخلاف في لاهمه، وإذا نَسِبَ إليها أعلاماً التزم فتح العَيْنِ في الأولين، وكسر الفاء في الثالث.

* * *

٨٧٩ - (وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فِعْلٌ فِي نَسْبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَعَّلٍ)

(١) وقيل: «فَرْهُود» بطن من نجد وحي من الأزدي، وعليه من الخطأ ادعاء عدم اللبس في هذه الكلمة.

أَي يُسْتَعْنَى عَنِ يَاءِ النَّسَبِ غَالِباً بِصَوْنِ فَاعِلٍ مَقْصُوداً بِهِ صَاحِبِ الشَّيْءِ، كَقَوْلِهِ [مَنْ
مَجْزُوءَ الْكَامِلِ]:

١١٩٠ - وَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ

قال سيبويه: أي صاحب لبن وتمر. وقالوا: فلان طاعم كاسي، أي ذو طعام وكسوة،
ومنه قوله [من البسيط]:

١١٩١ - [دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَزَحَلْ لِبُغْيَتِهَا] وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمِ الْكَاسِي

١١٩٠ - التخريج: البيت للحطيفة في ديوانه ص ٣٣؛ وأدب الكاتب ص ٣٢٧؛ والخصائص
٢٨٢/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٣٠/٢؛ وشرح المفصل ١٣/٦؛ والكتاب ٣٨١/٣؛ ولسان العرب
٣٧٤/١٣ (لبن)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٧٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١.

اللغة: غرّ: خدع. لابن وتامر: أي صاحب لبن وتمر.

الإعراب: وغررتني: «الواو»: بحسب ما قبلها، «غررتني»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ
رفع فاعل، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. وزعمت: «الواو»: حرف
عطف، «زعمت»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. أنك: حرف مشبّه بالفعل،
و«الكاف»: ضمير في محلّ نصب اسم «أن». لابن: خبر «أن» مرفوع. في الصيف: جار ومجرور متعلقان
بـ «لابن». تامر: خبر ثانٍ لـ (أن).

وجملة «غررتني»: بحسب ما قبلها. وجملة «زعمت»: معطوفة على سابقتها. والمصدر المؤول من
«أن» وما دخلت عليه في محلّ نصب مفعول به لـ «زعم».

الشاهد فيه قوله: «لابن» و«تامر» حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب لبن»
و«صاحب تمر».

١١٩١ - التخريج: البيت للحطيفة في ديوانه ص ١٠٨؛ والأزهية ص ١٧٥؛ والأغاني ١٥٥/٢؛
وخزانة الأدب ٢٩٩/٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٩١٦/٢؛ وشرح المفصل
١٥/٦؛ والشعر والشعراء ص ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٠٨/١٠ (ذوق)، ٣٦٤/١٢ (طعم)، ٢٢٤/١٥ (كسا)؛
وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٤١٨؛ وخزانة الأدب ١١٥/٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٨٨/٢.

اللغة: البغية: الطلب. الطاعم والكاسي: أي صاحب طعام وكسوة.

المعنى: اترك مكارم الأخلاق فلست أهلاً لها، واجلس في دارك كالعاجز يأتيك الطعام والكساء.

الإعراب: دع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». المكارم: مفعول به
منصوب. لا: ناهية. ترحل: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». لبغيتها:
جار ومجرور متعلقان بـ «ترحل»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. واقعد:
«الواو»: حرف عطف، «اقعد»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». فإنك: «الفاء»:
استئنافية، «إنك»: حرف مشبّه بالفعل، و«الكاف»: ضمير في محلّ نصب اسم «إن». أنت: توكيد لفظي =

وقوله [من الطويل]:

كِلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَكَيْلٍ أَقَاسِيهِ بِطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(١)

أي: ذي نَصَبٍ، وبصَوْغِ «فَعَالٍ» مقصوداً به الاحترافُ، كقولهم: بَرَّازٌ، وَعَطَّارٌ. وقد يقوم أَحَدُهُمَا مقام الآخر؛ فممن قيام فاعل مقام فَعَالٍ قولهم: حَاثِكٌ في معنى حَوَاكٍ لأنه من الحِرْفِ، ومن العكس قوله [من الطويل]:

١١٩٢ - وَكَيْسَ بِيْذِي رُمِحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَكَيْسَ بِيْذِي سَيْفٍ وَكَيْسَ بِنَبَالٍ

^١ للكاف في «إنك». الطاعم: خبر «إن» مرفوع. الكاسي: خبر «إن» مرفوع.

وجملة «دع المكارم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا ترحل»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «اقعد»: معطوفة على «دع». وجملة «إنك الطاعم الكاسي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «الطاعم الكاسي» حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب طعام» و«صاحب كساء».

(١) تقدم بالرقم ٩١٩.

١١٩٢ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٢١/٣؛ وشرح شواهد المغني ٣٤١/١؛ وشرح المفصل ١٤/٦؛ والكتاب ٣٨٣/٢؛ ولسان العرب ٦٤٢/١١ (نبل)؛ والمقاصد النحوية ٥٤٠/٤؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١١١/١؛ والمقتضب ١٦٢/٣.

الإعراب: «وليس»: الواو بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «بذي»: الباء حرف جرّ زائد، «ذي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف. «رمح»: مضاف إليه مجرور. «فيطعنني»: الفاء السببية، «يطعنني»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والنون الثانية للوقاية، والياء ضمير متصل مبنّي في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على مصدر مرفوع منتزع من الكلام السابق. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «يطعن». «وليس»: الواو حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «بذي»: الباء حرف جرّ زائد، و«ذي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف. «سيف»: مضاف إليه مجرور. «وليس»: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «بنبال»: الباء حرف جرّ زائد، «نبال»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

وجملة: «ليس بذي رمح» بحسب ما قبلها. وجملة: «يطعنني» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة: «ليس بذي سيف» معطوفة على الجملة الأولى. وجملة: «ليس بنبال» معطوفة على الجملة الأولى أيضاً.

الشاهد فيه قوله: «نبال» حيث بناه على «فَعَالٍ» فقام مقام «فاعل»: «نابل» أي: ذو نبل.

أي: وليس بذِي نَبَلٍ.

قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(١)،

أي: بذِي ظُلْمٍ.

وقد يُؤْتَى بياء النسب في بعض ذلك، قالوا لِبَيَّاعِ الْعِطْرِ ولبَيَّاعِ الثُّبُوتِ وهي الأكسية:

عَطَّارٌ وَعِطْرِي، وَبَيَّاتٌ وَبَيَّتِي.

وبصَوْغٍ فَعِلٌ مقصوداً به صاحبُ كذا، كقولم: رَجُلٌ طَعِمَ وَلَيْسَ وَعَمِلٌ، بمعنى ذي

طعامٍ وذِي لباسٍ وذِي عملٍ. أنشد سيويه [من الرجز]:

١١٩٣ - لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ

[لَا أَدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ ابْتَكِرُ مَتَى أَرَّ الضُّبْحَ فَإِنِّي أَنْتَشِرُ]

أراد ولكني نهارِي، أي عامل بالنهار.

تنبهات: الأول: قد يُستغنى عن ياء النسب أيضاً بـ «مفعال» كقولهم: امرأةٌ معطَّارٌ،

أي ذاتُ عِطْرٍ، و «مفعيل» كقولهم: ناقةٌ مخضِيرٌ، أي: ذاتُ حُضْرٍ، وهو الجري.

(١) فصلت: ٤٦.

١١٩٣ - التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح التصريح ٣٣٧/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٦٥؛ وشرح

عمدة الحافظ ص ٩٠٠؛ والكتاب ٣٨٤/٣؛ ولسان العرب ٣٣٨/٥ (نهر)، ٦٠٨/١١ (ليل)؛ والمقاصد

النحوية ٥٤١/٤؛ والمقرب ٥٥/٢؛ ونوادير أبي زيد ص ٢٤٩.

شرح المفردات: ليلي: نسبة إلى ليل. نهر: المنسوب إلى نهار. أدلج: سار بالليل.

المعنى: يقول: لست لصاً أعمل في الليل، بل أعمل في وضح النهار بعيداً عن التستر والاختفاء.

الإعراب: «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلِّ رفع اسم «ليس». «بليلي»: الباء حرف

جرٍّ زائد، «ليلي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «ولكني»: الواو حرف عطف،

«لكني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محلِّ نصب اسم «لكن». «نهر»: خبر لكن مرفوع، وسكن

للضرورة الشعرية. «لا»: حرف نفي. «أدلج»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا».

«الليل»: مفعول به منصوب. «ولكن»: الواو حرف عطف، «لكن»: حرف استدراك. «أبتكر»: فعل مضارع

مرفوع بالضمة وسكن للضرورة الشعرية، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا».

وجملة: «لست بليلي» ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة: «لكني نهر» معطوفة على الجملة

السابقة فهي مثلاً لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة: «لا أدلج» ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة:

«أبتكر» معطوفة على جملة: «أدلج».

الشاهد فيه قوله: «نهر» حيث بناه على «فعل» وهو يريد النسبة لا المبالغة.

الثاني: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيراً، هذا مذهب سيويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق: دَقَّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَّاه، ولا لصاحب البُرِّ: بَرَّار، ولا لصاحب الشعير: شَعَّار، والمبرد يقيس هذا، انتهى.

* * *

٨٨٠ - (وَعَيْرُ مَا أَسْلَفْتَهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصِرًا)

يعني أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وَبَعْضُهُ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ، فمن ذلك قولهم في النسب إلى البَصْرَةِ: بِصْرِيَّ بِكسر الباء، وإلى الدَّهْر: دُهُرِيَّ، بضم الدال، وإلى مَرْو: مَرْوَزِيَّ، وإلى الري: رَازِيَّ، وإلى خُرَّاسان: خُرَّسِيَّ وخُرَّاسِيَّ، وإلى جَلُولاء وخَرْوَرَاء - موضعين - جَلُولِيَّ وخَرْوَرِيَّ، وإلى البحرين: بَحْرَانِيَّ، وإلى أمية: أَمَوِيَّ، بفتح الهمزة، وإلى السَّهْلِ: سُهْلِيَّ، بضم السين، وإلى بني الحُبَلَى - وهم حيٌّ من الأنصار منهم عبد الله بن أبي ابن سلُولِ المناقِقُ وسمي أبوهم الحُبَلَى لعظم بطنه - حُبَلِيَّ، بضم الحاء وفتح الباء، ومنه قولهم: رَقَبَانِيَّ، وشَعْرَانِيَّ، وَجُمَانِيَّ، وَلَحْيَانِيَّ، للعظيم الرقبة والشعر والجُمَّة واللحية، وقولهم في النسب إلى الشام واليمن وَتِهَامَةَ رَجُلٍ شَامٍ، وَيَمَانٍ، وَتِهَامٍ، وكلها مفتوحة الأول، وقد تقدم من ذلك ألفاظ في أثناء الباب.

خاتمة: ألحقوا آخر الاسم ياءً كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا: رَنْجٍ وَرَنْجِيَّ، وَتُرْكٍ وَتُرْكِيَّ، بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة، وللمبالغة فقالوا في أَحْمَرَ وَأَشْقَرَ: أَحْمَرِيَّ وَأَشْقَرِيَّ، كما قالوا: رَاوِيَّةً وَنَسَابَةَ، وزائدة زيادة لازمة، نحو: كُرْسِيَّ وَبِرْنِيَّ، وهو ضرب من أجود التمر، ونحو: بَرْدِيَّ بالفتح وهو نبت، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كعُرْفَةٍ وَظُلْمَةٍ، وزائدة زيادة عارضة، كقوله [من الرجز]:

١١٩٤ - أَطْرِباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيَّ وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيَّ

١١٩٤ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/٤٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ١١٥١؛ وخزانة الأدب ١١/٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣/٧٤؛ وشرح أبيات سيويه ١/١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٤١، ٢/٧٢٢؛ والكتاب ١/٣٣٨؛ ولسان =

أي: دَوَّار، ومنه قول الصَّلْتَانِ [من الطويل]:

١١٩٥ - أَنَا الصَّلْتَانِيُّ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ إِذَا مَا تَحَكَّمْ فَهَوَ بِأَحْكَمِ صَادِعِ

والله أعلم.

= العرب ٩٣/٥ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ٣١٠/١؛ ومغني اللبيب ١٨/١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٤٠/٦؛ والخصائص ١٠٤/٣؛ وشرح المفصل ١٢٣/١، ١٠٤/٣؛ والمقتضب ٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١٦٢/١، ٥٤/٢؛ والمنصف ١٧٩/٢؛ وجمع الهوامع ١٩٢/١، ١٩٨/٢.
اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحاً أو حزناً. قنصري: شيخ كبير. دوارى: كثير الدوران والتقلب من حالة إلى حالة.

المعنى: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟!

الإعراب: أطرباً: «الهمزة»: حرف استفهام، «طرباً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أتطرب طرباً. وأنت: «الواو»: حالية، «أنت»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. قنصري: خبر مرفوع بالضمّة. والدهر: «الواو»: للعطف، «الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. بالإنسان: جار ومجرور متعلقان بالخبر (دواري). دواري: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أتطرب طرباً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وأنت قنصري»: في محلّ نصب حال. وجملة «والدهر دواري»: معطوفة عليها في محلّ نصب حال مثلها.

والشاهد فيه قوله: «دوّاري» حيث زيدت فيه ياءً مشدّدة زيادةً عارضةً، وهو يريد «دوّار».

١١٩٥ - التخريج: البيت للصلتان العبدي في أمالي القاضي ١٤١/٢؛ والمحتسب ٣١١/١.

الإعراب: أنا: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. الصلتاني: خبر المبتدأ مرفوع. الذي: اسم موصول في محلّ رفع نعت «الصلتاني». قد: حرف تحقيق. علمتم: فعل ماضٍ، و «تم»: ضمير في محلّ رفع فاعل. إذا: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط متعلّق بـ «صادع». ما: زائدة. تحكّم: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». فهو: «الفاء»: رابطة جواب الشرط، «هو» ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. بالحكم: جار ومجرور متعلقان بـ «صادع». صادع: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

وجملة «أنا الصلتاني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد علمتم»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تحكّم»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «هو صادع»: جواب «إذا» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا ما تحكّم - فهو صادع»: مفعول به ثانٍ لـ «علم» والمفعول الأول محذوف تقديره: علمتموه.

الشاهد فيه قوله: «الصلتاني» حيث زيدت فيه ياءً مشدّدة زيادةً عارضةً.

فهرس محتويات
الجزء الثالث
من شرح الأشموني

فهرس المحتويات

	البدل
٣	- تعريفه
٣	- أنواع البدل
	النداء
١٥	- لغات لفظ النداء
١٥	- حروف النداء وموضعها
٢٢	- أحوال نصب المنادى
٣٢	- فصل: تابع المنادى وأحواله
٣٨	- حكم المتادى المكرر المضاف ثاني لفظيه
	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٤٠	- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٤٣	- لغات نداء «أب» و «أم» مضافين للياء
	أسماء لازمت النداء
٤٥	- أسماء لازمت النداء
٤٦	- يا فَعَالٍ
٤٨	- يا فُعَلٌ
	الاستغاثة
٥٠	- الاستغاثة

الندبة

- ٥٧ - حقيقة المندوب وحكمه
 ٥٨ - ما يجوز ندبته وما لا يجوز
 ٥٩ - ألف الندبة
 ٦٠ - زيادة هاء السّكت في آخر المندوب
 ٦١ - ندبة المضافة لياء المتكلم

الترخيم

- ٦٢ - حقيقة الترخيم وأنواعه
 ٧٣ - ترخيم الاسم المركب
 ٧٤ - لغة مَنْ ينتظر

الاختصاص

- ٨١ - حقيقته والفرق بينه وبين النداء
 ٨٢ - أنواع الاسم المخصوص

التحذير والإغراء

- ٨٤ - التحذير والإغراء

أسماء الأفعال والأصوات

- ٩١ - حقيقة اسم الفعل
 ٩٧ - اسم الفعل المنقول وغير المنقول
 ١٠٠ - عمل اسم الفعل

نونا التوكيد

- ١٠٨ - نونا التوكيد

ما لا ينصرف

- ١٣٣ - حقيقة الصرف واختلاف العلماء فيه
 ١٣٥ - علل منع الصرف
 ١٣٦ - الألف والنون الزائدتان
 ١٣٨ - الوصفية ووزن الفعل
 ١٤٢ - الوصفية والعدل
 ١٤٥ - صيغة منتهى الجموع

- حكم ما سُمِّي به من صيغ منتهى الجموع ١٥٠
- العلمية والتركيب المزجي ١٥١
- أنواع المركبات وحكم كل نوع منها ١٥٢
- العلمية وزيادة الألف والنون ١٥٢
- العلمية والتأنيث ١٥٤
- العلمية والعجمة ١٥٦
- العلمية ووزن الفعل ١٥٨
- العلمية وألف الإلحاق المقصورة ١٦١
- العلمية والعدل ١٦٢
- الاسم المنقوص الممنوع من الصرف ١٧٠
- حرف الممنوع من الصرف ١٧٢
- الممنوع من الصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير ١٧٦
- إعراب الفعل
- إعراب الفعل ١٧٨
- عوامل الجزم
- عوامل الجزم ٢٢٩
- فصل «لو»
- فصل «لو» ٢٧٨
- أما، ولولا، ولوما
- أما، ولولا، ولوما ٢٩٦
- الإخبار بـ «الذي» والألف واللام
- الإخبار بـ «الذي» والألف واللام ٣٠٧
- العدد
- العدد ٣١٤
- كم، وكأين، وكذا
- كم، وكأين، وكذا ٣٣٢
- الحكاية
- الحكاية ٣٤٤

التأنيث

٣٥٠ - التأنيث

المقصود والممدود

٣٥٩ - المقصود والممدود

كيفية تثنية الممدود والمقصود وجمعهما تصحيحاً

٣٦٧ - كيفية تثنية الممدود والمقصود وجمعهما تصحيحاً

جمع التكسير

٣٧٨ - جمع التكسير

التصغير

٤١٤ - التصغير

النسب

٤٣٣ - التغيرات في النسب

٤٣٨ - النسبة إلى ما آخره ياء مشددة

٤٣٩ - النسبة إلى ما ألحق به علامة تثنية أو جمع

٤٤٠ - النسبة إلى فَعِيلَة وفُعَيْلة وفُعِيل وفُعِيل

٤٤٣ - النسبة إلى ما خُتم بألف ممدودة

٤٤٤ - النسبة إلى المركَّب

٤٤٨ - النسبة إلى الثلاثي المحذوف اللام

٤٥٠ - النسبة إلى الثنائي

٤٥١ - النسبة إلى الجمع